الاشتراكيون الثوريون - 2012

التاريخ – النظرية – الممارسة

المحتويات:

لماذا هذا الكتاب؟
نحو الثورة المصرية الثانية...

مقدمة:
1- حول مبادئ الاشتراكيين الثوريين.
2- تاريخ الاشتراكيين الثوريين.

الجزء الأول: الأسس النظرية للاشتراكية الثورية:
1- لماذا الاشتراكية؟
2- "الدولة والثورة" – لينين.
3- مدخل نظرية الثورة الدائمة.

الجزء الثاني: الرأسمالية:
كيف تعمل الرأسمالية ولا تعمل؟

الجزء الثالث: الإمبريالية والصهيونية:

***الإمبريالية:**
1- لماذا نعادي الإمبريالية؟
2- الإمبريالية - أعلى مراحل الرأسمالية.
3- الإمبريالية الجديدة.

***الصهيونية:**
1- خمسة أسئلة عن: الصهيونية والاستعمار وتحرر فلسطين.
2- إسرائيل كلب الإمبريالية في المنطقة.
3- المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط.

الجزء الرابع: بناء الحزب الثوري:

***لماذا الحزب الثوري؟**

1- الحزب الاشتراكي الثوري.
2- الحزب الثوري: حياة أو موت!

***الاستراتيجية والتكتيك:**

1- الاستراتيجية والتكتيك: ما الفرق؟
2- تنوع التكتيك أم وحدة الفعل؟
3- الجبهة المتحدة والتغيير.
4- الشيوعية المتطرفة: مرض طفولي!

***قضايا في التنظيم:**

1- السياسة الثورية ومعضلات التنظيم.
2- دفاعاً عن المركزية الديمقراطية.
3- الصحافة الثورية وبناء الحزب.

***قضايا في النضال:**

1- الحزب الثوري والنقابات.
2- عقبات أمام صعود النضال الاجتماعي.
3- الثوريون والانتخابات البرجوازية.
4- النضال ضد الفاشية.
5- الماركسية والإرهاب الفردي.
6- الإسلاميون والثورة المصرية.

الجزء الخامس: النضال ضد الاضطهاد الخاص:

* تحرر المرأة.
*اضطهاد الأقباط.
*قضية النوبة.
*قضية سيناء.

الجزء السادس: ثورات في عصر الرأسمالية:

1- ثورات أوروبا 1848 والربيع العربي.
2- الثورة الفرنسية الكبرى 1789: معين لا ينضب.

3- الثورة الروسية 1917: ماذا تبقى لنا؟
4- ألمانيا 1918 - 1923: لثورة المنسية.
5- الثورة الصينية 1925 - 1927: مأساة لم يكن لها داعي.
6- الثورة الإسبانية 1936 - 1939: فشل الأناركية والستالينية.
7- الثورة الإيرانية 1979 - 1982: وغاب البديل الثوري.
8- ثورات أوروبا الشرقية 1989 - 1991: وسقط القناع.

الجزء السابع: مساهمات في الماركسية:

1- تراث روزا لوكسمبورج.
2- الماركسية بين لينين وجرامشي.

الجزء الثامن: الثورة المصرية – تاريخ وقضايا:

1- تحطيم الأوهام حول ثورة 1919.
2- الناصرية وحدود التغيير.
3- 18 و19 يناير 1977: نظرة أخرى.

لماذا هذا الكتاب؟

الماركسية هي علم نظرية وممارسة الثورة الاشتراكية.
وتعني النظرية الماركسية في مضمونها فوق كل شيء استخدام المنهج المادي التاريخي في فهم خلاصة خبرات الطبقات العاملة والكادحة عبر تاريخها، وبخاصة في أزمان الثورات، من أجل النضال اليوم بشكل فعال لبناء مجتمع يقوم على أساس احتياجات غالب البشرية وليس القلة المستغِلة فقط.

ولا يمكن أبداً فصل الممارسة الثورية بحال عن النظرية. "فبدون نظرية ثورية لا يمكن أن توجد حركة ثورية": هكذا فهم الثوري الروسي لينين دور النظرية وعلاقتها بالممارسة.

والماركسية الثورية ليست، ولم تكن أبداً، مذهباً فكرياً أو عقائدياً جامداً وإنما هي بالتحديد دليل ومرشد لمساعدة الثوريين في العمل والفعل.

ونحن في هذه المرحلة الجديدة من ثورات المنطقة وفي مقدمتها الثورة المصرية، أصبح الكثير منّا يدرك ضرورة التنظيم الثوري للجماهير كعنصر حاسم في كل معركة من معارك الثورة، ووصل كثير من الثوريين إلى الاستنتاج السليم أن الثورة تحتاج إلى فعل سياسي موحد وقوة مركزية تدفع الحركة للأمام، تثقلها بسلاح التجربة، وتتضجها بوضوح الرؤية ودروس النضال، ومن ثم تحفز تطور الوعي الجماهيري الضروري من أجل استمرار الثورة وانتصارها.

وهنا فقط تظهر قوة النظرية وضرورتها، فما دمنا نريد تحفيز تنظيم الجماهير وتطوير وعيها، لابد أولاً أن نتسلح جيدا بهذا الوعي، بالنظرية العلمية التاريخية للثورة. وهنا لا نعني أكثر ولا أقل من فهم علاقات القوى الموضوعية في المجتمع وطبيعة الصراعات السياسية والاجتماعية القائمة، ورصد الاتجاهات التي تتطور فيها هذه القوى وتلك الصراعات، من أجل تدخل ثوري أكثر فاعلية و نجاحاً.

ونحن إذ نضع هذا الكتاب بين يدي المهتمين بأفكار الاشتراكية الثورية نقصد أن نعرف بشكل مبدئي وممنهج بالتراث النظري لتيار الاشتراكية الثورية الأممي داخل مصر وخارجها، وخلاصة الدروس المستفادة من العديد من الثورات السابقة التي تتشابه مع ثوراتنا اليوم في محاور هامة، بالإضافة إلى إسهامات أجيال من المناضلين الذين أدركوا ضرورة صقل النظرية بالمعايشة الواقعية والنضال اليومي جنباً إلى جنب مع كل المستغلين والمضطهدين، من أجل عالم أفضل.

ولذلك اخترنا أن يجمع الكتاب مقالات تغطي القضايا الرئيسية التي تفاعل معها التيار الاشتراكي الثوري على مستوى كل من المعارك الجماهيرية والمعارك الأيديولوجية والتي لا تقل أهميةً أبدًا عن الأولى؛ كما عمدنا أن نجمع بين مقالات كتبت أو ترجمت حديثاً، وأخرى من أرشيفنا المجموع منذ مطلع التسعينات

حين تشكلت أول مجموعة اشتراكية ثورية في مصر.

ولا نقصد مطلقاً من هذا الكتاب أن نقدم إجابات جاهزة عن كل الأسئلة التي يطرحها النضال الثوري اليوم، فببساطة لا وجود لمثل هذه الإجابات، كما أنه لا يمكن الوصول الي الإجابات إلا باشتباك المناضلين الثوريين مع الواقع والتدرب على قراءته من خلال نقاش ديمقراطي هادئ حول كل مسائل الاستراتيجية والتكتيك، وأن يتأسس هذا الفعل الثوري على أساس نظري متين ومنهج علمي تاريخي واضح.

وبمقدار تعلم الطبقات الحاكمة المستغلة والدموية لدروس التاريخ في تنظيمها للثورات المضادة كما رأينا في العامين الماضيين، فإننا نرى أنه لا مناص لكل مناضل ومناضلة من أجل عالم أفضل، لكل عامل وشاب ثوري، من أن نستوعب جيداً دروس التاريخ وأن ندرك خبرات النضال المختلفة بأخطائها وكبواتها قبل انتصاراتها وأمجادها حتى نقوي فهمنا للواقع ونتعلم كيفية التعامل مع الصعاب.

نرجو أن يساهم هذا العرض المبدئي والمبسط للخطوط العريضة لخبرات تيار الاشتراكية الثورية، بكل إنجازاتنا المتواضعة وأخطائنا السابقة، في بناء جيل سيخطو بوعي وعزيمة نحو استكمال ثورتنا المجيدة حتى تنتصر.

نحو الثورة المصرية الثانية ....

الاشتراكيون الثوريون – أكتوبر – 2012

الثورات الكبرى في التاريخ الحديث تأخذ العديد من السنوات ومن المد والجزر والانتصارات الجزئية وأيضاً الهزائم الجزئية، وهي ثورات عادةً ما تبدأ بوحدة مؤقتة وظاهرية بين كافة معارضي النظام القديم، ولكن مع بدايات سقوط ذلك النظام سرعان ما تتقسم تلك القوى طبقاً للمصالح التي تعبر عنها ومفهومها للثورة وتحديدها لأهدافها. بين استكمال الثورة ووقفها، وبين المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية للثورة.

وتزداد الخريطة تعقيداً مع دخول طبقات وفئات وقوى جديدة ومتنوعة وكلما بدأت الثورة في المس بالمصالح الحيوية للطبقات والشرائح التي كانت تشكل قلب النظام القديم، كلما بدأت تلك الطبقات في تنظيم صفوفها ومحاولة إنجاح ثورة مضادة تعيد النظام القديم ولو بشكل جديد ووجوه جديدة مع بعض التنازلات الشكلية المحدودة.

يجب هنا التمييز بين نوعين من الثورات. فهناك ثورات سياسية محدودة تطيح برأس الدولة القديم ولكنها تبقي، ليس فقط على النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم، بل بنفس مؤسسات الدولة القديمة كما هي ولكن بقيادات مختلفة.

ومن البديهي أن هناك علاقة وطيدة بين مؤسسات الدولة والطبقات الاجتماعية التي تخدم مصالحها وتحميها

بالقوانين والدساتير والبرلمانات والقوة المسلحة. فالدولة ليست ولم تكن أبداً قوة سلبية تعبر عن مصالح "الشعب" ولكنها تعبر عن قوة طبقية وتحمي ذلك الجزء الضئيل من الشعب الذي يملك الثروة وبالتالي السلطة الحقيقية؛ فالجيش ليس حامياً للشعب أو للوطن بل حامياً للمصالح الداخلية والخارجية لكبار رجال الأعمال والشركات المحلية والأجنبية الكبرى. هذه طبيعة ودور المؤسسة وبالتالي فتغيير هذا الجنرال بجنرال آخر لا يغير شيئاً في طبيعة المؤسسة.

والشرطة ومختلف الأجهزة الأمنية ليست في خدمة الشعب ولكن في خدمة الملكية الخاصة ومن يملكوها بل أن دورها الأساسي هو قمع وقهر كل من يتجرأ على هؤلاء.

أما القضاء، فالفكرة الساذجة حول استقلاله كمؤسسة، لا يوجد هناك عاقلاً في مصر يستطيع الدفاع عنها بعد سلسلة المهازل التي برأت الضباط القتلة وعصابة موقعة الجمل.

وهكذا أيضاً الجهاز الإداري للدولة، نفس الفساد، نفس المصالح، نفس الدولة.

وحتى لو افترضنا جدلاً أن البرلمان مختلف عن تلك المؤسسات الأخرى لأنه الوحيد الذي ينتخب أعضائه بدرجة من الديمقراطية، وحتى لو افترضنا أن جميع من انتخب كان نتيجة اختيار حر للجماهير وليس بمليارات الجنيهات والتعبئة الدينية فلا حول له ولا قوة أمام أصحاب السلطة والثروة الحقيقيين.

إن أحداث الشهور الثلاث الماضية تؤكد كل ذلك.

الثورة مكنت الإخوان من الوصول إلى السلطة واستبدال رؤوس النظام القديم، ولكن الإخوان لا يريدون استكمال الثورة، ولا يريدون المساس بجوهر النظام القديم ودولته، ولا يريدون بالطبع المساس بمصالح ملياردريرات مصر أصحاب السلطة والثروة الحقيقيين. في مصر اليوم 490ملياردير (بالدولار الأمريكي) زادت ثرواتهم منذ الثورة، وفي مصر أيضاً 40بالمئة من السكان تحت خط الفقر ازدادوا عدداً وفقراً منذ الثورة.

وقد أعاد مرسي والإخوان الشرطة إلى الشارع المصري، ليس لتنظيم المرور وتأمين الأحياء وخدمة الشعب بل لفض الاعتصامات والإضرابات واعتقال قادتها وعودة التعذيب والقتل لترهيب الجماهير.

وقد بدأ مرسي ولايته ليس بزيارة تونس - مفجرة الثورات العربية - بل بزيارة السعودية مملكة الظلام حامية الطغاة والمركز الرئيسي للثورة المضادة في منطقتنا.

وقد بدأ مرسي مشروع نهضته ليس بالإعلان عن مشاريع للدولة لتحسين الأجور أو حل أي من المشكلات الجذرية لغالبية الجماهير، بل بالموافقة على قرض صندوق النقد الدولي والذي لعب دوراً تاريخياً منذ التسعينات في عهد مبارك في فرض سياسات الإفقار والتهميش والتجويع لغالبية المصريين وتسهيل النهب ومراكمة الثروات.

غزة التي طالما تغنى الإخوان بالعذاب والحصار الذي يعاني منه أهلها، فقد خانها مرسي وأمر بهدم كافة الأنفاق التي كان يعتمد عليها ذلك الشعب البطل في إدخال الغذاء ومستلزمات الحياة اليومية، بدون توفير بديل وهو فتح معبر رفح كاملاً أمام حركة البشر والبضائع.

أما اتفاقية كامب ديفيد جوهر السياسة الخارجية لنظام مبارك وأساس التبعية التامة لمصالح أمريكا؛ فلم يتوقف مرسي يوماً عن إعلانه الالتزام التام بها. وعندما نزل شباب الثورة لميدانهم ليذكروا مرسي والإخوان بالشهداء وبالوعود الكاذبة وبخيانتهم لأهداف الثورة، عبر مرسي وقيادات الإخوان ليس فقط عن

عدائهم للثورة والثوار باستخدام نفس أساليب بلطجة النظام السابق بل أيضاً بدرجة لا بأس منها من الارتباك والغباء السياسي، توجه بمسرحية إقالة النائب العام، ذلك المجرم الذي لم يواجهه الإخوان بكلمة منذ الثورة.

الدستور ومتاهته

إلى جانب أن اللجنة التي تصيغ الدستور ليست مجلساً منتخباً من الشعب مباشرة لهذه المهمة وهي سابقة هزلية في تاريخ كتابة الدساتير بعد أو خلال الثورات.

فالمهزلة الحقيقية هي أن الدستور الذي تبلور من قبل هذه النخبة غير المنتخبة لا يمت بصلة للثورة المصرية ومطالبها ولا يختلف جوهرياً عن دستور نظام السادات/مبارك من حيث عدائه للفقراء وتجاهله لمصالح وحقوق الجماهير، وبه ما يكفي من الإبهام في البنود حول الحريات يمكن الدولة من الاستمرار في نفس سياسات البطش، إلى جانب البنود الإسلامية التي يصر الإسلاميون الزج بها والتي ستجعل فكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين وبين الرجال والنساء وحرية العقيدة والرأي مجرد شعارات جوفاء.

ورغم الاختلافات الصاخبة بين الليبراليين والإسلاميين حول وضع الدين في الدستور نجد الطرفين في تناغم شبه تام حول النصوص الحامية لرأس المال والرأسماليين على حساب فقراء مصر.

وفي جميع الأحوال فالدستور كما في النصوص الدينية لا يرتبط بالواقع إلا من خلال متاهات التفسيرات القانونية والفقهية. وطالما ظل المفسرون جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة ودولتها طالما يظل الدستور مجرد ورقة لتبرير سياسات النظام الجديد القديم.

هذا لا يعني أن النضال ضد هذا الدستور المعادي للثورة وفضح مضمونه ليس هاماً ولكن فقط أن ذلك النضال لن يتم في الأروقة الفقهية والقانونية بل في الميادين والمصانع والأحياء الفقيرة لتوعية الجماهير بعداء النخبة الحالية لمصالحهم ولثورتهم وللحاجة لتغير توازن القوة لصالح الجماهير لتصبح قادرة على الإطاحة ليس فقط بالدستور ولكن بالنخبة التي تنتجه.

الإخوان والسلفيين وكيفية مواجهتهم

طالما نظرنا للإخوان والإسلاميين عموماً كقوى شعبوية إصلاحية محافظة اكتسبت شعبيتها كقوى معارضة حيناً ومهادنة أحياناً للنظام القديم، واكتسبت شعبيتها جزئياً نتيجة لفشل اليسار في بناء بديل ثوري جماهيري بل وفي تنيل بعض فصائله للنظام القديم وأجهزته الأمنية.

وكانت تحليلاتنا تشير إلى التناقضات بداخل وما بين مختلف التيارات الإسلامية. بين قياداتها البرجوازية وقواعدها البرجوازية الصغيرة وبين دوائرها الأوسع في الطبقة العاملة والأحياء الفقيرة. تلك التناقضات كانت دائماً ما يتم احتواؤها من خلال الشعارات الدينية المبهمة من جانب وكونهم رغم المهادنات المتكررة كان ينظر لهم من قبل قطاعات من الجماهير كالمعارضة الوحيدة الجادة للنظام في غياب البدائل.

لهذا فكان من الطبيعي أن ينتخبهم قطاع واسع من الجماهير بعد اندلاع الثورة. هذا دائماً ما يحدث في المراحل الأولى للثورات. فوعي الجماهير لا يقفز فجأة إلى وعي ثوري متكامل.

في الثورة الفرنسية على سبيل المثال كانت الأغلبية في الجمعية الوطنية المنتخبة من الملكيين الدستوريين الذين كانوا يريدون الإبقاء على الملكية مع بعض الإصلاحات الطفيفة وكان الثوريين في تلك المرحلة في الأقلية ولم يتمكن يسار الثورة المتمثل في اليعاقبة من كسب الأغلبية وإعدام الملك والبدء في الحرب

الحقيقية على الأرستقراطية إلا بعد ثلاث أعوام من اندلاع الثورة.
وفي الثورة الروسية لم يأتي بالبلاشفة ولينين إلى السلطة بل وصل إلى السلطة ممثل لمعارضة إصلاحية لم تحقق أي من أهداف الثورة حتى حصل البلاشفة على الأغلبية في مجالس العمال والفلاحين والجنود وأطاحوا ببقايا النظام القديم في ثورة أكتوبر العظيمة.
إذن فوصول الإخوان والسلفيين إلى السلطة ليست نهاية المطاف بل مرحلة انتقالية تستدعي نضالاً صبوراً وقوياً لكسب الأغلبية لمشروعنا الثوري ولضرورة الثورة المصرية الثانية.
عامل رئيسي في هذه العملية هو كسب قطاعات واسعة من جمهور الإسلاميين واستغلال تناقضاتهم الطبقية والتي ساعدت سياسات قادتهم منذ اندلاع الثورة وحتى اليوم في البدء في تقجيرها.
ولكن هذه العملية تستدعي ألا نترك منبراً أو مجالاً لا ننافس فيه الإخوان والسلفيين من أجل كسب عقول وقلوب الجماهير التي مازال لديها أوهام حول الإسلاميين أو على الأقل لا يروننا بعد كبديل جاد.
وهذا يعني أن نشارك في كافة المعارك الانتخابية سواء البرلمانية أو المحلية ليس إيماناً منا بالبرلمان كمجال للتغيير الحقيقي ولكن لكي لا نترك أي ساحة لا نستخدمها في فضح ليس فقط الإخوان والسلفيين بل أيضاً الفلول والليبراليين ونشرح بصبر للجماهير مشروعنا الثوري ونكسبهم لصفوفنا.

الطبقة العاملة والطبيعة الاجتماعية للثورة المصرية

شاركت قطاعات واسعة من الطبقة العاملة المصرية في الثورة منذ أيامها الأولى. في البداية بالمشاركة الفردية في المظاهرات والمواجهات واعتصامات الميادين. ولكنها لعبت الدور الحاسم في إزاحة مبارك بموجة هائلة من الإضرابات الكبرى أقنعت قيادة جيشه وحليفه الأمريكي بضرورة رحيل الرأس لإنقاذ النظام.
ومنذ ذلك الحين ونحن نشهد موجة بعد موجة من الإضرابات العمالية تزداد عمقاً واتساعاً ووعياً. فمع كل انتصار جزئي للثورة على المستوى السياسي، ومع كل تراجع لبقايا النظام تزداد ثقة الطبقة العاملة بقدرتها على الهجوم من أجل مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح فمع كل موجة إضرابية كبرى يعطي ذلك دفعة قوية للمطالب السياسية والديمقراطية.
لابد أن نتذكر دائماً أن الثورة المصرية لم تبدأ في يناير 2011 بل كان لها مقدماتها الهامة في تلك الموجة من الإضرابات العمالية والاحتجاجات الجماهيرية، والتي اندلعت في المحلة في 2006، ثم انتشرت كالنار في الهشيم في كافة أنحاء البلاد، ولعل انتفاضة المحلة عام 2008 كانت البروفة الحقيقية للثورة. وقد جاءت تلك الموجة بعد موجات سابقة من التظاهرات السياسية تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية ثم حرب العراق وأخيراً الحركة الديمقراطية ضد التوريث والاستبداد.
تؤكد تلك المقدمات أن الثورة المصرية لم تكن مجرد ثورة سياسية تريد الإطاحة برأس الدولة واستبدالها بنخبة أخرى بل كانت ولا زالت ثورة سياسية واجتماعية تطمح بتغييرات أكثر عمقاً من مجرد بعض الإصلاحات الديمقراطية واستبدال نخبة حاكمة بأخرى، مبارك بمرسي على سبيل المثال.
علينا أن ننظر للموجة الحالية من الإضرابات والاعتصامات وهي الأكبر منذ الشهور الأولى للثورة (حوالي أكثر من ألف إضراب خلال الشهرين الماضيين)، وهي تختلف عن سابقتها في كونها تأتي في أعقاب أول انتخاب رئاسي ديمقراطي في تاريخ مصر. وهذا مؤشر هام لدرجة الوعي السياسي الاجتماعي للحركة

العمالية المصرية فالوعود الشعبوية في خطابات مرسي لم تخدع الطليعة العمالية التي سرعان ما اكتشفت الجوهر الطبقي لسياساته ومستشاره الملياردير الشاطر الذي لا يقل عداءاً للعمال ومطالبهم عن جمال مبارك وأحمد عز.

ولكن رغم قوة واتساع وعمق الموجات العمالية الحالية فالطريق مازال طويلاً لتصبح تلك الحركة رأس حربة الثورة المصرية الثانية. فهي أولاً: لا تزال متفرقة ومجزئة بين مختلف الصناعات والقطاعات والمناطق الجغرافية. وثانياً: رغم حجمها مازالت لا تمثل سوى أقلية من الطبقة العاملة المصرية، فغالبية عمال مصر يعملون في ورش ومحال في ما يسمى القطاع غير الرسمي المشتت بين مختلف الأحياء الفقيرة والعشوائية في مدن مصر. هؤلاء يواجهون استغلالاً مضاعفاً وصعوبة شديدة في النضال من أجل مطالبهم والارتباط بقلب الحركة العمالية المشتعلة في كبرى المصانع والشركات والمرافق التي يتركزون فيها.

والصعوبة الثالثة: أنه رغم العمل الدؤوب في التضامن مع الحركة العمالية ومحاولات الربط بين أطرافها وإنشاء النقابات المستقلة يظل ذلك كله حبيس الحدود النقابوية التي تفصل بين النضال المطلبي الاقتصادي وبين المطالب والنضالات السياسية الثورية. فبدون تراكم أقلية قوية متبنية للمشروع الثوري على المستوى السياسي والاجتماعي ستتمكن القوى البرجوازية من استيعاب الحركة وخلق بيروقراطية عمالية مهادنة تقرمل الحركة وتحرف مسارها.

يواجه الاقتصاد المصري أزمة مركبة؛ فكبار رجال الأعمال يقلصون استثماراتهم وكثير من المصانع يتم إغلاقها، والتزامن بين الركود في الاقتصاد العالمي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر يؤثر سلباً على قطاعات السياحة والصناعات التصديرية باستثناء البترول والغاز الطبيعي. وخطة مرسي لمواجهة هذه الأزمة هي مزيج من التقشف وتعميق السياسات الليبرالية الجديدة التي كان يتبناها سابقه المخلوع. هذا يعني أن المواجهات التي بدأت خلال الشهرين الماضيين ستزداد حدة من الجانبين.. موجات متتالية من الاعتصامات والإضرابات من جانب الحركة العمالية واستخدام متصاعد للقمع والشرطة في مواجهتها.

حول التحالفات والجبهات والأحزاب والمعارك السياسية القادمة

التحولات المتتالية لمختلف القوى السياسية وظهور العديد من التحالفات والجبهات والأحزاب الجديدة استعداداً لانتخابات مجلس الشعب الوشيكة تحتاج لكثير من التأمل لفهم الساحة السياسية في مصر اليوم ومكاننا في تلك الخريطة المعقدة.

لعل أخطر ما يحدث هو أن غالبية التحالفات يتم بناؤها على أساس التناقض المدني الإسلامي وليس حول استمرار الثورة أو البرامج الاجتماعية لمختلف الأحزاب. فنجد تحالفاً بين الفلول وبعض الليبراليون تحت قيادة عمرو موسى وأيمن نور تحت إسم تحالف الأمة المصرية ثم حزب المؤتمر. وهناك التيار الشعبي والذي أسسه حمدين صباحي على أساس حملته في الانتخابات الرئاسية. وهناك حزب الدستور (البرادعي وجورج إسحاق وغيرهم) وحزب مصر القوية (عبد المنعم أبو الفتوح) والحزبين الأخيرين لم يقررا بعد أي من التحالفات ستشملهم. وهناك على اليسار التحالف الديمقراطي الثوري الذي يضم عدد من قوى اليسار إلى جانب حزب التجمع.

وهذا كله في مواجهة حزب الحرية والعدالة الحاكم وحلفائه من القوى السلفية. وبالطبع كل هذه الأحزاب

والتحالفات في حالة سيولة شديدة سواء على مستوى المواقف والحركة من تحالف إلى آخر.
ما هي المبادئ التي تحكم تدخلنا واشتباكنا مع تلك الخريطة المعقدة والمتنوعة والمتغيرة؟ أولاً: أنه لا يمكننا تحت أي حال من الأحوال أن ننعزل عن المعارك السياسية والانتخابية القادمة فذلك سيحرمنا من فرصة الدعاية المطلبية والسياسية العامة وترك الساحة لأعدائنا والسماح لمنافسينا باحتكار تلك الساحة السياسية.
ثانياً: علينا أن نتذكر أن دخولنا في أية جبهة أو تحالف تحكمه استراتيجية الجبهة المتحدة؛ أي عمل مشترك مؤقت حول نقاط برنامجية محددة، دون إنزال رايتنا المستقلة أو التنازل عن حق انتقاد القوى التي نعمل معها بالطبع في حدود ما لا يفجر العمل المشترك نفسه. ثالثاً: يجب أن نتذكر أن هناك عودة في الانتخابات القادمة للفلول أو من يمثلهم تحت ذلك العنوان المطاط "القوى المدنية" وفي تحالف مع قطاع من الليبرالية اليمينية. إذاً فهناك معركة ضد الحزب الحاكم وحلفائه من اليمين ومعركة من اليسار. لايجب أبداً أن تختلط أوراقنا مع من يريد الاستفادة من الفلول بحجة تقوية الجناح المدني وضرورة تجميع كل القوى المدنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.
إن معركتنا هي معركة استمرار الثورة والتحضير للثورة المصرية الثانية. من سيحارب هذه الأهداف ليس فقط الإخوان وغالبية السلفيين بل أيضاً الفلول وهم ما زالوا في قلب الدولة المصرية وغالبية القوى الليبرالية المدافعة عن نفس الدولة الرأسمالية ولكن بشكل أقل دينياً.
رابعاً وأخيراً: علينا صياغة الحد الأدنى المقبول لبرنامج مطلبي انتخابي ولكن بدون أن يكون حدنا الأدنى منفراً لأي من القوى السياسية. يجب أن نكون من المرونة والثقة التي تسمح لنا بالتواجد في الساحة وتحمينا من الانعزال والانحراف.

عودة إلى الدولة والثورة

طرحنا في بدايات هذه الورقة أن التغير الذي أحدثته الثورة المصرية حتى الآن هو تغيير في السلطة السياسية دون المساس بجوهر الدولة المصرية بمؤسساتها العسكرية والأمنية والقضائية والحكومية. الرموز من العهد السابق تغيرت ولكن المؤسسات نفسها لم يتم المساس بها. والجانب الآخر من نفس هذه العملة هو بقاء الطبقة الحاكمة - كبار ملياردير ات مصر - بكامل ثرواتهم المنهوبة من دم الشعب. الإخوان وكافة القوى اليمينية والوسطية والإصلاحية ليس من مصلحتهم المساس بتلك المنظومة - أي الطبقة الحاكمة ودولتها الحامية.
ولكن لا يمكن تفكيك الدولة والبدء في بناء دولة العمال والفلاحين دون كسب غالبية الجماهير الكادحة لهذا المشروع الثوري، والتي لا زال يتأثر وعيها بالقوى اليمينية والوسطية والإصلاحية. ومازالت القوى الثورية - والمقصود هنا بكل من يريد استكمال الثورة المصرية - محدودة التأثير. ويتطلب تغيير هذا الوضع إلى عمل دؤوب وصبور على ثلاث مستويات.
المستوى الأول هو الالتحام الدائم مع المعارك المطلبية والاحتجاجية ليس فقط من أجل التضامن والتوحيد ولكن لكسب القيادات العمالية والفلاحية ومناضلي الأحياء الفقيرة والقطاعات المضطهدة في المجتمع على رؤيتنا الثورية طويلة المدى.
المستوى الثاني وهو المستوى التنظيمي. فتراثنا التنظيمي الثوري هو أحد أهم أسلحتنا في المرحلة المقبلة وبناء التنظيم وتحوله لتنظيم جماهيري واسع وذو قواعد راسخة ليس بالأمر الهين فسيقف في طريقنا

محاولات دائمة للتخريب وللتعطيل وسرعة النمو وهي ضرورة في لحظة كهذه ستدخل تنويعة واسعة من العناصر غير الملمة بتراثنا الثوري وهو ما يستلزم أكبر قدر ممكن من الجهد الاستيعابي والتثقيفي والتدريب العملي مع صرامة شديدة مع كل مخرب أو عميل.
والمستوى الثالث هو المستوى الأيديولوجي والدعائي، فعلينا شن حرب لا هوادة فيها ضد الأفكار اليمينية سواء كانت ليبرالية أو إسلامية ونشر الفكر الماركسي على أوسع نطاق. فالرأسمالية العالمية والمصرية في حالة انهيار والطبقة العاملة المصرية في حالة انتفاض شبه دائم وهذه الظروف التاريخية لا تتكرر كثيراً فإما التقدم نحو الثورة المصرية الثانية أو يكون مصيرنا انتصار الثورة المضادة.

مقدمة

1- حول مبادئ وتاريخ الاشتراكيين الثوريين:

مركز الدراسات الاشتراكية - سامح نجيب - 2011

نشأت منظمة الاشتراكيين الثوريين خلال تسعينات القرن الماضي. وكانت ظروف النشأة شديدة الصعوبة. فاليسار التقليدي في مصر كان يعاني من أزمة حادة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي كان ذلك اليسار يعتبره نموذجاً للاشتراكية وقد أدى انهيار ذلك النموذج إلى حالة من التخبط والإحباط الشديد تآكلت معها عضوية وتأثير تنظيمات وتيارات اليسار الستاليني في مصر.

ومن جانب آخر أدى استسلام منظمة التحرير الفلسطينية والدخول في نفق السلام البرجوازي وانسداد أفق التحرر الوطني إلى تعميق أزمة اليسار التقليدي وفقدانه لدوره السابق في مناهضة معاهدة السلام والتضامن مع المقاومة الفلسطينية والقبول في كثير من الحالات بما كانت تقبل به حركة فتح بحجج واهية حول الواقعية وتوازن القوى وما إلى ذلك من أطروحات انتهازية وانهزامية.

وعلى مستوى آخر جاء الصعود السريع للإسلام السياسي وهيمنته على الساحة السياسية والفكرية، بما في ذلك في معاقل اليسار التقليدية في الجامعات والمناطق العمالية والأحياء الفقيرة، وقد دفع ذلك الصعود إلى إتخاذ قطاع هام من اليسار المصري متمثلاً في حزب التجمع والحزب الشيوعي المصري إلى موقفاً انتحارياً ومخزياً بالتأييد الضمني وفي بعض الحالات العلني لاستبداد نظام مبارك والتحالف مع حزبه الحاكم في مواجهة ما اعتبروه طبقاً لتحليلاتهم الستالينية البالية نوع من الفاشية الدينية "الظلامية" لتبرير تذيلهم لدولة مبارك.

كان النصف الأول من تسعينات القرن الماضي أيضاً فترة هيمنة سياسات الليبرالية الجديدة والهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والفلاحين والفقراء عموماً لصالح مجموعة صغيرة من كبار رجال الأعمال والشركات العالمية ولم يتمكن اليسار من تنظيم صفوف الجماهير لمواجهة تلك الهجمة الرأسمالية المتوحشة من إفقار وتشريد واستبداد.

استهدف الاشتراكيون الثوريون في تلك الفترة التسلح بالتراث الماركسي الثوري من كارل ماركس وفردريك إنجلز مروراً بلينين وتروتسكي وروزا لوكسمبرج وأنطونيو جرامشي وصولاً إلى التيارات التروتسكية الحديثة الرافضة للستالينية ولتشويهها تراثنا الثوري، ومن جانب آخر التراث الطويل لنضال الطبقة العاملة المصرية لبناء يسار جديد قادر على مواجهة الرأسمالية والإمبريالية من جانب ومواجهة التحدي المتمثل في هيمنة الحركة الإسلامية الرجعية على قطاعات واسعة من الجماهير. واعتمد الاشتراكيون الثوريون على عدة محاور أساسية في طرحهم السياسي نلخصها في ما يلي:

الاتحاد السوفيتي ورأسمالية الدولة

لم يمثل انهيار الاتحاد السوفيتي انهياراً للاشتراكية بل انهياراً لشكل من أشكال رأسمالية الدولة. فرغم نجاح ثورة أكتوبر 1917 في تحطيم الدولة الرأسمالية والبدء في بناء دولة عمالية ديمقراطية واجهت تلك التجربة الفريدة تحديات ضخمة تمثلت في حصار خانق وتدخل عسكري من قبل كافة الدول الإمبريالية وحرب أهلية كلفت الثورة أفضل عناصر الطليعة العمالية التي قادت ثورة أكتوبر. كان رهان البلاشفة بقيادة لينين وتروتسكي على امتداد الموجة الثورية وانتصارها في قلب الدول الرأسمالية المتقدمة في أوروبا. ولم يكن هذا الرهان مجرد حلماً طوبوياً، فقد انتشرت الثورة إلى ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وكافة أنحاء أوروبا ولكن الموجة الثورية لم تنجح في الإطاحة بالرأسمالية في تلك البلدان. وكانت النتيجة عزلة الثورة الروسية ورغم انتصار البلاشفة في الحرب الأهلية فقد تحولت اللجان العمالية (السوفيتات) إلى هياكل فارغة وتحول النظام من ديمقراطية عمالية إلى الحكم المطلق لبيرقراطية الحزب والدولة بقيادة ستالين. وقد تمكن ستالين من تصفية ما تبقى من الطليعة العمالية الثورية ومن القادة التاريخيين للبلاشفة في ثورة مضادة حولت روسيا من دولة عمالية وليدة إلى نظام رأسمالية دولة لا يقل استغلالاً واستبداداً عن نظيراتها في الغرب.

الرأسمالية والليبرالية الجديدة

لم يكن انهيار النموذج السوفيتي وهيمنة سياسات الليبرالية الجديدة والعولمة انتصاراً للرأسمالية العالمية بل محاولة يائسة للخروج من أزمات الرأسمالية المتتالية منذ السبعينات من خلال جعل العمال والفقراء يدفعون ثمن الأزمة ومع نهايات القرن العشرين بدأت الشروخ تظهر من جديد في النظام الرأسمالي العالمي بأزمات عنيفة وسرعان ما تبددت أكاذيب الأنظمة الرأسمالية حول التحرير الاقتصادي والخصخصة كطريق وحيد للتنمية وانكشف الطابع الطبقي المتوحش لتلك السياسات. وفي مصر لم تؤدي سياسات نظام مبارك الليبرالية الجديدة إلا لمزيد من الإفقار والذل لغالبية الشعب ولتركيز غير مسبوق للثروات في أيدي عدد قليل من العائلات والشركات العالمية، وقد تمكن الاشتراكيون الثوريون في مصر من خلال التسلح بالمنهج الماركسي في فهم الأزمة الرأسمالية من أن يكونوا في وضع الاستعداد لموجة المقاومة العمالية والشعبية للرأسمالية والتي تفجرت منذ منتصف العقد الأول من القرن الجديد.

الإمبريالية والصهيونية

لم تكن فكرة الانتصار النهائي للإمبريالية الأمريكية وفرض تسوية برجوازية للصراع مع الدولة الصهيونية إلا سراباً سرعان ما تبدد على أرض الواقع. وقد رفض الاشتراكيون الثوريون بيع القضية الفلسطينية وأوهام حل الدولتين وتواطؤ النظام المصري مع الاستعمار الصهيوني والأمريكي وظل إيمانهم راسخاً في قدرة المقاومة الفلسطينية والعربية على مواجهة كافة المؤامرات لتصفية القضية والتي لعب فيها النظام المصري دوراً محورياً، ليس فقط في فلسطين بل أيضاً في لبنان والعراق وفي الاصطفاف ضد إيران.

الثورة الدائمة

كان التصور المهيمن في أوساط اليسار المصري حول إمكانية الثورة في مصر هو تصور أو نظرية الثورة على مرحلتين. المرحلة الأولى يتم فيها إتمام المهام الديمقراطية والوطنية بتحقيق نظام ديمقراطي برجوازي مستقل ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة الثورة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة. رفض الاشتراكيون الثوريون تلك النظرية الستالينية العقيمة والفاشلة وتبنوا نظرية الثورة الدائمة. جوهر تلك النظرية هو أن الثورة على الاستبداد والتبعية يمكن أن تبدأ كثورة ذات طابع سياسي وديمقراطي ولكنها لا يمكن أن تنتصر دون قيادة الطبقة العاملة فهي الطبقة الوحيدة القادرة على مواجهة وهزيمة الأنظمة الرأسمالية بحكم مركزيتها في عملية الإنتاج وتمركزها في مواقع العمل الكبرى في المدن. أما البرجوازية والبرجوازية الصغيرة فسرعان ما ستهادن النظام المستبد خوفاً من "انفلات" الطبقة العاملة والفقراء وتحطيمهم ليس فقط للإستبداد والفساد بل لأسس النظام الرأسمالي نفسه. وهذا تماماً ما يراهن عليه الاشتراكيون الثوريون. فبدون الدور المحوري للطبقة العاملة في الثورة لن تتحقق حتى أبسط الحقوق الديمقراطية ولكن محورية وقيادة الطبقة العاملة للثورة السياسية الديمقراطية تحولها على الفور لثورة إجتماعية شاملة لن تنجح إلا بالإطاحة بالنظام

الرأسمالي نفسه.

لا يمكن للطبقة العاملة أن تلعب هذا الدور القيادي دون دعم وتأييد من كافة القطاعات المضطهدة والمستغلة في المجتمع، وعلى رأسهم الفلاحين الفقراء وفقراء المدن والنساء العاملات والأقليات المضطهدة (الأقباط والنوبيين والسيناويين) في الحالة المصرية.

الحزب الثوري

يتطلب توحيد الطليعة العمالية وجذب القطاعات الأقل وعياً وتنظيماً في الطبقة العاملة وقيادة القطاعات المضطهدة في المجتمع بناء حزباً عمالياً ثورياً مستقلاً قادراً على ضحد الثورة المضادة وكسب الجماهير من تأثير وهيمنة القوى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والبدء في بناء دولة عمالية ديمقراطية على أنقاض الدولة الرأسمالية.

الموقف من الحركات الإسلامية

كانت إحدى جرائم اليسار الستاليني والتقليدي في مصر هي التحالف مع دولة مبارك ضد الحركات الإسلامية بحجة الدفاع عن الدولة المدنية أو العلمانية والوقوف ضد الظلامية الدينية. وقد أفقد ذلك الموقف ما قد كان متبقياً من مصداقية وشعبية اليسار في الشارع المصري. وقد رفض الاشتراكيون الثوريون ذلك الموقف الرديء والمتذيل للسلطة وأصروا على ضرورة استقلال اليسار الثوري والوقوف بشكل مبدئي ضد السلطة الرأسمالية المستبدة بما في ذلك الوقوف ضد الاضطهاد والتعذيب والاعتقال والمحاكم العسكرية التي تعرض لها كوادر الحركات الإسلامية، دون التوقف للحظة عن نقد برامجهم اليمينية الرجعية وعن تذبذب قياداتهم الدائم تجاه السلطة. وقد طرح الاشتراكيون الثوريون تحليلاً للحركة الإسلامية يكشف التناقضات الطبقية بداخلها بين القيادات والقواعد وبين التنظيمات وجماهيرها ويؤكد على ضرورة الاستفادة من تلك التناقضات لكسب قطاعات من جماهير الإسلاميين لصفوف اليسار الثوري.

جاء العقد الأول من القرن الجديد ليعطي فرصة تاريخية لنمو وزيادة نفوذ الاشتراكيين الثوريين. فانهيار عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحركة التضامن الجماهيري الواسع معها في الشارع المصري أعطى التنظيم فرصة للدعاية والتحريض وخلق الجذور ونمو العضوية. ومشاركة التنظيم في الصفوف الأمامية في معارضة احتلال العراق وفي التضامن مع المقاومة العراقية والفلسطينية واللبنانية ساهم في ترسيخ وجودنا كقوة صغيرة ولكن صاخبة في مناهضة الإمبريالية والصهيونية. وقد شارك التنظيم أيضاً منذ اللحظات الأولى لاندلاع الحركة الديمقراطية ضد حكم مبارك والتوريث منذ أول مظاهرة لحركة كفاية في ديسمبر 2004. وربما جاءت الفرصة الأكبر للتنظيم مع اندلاع أكبر موجة من الإضرابات العمالية في التاريخ المصري الحديث والتي بدأت في 2006 والتي حاول التنظيم بإمكانياته وعضويته المحدودة أن

يكون في القلب منها.

الاشتراكيون الثوريون والثورة المصرية

اندلعت الثورة المصرية في يناير 2011 كتتويج للحركات الديمقراطية والاجتماعية والوطنية التي شهدتها مصر في العقد الماضي. ورغم أنها بدأت بمظاهرات جماهيرية ذات طابع سياسي وديمقراطي، سرعان ما ظهر المضمون الاجتماعي العميق للثورة سواء في مركزية الشعارات المطالبة بالعدالة الاجتماعية أو الأهم من ذلك الدور المحوري للإضرابات العمالية في الإطاحة بمبارك. وقد ركز الاشتراكيون الثوريون جهودهم منذ اندلاع الثورة على تعميق الشق السياسي الديمقراطي بحركات التطهير وباللجان الشعبية القاعدية والنقابات والروابط العمالية المستقلة وبفضح حدود الديمقراطية البرجوازية الشكلية التي يريد الليبراليون والإسلاميون التوقف عندها والعمل على الربط بين الطابع السياسي والطابع الاجتماعي للثورة.

ولأننا نفهم جيداً أن من يصنع نصف ثورة يحفر قبره بيديه، وأن النظام القديم لابد أن يتم تفكيكه بالكامل إذا أردنا انتصار الثورة، وأن القوة الوحيدة القادرة على قيادة تلك العملية وبناء البديل الثوري هي الطبقة العاملة؛ فنحن نفهم أيضاً أن الخيار هو بين تحول الثورة إلى ثورة إجتماعية شاملة-أي ثورة اشتراكية أو عودة جزئية أو كلية للنظام القديم من خلال ثورة مضادة. لا يوجد حل وسط في الثورة المصرية. ما نراه اليوم من انقلاب عسكري "ناعم" على العملية الديمقراطية الشكلية يشكل تهديداً وجودياً على الثورة المصرية وسيتحول إلى انتقام دموي من الثورة إذا لم يتمكن الثوريون من مختلف الاتجاهات الوقوف صفاً واحداً ضد المجلس العسكري الحاكم والطبقة الرأسمالية التي يمثلها بدعم أمريكي وصهيوني وسعودي.

إن الثورة المصرية لم تنهزم، ولن تنهزم. ثقتنا في الجماهير الثورية وعلى رأسها الطبقة العاملة المصرية وفي قدرتها على الإبداع والشجاعة والتضحية لم تهتز ولن تهتز. لقد رأينا الجماهير تتحدى المستحيل منذ يناير 2011 ولن يهزمها ولن نسمح بأن يهزمها أجهزة دولة مبارك وكلابها.

2- من نحن؟

مركز الدراسات الاشتراكية – مصطفى بسيوني - 2012

بدأ تيار الاشتراكيين الثوريين في الظهور في مصر في نهاية الثمانينات حاملاً نقداً جذرياً للنموذج السوفيتي ورافضاً للتبعية له فكرياً معتبراً إياه أحد أشكال النظم الرأسمالية التي ترفضها الاشتراكية. وامتد نقد الاشتراكيين الثوريين لمنظمات اليسار الجذري المتأثرة بالنموذج السوفيتي سواء في الحياة الداخلية للتنظيمات اليسارية التي افتقدت لآليات الديمقراطية الداخلية، أو في الأفكار والممارسة التي تأثرت بسلبيات النموذج السوفيتي. ومن هنا كانت معركة الاشتراكيين الثوريين الأولى هي إعادة الاعتبار للأفكار الثورية

وتخليصها من الجمود واستعادة منهج التفكير الثوري في علاقته بالواقع بدلاً من ترديد المقولات المدرسية. وذلك عبر معالجة قضايا الواقع المصري بأدوات التحليل العلمية وتحطيم القوالب الجاهزة التي ورثتها الحركة اليسارية المصرية، مستخدمين الإصدارات التي أصروا على استمرارها على مدار عشرين عاماً وفي أصعب الشروط السياسية والأمنية والمادية من جرائد ومجلات وكراسات وكتب ودراسات مؤلفة ومترجمة، في محاولة لتسليح المناضلين الثوريين بالأفكار، وخلق النقاش الخلاق حول مختلف القضايا.
ولما كانت الطبقة العاملة حسب فكر الاشتراكيين الثوريين هي القائد الطبيعي للتحرر الاجتماعي والسياسي للمجتمع الذي يعاني من استغلال واستبداد الرأسمالية؛ فقد كان التفاعل مع الحركة العمالية والتضامن معها أحد أهم أنشطة الاشتراكيين الثوريين. كان من أول تحركات الاشتراكيين الثوريين كتيار منظم في معركة الانتخابات النقابية العمالية في عام 1991 لدعم قيادات الإضرابات العمالية ومحاولة تطهير النقابات من القيادات الفاسدة، وهي المعركة التي تسلل فيها أفراد من تيار الاشتراكيين الثوريين إلى داخل شركة الحديد والصلب في التبين بمساعدة قيادات عمالية مناضلة ووقفوا في الشركة رافعين صورة عبد الحي سيد حسن شهيد اعتصام الصلب في أغسطس 1989.
الاشتراكيون الثوريون الذين عرفوا طريقهم إلى التضامن مع الحركة العمالية والوقوف إلى جانب مطالب العمال لم يضلوا هذا الطريق يوماً. ففي إضراب كفر الدوار في 1994 كان الاشتراكيون أول من وصل إلى الشركة لتأييد العمال والتضامن معهم، ثم توجهوا للجامعات لتنظيم معارض التضامن بين الطلاب مع العمال؛ ليفضحوا القمع الوحشي الذي مارسته الحكومة ضد الإضراب السلمي، والذي وصل لحد إطلاق الرصاص ومحاولة حرق الشركة. كما كانوا الوحيدين الذين انضموا في الفجر إلى عمال النصر للسيارات مخترقين الحواجز الأمنية ومؤكدين للعمال أنهم ليسوا وحدهم، ثم عادوا لجمع التبرعات للعمال الذين فُصِلوا من العمل بعد الإضراب. لم يتوانى الاشتراكيون في محاولة كسر حاجز الصمت حول شروط العمل المخزية بالمدن الصناعية الجديدة والتشهير بها؛ فتوجهوا للعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر حاملين معهم النشرات التي تدافع عن حقوق العمال، ومتضامنين مع احتجاجات العمال في شركات نيسان وجنرال موتورز والاسبستوس والنصر للكيماويات وغيرها من التحركات التي عانت من العزلة والنسيان.
انطلاق عاصفة الإضرابات العمالية في نهاية 2006 كانت أهم منعطفات علاقة الاشتراكيين الثوريين بالحركة العمالية؛ فكما سجلت صحف الحكومة ساعتها تمسك عمال المحلة في إضراب سبتمبر 2007 بوجود الاشتراكيين الثوريين الذين أقاموا معهم على أرصفة الإضراب طوال فترته في المفاوضات بين القيادات العمالية وممثلي الحكومة واتحاد العمال، وعادوا إلى المحلة في انتفاضة السادس من أبريل ليكونوا في صفوف النضال ضد نظام مبارك. بعدها أطلق الاشتراكيون الثوريون المبادرات والنداءات لتأسيس النقابات المستقلة مؤكدين أن الظرف العمالي يسمح بذلك، وأن الحركة العمالية المناضلة تستحق نقابات حقيقية تعبر عنها، وهو ما عارضه الكثيرون وقتها، حتى نجحت أول تجربة لبناء النقابة المستقلة للضرائب العقارية بعد اعتصام استمر عشرة أيام أمام مجلس الوزراء قضاها الاشتراكيون الثوريون مع العمال على الرصيف المقابل لمجلس الوزراء، كما كانوا خطوة بخطوة إلى جانب موظفي الضرائب العقارية في تأسيس النقابة والتي فتحت الطريق لحركة النقابات المستقلة التي كان الاشتراكيون في قلبها ولا زالوا.
ارتباط الاشتراكيين الثوريين بحركة النضال العمالي مبكراً لم يصاحبه تجاهل للقضايا الوطنية

والديمقراطية، فعام 1991 الذي شهد ارتباطهم بالانتخابات النقابية هو نفسه الذي شارك فيه الثوريون في المظاهرات المناهضة للحرب الأمريكية على العراق "عاصفة الصحراء"، والذي تلاه مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو، وكان موقف الاشتراكيين واضحاً وحاسماً منذ اللحظة الأولى برفض التسوية الاستسلامية والتمسك بخيار المقاومة، وتأكيد أن مسارات السلام مصيرها الفشل كما ظهر لاحقاً. وشهدت الانتفاضة الفلسطينية انطلاقةً أخرى للاشتراكيين الثوريين؛ حيث كانوا من مؤسسي حركات التضامن مع الانتفاضة وفي قلب كافة الفاعليات المتضامنة معها. تماماً كما كانوا أصحاب مبادرة في تأسيس حركة مناهضة غزو العراق في 2003، والتي كان من أهم فعالياتها احتلال ميدان التحرير يومي 20و21 مارس، وكانت بشارة الثورة الأولى من هناك، وواجهوا ساعتها القمع الوحشي مع المناضلين والجماهير. وبعدها تم تلفيق قضية قلب نظام الحكم بالقوة التي اتهم فيها خمسة من الاشتراكيين فيما عرف ساعتها بـ "تنظيم الخمسة".

انطلاق النضال من أجل التغيير الديمقراطي بعد غزو العراق كان الاشتراكيون في القلب منه أيضاً مع كافة الحركات المناضلة من أجل الحرية، والهتافات التي رددها قادة الاشتراكية الثورية منفردين من قبل بسقوط مبارك وعائلته أصبحت محل إجماع كل القوى المناضلة. والتحق الثوريون بتأسيس حركة كفاية، وبادروا إلى تشكيل العديد من الحركات من أجل التغيير، وعملوا على توجيه حركة التغيير نحو الأحياء والمدن والمصانع والقرى. وصولاً إلى 25 يناير الذي دافع الاشتراكيون الثوريون عن انطلاقه من الأحياء الفقيرة ومن بين جماهير الفقراء، واعتُقل عدد من كوادرهم في يوم 25 يناير واستكمل الباقون النضال في صفوف الثورة حتى الإطاحة بمبارك. لقد رأى الثوريون في خروج مبارك من السلطة بداية للتغيير وليس نهاية؛ فرفضوا منذ اللحظة الأولى سلطة المجلس العسكري معتبرينه امتداداً لحكم مبارك. واعتبروا أن الثورة لا زالت في مرحلة هدم نظام مبارك وبناء النظام الجديد على أسس من العدالة الاجتماعية والحرية. لذا كان الاشتراكيون الثوريون في مقدمة كافة الاحتجاجات التي أعقبت 11 فبراير رافضين قانون تجريم الاعتصام والإضراب ورافضين وصف نضال العمال بـ "الإضرابات الفئوية". لذا كان من البديهي مشاركة الاشتراكيين الثوريين في كافة المليونيات والفاعليات التي نظمتها قوى الثورة والحركة الجماهيرية. حتى مليونية 18 نوفمبر التي دعت إليها القوى الإسلامية ضد وثيقة السلمي ورفضتها الكثير من الأحزاب والقوى أعلن الاشتراكيون الثوريون مشاركتهم فيها لأنهم ضد وثيقة السلمي التي تضمن دوراً مركزياً للعسكر في السلطة. وما تلاها من مظاهرات واحتجاجات وقمع ما كان الاشتراكيون الثوريون ليفوتهم المشاركة فيه رغم حملات التشهير.

قد يكون ما تقدم اختصاراً مخلاً يحتاج لسرد الكثير من التفاصيل والمواقف، وهو ما سيحدث لاحقاً، ولكن هناك أمران يجب التأكيد عليهما. الأول: هو موقف الاشتراكيين الثوريين من مسألة التمويل. فقد التزم الاشتراكيون الثوريون دائماً بموقف واضح من التمويل؛ وهو أن أي حركة نضال سياسي يجب أن تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية إمكانياتها عبر توسيع قاعدة مؤيديها، واعتماد العمل التطوعي في كافة أنشطتها، وهو ما يجعلها لا تحتاج لأي تمويل على أساس مبدأ "حزب الفقراء هو أغنى الأحزاب".

والنقطة الثانية: هي قضية العنف؛ وقد رأى الاشتراكيون الثوريون أيضاً من البداية أن حركات الاحتجاج الجماهيرية وليس عنف الجماعات النخبوية هو ما يمكن أن يصنع التغيير، وأن استخدام أية جماعة سياسية للعنف يعني على الفور انعزالها عن الجماهير الوحيدة القادرة على مواجهة النظام.

ما سبق هو مجرد مقدمة يتقدم بها الإشتراكيون الثوريون للتعريف بهم. والأهم هو التأكيد على استمرارنا في التواجد في المكان الصحيح دائماً مثلما ترشدنا أفكارنا ومبادؤنا التي دفعتنا لقرى مصر ونجوعها في عام 1997 للوقوف إلى جانب الفلاحين الفقراء ضد قانون انتزاع الأراضي الزراعية. وإلى جانب القضاة في معركة الاستقلال في عام 2004 وإلى جانب أهالي إمبابة والدويقة وغيرهم من سكان العشوائيات. وبين الطلاب ضد القمع في الجامعات وارتفاع تكاليف التعليم. ولا زال هناك الكثير لدينا لنطرحه عن أفكارنا ومبادئنا وممارساتنا أمام من يتفق معنا ومن يختلف على السواء، ومستعدون دائماً لمد يد التعاون والحوار مع كل مناضل من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وكل رافض للاضطهاد والاستغلال.

الجزء الأول: الأسس النظرية للاشتراكية الثورية:

1- لماذا الاشتراكية؟

مركز الدراسات الاشتركية - أحمد نور - 2012

العالم الرأسمالي هو عالم من التناقضات والصراعات والحروب، عالم من البؤس والعوز والمرض والضياع بالنسبة للملايين التي تدفع دفعاً لتسخير حياتها بالكامل من أجل إنتاج وسائل الحياة، وفي المقابل هو عالم الفرص والأرباح والمضاربات والصفقات والمغامرات بالنسبة لحفنة من الكائنات البشرية لا تعمل، والتي دفعها رأس المال للقيام بدور جماعة المستغلين لعمل وحياة هذه الملايين والمتحكمين في مصائرهم ومصائر أبنائهم.
هذان هما طرفا الصراع الرئيسي والجوهري في عالم الرأسمالية المعاصر، الشعوب من ناحية وفي قلبها ومقدمتها الطبقات العاملة، وفي الناحية المقابلة عصابة البرجوازية العالمية ومَن حولهم مِن منتفعين ومستغلين.

الرأسمالية في مقابل البشرية

لم يأل منظرو البرجوازية ومثقفوها المخلصون الذين تمت تعبئتهم وتغليفهم بعناية داخل مصانع ومستودعات الأفكار البرجوازية من جامعات ومعاهد، لم يأل هؤلاء جهداً في (فبركة) النظريات التي تحاول تبرير الرأسمالية أخلاقياً والتعمية على الظلم والاستغلال الجوهري الذي تقوم عليه وتصوير الأوضاع القائمة على أنها الوحيدة الممكنة والتي ستظل للأبد.
في الوقت الذي لا يكف هؤلاء عن الحديث عن مجتمع الحريات العامة والحريات الخاصة والمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص... إلخ، لا تعني الحرية بالنسبة لأسيادهم أكثر أو أقل من حرية الاستغلال والمضاربة وحرية تكوين الاحتكارات ورفع أي قيود على الأسواق و الأسعار، هذا هو نموذج الحرية الذي

تقدمه الليبرالية الجديدة، و التي لا تخلو بالطبع من حرية الطبقات الحاكمة في استخدام أجهزة قمع الدولة لحماية مصالحها في مواجهة مقاومة الجماهير لها في الداخل والخارج.
أي حرية يمكن تصورها بالنسبة للغالبية من المستغلين والعاطلين والمقهورين الذين لا يحصلون على ما يكفي لسد احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية، لا يحصلون على العمل الذي يناسب ملكاتهم ويدفعهم لتطويرها.
لم تترك الرأسمالية شيئاً لم تخضعه لمنطق السلعة، حتى أن قوى الإنسان الخلاقة أصبحت هي السلعة الأهم داخل هذا النظام؛ حتى العلاقات الإنسانية تم إخضاعها لنفس المنطق النفعي، فأصبحت قيم كالحب و الجمال والتآخي محاصرة وسط هذا العالم الذي تفوح رائحة العفن من كل موضع فيه .
لا توجد ديمقراطية حقيقية في أي نظام رأسمالي، فحتى في أطول الدول باعاً في (نزاهة الانتخابات) و(التعددية) تعتمد جوانب عديدة و أساسية من العملية بدءاً من شروط وتكوينات النظام الحزبي القائم والنظام الانتخابي وصولاً إلى حق الترشح والدعاية، تعتمد كل هذه الجوانب على القوة والدعم المادي المقدم من قبل دوائر رجال المال والأعمال لهذا أو ذاك من مندوبيهم السياسيين، أو قد يقدم بعض الأفراد من هذه النخب الاقتصادية على أن يخوض التجربة بنفسه كما يحدث في كثير من الأحيان ولنا في مصر المثال الأشنع على ذلك!
وهل يمكن أن يكون نظاماً تمثيلياً عادلاً في الوقت الذي يساوى فيه بين صوت من يحتكرون القوة المادية في المجتمع ومن لا يملكون سوى قوة عملهم؟ وكيف يمكننا أن نغفل أن السلطة الحقيقية في الدولة الرأسمالية تتركز في يد من يملكون القوة الاقتصادية من بنوك وشركات كبرى والقوة المسلحة من جيش و شرطة وسجون، وبالتالي تظل القوة التنفيذية الكبرى في أي دولة برجوازية (ديمقراطية) تحت تصرف الطبقة الحاكمة.
في مصر كما في بلدان كثيرة تطورت الرأسمالية بنمط مختلف عن تطورها في النظم الرأسمالية العتيقة، وكان من نتائج ذلك أن الرأسمالية وجدت لنفسها المناخ الأكثر ملاءمةً في ظل نظم سياسية ديكتاتورية مدعومة من القوى الرأسمالية الكبرى في العالم.
في المجتمع الرأسمالي تتحول قوى الإنتاج التي يصنعها الإنسان بعمله إلى قوى غريبة عنه تعمل باضطراد على استغلاله وإفقاره وعزله عن محيطه الاجتماعي والإنساني، فيصبح في حالة من (الاغتراب) عن الجانب الأهم من نشاطة البشري الواعي. والأمر لايقتصر على هذا بل تتحول هذه القوى في دائماً إلى قوى مدمرة للحياة البشرية عانت البشرية ويلاتها عبر تاريخ طويل من الأزمات الاقتصادية والحروب الإمبريالية التي قامت و ستقوم ما دام هذا النظام.
وهكذا يصبح العمل في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهو القيمة البشرية الأهم، عبئاً وعقاباً على العامل بدلاً من أن يكون وسيلته لتحقيق ذاته وتطوير ملكاته والاستمتاع بخيرات العالم.

البديل الاشتراكي

تقوم الاشتراكية على مبدأ بسيط وعقلاني وديمقراطي قبل كل شيء، بما أن الأغلبية في المجتمع من

الطبقات العاملة هي التي تقوم بإنتاج كل الثروات و الخيرات في المجتمع، إذا من حق هؤلاء المنتجين التحكم في قوى الإنتاج وتنظيمها و توجيهها وإدارتها بحيث تصب في مصلحة الجميع.
يمكننا أن نقول بوضوح أن الجانب الأكبر من القيود التي كانت تكبل تطور الفرد والمجموع من فقر وجهل وقهر واضطهاد ستصبح أشياء من التاريخ "بحيث يصبح التطور الحر للفرد هو شرط التطور الحر للجميع" كما يقول ماركس في البيان الشيوعي. ولكن هل من الممكن أن تسير الحياة هكذا لو تحققت المساواة الكاملة بين البشر؟ ومن سيقوم بالأعمال الشاقة أو الأدنى التي يأنف الجميع من القيام بها؟
الحقيقة أن هذه الأسئلة ما زالت تفترض أن الإنسان لا يعمل ويبدع إلا وسيف الخوف من الجوع والموت مسلط على رقبته من قبل مستغليه، ولكن العكس تماماً صحيح. إن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج و التنظيم الاشتراكي هي بداية الإنسان ككائن حر و مسؤول يشترك وأقرانه من البشر في تلك الحرية وهذه المسئولية، وسيصبح مبدأ الوفرة للجميع هو الدافع الأقوى لكل إنجاز بشري، ومن تراه أحرص على الحياة و الأرض من ملحها؟
الاشتراكية تعني توظيف جماعة المنتجين لأسباب الرفاهية التي أصبحت موجودة في العالم الرأسمالي بفعل نضال وعمل الطبقات العاملة عبر مئات السنين، واستخدام التقدم العلمي والتقني الذي بلغته الإنسانية في عصر الرأسمالية في تخفيف العبء عن الإنسان و بخاصة في المهن الشاقة أو المنفرة.
فيصبح التعليم والعلاج والسكن للجميع بالمجان، ويصبح من حق العامل أن يحصل على وقت فراغ حقيقي يستطيع فيه أن ينمي قدراته ويطور معارفه ويتمتع بثمار ما أبدعته يداه؛ لن يصبح للجريمة أي سبب موضوعي سوى لدى بعض المرضى الذين يستحقون العلاج لا العقاب، ويصبح على الدولة الاشتراكية أن ترفع عن كاهل المرأة أعباء المنزل ورعاية الأطفال بتوفير دور الحضانة العامة لأطفال كل النساء العاملات... إلخ.

الاشتراكية كإمكانية وضرورة تاريخية

ولكن أليست هذه جميعاً مجرد أحلام وأماني إنسانية نبيلة تفتقد للأسباب والمقومات الموضوعية كي تجد لنفسها مكاناً على أرض الواقع! الحقيقة أن من يقول بهذا يغفل بعض الحقائق والديناميات الرئيسية التي حكمت تطور الرأسمالية عبر تاريخها:
أولاً: أن الرأسمالية ليست هي الشكل الوحيد لعلاقات الإنتاج الاجتماعية؛ فقبل أن تسود علاقات الإنتاج الرأسمالية المجتمعات كانت علاقات إنتاج وأنماط ملكية سابقة تاريخياً مثل العبودية والإقطاعية، وبالتالي لا يمكن أن نغفل أنالرأسمالية ليست سوى نمط للإنتاج الاجتماعي تطور وظهر على السطح في مرحلة معينة من تاريخ المجتمعات وبالتالي لن يدوم إلى الأبد.
ثانياً: أنه نظام قائم على التناقض بين العمل كقيمة اجتماعية وإنسانية ورأس المال، ويعبر هذا التناقض عن نفسه في صورة أزمات اقتصادية دورية وتفجرات اجتماعية تزداد عمقاً واتساعاً وتهدد بقاء النظام باستمرار.
ثالثاً: بعكس كل النظم الاجتماعية السابقة على الرأسمالية، بلغ تطور قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي

العالمي الحد الذي يكفي لتحقيق الرفاه لكل سكان الكوكب.
رابعاً: أن الرأسمالية كي توجَد أوجدت عوامل فنائها معها، وكي تنمو و تتطور، أنمت وطورت في نفس الوقت "حفّاري قبرها" باستخدام التشبيه الماركسي، وهي الطبقة العاملة، مركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الرأسمالي.

الطبقة العاملة والطريق للاشتراكية

إن الإنجاز الأهم للماركسية كنظرية علمية تاريخية هو اكتشاف دور تلك الطبقة الاجتماعية الثورية داخل المجتمع الرأسمالي، الطبقة الوحيدة القادرة على، والتي من مصلحتها، قيادة الجماهير في نضال مستمر للإطاحة ليس بالرأسمالية وحسب بل بالنظام الطبقي للمجتمع ككل؛ وذلك لأنها الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي لا قوام لأي إنتاج رأسمالي دونها، وبالتالي الطبقة التي تتعرض للاستغلال الأساسي في أي مجتمع رأسمالي، وبالتالي الطبقة التي في نضالها من أجل تحررها لابد أن تدخل في صراع حياة أو موت مع كل النظام الرأسمالي. وكي تنجز الطبقة العاملة هذه المهام التاريخية لابد أن تستخدم أسلحتها، وفي مقدمتها سلاح الإضراب الذي ينقل توازن القوة ولو مؤقتاً لصالح العمال.
إلا أن الإنجاز الحقيقي للاشتراكية لايمكن أن يحدث دون الدخول في مواجهة مباشرة مع كل القوة التي دشنتها البرجوازية وتمترست وراءها وعلى رأسها الدولة الرأسمالية. ومن هنا تتبع أولوية وضرورة الثورة الجماهيرية كطريق وحيد لتحقيق الاشتراكية.
لا شك أن الثورة تعمل على تجذير الكثير من شرائح الجماهير لكن المشكلة أن هذا الوعي الثوري لا يستمر للأبد وأنه دائماً متقاوت لدى أفراد الطبقات العاملة. و من هنا أيضاً تتبع ضرورة بناء القوة السياسية الثورية المركزية، أو الحزب الثوري الذي عليه أن يكسب أفضل المناضلين والمحرضين في كل موقع وكل مصنع وكل جامعة، في النقابات وخارجها، الحزب الثوري القادر على القيام بدور ذاكرة الطبقة العاملة، والقادر على مراكمة خبرة النضال ونقلها من أجل توحيد صفوف الجماهير وتقوية فعلها في معاركها، والقادر على تقديم الإجابات الصحيحة للجماهير في مسائل الاستراتيجية والتكتيك وتقديم النموذج في الانضباط ووحدة الفعل.
دون أداة كهذه يصبح الحديث عن ثورة اشتراكية مستحيلاً.
لقد أسقطت الجماهير الشعبية مبارك في ثورة شعبية عفوية، لكن المعركة من أجل إسقاط الطبقة الرأسمالية تحتاج الكثير من العمل الثوري المنظم وتحتاج لجهد كل ثوري مخلص يرى في الثورة الاشتراكية طريقاً ومفرا وحيداً للبشرية من مستنقع البربرية.

2- الدولة والثورة

جريدة العامل الاشتراكي الأمريكية - شون هاركين - 2008

في هذا المقال يعرض الكاتب الاشتراكي الأمريكي شون هاركين أحد أهم الأعمال الكلاسيكية في الماركسية الثورية والذي يتناول كيفية إقامة وتنظيم سلطة العمال: كتاب الدولة والثورة - لينين - 1917

إن كل نضال يهدف إلى تغيير المجتمع بشكل جذري لابد وأن يتطرق إلى الدور الذي تلعبه الدولة في المجتمع. واليوم لا يزال هناك الكثير من النقاش والجدل حول الموقف تجاه الدولة، فهل يمكن إصلاح الدولة الرأسمالية عن طريق الانتخابات كي تلبي احتياجات الأغلبية في المجتمع؟ هل تملك الدولة السلطة أكثر من الشركات الرأسمالية الكبرى؟ هل يستطيع العمال القضاء على الدولة الرأسمالية وهل نحتاج دولة من نوع جديد؟ وهل الدولة العمالية ضرورة لمواجهة الثورة المضادة؟

كل هذه التساؤلات تبقى على صلة وثيقة بالسؤال الأساسي حول كيفية تغيير المجتمع. وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الثوريين والإصلاحيين والفوضويين لديهم تصورات مختلفة بصدد هذه التساؤلات، إلا أنه من المهم أن نختبر هذه التصورات على خلفية الخبرة التاريخية لنضال الطبقة العاملة.

أنهى الثوري الروسي فلاديمير لينين عمله الكلاسيكي "الدولة والثورة" خلال الأشهر العصيبة التي تلت اندلاع ثورة فبراير 1917 في روسيا. وقد صارت الأفكار التي جادل من أجلها لينين في هذا الكتاب، ملهماً ومرشداً عملياً للطبقة العاملة الروسية قبل وبعد الاستيلاء على السلطة في أكتوبر 1917.

في مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب، سرد لينين:

"في الوقت الحاضر تكتسب مسألة الدولة أهمية خاصة سواء من الناحية النظرية أم من الناحية العملية السياسية. فالحرب الإمبريالية قد عجلت وشددت لأقصى حد سير تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية. والظلم الفظيع الذي تقاسيه جماهير الشغيلة من قبل الدولة التي تلتحم أوثق فأوثق باتحادات الرأسماليين ذات الحول والطول يغدو أفظع فأفظع. والبلدان المتقدمة تتحول بالنسبة للعمال إلى سجون عسكرية للأشغال الشاقة.

إن الأهوال والنكبات المنقطعة النظير، الناجمة عن الحرب التي تستطيل، تجعل الجماهير في حالة لا تصدق وتشدد سخطها. إن الثورة البروليتارية العالمية تتصاعد بصورة بينة. ومسألة موقفها من الدولة تكتسب أهمية عملية."

يتعرض كتاب الدولة والثورة للكثير من القضايا السياسية الهامة، مثل: دور الدولة في الحفاظ على سيطرة الطبقة المهيمنة اقتصادياً، ضرورة إطاحة الطبقة العاملة بهذه الدولة البرجوازية، ديكتاتورية البروليتاريا (وبالمناسبة، لم يستخدم لينين لفظ "ديكتاتورية" كناية عن الاستبداد، بل تعبيراً عن ديكتاتورية أغلبية المجتمع والتي هي على النقيض التام من ديكتاتورية الأقلية السائدة في ظل الرأسمالية مع تنوع الحكومات)، وأخيراً مسألة الانتقال من طور الاشتراكية إلى الشيوعية.

لكن في البداية، كان على لينين أن يعيد الاعتبار لوجهة نظر الماركسية في مسألة الدولة. فبعد وفاة ماركس وإنجلز، انتشرت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على نحو واسع واستبدلت الأفكار الثورية لرواد الماركسية بنسخة شديدة الإصلاحية منها.

كانت قادة تلك الأحزاب قد أيدت حكوماتها في خوض الحرب العالمية الأولى، كما استحضروا الماركسية

ذاتها لتبرير هذا التأييد. وهكذا تم تشويه الماركسية وصارت الحركة الاشتراكية الثورية العالمية في أزمة عميقة. وكما كتب لينين فقد كان:

"يحدث لتعاليم ماركس ما حدث أكثر من مرة في التاريخ لتعاليم المفكرين الثوريين وزعماء الطبقات المظلومة في نضالها من أجل التحرر. فأثناء حياة الثوريين العظام تعقبتهم الطبقات الظالمة بدون توقف، استقبلت نظرياتهم بالتحقير الوحشي، وبالكره العنيف وبأبشع حملات الأكاذيب والتشويه والافتراءات وقحة أكثر وقاحة.. بعد موتهم تحاول تلك الطبقات أن تحولهم إلى أيقونات.. وتلتقي البرجوازية مع الانتهازيين داخل الحركة العمالية في هذه العملية.. يحذفون أو يشوهون أو يشوشون على الجانب الثوري في النظرية.. إنهم يظهرون ويركزون على ما يبدو مقبولاً للبرجوازية".

من هنا كان لينين عازماً على إعادة إحياء تعاليم ماركس بشأن الموقف من الدولة، ولذلك عكف على أعمال ماركس وإنجلز واقتبس الكثير من كتاباتهم لتطعيم وإثراء "الدولة والثورة".

"الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، وأنه قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها".

"الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى، هي تكوين «نظام» يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده، ملطفاً اصطدام الطبقات".

"إن إنجلز يشرح مفهوم «القوة» التي تسمى الدولة، القوة التي نشأت في المجتمع، ولكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر. مم تتألف هذه القوة بصورة رئيسية؟ من فصائل خاصة من رجال مسلحين تحت تصرفهم السجون وإلخ.. الجيش الدائم والشرطة هما الأداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة".

وهكذا فإن الطبقة الحاكمة تمارس سلطتها على المجتمع من خلال احتكارها وسيطرتها على وسائل العنف فيه. تستخدم الطبقة الحاكمة العنف ضد الطبقات الحاكمة الأخرى خلال الحروب الإمبريالية، وضد التهديدات المحلية (حركة الطبقة العاملة والفقراء) لسلطتها في الداخل.

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الفكرة السائدة في أوساط الحركة الاشتراكية العالمية مفادها أن فوز الاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية سيمكنهم من إسقاط الرأسمالية تدريجياً بالطرق الشرعية المتوافرة. وحتى اليوم تحظى هذه الفكرة بصدى واسع؛ فلقد تربينا على أن إرادة الجماهير تجد التعبير الأمثل لها خلال الانتخابات الديمقراطية، وعندما لا ينخرط الناس في الانتخابات يوصفون بالغباء أو الكسل أو اللامبالاة.

وكما أوضح لينين الأمر، مقتبساً مما كتب إنجلز: في الجمهورية الديمقراطية تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة، ولكن بالشكل الأضمن: أولاً، عن طريق «الرشوة المباشرة للموظفين» (أمريكا) وثانياً، عن طريق «التحالف بين الحكومة والبورصة» (فرنسا وأمريكا).

الصورة لا تختلف عن ذلك اليوم، ففي مجتمع مبني على الاستغلال والاضطهاد، تكون "الديمقراطية" محدودة للغاية، بل أيضاً يتم استخدامها لإضفاء الشرعية على سيطرة الطبقة المهيمنة. وفي كل الانتخابات، لا تخضع سيطرة الطبقة الحاكمة على وسائل الإنتاج لأي نقاش.

كان لينين يجادل دائماً بأن الطبقة العاملة تستطيع تحرير نفسها وتحرير البشرية فقط من خلال الفعل الثوري، الأمر الذي ضرب به القادة الإصلاحيون عرض الحائط. وعلى العكس من الفكرة القائلة بأن الاشتراكيين يمكنهم الاستيلاء تدريجياً على جهاز الدولة، جادل لينين، بناءاً على خبرة كوميونة باريس 1871، بأن على العمال تحطيم الدولة بكل أجهزتها واستبدالها بدولة أخرى قوامها هو المؤسسات الديمقراطية للعمال (مجالس العمال)، فالدولة الرأسمالية المستبدة لا يمكن أن تذبل باستخدام الطرق "الشرعية".

ولدعم ذلك الاستنتاج، اقتبس لينين من إنجلز أن على البروليتاريا أن:

"تأخذ سلطة الدولة وتحول وسائل الإنتاج قبل كل شيء إلى ملك الدولة العمالية. ولكنها تقضي على نفسها بوصفها بروليتاريا، تقضي بذلك على كل الفوارق الطبقية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة في الوقت نفسه بوصفها دولة".

إلا أن من أجل هزيمة البرجوازية وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد، فإن على الطبقة العاملة إقامة دولتها العمالية، وكما كتب لينين:

"إن تعاليم النضال الطبقي التي طبقها ماركس على مسألة الدولة وعلى مسألة الثورة الاشتراكية تفضي لا محالة إلى الاعتراف بسيادة البروليتاريا السياسية، بديكتاتوريتها، أي بسلطتها التي لا تقتسمها مع أحد والتي تستند مباشرة إلى قوة الجماهير المسلحة.

إن إسقاط البرجوازية لا يمكن أن يتحدد عن غير طريق تحول البروليتاريا إلى طبقة سائدة قادرة على قمع ما تقوم به البرجوازية حتماً من مقاومة مسعورة وعلى تنظيم جميع الجماهير الكادحة والمستثمَرة من أجل النظام الاقتصادي الجديد. إلا أن البروليتاريا بحاجة إلى سلطة الدولة، أي إلى تنظيم القوة المتمركزة، إلى تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمِرين أم لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبورجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين في أمر «ترتيب» الاقتصاد الاشتراكي".

وهكذا فإن "ديكتاتورية البروليتاريا" ستحل محل "ديكتاتورية رأس المال".

وبينما يستنكر الإصلاحيون الحاجة إلى ثورة من أجل الإطاحة بسلطة المستغلين، يرفض الفوضويون الحاجة إلى بناء الدولة العمالية. ولقد أضافت الخبرة القاسية للنظم الستالينية الشمولية المزيد من الحيوية على فكرة أن كل أشكال السلطة والدولة ينبغي محاربتها حتى تزول، بما فيها الدولة العمالية أيضاً.

لكن كيف يمكن إذن التصدي للثورة المضادة؟ في روسيا، عندما استولت الطبقة العاملة على السلطة السياسية وعلى وسائل الإنتاج في المجتمع، واجهت مقاومة شرسة من الطبقة الحاكمة القديمة، وفي المقابل كان على الدولة العمالية الوليدة في روسيا أن تنظم الدفاع عن الثورة. صحيح أن الثورة قد انهزمت في النهاية، لكن لم يكن السبب في ذلك هو الدولة العمالية، بل بسبب أن الثورة لم تنتشر وتنتصر على المستوى الدولي على نحوٍ يدعم الثورة الروسية في تجاوز مخاطر العزلة والتأخر الاقتصادي.

هكذا تناول لينين هذه المسألة بعناية بالغة:

"إن ماركس بدحضه للفوضويين لم يستنكر غير هذا النوع من «إلغاء» الدولة! إنه لم يعترض على الفقرة القائلة بأن الدولة ستزول مع زوال الطبقات أو أنها ستُلغى مع إلغاء الطبقات، لم يعترض إلا على الفكرة

القائلة بعدول العمال عن استخدام السلاح، عن استخدام العنف المنظم. أي عن الدولة التي يتوجب عليها أن تخدم الهدف التالي: تحطيم مقاومة البرجوازية".

"يتعمد ماركس الإشارة - لكي لا يشوهوا مغزى نضاله ضد الفوضوية - إلى «الشكل الثوري والعابر» للدولة الضرورية للبروليتاريا. لا تحتاج البروليتاريا إلى الدولة إلا لزمن محدود. نحن لسنا بتاتاً في خلاف مع الفوضويين في مسألة إلغاء الدولة باعتبار ذلك هدفاً. إنما نحن نجزم بأن من الضروري لبلوغ هذا الهدف أن تستخدم مؤقتاً أدوات ووسائل وأساليب سلطة الدولة ضد المستثمرين، كما أن إلغاء الطبقات يستلزم، كأمر مؤقت، ديكتاتورية الطبقة المظلومة".

وعلى الرغم من ذلك، تختلف الدولة العمالية بشكل جذري عن أي دولة مبنية على حكم الأقلية المسيطرة. في "الدولة والثورة" يجيب لينين، مشيراً لخبرة كوميونة باريس، على سؤال بما يمكننا استبدال دولة النظام القديم وأجهزتها:

"يبدو أن الكوميونة لم تستعيض عن آلة الدولة المحطمة «إلا» بديمقراطية أتمت القضاء على الجيش النظامي، مبدأ انتخاب وسحب جميع الموظفين. ولكن هذه الـ «إلا» تعني في حقيقة الأمر تبديلاً هائلاً لنوع من مؤسسات بنوع آخر يختلف اختلافاً مبدئياً. نحن هنا في الحقيقة أمام حالة من حالات «تحول الكمية إلى كيفية»: فالديمقراطية المطبقة بأتم وأوفى شكل يمكن تصوره عموماً،

تتحول من ديمقراطية برجوازية إلى ديمقراطية بروليتارية، من دولة (قوة خاصة لقمع طبقة معينة) إلى شيء ليس بمفهوم الدولة".

ومثل ماركس وإنجلز، لم يعمد لينين لرسم صورة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمع الاشتراكي، إلا أن "الدولة والثورة" يحوي المساهمة الأكثر أهمية في الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية.

كان لينين على قناعة كاملة بأنه من المستحيل أن نحدد بالضبط متى يمكن أن تزول الدولة، فهذه عملية طويلة من النضال. إذ أن المجتمع الاشتراكي الذي يولد من رحم الرأسمالية سيكون متأثراً بتقاليد المجتمع القديم اقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً. ومن أجل أن يبدأ البشر في تحرير أنفسهم من تراث المجتمع الطبقي، قد يتطلب الأمر أجيالاً.

لكن المجتمع سيتمتع بالمعاني الحقيقية للمساواة والديمقراطية طالما أن الجماهير تتحكم بشكل مباشر في إدارة شؤون المجتمع، وسيكون التوسع المستمر في الإنتاج والعدالة في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للمنافسة والخوف والعوز.

ولتوضيح وشرح الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، لجأ لينين للاقتباس مرة أخرى من ماركس:

"في الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، بعد أن يزول إخضاع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي؛ وحين لا يبقى العمل مجرد وسيلة للعيش، بل يغدو الحاجة الأولى في الحياة؛ وحين تتنامى القوة المنتجة مع تطور الأفراد من جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة، حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزاً تاماً، ويصبح بإمكان المجتمع أن يسجل على رايته: "من كل حسب كفاءاته، ولكل حسب حاجاته".

3- مدخل نظرية الثورة الدائمة

مركز الدراسات الاشتراكية - أحمد نور - 2012

تحتل نظرية الثورة الدائمة مكان القلب الحي النابض بالنسبة لتراث الاشتراكية الثورية العالمي، وتكمن أهميتها القصوى لا في فهم تاريخ تطور الرأسمالية وتحليل لحظات التحول التاريخية الكبرى فيها، بقدر ما تكمن في كونها سلاح نظري ناجز في يد كل تنظيم ماركسي في نضاله اليومي من أجل الثورة الاشتراكية.

يقول ماركس: "لقد أفاض الفلاسفة في تفسير العالم، لكن الأهم أن نغيره". وبينما نعيش الآن في لحظة من اللحظات القليلة التي يفتح فيها التاريخ الباب لتغيير وجه العالم وإنهاء عبوديةٍ البشر للرأسماليين، يصبح لزاماً علينا إذا كنا جادين في خوض هذا النضال مع كل المستغَلين والمضطهدين، أن نستوعب خلاصة الخبرات والتجارب الثورية، مستخدمين في هذا استيعاب المنهج المادي التاريخي الذي كان وسيظل أهم إنجازات ماركس النظرية.

"إن كل تاريخ البشرية حتى الآن ليس إلا تاريخ الصراع الطبقي"، وبالأخص في هذا العصر الذي أصبحت فيه الرأسمالية مهيمنة على كل أرجاء العالم، والذي أصبحت فيه القوانين العامة لتطور الرأسمالية أكثر انطباقاً علي الواقع العالمي ككل حتى أكثر من الفترة التي عاش فيها ماركس، في عصر تنتفض فيه الشعوب ضد الاستغلال الرأسمالي، تصبح دراسة القوانين العامة لحركة التاريخ وفي مقدمتها نظرية الثورة الدائمة ضرورة لتطوير النضال السياسي والاجتماعي في اتجاه الثورة الاشتراكية.

في كتابيه "نتائج وتوقعات" و"الثورة الدائمة" عامي 1905 و1929 فصل تروتسكي المفاهيم الرئيسية لنظرية الثورة الدائمة بناءً علي خبرته الثورية الخصبة في روسيا في ثورات 1905 وثورتي فبراير وأكتوبر 1917 التي أطاحت بالرأسمالية وفرضت سلطة الطبقة العاملة في بلد متخلف يحكمها النظام القيصري ويغلب عليها الإنتاج الزراعي الإقطاعي. ويمكن تلخيص الوضع التاريخي لروسيا في أواخر القرن التاسع عشر حتى الأعوام الأولى من القرن العشرين كالتالي:

1- نظام الحكم السياسي هو النظام القيصري.

2- سواد نمط الإنتاج الإقطاعي الزراعي.

3- تركز الصناعات في مدن كبرى محدودة مثل سان - بطرسبرج وموسكو.

ومن الناحية السكانية:

4- أقلية ضئيلة من طبقة النبلاء الذين يحتكرون الأراضي والذين عفا عليهم الدهر.

5- طبقة برجوازية مدينية ضعيفة نسبياً ومرتبطة عضوياً بنمط الإنتاج والأرباح الإقطاعية كما أنها مرتبطة أيضاً بالطبقة الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية باستثمارات كبيرة.

6- السواد الأعظم من السكان من الفلاحين الفقراء المحرومين من أي ملكية زراعية.

7- طبقة عاملة صناعية - بروليتارية - مدينية صغيرة ولكن تمتاز بتركزها في تجمعات صناعية كبرى كما تمتاز بتقاليد معادية للملكية.

8- الإقطاعية والبرجوازية، جلبتها معها للمدينة من أسلافها القرويين غير البعيدين.

بالنظر إلى تلك التركيبة الاجتماعية - السياسية في روسيا القيصرية في سياق و ضعها الدولي والإقليمي والذي شهد دخول الرأسمالية العالمية مرحلتها الإمبريالية حيث تتنافس الطبقات الرأسمالية في البلدان الرأسمالية المختلفة علي إعادة اقتسام بلدان العالم لاستغلال قوى الإنتاج بها و لفتح أسواق للصناعات الرأسمالية الضخمة تجنباً لدخولها في أزمات فائض إنتاج متكررة و سريعة.
في هذه الظروف العالمية التي تفرض منطق التنافسية الاقتصادية والعسكرية، فرض على روسيا القيصرية أن تخوض تجربة التحديث والتطوير الرأسمالي بإدخال الإنتاج الصناعي الكبير على المستوى الاقتصادي مع بقاء علاقات الإنتاج الإقطاعية السابقة المرتبطة بالحكم الديكتاتوري القيصري الخالي من أي مظهر للحريات السياسية.
بلور تروتسكي هذه التناقضات الداخلية والخارجية لروسيا القيصرية في مطلع القرن العشرين في مقولة: "التطور المركب الغير متكافئ".
لم يكن تروتسكي عندما قام بهذا الجهد التحليلي مجرد منظر تاريخي أكاديمي يطرح أسئلة مجردة ويعمل ذهنه للإجابة عليها، لكن كان في المقام الأول معنياً بمسألة الثورة القادمة في روسيا: طبيعتها ومضمونها الاجتماعي والطبقي ومهامها الملحة.
لقد رأى تروتسكي بوضوح متفقاً تماماً مع لينين وكبار الماركسيين في روسيا أن المسألتين التاريخيتين الأكثر مركزيةً وإلحاحاً في روسيا هي مسألة القضاء علي الملكية الزراعية الإقطاعية وطبقة النبلاء المرتبطة بها و توزيع الأراضي علي الفلاحين ومسألة تحقيق الحريات السياسية والديمقراطية وتحرر الأقليات القومية ما يعني القضاء على الحكم القيصري الروسي العتيق.
ولكن ما هي الطبقة الاجتماعية القادرة على إنجاز هذه المهام التاريخية؟ لقد أنجزت الطبقة البرجوازية في الثورة الفرنسية الكبرى 1789 هذه المهام، وقادت الطبقات الاجتماعية الأخرى للقضاء على بقايا الإقطاع والملكية في فرنسا ثم في معظم بلدان أوروبا الغربية. ولكن هل البرجوازية مازالت قادرة وراغبة في قيادة ثورات اجتماعية أخرى بعد استقرارها كطبقة حاكمة في أوروبا قرابة المئة عام . بالطبع لا. هكذا أجاب تروتسكي و أثبت التاريخ صحة هذه الإجابة في ثورات روسيا. فمنذ صعود البرجوازية كطبقة حاكمة في أوروبا بقيت مستعدة تماماً للتخلي عن كل مظاهر ليبراليتها في مواجهة الخطر الأعظم الذي بات يهدد بقاءها "الطبقة العاملة"، أصبحت الثورات الشعبية هي الخطر الأكبر الذي يهدد البرجوازية وملكيتها الخاصة، ولهذا فضلت البرجوازية في روسيا التحالف مع الإقطاعيين بدلاً من التحالف مع الفلاحين كما فعل أسلافها في فرنسا خوفاً من نزع الملكيات الإقطاعية، وتوزيع الأراضي على الفلاحين قد يهدد الملكية البرجوازية ذاتها إذا تحركت الجماهير المدنية وعلى رأسها الطبقة العاملة. وهكذا فالتاريخ لا يكرر نفسه

تكراراً.
أما الفلاحين فلا يمكنهم أيضاً أن يقودوا ثورة اجتماعية، وذلك لأنهم ليسوا طبقة واحدة منسجمة المصالح فهم لا يؤدون دوراً مستقلاً مشتركاً في الإنتاج الاجتماعي، فهناك تفاوت في الملكيات الزراعية وبالتالي تفاوت في رد فعل الشرائح الفلاحية المختلفة في وقت الثورة الاجتماعية ولهذا أيضاً ظل دور الجماهير الفلاحية في الثورات الاجتماعية تابعا لجماهير المدن.
بقيت إذاً الطبقة العاملة فهل تقوم الطبقة العامة بدور الطبقة القادرة على توحيد الأمة في الثورة الاجتماعية.
الطبقة العاملة هي القوة الاجتماعية الوحيدة التي تلعب دوراً مستقلاً في الإنتاج الرأسمالي، وهي متجانسة المصالح، فليس لدى العامل ما يملكه ويبيعه إلا قوة عمله، كما أن الطبقة العاملة الروسية الفتية تميزت بتركزها وانتظامها في مدن مجمعات صناعية محدودة نسبياً، لكن عالية الكثافة العمالية، كما تميزت بتقاليد نضالية خاصة في مواجهة أصحاب الأعمال والدولة القيصرية، إنها الطبقة التي تجعل منها شروط وجودها نفسها طبقة ثورية كما قال إنجلز عن الطبقة العاملة في إنجلترا.
إذاً تقع مهام الثورة الديمقراطية على الطبقة العاملة الأكثر قدرةً والأكثر مصلحةً في تحقيق الديمقراطية بقيادتها لتحالف طبقي مع الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، ولكن بسيطرة البروليتاريا على السلطة لن تكتفي بتحقيق البرنامج الديمقراطي البرجوازي؛ بل ستشرع فوراً في إنهاء أسلوب الإنتاج الرأسمالي وطرح نمط الإنتاج الاشتراكي على أجندتها منذ البداية، "وهكذا يمكن أن تنضج الثورة الديمقراطية في الحال لتصبح ثورة اشتراكية ومن ثم تتحقق الثورة الدائمة".
يتناقض هذا المفهوم المتصل للعلاقة بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية مع الصيغة التاريخية الجامدة لمفهوم الثورة على مراحل؛ الذي يقول أنه في البلدان المتخلفة لابد أن تتحقق أولاً الثورة الاشتراكية بقيادة البرجوازية التي ينبغي أن تتولي السلطة السياسية لتسرع الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي يزداد نمو الطبقة العاملة ووعيها بعد أن تتمتع بالحريات السياسية في ظل حكم البرجوازية السياسي ومن ثم يمكن بعد فاصل زمني طويل من التطور الرأسمالي طرح الثورة البروليتارية.
هذا الاختلاف في الاستراتيجية الثورية عبّر عن نفسه في الخلاف الشديد بين البلاشفة والمناشفة بين فبراير وأكتوبر 1917، فقد قَبِل المناشفة الدخول في حكومة ائتلافية مع البرجوازية رفضت بشدة توزيع الأراضي على الفلاحين كما رفضت وقف الحرب الإمبريالية فوراً، بينما نجح البلاشفة بقيادة لينين وتروتسكي في كسب الأغلبية في السوفييتات بنضالهم مع عمال بيتروجراد وتحريضم للجنود على الجبهة من أجل وقف الحرب وتوزيع الأراضي، ومن ثم وضع البلاشفة بوضوح الثورة الاشتراكية على أجندتهم منذ اللحظة الأولي للثورة ولم يعطوا الليبراليين الفرصة لإظهار براعتهم ومهاراتهم البيانية والقانونية فرفع البلاشفة شعار كل السلطة لسوفييتات العمال والجنود.

كماركسيين أصيليين أدرك لينين وتروتسكي أن استمرار ديكتاتورية البروليتاريا حتى استكمال الثورة الاشتراكية في روسيا المتخلفة اقتصادياً مستحيل عملياً دون أن تساندها الطبقة العاملة في بلد أو أكثر من بلدان أوروبا المتقدمة في تنفيذ البرنامج الاشتراكي، وقبل ذلك في هزيمة الثورة المضادة، ما يعني أن الثورة الدائمة ينبغي أيضاً أن تكتسب آفاقاً عالمية أوسع وأحدث، بل أن يمتد مفهوم الثورة الدائمة ليعني

انتصار الثورة الاشتراكية العالمية بتضامن نضال العمال والمضطهدين في كل العالم.
وفجرت الحرب العالمية الأولى التناقضات الاجتماعية الشديدة في أوروبا عامة وفي روسيا بشكل مضاعف كونها الحلقة الأضعف في الرأسمالية الأوروبية. وأخذت البروليتاريا الروسية بقيادة البلاشفة زمام المبادرة، ولم تتردد في الاستيلاء على السلطة، آملة كما قال لينين و تروتسكي في أن تحفز الثورة في روسيا المتخلفة ثورات أخرى في البلدان المتقدمة يمكنها أن تساند البروليتاريا الروسية الضعيفة. وبالفعل أثبت الجزء الأول من هذا التوقع صحته، فبين أعوام 1918 و1923 اندلعت سلسلة من الثورات في ألمانيا والنمسا وإيطاليا والمجر متأثرة بانتصار البروليتاريا الروسية، لكنها جميعاً ولأسباب عدة منيت بالهزيمة.

نظرية الثورة الدائمة بعد الثورة البلشفية

أثبت التاريخ صحة الصيغة التي وضعها تروتسكي للثورة الدائمة في روسيا بنجاح الاستراتيجية الثورية التي استخدمها في تطوير وعي وتنظيم الطبقة العاملة ودفعها للاستيلاء على السلطة. كما أثبت التاريخ أيضاً صحة النظرية وإن كان بطريقة سلبية بهزيمة الثورة الصينية 1925 - 1927. في هذا الوقت بدأ منظرو ستالين الذي تمكن من السيطرة عل قيادة الكومنترن في الترويج لما يعرف بـ "نظرية الاشتراكية في بلد واحد" و"نظرية الثورة على مراحل" دفاعاً عن سلطة البيروقراطية التي يمثلها بعد أن أجهزت الثورة المضادة تماماً على سلطة السوفييتات.

ولكن لأن التاريخ يطرح دائماً أسئلة جديدة دائماً وتنويعات لا حصر لها ولأن الكثير من العوامل الخاصة والذاتية وعلى رأسها وعي الجماهير و تنظيمها - وجود الحزب العمالي الثوري، لكل هذا طرح التاريخ فيما بعد العديد من الثورات في بلدان العالم الثالث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تصل فيها لا البرجوازية ولا البروليتاريا للسلطة السياسية، بسبب خوف الأخيرة من الثورة وبسبب ضعف الأولى، ما خلق حالة من توازن الضعف مكنت لعناصر من المثقفين اللامنتمين طبقياً والذين اعتمدوا طرقاً انقلابية مثل حرب العصابات كما حدث في الثورة الصينية 1949 والمصرية 1952 والكوبية 1959 وغيرها من ثورات التحرر الوطني في أواخر الأربعينات وفي الخمسينات والستينات.
هذه الثورات التي لم تكن الطبقة العاملة جزءاً منها أفرزت بالطبع نظماً قمعية ولكن من ناحية أخري تمكنت من تحقيق التحرر الوطني ولو بدرجة كبيرة كما تمكنت من إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية وتقليص فساد النظم القديمة، ولكن كل هذه الإصلاحات التي فرضت من أعلى لم تلبث أن تبخرت في الهواء مع أول أزمة واجهت هذه النظم، وبقيت على السطح الطبقة البرجوازية الاحتكارية لتعود بقوة مع موجة الليبرالية الجديدة في السبعينات.

الثورة الدائمة الآن

مازالت الفروض الأساسية لنظرية الثورة الدائمة صحيحة الآن لو أخذنا الثورة المصرية وثورات الربيع

العربي كنماذج لثورات على نظم بوليسية وعسكرية وملكية وعميلة للإمبريالية والصهيونية لم تتحقق فيها حتى الديمقراطية البرجوازية ولم تتحرر شعوبها بعد من سيطرة الرأسمالية العالمية ومن الاستعمار الاقتصادي والسياسي بل وحتى العسكري وتعاني فيها النساء والأقليات الدينية والعرقية والقومية أسوأ أشكال القمع والاضطهاد والتمييز لأدركنا بوضوح كيف تعمل نظرية الثورة الدائمة بالإيجاب وبالسلب (الثورة غير المكتملة) أو (الثورة المضادة المستمرة) وكيف أفرز التطور المركب الغير متكافئ هذه النظم شديدة الرجعية كما أفرز القوى الاجتماعية القادرة على إسقاطها بدرجة أو بأخرى.

ففي ثورة يناير المصرية نجد الطبقة الرأسمالية المصرية التي نمت وترعرعت في ظل الليبرالية الجديدة وممثليها السياسيين سواء في الأحزاب الليبرالية أو من تيار الإسلام السياسي تعقد مواءمات و تحالفات مع المجلس العسكري حتى من قبل تنحي مبارك، وتوافق على المحاكمات العسكرية للمدنيين وعلى قمع المجلس العسكري للإضرابات العمالية ولمظاهرات الأقباط والنساء وترتعش وترتجف بل وتهاجم عندما ترتفع المطالب بالحريات السياسية وبإعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية العظمى بل وحتى استعادة شركات القطاع العام التي بيعت بعقود فاسدة حكم القضاء نفسه ببطلانها؛ كيف استخدمت البرلمان الذي انتزعته الجماهير من أنياب الحكم العسكري عدة مرات للتغطية على جرائم الشرطة والمجلس العسكري وكيف لم تتحرك لتقديم أي إصلاحات اجتماعية حقيقية (ولا حتى الحد الأدنى للأجر 1200جنيه) التي كانت في مقدمة مطالب الثورة حتى أصبح المجلس العسكري الا لجرة قلم من أجل حل هذا البرلمان واصدار اعلان دستوري مكبل؛ هذه البرجوازية التي سارعت بتقديم فروض الولاء و الطاعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدة التزامها باتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني والتي ترفض الاعتراف حتى بحق عدم التمييز تجاه النساء والأقباط والبدو والنوبيين .

حتى الديقراطية البرجوازية تتعثر بشدة في ظل تصدر البرجوازية المشهد السياسي بسبب رعب الأخيرة من خطر الجماهير و(الفوضي) وبسبب خوفها من هبوط مؤشرات البورصة أكثر من خوفها من الانقلاب العسكري، ولكن السبب الأهم في تعثر الثورة المصرية بل هو أن الطبقة العاملة لم تدخل بعد كرقم ثابت في معادلة الصراع السياسي فما زالت تفتقد لحزبها الثوري الجماهيري القادر علي قيادة غالبية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة في صراع لاهوادة فيه مع الرأسمالية.

كذلك لايمكن أن نغفل الطابع العالمي للثورات العربية التي اشتعلت في ظل عولمة الرأسمالية وأزمة الليبرالية الجديدة وضغط حكومات أوروبا وأمريكا على شعوبها وعلى شعوب المنطقة العربية المكبلة بديون أنظمتها الفاسدة. وهكذا فان انتصار الثورات العربية أو تراجعها على مستوى الاصلاح السياسي أو تحرر القرار الوطني وتحرر الشعب الفلسطيني رهن بانتصار الطبقة العاملة في مصر.

كيف تعمل (ولا تعمل) الرأسمالية؟

مركز الدراسات الاشتراكية - سيد عبد الرحمن - 2012

التكنولوجيا والفقر

شهد العالم خلال 160عام الماضية تطورات تكنولوجية مذهلة، جعل إنتاج احتياجات البشر من الغذاء والكساء وغيرها من الاحتياجات تتم في وقت أقصر وبشكل أكثر وفرة، مما جعل الكثير يأمل في مستقبل أفضل للبشرية. إلا أن معاناة البشر، في الواقع، في تزايد مستمر.

ووفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة ، يتضح أن كمية الغذاء عالمياً زادت، بنسبة جعلت نصيب كل فرد من الغذاء أكبر بنسبة 17%، خلال الثلاثين عام الماضية، إلا أن عدد الجوعى في العالم في تزايد مستمر ، وفي عام 2010، وصل عدد الجوعى 950مليون نسمة.

الأغنياء يزدادون غنىً ويزداد الفقراء فقراً

فإذا كان الوضع في عام 1950أن الـ 20% الأغنى في العالم يمتلكون 30% من الدخل ، فاصبحوا في عام 1992 يمتلكون 60% من الدخل، في الوقت الذي أصبح الـ20% الأفقر لا يمتلكون سوى 4.5% من الدخل، اما في 2007 الـ 20% الأفقر لا يمتلكون حوالي 2% من الدخل

أما في مصر ، التي افتخرت فيها حكومة نظيف أنها حققت معدل نمو قياسي، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي وفقا للأرقام الحكومية من 3.4 عام 2002 إلى ما يزيد عن 7% عام 2007-2008، لكن في الوقت نفسه تزايد عدد الفقراء ليرتفع بشكل مطرد من 16% من السكان عام 2000إلى حوالي 25 % من السكان عام 2010وفق لتقرير لجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .

أبلغ وأدق وصف لهذا الوضع المتناقض هو مقولة كارل ماركس، التي قال منذ أكثر من قرن ونصف: "كلما زاد إنتاج العامل، كلما قل استهلاكه، كلما خلق قيما أكثر ، أصبح بشكل أكبر بلا قيمة ... إنه نظام (الرأسمالية) ينتج أشياء مذهلة للسادة و ينتج الحرمان للعمال، ينتج القصور من جهة، والأكواخ من جهة أخرى، ينتج الجمال، لكنه يشهوه العامل"

إن فهم هذه التناقضات مهم لكل ثوري راغب في تغير العالم، إلى عالم أفضل، خالي من الفقر والمعاناة. وسلاحنا هو علم الاقتصاد، وتحديدا النظرية الاقتصادية الماركسية، حيث أن علم الاقتصادي التي يدرس في الجامعات والمعاهد يساهم في تزييف الوعي وإخفاء تناقضات الرأسمالية، وإن تحدث عنها فعلى استحياء شديد. خلال هذا العرض سنحاول العرض لأهم آليات عمل النظام الرأسمالية، وطبيعة الأزمات الدورية، التي تجتاح النظام.

الاقتصاد السلعي

المحرك الرئيسي في الرأسمالية هو السعي نحو تحقيق الأرباح، عبر إنتاج سلع للبيع في السوق، إنه إنتاج من أجل السوق، وليس بهدف تلبية احتياجات البشر ، إن كان يلبي بعض الاحتياجات لبعض الناس، فقط

هؤلاء الذين يملكون المال الكافي لشراء هذه السلع (القدرة الشرائية – الطلب الفعال).
هكذا تتم مبادلة السلع بالنقود ، التي يتم مبادلتها بسلع مرة اخرى، خلال هذه المبادلة تنشأ الصلة بين الجهد الذي يبذله شخص ما في إنتاج سلعة وبين جهد الملايين الأخرين من البشر في إنتاج سلع أخرى.

كيف يتحدد سعر السلعة في السوق؟

تساءل ماركس في "رأس المال" عن ما هو الشيء المشترك بين سلعتين مختلفتين تماماً، من حيث الاستخدام والمواد المستخدمة في إنتاج كلاً منهما، مثلاً رغيف الخبز والقلم الرصاص، مما يجعل لهما نفس السعر في السوق؟ وكانت إجابة ماركس أن ما تشترك فيه السلعتان هو كمية العمل المبذول في إنتاجهما، بمعنى أن لهما نفس السعر لأن كمية العمل المبذول في إنتاجهما هي ذات الكمية. مما بعني أيضا ان سعر أي منتج يعبر عن كمية العمل المبذول في إنتاجه.
يدعي الاقتصاديين الرأسماليين أن سعر السلع خاضع لقاعدة العرض والطلب. هذا يدفعنا لتساءل إذا كان العرض والطلب متساويين تماما (بمعنى أن كل منتج ينتج له مشتري واحد، ليس هناك منتجات معروضة أكثر أو أقل من الطلب) فكيف يتحدد السعر في هذه الحالة. ستجد من يجيب بانه سعر المنتج يتحدد وفق اجور العمال و تكلفة الالآت والمباني وسعر المواد الضرورية لإنتاج هذا المنتج. ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية
سعر المنتج = أجور العمال مقسومة على عدد المنتجات التي انتجوها + سعر المواد الضرورية لإنتاج المنتج + قيمة إهلاك الآلات والمباني أثناء إنتاج المنتج.
لكن سعر المواد الضروية لإنتاج المنتج يتحدد أيضا بالمعادلة السابقة أيضاً، وبالتالي هذا السعر يتضمن سعر مواد أخرى أبسط، وهكذا دواليك إلى أن نتهي إلى سعر مواد خام (موجودة في الطبيعة) وليس للإنسان في فضل في إنتاجها، ويقتصر دور الإنسان على إستخراجها. ويتحدد سعر تلك المواد الخام أيضاً على كمية العمل الضروري أجتماعياً لاستخراجها حتى تكون قابلة للاستخدام.
سعر المواد الضرورية = كمية العمل المبذولة (مقاسة بوقت العمل الضروري إجتماعياً) لإنتاجها أو زراعتها أو إستخراجها.
قيمة إهلاك الآلات أثناء إنتاج المنتج = القيمة الكلية للآلات (كمية العمل المبذولة لإنتاجها أو لصيانتها) مقسومة على عدد المنتجات التي ستنتجها قبل أن تخرج من الخدمة (بسبب تلفها الكامل أو بسبب أنها أصبحت قديمة).
هكذا يتحدد سعر أي منتج في التحليل النهائي بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها (وفق المتوسط التكنولوجيا والمهارات المتوفرة في المجتمع). أما العرض والطلب، الذي يتحدث عنه منظري الرأسمالية باعتباره المحدد الرئيسي لسعر منتج ما، كل ما يستطيع ان يفعله في الواقع هو تذبذب الأسعار صعودا وهبوطاً حول السعر "الحقيقي" الذي يتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج هذا المنتج.

العمل الحي والعمل الميت

فكرة أن "العمل هو مصدر القيمة" ليست من اكتشاف ماركس، فقد تحدث عنها من قبل جون لوك، وديفيد

ريكاردو، وأدم سميث، وهم من أهم منظري الرأسمالية. لكن الاختلاف عند ماركس كانت في الإجابة على التساءل التالي: إذا كان العمل هو مصدر القيمة، إذا كان الرأسمالي سيدفع القيمة الفعلية لكل مدخلات العملية الإنتاجية، فكيف سيتأتى الربح؟

كانت إجابة أدم سميث "أن الرأسمالي يحصل على الربح كعائد مقابل استثماره في الآلات ومباني المصانع، حيث ان هذه الأشياء تجعل العمل أكثر إنتاجية، لكن الآلات والمباني، كما ذكرنا، هي أيضا نتاج عمل سابق، لذلك سماها ماركس "العمل الميت" مقابل العمل الحالي الذي سماه "العمل الحي". لهذا يمكن الرد على حجة أن الربح كعائد الاستثمار في الالآت والمباني بأنه لماذا إذاً يستحوذ الرأسمالي على الربح بينما من أنتجوا تلك الالآت والمباني من كدهم لا يحصلون إلا على أجور زهيدة. هذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى السؤال عن كيف يتحدد أجر العمال وما هو علاقة ذلك بالأرباح؟

الأجور والأرباح

يدعي بعض الرأسماليين أن الربح يأتي نتيجة "تضحية" الرأسمالي بجزء من أمواله لتوظيف العمال، بدلاً من استهلاكه الشخصي لتلك الأموال. هذا التوظيف يتضمن شراء صاحب رأس المال لقوة عمل العمال (باعتبار قوة عمل العمال سلعة)، ونتيجة هذا الشراء يتحقق للرأسمالي الربح. هذا الوضع جعل ماركس يتساءل إذا كان الرأسمالي يحصل على ربح لشراءه سلعة (قوة العمل) فلماذا لا يحصل أي مشتري أخر لسلعة أخرى، خلاف قوة العمل، على ربح نتيجة شراءها من السوق؟

الحد الأدنى للأجور

قيمة قوة عمل العامل يمكن أن تحدد بعدد الساعات الضرورية اللازمة لتجديد قوة عمل العامل: التي تحدد في الطعام والراحة والنوم (الاحتياجات الأساسية للإنسان لاستعادة قوة بعد يوم عمل مرهق)، تلك الاحتياجات يتم الحصول عليها في العالم الرأسمالي بمقابل نقدي، وبالتالي يحرص الرأسمالي على دفع الحد الأدنى للأجر للعمال، حتى يتمكن العمال من تجديد قوة عملهم، ومواصلة العمل في اليوم التالي، كما أكتشف الرأسماليين أنه لابد أن يتضمن الحد الأدنى للأجر أيضاً مصاريف تنشئة جيل جديد من العمال، حتى تتمكن الرأسمالية من الاستمرار في العمل.

في بداية الرأسمالية كان أصحاب العمل يدفعون الحد الأدني الذي يكفي العامل بالكاد ليقيم أود العامل فحسب، مما دفع الأسر إلى أرسال النساء و الأطفال للعمل، لكن ترتب عليه نتائج كارثية بالنسبة للرأسمالية، حيث تناقص عدد العمال على المدى الطويل، لذلك أكتشف الرأسماليين انه لابد أن يدفع للعامل يكفي احتياجاته واحتياجات أسرته الضرورية.

من أين يأتي الربح؟

السر يكمن في أن هناك خداع (سرقة - استغلال) أثناء عملية شراء قوة العمل، حيث يدفع الرأسماليين أجور للعمال أقل كثيراً من القيمة الفعلية لساعات العمل المبذولة. حيث أن الإنسان ينتج أكثر مما يستهلك، (قديماً كان العبيد ينتجون ما يلبي احتياجاتهم الرئيسية ويحقق رفاهية لمالك العبيد)، وبفضل التكنولوجيا أصبحت

القدرة الإنتاجية للعمال أكبر.
مثلاً يمكن القول أن احتياجات العامل هو وأسرته قد تتطلب ما يوازي أربع ساعات أو أقل من العمل الضروري اجتماعياً يومياً، لكن أصحاب رؤوس يجبرون العمال على العمل ثمان ساعات، ويعطونهم الحد الأدنى للأجر (الذي يوازي أربع ساعات)، وهذا يعني أن مالك المؤسسة يحصل على أربع ساعات عمل من كل عامل يومياً، وهذا هو مقدار الربح الذي يتحصل عليه الرأسمالي.
فالأرباح في ظل الرأسمالية تأتي في الواقع من استيلاء الرأسمالي جزء من عمل العمال، دون أي مقابل، كما كان مالك العبيد والسيد الإقطاعي يعيش في رفاهية من عمل العبيد والفلاحيين الأقنان في المجتمعات ما قبل الرأسمالية. ما يخفي حقيقة الاستيلاء (هو فكرة الأجر)، حيث يروج الرأسماليين أن العامل يحصل على مقابل عادل وهو الأجر مقابل ما يقدمه من عمل. وإذا شعر العامل أنه لا يأخذ حقه كاملاً، فيمكنه ترك العمل، فالعامل حر في بيع قوة عمله لمن يشاء، بخلاف العبيد أو القن.

العمل المأجور (عبودية الأجر)

بالفعل يستطيع العامل أنم بترك العمل عند هذا الرأسمالي أو ذلك الرأسمالي، لكنه مجبر على العمل عند أحد أبناء طبقة الرأسماليين، حتى يتمكن من العيش فقط عن طريق بيع قوة عمله، إنه ليس عبدا لدى هذا الرأسمالي أو ذلك، لكنه يخص الطبقة البرجوازية ككل.
كلا من الرأسمالي والعامل لديه القدرة على العمل، ولكن العامل فحسب المجبر على العمل، ذلك أن العامل لا يملك إلا قوة عمله، فليس أمامه سوى الاختيار بين الجوع أو العمل لدى الرأسماليين محتكري أدوات الإنتاج في المجتمع.
إن افتقار العمال لأدوات الإنتاج (بخلاف الحرفيين) واحتكار طبقة الرأسماليين لملكية أدوات الإنتاج هي التي تجبر العمال على القبول بالعمل بأجور أقل من القيمة الفعلية للمنتجات التي ينتجونها.

التراكم البدائي لرأس المال

قبل أن توطدت الرأسمالية كان معظم الناس لديهم القدرة على امتلاك وسائل إنتاج احتياجاتهم، الفلاحون يزرعون غذائهم، الحرفيون ينتجون المنتجات في ورشهم الصغيرة. لكن نمو نمط الإنتاج الرأسمالي تتطلب استخدام القوة المباشرة من قبل الدولة أو قوة الاحتلال لخلق "تراكم بدائي لرأس المال"، الذي يعني أمرين: أولاً تركيز ثروات ضخمة في يد طبقة محدودة العدد نسبياً من الرأسماليين الأغنياء. ثانياً تجريد جماهير السكان من أي سبيل للسيطرة على وسائل إنتاج عيشهم (بمعنى انهيار وإفلاس معظم الحرفين المستقلين والفلاحين حتى يتحولوا إلى عمال مأجورين لا يملكون إلا قوة عملهم).
تحقق التراكم البدائي لرأس المال في كثير من البلدان بفضل قوة الدولة وجبروت الحكام، الذين سنوا قوانين أجبرت الفلاحين على ترك الأرض (المشاع)، التي كانوا يزرعونها لمئات من السنين، وفي المقابل وضعت الدولة يدها عليها، ومنحتها لمن تشاء من الأعيان، أو بفرض ضرائب باهظة على الحرفيين تجبرهم على الإفلاس، أو استخدام العبيد، كما حدث في القارة الأمريكية لتحقيق هذا التراكم البدائي.
بعد أن توطدت دعائم الرأسمالية، أصبحت لم تعد تحتاج تدخل القوة المباشرة للدولة أو القوة العسكرية وأصبحت لها ديناميكية ذاتية تدفعها أكثر فأكثر نحو زيادة تركيز رأس المال في أيدي قليلة. هكذا بلغ الوضع في عام 2008، أن نجد ألفين شركة على مستوى العالم تستحوذ على نصف الإنتاج العالمي.

ديناميكية النظام الرأسمالي

المحرك الرئيسي لنظام الرأسمالية، كما ذكرنا هو السعي نحو الربح، لكن هذا السعي يتم تحت وطأة تنافس شرس بين الرأسماليين الأفراد، للاستحواذ على السوق وطرد المنافسين خارجه، وبالتالي تعظيم الأرباح. قد تدفع هذه المنافسة الرأسمالي باستمرار إلى محاولة تقليل التكاليف، حتى يتمكن من بيع منتجه بسعر أقل، بالتالي يستحوذ على السوق، فيتمكن من طرد المنافسين خارج السوق بعد إفلاسهم.

لكن كيف يمكن تقليل التكاليف؟ إن أي محاولة لتقليل التكاليف عبر استخدام مواد خام أقل جودة سيؤثر على جودة المنتج، وبالتالي لن يقبل عليها المشترين، وسيكون هو الخاسر في النهاية.

كما انه شراء الرأسمالي لآلات أقل كفاءة يعني أنه سينتج السلع في وقت أطول من المنافسين، وبالتالي ستزيد تكلفة السلعة، بالعكس الذي يحدث هو أن كل رأسمالي يسعى جاهداً لشراء أحدث الأجهزة، التي تنتج كميات أكبر من المنتجات في وقت أقل، وباستخدام عدد اقل من العمال، وبالتالي ينجح في تقليل التكاليف بالمقارنة بالمنافسين الذين ما زالوا يستخدمون الآلات الأقدم. قدرة هذا الرأسمالي على تكاليف وبالتالي بيع سلعة بأسعار أقل تجبر الرأسماليين المنافسين على تقليده وشراء المكينات الأسرع والأحدث، حتى لو تطلب الأمر الاقتراض من البنوك.

هذه المنافسة المحتدمة تدفع باستمرار إلى تثوير أدوات الإنتاج، لا يمكن للرأسمالي الفرد التوقف لالتقاط الأنفاس، لأن المنافسين سيتمكنون من طرده من السوق في أي لحظة توقف. أي أرباح يحققها الرأسمالي لابد أن تدخل فوراً في دورة إنتاجية جديدة، بمعنى تتحول الأرباح (النقود التي حصل عليها في الدورة الإنتاجية السابقة) فوراً إلى رأس مال جديد يضاف في الدورة الإنتاجية الجديدة، هكذا يتوسع الرأسمالي في الإنتاج (زيادة رأس المال المستثمر) عبر ماكينات جديدة، مصانع جديدة، حتى يتمكن من جعل حصته من أرباح السوق أكبر، وبالتالي تزيد قدرته التنافسية. هذا التثوير المستمر لأدوات الإنتاج يعني زيادة وتيرة إحلال الآلة محل العامل، يعني تحول العمل الحي إلى عمل ميت.

تزايد حدة الاستغلال

هذا التثوير المستمر لأدوات الإنتاج يزيد من حدة المنافسة وبالتالي تظهر رغبة الرأسماليين في تقليل التكاليف عبر طرق أخرى، الشيء الوحيد الفعال الذي يمكن الرأسمالي من تقليل التكاليف هو زيادة فائض القيمة المسروق من العمال. وهناك ثلاث طرق تستخدمها الطبقة الرأسمالية لتحقيق ذلك:

1. الإفقار: التخفيض المباشر للأجور
2. فائض القيمة المطلق: عن طريق زيادة عدد ساعات العمل دون زيادة الأجور
3. فائض القيمة النسبي: عن طريق تكثيف العمل، عبر زيادة وتيرة أنتاجية العمال، أي أن ينتج العمال أكثر في وقت أقل

وكان فكرة خطوط الإنتاج والتجميع (التيلورية) أفضل تعبير عن رغبة أصحاب رؤوس الأموال في زيادة كثافة الإنتاج، عبر تقسيم العمل إلى مجموعة من الأعمال التفصيلية و تحديد توقيت لكل عمل تفصيلي صغير، ويتم تخصيص وظيفة كل عامل وفقاً لمكانه في خط الإنتاج، هذا التخصص يجعل المطلوب من العامل فقط أن يتقن وظيفة صغيرة جداً (كان يكون مكلف فقط بالضغط على زر معين بوتيرة محددة أو يقوم بربط مسمار معين باستمرار-كما في الفيلم الشهير لشارلي شبلن) ، إن زيادة فائض القيمة النسبي (تكثيف

العمل) يحقق للرأسمالي مجموعة مزايا منها إنتاج قيمة أجور العمال في وقت أقل، ثانيا يحقق أكبر استهلاك للماكينات قبل أن تصبح قديمة وقبل تظهر ماكينات أحدث (عدد كبير من المصانع تعمل ورديات طوال 24 ساعة، وطوال أيام الأسبوع أحياناً، بهدف إعادة إنتاج قيمة الآلة قبل أن تخرج من العمل).

إنها ليست أزمة ضمير أو أخلاق

يتحدث البعض، من مروجي أسطورة الاقتصاد الإسلامي، عن أن مساوئ الرأسمالية، من فقر و استغلال ومعاناة، تنبع في الأساس من غياب الدين والضمير والأخلاق، في المعاملات الرأسمالية، وإنه يمكن إصلاح النظام عن طريق إعادة الاعتبار للدين والأخلاق، لكن أغلب هؤلاء يتجاهل أو لا يعلم أن المشكلة لا تتوقف على جشع هذا الرأسمالي الفرد أو ذلك، إنما تكمن في طريق عمل الرأسمالية، التي تجبر أي رأسمالي (سواء كان متدين أو لا) على زيادة وتيرة الاستغلال عند تحتم المنافسة الاقتصادية ذلك، سواء كان راغب في ذلك أم لا. فكما أن ديناميكية النظام تجبر العمال على العمل لدى الرأسماليين وفقاً للأجور التي يحددها الرأسماليين، أم اختيار البطالة وحياة الفقر (الموت جوعاً)، كذلك تجبر الرأسمالية أصحاب رؤوس الأموال إما استغلال العمال إلى أقصى درجة ممكنة أو الخروج من السوق وخسارة رأس المال و التحول من رأسماليين إلى عمال يمارس عليهم الاستغلال طالما لا يمكون إلا قوة عملهم فحسب. إن عبثية وعدم إنسانية النظام الرأسمالي لا علاقة بمشاعر أو أخلاق الرأسماليين الأفراد، ذلك أن للرأسمالية قوانين صارمة، حيث لا يستطيع مديري الشركات اختيار عدم استغلال العمال أو حتى تقليل درجة الاستغلال إلا إذا أرادوا أن يفلسوا.

هذا النظام لا يمكن إصلاحه من داخله، طالما استمرت الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في المجتمع، بمعنى أحتكار الرأسماليين لأدوات الإنتاج في المجتمع وطالما يجبر العمال على العمل لدى هؤلاء أو الموت جوعـاً سيظل إنتاج الفقر والبؤس والمعاناة.

وكما يقول ماركس "إن السلطة التي يمارسها الرأسمالي على العامل تمثل سيطرة عالم الأشياء على الإنسان، سيطرة العمل الميت على العمل الحي، سلطة المنتـَج على المُنتـِج (العامل)، لأن السلع (الأشياء) التي ينتجها العامل تتحول إلى وسيلة سيطرة عليه، أنها عملية"اغترابه" عن عمله الاجتماعي.

الرأسمالية والأزمة

الأزمات الدورية

اهم ملمح للنظام الرأسمالي اليوم أنها نظام مأزوم، لكن تاريخ الرأسمالية ما هو إلا تاريخ من فترات الرخاء والركود، هذا التتابع يعرف بالدورة الاقتصادية، لكن وتيرة الأزمات الاقتصادية أصحت أكبر من ذي قبل، حيث تتوالى الأزمات على فترات زمنية أقصر، وتستمر الأزمات لفترات أطول مما كان، كما أن فترات الرخاء أصبحت لا تدوم طويلاً.

فإذا كانت أول أزمة اقتصادية في بلد صناعي، كانت في بريطانيا عام 1835، فإن أول أزمة عالمية كانت في الفترة 1847- 1848، ،وبدأت تتوالى أزمات الرأسمالية، إن كان أشهرها، أزمة 1873 (خمس سنوات)، فالكساد الكبير 1929، أزمة البترول 1973 السبعينيات، و أزمة شرق أسيا 1997، الأزمة الاقتصادية الحالية التي بدأت في 2007 ولا نعلم متى سيتم الخروج منها.

كيف تحدث الأزمة؟

إن السوق في ظل الرأسمالية هو الرابط بين ما ينتجه شخص و ما ينتحه أخر، بين ما ينتج في مصنع وما ينتج في مصانع أخرى، يتسع مفهوم السوق اليوم ليشمل العالم بأكمله، بعدما كان محصوراً داخل الحدود القومية للبلدان، إن الإنتاج في أي موقع في عالم اليوم يؤثر و يعتمد في الوقت نفسه على ما ينتج في كل موقع أخر. النظام الرأسمالي قائم على سلسلة متصلة من عمليات الإنتاج و البيع والشراء، فإذا انقطعت تلك السلسلة عند أي نقطة، يمكن أن يبدأ النظام بالكامل في التقتت والتوقف، عندها تحدث الأزمة. يحب الإشارة إن الأزمات الاقتصادية تحدث بشكل مفاجئ لا بمكن التنبؤ به.

فوضى الإنتاج

مراحل الدورة الاقتصادية

تسعى كل الشركات إلى تحقيق أقصى ربح، إذا كانت الفرصة سانحة لذلك، مما يدفع كل الشركات على مستوى النظام الرأسمالي إلى زيادة إنتاجها بأقصى سرعة ممكنة، ويترتب على ذلك افتتاح مصانع ومكاتب جديدة، يتم شراء آلات جديدة، وينضم عمال جدد، الذي يحصلون على أجور لشراء احتياجاتهم من بضائع استهلاكية، مما يترتب عليه افتتاح مصانع جديدة لتلبية هذا الطلب المتزايد على البضائع، كما يتم افتتاح مصانع جديدة لصناعة الآلات التي تحتاجها الصناعات الجديدة، تحتاج مزيد من العمال، الذين يزيدون الطلب على البضائع المعروضة في السوق، تستمر هذه الدائرة (استثمارات جديدة-توظيف مزيد من العمال- شراء العمال للبضائع- تحقيق أرباح- مزيد من الاستثمار - وهكذا)- تلك المرحلة من الدورة الاقتصادية تعرف بفترات "الرخاء"، التي تنخفض فيه البطالة بمقدار كبير.

فوضى الإنتاج والأزمة

لكن الرخاء لا يستمر طويلاً ذلك أنه في إطار المنافسة بين الرأسماليين والسعي نحو الربح، لا بتم التنسيق بين الرأسماليين، مما بترتب عليه انقطاع في سلسلة البيع والشراء، في قد يحدث عجز في المواد الخام (أزمة البترول 1973)، أو قد يحدث أن تتكدس البضائع وتتراكم بشكل كبير جداً أكبر من الطلب (القدرة الشرائية)، مما يترتب عليه انخفاض أسعار البضائع، إفلاس شركات، وإغلاق مصانع، طرد عمال وموظفين، الذين لم يعد لديهم أجور لشراء احتياجاتهم من السوق، مما يقلل من الطلب على البضائع الاستهلاكية، مما يسارع من إغلاق المصانع والشركات المرتبطة بتلك البضائع، مما يترتب عليه توقف إنشاء مصانع جديدة أو شراء آلات إنتاج جديدة، وبالتالي تفلس وتغلق مزيد من المصانع ويطرد مزيد من العمال، ويقل الطلب على شراء البضائع ويقل الطلب على الشقق والملابس ويصيب الركود (أو الكساد) قطاعات اقتصادية مختلفة.

تعتقد كل شركة أنها تستطيع البقاء في المنافسة من خلال سياسة تخفيض أجور العمال، أو تقليل العمال، لكن هذه السياسة قد تؤدي إلى تفلص سوق منتجاتها هي نفسها. وفي ظل الأزمة تزداد معاناة الفقراء حيث يتم تشريد الملايين من العمال، بعد أن تغلق الآلاف من المصانع والشركات أبوابها، ويحدث إهدار وتدمير هائل للموارد، بينما أبسط حاجات البشر لا تلبى. فعلى سبيل المثال خلال الكساد الكبير 1929-1933 تم إتلاف 10مليون طن من مزروعات القطن.

في ظل الأزمة رغم وجود وسائل الإنتاج كما هي قبل الأزمة، ورغم توفر العمال القادرين على العمل، رغم

أن احتياجات البشر للمنتجات تظل متجددة، لكن آليات نظام السوق هي التي توقف الدورة الاقتصادية عن العمل لأن النظام لم يعد مربحاً كما كان من قبل.

النظريات الاقتصادية والأزمة

المدرسة النيوكلاسيكية

تقول المدرسة النيوكلاسيكية بأن التوازن بين العرض والطلب يحدث بشكل تلقائي، في حالة عدم تدخل الحكومات في الاقتصاد، وفي إطار غياب الاحتكارات، تعتبر تلك المدرسة حدوث الأزمة أمر مستحيل نظرياً. فشل تلك النظرية يكمن، في الواقع، في تجاهل أن عملية الإنتاجية تستغرق وقت، فإذا كان السعر مؤشراً، في الوقت الحاضر، لما يجب أن ينتجونه الرأسماليين، وما لا يجب إنتاجه. إلا أن المشكلة تكمن في إن تلك المؤشرات سابقة لعملية الإنتاج، التي قد تستغرق وقت طويل نسبيا، (بناء مصانع، شراء وتركيب آلات، استيراد مواد خام، وغيرها)، ربما تستغرق تلك العمليات شهور، أو سنين في حالة الاستثمارات الضخمة. لكن عندما يبدأ الإنتاج بالفعل، ونظراً لفوضى الإنتاج وعدم التنسيق بين الرأسماليين في ظل التنافس، فربما يكتشف الرأسماليين أن السوق تم إغراقه بالسلعة، التي انتجوها، أصبحت سلعهم لا لزوم لها، بالرغم من المؤشرات السابقة.

المدرسة الكينزية

دفعت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) بعض الاقتصاديين ومن أشهرهم جون مارينًاد كينز، إلى رفض النظرية التي تقول بأن إذا توقفت الحكومات عن التدخل في الاقتصاد فإنه سيزدهر تلقائياً. ولكنه أعتقد العكس بأن دور الحكومات التدخل لمنع حدوث أزمات فوضى الإنتاج. وظلت أفكار كنز هي السائدة ومطبقة طوال الأربعينيات والخمسينيات والستينات، على مستوى النظام الرأسمالي.

واعتقد الكثير من الاقتصاديين إن حدوث الأزمة مستحيل في ظل تطبيق الكينزية، لكن الأزمة حدثت بالفعل في منتصف السبعينيات (1974-1976)، دفعت تلك الأزمة عدد من الاقتصاديون والسياسيون إلى التراجع عن أفكار كينز، تم ترديد مرة أخرى مقولة "إن الحكومات يجب ألا تتدخل في الاقتصاد"، وان اليد الحفية للسوق ستقود دائماً إلى التوازن بين العرض والطلب، سيحدث التوزيع الأمثل للموارد.

يربط البعض بشكل خاطئ بين الأزمة وانهيار النظام الرأسمالي، حيث يعتقد البعض أنه لا يمكن أن يحدث انتعاش بعد الأزمة، تلك الأفكار خاطئة بسبب أنه حتى في أشد الأزمات يظل هناك عدد من الرأسماليين، الذين يستطيعون تحمل الأزمة، حيث لا يفلس كل الرأسماليين، بل بالعكس يستطيع عدد من الرأسماليين تحقيق أرباح خلال الأزمة، إذا أحسنوا الاستفادة من المعاناة التي تولدها الأزمة، حيث يمكن لبعض الرأسماليين شراء الشركان التي أعلنت إفلاسها بسعر رخيص، كذلك شراء المواد الخام بأسعار أقل، كما يمكن توظيف العمال بأجور زهيدة وفي ظروف سيئة للغاية، بسبب انتشار البطالة الواسع، التي تشكل ضاغط على العمال فيقبلون بتلك الأوضاع السيئة. ليس بالضرورة أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تصاعد النضال العمالي.

الماركسية والأزمة

لقد توصل ماركس إلى السبب الرئيسي وراء الأزمات الرأسمالية، وهو أنه هناك اتجاه طويل المدى داخل

النظام الرأسمالي إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض على مجمل النظام. السبب في ذلك يرجع إلى التنافس الرأسمالي الشديد الذي يدفع الرأسماليين الأفراد باستمرار إلى إدخال مكينات جديدة، تنتج كمية أكبر من السلع في وقت أقصر، وباستخدام عدد قليل من العمال، ويتضمن هذا كميات أكبر من العمل الميت.
لكن توفير العمالة يؤدي إلى زيادة الجزء المستثمر من رأس المال في شراء الماكينات بالمقارنة بالجزء المستثمر في توظيف العمالة، التي تصبح أقل مع تطور التكنولوجيا، هذا الأمر لا يعد مشكلة في بداية الأمر، حيث ينجح الرأسمالي الفرد، الذي اشترى أحدث الآلات إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تعظيم الأرباح، لكن عندما يبدأ الرأسماليون المنافسين في شراء نفس التكنولوجيا، عندها تصبح هناك مشكلة للنظام ككل، حيث يزداد ضغط التنافس ويندفع الرأسماليين إلى شراء تكنولوجيا أحدث. ولأن العمال وليس الآلات هم من يخلقون القيمة، يحدث ميل لانخفاض معدل الأرباح لمجمل النظام الرأسمالي.
ويمكن توضيح الفكرة بمثال دعونا نفترض أن العاملين بصناعة النسيج يقدرون بـ4 مليون شخص في مجمل النظام، في وقت ما، فإذا كان هناك تكنولوجيا تسطيع تخفيض عدد العمالة بنسبة 40% وتنتج نفس الإنتاج الحالي، فإن أي رأسمالي ينجح في شراء تلك التكنولوجيا، يستطيع أن تقليل الأجور بنسبة 40%، بالتالي سينجح في تقليل وبالتالي في زيادة أرباحه مقارنة بمنافسيه الذين ما زالوا يستخدمون التكنولوجيا القديمة. لكن إذا فعل كل المنافسين الأمر ذاته، فإن مجمل أرباح صناعة المنسوجات ستقل بنسبة تناسب مع نسبة نقصان عدد العمال.
هذا الاتجاه نحو انخفاض معدل للربح، يزيد الضغط التنافسي، ويجعل النظام أكثر هشاشة في مواجهة أي انقطاع لسلسة الإنتاج والبيع والشراء تجعل النظام أكثر عرضة للأزمات، التي زادت وتيرتها في السنوات القليلة الماضية.
تتغلب الرأسمالية على الأزمة عن طريق أن تأكل بعض الشركات بعضها الأخر "الكانيبالية"، مما يعني أن تستحوذ بعض الشركات على وسائل إنتاج بسعر أقل من قيمتها الأولى، ويساعد هذا في تخفيض تكلفة الاستثمار بالنسبة لقوة العمل، مما يخفف الضغط على الأرباح. كما أن الأزمة تقلص عدد الشركات المتنافسة، عن طريق إفلاس عدد كبير منها، كل هذا قد يساعد في ارتفاع معدل الربح جزئيا، مما يشجع على الاستثمار مجدد ويحدث الانتعاش. لكن بعد أن تكون الأزمة أحدثت تأثيرا مدمرا في قطاعات إنتاجية واسعة.

الجزء الثالث: الإمبريالية والصهيونية

***الإمبريالية**

1- لماذا نعادي الإمبريالية؟

مركز الدراسات الاشتراكية - 2006

جاء العدوان الصهيوني الأخير على لبنان والصمود الباسل للمقاومة الإسلامية الممثلة في حزب الله ليعيد طرح الأسئلة حول العلاقة بالإمبريالية (الاستعمار) بشكل عام وفي منطقتنا بشكل خاص، وبالتالي فليس من الغريب أن نكتب هنا مقال بهذا العنوان. العداء للإمبريالية إحدى بديهيات اليسار الثوري إن لم يكن اليسار بشكل عام ولكن لا ينبغي التعامل مع هذا كدوجما (أمر مسلم به وغير قابل للتفسير) بل قد يكون من المفيد دائما إعادة طرح الأفكار الأساسية التي تحكم موقفنا من الامبريالية.

الإمبريالية هي الأداة العسكرية للرأسمالية العالمية. كان هذا صحيحا في فترة نشأتها في صعود الرأسمالية الكولونيالية (الاستعمارية) والتي كانت تحتل دولا نائية أقل تقدما مستغلة ثرواتها ومواردها وتحولها لأسواق لبضائعها، ومازال صحيحا حتى الآن.

في فترة ما بعض الحرب العالمية الثانية واتساع حركات التحرر الوطني ظهرت الإمبريالية الجديدة حيث تخلت عن الاحتلال العسكري لتعتمد على التحكم السياسي والاقتصادي، فالعولمة الاقتصادية والسياسية الليبرالية الجديدة هي الوجه الجديد للامبريالية، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي هم أدواتها الجديدة.

ولعبت الإمبريالية دورا هاما في تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفي التحكم في مقدرات شعوبها، ولكن أهم ما أنجزته القوى الاستعمارية كان زرع دولة إسرائيل على أرض فلسطين كقاعدة أمامية لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة.

ولكن الاستعمار الجديد ما زال يحتاج للأدوات القديمة-الدبابة والطائرة والصاروخ- وبالتالي نجده في منطقتنا يعود بعدته وعتاده ليرسم خريطة المنطقة بما يناسب مصالحه وليقتلع جيوب المقاومة التي لم تخضع بعد... اليوم القوى الاستعمارية موجودة بقوة السلاح في فلسطين ولبنان وفي العراق وأفغانستان.

وبالتالي فالقول بأن الوقوف ضد الإمبريالية هي مسألة ثانوية بالنسبة لليساريين قول خاطئ ومضلل، فالإمبريالية هي ممثل الرأسمالية على مستوى العالم، والنضال ضدها هو استكمال للصراع الطبقي ولكن على مستوى عالمي. النضال ضد الامبريالية ليس مهمة القوميين –والإسلاميين- وحدهم بل واجب كل يساري على مستوى العالم. الثوري الروسي فلاديمير لينين خاض ممثل هذا الصراع الفكري في بدايات القرن حيث واجه الأفكار التي ادعت أن الاشتراكية كحركة أممية يجب أن تدعو للوقوف ضد كافة الأشكال القومية حتى التحررية منها. لينين دافع عن أنه على الثوريين أن يرتبطوا بحركات التحرر هذه مع احتفاظهم باستقلالية التحليل والدعاية التي تربط بين الصراع الطبقي وبين النضال ضد الاستعمار.

وفي منطقتنا بالذات حيث يتواجد الاستعمار بعدته وعتاده وقواته فواجب اليساريين منا مواجهته بكل شكل متاح. فالمذابح اليومية التي ترتكبها الإمبريالية في منطقتنا تلعب دورا في تثوير الآلاف من الشباب ودفعهم للبحث عن إجابات حول أسباب الهجمة الاستعمارية وأساليب مواجهتها ونضالنا ضد الإمبريالية ليس تذيلا للقوميين والإسلاميين بل الغياب عن ممثل هذه الساحة هو ما يتركها للأفكار القومية أو الدينية وهو ما نرفضه. فنحن لا نرى الهجمة الاستعمارية كجزء من مخطط معادي للعرب والمسلمين أو جزء من حملة "صليبية" تستهدف الإسلام كدين، بل كجزء من أدوات الرأسمالية العالمية للهيمنة والسيطرة.

تأييد غير مشروط و لكن نقدي

وهناك القول بإن الطبيعة الإسلامية (وبالتالي الرجعية) لحركات المقاومة ممثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين تمنع الاشتراكيين واليساريين من تأييدها. إذ كيف يمكن أن نؤيد من يؤمنون بالأفكار الغيبية ولا

يقفون ضد اضطهاد المرأة والأقليات، وكيف نؤيدهم دون قيد أو شرط. والرد هنا بسيط نحن نؤيدهم في مقاومتهم للامبريالية، لإسرائيل وأمريكا، إذ كيف نضع شروط، فالشروط في حال عدم تنفيذها تعني توقفنا عن دعمهم، وبالتالي تعني أننا في ظروف معينة قد ندعم الإمبريالية - أمريكا وإسرائيل- ولا أظن أن أحدا يوافق على هذا. التأييد غير المشروط لا يعني ألا ننقد أفكار تلك الحركات- فرؤيتنا ترفض منطق صراع الأديان أو الاستهداف المفترض غير المبرر للإسلام، كما أننا نرى تحرير الأراضي المحتلة ومناهضة الاستعمار لن يتحقق بنضال مجموعات وحركات من المجاهدين والاستشهاديين فحسب، بل بنضال الجماهير العربية بطبقاتها العاملة والفقراء والكادحين. هذا النقد لا يمكن ولا يجب أن يحول دون تأييدنا للمقاومة في اللحظة التي تحمل فيها السلاح وتواجه وحدها الآلة العسكرية الإسرائيلية أو الأمريكية.
إن نضال الاشتراكيين واليساريين ضد الإمبريالية جزء أصيل من نضالهم من أجل حياة أفضل للأغلبية الساحقة من سكان الأرض، من أجل الفقراء والكادحين. والسؤال هنا أي نتيجة للحرب ستكون في صالح هؤلاء الكادحين؟ هل انتصار أمريكا في العراق وأفغانستان أو إسرائيل في فلسطين ولبنان سيمثل الدفع المعنوي لنضال الفقراء والكادحين على مستوى العالم أم انتصار المقاومة. انتصار المقاومة وهزيمة الإمبريالية في هذه المرحلة سيكون لها أكبر الأثر على زلزلة المشروع الإمبريالي على مستوى العالم وهز عروش الحكام العملاء والمتواطئين أمثال مبارك وعبد الله، وتشجيع نضال المقهورين في مصر وفي كل مكان. فالمجد إذن، وبالضرورة، للمقاومة.

2- الإمبريالية - أعلى مراحل الرأسمالية

مركز الدراسات الاشتراكية – 2006

يمكن تعريف الإمبريالية بمعناها الواسع على أنها استخدام القوة، أو التهديد بها، من أجل فرض هيمنة دولة قوية على الدول الأضعف، أو بمعناها الضيق على أنها السياسة التي اتبعتها القوى العظمى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حيث قامت من خلالها بتقسيم العالم تحت حكمها. إن التعريف الماركسي للإمبريالية أكثر خصوصية من معناها الواسع، وأكثر عمومية من التعريف الضيق، فالإمبريالية ليست طابعا عاما للمجتمع البشري، وليست كذلك سياسة معينة. إن الإمبريالية هي أعلى مرحلة من مراحل نمو النظام الرأسمالي - أي، مثلما حددها عنوان كتاب لينين الشهير "أعلى مراحل الرأسمالية".
في مطلع هذا القرن قدم كل من لينين وروزا لوكسمبرج وبوخارين وهيلفردينج، وغيرهم مساهمات هامة في نظرية الإمبريالية، وسوف نحاول هنا باختصار عرض جوهر هذه النظرية. ولابد أن نشير أننا نكتب هذه السطور بعد عملية "ثعلب الصحراء" التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق، وهي العملية التي تكشف عن أبشع صور الإمبريالية - أي استخدام القوة من قبل دول قوية لفرض هيمنتها على الدول الضعيفة.
الإمبريالية مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي تتميز بطابعين أساسيين. الأول هو زيادة تركيز ومركزة رأس المال (أي أن تصبح الشركات الرأسمالية أكبر وأضخم من ناحية الحجم والإنتاج، وأقل من ناحية

العدد) مما يؤدي إلى الاندماج بين الدولة ورأس المال الاحتكاري الخاص. والطابع الثاني هو عولمة وتدويل قوى الإنتاج ورأس المال، وهو ما يدفع قوى الرأسمالية المختلفة إلى التنافس على الأسواق والاستثمارات والمواد الخام على مستوى العالم. ونتيجة لهذين الطابعين، يأخذ التنافس بين الشركات الرأسمالية المختلفة شكل المواجهة العسكرية بين الدول، وتصبح العلاقات بين الدول وبعضها علاقات غير متساوية، حيث يسمح التطور المركب واللامتكافئ في الرأسمالية لعدد قليل من الدول الرأسمالية المتقدمة (أي الدول الإمبريالية) بالسيطرة على بقية دول العالم نظرا لتفوقها العسكري وقدرتها الإنتاجية العالية. وهذا النمو المركب واللامتكافئ في ظل الإمبريالية يزيد من حدة التنافس العسكري ويشعل نوعين من الحروب، حروب بين القوى الإمبريالية وبعضها من مناطق النفوذ والاستثمار والأسواق ومصادر المواد الخام، وحروب أخرى تنشأ من نضالات جماهير الدول المضطهدة للتخلص من هيمنة الإمبريالية.

وفي السطور التالية نستعرض ثلاث مراحل أساسية في التطور التاريخي للإمبريالية: الإمبريالية الكلاسيكية (1875-1945)، إمبريالية القوى العظمى (1945-1990)، وأخيرا الإمبريالية بعد الحرب الباردة.

الإمبريالية الكلاسيكية (1875-1945)

خلال هذه الفترة - ما بين 1875و 1945- كان العالم متعدد الأقطاب على المستوى السياسي والاقتصادي، فلم تعد بريطانيا وحدها هي الدولة الصناعية الوحيدة، ونتيجة لتطور السكك الحديدية والبواخر والصناعات الحديثة، ومن بينها صناعة السلاح، ظهرت كلمة "تصنيع الحرب". وأصبحت القوة العسكرية لأي دولة ترتبط بمستوى التصنيع. وخلال هذه الفترة أيضا شهد العالم توسعا استعماريا كبيرا، فالرأسمالية الاحتكارية كانت في حاجة للخروج من حدود دولتها المحلية، واندفعت في نزاع من أجل تقسيم العالم، وقد تركز هذا النزاع على المنافسة على المواد الخام والأسواق. وارتفعت المستعمرات الأوروبية من 2.7 مليون ميل مربع و148 مليون نسمة عام 1860، إلى 29 مليون ميل مربع و 568 مليون نسمة عام 1914، ولم يكن هذا التقسيم قد وصل إلى نهايته، فمعظم منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال كانت تحت الحكم العثماني، ولم تكن بريطانيا وفرنسا قد اقتسماها حتى أواخر الحرب العالمية الأولى.

لقد أدى الاندماج بين الدولة ورأس المال إلى اشتعال الحروب الإمبريالية فأصبحت النزاعات الاقتصادية بين الكتل الرأسمالية القوية لا تحل إلا من خلال اختبار القوة العسكرية فيما بينها. وتم تحويل كل الموارد التي تحتاجها الحرب الشاملة، فتحول الاقتصاد إلى تنظيم تابع لسيطرة الدولة. وخلال هذه الفترة، قامت الرأسمالية بنهب منظم للمستعمرات، ولكنها في نفس الوقت أخلت النظام الرأسمالي في الإنتاج إلى تلك المستعمرات. فقد قامت بريطانيا مثلا بنهب منظم لثروات الهند، ولكنها أيضا أدخلت السكك الحديدية والطرق وبعض الصناعات لخدمة مصالح بريطانيا، مما أدخل الهند في النظام الرأسمالي وخلق بدايات رأسمالية وطبقة عاملة هندية، وقد حدث نفس التطور بالنسبة لمصر خلال الاستعمار البريطاني لها منذ عام 1882 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

إمبريالية القوى العظمى (1945-1990)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا واليابان، انقسم العالم إلى كتلتين عسكريتين، تهيمن على كل منهما إحدى القوتين العظمتين- الولايات المتحدة وروسيا. فالحرب الإمبريالية التي تجلت في الخلافات بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، شكلت نوعا جديدا من المنافسة الإمبريالية. فقد كونت الكتلة

الغربية بزعامة الولايات المتحدة حلف الناتو (شمال الأطلنطي)، بينما شكلت الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي (والذي كان قد تحول تماما على يد ستالين إلى نظام رأسمالية دولة في الثلاثينات)، حلف وارسو، وأصبح العالم نتيجة لذلك ثنائي القطب على المستوى السياسي، ولكنه ظل متعدد الأقطاب على المستوى الاقتصادي. فالمنافسة الاقتصادية ظلت قائمة بينما انتهت النزاعات العسكرية بين الدول المنتمية إلى كتلة واحدة.

ظل هذا النظام جامدا إلى حد كبير، حيث لا تستطيع أي دولة الانتقال بسهولة من كتلة إلى أخرى، خاصة إذا كانت تنتمي إلى مركز النظام الرأسمالي، ولكن ظل هناك هامش أكبر من الحرية بالنسبة لدول العالم الثالث، فعلى سبيل المثال، كانت مصر حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شبه مستعمرة بريطانية، ثم أصبحت أهم حليف للاتحاد السوفييتي في العالم الثالث، إلى أن أصبحت ثاني أكبر دولة تحصل على المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تشهد المنافسة الإمبريالية بعد 1945 حروبا بين الدول العظمى، ولكن الحروب استمرت مع ذلك على أطراف النظام. فقد نشب ما يقرب من 80حربا بعد عام 1945، راح ضحيتها ما بين 15 و 30مليون شخص، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، حرب فيتنام، والصراع العربي الإسرائيلي، والصراعات المسلحة في نيكاراجوا. ولكن قلب النظام الرأسمالي ظل في حالة سلم، والسبب الرئيسي في ذلك هو امتلاك الكتلتين للأسلحة النووية، والتي رغم أنها لم تجعل نشوب الحرب مستحيلا، لكنها جعلت كل من واشنطن وموسكو أكثر حذرا بشأن اتخاذ قرار الحرب.

من هذه الزاوية، كانت فترة الحرب الباردة فترة استثنائية، فقبل عام 1945 كانت الحرب شبه دائمة بين القوى العظمى. ولكن خلال الحرب الباردة مر العالم بمرحلة من السلام يتخللها ويحافظ عليها استعداد دائم للحرب لدى الدول العظمى. وكان التقسيم كالتالي: دخلت الولايات المتحدة في اقتصاد السلاح الدائم، وهو أحد شروط الهيمنة العسكرية والسياسية الأمريكية، في نفس الوقت تنفق كل من ألمانيا واليابان قدرا ضئيلا على التسليح. ولابد من ذكر أثر هذا التقسيم الجديد على الاقتصاد، فقد كان لاقتصاد السلاح الدائم أثر هام في تأجيل وتأخير ميل معدل الربح نحو الانخفاض، وبالتالي حدث أطول وأقوى انتعاش في تاريخ الرأسمالية.

ولكن كيف يؤجل الإنفاق العسكري ميل معدل الربح نحو الانخفاض؟ إن جوهر نظرية الأزمة عند ماركس هو أن معدل الربح في ظل الرأسمالية يميل نحو الانخفاض على المدى البعيد، والسبيل الوحيد أمام الرأسمالية لإعادة معدل الربح إلى المستوى المقبول هو إما أن تزيد معدل استغلال العمال، أو تدمير رأس المال وهو ما يحدث من خلال الأزمات والحروب. فتدمير رأس المال يؤخر الزيادة في التركيب العضوي لرأس المال (أي زيادة قيمة الاستثمارات بالمقارنة مع قيمة أجور العمال). وهناك طريقة أخرى، هي إنتاج السلاح، حيث تتوجه كميات هائلة من رؤوس الأموال إلى إنتاج مواد لا تدخل مرة أخرى في الإنتاج في صورة سلع استهلاكية للعمال أو في صورة قوى إنتاج جديدة (مثل الآلات مثلا). أي أن جزءا من رأس المال يخرج من عملية الإنتاج، وبالتالي تنخفض نسبة قيمة العمل الميت (الآلات والمصانع والمباني والأرض) إلى قيمة العمل الحي (أي قوة عمل العمال)، وبالتالي يتوقف ميل معدل الربح نحو الانخفاض.

ولكن اقتصاد السلاح الدائم، الذي تسبب في أطول انتعاش اقتصادي شهده النظام الرأسمالي في تاريخه، هو

نفسه الذي أدخل النظام في أزمة جديدة. ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة وروسيا تركزان على الإنفاق العسكري، استطاعت الدول التي حرمت من هذا الإنفاق، مثل اليابان وألمانيا، أن تحقق معدلات هائلة من التراكم الرأسمالي، مما منحها قدرة تنافسية أعلى بكثير من الدول التي ركزت على الإنفاق العسكري. ولم يعد اقتصاد السلاح قادرا على وقف ميل معدل الربح نحو الانخفاض على المستوى العالمي، ودخل النظام في أزمة ركود منذ عام 1973-1974، تتخللها فترات انتعاش قصيرة ومتقرقة، ما تلبث أن تعود للركود من جديد.

بالإضافة إلى ذلك، ظهر العديد من المراكز الجديدة لتراكم رأس المال في العالم الثالث. واتخذ الكثير منها شكل رأسمالية الدولة البيروقراطية، منها مصر في عهد عبد الناصر، والصين في عهد ماو، والهند في عهد نهرو. وكانت هذه الدول تحاول بناء رأسمالية دولة مكتفية ذاتيا تنتج "من الإبرة إلى الصاروخ". بينما ظهر شكل آخر من الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي ركزت على صناعات تصديرية تستطيع بها المنافسة في السوق العالمي، مثل بلدان كوريا الجنوبية والبرازيل، وكان للدولة دور كبير في توجيه كل الموارد إلى عدد قليل من الصناعات. وهذه الصورة في العالم الثالث تتناقض تماما مع نظرية التبعية، والتي لا تستطيع بالطبع تفسير وجود هذه المراكز الجديدة للتراكم الرأسمالي.

كانت السمة الأساسية لهذه المرحلة هي تدويل رأس المال، وزيادة أهمية التجارة العالمية، وخلق دوائر مالية عالمية لا تستطيع الدول القومية السيطرة عليها. فلم تعد الدول القومية قادرة على السيطرة على حركة رأس المال، وكانت أكثر الدول التي تأثرت سلبا من هذه التطورات هي البلدان التي تلعب فيها الدولة دورا كبيرا في عملية الإنتاج الرأسمالية، مثل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية.

الإمبريالية بعد الحرب الباردة

بعد سقوط الكتلة الشرقية، عاد العالم مرة أخرى ليصبح متعدد الأقطاب سياسيا واقتصاديا، مع درجة أقل من الاستقرار. وقد ظهرت على السطح أيضا قوى جديدة في العالم الثالث، تطمح في أن تلعب دور الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي. وقد حظي الشرق الأوسط بنصيب الأسد من هذه الزاوية، فهذه المنطقة التي تعتبر أقل مناطق العالم استقرارا، حيث شهدت سبعة حروب منذ عام 1945 إلى جانب الحروب الأهلية والانتفاضات، لديها أكبر عدد من الدول التي تطمح في أن تلعب هذا الدور، مثل إسرائيل وإيران والعراق ومصر وسوريا وتركيا. وهناك أيضا دول مماثلة خارج هذه المنطقة مثل الهند وفيتنام وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين.

هناك نظرتان خاطئتان لهذه القوى الجديدة، إحداهما ترى أن هذه الدول مجرد دول عميلة مباشرة للقوى الإمبريالية الكبيرة، وهذا الموقف لا نستطيع تعميمه. فكيف نستطيع أن نعتبر النظام الإيراني أو النظام العراقي، الذي يواجه الإمبريالية اليوم، عميلا مباشرا لها؟! والنظرة الأخرى ترى أن هذه الدول دولا رأسمالية لها أطماع إمبريالية، مثل موقف العديد من قوى اليسار الإيراني أثناء الحرب الإيرانية العراقية، ودعوا إلى اتخاذ موقف انهزامي من الحرب.

ولكن إذا حاولنا أن ننظر في هذه الحرب (الحرب العراقية الإيرانية)، علينا أن نرجع قليلا إلى ما قبل الثورة الإيرانية في عام 1978. فقد دمرت الثورة الإيرانية دولة الشاه، أهم حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج، والتي كانت تسيطر على 54% من مخزون البترول - المادة الخام الوحيدة التي لم تستطع

الدول الرأسمالية الكبيرة استبدالها. واتجهت واشنطن إلى النظام العراقي لحماية مصالحها في المنطقة بدلا من شاه إيران. وظلت أمريكا تبدو محايدة في الحرب حتى أواخر عام 1983 حين بدأت إيران في تحقيق انتصارات عسكرية على العراق، عندئذ زادت واشنطن من مساعداتها العسكرية للنظام العراقي وتدخلت بأسطولها لإنهاء الحرب بهزيمة إيران. ولم تمض فترة حتى اجتاحت القوات العراقية الكويت في محاولة للخروج من الأزمة التي سببتها حرب دامت ثمانية أعوام، ومن أجل فرض هيمنة أكبر في المنطقة باستيلائها على مصدر كبير للبترول.

وبهذه الطريقة تحول العراق فورا من حليف للولايات المتحدة إلى عدو لها. ومرة أخرى اتخذت معظم قوى اليسار مواقف متخبطة من النظام العراقي، فالبعض راح يقول نحن ضد صدام ونحن أيضا ضد الولايات المتحدة، رغم مرور ثماني سنوات على ضرب العراق في عاصفة الصحراء عام 1991، ورغم الحصار الاقتصادي الذي فرضته أمريكا على فقراء العراق. ومرة أخرى في ثعلب الصحراء هذه المرة، نرى البعض يأخذ أيضا مواقف متخبطة. وإذا حاولنا النظر إلى هذه الأحداث، فلو كانت الحرب بين إيران والعراق حول أطماع كلتا الدولتين المحلية، يكون الموقف الصحيح الذي يتخذه الثوريون هو الانهزامية الثورية، ولكن عندما تتدخل أقوى دولة إمبريالية في العالم بمساندة أحد الطرفين لحماية مصالحها في المنطقة، فيجب علينا في هذه الحالة تأييد الطرف الآخر، في هذه الحالة، إيران.

ومرة أخرى في مواجهات أمريكا مع العراق، أيا كانت في عاصفة الصحراء أو في ثعلب الصحراء، فلا يمكننا على الإطلاق المساواة بين العراق والولايات المتحدة كدول رأسمالية. يجب علينا أن نفضح الولايات المتحدة التي تتمسح بكلمات فارغة عن الشرعية الدولية والديمقراطية وكراهية الديكتاتور. فهذا الديكتاتور نفسه هو الذي ساندته وسلحته في حربه ضد إيران، ولم تتعرض لكل الجرائم التي ارتكبها سابقا ضد جماهير العراق.

إن أمريكا والعراق ليستا متساويتين، فانتصار أمريكا يعني انسحاق تام لجماهير المنطقة وفقدانها لأي أمل في إمكانية مواجهة الإمبريالية، وتسهل للقوى الإمبريالية والأنظمة الموالية لها سعيها في إحكام السيطرة على الجماهير. أما هزيمة أمريكا، فسوف تعطي دفعة كبيرة للجماهير وتعطيهم الثقة في قدرتهم على تغيير أوضاعهم والإطاحة بأنظمتهم القمعية في مصر وفي العراق وغيرها. فالملايين التي خرجت إلى الشوارع في مختلف المدن احتجاجا على العدوان الأمريكي على العراق، غاضبة أيضا من أوضاعها الاقتصادية ومن دولها القمعية، ولكنها تفتقد الثقة في قدرتها الجماعية على التغيير.

إن رفعنا لشعار هزيمة الإمبريالية الأمريكية والبريطانية لا يعني على الإطلاق مساندة النظام العراقي، ولكنه يعني مساندتنا لجماهير العراق، وتأييدنا لانتصارها على الإمبريالية وعلى أنظمتها الرجعية. لقد كتب تروتسكي بعد اجتياح اليابان للصين عام 1937 الموقف الذي يجب علينا أن نتخذه في هذه الحالة:

"في حرب بين دوليتين إمبرياليتين، لا يكون الصراع بينهما حول الديمقراطية أو التحرر الوطني، وإنما حول استغلال واضطهاد الجماهير غير الإمبريالية. في مثل هذه الحرب تجد الدولتان نفسيهما على نفس المستوى التاريخي، وعلى الثوريين في كلا البلدين أن يتبنوا موقفا انهزاميا. ولكن اليابان والصين ليستا في نفس المستوى التاريخي، فانتصار اليابان يعني عبودية الصين، ونهاية نموها الاقتصادي والاجتماعي، والزيادة الهائلة في قوة الإمبريالية اليابانية. وعلى العكس، يؤدي انتصار الصين إلى ثورة اجتماعية في

اليابان، وصعود الصراع الطبقي في الصين دون معوقات الاضطهاد الخارجي."

3- الإمبريالية الجديدة

مجلة الاشتراكية الثورية - 1996

تحتل قضية الإمبريالية أهمية خاصة بالنسبة لكل التيارات الراديكالية، خاصة في الدول المتأخرة اقتصاديا. بل أنها تعتبر، إلى حد كبير، حد فاصل يميز فيما بين هذه التيارات على كافة المستويات بداية من تحليل طبيعة الصراع وصولاً إلى المواقف والممارسات في قضايا الصراع الآنية.

هكذا، نجد موقف اليسار الراديكالي في مصر يطرح الإمبريالية كعدو أول وأنه يجب تعبئة كل القوى الوطنية للتخلص من سيطرتها وتحقيق الاستقلال الوطني اقتصاديًا وسياسيًا. ومن ناحية أخرى، كرد فعل لفشل المشروع الوطني، نجد خطاب الجماعة الإسلامية في مصر يعتمد بقر كبير على الدعاية ضد الغرب، واضطهاد "المسلمين" ويطرح مشروع العودة إلى الإسلام وتوحيد الدول الإسلامية لمقاومة الغرب الإمبريالي وفك الارتباط معه.

ومع ذلك تستطع أي من هذه القوى أن تعبر عن طموحات الجماهير الحقيقية، وبالتالي وقعت في سلسلة من الهزائم والإحباطات التي عزلتها وأدت إلى انهيارها تقريبًا.

وحتى نتمكن من بلورة موقف واضح من هذه القضية ومن تحديد موقع الصواب والخطأ في فكر وممارسة القوى الراديكالية التي تطرح نفسها في المجتمع المصري، علينا أولاً أن نتناول مفهوم الإمبريالية في التراث الأصيل للماركسية وتحديد موقعها في الصراع من أجل الاشتراكية.

النظرية الماركسية في الإمبريالية

من الممكن تعريف الإمبريالية بمعناها الواسع بأنها سيطرة البلاد الأقوى على البلاد الأصغر عبر التاريخ، أو بمعناها الضيق بأنها السياسة التي اتبعتها القوى العظمى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر من الإخضاع المنظم لمعظم بقية العالم تحت حكمها. كان التعريف الكلاسيكي للينين للإمبريالية أكثر تحديدًا من معناها الواسع وأكثر عمومية من المعنى الضيق. إن الإمبريالية ليست طابعًا عامًا للمجتمع البشري ولا هي سياسة معينة، ولكنها "مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية" وهي فعلاً كما حددها عنوان الكراس الذي كتبه لينين "أعلى مراحل الرأسمالية" حاول لينين تحديد طبيعة هذه المرحلة من التطور الرأسمالي بطرح الملامح التالية للإمبريالية:

1. تركيز الإنتاج ورأس المال قد تطور إلى تلك المرحلة العالية التي خلقت الاحتكارات التي تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية

2. اندماج رأس المال البنكي مع رأس المال الصناعي، وتكوين أرستقراطية مالية على أساس رأس المال التمويلي

3. تصدير رأس المال كشيء متميز عن تصدير السلع يكتسب أهمية استثنائية

4. تكوين المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية العالمية التي تقتسم العالم فيما بينها

5. وأخيرًا، استكمال التقسيم الإقليمي للعالم ككل بين القوى الرأسمالية الكبرى

وقد تعامل معظم اليسار مع تعريف لينين كدوجما لا يجوز الشك في صحنها وأن محدداتها تستحق التشديد. والواضح تمامًا أنها قائمة بما أطلق عليه لينين "ملامح أساسية" للإمبريالية. ولكن من عير الممكن تحديد الأهمية النسبية لتلك الملامح من هذه القائمة. ويعد ذلك ضعفًا خطيرًا، حيث أنه اتضح أن بعض الخصائص أقل أهمية بكثير من الأخرى. فمثلاً، كان رأس المال الصناعي – أكثر تطورًا بكثير في بعض القوى الإمبريالية عنه في القوي الأخرى، في ألمانيا أكثر منه في بريطانيا. وأكثر من ذلك، ليس فقط أن العلاقة بين نمو الاستثمارات الخارجية والتوسع الاستعماري غير متوازنة بقدر كبير أكثر مما أعتقد لينين، بل أن بعض القوى الإمبريالية، خاصة الولايات المتحدة واليابان، كانت مستوردًا صرفا لرأس المال حتى 1914. ومع ذلك، فان مفهوم لينين للإمبريالية يحتفظ بأهميته الفائقة. فقد كان يؤكد دائمًا على "القيمة النسبية والمشروطة لكل التعريفات على وجه العموم". وكذلك لم يكن ينوي طرح دراسة نظرية الإمبريالية في كتيبه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" بل ملخص شعبي قائم على مجموعة أبحاث لبعض الاقتصاديين الماركسيين في ذلك الوقت. ولم يكن لدى لينين أي شك في أن الطابع الحاسم للإمبريالية هو "أن الإمبريالية في جوهرها الاقتصادي رأسمالية احتكارية". وبذلك استطاع لينين أن يحدد موقع الإمبريالية في التاريخ لان الاحتكار الذي ينمو في تربة المنافسة الحرة وبالتحديد كنتاج لهذه المنافسة الحرة، يعني الانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى. وهكذا لم تكن العداءات والحروب بين القوى العظمى مجرد هفوة، بل أنها تنشأ عن ديناميكية التطور الرأسمالي، وقبل كل شيء فقد نشأت عن الاتجاه الذي حلله ماركس نحو تركيز ومركزة رأس المال (تركيز رأس المال في وحدات إنتاجية عملاقة، ومركزة رأس المال في أيدي عدد أقل من الشركات). وبالتالي، لا يمكن القضاء على هذه الحروب والعداءات إلا الثورة الاشتراكية.

هكذا نجد في رؤية بوخارين الأكثر تنظيمًا ووضوحًا، أن الإمبريالية تتبع من:

"اتجاهات تطور رأس المال التمويلي، فقد أدت العملية التنظيمية، التي تضم فروعًا أكثر فأكثر من الاقتصاد القومي عبر تكوين المؤسسات الضخمة ومن خلال الدور التنظيمي للبنوك، إلى تحويل كل نظام قومي متطور في الرأسمالية إلى رأسمالية دولة احتكارية. ومن ناحية أخرى، تدفع عملية تطور قوى الإنتاج هذه الأنظمة القومية إلى أشد الصراعات عنفًا في صراعها التنافسي من أجل السوق العالمي".

على هذا الأساس، تتميز الإمبريالية بسمتين جوهريتين. الأولى، هي أنها نتاج الاتجاه نحو تركيز ومركزة رأس المال. فتراكم رأس المال من خلال المنافسة يؤدي إلى كل من نمو حجم الوحدات الفردية لرأس المال (الشركات والمصانع... الخ). وبالتالي ابتلاع رؤوس الأموال الكبيرة، خاصة أثناء الأزمات، لرؤوس الأموال الصغيرة. فيتزايد بالتالي "تركيز" القوة الاقتصادية. ويتم احتكار قطاعات، تسيطر عليها حفنة من الشركات الكبرى أو ربما شركة واحدة عملاقة. وأكثر من ذلك، يميل رأس المال الصناعي إلى الاندماج مع البنوك الكبرى لتكوين رأس المال التمويلي. وتكون المرحلة الأخيرة من عملية "التنظيم" هذه هي زيادة اندماج رأس المال الخاص بالدولة القومية، وبكلمات أخرى ظهور رأسمالية الدولة.

ثانيًا، على كل حال ينم هذا التنظيم القومي للرأسمالية في سياق تزايد عملية تدويل قوى الإنتاج. فالاقتصاد العالمي، الذي يعرفه بوخارين بأنه "نمط من علاقات الإنتاج، وبالتالي، علاقات التبادل على مستوى العالم"، يشكل المجال الذي تتنافس فيه "احتكارات رأسمالية الدولة". فلم تعد المنافسة بين رؤوس الأموال ببساطة منافسة بين شركات خاصة من أجل الأسواق، وإنما تتخذ باستمرار شكل الصراعات العسكرية والإقليمية بين رأسماليات الدول على مستوى عالمي "إن الصراع بين احتكارات رأسمالية الدولة يتحد في المقام الأول من خلال العلاقة بين قواها العسكرية لان القوة العسكرية لبلد ما هي الملاذ الأخير لصراع المجموعات القومية من الرأسماليين" إن الحروب الإمبريالية مثل الحرب العالمية الأولى والثانية هي أحد السمات الجوهرية لاقتصاد مقسم بين رؤوس أموال متصارعة.

لم تكن رؤية بوخارين لنظرية الإمبريالية خالية من مواطن الضعف، فقد قلل من أهمية أحد العناصر الجوهرية وهو المدى الذي يمكن أن يتناقض فيه الاتجاهات اللذان حددهما في الإمبريالية أي الاتجاه نحو رأسمالية الدولة ونحو تدويل رأس المال. وبالتالي تناول بوخارين الاقتصاديات القومية كتكتلات رأسمالية الدولة مكتملة التنظيم والذي يتضاءل معه أي اتجاه نحو الأزمة الاقتصادية بخلاف الحرب. يمكننا أذن تلخيص نظرية الإمبريالية في النقاط التالية:

1- إن الإمبريالية هي مرحلة من التطور الرأسمالي فيها:

2- يميل تركيز ومركزة رأس المال إلى أن يؤدي إلى اندماج رأس المال الاحتكاري مع الدولة.

3- يتجه تدويل قوى الإنتاج إلى إجبار رؤوس الأموال للمنافسة على الأسواق والاستثمارات والمواد الخام على مستوى عالمي.

4- وضمن النتائج الأساسية لهذين الاتجاهين يحدث الآتي.

5- تتخذ المنافسة بين رؤوس الأموال شكل الصراعات العسكرية بين دول قومية.

تكون العلاقات بين الدول القومية غير متساوية فالتطور المركب واللامتكافئ للرأسمالية يسمح لعدد من القوى الرأسمالية المتطورة (أي البلاد الإمبريالية) بمقتضي ثرواتها الإنتاجية وقوتها العسكرية أن تسيطر على بقية العالم.

يزيد التطور المركب واللامتكافئ في الرأسمالية من حدة المنافسة العسكرية يؤدي إلى الحروب، التي تشمل كل من الحروب فيما بين القوى الإمبريالية نفسها وتلك التي تنشأ عن صراع الأمم المقهورة ضد السيطرة الإمبريالية.

يتضح من هذا العرض المجرد لنظرية الإمبريالية أن الأمر الجوهري الذي يجب التأكيد عليه الآن هو أن الإمبريالية أعلى مرحلة تطورت إليها الرأسمالية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين قضية التحرر من الاستغلال والاضطهاد الإمبريالي وبين قضية التحرر من المجتمع الرأسمالي برمته، وبالتالي فإن أي طرح يفصل بين النضال ضد الإمبريالية على أرضية وطنية أو قومية وبين النضال ضد الرأسمالية، يصبح عاجزًا عن تقديم رؤية حقيقية للصراع وإمكانات تحرر البشرية من الحروب والفظائع والاستغلال المرتبطة بالرأسمالية

والتي لا يمكن التخلص منها إلا بالقضاء على المجتمع الرأسمالي نفسه وبناء المجمع الاشتراكي.

***الصهيونية**

1- خمسة أسئلة عن: الصهيونية والاستعمار وتحرر فلسطين

مركز الدراسات الاشتراكية – علي المصري - 2000

ما هي الصهيونية؟

بعض التيارات السياسية تؤكد أن الصراع بين الفلسطينيين (والعرب عمومًا) وبين إسرائيل هو في جوهره صراع تاريخي / ديني أزلي بين المسلمين واليهود. هذا التصور خاطئ تمامًا، بل ويتسم بالرجعية. فحتى حوالي سبعين سنة مضت كانت نسبة ضئيلة فقط من اليهود الموزعين بين دول العالم المختلفة – هم بالتحديد أنصار الحركة الصهيونية – هي التي تؤيد فكرة إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وهي التي تهاجر طواعية إلى هذه الأرض للاستقرار بها. أما الأغلبية الغالبة من يهود أوروبا، الذين حولهم التوسع الرأسمالية إلى عمال، فقد كانت ترى خلاصها من الاضطهاد والظلم الواقع عليها في انتصار الثورة الاشتراكية العالمية.

الصهيونية لم تكن فكرة دينية أبدًا. فمؤسسوها – وعلى رأسهم تيودور هرتزل – لم يكونوا رجال دين وإنما كانوا علمانيين ورجال سياسة. وقد نشأت الصهيونية كتيار سياسي رجعي في أواخر القرن التاسع عشر في أوساط البرجوازية الصغيرة اليهودية في وسط أوربا. وبين يهود أوروبا، الذين أصبحت غالبيتهم في ذلك الوقت عمال وفقراء، كانت الصهيونية حركة أقلية – بالتحديد تلك الأقلية من متوسطي الحال من اليهود الذين كانوا يخشون – بسبب مصالحهم الطبقية – الاشتراكية وثورة العمال.

ولكن الصهيونية استطاعت فيما بعد أن تجتذب لصفوفها أنصارًا أكثر، واستطاعت للأسف أن تتحول على حركة ذات نفوذ في مرحلة صعود النازية والفاشية قبيل الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945). فمع الهزائم المتتالية التي منيت بها الثورات والانتفاضات العمالية في الدولة الرأسمالية المتقدمة، ومع تزايد التهديد النازي العنصري لليهود، بدأت أعداد متزايدة منهم تتعاطف مع الصهيونية. وبالرغم من أن معظم هؤلاء لم يتحولوا على كوادر في الحركة الصهيونية، إلا أن غرف الغاز والمحارق الجماعية أثارت رعبهم وأطلقت رجعيتهم إلى الحد الذي جعلهم يميلون إلى اعتبار دولة إسرائيل بديلا "عمليًا" عن هتلر والفاشية.

وماذا عن دولة إسرائيل؟

دولة إسرائيل هي التجسيد المادي على أرض الواقع للصهيونية بكل قبحها وتوحشها. في الخامس عشر من مايو عام 1948 أعلنت دولة إسرائيل. وكان إعلانها بمثابة تتويج لنصف قرن من المناورات والمؤتمرات من جانب القادة الصهاينة وحلفائهم من الدول الاستعمارية الكبرى. الحلف بين الحركة الصهيونية وبين الإمبريالية كان يعكس لقاء المصالح الإستراتيجية بين دول كبرى تبحث عن كلب يحرس مصالحها المتزايدة في الشرق الأوسط بعد اكتشاف النفط واعتماده كمصدر للطاقة، وبين حركة سياسية رجعية تبحث عن حليف قوى لتحقيق مصالحها.

وباعتبار الصهيونية حركة استعمار استيطاني عنصرية، فإن تأسيسها صاحبه تطهير عرقي على نطاق واسع للشعب الفلسطيني المحتل. في عام نشوء الدولة الجديدة – 1948 – نفذت عصابات الصهيونية مذابح وحشية ضد الشعب الفلسطيني لبث الرعب في أوساطه، وإجباره على الرحيل خارج أرضه التي عاش فيها وزرعها وأكل من خيرها على مدى قرون طويلة: أشهر هذه المذابح وأكثرها وحشية مذبحة دير ياسين التي راح ضحيتها 300فلسطيني أعزل على يد العصابات المسلحة.

ومنذ نشوء دولة إسرائيل وحتى يومنا هذا لعبت دور قلعة الرجعية والثورة المضادة في المنطقة العربية. وقد دعمتها الولايات المتحدة بلا أي تحفظ كما لم تدعم أي نظام رجعي موال لمصالحها أبدًا. فإسرائيل تحصل من الولايات المتحدة على أكبر دعم اقتصادي وعسكري؛ وإسرائيل تحظى بمساندة سياسية وإعلامية فلما حظي بها نظام استعماري في التاريخ. يكفي أن نذكر أن الدولة التي تقطع أطراف الفلسطينيين، والتي تجوعهم وتحاصرهم، والتي قصفت أو غزت أو احتلت كل الدول المجاورة لها وبعض الدول الأخرى (كالعراق وتونس)؛ هذه الدولة تصور في وسائل الإعلام العالمية كواحة للديمقراطية في بحر من العنف المعادي الذي لا يجد مبررًا عدا "الهمجية العربية المتأصلة"!!

كيف نشأت وتطورت المقاومة الفلسطينية؟

كما أن الرأسمالية تخلق حفاري قبورها من العمال؛ فإن الاستعمار يخلق حفاري قبوره من الأجيال المتتالية من حركات المقاومة . ولدت حركة المقاومة الفلسطينية قبل انتصار وقبل تأسيس دولة إسرائيل. ففي العشرينات من القرن العشرين كانت فلسطين قد وقعت فريسة للانتداب البريطاني. وتحت الانتداب، ولمقاومته، نشأت حركة جماهيرية متصاعدة كانت ذروتها هي ثورة 1936 التي امتزج فيها الإضراب العام، بحركة المقاطعة، بمصادمات الشوارع. ولم يهزم ثورة 1936 إلا تحالف الرجعية الفلسطينية ممثلة في القوى السياسية المعبرة عن كبار الملاك، مع الاستعمار البريطاني، مع الأفواج الأولى من العصابات الصهيونية.

منذ ذلك التاريخ كان على حركة المقاومة الفلسطينية أن تعكس التناقضات الطبقية في داخل العسكر الفلسطيني ذاته. كل طبقة من الفلسطينيين كانت تفهم المقاومة وتراها بشكل مختلف عن باقي الطبقات. هذه الخلافات تعمقت مع تأسيس دولة إسرائيل، ومع طرد معظم الشعب الفلسطيني خارج أرضه. فإذا كانت الصهيونية لم تفرق بين الفلسطيني الثري المالك وبين الفلسطيني الفقير المعدم عندما طردت الجميع بكل الوحشية، فإن اختلاف الطبقات بين الفلسطينيين حدد مصير كل طبقة بعد الطرد. كان للمالكين – الذين نجحوا في استباق الأحداث وفي تهريب ثرواتهم القابلة للتسييل والنقل إلى الدول العربية المجاورة – الحظ في التحول إلى رأسماليين كبار في الدول العربية التي هاجروا إليها. أما فقراء الفلسطينيين، فلم تكن لديهم ثروة ليسيلوها وينقلوها؛ كانت لديهم فقط أجسادهم الحية وقوة عملهم. عاش هؤلاء في المخيمات في الأردن ولبنان وسوريا حياة كادحين فاقدين لأوطانهم يعاملون كبشر من الدرجة الثانية (لا حقوق مواطنة، رقابة لصيقة، أجور متدنية، إهانات متكررة).

هذا الاختلاف الطبقي هو أصل الاختلاف بين التيار المهادن والتيار المتشدد في أوساط الحركة الوطنية الفلسطينية. المهادنون يسعون للدولة المستقلة ولكن بدون ثورة، بدون تصادم مع الأنظمة العربية، بدون صدام مع الإمبريالية، بل بالعكس بالتحالف معهما. أما الثوريون الراديكاليون فيرون أن الثورة هي المخرج.

وفي عقد الستينات من القرن العشرين تبلور هذا التناقض بين "الحمائم" و"الصقور" في بروز عدد من المنظمات السياسية للمقاومة: حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وغيرهم. كانت فتح هي المنظمة الأكبر والأكثر تأثيرًا. وقد لعبت دور الحمائم، ولذلك أيدتها الأنظمة العربية وساندت خطها السياسي الذي قام من ضمن ما قام على مبدأ "عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية". أما الجبهتان الشعبية والديمقراطية فقد مثلاً سويًا تيارًا وطنيًا راديكاليا متأثرًا بأفكار الستالينية وخطها السياسي.

وعلى أي حال فقد نجحت الأنظمة العربية – التي شعرت بالخوف من تصاعد المقاومة ومن تأثير هذا على استقرارها السياسي – في احتواء المنظمات الفلسطينية وفي توحيدها تحت مظلة "منظمة التحرير الفلسطينية" التي أصبحت – من وجهة نظر الطبقات الحاكمة – "المتحدث الشرعي والوحيد باسم الشعب الفلسطيني"! وبالرغم من الصدامات المتكررة بين منظمة التحرير وبين عدد من الأنظمة العربية التي أحست بتهديد المقاومة الفلسطينية لها في بعض المراحل، إلا أن المنظمة حافظت بشكل عام على خط مهادن جوهره هو الوقف ضد أي تصاعد ثوري واسع النطاق في حركة نضال الشعب الفلسطيني.

وفي أواخر الثمانينات – بالتحديد في عام 1987 – انتقلت حركة المقاومة الفلسطينية خطوة نوعية إلى الأمام. في ديسمبر من هذا العام انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وبانطلاقها دخلت الجماهير الفلسطينية إلى مسرح التاريخ مجددًا، وبدأت الثورة من أسفل تلعب دورًا حاسمًا في إعادة رسم خريطة التوازنات، سواء في الداخل الفلسطيني أو على المستويين الإقليمي والدولي.

كيف بدأت عملية السلام؟ وما هو مضمونها الحقيقي؟

لم تبدأ عملية السلام في عام 1991 (عام مؤتمر مدريد)، ولكنها بدأت فور انتهاء حرب 1973، وربما قبل ذلك. لم تدخل النظم العربية، وعلى رأسها مصر، الحرب من أجل تدمير دولة إسرائيل أو من أجل التحرير الشامل للأراضي المحتلة وفي القلب منها فلسطين، ولكنها دخلتها من أجل "تحريك القضية" بحسب تعبير أنور السادات. وتحريك القضية معناه توجيه رسالة قوية للولايات المتحدة – الحليف المأمول "الذي يمتلك 99% من أوراق اللعبة"!! – بأن لا تتجاهل مصالح البرجوازيات والنظم العربية وبأن تضعها في حسبانها جنبًا إلى جنب مع مصالح إسرائيل.

وقد نجحت النظم العربية المعتدلة – إلى حد كبير – فيما سعت إليه. فمنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تضع مصر والسعودية في اعتباراتها الإستراتيجية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط كحليفين هامين لابد من الحفاظ على استقرارها.

بعد حرب أكتوبر دخلت مصر في مفاوضات سلام مع إسرائيل، واستطاعت – من خلال تحالفها مع الإمبريالية، والخدمات التي قدمتها لها – أن توقع معاهدة سلام مع الدولة الصهيونية. وكان على الولايات المتحدة أن تنتظر ربع قرن بعد 1977 (عام زيارة القدس الشهيرة) حتى تتهيأ الظروف وتستطيع أن تقنع (أو تجبر) نظمًا محورية أخرى في المنطقة بدخول عملية سلام مع إسرائيل. وقد أتت اللحظة المناسبة مع مطلع التسعينات، بعدما سقط الاتحاد السوفيتي، وأصبحت الساحة الدولية ممهدة أمام "القوة العظمى الوحيدة" للسيطرة بشكل كامل على مقدرات الوضع في الشرق الأوسط. ومن هنا بدأت عملية مدريد التي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أفرزت اتفاقيات أوسلو الشهيرة.

لم يأت سلام أوسلو للشعب الفلسطيني – للفقراء الفلسطينيين في المخيمات – بأي شيء. زاد قهر جيش الاحتلال؛ تصاعدت البطالة؛ ظل الفقر على حالة؛ توسعت المستوطنات؛ ولم يعد اللاجئون على أراضيهم ولا حتى حصلوا على تعويضات. وأضيفت إلى الصورة سلطة عرفات بقمعها وفسادها وخدماتها الباهرة للاحتلال الصهيوني. ولذلك فقد كانت أسلو بالنسبة لجماهير فلسطين سرابًا ونقمة. وقد تجرعتها الجماهير على مدى سبع سنوات على الأقل – اتفاق وراء اتفاق، وحكومة إسرائيلية وراء حكومة، ومؤتمر قمة وراء مؤتمر قمة.

لماذا كان السلام على هذه المشكلة؟ لماذا كانت أوسلو في تجربة الجماهير أكثر مرارة من الحرب؟ لماذا استطاعت الولايات المتحدة، وتحالف الإمبريالية العالمية، أن يسويا الأمور في العديد من المناطق بينما ساء الوضع في الشرق الأوسط. جنبًا إلى جنب مع الخط المهادن والمتواطئ الذي سارت عليه المنظمة التحرير والبرجوازيات العربية، يمكننا أن نفسر هذا بترتيب المصالح الأمريكية في المنطقة. فالولايات المتحدة ترى أن إسرائيل وتفوقها وأمنها وسلامتها يمثلون الضامن الأساسي لمصالحها في المنطقة. ولذلك فهي لا تقبل بتسوية سياسية تهدد – بأي مقدار – الهيمنة الاستعمارية الإقليمية للدولة الصهيونية. ويترتب على ذلك أنها ترفض تمامًا أي صيغة "للسلام" تخلق دولة فلسطينية تتمتع بقدر من الاستقلال والقوة يسمحان لها – في ظروف غير متوقعة – بتهديد دولة إسرائيل.

ما هو الحل الاشتراكي للقضية الفلسطينية؟

الاشتراكية لا تمتلك وصفات جاهزة، ولا تقدم حلولاً سحرية. بالنسبة للاشتراكية نقطة البداية هي النظر في الصراع المادي الحي على أرض الواقع، وهي فهم قواه ومساراته الأساسية. ومن وجهة النظر هذه يمكننا أن ندرك أن البرجوازية الفلسطينية والبرجوازيات العربية لا تستطيعان – بسبب التشابك العميق بين مصالحهما ومصالح الإمبريالية، وبسبب رفض هذه الأخيرة لعقد "مساومة تاريخية" – أن تقودًا نضالاً جذريًا من أجل تحرير فلسطين. الحل البرجوازية الذي سارت على دربه حركات تحرر وطني أخرى ليس مطروحًا في الحالة الفلسطينية. وليس هناك من مخرج إلا الحركة الجماهيرية من أسفل.

ولكن هناك يبرز السؤال عن تأثير هذا المسار الجماهيري على إستراتيجية تحرير فلسطين. على مدار تاريخ النضال الفلسطيني، وكلما تصاعدت حركة الجماهير لتحتل مقدمة المشهد، كانت معضلات محددة تظهر. فالجماهير الفلسطينية، بسبب سياسات الفصل العنصرية لدولة إسرائيل وبسبب ضعف الطبقة العاملة الفلسطينية، لا تستطيع وحدها أن تواجه الصهيونية الجبارة المدعومة بالإمبريالية العالمية.

الانتفاضة استطاعت دائمًا – وتستطيع اليوم – أن تهز إسرائيل، وأن تغير الخطط والحسابات، وأن تؤجج الصراع الطبقي في المنطقة. ولكنها لا تستطيع بقواها الذاتية أن تحطم الصهيونية. ولذلك فإن عنصرًا محوريًا في معادلة النضال من أجل تحرير فلسطين كان دائمًا هو توسع الانتفاضة لتصبح ثورة أشمل تعم دولاً عربية أخرى طبقاتها العاملة لها مصلحة أكيدة في مواجهة كلب حراسة مصالح الإمبريالية في المنطقة. ويبقي للتاريخ، ولتطور النضال العمالي، أن يفصل في قضية انتصار هذه الثورة واكتمالها حتى النهاية لتمزج بين القضاء على الدولة الصهيونية من ناحية أولى، وبين القضاء على سلطة الاستغلال الرأسمالي ثم المشروع في بناء المجتمع الاشتراكي في مجمل المنطقة من ناحية أخرى.

موقفنا ضد الصهيونية وليس ضد اليهودية

كانت الاشتراكية الثورية ولا تزال أكثر القوى جذرية وصلابة في مواجهة الصهيونية. الاشتراكيون الثوريون يناضلون ليس فقط من أجل خلق دولة فلسطينية وإنما من أجل التحطيم الشامل للدولة الصهيونية، ومن أجل إرساء مجتمع اشتراكي جديد تساوي فيه الكادحون المسلمون والمسيحيون واليهود ويتحرروا من كل صفوف الاستغلال والاضطهاد. الطريق الثوري لتحقيق هذا الهدف هو توسيع نطاق النضال الفلسطيني ليصبح ثورة شاملة تربط الكفاح ضد الصهيونية والإمبريالية بالكفاح ضد الطبقات الحاكمة العربية المستغلة والقمعية التي تتحالف مع الصهيونية وأنصارها وداعميها.

على هذا الأساس فإن الاشتراكيين الثوريين يقفون بصلابة ضد انحرف المعركة ضد الصهيونية، وضد تحويلها إلى عنصرية ضد اليهود. المسئولون عن هذا الانحراف هم قوى الدعاية للرجعية في صفوف الجماهير العربية، التي تصور – بسبب أفكارها الرجعية البرجوازية الصغيرة – الصراع على أنه صراع بين المسلمين واليهود. إن العدو الحقيقي لحقوق الأمة الفلسطينية والجماهير في المنطقة العربية هو الدولة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية؛ هاتان القوتان تسعيان – بسبب مصالحها الاقتصادية والسياسية المتشابكة – على الهيمنة على المنطقة، وعلى سحق الثورة الجماهيرية والعمالية. وهما بالإضافة إلى الطبقات الحاكمة في المنطقة – تستفيدان من انحراف المعركة إلى غير هدفها الحقيقي وتحولها إلى معركة عنصرية تفرق صفوف المضطهدين وتشتت جهودهم. وبالرغم من أن التأثير الفكري للصهيونية طاغي في أوساط اليهود اليوم، إلا أنه من الثابت من خلال تجربة التاريخ أن المصالح الإستراتيجية للمستغلين والمضطهدين اليهود تتلاقي مع المصالح الإستراتيجية لكل المستغلين والمضطهدين في العالم ومن ضمنهم – وعلى رأسهم – الأمة الفلسطينية المقهورة.

أن شعارنا ينبغي أن يكون التأييد الكامل للانتفاضة الفلسطينية، والنضال من أجل توسيعها وتعميقها لتصبح ثورة كل المضطهدين والمستغلين في المنطقة، والكفاح ضد أي مسعى لتشتيتها ف انحرافات عنصرية تكسر وحدة نضال المقهورين من كل دين وعقيدة ولون.

2- إسرائيل: كلب الإمبريالية في المنطقة

مركز الدراسات الاشتراكية – 2000

في هذا الوقت، وحيث يأخذ الصراع مع العدو الصهيوني جولة جديدة، وحيث يجري تسييس قطاعات واسعة من الشباب بسبب استمرار العدوان الصهيوني وقمع الجماهير الفلسطينية. في مثل هذا الوقت وجدنا ضرورة أن نعيد شرح – كاشتراكيين ثوريين – موقفنا من الكيان الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين، وكيف أن معارضتنا لهذا الكيان لا ينبع من أية أصول دينية أو عرقية أو حتى تاريخية. إن رفضنا لإسرائيل ينبع بالأساس من إيماننا بمشروعنا الاشتراكي الثوري، المعادي حتمًا للإمبريالية وعميلتها إسرائيل. وهذه المحاولة لتأصيل هذا الفهم. (الاشتراكية الثورية).

تزامن وجود إسرائيل في الشرق الأوسط مع ظهور الإمبريالية بها ومحاولات أمريكا لبريطانيا كقوة

إمبريالية جديدة. فحتى الحرب العمالية الثانية كانت القوى الإمبريالية تعتبر المنطقة طريق للتجارة مع الشرق الأقصى، ولكن في أواخر الثلاثينات وخلال الأربعينات بدا الاهتمام بتصاعد بمخزون البترول في المنطقة. وحسب تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية: "إن مركز الثقل لإنتاج البترول في العالم سيتحول من خليج المكسيك ومنطقة الكاريبي إلى الشرق الأوسط والخليج الفارسي.. وسيستمر هذا التحول حتى يستقر تمامًا في تلك المنطقة."

وبعد الحرب العالمية الثانية لم تكن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي لديها ذلك الاهتمام بالمنطقة. فكان هناك أيضًا الاتحاد السوفييتي الذي صوت مع باقي القوى الإمبريالية لصلاح قرار تقسيم فلسطين عام 1947. كما قام كذلك في عام 1948 بإمداد عصابات الهاجاناه الصهيونية بشحنات سلاح عن طريق تشيكوفاكيا الأمر الذي لعب دورًا في إخضاع الفلسطينيين والهزيمة في عام 1948. جاء هذا لكه في إطار التنافس الإمبريالية بين روسيا وأمريكا على كسب الحلفاء من العالم الثالث.

وفي نفس الوقت كانت المنظمات الصهيونية تطالب الحكومات الأمريكية بتقديم الدعم الكافي للدولة اليهودية حتى لا تقع في يدي الشيوعيين. وظل بن جوريون يتودد للأمريكان طالبًا أن يكون دائمًا "العميل الأول"، وكان له ما أراد حيث وصله 100مليون دولار قرض وهو رقم قياسي بمقياس وقتها.

بررت أمريكا هذا الدعم لإسرائيل بأنه ضروري لمواجهة الخطر السوفييتي وتهديده لحقول البترول في الشرق الأوسط. ولكن في ذلك الوقت كان هناك خطر آخر يتهدد القوى الإمبريالية في المنطقة وهو ظهور وتنامي النزعة التحررية القومية. فحين أعلن رئيس وزراء الإيراني الإصلاحي مصدق تأميم صناعة البترول البريطانية الإيرانية، استقبل الغرب الخبر بغضب وهياج شديد واتهموه بالشيوعية وتأمرت المخابرات الأمريكية والبريطانية لإسقاط مصدق ونظامه وتنصيب رضا بهلوى (شاه إيران الأخير) بدلاً منه.

وأثناء الأزمة كتبت صحيفة ها أرتس الصهيونية مقالاً تطالب فيه الغرب وأمريكا بأن تكون الدولة الصهيونية "كلب حراسة" لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة جاء فيه:

إن الغرب غير سعيد بعلاقاته مع دول الشرق الأوسط، والحكومات الإقطاعية في المنطقة عليها تقديم التنازلات للحركات القومية الصاعدة، والمعارضة للعلاقات مع بريطانية وأمريكا في تصاعد مستمر... إن إسرائيل قوية ستساعد الغرب وتعيد التوازن والاستقرار للشرق الأوسط.

بالتالي ستصبح إسرائيل كلب حراسة وليس هناك أية مشكلة في أن تتولى إسرائيل تأديب الدول العربية حين تظهر أي اعتراض على رغبات الغرب. وعلى الغرب أن يتغاضى عن أطماع إسرائيل الخاصة وعدوانها على جيرانها لمختلف الأسباب.

وفي بدايات وجود إسرائيل تبادلت الدول الاستعمارية الرئيسية – أمريكا وفرنسا وبريطانيا – توجيه كلب الحراسة هذا. فبين أعوام 1948 و1960كانت فرنسا هي الممول الرئيسي لإسرائيل من الأسلحة والمعونات بل وتكنولوجيا الأسلحة النووية، وفي المقابل ساعدت إسرائيل فرنسا في مستعمراتها في فيتنام والجزائر.

وبعد وصول الضباط الأحرار للسلطة في مصر تحت قيادة عبد الناصر صرح بن جوريون أن عبد الناصر خطر على الإمبريالية حيث ساهم في رفع الروح المعنوية للعرب وتحويلها لأمة مقاتلة. وفي محاولة منه لاستثارة غضب الغرب على النظام الجديد أرسل بن جوريون جواسيسه لمصر حيث حاولوا تفجير

السفارتين الأمريكية والبريطانية وبعض المصالح الاقتصادية للبلدين في مصر، ولكن المحاولة فشلت وقبضت السلطات المصرية على الجاسوس وتم إعدامه عام 54، وردت إسرائيل بالهجوم على قطاع غزة – الذي كان تحت الإدارة المصرية – وقتل 37 شخصًا. وفي تطور لاحق للأحداث تفجرت المفاجأة حول تورط مدير المخابرات الإسرائيلية بل ولن جوريون نفسه في المؤامرة التي أطلق عليها فضيحة لافون حيث حاول بن جوريون إلقاء اللوم على وزير دفاعه وقتها لافون. وبدورها أكدت الفضيحة أن سياسة إسرائيل الخارجية تعتمد على الإرهاب والقتل.

وفلي البداية لم تكن أمريكا مقتنعة بقدرة وفاعلية الأول في المنطقة، وحاولت الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية خلال الخمسينات ومنها نظام عبد الناصر. وعندما وقع العدو أن الثلاثي بمشاركة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عارضت أمريكا الحرب وحثت حلفائها على التراجع لعلمها أن تأثير بريطانيا وفرنسا أخذ يخبو ويتراجع في المنطقة، وبعد الانسحاب خرجت أمريكا على أنها القوة المسيطرة الجديدة وأنها قوية بدون حلفائها.

وفي 1958 أرسلت الولايات المتحدة مشاة البحرية – المارينز – لدعم نظام الرئيس شمعون اليميني في لبنان، ورغم ذلك لم تتمكن أمريكا من إيقاف المد القومي العربي والذي تمكن من إسقاط الأنظمة العميلة للغرب في العراق واليمن في أعوام 58 و62.

وأمام هذا بدأت أمريكا في النظر بجدية إلى قيمة إسرائيل كقوة إستراتيجية في المنطقة. وجاء في تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي:

"إن الحقيقة الواضحة أمامنا تقول أنه أمام صعود القومية العربية يجب علينا مساندة ومساعدة إسرائيل كقوة وحيدة داعمة للغرب باقية في المنطقة".

قامت مبادئ الإستراتيجية الأمريكية على بناء شبكة من الدول الحليفة للغرب لتطويق أي نظام عربي يحاول الوقوف في وجه الإمبريالية، وخلال سنوات عديدة اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا وإيران والحكومات الملكية العملية لأداء هذا الدور.

ولكن إسرائيل قفزت للصدارة بعد النصر الخاطف الذي أحرزته في حرب 1967 بعد شهور من المناوشات مع مصر والدول العربية الأخرى. وقد دخلت إسرائيل الحرب وعينها على خنق نظام عبد الناصر وضم الأراضي الباقية من فلسطين. كان دحر إسرائيل للجيوش المصرية والسورية واحتلالها غزة والضفة وسيناء ومرتفعات الجولان في 6 أيام أثبات كافيا للأمريكيين على قدرة إسرائيل على شن حروب خاطفة ضد العرب كلما كان هناك احتياج لذلك.

وبالتالي لم يكن هناك مشكلة في أن تتناسى أمريكا وتتسامح مع الهجوم الإسرائيلي على المدمرة ليبرتي التي كانت ترسو قرب سواحل سيناء والذي مات فيه 34 من بحارة المدمرة.

وتدفقت المعونات الفورية لإسرائيل!

كانت المعونات السنوية قبل عام 67 حوالي 6.4 مليار دولار زادت إلى 9.2 مليار سنويًا في السنوات 76 – 27، كما قفزت المساعدات العسكرية والمعدات من 22 مليون دولار سنويًا إلى 445 مليون دولار سنويًا، حتى أن الكونجرس سمح لوزارة الدفاع بإعطاء الأسلحة للدولة الصهيونية دون انتظار أن تسدد قيمته.

وعلق أحد المراقبين في 1971 أن بريطانيا في أوج صراعها مع ألمانيا النازية لم تحصل أبدًا على شيك

على بياض كالذي حصلت عليه إسرائيل. لقد حصلت إسرائيل أخيرًا على الدول التي أرادته كعميل إستراتيجي للإمبريالية في الشرق الأوسط.

وصح أحد النواب الديمقراطيين في أمريكا في مايو 1973 أن وجود إسرائيل قوية في المنطقة – وهيمنة إيران على الخليج – يضمن حصول الولايات المتحدة على البترول وكفيل بإحباط العناصر الراديكالية في البلدان العربية.

وحرصت إدارة نيكسون بدورها على ضمان قوة إسرائيل وتفوقها العسكري لتتمكن من ردع أي نظام مشاغب دون الحاجة للتدخل المباشر من قبل أمريكا. وكتب أحد الصحفيين الصهاينة في النيويورك تايمز أنه أثناء حرب 73 وضع الرئيس نيكسون القوات الأمريكية في حالة الاستعداد النووي لحماية إسرائيل كحليف إستراتيجي.

إسرائيل تقوم بالأعمال القذرة

أخذت إسرائيل مهام أمريكا في المنطقة بحماس. فعندما تحرك الملك حسين لضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن في سبتمبر 1970تحركت الدبابات السورية تجاه شمال الأردن، وخاف حسين من أن تطيح المقاومة الفلسطينية بنظامه فناشد أمريكا التدخل، وما كان من كيسنجر إلا أن أرسل طلب حسين إلى رابين – وزير الدفاع إسرائيل، الذي حرك دبابته تجاه الضفة الغربية لتحييد القوات السورية، وقد ساعد التحرك الإسرائيلي الملك حسين على استعادة سيطرته على الأردن وطرد المقاومة الفلسطينية.

أثبتت أزمة أيلول الأسود أن واحدة من أهم مميزات إسرائيل هي دعم الأنظمة الرجعية والديكتاتورية في العالم كله وليس في الشرق الأوسط فقط. كما تمثل إسرائيل منذ قيامها البوابة الخلفية للإمبريالية – وخاصة الولايات المتحدة – لتصدير الأسلحة للأنظمة الديكتاتورية.

فعلى سبيل المثال ساعد مستشارو الجيش والمخابرات في العديد من الدول، نظام الشاه في إيران، نظام موبوتو في زائير، الإمبراطور بوكاسا في أفريقيا الوسطى. وفي 1978 باعت إسرائيل لإندونيسيا صفقة أسلحة استخدمها النظام في أعمال الإبادة الجماعية ضد سكان تيمور – شكلت الأسلحة الإسرائيلية 95% من تسليح قوات الديكتاتورية قتل بها ما يزيد عن 50ألفًا من معارضيه، كما شكلت الأسلحة الإسرائيلية 80% من تسليح النظام الديكتاتوري الدموي في جواتيمالا. وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للأنظمة الديكتاتورية في الأرجنتين وشيلي والبرازيل حوالي مليار دولار سنويًا.

وفي عام 1977 صرح موشى ديان وزير خارجية إسرائيل وقتها أن إسرائيل لا تحترم الحظر التجاري المفروض على النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وصرحت إحدى الصحف الإسرائيلية: "ليس خافيًا على أحد أنه في معسكرات الجيش في جنوب أفريقيا هناك العديد من الضباط الإسرائيليين المشغولين بتدريب الجنود البيض على كيفية مواجهة "الإرهاب الأسود" بطرق مستوردة من إسرائيل.

كما أسست إسرائيل شبكة من الإرهاب الدولي لتداول الأسلحة الصغيرة والمخدرات تضمنت نظام نوريجا في بنما وعصابات الكونترا اليمينية في نيكاراجوا وتجار الأسلحة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى المخابرات الأمريكية. وهذه الشبكة هي ما استخدمته إدارة استخدمته إدارة ريجان في منتصف الثمانينات التصدير الأسلحة إلى قوات الكونترا – فيما عرف بفضيحة كونترا جيت – متحايلة بذلك على الحظر الذي فرضه الكونجرس.

ويعكس الدعم الإسرائيلي هذا مصلحة أكبر من مجرد تحقيق الربح الاقتصادي. السبب في دعم الديكتاتورية الدموية والحكام القتلة هو أن وجود الدولة الصهيونية معتمد على تحالفها مع الإمبريالية لضرب أي حركة جماهيرية تحاول إسقاط الأنظمة العميلة للغرب ودعم المقاومة الفلسطينية.
وحسب أحد نشطاء حقوق الإنسان في إسرائيل: "إسرائيل تفضل أن تتعامل مع أنظمة غير ديمقراطية فأي نظام ديمقراطي عربي سيكون أقوى في مواجهة إسرائيل".
ومن روديسيا والنظام العنصري في جنوب أفريقيا وحتى الحكومات الملكية في الخليج كانت إسرائيل تنمي علاقاتها لا مع الجماهير المقاتلة من أجل الحرية، بل مع سجاني تلك الجماهير.

طبيعة الصراع الطبقي في إسرائيل

كقاعدة أمامية للإمبريالية في المنظمة تعتمد إسرائيل على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من الخارج. منذ نشأتها وهي تعتمد على المساعدات الخارجية من مصدرين أساسيين:
أولاً: المنظمات الصهيونية خارج إسرائيل، ثانيًا: التعويضات ثم القروض والمعونات الأمريكية. وقد ذكرت إحدى الدراسات أنه بين عامي 49 – 1996 حصلت إسرائيل على 62.5 مليار دولار من المساعدات الأمريكية وهو نفس المبلغ الذي حصلت عليه دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة. وما زالت إسرائيل المتلقي الأساسي للدعم الأمريكي فهي تحصل على ما يزيد على 3 مليار دولار سنويًا بالإضافة لأسهم الشركات الإسرائيلية التي تشتريها الحكومة الأمريكية وتدخل إسرائيل لتضاعف هذا المبلغ. وفي أحد التقديرات تبلغ المساعدات والقروض الأمريكية لإسرائيل ما يوازي 1400دولار لكل إسرائيلي.
والمساعدات الأمريكية والغربية لإسرائيل تشوه بالضرورة تطور الدولة الرأسمالية وتجعلها وتجعلها مختلفة عن باقي الرأسمالية الأخرى. ففي الدول الرأسمالية يكون تناقض المصالح والصراع الطبقي بين العمال وصاحب العمل هو النواة لإمكانية التغيير. ولكن المساعدات الخارجية تخفف كثيرًا جدًا من حدة هذا الصراع. هذا لا ينفي وجود استغلال واقع على العمال ولكنه يصطدم بأن المجتمع ككل يمول من الخارج.
يشرح اشتراكي من إسرائيل هذا الوضع قائلاً: "إن هذه الامتيازات التي يحصل عليها إسرائيل مرتبطة تمامًا بالدور الذي تلعبه في المنطقة، وكلما استمر هذا الوضع ستكون إمكانية صعود حالة ثورية داخل المجتمع واهية جدًا".
في المقابل فإن الأنظمة العربية معرضة لحركات احتجاجية من أسفل تعبر فيها الملايين عن رفضها لاستغلالها واضطهادها وفقرها الدائم مقابل الامتيازات التي يحصل عليها رجال الأعمال والعائلات الحاكمة والبيروقراطية المساندة لهم.
وبالتالي فإن إسرائيل هي أكثر دول استقرار في المنطقة وبالتالي في الحليف المناسب للإمبريالية ولأمريكا.
وفي أوائل التسعينات بدأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من العمل الليكود في تطبيق سياسات الخصخصة.
وشرعت حكومة نتنياهو في 96 في تنفيذ خفض كبير في الإنفاق العام والضمان الاجتماعي. وأثارت هذه الهجمة موجة من الإضرابات العمالية الضخمة في عام 1997، لكن أي من هذه الإضرابات العمالية لم تهدد الدولة الصهيونية أو حتى السياسات الصهيونية بل في بعد الأحيان يكون استغلال أشد للعرب. وهذا أكثر

صحة بالنسبة لأفقر العمال الإسرائيليين، فاليهود المهاجرين من دول الشرق الأوسط هم الأفقر، ويعانون بدرجة ما من التمييز ضدهم لصالح المهاجرين ذوي الأصول الأوروبية، ورغم ذلك فاليهود الشرقيين يمثلون القوة الرئيسية لليمين الإسرائيلي وهم الأكثر عنصرية ضد للعرب.
وهناك بعض الأصوات الفردية في إسرائيل والتي تطالب ببعض الحقوق للفلسطينيين، كما أثارت الانتفاضة الأولى والاحتياج الإسرائيلي للبنان حركات تمرد وهرب في الجيش. إلا أن القطاع الأكبر من العمال الإسرائيليين مؤمنين بمشروع الدولة الصهيونية وداعمين لها بقوة.
وطالما أستمر هذا الوضع سيظل العمال الإسرائيليين ضعفاء أمام حكامهم وسيستخدم الحكام حماية الدولة اليهودية من الأخطار الخارجية كحجة لعدم تنفيذ مطالب العمال. إن كسر هيمنة الصهيونية على أدمغة ومشاعر العمال الإسرائيليين هو شرط أساسي لوجودهم كطبقة.
ويرى اشتراكي من إسرائيل:
"إن التهديد الحقيقي للصهيونية ولإسرائيل لابد وأن يأتي من خارجها، فقط وجود وضع ثوري نشط في المنطقة العربية سوف يغير هذا الوضع. فتحرك الطبقات العربية المضطهدة ضد الطبقات الحاكمة العربية سوف يفجر هذا التوازن ويضع السياسة العسكرية الإسرائيلية في مأزق.
وفي البداية ستحاول إسرائيل إجهاض للحركة الثورية العربية، وعندما تفشل سيكون هذا نهاية لدور إسرائيل العسكري في المنطقة. ساعتها سيختفي الدعم والامتيازات التي للدولة الصهيونية من الإمبريالية، وسيفتح اختفاء تلك الامتيازات للإسرائيليين الباب للتحرك.
إسرائيل لا تزال كلب الحراسة
تظل إسرائيل تمثل أخطر تهديد في المنطقة، حيث أنه الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية. كما شاركت في كافة الحروب التي شهدتها المنطقة ولم تتوقف عن التدخل العسكري خارج حدودها كعملية عناقيد الغضب عام 1996 ضد لبنان والتي أسفرت عن تشريد 400ألف لبناني وفلسطيني خارج ديارهم. ولم تتوقف إسرائيل عن القيام بعمليات اغتيال ضد من تراهم أعداء لها.
وبعد انتهاء الحرب الباردة، انتقى نظريا السبب وراء وجود إسرائيل – محاربة الشيوعية، ولكن ظل دورها كحامي لمصالحِ الولايات المتحدة في المنطقة. وفي عام 1992 نشرت صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية مقالاً للجنرال الإسرائيلي المتقاعد والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية شلومو جازيت وضح فيه خدمات إسرائيل الحيوية للإمبريالية:
"بعد انتهاء الحرب الباردة لم تختلف أبدًا المهمة الأساسية لإسرائيل، فموقعها في قلب العالم العربي في الشرق الأوسط يجعل إسرائيل الحارس المخلص للأنظمة القائمة تقف في وجه نفس الوقت تمنع أي توسع جديد للحركة الإسلامية.
وأكد جازيت على حق إسرائيل في التدخل العسكري في أي دولة عربية خاصة تلك التي تواجه تهديدات ثورية – عسكرية أو شعبية – والتي يمكن أن تؤدي إلى صعود نظام "متعصب" أو "متطرف" في الدولة المعنية.
ووجود هذه التهديدات الثورية ليس له علاقة بالصراع لأن الأنظمة العربية لا تجد جلاً المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحاصرها. وأي تغيير في أنظمة الحكم القائم جدير بأن يفسد العلاقات القائمة بين إسرائيل

وجيرانها.
ويكمل جازيت:
"... ونتيجة لاختفاء دور الاتحاد السوفييتي كقوة سياسية لها مصالحها في المنطقة، فقدت بعض دول الشرق الأوسط نصيرها الرئيسي. وهذا ما أدى إلى خلق فراغ وحالة من اختلال التوازن في المنطقة. في ظل مثل هذه الظروف يتصاعد دور إسرائيل كمصدر إستراتيجي للتوازن في المنطقة، فبدونها سيكون على الغرب أن يؤدي الدور بنفسه وقد يكون هذا غير ممكن نتيجة لموانع عالمية ومحلية في معظم الدول الغربية، بينما – وبالنسبة لإسرائيل – تظل مسألة التدخل في دول مجاورة هي مسألة بقاء".
بعد خمسة عقود من إنشاءها لا تزال دول إسرائيل هي كلب حراسة الغرب، تغير الأعداء من الشيوعية والقومية العربية إلى الإسلام السياسي ولكن ظل الدور كما هو. وتظل إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة هي الضامن الأساسي للاستقرار في الشرق الأوسط. وحفظ الاستقرار يعني بالضرورة استمرار الأوضاع الذي سيكون العامل المساعد لانفجارات وحروب قادمة.

3- المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط

مركز الدراسات الاشتراكية - نور منصور – 2007
تم كتابة تلك الدراسة القصيرة عن حركات المقاومة ضد الإحتلال الأجنبي والإمبريالية في الشرق الأوسط وعن مكان تلك الحركات علي خريطة الصراع الطائفي في دول هذه المنطقة في سنة 2007 في الذكرى الرابعة لاحتلال العراق.

وبالطبع فقد حملت السنوات الخمس الماضية تغيرات عاصفة بالمنطقة مما يجعل من الضرورة الإشارة لتغير موقفنا تجاه بعض حركات المقاومة نظراً لمواقفها حيال تلك التطورات مع بقاء هيكل التحليل بالدراسة وقت كتابتها صالحاً.

فكما ذكرنا فإننا كإشتراكيين نؤيد حركات المقاومة ضد الإمبريالية "تأييداً غير مشروط ولكن نقدى "، وبالتالي فإننا نرصد وننتقد أن حركة حماس، ومنذ إقالة الحكومة بقيادة اسماعيل هنية وسيطرتها علي مقاليد الأمور في قطاع غزة، بدأت في تصفية ممنهجة ضد معارضيها وفرض أسلوب حياة نابع من خلفية الحركة الإسلامية وما وازي ذلك من محاصرة الحريات وتقليل من شأن النساء واضطهاد للأقليات بالقطاع كما تورطت في قضايا فساد مالية كثيرة مما زاد الشعب الفلسطيني في غزة فقراً وبؤساً، في نفس الوقت الذي قلت فيه بشكل حاد عمليات المقاومة من جانب الحركة ضد الاحتلال الصهيوني.

وعلي الصعيد اللبناني، فإننا ننتقد بشدة مساندة ودعم حزب الله لنظام بشار الأسد الإجرامي ولحربه البشعة ضد الشعب السوري ولمذابحه التي سقط فيها الآلاف شهداء وتم اعتقال عشرات الآلاف، كما نرصد وندين تنامي خطابه الطائفي داخل لبنان وإصراره علي عدم تبني أي خطاب طبقي يجمع الفقراء بلبنان لنبذ

الطائفية والتوحد لمقاومة الاستغلال الرأسمالي وسياسات التقشف التي اتخذتها الحكومة مؤخراً.

وبخروج معظم القوات الأمريكية من العراق، تفتت معظم حركات المقاومة هناك وغرقت البلد في صراعات طائفية مقيتة، يستلزم الخروج من مستنقعها خطاب جديد يجمع حوله الجماهير العراقية من سنة وشيعة ضد حكومة المالكي والكومبرادوريات التي تشكلت وزادت من فقر وبؤس المزيد من الجماهير.

تأييدنا لحركات المقاومة ضد الإمبريالية - كما ذكرنا- نقدي، لذلك فإننا ومع خروج الجماهير في الكثير من بلدان المنطقة في ثورات الربيع العربى ضد الاستبداد وضد الاستغلال ، نصطف تماماً مع ثورات هذه الجماهير وندعمها وندعو لتجذيرها والتنسيق فيما بينها ومن هذا المنطلق ننتقد حركات المقاومة التي تقف ضد حركة الشعوب في بعض الأحيان.

ستهتم السطور التالية بالإجابة على أربعة أسئلة رئيسية: أولا أسباب تحول الشرق الأوسط إلى مركز للمقاومة، ثانيا السمات التي تميز المقاومة في الوقت الحالي عن التجارب السابقة، ثالثا الأزمات التي تتهدد تطور المقاومة، ورابعا وأخيرا موقف اليسار في المنطقة العربية من هذه الظاهرة.

تبدو هذه الأسئلة ملحة لسبب، ربما يتفق عليه كثيرون، يرتبط بالوضع المتناقض لحركات المقاومة في بلدانها الرئيسية – العراق، فلسطين، ولبنان. فمن ناحية أولى تلعب تلك الحركات، على اختلاف انتماءاتها، دورا بطوليا على صعيد مواجهة النفوذ الإمبريالي في منطقة الشرق الأوسط، والحيلولة دون توسع وامتداد هذا النفوذ، إلى حد أنها مسئولة بدرجة كبيرة عن خلق ظهير مناسب لصعود قوى وحركات مناوئة للإمبريالية الأمريكية ولليبرالية الجديدة في مختلف أركان العالم. لكن تلك الحركات من ناحية ثانية، وهذا هو وجه التناقض، تعاني من مشكلات مصيرية دفعتها في بعض الأحيان مؤخرا إلى حافة الانزلاق إلى هاوية الحروب الأهلية. فكأن الحركات التي فتحت لنا، من ضمن عوامل أخرى، أبواب مرحلة جديدة من الاستقطاب العالمي والنضال الجماهيري، تعاني اليوم من خطر التفكك والانحراف إلى صراعات مذهبية وعرقية قاصمة.

من هنا فإن فهم طبيعة المقاومة الجارية وتحليل سياقاتها ومصائرها يعد عملا على أعلى درجة من الإلحاح بالنسبة للاشتراكيين المدافعين عن مشروع المقاومة وعن تعميقه طبقيا.

لماذا الشرق الأوسط؟

ليس من قبيل المصادفة أن منطقة الشرق الأوسط هي مركز مقاومة الإمبريالية. فالمنطقة تعاني أكثر من غيرها من الهيمنة الإمبريالية. ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون هي رأس الحربة في المقاومة. فمنذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، أو بمفهومها "الكبير" الذي يمتد ليشمل إيران وما حولها من الدول الإسلامية المنفصلة عن الإتحاد السوفيتي، إلى جانب باكستان وأفغانستان وتركيا، هي بؤرة الصراع في العالم. فعلى أرض تلك المنطقة تم خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من نصف قرن، بداية من حرب فلسطين 1948، ثم العدوان الثلاثي 1956، والحرب العربية الإسرائيلية 1967، وحرب أكتوبر 1973، والحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، والعدوان الإسرائيلي على لبنان 1982، وحرب الخليج

الثانية 1991، وحرب أفغانستان 2001، والحرب على العراق 2003، وأخيرا الحرب الإسرائيلية اللبنانية 2006. كما أن هذه المنطقة هي عامل أساسي في استراتيجيات الدول الإمبريالية وفي الصراع بينها. كذلك يظل الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة التي لازال بها النموذج الفريد للاستعمار الاستيطاني، متمثلا في الدولة الصهيونية التي زرعها الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معاد له.

وفي الوقت الراهن تكمن أهمية المنطقة في عامل أساسي هو النفط. والنفط ليس مثل أية سلعة أخرى. فهو مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، وهو يختلف عن الثروات الأخرى التي زخرت بها المستعمرات. فقد استطاعت الدول الاستعمارية تطوير بدائل لهذه الثروات مما كان أحد الأسباب وراء قبولها التخلي عن المستعمرات مع تصاعد حركات التحرر الوطني. لكن هذا لم يكن ممكنا بالنسبة للنفط آنذاك. كما إنه ليس ممكنا اليوم، بل وليس من المتصور أن يتم في المدى المنظور إنتاج بديل له بنفس التكلفة.

وتحوي منطقة الشرق الأوسط ثلثي احتياطي النفط العالمي. والدول الخمس التي تتمتع بأكبر احتياطي هي دول شرق أوسطية، تتمثل على الترتيب في السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران. ولذلك ارتبط مصير المنطقة بصناعة النفط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. حيث أعطى انهيار الإمبراطورية العثمانية فرصة للدول الكبرى وشركات النفط لتوزيع الثروة النفطية فيما بينها.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فهي تستهلك حاليا 25% من النفط العالمي، ويسهم النفط في تشغيل 97% من وسائل النقل بها. لكن المسألة النفطية ظلت بالنسبة لهذا البلد شأنا داخليا حتى منتصف الأربعينات. حيث كان الإنتاج المحلي يغطي الاحتياجات. غير أن الوضع تغير جوهريا عقب الحرب العالمية الثانية، حينما بدأت الولايات المتحدة في استيراد النفط بعد أن تآكلت احتياطاته نتيجة لضخامة الاستهلاك. ومن ثم كان حرص الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في نهاية الحرب العالمية الثانية على التأكيد لملك السعودية آنذاك، عبد العزيز آل سعود، على أهمية أمن المملكة بالنسبة للسياسة الأمريكية.

وفي أعقاب الأزمات التي واجهت الإمبريالية منذ الخمسينات فصاعدا ـ تأميم مصدق للنفط في 51 وفشل العدوان الثلاثي 1956 وحظر الدول العربية تصدير النفط في أكتوبر 1973 ثم الثورة الإسلامية في إيران 1979ـ أصبحت مسألة تأمين مصادر النفط مسألة أمن قومي أمريكي، وهو ما برز في التحالف الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل، وتوطد العلاقات الأمريكية السعودية، ودعم صدام حسين في الحرب العراقية الإيرانية.

وفي العقود الأخيرة، اكتسب النفط أهمية إضافية في ظل أزمة الرأسمالية العالمية. فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية عدة أزمات كساد كبرى، وهو الوضع الذي عزز من أهمية دور الدولة في إنقاذ حياة كثير من الشركات وضمان استمرار تدفق الأرباح بالنسبة لها. في ظل هذا الوضع، أصبحت السيطرة على النفط عنصرا أساسيا بالنسبة للولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها في مواجهة الدول الإمبريالية الأخرى.

وفي حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة لا تعتمد على نفط الشرق الأوسط مثل أوروبا التي تستورد 70% أو اليابان التي تستورد 80% من احتياجاتها النفطية من المنطقة. الولايات المتحدة على العكس تعتمد على النفط المحلي بنسبة حوالي 50%، وتعتمد في استيراد النفط المتبقي على كندا والمكسيك وفنزويلا. فوفقا لبيانات عام 2002، استوردت الولايات المتحدة ما نسبته 17% و13.7% و13.5% من الدول الثلاث على التوالي، إضافة إلى 13.7% من السعودية.

وبالرغم من ذلك، فإن السيطرة على النفط تعد مسألة حيوية بالنسبة للإمبريالية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. ولا يعني ذلك ببساطة مجرد السيطرة على أسعار النفط في حدود منخفضة لا تشكل عبئا ـ لأنه أحيانا يصبح من مصلحة الولايات المتحدة رفع أسعار النفط إذا كان ذلك سوف يضر المنافسين ـ أو تحقيق أرباح لشركات النفط الأمريكية عن طريق السيطرة على مصادره، ولكن وراء السيطرة على الأسعار والمصادر تأتي مسألة خلق مناخ مستقر في داخل الولايات المتحدة وخارجها يسمح للرأسمالية الأمريكية ككل بالتراكم والتوسع والحفاظ على الأرباح.

وفي نفس السياق تأتي أهمية السيطرة على النفط المتاح بالنسبة للدول المنافسة، وإجبار تلك القوى على قبول السياسات الأمريكية في المجالات الأخرى، وتقديم التنازلات للشركات الأمريكية، ودعم الاقتصاد الأمريكي لإخراجه من عثرته. وتصبح المسألة مصيرية بدرجة أكبر في ظل الهوة المتزايدة بين قوة الولايات المتحدة من الناحية العسكرية وقوتها من الناحية الاقتصادية. فعلى الصعيد العسكري، تملك هذه الدولة ترسانة من الأسلحة التقليدية والنووية تتفوق على كافة المنافسين. لكنها من الناحية الاقتصادية تواجه منافسة متزايدة من أوروبا ـ ألمانيا تحديدا ـ والصين واليابان. وقد خلق هذا الوضع اختلالات مهمة في الاقتصاد الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بعجز ميزان المدفوعات.

وكان طبيعيا في ظل هذا الوضع، وفي ظل الضغوط التي تفرضها الأزمة، أن تسعى الإمبريالية الأمريكية إلى الاعتماد على مجال التفوق الأساسي لديها، وهو القدرة العسكرية، لتعويض ضعفها الاقتصادي في مواجهة المنافسين ـ وهو ما حدث في العراق بشكل واضح، وفي أفغانستان بطريقة أقل وضوحا، حيث طغت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الأهداف الحقيقية للحرب. ومع زيادة حدة المنافسة نصبح بصدد سيناريو حرب لا نهاية لها، تسعى بموجبه الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها العسكري حتى تتمكن من الهيمنة في المجال الاقتصادي. لذلك يرى البعض أن حرب العراق لن تكون الأخيرة، أو على الأقل لم يكن مخططا لها أن تكون الأخيرة. فاليوم العراق، وغدا إيران ثم سوريا. ويجري تبرير هذا السيناريو بما يسمى الحرب على الإرهاب، والتصدي للدول المارقة.

من هنا يمكن فهم لماذا تدفع منطقتنا الثمن الأفدح لمظالم الإمبريالية. فالمسألة ليست مؤامرة على العرب والإسلام كما ترى بعض التيارات القومية والإسلامية، وإنما تصادف أن هذه المنطقة تتركز بها الثروة الطبيعية الأهم بالنسبة لنمو الرأسمالية، لذلك كان يجب أن تظل خاضعة. وفي هذا السياق يأتي الدعم المطلق لإسرائيل ورفض تقديم أية تنازلات على صعيد الحقوق الفلسطينية، ومساندة النظم الاستبدادية الفاسدة في مواجهة شعوبها، والمسارعة لاحتواء أي خطر يبدو في الأفق، مثلما حدث مع إيران مؤخرا حين سُمح لإسرائيل بالعدوان على لبنان بهدف القضاء على حزب الله، وعندما فشل العدوان، أصبح هناك تفكير جدي في توجيه ضربة عسكرية مباشرة للمنشآت النووية الإيرانية.

ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم لماذا تمثل المنطقة رأس الحربة في مواجهة الإمبريالية. وهذا ليس جديدا. لكن الذي تغير اليوم عن الأمس هو سمات المقاومة وتوجهاتها.

بين العلمانية والإسلامية

حركات المقاومة، كما نراها اليوم ممثلة في حزب الله وحماس والمقاومة العراقية، تختلف في كثير من جوانبها مثلا عن الحركات العربية المعادية للاستعمار التي برزت في النصف الثاني من القرن العشرين،

وأهمها جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحركة فتح والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل التي اتخذت من عدن قاعدة لعملياتها ضد الاحتلال البريطاني.

وفي الحقيقة، فإن هناك تشابها أساسيا يتمثل في الدور المحوري الذي لعبته الطبقة الوسطى في قيادة حركات المقاومة الحالية والسابقة، وهو ما سيأتي ذكره لاحقا. لكن اختلافا مهما في التوجهات قد طرأ على طبيعة المقاومة. فقد اتخذت حركات المقاومة في حقبة الخمسينات والستينات طابعا قوميا علمانيا، وأحيانا يساريا، بفعل عديد من العوامل. فمن جهة كان هناك مشروع تحرري وليد يقوم على التخلص من السيطرة الاستعمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة عن طريق سياسة إحلال الواردات وتبني سياسات اجتماعية تحقق قدرا من العدالة عبر تطبيق إصلاح زراعي وإعادة توزيع الثروة عن طريق التأميمات وتعزيز دور الدولة في تقديم الخدمات مثل الصحة والتعليم والوظائف. وقد استطاع هذا المشروع، العلماني في طابعه، أن يجذب قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى التي وجدت في السيطرة الاستعمارية عائقا أمام اضطلاعها بالدور الذي تطمح من خلاله في قيادة بلادها. لذلك نجد أن القادة السياسيين والعسكريين لحركة فتح كانوا من المهنيين ـ ياسر عرفات كان مهندسا عمل فترة في الخليج ـ كما أن كثير من قادة الجبهة الوطنية الجزائرية مثل أحمد بن بله وهواري بومدين والعربي بن مهيدي كانوا من الطلاب. وقد استطاع المشروع القومي التحرري أن يكون في قلب توجهات هذه الحركات.

ومن جهة أخرى، ارتبطت علمانية المقاومة بالدعم الذي أعطته الدولة الستالينية وحلفاؤها للبرجوازية الصغيرة والطبقات الوسطى الراغبة في التحرر من الإمبريالية. ومن ثم فقد كان المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق مصدر دعم بالتسليح والتدريب للكثير من حركات التحرر. فالثورة الجزائرية تلقت المساعدات من هذه الدول عن طريق مصر، كما أن حركة فتح تلقت الأسلحة والتدريب من الاتحاد السوفيتي، وأحيانا الصين، وكذلك الثورة اليمنية.

من ناحية ثالثة، كان للشيوعيين تأثير مهم في الكثير من حركات المقاومة. ففي ثورات العراق ضد الاحتلال وملاك الأراضي وكبار التجار، والتي امتدت من عام 1945 وحتى 1958، تطلع الآلاف صوب الحزب الشيوعي. وكان للشيوعيين نفوذا في حرب التحرير اليمنية، بينما ضمت منظمة التحرير الفلسطينية فصائل ماركسية على رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

غير أنه مع نهاية حقبة السبعينات تخلت حركات المقاومة عن طابعها القومي العلماني واتخذ كثير منها طابعا إسلاميا. وكان ذلك مرتبطا بفشل المشروع الوطني التحرري في دول العالم الثالث بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص. فقد تبنت كثير من الدول، منها مصر والهند والأرجنتين، نموذج إحلال الواردات باعتباره طريقا للتنمية يقوم على نوع من الانفصال عن المراكز الكبرى في النظام العالمي. غير أنه سرعان ما وجدت هذه الدول نفسها عاجزة عن توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية تلك. كما ثبت لمعظم هذه القوى الناشئة أنها غير قادرة على المنافسة وأن هناك حدودا لما يمكن أن تقوم به في عملية التصنيع. من ناحية أخرى، كان لمنطقة الشرق الأوسط وضعا خاصا في هذه العملية. حيث أدت هزيمة يونيو 1967 المدوية وضياع فلسطين بالكامل إلى إظهار إفلاس هذا النموذج الوطني الاستقلالي بشكل لا يقبل المناقشة. ثم جاءت الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 لتمثل نموذجا ملهما للقوى المناهضة للإمبريالية. وفي هذا السياق نشأ حزب الله في لبنان عقب الغزو الإسرائيلي عام 1982 من رحم حركة تهدف إلى

تحسين وضع الشيعة الذي كانوا وما زالوا في قاع الهرم الطبقي في لبنان. واستلهم الحزب النموذج الإيراني منذ نشأته، واضعا هدف إقامة الدولة الإسلامية على نمط ولاية الفقيه على رأس أهدافه، قبل أن تجبره الأوضاع الداخلية والإقليمية على التخلي عن هذا الهدف والانغماس في الواقع السياسي اللبناني. وخلال سنوات قليلة برز الحزب على رأس حركات المقاومة اللبنانية، وكان له الدور الأساسي في خروج قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000.

وفي فلسطين أُعلن عن تشكيل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) رسميا في ديسمبر 1987 في إطار الضعف الذي شاب منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة عقب الصلح بين مصر وإسرائيل وحصار المقاومة الفلسطينية في بيروت وخروجها من لبنان. فقد اعتبرت الحركة، كما ورد في بيانها التأسيسي، أن منظمة التحرير أصبحت تبدي استعدادا لقبول حلول وسط والتخلي عن حق إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني. ويشير البيان التأسيسي إلى أن الحركة هي "جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وهي.. تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساسا ثابتا للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية ومشروعا مضادا لكل مشاريع النهوض في الأمة". أما حركة الجهاد الإسلامي، التي يقتصر دورها على العمل المسلح، فقد تألفت من طلبة سابقين درسوا في مصر في نهاية السبعينات استلهموا نموذج الجماعة الإسلامية والجهاد في مواجهة نظام السادات.

وأخيرا فرغم أن حركة المقاومة العراقية لا تحمل طابعا إسلاميا صرفا، إلا أن المكون الإسلامي فيها يعد رئيسيا. فالمقاومة العراقية التي تتألف من نحو 50خلية وفقا لبعض التقديرات، تضم في صفوفها البعثيين والسلفيين الإسلاميين ورجال العشائر إضافة إلى دور محدود لفصائل يسارية وعلمانية أخرى.

فلقد كان من مآسي المرحلة البعثية انهيار كافة الآمال المتعلقة بالتحرر والتنمية. فرغم أن نظام البعث حدّ من سلطة كبار الملاك عن طريق إجراء إصلاح زراعي في نهاية الستينات، وساعد على خلق طبقة متوسطة جديدة، وسمح بإعادة توزيع بعض الثروات على الطبقة العاملة عقب تأميم النفط عام 1972، إلا أن المغامرات التي قام بها صدام حسين في إيران ثم الكويت، والهجوم الإمبريالي الوحشي على الشعب العراقي، قضيا على كافة إمكانيات النهضة ووضعا الشعب العراقي تحت نير عقوبات أودت بحياة نحو مليون شخص. وقد كان لانهيار مؤسسات الدولة في العراق في عقد التسعينات أثرا على تنامي دور المؤسسات السنية والشيعية الخيري، ومن ثم ساعد على الصعود السريع لرجال الدين السنة والشيعة وبروزهم السياسي في أعقاب سقوط صدام حسين.

وإذا كانت مظهر الاختلاف الأساسي بين حركات المقاومة الحالية وتلك التي انبثقت من نصف قرن هي غلبة النفوذ الإسلامي على الأولى والميل القومي العلماني للثانية، فإن السمة المهمة الأخرى هي افتقاد المقاومة في وقتنا الحالي إلى مشروع اجتماعي بديل عن المجتمع الراهن.

تستمد حركات المقاومة دعمها الجماهيري الواسع في أحيان كثيرة من القدرة على لعب دور مساعد للدولة، أو بمعنى أصح دور يقوم بملء الفراغ بالنسبة للدور المفترض للدولة والمتعلق بتقديم الخدمات للجماهير الفقيرة. ولعل النموذج الأكثر دلالة على هذا التوجه هو حزب الله الذي يسيطر على شبكة واسعة للرفاهة

تضم عيادات ومستشفيات ومدارس وتعطي منحا دراسية ومساعدات للفقراء. وأصبحت كثير من التقديرات تشير إلى أن تلك الشبكة، التي يستفيد منها بشكل أساسي الشيعة في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع الشرقي، تلعب دورا يفوق ذلك الذي تلعبه مؤسسات الدولة في هذه المناطق. ويعتمد الحزب في تمويل هذه الشبكة على الدعم الإيراني والإعانات من أفراد وجماعات وشركات وبنوك في لبنان والخارج، وكذلك المشروعات الاستثمارية الواسعة التي يديرها.

كذلك اضطلعت حركة حماس بنشاط خيري واسع في قطاع غزة الذي يعد من أكثر المناطق فقرا في العالم. فبينما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تطارد فصائل المقاومة العلمانية واليسارية التي كانت تقوم بهجمات مسلحة ضد قوات الاحتلال في الثمانينيات، سمحت هذه القوات للنشطاء الإسلاميين بالعمل في المجال الخيري. كذلك فقد برز الدور الاجتماعي لحماس بوضوح عقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، مع التدهور الكبير في حياة سكان القطاع بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل وانهيار مؤسسات السلطة الوطنية.

وهكذا فإن المقاومة اليوم تميل، على الصعيد الاجتماعي والطبقي الداخلي، إلى لعب دور الدولة داخل الدولة أو المؤسسة الخدمية العملاقة، وهو ما يحتاج إلى ارتباطات قوية بأجهزة دول قائمة وبرجال أعمال، أي يحتاج إلى خلق روابط مع المجتمع الرأسمالي القائم ومؤسساته، بدلا من طرح إستراتيجية تغيير اجتماعي جذري تربط بين مقاومة الإمبريالية والنضال ضد الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة.

أزمة المقاومة اليوم

يصعب إنكار أن المقاومة في منطقتنا تلعب الدور الأساسي في مواجهة خطط الإمبريالية. كما يصعب إنكار أنها هي التي تمنع الإمبريالية من المزيد من التوسع. فعلى صعيد الوضع في العراق لا يختلف الكثيرون، حتى المؤيدين للاحتلال، أن العراق قد أصبح مستنقعا لأمريكا التي أصبحت غير قادرة على اتخاذ قرار التراجع رغم صعوبة الاستمرار في ظل الخسائر المادية والبشرية المرتفعة. وفي لبنان حقق حزب الله ما لم تحققه أية دولة عربية في صراعها مع إسرائيل، عبر الصمود وإجبار الجيش الإسرائيلي على التراجع دون تحقيق أهدافه. وفي فلسطين، فرغم صعوبة الظرف الذي تواجهه المقاومة بسبب الخلل الهائل في ميزان القوى والحصار الذي تواجهه من جانب إسرائيل والنظم العربية المتحالفة مع أمريكا وإسرائيل، إلا أنها نجحت في إجبار شارون على الانسحاب من غزة في عام 2005.

لكن هذه النجاحات أصبحت في المرحلة الحالية، وتحديدا العام الأخير، تواجه تحديات مصيرية تهدد بحدوث نتائج كارثية أبرزها خطر الحرب الأهلية.

ففي العراق اندلعت شرارة المقاومة في أبريل 2003 حينما أطلقت القوات الأمريكية النار على متظاهرين في الفالوجة مما أودى بحياة 13 شخصا. ويشير أحد التقارير إلى أنه حتى نهاية 2004 استهدفت 75% من العمليات المسلحة قوات الاحتلال، فيما استهدف جانبا مهما من العمليات الباقية المتعاونين والشرطة العراقية. وفي أبريل من نفس العام، حينما شن الجيش الأمريكي هجومه الأول على الفلوجة، انهالت المساعدات على المدينة من المناطق الشيعية، وأقيمت الصلوات المشتركة بين السنة والشيعة، ورفضت أحدى كتائب الجيش الشيعية التوجه إلى الفلوجة لقمع المقاومة. وتحدث كثيرون آنذاك عن وجود تعاون بين قوات جيش المهدي التابعة للزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر، التي كانت تقاوم الاحتلال في النجف،

وبين الجماعات المسلحة السنية.
غير أن الصورة تغيرت كثيرا في عام 2006، وخاصة عقب الهجوم على ضريح الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في مدينة سامراء السُنية في فبراير. فقد تلا هذا الهجوم على الضريحين الشيعيين تنفيذ هجمات على نحو 170مسجدا سُنيا، وتم نسف بعض هذه المساجد واستولى الشيعة على البعض الآخر. ومنذ ذلك الحين بدأت الأحياء المشتركة تختفي من بغداد، حيث تعرضت أحياء العاصمة وضواحيها لعمليات تطهير طائفي اضطرت السكان السُنة في الأحياء ذات الأغلبية الشيعية والعكس إلى هجر مناطق إقامتهم وسط تهديدات بالقتل، وتواترت الأنباء عن مشاركة جيش المهدي – الذي يضم عشرات الآلاف من المقاتلين – في عمليات التطهير تلك بغرض إخلاء العاصمة من السُنة، وبرزت عصابات الموت التي تقتل السنة، واتسعت الهجمات على المساجد الشيعية والسنية.
وفي فلسطين، شهدت الأشهر القليلة الماضية صراعا داميا بين نشطاء حركتي فتح وحماس راح ضحيته العشرات بين قتلى وجرحى، وسط خلافات حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وفي ظل حصار إسرائيلي وأمريكي على الأراضي الفلسطينية منذ مارس الماضي حينما شكلت حماس الحكومة الفلسطينية بعد نجاحها الانتخابي.
وفي لبنان، ورغم الطبيعة السياسية للصراع بين الحكومة والمعارضة، إلا أن التركز الطائفي النسبي للفريقين جعل الحديث عن الحرب الأهلية إحدى السيناريوهات المطروحة لتطور النزاع.
بالقطع لا يمكن تجاهل الدور الذي تقوم به الإمبريالية وحلفائها في تعزيز النزعات الطائفية داخل حركات المقاومة لتحويل الصراع السياسي والاجتماعي إلى صراع طائفي. وهذه العملية ليست جديدة. حيث تم في لبنان بناء النظام السياسي على أساس طائفي على يد الاستعمار الفرنسي. والآن، لا شك أن عملاء أمريكا وإسرائيل يسعون إلى جرف النزاع السياسي إلى نزاع طائفي عن طريق الاغتيالات المتكررة. وفي العراق، منذ أن بدأت أمريكا في تجميع الفصائل العراقية في الخارج، اتخذت العملية أساسا طائفيا وعرقيا. وعقب الغزو، تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي على أسس طائفية. ولاشك في أنه عندما تتم إقامة النظام السياسي على أساس طائفي، يصبح من الصعب للغاية التخلي عن ذلك، خاصة وأن الزعامات السياسية والدينية التي عادت إلى العراق مع الاحتلال، قد بنت نفوذها الجماهيري على أسس طائفية، ومن ثم فمن مصلحتها استمرار هذا الوضع. والآن، فإنه من الغني عن القول أن الاحتلال مخترق لجماعات المقاومة العراقية ويلعب دورا تخريبيا في تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية. كما أن قوات الاحتلال وحكومة نوري المالكي تتبعهما عصابات الموت الخاصة بهما، والتي تمارس عمليات قتل طائفي. وفي فلسطين، لا يمكن أيضا إغفال الدور الذي تقوم به أمريكا والدول المجاورة لفلسطين في دعم السلطة الفلسطينية الممثلة في فتح ومدها بالسلاح كي تواجه حماس.
لكن مع ذلك، لا يمكن إنكار أن حركات المقاومة يعتريها خللا رئيسيا يتعلق بافتقارها القدرة على تطوير مشروع اجتماعي قادر على تجاوز الوضع الراهن ودفع المجتمع بأكمله إلى الأمام. وبالطبع لا يمكن المساواة هنا بين كافة حركات المقاومة. حيث أن حزب الله على سبيل المثال يختلف كثيرا عن حركة طالبان من حيث وجود رؤية سياسية واجتماعية، وهو ما عبرت عنه مواقف الحزب الرافضة لخطط التقشف المدعومة من البنك الدولي التي طرحتها حكومات رفيق الحريري. في حين أنه لم ترد أيه إشارات

حول وجود رؤى أو أهداف اجتماعية لحركة طالبان وغالبية جماعات المقاومة العراقية.
لكن مع ذلك يبقى حزب الله، الذي قد لا يختلف الكثيرون على أنه أرقى نماذج المقاومة من حيث التماسك ووضوح الرؤية، غير قادر حتى هذه اللحظة على الأقل، على تبنى رؤية اجتماعية تدفع اللبنانيين إلى تجاوز الانتماءات الطائفية لصالح مشروع طبقي واضح ضد الاستغلال. وقد برز ذلك بوضوح خلال الصراع الأخير بين الحكومة والمعارضة في لبنان. فبالرغم من أن الجانب الاجتماعي لم يكن غائبا عن النزاع، بدليل مشاركة الحزب الشيوعي واتحاد العمال في اعتصامات المعارضة، إلا أن حزب الله حرص من خلال الدعاية وخطب السيد حسن نصر الله على إبراز الخلاف السياسي وحده، دون أية محاولة لتبني موقف طبقي يمكن أن يساهم في قسم المجتمع عرضيا بين من يملكون ومن لا يملكون، وهو ما كان يمكن أن يسهم في تعبئة فقراء لبنان وراء الحزب. والأكثر من ذلك أن الحزب تحالف بشكل أساسي في الأزمة الأخيرة، كما في الانتخابات اللبنانية التي جرت قبل نحو عامين، مع التيار الوطني الحر بقيادة ميشيل عون، الزعيم المحافظ المتحالف مع الإمبريالية.
كل ذلك لا يمكن فصله عن الأساس الطبقي للحزب، الذي تقوده شريحة من مهنيي الطبقة الوسطى ـ مهندسون وأطباء ومحامون وغيرهم ـ التي خبرت حراكا اجتماعيا لأعلى عبر قيامها بدور أساسي في تقوية الشبكات الاجتماعية التي يبنيها الحزب. من ناحية أخرى، فإن ارتباط الحزب الوثيق بالنظام الرأسمالي القائم، سواء عبر الاعتماد على الصفقات الداخلية والخارجية في الحصول على الدعم السياسي والمعنوي، أو عبر الاعتماد على شبكة المشروعات التي يديرها ـ كما سبقت الإشارة أعلاه ـ يدفعه حتما إلى اتخاذ موقف اجتماعي محافظ. وفي هذا السياق، نرى أن البرنامج الانتخابي للحزب لم يتجاوز الدعوة إلى توسيع خدمات الصحة والتعليم والمطالبة بإشراك أناس أكفاء في مشروعات التنمية ومواجهة الفساد وتطوير المحليات وغيرها من المطالب التي تعبر عن التوجه الاجتماعي المحافظ للحزب.
ولا تختلف المسألة بالنسبة لحركة حماس التي تضمن الجانب الاجتماعي من برنامجها الانتخابي تشجيع الاستثمارات ومحاربة البطالة والفقر وتحسين الخدمات...إلخ، وهي أهداف يمكن أن ترد في برنامج أي حزب ليبرالي. ولا يبدو ذلك مستغربا أيضا لاعتماد حماس على الطبقة الوسطى من مهنيين ومثقفين ورجال دين، إضافة إلى رجال الإعمال.
وكما سبق القول، فإن الرؤية الاجتماعية لهذه الحركات تقوم على لعب دور بديل للنظام القائم عن طريق تقديم الخدمات والمساعدات التي لا ترغب الدولة في تقديمها، وذلك عن طريق تلقي التبرعات والإعانات من جهات داخلية وخارجية هي بالضرورة محافظة. ويبدو الأمر أكثر وضوحا إذا قارنا رؤى حركات المقاومة الآن بالبرنامج الاجتماعي للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل التي خاضت مقاومة مسلحة ضد الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن انطلاقا من عدن في الفترة 1963-1967. فقد تضمن برنامج الجبهة إجراء إصلاح زراعي يحرر غالبية الفلاحين من استغلال ملاك الأرض، وتأميم المشروعات الأجنبية، وتغيير النظام الاقتصادي في جنوب اليمن عن طريق إنهاء الاعتماد على الميناء الحر في عدن.
وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه رغم أن قادة الجبهة كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى، فإن وجود مشروع تحرري اجتماعي وتأثير العناصر الشيوعية وما كان يعرف بالدول الاشتراكية لعب دورا أساسيا في إضفاء نوع من الراديكالية الاجتماعية على الحركة وحركات المقاومة عامة في ذلك الحين كما سبقت الإشارة.

لكن تبني المقاومة لمشروع اجتماعي تحرري ليس مسألة ترفية، بل هو ضرورة. حيث أن غياب هذا المشروع يحد من تأثيرها الجماهيري ويجعلها عرضة للانزلاق إلى هاوية الصراع على أساس المذهب أو الانتماء العشائري أو حتى بسبب اختلاف الرؤى السياسية. وتتمثل خطورة اللحظة الراهنة في صعود المذهبية في المنطقة بشكل خطير وربما غير مسبوق منذ زمن طويل. ويرجع ذلك من جهة إلى دور الإمبريالية في تأجيج حدة الانقسام الطائفي، والصراع بين القوى الإقليمية، الذي يتخذ بعدا مذهبيا واضحا كما في حالة إيران، ودور الحكام العرب في الترويج لهذا المناخ الانقسامي الطائفي، عن طريق الحديث عما يسمى بالهلال الشيعي والخطر الإيراني، بهدف توجيه اهتمام الجماهير إلى مخاطر وهمية بدلا من الانتباه إلى المأساة الحقيقة التي تواجهها هذه الشعوب في ظل أنظمة الحكم الفاسدة والمستبدة، وغياب البديل اليساري بتنويعاته المختلفة التي عملت في حقب سابقة على مساعدة الجماهير على تجاوز الانتماءات الطائفية والمذهبية. ولعله ليس من المبالغة القول أن مستقبل المقاومة، وقدرتها على الصمود في مواجهة الإمبريالية والنظم المتحالفة معها في المنطقة، يتوقف إلى حد كبير على قدرتها على التعبير عن آمال الغالبية الساحقة من الجماهير الفقيرة في التحرر من الاستغلال والقهر.

دور اليسار

ارتكب اليسار في منطقتنا أخطاء كارثية خلال ما يزيد عن نصف قرن، لم تؤد إلى اهتزاز صورته ومصداقيته في عيون الجماهير فحسب، ولكن أيضا إلى زوال تأثيره بينهم.

أول هذه الأخطاء كان الخضوع للنظم القومية العلمانية دون قيد أو شرط، وذلك بناء على الرؤية التي فرضها الاتحاد السوفيتي السابق حول "الطريق اللارأسمالي للتحول الاشتراكي"، و"الجبهة الشعبية" و"التحالف مع البرجوازية الوطنية". ففي مصر حل الشيوعيون حزبهم في 1965 بزعم أن نظام عبد الناصر يسير في طريق الاشتراكية. وفي العراق تحالف الحزب الشيوعي ـ أقوى الأحزاب الشيوعية في العالم العربي والذي كان مؤيدوه يقدرون بمئات الآلاف ـ مع عبد الكريم قاسم وتعامل مع عبد الكريم قاسم معاملة الأبطال في بدايات الثورة. كما تلقى الحزب توجيهات من موسكو بعدم إرباك موازين القوى الهشة مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عن طريق إثارة صراع على السلطة في العراق. وقد اتضح آخر الأمر أن انتصار عبد الكريم قاسم كان وبالا على الحزب الشيوعي. حيث قام بتنحية مؤيدي الحزب من الحكومة وطهر الجيش من نشطائه. وأدى ذلك إلى إضعاف الحزب إلى أن انتهى به الأمر بلا وسيلة لتعبئة الجماهير في مواجهة الانقلاب الذي قام به حزب البعث عام 1963. وتكرر الخطأ عندما تحالف الحزب الشيوعي مع حزب البعث. حيث قبل أن يكون شريكا أصغر في الحكومة عام 1972. لكن ذلك لم يمنع البعث من الانقلاب على الشيوعيين عام 1978 وإعدام الآلاف منهم وإلقاء ألاف آخرين في السجون.

وفي سوريا تحالف الحزب الشيوعي مع حزب البعث فيما سُمى الجبهة الوطنية التي جعلت من القوى السياسية المشاركة بمثابة ملحقات بالبعث إلى يومنا هذا.

الخلاصة أن اليسار في تلك الدول فشل في إدراك الطبيعة المتناقضة للنظم القومية العلمانية. فصحيح أن تلك النظم كانت معادية للإمبريالية. لكنها أيضا كانت صاحبة مشروع طبقي خاص، هو مشروع رأسمالية الدولة الذي لا يختلف جذريا مع التصور الاشتراكي لتغيير المجتمع فحسب، ولكنه أيضا قد ينزع إلى إيجاد قنوات للاتصال مع الإمبريالية حينما يكون ذلك مفيدا. وكانت نتيجة هذا التحالف غير المشروط اهتزاز

صورة اليسار في أعين الجماهير.
أما الخطأ الثاني الرئيسي فهو يتعلق بالموقف من الحركات الإسلامية. فقد ترتب على التحليل الذي يعتبر أن الحركات الإسلامية هي حركات فاشية أن أصبحت مواجهة الإسلاميين على رأس الأولويات وتهون في سبيلها كل الصعاب، حتى لو كان ثمن ذلك الوقوف في معسكر الدولة الاستبدادية المتحالفة مع الإمبريالية! اعتمدت رؤية "فاشية الحركة الإسلامية" على أنها حركة تتبنى شعارات دينية متطرفة تعبر بشكل رجعي فاشي عن معاناة الطبقة الوسطى الجديدة، المتمثلة في المهنيين والمتعلمين، والقديمة المتمثلة في البرجوازية الصغيرة من أصحاب المحلات والمشروعات الصغيرة، وقت الأزمة الرأسمالية. الجانب الصحيح في هذا التحليل هو أن الحركة الإسلامية هي تعبير عن معاناة الطبقة الوسطى من تناقضات المجتمعات الرأسمالية في منطقتنا. فعلى المستوى الخارجي، ورغم حصول دول المنطقة على الاستقلال، إلا أن الإمبريالية لازالت تسيطر على ثرواتها وأهمها النفط. وعلى المستوى الداخلي، فرغم التوسع في الدور الاقتصادي للدولة عبر إنشاء الصناعات العملاقة، إلا أن الإنتاج الحرفي الصغير والعائلي لازال يلعب دورا مهما في المجتمع. ورغم أن التوسع في التعليم أدى إلى تخرج مئات الآلاف وربما الملايين من الجامعات، فقد أدى فشل الدولة في خلق الوظائف الملائمة إلى توجه الكثير منهم للعمل في مهن تقل كثيرا عما كانوا يطمحون إليه. وفي الريف، رغم أن الإصلاح الزراعي أفاد قطاعات من الفلاحين، فقد وجدت قطاعات أخرى نفسها بلا أرض أو تحوز قطع أرض لا تكفي للإعالة مما ترتب عليه هجرة الكثير منهم إلى أطراف المدن للبحث عن عمل. الحركة الإسلامية هي استجابة لهذا الواقع الذي زاد صعوبة وتوحشا مع الأزمة الاقتصادية في الثمانينات ثم مع تبني الليبرالية الجديدة في التسعينات وما بعدها.
لكن هذا التحليل يتجاهل مسألة أساسية، هي أن الفاشية ليست مجرد حركة طبقة وسطى تعبر عن أزمة النظام الرأسمالي وترفع شعارات ضد الأقليات أو النساء. الحركات لا تصبح فاشية إلا عندما تلعب دورا لصالح رأس المال، أي عندما تسعى إلى مساعدة الطبقة الرأسمالية على الخروج من أزمتها على حساب الطبقة العاملة. لذلك وجهت المنظمات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا سهامها إلى اتحادات العمال والشيوعيين. لكن الوضع يختلف بالنسبة للحركات الإسلامية التي وقفت في كثير من الأحيان ضد الدولة وهاجمت مصالح الإمبريالية، وهو ما لم يكن مطروحا في حالة المنظمات الفاشية. وعلى أية حال، فقد نتج عن هذا التحليل أن تحالف اليسار مع الدولة في مواجهة الإسلاميين، كما حدث في مصر بشكل واضح، مما وجه ضربة قاتلة إلى تأثير اليسار.
وعودة إلى الموقف من المقاومة. فقد انسحب الموقف من الحركة الإسلامية على الموقف من المقاومة الإسلامية التي أصبحت في أعين كثير من قوى اليسار رجعية وغير جديرة بالدعم لأن قواها الأساسية ذات مرجعية إسلامية. لذلك نجد أن كثير من اليساريين في مصر والعالم العربي قد اتخذوا موقفا مناوئا لحزب الله في الحرب الأخيرة في لبنان. وكذلك بالنسبة للمقاومة في فلسطين والعراق.
لكن المقاومة، شئنا أم أبينا، هي العائق الأول الذي يحول في الوقت الراهن دون نجاح الخطط الإمبريالية. فما حدث في لبنان وما يحدث في العراق وأفغانستان، هو الذي يمنع أمريكا من تصعيد عدوانها ضد إيران وسوريا وفنزويلا وحتى كوريا. وكون المقاومة اليوم ذات توجه إسلامي لا يغير من هذه الحقيقة. بالتأكيد نحن كاشتراكيين كنا نود أن نرى مقاومة ذات طبيعة يسارية، لكن هناك أمر واقع لا بد من التعامل معه كما

هو. ومن ثم فإن تأييد المقاومة تأييدا غير مشروط، دون أن يعني ذلك اعتبار أن المقاومة فوق النقد، هو ضرورة حتمية إذا كان اليسار يسعى جديا للتأثير بين الجماهير في المنطقة. وإلا فسوف يضيف اليسار إلى أخطائه التاريخية خطأ جديدا يمكن أن يساهم في إصابته بالشلل لأجيال قادمة، خاصة أن تكتيك التأييد النقدي غير المشروط للمقاومة، هذا التكتيك الذي طوره الشيوعيون الثوريون في مطلع القرن العشرين، هو الوحيد القادر على إعطاء اليسار فرصة _ يحتاجها هو وتحتاجها الحركة الجماهيرية _ للتأثير على المقاومة لتجاوز أخطاءها ولتبني مشروع اجتماعي يجمع حولها الجماهير ويقضي على احتمالات الانقسام العرقي والديني والمذهبي.

مصادر رئيسية

1. آن الكسندر وسيمون عساف، الانتخابات والطائفية في العراق، مجلة انترناشيونال سوشياليزم، العدد 106.

2. آن الكسندر وسيمون عساف، صعود المقاومة العراقية، مجلة انترناشيونال سوشياليزم، العدد 105.

3. جون ريس، الإمبريالية والمقاومة، روتلدج، لندن ونيويورك، 2006.

4. حوار مع أليكس كالينيكوس، الإمبريالية والمقاومة في الشرق الأوسط، موقع حزب العمال الاشتراكي البريطاني على الإنترنت

http://www.swp.org.uk/swp_archive.php?article_id=10032

5. كريس هارمان، النبي والبروليتاريا، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 1996.

6. كريس هارمان، تحليل الإمبريالية، مجلة انترناشيونال سوشياليزم، العدد 99.

7. كريس هارمان، المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2007.

الجزء الرابع: بناء الحزب

***لماذا الحزب الثورى؟**

1- الحزب الاشتراكي الثوري

كيف تعمل الماركسية - الفصل العاشر – كريس هارمان – 1979

الفرضية الأساسية للماركسية هي أن تطور الرأسمالية يدفع العمال للتمرد ضد النظام.

عندما تندلع مثل هذه التمردات -سواء في صورة مظاهرة حاشدة أو تمرد مسلح أو حتى إضراب كبير- يتحول وعي الطبقة العاملة بطريقة مذهلة. فكل الطاقة الذهنية التي بددها العمال سابقا في التسلية من سباق الخيول إلى مشاهدة التليفزيون يتم توجيهها فجأة إلى محاولة التعامل مع مشكلة كيف يمكن تغيير المجتمع، ملايين الناس محاولة التعامل مع مشكلة كيف يمكن تغيير المجتمع، ملايين الناس الذين يشتبكون مع مثل هذه الإشكاليات يبدعون حلولاً بارعة ومدهشة، بينما يصاب الثوريين المنظمين من ذوي التاريخ مثلهم مثل الطبقة الحاكمة بالحيرة والدهشة من خضم هذا التحول الكبير في مجرى الأحداث.

لذلك على سبيل المثال، في الثورة الروسية الأولى 1905 نما شكل جديد لتنظيم العمال، السوفييتات (مجالس العمال) من لجنة الإضراب التي أقيمت خلال إضراب طباعة، في البداية تعامل الحزب البلشفي -الأكثر نضالية بين الاشتراكيين الثوريين- مع السوفييتات بعدم ثقة: لم يصدقوا أنه من الممكن لجمهور العمال غير المسيسين سابقا أن يخلقوا أداة ثورية حقيقية.

مثل هذه التجارب موجودة في العديد من الإضرابات: حين يفاجأ العمال المسيسون بأن العمال الذين تجاهلوا نصائحهم ودعايتهم طويلا بدأوا في تنظيم عمل نضالي بأنفسهم.

هذه العفوية جوهرية. لكن من الخطأ الخروج باستنتاج -مثل الفوضويين- أنه بسبب التلقائية لا توجد حاجة لحزب ثوري.

في وضع ثوري يغير الكثير من العمال أفكارهم بسرعة شديدة جدا لكنهم لا يغيرون كل أفكارهم مرة واحدة. داخل كل إضراب، كل مظاهرة، كل انتفاضة مسلحة، يوجد دائما نقاشات مستمرة. قليل من العمال سيرون بالفعل ما قاموا به بمثابة مقدمة لإستيلاء الطبقة العاملة على السلطة في المجتمع. آخرون سيكونون مترددين وضد القيام بأي عمل على الإطلاق، لأن هذا يشوش "النظام الطبيعي للأشياء". في المنتصف توجد جماهير العمال الذين تجذبهم أولا مجموعة تلو الأخرى من الأطروحات.

على أحد جانبي الميزان ستلقى الطبقة الحاكمة الموجودة كل ثقل آلة دعاية الصحف، لتدين أفعال العمال، وستلقي أيضا قواتها في كسر الإضراب، سواء الشرطة، الجيش أو منظمات الجناح اليميني.

وعلى جانب العمال يجب أن توجد منظمة من الاشتراكيين الذين يمكنهم استخلاص دروس الصراع الطبقي السابقة، ويمكنهم وضع الأطروحات والأفكار حول الاشتراكية فوق الميزان. يجب أن توجد منظمة يمكنها تجميع الفهم المتنامي للعمال في الصراع حتى يمكنهم العمل معا لتغيير المجتمع.

وهذا الحزب الاشتراكي الثوري يحتاج أن يكون موجودا قبل بدء الصراع، فالمنظمة لا تولد تلقائيا، الحزب يبني من خلال التفاعل المستمر للأفكار الاشتراكية وخبرة الصراع الطبقي لأن مجرد فهم المجتمع ليس كافيا، فقط بتطبيق هذه الأفكار في الصراع الطبقي اليومي: في الإضرابات، المظاهرات، الحملات، هنا سيصبح العمال مدركين لقوتهم وقدرتهم على تغير الأشياء ويكتسبون الثقة لفعل ذلك.

في نقاط معينة يمكن أن يكون تدخل الحزب الاشتراكي حاسما. يمكن أن يميل الميزان نحو التغيير تجاه انتقال ثوري للسلطة في اتجاه العمال، تجاه المجتمع الاشتراكي.

حزب .. من أي نوع؟

يحتاج الحزب الاشتراكي الثوري أن يكون ديمقراطيا. ولإنجاز دوره، يجب أن يكون الحزب متصلا بالصراع الطبقي باستمرار وهذا يعني التواجد مع أعضائه ومؤيديه في أماكن العمل حيث يجري هذا

الصراع. يحتاج أيضا أن يكون ديمقراطيا لأن على قيادته أن تعكس دائما الخبرة الجماعية للصراع.
في نفس الوقت هذه الديمقراطية ليست مجرد نظام للانتخاب لكنها جدل دائم داخل الحزب – تفاعل مستمر للأفكار الاشتراكية التي يقوم عليها الحزب مع خبرة الصراع الطبقي.
لكن الحزب الاشتراكي الثوري يجب أيضا أن يكون مركزيا. لأنه حزب نشط وليس جماعة للنقاش. فهو يحتاج أن يكون قادرا علي التدخل بشكل جماعي في الصراع الطبقي، وأن يستجيب بسرعة للأحداث، لذلك يجب أن يمتلك قيادة قادرة على اتخاذ قرارات بشكل يومي باسم الحزب.
إذا أمرت الحكومة علي سبيل المثال باعتقال المضربين فعلى الحزب أن يتحرك مباشرة دون الحاجة إلى عقد مؤتمرات لإتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، ويتم أخذ القرار بشكلٍ مركزي ويتم التحرك على أساسه. تأتي الديمقراطية بعد ذلك عندما يناقش الحزب إذا ما كان القرار صحيحاً أم لا ومن الممكن أن يغير قيادة الحزب إذا كانت غير منسجمة مع احتياجات النضال.
يحتاج الحزب الاشتراكي الثوري أن يحافظ علي توازن دقيق بين الديمقراطية والمركزية وجوهر المسألة هو أن الحزب ليس موجودا من أجل ذاته ولكن كوسيلة لتحقيق التغيير الثوري نحو الاشتراكية وهذا يحدث فقط من خلال الصراع الطبقي.
إذا فالحزب عليه دائما أن يكيف أوضاعه مع النضال. عندما يكون مستوى النضال منخفضا وعدد العمال المؤمنين بإمكانية التغيير الثوري قليلون سيكون الحزب صغيرا وعليه أن يقبل ذلك، فليس هناك معنى من أن يخفف من أفكاره السياسية من أجل مضاعفة عضويته. ولكن عندما يتصاعد النضال تغير أعداد كبيرة من العمال الذين اكتشفوا قدرتهم علي التغيير عبر النضال أفكارهم، وفي هذه الحالة علي الحزب أن يكون قادراً علي فتح أبوابه وإلا سيصبح مهمشا.
لا يمكن للحزب أن يستبدل نفسه بالطبقة العاملة عليه أن يكون جزءا من الصراع الطبقي محاولا دائما توحيد أكثر العمال وعيا لخلق قيادة في النضال. ولا يجب على الحزب أن يملي القرارات علي العمال. أو أن يعتبر نفسه قيادة لها، بل عليه أن يكسب هذا الموقع وإثبات صحة الأفكار الاشتراكية في الممارسة والانخراط في كل التحركات التي تبدأ من إضراب صغير إلى الثورة نفسها.
يرى البعض الحزب الاشتراكي الثوري وكأنه شكل جنيني من الاشتراكية وهذه فكرة خاطئة تماما، فالاشتراكية لن تأتي إلا عندما تسيطر الطبقة العاملة نفسها على وسائل إنتاج الثروة وتستخدمها لتغيير المجتمع.
لا يمكنك بناء جزيرة اشتراكية في بحر من الرأسمالية. ومحاولات مجموعات صغيرة من الاشتراكيين أن يعزلوا أنفسهم ويعيشوا علي أساس أفكار اشتراكية دائما ما تنتهي بالفشل الذريع علي المدى الطويل، فمن جانب تبقى الضغوط الاقتصادية والأيديولوجية، ومن جانب آخر عندما يعزل هؤلاء أنفسهم عن الرأسمالية فهم يعزلون أنفسهم أيضا عن القوة الوحيدة القادرة علي تحقيق الاشتراكية وهي الطبقة العاملة.
يناضل الاشتراكيون بالطبع ضد الآثار السيئة للرأسمالية كل يوم.. ضد العنصرية واضطهاد المرأة والاستغلال وكل أشكال الوحشية ولكننا نستطيع فعل ذلك فقط من خلال اتخاذ قوة الطبقة العاملة كأساس لنضالنا.

2- الحزب الثوري: حياة أو موت

مركز الدراسات الاشتراكية - أشرف عمر -2011

يناضل الاشتراكيون الثوريون، منذ سنين طويلة، من أجل بناء حزباً ثورياً في مصر. لماذا إذن كل هذا العناء طالما أن الثورة نفسها بدأت دون أن ينجح الاشتراكيون في بناء مثل هذا الحزب؟ لماذا يجب بناء حزب ثوري، وما هو دوره؟

إن اللحظة الراهنة للثورة تستطيع تقديم إجابات شافية لمثل هذه التساؤلات. فلقد بدأت الثورة في مصر بانتفاضة عملاقة استطاعت فيها الجماهير، بصمودها وتضحياتها، الإطاحة بديكتاتور من أعتى وأشرس الحكام في العالم. وصحيح أن الانتفاضة انتهت بالانتصار على الديكتاتور، لكن الانتفاضة نفسها ليست إلا بداية لثورة شاملة؛ فالنظام الذي رسخ قواعده طوال ثلاثين عاماً لازال قائماً إلى الآن، والطبقة الحاكمة بكل ما تملكه من قوة ونفوذ لا يمكن أن تختفي بسهولة في بضعة أيام أو أسابيع.

لذلك فهي تحاول بكل الطرق الممكنة إيقاف الثورة ومنعها من التقدم، حتى تستطيع هي البقاء والاستمرار بأقل قدر من الخسائر. هذه الطبقة لا يزال لديها أدوات قمع هائلة مستعدة لاستخدامها ضد الثورة، ولا تزال تتحكم في أجهزة إعلامية سريعة النفاذ وشديدة التأثير.

أما الجماهير، فليس لديها في مواجهة كل ذلك سوى وحدتها، وهذه الوحدة فقط هي التي ستمكنها من الصمود أمام نظام الطبقة الحاكمة الذي يشن اليوم ثورته المضادة، وهي التي ستمكنها من التقدم بهذه الثورة تجاه إصلاحات جذرية عميقة في حياتها، كما مكنتها من قبل من إسقاط رأس النظام –مبارك.

لكن هل تقف كل الجماهير المصرية عند مستوى واحد من الوعي؟ بالطبع لا. لقد عاشت الجماهير طوال عمرها في ظل قمع أمني مخيف وتوجيه إعلامي وتعليمي فج، مما يخلق نوع من التفاوت في مستوى الوعي بين قطاعات الجماهير وبعضها، تبعاً لدرجة التأثر بأفكار ودعاية الطبقة الحاكمة. وإذا افترضنا أن الجماهير لديها نفس الدرجة من الوعي، فلم يكن مبارك ليستمر طوال كل تلك الفترة.

إلا أن هناك بالتأكيد قطاعات كبيرة من الجماهير على مستوى متقدم من الوعي الثوري الذي اكتسبته نتيجة طبيعة حياتها أو الضغوط التي تعيشها أو خبرات النضالات التي خاضتها في الماضي ضد سلطة القمع والاستبداد.

هذا التفاوت في الوعي هو أحد أهم الأسباب التي تستلزم وجود حزب ثوري يوحد بين الجماهير كلها خلف القطاعات المتقدمة منها، والتي لديها من الإصرار والمثابرة ما يجعلها عازمة على استكمال الثورة حتى النهاية.

ومن ناحية أخرى، تنتشر اليوم في مصر الكثير من الاحتجاجات "الاجتماعية" الهائلة، والتي تهدف لاقتلاع النظام من جذوره ولإنتزاع المزيد من المطالب الجذرية للثورة. وبالرغم من اتساع الاحتجاجات الاجتماعية وضخامة عددها، إلا أنها ليست متوحدة هي الأخرى في حركة واحدة تضرب ضربتها لنظام وسلطة رجال الأعمال التي لا تزال قائمة.

لن يتم ذلك في ظل غياب حزب ثوري يتبنى مشروع الثورة الاجتماعية، وقادر على توحيد الجماهير في

طريق هذه الثورة دون تماهي، ودون انخداع في الأشكال والرموز الجديدة للطبقة الحاكمة والتي تنفذ نفس السياسات القديمة في ثوب جديد.
اليوم، تمد قطاعات ضخمة من الجماهير المصرية، عمالاً وطلاباً، الثورة على استقامتها ويأبون الحياة التي كانوا يعيشونها في ظل حكم الديكتاتور المخلوع. هذه الطاقة الثورية الجبارة، إن لم تتوحد في اتجاه واحد، سوف تتبخر في الهواء كالبخار.
وفقط الحزب الثوري المنغرس في قلب الجماهير الثورية المناضلة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، هو الذي يستطيع توحيدها من أجل هدم النظام الحالي وبناء نظام جديد ينحاز لأغلبية المجتمع من عمال وفلاحين وفقراء ومهمشين.. هذه هي الثورة: عملية هدم وبناء.. والطبقة الحاكمة تمتلك كل الأسلحة، أما الجماهير فستنتصر وتبني نظامها الجديد إذا امتلكت سلاحها الحاسم.. وسلاحها هو الحزب الثوري الذي يرشدها ويشق طريقها للنصر.

***الإستراتيجية والتكتيك**

1- الإستراتيجية والتكتيك: ما الفرق؟

مجموعة الاشتراكيين الأمميين بأسكتلندا - بن راي - 2011

يحدد علماء العسكرية بشكل أساسي الفارق بين الإستراتيجية والتكتيك. لكن النشطاء في الحركة الاشتراكية لابد لهم أن يدركوا الفارق بينهما كي يحركوا النضال خطوة للأمام.
يهتم التكتيك بالمعارك المنعزلة. على سبيل المثال يستطيع العمال أن يستخدموا تكتيكات الإضراب والاحتلال وتنظيم الحد الأدنى في نضالهم من أجل رواتب أكبر في أماكن عملهم.
تشير الاستراتيجية –على العكس– لاستخدام مزيج من التكتيكات لتحقيق هدف نهائي. بالنسبة للاشتراكيين الثوريين فإن هذا الهدف هو خلق مجتمع اشتراكي قائم على سد الحاجات بديلاً عن المجتمع الرأسمالي القائم على الربح.
ستستبدل الطبقة العاملة –وهي أغلبية المجتمع– الرأسماليين، حيث الشعوب هي التي تتخذ القرارات المهمة. لكن بعض النضالات تطرح أسئلة استراتيجية أوسع: كيف تؤثر هذه النضالات علي التطور السياسي العام للطبقة العاملة؟
أصر فلاديمير لينين وليون تروتسكي –اللذان قادا الثورة الروسية في عام 1917– على التفرقة بين الاستراتيجية والتكتيك. وإجابة السؤال عن سبب إصرارهم على إبراز هذه التفرقة تكمن في السياق السياسي الواقع في أوائل القرن العشرين في أوروبا. كانت المعركة من أجل تمثيل الطبقة العاملة قد تحدد شكلها في القرن التاسع عشر. شمل هذا انتزاع الحق في التصويت وحق التجمهر والتخلص من الرقابة وحق تكوين النقابات. فهم العديد من العمال أن هذه المعارك ستتوج بحرب طبقية شاملة ضد الرأسمالية التي تسعى لحرمانهم من حقوقهم. لكن بالنسبة لشريحة من مثقفي اليسار في مطلع القرن العشرين، فإن النضال الطبقي يتمحور حول "اشتراكيين" يفوزون بمقاعد في البرلمان.

كان قائد هذه الحركة هو الاشتراكي الألماني إدوارد برنشتاين. اقتبس برنشتاين مثال ألكساندر ميليراند –وهو اشتراكي فرنسي أصبح وزيراً في حكومة بيير ولدك روسو الجمهورية عام 1899. وتبعاً لبرنشتاين فإن هذا يعني أن الطبقة الرأسمالية قد فشلت في الحرب من أجل إبقاء العمال خارج الحكومة. وأكمل برنشتاين مجادلاً أنه قريباً جداً ستتمكن الحكومات الاشتراكية من تمرير إصلاحات يستفيد منها العمال و "يتطور" المجتمع إلى الاشتراكية. بالنسبة لأشخاص كبرنشتاين، فإن الهدف النهائي لا يمثل كل شيء بينما الحركة هي كل شيء.

فهم ثوريون، مثل لينين وتروتسكي، أن الفوز بمقاعد في الانتخابات البرلمانية مرغوب فيه إذا كان سيرفع من وعي العمال السياسي. لكن نشاطات الاشتراكيين البرلمانية لابد وأن تكون خاضعة للمهام العامة للطبقة العاملة. لكن الاشتراكيين البرلمانيين فهموا التكتيك بطريقة مختلفة. كانوا مهتمين فقط بالفوز في المعارك المنعزلة، وهو ما جعل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني يحتفظ بتناقض حاد بين مجالات نشاطه المختلفة. وفي التصويت على الحرب العالمية الأولى، استسلم أعضاء البرلمان عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لفكرة الوطنية وصوتوا لصالح الحرب، ووضعوا فكرة الإبقاء على نفوذهم داخل البرلمان قبل المصالح العامة للطبقة العاملة.

هلك الملايين لأن الاشتراكيين أخضعوا أي التزام طويل المدى لصالح الأهداف قصيرة المدى. لكن لينين وتروتسكي أخذوا الطريق المخالف.

في بداية الحرب، تطوع الملايين من العمال في أوروبا في جيوش بلادهم. لكن مشاعرهم وأفكارهم تغيرت مع إختبارهم للواقع الوحشي للحرب الساحقة. يتفاوت الوعي داخل الطبقة العاملة في أي وقت، لكن هناك دائماً هذه الأقلية التي فهمت الطبيعة الإمبريالية للحرب. فهم لينين أن هذه الأقلية لديها الإمكانية لرفع المستوى السياسي للطبقة العاملة ككل. لكن هذا يمكن أن يحدث فقط إذا أخذت هذه الأقلية شكلاً تنظيمياً في حزب ثوري. أدرك لينين أن الموقف المضاد للحرب الذي يتخذه الحزب البلشفي قد يجعله بلا شعبية وسط الجماهير في الإمبراطورية الروسية. لكن هذا له مردوده الاستراتيجي حيث ستدفع الأزمة التي ستخلقها الحرب الناس تجاه سياسات البلاشفة.

لذا فإن الإستراتيجية والتكتيك يشيران إلى تعقيدات التقريب بين أهداف الحزب الثوري من ناحية، وبين الوعي السياسي للملايين من العمال من ناحية أخري.

يجب علي التكتيكات دائماً أن تكون خاضعة للاستراتيجية العامة لتضمن أن التدخلات السياسية للاشتراكيين تتوافق مع أهدافهم الاشتراكية.

2- الجبهة المتحدة والتغيير

مركز الدراسات الاشتراكية - رؤية اشتراكية نضالية لتغيير مصر - علي منصور - 2005

يبدو الأمر في ظاهره كما لو أن مواقف الاشتراكيين الجذريين متناقضة. هم من ناحية ينتقدون استراتيجيات القوى السياسية الإصلاحية الأخرى، باعتبارها لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في مصلحة الجماهير، بينما هم من ناحية أخرى يسعون بدأب لخلق جبهة واسعة بين بعض هذه القوى بهدف النضال ضد التجديد لمبارك

أو التوريث لجمال. هل يعاني الاشتراكيون إذن من حالة فصام سياسي؟

بين الاستراتيجية والتكتيك

حتى نجيب على هذا السؤال لابد أن ننفق بعض الوقت في شرح مبادئ أساسية تحكم نضال أي اشتراكي تتلمذ في مدرسة اللينينية. نقطة البداية هي الاستراتيجية والتكتيك. في أبسط التعريفات الفارق بين الاستراتيجية والتكتيك هو الفارق بين الخطة الأساسية للوصول إلى الهدف النهائي والخطط المرحلية والجزئية على طريق هذا الهدف. الفكرة هنا أن الوصول إلى أي هدف لا يمر بالضرورة عبر خط مستقيم. هناك تعرجات، بل وتراجعات، تفرضها ظروف كل لحظة. لو أهملت خصوصية اللحظة ستصطدم بعقبات تهد قواك وتبدد أملك في الوصول إلى هدفك. ولو نسيت الهدف النهائي ستتوه في الطريق وتبلعك التعرجات.

بالنسبة للسياسي الاشتراكي الجذري الهدف النهائي هو النضال العمالي المنتصر. ولكن بما أن زمنا طويلا يمر قبل أن تتحرك جماهير العمال بشكل حاسم للأمام، فعلى الاشتراكي أن يخوض كما هائلا من المعارك الصغيرة على طريق تحضير نفسه وتحضير الطبقة الثورية – الطبقة العاملة – للمعركة الفاصلة. السؤال الآن هو كيف يخوض هذه المعارك الجزئية؟ وكيف يكون انخراطه فيها زادا للطريق وليس توهانا فيه؟

عن الجبهة المتحدة

إحدى الإجابات الرئيسية على هذه الأسئلة الصعبة، في ظروف بعينها، هي تكتيك الجبهة المتحدة. على خلاف ما يعتقد كثيرون، تتبع ضرورة تكتيك الجبهة المتحدة من إيمان الاشتراكيين الجذريين بأن التغيير لابد أن يأتي من نضال الجماهير وليس من نضال الأقلية مهما كانت شريفة ومخلصة.

كان كارل ماركس قد أكد أن "تحرير الطبقة العاملة هو من فعل الطبقة العاملة ذاتها". المشكلة أن الطبقة العاملة (ومعها معظم الجماهير المستغَلة) لا تكون مستعدة، في معظم الحالات وفي معظم الأوقات، لـ"تحرير نفسها"! قوة القمع وقوة العادة، تأثير الإصلاحية والانتهازية، جنبا إلى جنب مع تغلغل الأيديولوجية البرجوازية، يضمنون أن تظل معظم قطاعات الجماهير، في الظروف العادية، خاضعة لسلطة القهر الرأسمالي. فقط من خلال النضال يمكن لقطاعات متزايدة من المقهورين والمستغَلين أن تبدأ في تكسير قيودها وأن تكتسب الثقة في قدرتها على تغيير نفسها وتغيير العالم. دور الاشتراكيين في هذا السياق هو أن ينشطوا نضالات الجماهير ويدفعوها للأمام وينخرطوا فيها لأنها السبيل الوحيد ليس فقط لإكساب الجماهير الثقة، وإنما أيضا لتربية الاشتراكيين أنفسهم ولربطهم بالقوة التي يرون أنها هدف وأداة التغيير.

ما علاقة تكتيك "الجبهة المتحدة" بهذا كله؟ الجبهة المتحدة هي الترجمة العملية لهذه الرؤية في الظروف التي يكون فيها تأثير القوى الإصلاحية على الجماهير كبيرا بهذا القدر أو ذاك، وفي الظروف التي يكون هناك فيها إمكانية لتدشين حركة جماهيرية ذات شأن. فإذا كان معيار الصحة لأي عمل نضالي مرحلي يخدم الهدف الاشتراكي النهائي هو انخراط أوسع قدر ممكن من الجماهير فيه بالطريقة التي تزيد من ثقتهم، وإذا كانت غالبية الجماهير (ربما الأغلبية الساحقة) تسير وراء أو تتأثر بقوى أو أفكار غير ثورية من ألوان وأطياف مختلفة، إذن فالطريق الوحيد لتدشين حركة جماهيرية واسعة نسبيا هو "اتفاق ما" مع الإصلاحيين الذين تتأثر بهم الجماهير أو الذين لديهم من القوة ما يوسع الحركة بشكل ملحوظ، وإلا فالثمن هو عزلة

الاشتراكيين و/أو انقسام الحركة.
من وجهة النظر هذه، فإن هناك معايير واضحة لصحة أي "اتفاق ما" مع الإصلاحيين. هو أولا لابد أن يؤدي إلى تدشين حركة ذات بعد جماهيري في اتجاه نضالي. أي اتفاق مع قوى سياسية لا يتجاوز الغرفة التي تم فيها يعد تكبيلا للاشتراكيين وفخا يسحبهم بعيدا عن النضال. ثانيا، لابد أن يقتصر أي اتفاق فقط على الأمور غير ذات البعد الاستراتيجي. إذا كنت ترى أن القوى الإصلاحية تشارك في بعض المعارك لمصلحة الجماهير بنصف قلب، وبالتأكيد ليس بهدف إيصالها إلى نقطة المواجهة الشاملة، فإن أول ما ستفعله أنت هو تعليم الجماهير، خطوة بخطوة، أن "معظم الآخرين" لا يريدون حل المشكلة من جذورها، وأنهم بسبب هذا سيترددون في منتصف الطريق. كيف ستفعل ذلك إذا كنت قد كبلت نفسك باتفاق "استراتيجي" مع الإصلاحيين –أي إذا كنت تخليت عن هدفك النهائي وأعلنت أن هدفك النهائي هو نفس الهدف النهائي للإصلاحيين؟!

معركتنا من أجل التغيير

في ضوء هذه الرؤية يمكن تقييم النضال من أجل الديمقراطية في مصر اليوم. الحركة العمالية المنتصرة هي الهدف النهائي للاشتراكيين في مصر. ولكن لا شك أن النضال من أجل الديمقراطية هو أحد الأهداف الجزئية التي من واجبنا الكفاح من أجلها، خاصة الآن حيث يظهر لنا جميعا أن هناك فرصة ذهبية للدخول في معركة ضد نظام سياسي يعيش مرحلة شيخوخة لا علاج منها. السؤال هنا هو كيف يكون النضال من أجل الديمقراطية رصيدا للهدف النهائي؟

الإجابة هي: تكتيك الجبهة المتحدة. بتعبير آخر: علينا أن نشارك مع قوى سياسية أخرى إصلاحية في حملة ذات أهداف عملية محددة (ضد التجديد لمبارك، ضد التوريث لجمال، ضد قانون الطوارئ)، علينا أن نضمن أن لهذه الحملة بعد جماهيري على أوسع نطاق ممكن، علينا خلال الحملة أن ندافع عن أساليب النضال الجماهيري من أسفل لتوسيع الحركة وتعميق الثقة، وعلينا أن نناضل داخل الجبهة وداخل الحركة –بالدعاية في كل فرصة وبالأنشطة المستقلة – لكسب أعداد متزايدة إلى رؤيتنا القائلة بأن النضال الديمقراطي لن يتوج بالنصر إلا إذا لم نقتصر على مجرد محاولة تغيير الشكل السياسي للسلطة، بل إذا حاولنا تصفية مضمونها الطبقي (سلطة رأس المال). مهم هنا أن نتذكر أن الزمن وتطور التجربة سيعملان لصالحنا. سيظهر في غمار المعركة كيف أن الآخرين مترددين في مواقفهم ضد الديكتاتورية، وسيظهر أنهم غير مؤمنين بدور الجماهير. وفي كل الأحوال لو كانت الحملة قد اتسعت وحققت شعبية، فإن تنبذب بعض الآخرين –بل وهروبهم من المعركة– ربما يصب في مصلحة الاشتراكيين إذا عرفوا أن يثبتوا لقطاعات من المناضلين ومن الجمهور –عمليا وفي قلب النضال– أن استراتيجيتهم السياسية ضرورية للنصر في هذه المعركة الجزئية.

3- تنوع التكتيك أم وحدة الفعل؟

جريدة العامل الاشتراكي الإلكترونية الأمريكية - بول داماتو - 2012

يتناول بول داماتو في المقال جدالا هاما يدور بين الناشطين الماركسيين و الأناركيين في نضالات اليوم.

أحد المفاهيم التي يتناولها النشطاء في حركة احتلال الميادين في الغرب و العالم ككل هو مفهوم "تنوع التكتيك".

ماذا يعني هذا المصطلح؟ في غياب معرفة تاريخية لظهور هذا المصطلح قد نعتقد أنه يشير إلى أمر بديهي –أن لحركتنا ترسانة من التكتيكات التي يمكن تطبيقها بمرونة مع تغير الظروف بهدف تحقيق أهدافنا. لكن المصطلح لا يستخدم في هذا السياق.

لقد ظهرت فكرة "التنوع في التكتيك" في حركة العدالة العالمية بعد معركة سياتل عام 1999 ضد منظمة التجارة الدولية. وقد برزت الفكرة لتعبر الفجوة ما بين "الكتلة السوداء" (الملابس السوداء والأناركيين المقنعين الذين أرادوا تحطيم النوافذ والسيارات وفي بعض الأحيان الاشتباك في معارك شوارع مع الشرطة)، وهؤلاء الذين أرادوا أن يسلكوا سبيل اللاعنف مثل التجمهر في مداخل البنايات وأخيرا هؤلاء الذين أرادوا الاقتصار على الاحتجاجات والمسيرات السلمية. الفكرة وراء المصطلح هي أنه على الجميع أن "يحترم" تكتيك الآخر وأن يحتفظوا بنشاطهم منفصلا عن "الأجنحة" الأخرى في الحركة. بل أن بعض المظاهرات المناهضة للعولمة عقدت اتفاقات بتحديد مناطق متعددة للاحتجاج تسمح لك ظرف باستخدام تكتيكات متنوعة دون تهديد الأنشطة الأخرى. هكذا كانت النظرية.

في هذا الصدد صدر منشور عن الكتلة المناهضة للرأسمالية، وهي مجموعة من الأناركيين والاشتراكيين التحرريين المنظمين لإحتجاج ضد اجتماع البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن يوم 6 أبريل 2000 ، جاء فيه:

إننا نعتقد أن أكثر الإحتجاجات تأثيرا هي تلك التي تشارك فيها كل مجموعة بشكل مستقل وتستخدم تكتيكات يشعرون بأنها الأفضل لوضعهم. نحن لا ندعو إلى تكتيك معين دون الآخر، وإنما نؤمن بأن أعلى تنوع في التكتيك هو الشكل الأفضل في استخدام التكتيك. نحن نرفض الحجج الأيديولوجية التي تعارض ذلك. لذلك فإننا لا نؤمن أنه من المبدئي تنظيميا أن تنفرد أي مجموعة بوضع الإرشادات للإحتجاجات الأخرى أو أن

تدعي ملكية الحركة.

"تنوع التكتيك" هو إذن طريقة لتجنب مناقشة التكتيك، فالجميع "مستقل" ومن ثم يستطيع أن يختار التكتيك الخاص به. وبالتالي فإن أي محاولة لمحاسبة المجموعات المختلفة على أدائها في إطار الحركة ككل يعتبر "انتهاكا" للإستقلال.

كذلك يحول مبدأ "التنوع في التكتيك" دون مناقشة الأهداف الإستراتيجية الأوسع التي قد تكون مرتبطة بتلك التكتيكات. أحد النشطاء المخضرمين في حركات العدالة العالمية، ستارهوك، لخص الحالة أخيرا كالتالي، "لا أشعر بارتياح في قبول إطار التنوع في التكتيك، ذلك أننا بقبول التنوع في التكتيك نكون فعليا توقفنا عن مناقشة كل من التكتيك والاستراتيجية".

تكتيك دون استراتيجية، بل والأسوأ من ذلك، رفع التكتيك إلى مصاف المبدأ يؤدي إلى تقديسه.

التكتيك لا معنى له دون ارتباط بالاستراتيجية. في هذا المجال قال كارل فون كلاوسفيتس، أحد منظري الحرب المشهورين، "التكتيك هو نظرية استخدام القوة العسكرية في المعارك. أما الاستراتيجية فهي استخدام المعارك لتحقيق الهدف من الحرب". إذا ترجمنا ذلك في المجال غير العسكري فإن التكتيك يصف الأساليب المستخدمة لإنجاح فعل بعينه، والإستراتيجية تصف استخدام تلك الأفعال لتحقيق هدف بعينه.

النقاشات التي تتناول التكتيك بين عناصر الحركة لا تتعرض للأسف لكيفية تكامل التكتيكات المختلفة بهدف بناء الحركة وتحقيق الأهداف (بعض النشطاء يعتقدون أن الحركة لا يجوز أن يكون لديها أهداف من الأساس)، بل أن هذه النقاشات تميل إلى التحول إلى جدال أخلاقي بشأن مزايا النضال السلمي في مواجهة استخدام العنف.

هذه الطريقة الحلقية في مناقشة التكتيك تعكس في واقع الأمر أن السلميين والكتل السوداء ما هم إلا وجهين لعملة واحدة.

فالسلميون من حيث المبدأ ضد أي تكتيك يتضمن العنف ويرفعون تكتيك اللاعنف إلى مصاف المبدأ. ذلك أن الموقف السلمي المنسجم يرى أن الحركة أو الثورة لا يحق لها استخدام الأساليب العنيفة في حماية نفسها في مواجهة العنف الذي تمارسه الدولة بهدف تدميرها. صاحب هذا الرأي سوف يدين الثوار المصريين المدافعين عن ميدان التحرير بالعصي والحجارة ضد بلطجية مبارك المسلحين في معركة الجمل في فبراير 2011 على سبيل المثال، ذلك أن أي استخدام للعنف هو أمر مرفوض أخلاقيا من وجهة نظرهم.

الأناركيون في الكتلة السوداء، من ناحية أخرى، يرفعون أيضا التكتيك إلى مصاف المبدأ. إنهم يفتقدون إلى الفهم الإستراتيجي لدور التكتيك، وذلك بالتحديد لأنهم يعتقدون أن التكتيك –حرب الشوارع (أو تكسير النوافذ، الذي قد لا يعتبر عنفا في حد ذاته بالمعنى الدقيق للكلمة)- هو في حد ذاته الهدف. إنهم يميزون أنفسهم باستخدام عددا محددا من التكتيكات (وطريقة في الملبس) ولا يرون في التكتيك جزءا من الرؤية

الاستراتيجية لأن التكتيك هو نفسه الهدف.

الكتلة السوداء لا تشترك في شيء مع معارك الشوارع في ميدان التحرير أو في الاسكندرية في الأسابيع السابقة لسقوط مبارك. لقد كان الثوار المصريون يشاركون في تكتيك ضروري للدفاع عن الثورة ضد الثورة المضادة، وقد نجح هذا التكتيك في حشد الملايين في الشوارع.

أما الأناركيون المشتبكون في حرب الشوارع فيرون في كل مظاهرة "فرصة لمعركة شوارع. وهم من حيث المبدأ لا يرون سببا للربط ما بين تكتيكهم والشروط التي تتبع عضويا من الصراع الطبقي ذاته.

الكتلة السوداء تتصف بالعصبوية والنخبوية وتفصل نفسها عن الحركة بنمط ملبسها وأقنعتها وموقفها تجاه المحتجين الآخرين، الذين عادة ما يلفظهم اعضاء الكتلة السوداء على أساس أنهم كتلة غير مميزة من "الليبراليين".

الأناركيون في الكتلة السوداء لا يهتمون بالمشاركة في الحركات ولا يعملون على بناءها بالتضامن مع الآخرين، وإنما يعتبرون الحركة فرصة لتطبيق "تكتيكاتهم". فنجد على سبيل المثال مقالا منشورا على موقع احتلال بورتلاند بعنوان "احتلوا الكتلة السوداء" بقلم أرلو ستون، حيث يصف حركات احتلال الميادين بأنها "فرص تحمل إمكانيات تكوين الكتل السوداء وتدمير الملكية".

إذا استخدمنا لغة الأناركيين التقليدية يمكننا القول أن ما تشتبك معه الكتلة السوداء هو نوع من "الدعاية عن طريق الفعل". ذلك أن تحطيم النوافذ للشركات الكبرى وتحدي رجال الشرطة يستهدف "فضح" العنف الأصيل الكامن في الدولة. وقد ورد في إحدى المقالات المدافعة عن الكتلة السوداء إبان معركة سياتل: إننا نستهدف تدمير هذه القشرة الضعيفة من الشرعية المحيطة بحقوق الملكية الخاصة".

إنها دعاية شديدة الضعف بكل المقاييس، ذلك أنها تعزل الكتلة السوداء عن الحركة الأوسع، وإذا بحثنا في كيفية استخدام الإعلام لصور التدمير التي تحدث في المظاهرات لتشويه صورة المتظاهرين لأدركنا أن هذاالنوع من الدعاية يصب في النهاية في مصلحة الجانب الآخر أكثر منه في مصلحتنا. لقد كتب أحد الأناركيين المتعاطفين مع الكتلة السوداء تعليقا على تحطيم النوافذ:

الضرر الاقتصادي قليل للغاية. في كثير من الأحيان نحطم النوافذ لأننا نريد أن نشعر "أن شيئا ما يحدث". نحن لانريد أن نبقى واقفين مكاننا نهتف ونرفع اليفط في حين يحترق عالمنا ويصبح رمادا. لكن في ما يتعلق بتأثير ذلك على الرأسمالية يجب أن نعترف أن جل ما قمنا به هو خلق سوق لصناعة المزيد من النوافذ... أما إغلاق ميناء بورتلاند فيكلف على الأقل 8 مليون دولارا من البضاعة...

من الطريف أن نتصور أن الذين جلسوا على الأرض يدقون الطبول أمام الميناء تسببوا في ضرر أكبر للوحش الرأسمالي عن أي شخص عاد إلى منزله بعد الانتهاء من تحطيم النوافذ.

- - - - - - - - - - - - - - - -

الماركسيون لا يرفعون تكتيكات بعينها إلى مستوى المبدأ، وإنما يعتبرون أن أي تكتيك، عند استخدامه بالشكل الصحيح، هو عبارة عن حلقة في سلسلة من الأفعال والأنشطة تقود النضال في اتجاه النجاح. بالنسبة لنا لا يجوز الفصل بين الاستخدام الصحيح للتكتيك وبين إدراكنا لكيفية انتصار الحركة، أو الثورة في نهاية الأمر.

لا يمكن أن ينجح النضال في تحقيق أهدافه بدون المشاركة الفعالة لأعداد كبيرة من البشر. لقد كتب كارل ماركس: إن تحرر الطبقة العاملة يجب أن يكون نتيجة نضال الطبقة العاملة وليس نتيجة نضال عدد محدود من القادة المختارين ذاتيا ليناضلوا باسم الطبقة أو نيابة عنها.. وبالقطع ليس نتيجة نضال مجموعات صغيرة من الشباب يرتدون الأقنعة ويلقون الحجارة على نوافذ الشركات الكبرى.

تعليقا على مظاهرات عام 2001 الحاشدة ضد اجتماع الثمانية الكبار في جنوه، ايطاليا، كتب أحمد شوقي:

إن حسم مسألة التكتيك، العنف واللا عنف، يجب أن ينبع من أهداف الحركة. في أحد المرات قال الثوري الروسي ليون تروتسكي: إذا كان جل ما يحتاجه الأمر هو أن يهتف أحدهم "هجوم" في كل معركة، بغض النظر عن توازن القوى أو السياق أو طبيعة العدو أو طبيعة الحلفاء، فإن أي معتوه يمكن أن يصبح قائدا ثوريا. القائمون على النظام أثبتوا أنهم سوف يواجهون حركتنا بالعنف. ولا يمكن أن نتحدث ببساطة عن أننا سوف نفعل ما نريد دون أن نتوقع أن يكون هناك ثمنا ندفعه.

الماركسيون لا يساوون بين عنف الطرف الذي يمارس القمع وبين عنف المقموع؛ فالأول ساحق ومنتشر ومنهجي. إن توقع ثورة اجتماعية سلمية تماما –خاصة في الولايات المتحدة التي وصفها مارتن لوثر كينج بأنها أكبر متعهد للعنف في العالم– هو بمثابة التحليق في عالم خيالي.

لكننا مع ذلك لا نقدس العنف أو معارك الشوارع. القضية الأهم بالنسبة لنا هو كيفية بناء حركة تجذب جماهير العمال والمقهورين.

لذلك لا يمكننا القبول بفكرة أن يفعل كل طرف ما يشاء في حركاتنا بإسم "اللامركزية" أو "تنوع التكتيك". هذا الأمر صحيح دائما على مستوى ما. بالطبع لا يستطيع كائن من كان أن يمنع الحمقى من التصرف بحماقة. لكن أي صراع اجتماعي، سواء كان إضرابا أو احتلالا للميادين أو حملة مناهضة للإخلاء أو مظاهرة جماهيرية، لا يجوز أن يقبل "بتنوع التكتيك" باعتباره الإجابة على سؤال ما العمل.

4- النضال ضد التطرف اليسارى

مجلة الاشتراكية الاممية الامريكية - عرض كتاب لينين "الشيوعية اليسارية: مرض طفولي" 1920- ادم

تورل - 2004 -
ترجمة - محمد العجيري ومصطفى على

شيوعيو ألمانيا هم شيوعيون لأنه خلال جميع محطات النضال الوسيطة والتسويات والتنازلات -والتي لم يكن لهم يد بها- والتي تحددت عن طريق مسار التطور التاريخي، يدركون بشكل واضح ويتابعون بإستمرار الهدف النهائي، وهو إلغاء الطبقات وخلق مجتمع لن يكون فيه ملكية خاصة للأراضي أو وسائل الإنتاج. اما المتآمريين البلانكيين الـ 33 فهم يعتبرون أنهم شيوعيين لأنهم يتصورون أن مجرد رغبتهم في تخطي محطات النضال الوسيطة والتنازلات والتسويات يسوي المسألة.. يالها من سذاجة طفولية، تقديم انعدام الصبر كحجة مقنعة نظريا. (فريدريك إنجلز، 1874)

زلزلت الثورة الروسية في أكتوبر 1917 الطبقة العاملة العالمية. وكانت روسيا الأولى فقط في موجة من الاضطرابات الثورية التي سادت أوروبا كلها إبان الحرب العالمية الأولى. كتب رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج أن "النظام القائم كله يتم التشكيك فيه من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل الجماهير في أوروبا من أولها لآخرها".
نظر مئات الآلاف من العمال الراديكاليين في أوروبا بإعجاب للثورة البلشفية كمصدر للإلهام ولتعلم الدروس. ولكن في هذه الموجة الأولى، فقط في روسيا استطاع العمال الاستحواذ على السلطة. فقط في روسيا نظم الثوار أنفسهم مسبقا في حزب مستقل عن الاشتراكيين الاصلاحيين الذين فضلوا التسوية مع النظام والذين عارضوا سلطة العمال كأنه "شيء سابق لأوانه". فقط في روسيا كان هناك حزب من العمال الثوريين الذين نظموا، وحرضوا، وناضلوا بعيدا عن الارتباط بتردد الإصلاحيين. فقط في روسيا تمكن العمال من إسقاط البرجوازية القديمة من الحكومة و مجلس الدوما، أو حتي البرلمان واستبدالها " بديمقراطية في شكل سوفيتات (المجالس المنتخبة من العمال مباشرة ومندوبين عن الجنود).
انتشر هذا الدرس بسرعة في أوساط الحركة العمالية في أوروبا الساعية إلى الإنفصال الشامل عن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية مثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا، والتي خانت الأممية الماركسية بالتحيز إلى جانب مجهود حكومتهم الحربي في 1914.
لكن الثوار في جميع أنحاء العالم فشلوا في كثير من الأحيان في طرح سؤال مهم، كيف بني البلاشفة هذا النوع من الحزب –الحزب الثوري– في سنوات لم يكن فيها معظم العمال في روسيا ثوريين. كما صاغ لينين، "فقط تاريخ البلشفية طوال فترة وجودها يمكن أن يفسر بشكل مُرضي لماذا كانوا قادرين وفي أصعب الظروف على بناء والحفاظ على انضباط من حديد -الإطار الحديدي أو ما يسمي الأرضية الصلبة- ما لزم لإنتصار البروليتاريا".
حتى قبل بداية إنحسار الموجة الثورية التي أنهت الحرب العالمية الأولي، كانت الأحزاب الشيوعية التي تشكلت حديثا -والتي نظمت نفسها جنبا إلى جنب مع البلاشفة الروس في الأممية الشيوعية الجديدة، أو الكومنترن- لديها مشكلة.
بينما كان عدد الاشتراكيين الثوريين المنظمين كبير إلى حد ما –مقارنة باليوم- كانوا لا يزالون أقلية في

الحركة العمالية. تشكل الحزب الشيوعي الألماني، على سبيل المثال، في ديسمبر من عام 1918، بعدد أعضاء بالكاد تخطي 100ألف عضو قبيل أواخر صيف 1919، ولم يكن معظمهم من عمال المصانع، ولكن من الشباب الراديكالي قليل الصبر، وفي وقت لاحق انفصل تقريبا نصفهم لتشكيل حزب أكثر "يسارية" وهو حزب رفض العمل في النقابات العمالية القائمة أو المشاركة في الانتخابات البرجوازية. وفي المقابل، كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الإصلاحي لديه الملايين من الأعضاء، و"الوسطيين" ممثلين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل كان لديه أكثر من 600ألف عضو.

كان الثوار الشباب متحفزين جدا بإلهام من الثورة الروسية، ولكن لم يكن لديهم استراتيجيات وتكتيكات واضحة يوظفوها لتحقيق ذلك. بالنسبة لهم، كانت المناورات التكتيكية والتنظيمية اللازمة لردم الهوة بينهم وبين غالبية العمال الذين لم يصلوا بعد إلى استنتاجات ثورية مساله غير مطروحة. كانت المعادلة بالنسبة لهم بسيطة: كان أمرا كافيا الانفصال عن الإصلاحيين الخونة والاستعداد للثورة.

لهذا السبب كتب لينين كتاب "الشيوعية اليسارية: مرض طفولي" للمؤتمر الثاني للكومنترن في عام 1920.

أمر عفي عليه الزمن ؟

في عام 1918 وفي خضم الثورة الألمانية كانت ألمانيا لا تختلف كثيرا عما اجتاح روسيا في وقت مبكر من العام 1917. تمرد الجنود وتظاهر العمال وصادروا المصانع، وارتعدت أجهزة سلطة الدولة كاملة. تم تشكيل مؤتمر وطني للعمال ومجالس للجنود، والتي تشبه كثيرا السوفييتات الروسية. وبناء على طلب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، صوت مجلس النواب 344 مقابل 98 للسماح بانتخاب جمعية وطنية جديدة - غير مجلس العمال. و لم يكن هذا محاولة لتوسيع الحقوق الديمقراطية بعد الإطاحة بالقيصر الألماني، ولكن، كما كان الحال في روسيا، مجرد محاولة من جانب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي لإنقاذ الرأسمالية من خلال حث المجالس الوطنية (القديمة) على حل التمظيمات الديمقراطية المباشرة للعمال.

وصوت العمال والذين كانوا لتوهم قد انشاؤا تنظيمات للحكم الذاتي، لإنشاء جمعية برجوازية كانت ستعمل لا محالة على تفكيك تنظيماتهم الثورية. كيف حدث هذا، كيف نفسر هذه المعضلة وهذا التناقض؟

صوت الحزب الشيوعي الألماني في مؤتمره التأسيسي 62 مقابل 23 صوت إلى مقاطعة الانتخابات. وقالوا: "يجب على المرء أن يرفض بشكل قاطع ... كل أشكال الإرتداد إلى المعارك البرلمانية، التي عفا عليها الزمن تاريخيا وسياسيا".

ولكن كما طرح الماركسي البريطاني دانكن هالاس متسائلا، "عفا عليها الزمن سياسيا بوجهة نظر من؟" بنظر الملايين من العمال الذين كانوا يخططون للتصويت؟

ورد لينين:

"البرلمانية عفا عليها الزمن تاريخيا" هذا صحيح كدعاية اشتراكية. لكن الجميع يعرف أنه لا يزال هناك طريق طويل للتغلب عليها عمليا. كان من الممكن أن تُعلن الرأسمالية، وبحق، أن تكون "عفا عليها الزمن تاريخيا" منذ عدة عقود، (على خلفية الكساد والثورة البلشفية) ولكن هذا لا يمنع الحاجة إلى نضال طويل جدا ومستمر على أرضية الرأسمالية."

كوننا يساريين "على أرض الرأسمالية" لم يعني للينين التصويت على طول الخط لأي شيء معارض على

يسار القيصر. إلا أنه، مع ذلك، كان يعني استخدام الانتخابات التي كان العمال يتطلعون إليها كسبيل للتغيير، لكسب العمال من أرضية الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني إلي فكرة سيطرة العمال. وبالفعل جائت نتيجة الانتخاب تلك السنة و التي قاطعها الشيوعيون هى تصويت أكثر من 11 مليون عامل الماني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الإصلاحي.

و تشبه الثورة الألمانية إلى حد كبير ثورة فبراير في روسيا، حيث انها أنهت الحرب، وتخلصت من النظام الملكي، وأفرزت المجالس العمالية، وخلقت حالة من "ازدواجية السلطة" بين الحكومة البرجوازية وحكومة العمال المحتملة الجديدة في شكل المجالس العمالية. ولكن العمال صوتوا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني، والذي قادهم للحرب في المقام الأول، والذي خان مبادئ الاشتراكية التي ادعى أنه يقف بجانبها. كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقتها يحاول استعادة استقرار "النظام" ووقف الثورة في مساراتها. وكان ايمان الجماهير بالحزب الاشتراكي الديمقراطي "الاصلاحي" تقليدا قديما و عميقا وكان من الصعوبة بمكان تغيير هذه الحقيقة في الوقت الذي لم يكن فيه الحزب الشيوعي الألماني قد أثبت نفسه بعد.

اشتكى اليسار الالماني المتطرف من ان الكثير من العمال لم يصوتوا فقط للإصلاحيين بل أكثر من ذلك للرجعيين فقالوا عنهم:

"الملايين من العمال الذين لا يزالون يتبعون سياسة الوسطية [الحزب الكاثوليكي ‘‘الوسطي"] هم ضد الثورة. ووفرت البروليتاريا الريفية جحافل من القوات للثورة المضادة".

وهنا سأل لينين: كيف يمكن أن تكون البرلمانية عفا عليها الزمن، ونحن نجد أن ‘‘الملايين" و "الجحافل" من البروليتاريا لا يزالون في صف البرلمانية في العموم، وبكل ما تحمل الكلمة من معني "معاداة للثورة"؟ إذن فمن الواضح أن البرلمانية في ألمانيا لم يعف عليها الزمن من الناحية السياسية. ومن الواضح ان، "اليسار" كان خلط مخطئا بين رغباته و اهدافه الايديولوجية والسياسية وبين الواقع الفعلي. وهذا هو الخطأ الأكثر خطورة الذي يمكن ان يرتكبه الثوريون.

خطورة هذا الخطأ بدت أكثر وضوحا وكشِفت في "انتفاضة سبارتكوس - 1919". تحولت مجموعة سبارتكوس المشكلة حديثا، والمنفصلة مؤخرا عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني الاصلاحي والمؤلفة من بضعة آلاف من النشطاء الشباب قليلي الخبرة، من سياستها المتمثلة في الامتناع عن المشاركة في الانتخابات إلى محاولة الاستيلاء على السلطة بأنفسهم قبل أن يكسبوا غالبية العمال - حتى في برلين - في صفهم. وعارض أكثر قادة الحزب خبرة -روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت - ذلك التمرد بداية ولكنه وجدوا انفسهم في الاقلية. وتمت السيطرة على التمرد المعزول بسهولة وفقدت الثورة الألمانية في مقتل لوكسمبورغ وليبكنخت اثنين من أكفا قادتها والأكثر قدرة.

وبما ان العمال والفلاحين في أوروبا الغربية كانوا "أكثر تشبعا بالتحيز للديمقراطية البرجوازية والبرلمانية من العمال في روسيا،" فقد كتب لينين: انه "فقط من خلال مؤسسات مثل البرلمانات البرجوازية، يمكن (ويجب) على الشيوعيين شن حرب طويلة والنضال المستمر لفضح وتبديد والتغلب على هذه التحيزات". تطلب في الواقع الإعداد للانتفاضة الثورية ولصنع ثورة الطبقة العاملة في المانيا في ذلك الوقت استخدام كل الوسائل المتاحة لكسب العمال المتنبنين، أو من لا يزالوا على الحياد، أومن هم في معسكر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني. ففي روسيا، وفي ظل القيصرية، استخدم البلاشفة انتخابات مجلس الدوما

بشكل اعتيادي. كما كتب توني كليف عن استراتيجية البلاشفة في البرلمان القيصري: "ما دام العمال ومنظماتهم الثورية ليست قوية بما فيه الكفاية لإسقاط البرلمان، فيجب استخدامه كمنصة للدعاية الاشتراكية الثورية،ولنجاح هذا ينبغي أن يكون مركز ثقل عمل الحزب بطبيعة الحال خارج البرلمان ".
كان هناك تخوف مفهوم من الانتهازية لدى الشيوعيين الألمان بعد تجربتهم مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني. ففي حين أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني جعل ممثليه في البرلمان قادة للحزب، قال لينين أنه يجب على الثوريون إخضاع النشاط البرلماني للصراع الطبقي عموما، وليس العكس:
"يجب ان يوجه النقد – الأشد، والأكثر قسوة والأكثر ضراوة – ليس إلى البرلمان او أنشطته ولكن ضد هؤلاء القادة الذين لا يرغبون في تحقيق الاستفادة القصوى من الانتخابات البرلمانية ومن المنبر البرلماني بشكل ثوري، و اسلوب شيوعي".
" اخرجوا من النقابات!"
لم يكن الحزب الشيوعي الالماني راغبا في اعتزال الانتخابات فقط. بل كان العديد من أعضاؤه يريدون أيضا الامتناع ايضا عن المشاركة في النضال في النقابات المتزايدة باضطراد في ألمانيا – والتي كانت في معظم الأحيان بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني. و تحجج بعض "اليساريين" الالمان بانه: "يجب إنشاء أشكال جديدة من التنظيم .... نقابات - جديده - للعمال، في المصانع والهيئات، تكون نقطة تجمع لكل العناصر الثورية. هذا يجب ان يوحد جميع العمال الذين يتبعون شعار اخرجوا من النقابات".
لنكون دقيقين، بينما كان بعض أعضاء الحزب الشيوعي الألماني يقولون للعمال اخرجوا من النقابات كان الكثير من العمال يدخلون بالفعل هذه النقابات. وكانت هذه خطوة ايجابية نحو طبقة عاملة أكثر تنظيما ووعيا. ولا يوجد ادنى شك ان هذه النقابات كانت تدار بواسطة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وان هذا الحزب وقد شكل الحكومة كان أيضا يضطهد العمال المضربين والشيوعيين.
وتحجج اليساريين الالمان بانه في نقاباتهم العمالية الجديدة بأن " الاعتراف" بالصراع الطبقي و الولاء للنظام السوفييتي وديكتاتورية البروليتاريا يجب ان يكون كافيا للانضمام ".ولكن هنا رد لينين بان اليسار المتطرف يتصرف بشكل ساذج و ضار بمستقبل الثورة:
"لا يمكن تصور حماقة أعظم ولا ضرر أشد على الثورة من ذلك الذي تسبب به اليسار المتطرف! لماذا - لو أننا في روسيا اليوم، وبعد عامين ونصف من الانتصارات غير المسبوقة على البرجوازية وتحالفاتها – لماذا لم نجعل "الاعتراف بديكتاتورية البروليتاريا" شرط للعضوية النقابية؟ اذا فعلنا هذا نكون ارتكبنا حماقة من شأنها أن تتلف تأثيرنا على الجماهير وبالتالي تعتبر مساعدة للمناشفة – الإصلاحيين الروسيين. حقيقة أن هناك إصلاحيين أو حتى تأثيرات رجعية داخل النقابات يعني ان الثوريين يجب ان يعملوا داخل هذه النقابات ولا يتركوها ارضا خصبة لمثل هذه القوي؛ ان نطلب من العمال الخروج من نقاباتهم إلى نقابات أكثر طهارة (ثورية) يعني شطب الملايين من العمال المنفتحين على فكرة الحاجة الي ثورة ولكن لم يصلوا بعد للقناعة التامة بذلك.
فمن داخل هذه النقابات (الإصلاحية)، كتب لينين انه كان يمكن للحزب الشيوعي الالماني فضح تذبذب وجبن قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني:

"إذا كنت ترغب في كسب التعاطف والثقة والدعم من الجماهير التي يجب ألا تخشي الصعوبات، يجب ألا نخاف المغالطة والشتائم واضطهاد القادة لنا (الانتهازيين او الاشتراكيين الشيفونيين،الذين هم في معظم الحالات مرتبطتين بالبرجوازية والامن سواء بشكل مباشر او غير مباشر)، ويجب العمل حتما حيثما توجد الجماهير.

"نظريتنا ليست عقيدة بل دليل للعمل"

عارض العديدين من الحزب الشيوعي الألماني العمل في البرلمانات والنقابات العمالية الرجعية، وليس مثيرا للاستغراب اعتراضهم على تقديم أي تنازلات على الإطلاق. فمرة أخرى، كان هناك عنصر من عدم الثقة في التنازلات والتسويات والمماطلات بعد خيانات الحزب الاشتراكي الديمقراطي. الا ان هذا الاعتراض كان يعني للاسف الامتناع عن المشاركة في الصراع الطبقي لانه لم يكن ثورى "بالقدر الكافي ومفصل حسب الطلب". و بناء على هذا المنهج رفض "اليساريون" في مدينة فرانكفورت، على سبيل المثال، و"بكل حزم كل الحلول الوسط مع الأطراف الأخرى... وكل المناورات والحلول الوسط".

في الواقع، رد لينين: " إن ذلك يعني رفض البلشفية ذاتها أيضا. فمن العمل في الخفاء إلى الثورة (1905) ثم إلى ارتداد وتقهقر، ثم موجة عنيفة من الإضرابات، ثم فترة جنون النزعة الوطنية التي رافقت بداية الحرب العالمية الاولي، ثم ختاما بالثورة في 1917 التي انهت كل هذا، خلال كل هذا كان لزاما على الحزب البلشفي ان يناور ويهادن في احيان كثيرة بل ويقبل بالتسويات والتنازلات في أحيان اخري".

"لشن حرب للإطاحة بالبرجوازية العالمية - وهي حرب أصعب بـ 100مرة وأكثر تعقيدا و أطول أمدا وأكثر عنادا -من الحروب العادية بين الدول، وفي خضام ذلك كله نرفض اتباع أي طريق سياسي متعرج؟، أو الاستفادة من تضارب المصالح (حتى لو مؤقتا) بين أعدائنا، أو عقد حلول وسط أو تسويات مع الحلفاء المحتملين (حتى لو كانوا مؤقتين أو غير مستقرين، أو حلفاء متذبذبين وحلفاء مشروطين) – أليس هذا هو أقصى حد من السفه؟ أليس هذا مثل الاقدام على تسلق لجبل غير مكتشف بعد ويتعذر الوصول اليه مع الرفض مقدما أي سير في اى طريق متعرج، أو حتى لتصحيح الخطوات او ترك مسار تم اختياره واختيار مسار أخر؟

واضاف لينين: "ليس كافيا معرفة كيفية المضي قدما، يجب على الأحزاب الثورية أيضا معرفة "كيفية التراجع والانسحاب بشكل صحيح." يجب النظر في التضاريس الفعلية للجبال، ورسم أفضل مسار ممكن للوصول للقمة على طول الطريق. فالعقبات والصخور العملاقة لا تزول بالتمني، بل يتحتم التعامل معها.

بعد هزيمة ثورة 1905، كتب لينين أن تراجع البلاشفة كان أكثر التراجعات والانسحابات فاعلية، وبأقل خسائر في قواتهم، محافظين علي نواتهم وبأقل قدر من الاحباط ، بأفضل طريقة تمكنهم من استكمال العمل عل نطاق أوسع وبأكثر الحالات حيوية.

حقق البلاشفة هذا فقط لأنهم فضحوا وبحزم - وطردوا - دعاة العبارات الثورية الرنانة – الكلامنجية - الذين رفضوا تفهم منطق الانسحاب وكيفية تطبيق الانسحاب، ورفضوا تفهم أنه علينا أن نتعلم كيف نعمل بشكل شرعي في أكثر البرلمانات والنقابات رجعية وفي أكثر التنظيمات المجتمعية رجعية، وما شابهها من منظمات.

والقدرة على العمل داخل النقابات والبرلمانات ليست تخلي عن المعركة، وفي نفس الوقت ليست تكيفا مع

قيادات النقابات، أو افتتانا بالمشاركة البرلمانية. هناك ما يسمي "بالانتهازية" -التأقلم مع الحركة العمالية كما هي- وهى اسلوب مختلف عن ما يجب علينا القيام به وهو العمل من داخل الحركة العمالية لدفعها نحو اليسار. كماأشار لينين فيما يلي:

لا تكن الرأسمالية رأسمالية إذا لم تحاصر البروليتاريا "النقية" من قبل عدد كبير من وبشكل مفرط من شرائح اجتماعية انتقالية ووسيطة ومختلطة ... كل هذا يحتم على الطليعة البروليتارية الثورية – وهى القطاع الواعي طبقيا - والحزب الشيوعي اللجوء إلى المناورات والترتيبات والتنازلات مع مختلف فئات البروليتاريين، مع مختلف أحزاب العمال وصغار الملاك. بيت القصيد يكمن في معرفة كيفية تطبيق هذه الأساليب والتكتيكات بمثل هذه الطريقة لزيادة – وليس لتقليل- المستوى العام للوعي الطبقي البروليتاري، والروح الثورية، والقدرة على القتال وكسب القواعد.

وبالمثل لا يمكن للماركسيين المضي قدما للأمام ولأعلي طول الوقت. لقد وقعت الحكومة العمالية الروسية معاهدة سلام بريست ليتوفسك مع ألمانيا فى 1920، وكانت مثالا على التراجع اللازم للتسوية والحل الوسط . وعلى الرغم من أن كميات ضخمة من الأراضي الروسية تم التخلي عنها (على مضض)، كان لا بد من وضع حد للحرب العالمية الاولى وإعطاء الثورات في الغرب الأوروبي الوقت للحاق بقطار الثورة العالمية. واضطر لينين إلى الجدال مع عدد من البلاشفة الروس الذين أرادوا شن حرب ثورية ضد ألمانيا. وإلى جانب انه استحال على العمال الروس ان يقنعوا العمال الألمان بتضامنهم معهم بينما القتال ونزيف الدم مستمرين، فلم يكن لدي العمال الروس أي موارد لتمويل مثل هذه الحرب. واتضح للكثيرين ان الخيار "الراديكالي" كان سيؤدى لكوارث لا محالة.

بمعنى من المعاني، كل اتفاقات العمل تحتوى تسويات وتنازلات - يتم التفاوض فيها على شروط الاستغلال وليس الاستغلال نفسه - بين العمال ورأس المال. و طبيعى لا يمكن أن يصير كل اضراب ثورة. ويتحتم في نهاية اى اضراب وعند نقطة ما ان ينتهي باتفاق يوازن باتجاه مصلحة جانب او اخر. ويبقى السؤال المهم هنا هو، هل دفعت نتائج اى فاصل في الصراع الطبقي في أي مرحلة بأوضاع العمال المعنيين ووعيهم قدما ام اخرتهم للخلف؟ وإذا اجبر العمال على التراجع في معركة ما فهل حدث هذا التراجع بسبب الظروف او الملابسات ام بسبب أخطاء بيروقراطية او سوء قيادة الاضراب؟

حزب العمال البريطاني

يلهم حزب العمال في بريطانيا الذي يقوده تونى بلير القليلين في هذه الأيام. ولكن كان حزب العمال في عام 1920شيئا جديدا على الساحة، ومثل لغزا بالنسبة للثوريين البريطانيين فى ذلك الوقت. كان العمال قد انشقوا لتوهم من الحزب الليبرالي (الذي أعطى بريطانيا جنبا إلى جنب مع حزب المحافظين حزبين رأسماليين، كما هو الحال في الولايات المتحدة اليوم). وكما أشار لينين في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية: حزب العمال البريطاني هو حالة خاصة جدا: بل هو من النوع الأصلي للاحزاب للغاية، بل هو ليس حزبا بالمعنى التقليدي للكلمة. هو مكون من أعضاء من جميع النقابات، ويضم في عضويته نحو أربعة ملايين عضو، ويسمح بحرية كافية لجميع الأحزاب السياسية المندمجة تحت رايته (في الدعاية والتنظيم). وبالتالي فإنه يشمل عددا كبيرا من العمال البريطانيين الذين يتبعون أسوأ العناصر البرجوازية... ومع ذلك، فإن حزب العمال قدسمح للحزب الاشتراكي البريطاني بالنضمام إلى صفوفه، سامحا له بامتلاك أجهزة الصحافة

الخاصة به حيث يستطيع أعضاؤه حتى اعلان ان قادة الحزب خونة للطبقة العاملة! حزب كهذا يضم اعدادا هائلة من العمال ...ومضطر ان يمنح أعضائه حرية العمل الداخلي الكاملة.... في مثل هذه الظروف سيكون من الخطأ عدم الانضمام لهذا الحزب.

في كتاب الشيوعية اليسارية - مرض طفولي، كان لينين قد ترك مسألة انتساب الشيوعيين البريطانيين لحزب العمال مفتوحة للجدال. ومع ذلك انتقد الرفاق الذين كانوا رافضين تماما للفكرة. إذا كان هناك الملايين من العمال ينظرون بإعجاب لهذا الحزب، وكان من الممكن أن نكون هناك معهم، دون التضحية بالحق في التنظيم والدعاية المستقلة، اذن لماذا لا نفعل ذلك؟

ولكن في نفس الوقت، كتب الشيوعي الاسكتلندي (جلاتشر)، "أي دعم يقدم للبرلمانية هو ببساطة وضع السلطة في أيدي البريطانيين من أمثال (الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان الخونة للطبقة) شيدمان ونوسك ".

لاحظ لينين أن هذا الموقف الطفولي من البرلمان يفوح برائحة كل "الجراثيم وكل الأخطاء التي ارتكبت من قبل – يسار - الشيوعيين الالمان (اليسار المتطرف)، والتي ارتكبت من قبل يسار البلاشفة في عام 1908 و1918". فبعد أن خسر الليبراليين الرأسماليين حزبيهما الرئيسيين بدأوا فجأة بالنظر الي حزب العمل لإنقاذهم، كونه تمتع بدعم اغلبية العمال. لكن الشيوعيين البريطانيين كانوا مقتنعين انهم "يجب الا يبددوا طاقتهم للاضافة لقوة حزب العمال؛ فصعوده إلى السلطة أمر لا مفر منه؛ ويجب علينا أن نركز على صناعة الحركة الشيوعية التي من شأنها القضاء عليه ".

مرة أخرى، يقول لينين، اليسار المتطرف قلب الأمور راسا على عقب. فالقوي التي يمكنهم بها "قهر" حزب العمال كانت موجودة بداخل حزب العمال نفسه. ولكن كيف يفوزون بها؟ حقيقة أن الحزب لم يثبت نفسه بعد ليظهر بمظهر الخائن في السلطة، وحقيقة أن الليبراليين كانوا يسعون للاستيلاء على الحزب، وحقيقة أن معظم الطبقة العاملة كانت تنظر للحزب باعجاب، كلها كانت أسباب تدعو الثوريين لمحاولة الانتساب للحزب. الانتساب لا لإخفاء سياسة المرء الخاصة، ولكن للمساعدة في إظهار الألوان الحقيقية للقادة الإصلاحيين لأكبر عدد من العمال.

كان نهج لينين في الانتساب لحزب العمال تكتيكي محض. إذا كان من الممكن الانتساب مع الاحتفاظ بالحرية الكاملة في النقد والتنظيم، اذن كان هذا الانتساب مفيدا، لأنه من شأنه أن يضع العمال الشيوعين في اتصال مباشر مع غالبية العمال الإصلاحين. اما بالنسبة لليساريين المتطرفين البريطانيين مثل سيلفيا بانكهورست، من الناحية الأخرى، كانت هذا الإنتساب او حتى المشاركة في العملية الانتخابية مرفوضة من ناحية المبدأ. فقد كتبت على سبيل المثال، "يتحتم علي الحزب الشيوعي أن يُبقي عقيدته نقية، واستقلاله عن الإصلاحيين غير مدنس ؛ مهمتنا هي قيادة الطريق، دون توقف أو استداره، على الطريق المباشر للثورة الشيوعية."

وقال لينين أن هذا الموقف يمثل ببساطة التخلي عن العمال لقادتهم الإصلاحيين:

ان حقيقة أن غالبية العمال لا تزال تتبع الاصلاحيين البريطانيين من أنساخ كيرينسكي أو شيدمان [قادة الأحزاب الروسية والألمانية الإصلاحية]، وحقيقة أنهم لم تكن لديهم حكومة مكونة من هؤلاء الناس - وهو الامر الذي كان مطلوبا في روسيا وألمانيا لتأمين مرور جماهير العمال إلى الشيوعية - يشير إلى أن

الشيوعيين البريطانيين ينبغي أن يشاركوا في العمل البرلماني، وأنه ينبغي عليهم من داخل البرلمان مساعدة جماهير العمال لرؤية نتائج الممارسة العملية لقادة حزب العمال وهم في الحكومة.

المادة البشرية الوهمية

بعيدا عن خرافات الليبرالية و(الستالينية) عن كونه ديكتاتورا "سيفينجاليا" – نسبة الي الشخصية الخيالية في رواية جورج دو موريير (1894)، والذي كان يسيطر على ضحاياه بالتنويم الايحائي - كانت نقطة البداية والنهاية في كامل حياه لينين السياسية، هي فكرة أن تحرير الطبقة العاملة لا يمكن تحقيقه الا بالطبقة العاملة". هذا هو سبب رفض لينين لفكرة أن تتصرف أقلية بالنيابة عن العمال من اجل ان تحقق الاشتراكية، وايضا لفكرة أن الاشتراكيين ينبغي أن يسعوا الي كسب الشعبية بتذيل اى افكار رجعية بين العمال:

"يمكننا (ويتحتم) علينا البدء في بناء الاشتراكية ليس من خلال "اشخاص وهمية"، وليس من خلال مادة بشرية من اختراعنا نحن، ولكن مع الاشخاص الحقيقية التي تركتها لنا الرأسمالية. غني عن القول ان هذا "صعب" للغاية ، ولكن لا يوجد اى نهج آخر في الواقع لتحقيق هذه المهمة يستحق المزيد من المناقشة".

كتب الماركسى البريطانى دانكن هالاس ذات مرة "ان وصف العمال بان بعضهم يحمل افكار رجعية مثل العنصرية و التمييز ضد المرأة يعتبر أحيانا كشيء من الخيانة والقذف ضد الطبقة العاملة؛ و لكنه في الحقيقة مجرد التعبير عن عينة من الواقع، وليس كل ما هو قائم بالفعل؛ كما ان هذه الصفات يجب ان تكون موجودة بالضرورة في المجتمع الرأسمالي الطبقي حتى بشكله الديمقراطي لانها لازمة لاستمراره". السؤال المهم ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به الثوار على مختلف مستويات الصراع والأزماتفى كسب الشرائح من العمال الذين يدعمون النظام الذي يستغلهم ويضهدهم؟ ولا يمكن أن يتم ذلك عن طريق الصياح والإدانات من علي الهامش، أو الامتناع عن النضال الحقيقي بين العمال لانهم ليسوا "راديكاليين" بما فيه الكفاية، ولكن يتم من خلال النضال جنبا إلى جنب مع العمال من اجل مطالبهم الفورية، مهما كانت صغيرة، والنضال من خلال هذه العملية لكسبهم للافكار وللسياسات الاشتراكية.

هذه الحقائق ليست ذريعة للتخلي عن الإمكانيات الثورية للطبقة العاملة. وكثيرا ما تخلي الاشتراكيون عن الطبقة العاملة فقط ليشهدوا بعد لحظات انفجار الصراعات والثورات. السؤال هو معرفة ما الذي سيساعد على زيادة فرص النجاح في النضال اليومى وفرص الفور في الحرب في نهاية المطاف.

كما كتبت روزا لوكسمبورغ، كان لينين والبلاشفة من بين أول من تعامل مع "المعضلات العملية لتحقيق الاشتراكية"، وهذا هو سبب كونهم لديهم الكثير ليعلمونا إياه اليوم.

5- الإستراتيجية والتكتيك عند لينين

الفصل الرابع عشر من كتاب "لينين وبناء الحزب" - توني كليف – 1986 - ترجمة أشرف عمر

شهد العقدين بين 1894 – 1914 نضوجاً هائلاً في نضال وحركة الطبقة العاملة الروسية، وكان ذلك التطور بمثابة المدرسة الحية للاستراتيجية والتكتيك التي نشأ فيها لينين ليتأثر بها ويؤثر فيها. أرست تلك الفترة تمهيداً طويلاً للينين وللطبقة العاملة بشكل عام للاختبارات القصوى للاستراتيجية والتكتيك: المذابح

المروّعة للحرب، وإنهاءها بقوة الثورة. والدروس المكثفة لكل تلك الفترة التمهيدية فقد كانت مستمدة بالأساس من ثورة 1905 وما بعدها.

الماركسية علم وفن

عندما اندلعت ثورة 1905، عمد لينين إلى دراسة الكتابات العسكرية لكارل فون كلاوزفيتز (1)، ذلك الجنرال وفيلسوف الحرب الذي كان له تأثير كبير على لينين في تشكيل استراتيجيته وصياغة تكتيكاته السياسية.

عرّف كلاوزفيتز التكتيكات بأنها "نظرية استخدام القوى العسكرية في المعركة"، والاستراتيجية بأنها "نظرية استخدام المعركة لأهداف الحرب". وقد استخدم لينين مفردات سياسية شديدة الشبه بتلك التي استخدمها كلاوزفيتز لتحديد العلاقة بين التكتيكات والاستراتيجية الثورية. ينطبق مفهوم التكتيكات على مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ مهمة محددة أو للاشتباك مع واحدة من معارك النضال الطبقي. وهكذا تحدث لينين عن التكتيكات اللازمة خلال أيام يناير 1905، وتكتيكات العمل في النقابات والبرلمان، إلخ. تشمل الاستراتيجية الثورية تركيبة من التكتيكات التي، بتكاملها واتساقها ونموها، تقود إلى استيلاء الطبقة العاملة على السلطة.

كانت الأممية الثانية، والتي صعدت خلال فترة النمو البطيء والعضوي والمنظم للرأسمالية والحركة العمالية، تحصر نفسها في الإطار الضيق للتكتيكات، أي المهام اليومية للنضال من أجل الإصلاحات في النقابات العمالية والبرلمان والأجهزة الحكومية المحلية والتعاونيات، إلخ. أما الحركة الثورية الروسية، والتي تطورت خلال فترات عصيبة ومليئة بالتغيرات السريعة والتحولات العاصفة، فقد كان عليها أن تواجه التساؤلات الأكبر للاستراتيجية وعلاقتها بالتكتيكات. ولم يكن هناك من هو أكثر قدرة من لينين في التعاطي مع هذه التساؤلات، حيث أدرك جيداً كيف يرتقي بالماركسية من مستوى العلم إلى مستوى الفن.

دائماً ما يُشار إلى الماركسية ليس فقط باعتبارها علم، بل مرشداً للعمل والحركة، لكن ينبغي علينا أيضاً بالإضافة إلى ذلك أن نعتبرها فناً. فالعلم يتعامل مع ما هو موجود، بينما يعلمنا الفن كيف نعمل ونتحرك، وقد كان الإسهام الأساسي للينين هو تطوير الماركسية باعتبارها فناً. فإذا كان ماركس قد مات دون المشاركة في تأسيس الأممية الأولى، فكان سيظل ماركس أيضاً كما هو. لكن لينين إذا كان قد مات قبل تأسيس الحزب البلشفي وقبل أن يلعب دوره القيادي في ثورة 1905 وفيما بعد في ثورة 1917، وقبل تأسيس الأممية الشيوعية الثالثة، لما كان سيظل هو لينين.

ومن أجل الارتقاء من النظرية إلى الممارسة، من العلم إلى الفن، كان على لينين توضيح العلاقة الجدلية بينهما؛ القواسم المشتركة والفوارق التي تميز كل منهما:

"ليست نظريتنا بدوجما، لكن مرشداً للحركة. وطالما كان ماركس وإنجلز يسخران من تكرار الصيغ المحفوظة عن ظهر قلب، والتي في أفضل الأحوال لن تكون قادرة سوى على رسم إطاراً للمهمات العامة، تلك المهمات التي تتغير بالضرورة بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية لكل فترة في العملية التاريخية".

هناك فرق كبير بين القوانين العامة الحاكمة لحركة المجتمع والظروف التاريخية الحقيقية والملموسة لها، ولا شك أن الحياة العملية أكثر تعقيداً من النظريات المجردة، حيث أن تداخل العوامل المختلفة وتفاعلها فيما

بينها يجعل من غير الممكن أن يكون الإطلاع على بعض الكتب أساساً للتعرف على الحقيقة. كان لينين يكرر دائماً أن "النظرية يا صديقي رمادية، لكن شجرة الحياة الأبدية خضراء". إن الحقيقة الحية أكثر ثراءاً، في تطوراتها واحتمالاتها وتعقيداتها، من التجريد أو التخمين النظري، وقد كان لينين دائم السخرية من أولئك الذين يحولون الماركسية إلى أيقونة: "الأيقونة هي شيء تقدسه، شيء تربط نفسك به، شيء تركع له، لكن ليس لها أي تأثير على الحياة العملية والسياسات العملية". وفي خطاب إلى إينيسا أرماند، كتب لينين بمرارة بالغة أن "الجماهير في الأغلب (99% من البرجوازية، 98% من التصفويين، وبين 60– 70 % من البلاشفة) لا يعرفون كيف يفكرون، هم فقط يحفظون بعض الكلام عن ظهر قلب".

إن العقبة الأساسية أمام الفهم اللا دوجمائي للماركسية، لاستخدامها كمرشد للحركة والفعل، تكمن في الميل لإحلال ما هو حقيقي وملموس بما هو مجرد. يعد ذلك واحداً من الأخطاء الأكثر خطورة، بالأخص في الفترات الثورية والما قبل ثورية، حين تصبح التطورات التاريخية غير منتظمة، مليئة بالقفزات والتراجعات والانعطافات الحادة.

"ليس هناك ثمة شيء يُدعى الحقيقة المجردة؛ فالحقيقة دائماً ملموسة".

"أي حقيقة مجردة تصبح، في حال تطبيقها على أرض الواقع الملموس، مجرد عبارة فارغة. ليس هناك من شك أن كل إضراب يحوي في داخله عناصر الثورة الاجتماعية، لكنه ليس معقولاً أن نفكر في أن بإمكاننا السير مباشرةً وفي خط مستقيم من الإضراب إلى الثورة".

"أي قاعدة تاريخية عامة تُطبق على حالة معينة من دون تحليل خاص لظروف هذه الحالة المعينة لن تغدو سوى أن تصبح عبارة فارغة".

وفي نفس الوقت، يعد الفهم العلمي للمعالم العامة لتطور النضال الطبقي تاريخياً في غاية الأهمية بالنسبة للقائد الثوري؛ فلن يكون القائد الثوري قادراً على الحفاظ على ثباته ومواقفه، خلال تحولات وانعطافات الصراع، إذا لم يكن لديه إدراك عام بالسياسة والاقتصاد. هكذا كان لينين يتحدث مراراً وتكراراً عن أن الاستراتيجية والتكتيك يجب أن يقوما على "تقييم دقيق للأوضاع القائمة"، وفي نفس الوقت يتم "تشكيلهما بعد تحليل العلاقات الطبقية في مجملها". وبكلمات أخرى، يجب أن يقوما على تحليل نظري وواضح وواثق، وبشكل علمي.

إن التجريد النظري لا يمكن أن يتماشى مع الفعل الثوري؛ فالأمر المهم هنا هو "أن تكون واثقاً من أن الطريق الذي اخترته هو الطريق الصحيح. هذه الثقة، التي تضاعف الطاقة الثورية والحماس الثوري، يمكنها أن تصنع المعجزات". وبدون فهم قوانين التطور التاريخي، لا يمكن الحفاظ على النضال صامداً وصلباً.

خلال سنوات الشقاء والإحباط ومعاناة العزلة، لا يمكن أن يستمر الثوريون بدون قناعة تامة بأن حركتهم لابد أن تتوائم مع التطور التاريخي. ومن أجل تجنب الارتباك والتخبط أثناء تحولات وانعطافات الطريق الطويل، لابد من التماسك الأيديولوجي الصارم، أما التشكك النظري فلا يمكن أن يتوافق مع الصرامة والحزم الثوريين. إن قوة لينين تتبع بالأساس من أنه دائماً ما كان يربط بين النظرية وعمليات تطور الصراع؛ فلقد كان يحاكم كل قضية أو مفهوم نظري على أساس علاقته بالاحتياجات والضرورات العملية، وبالمثل كان يحاكم كل خطوة عملية على أساس موائمتها مع النظرية الماركسية. لقد دمج بامتياز بين

النظرية والممارسة. وبالتالي لم يكن على سبيل المبالغة أن يكتب المؤرخ البلشفي م.ن. بوكروفسكي أنك "لن تجد في لينين عملاً واحداً نظرياً خالصاً، كل عمل نظري له كان يحمل بعداً عملياً".

لقد آمن لينين بالارتجال، لكن لكي لا يفسد هذا الارتجال ويتحول إلى مجرد انطباعات يومية متقلبة، يجب أن يكون مبنياً على فهم متماسك للنظرية، وقبل كل شيء فإن الممارسة بدون النظرية تقود حتماً إلى حالة من الضبابية والوقوع في الأخطاء. وعلى الجانب الآخر، فإن دراسة النظرية بمعزل عن النضال لا تعني إلا فصلها عن مجراها الحيوي – الحركة والممارسة – ولا ينتج عنها سوى مثقفين عديمي النفع. وهكذا فإن الممارسة يتم توصيفها بالنظرية، والنظرية يتم تفعيلها بالممارسة، والتراث الماركسي لا يتوغل في عقول ودماء الماركسيين إلا بالمشاركة في النضال.

إن النظرية هي تعميم لممارسات الماضي، وكما شرح الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشي بوضوح، فإن "الأفكار لا تتولد من أفكار أخرى، أو الفلسفات من فلسفات أخرى، إنهم تعبيرات تتجدد باستمرار عن التطور التاريخي الحقيقي". ولكي يكيّف المناضل الثوري نفسه على أي وضع جديد دون أن يفقد مبادئه، فهو بحاجة إلى الوحدة بين النظرية والممارسة.

أدرك لينين أن لا منظمة ثورية يمكن أن تحيا بدون معمل أيديولوجي دائم وحي وخلاق. كان دائم البحث عن طرق عملية يستخدم بها أبحاثه النظرية، لكن في نفس الوقت لم ينتابه أي تردد للإقلاع عن العمل السياسي اليومي في مقابل التفرغ لشهور من أجل الدراسة في المتحف البريطاني أو في المكتبة الوطنية الفرنسية.

ينطلق برنامج الحزب الثوري، في مبادئه العامة، من الإمكانات التاريخية لدى الطبقة العاملة؛ أي يُستمد من الظروف الموضوعية المسيطرة على المجتمع بشكل عام ومن أوضاع الطبقة العاملة بشكل خاص. أما الاستراتيجية والتكتيكات فهما لا ينطلقا من الظرف المادي المهيمن، لكن من مستوى وعي العمال أنفسهم. إذا استطاع الوعي – الذي سماه ماركس بالبنية الفوقية الأيديولوجية – أن يعكس بشكل مباشر القاعدة المادية التي يقوم عليها المجتمع، إذن فينبغي أن تُستمد الاستراتيجية والتكتيكات مباشرةً من برنامج الحزب. إلا أن اشتقاق استراتيجية الحزب وتكتيكاته أمر معقد يتأثر بتراث وخبرة العمال، بما يشمل نشاط الحزب نفسه. الحزب الثوري، على سبيل المثال، يعارض نظام العمل المأجور القائم في المجتمع الرأسمالي، لكنه من الناحية التكتيكية عليه أن يكون منغرساً في نضال العمال من أجل أجور أعلى.

تحتاج القيادة الثورية ليس فقط فهماً عميقاً لمسارات الصراع، لكن أيضاً قدرة على طرح الشعارات المناسبة عند كل نقطة تحول في هذا الصراع. ولا يمكن لهذه الشعارات أن تُشتق بشكل مجرد من برنامج الحزب ومبادئه العامة، لكن أن تكون على توافق مع الظروف القائمة، وقبل كل شيء أن تكون منسجمة مع المزاج العام للجماهير، حتى تنجح هذه الشعارات في قيادة نضالات العمال. هذه الشعارات يجب أن تكون متوافقة ليس فقط مع المسار العام للحركة الثورية، لكن أيضاً مع مستوى وعي الجماهير. وفقط من خلال التطبيق العملي للخط السياسي العام للحزب، تظهر القيمة الحقيقية لهذه الشعارات بشكل جلي وواضح. لقد كانت الوحدة العضوية، بين النظرية من ناحية والتكتيكات العملية من ناحية أخرى، تمثل قلب نضال لينين ونشاطه الثوري.

"من دون برنامج، لا يمكن أن يبقى الحزب كياناً سياسياً متكاملاً قادراً على السير وفق المسار الذي حدده أياً

كانت التحولات التي يمر بها. وبدون خط تكتيكي مرن، مبني على تقييم الوضع السياسي الجاري، مقدماً إجابات محددة لمواجهة "المشاكل المعقدة" التي نعيشها، قد نصبح في نهاية الأمر حلقة من المنظرين، لكن ليس كياناً سياسياً فاعلاً".

والطريقة الوحيدة للتحقق من صحة الخطط الاستراتيجية أو التكتيكات هي اختبار الممارسة العملية، أي من خلال تطبيق هذه الخطط على خلفية خبرة التطور الفعلي للنضال الطبقي.

"ينبغي، بشكل دائم قدر الإمكان، التحقق من القرارات التكتيكية على ضوء الأحداث السياسية المتجددة. هذا التحقق وإعادة النظر بشكل دائم ضروريين من الزاوية النظرية والعملية معاً؛ من الزاوية النظرية من أجل التأكد من صحة القرارات التي أتخذت وأي تعديلات تفرضها التطورات السياسية المتلاحقة بحيث تجعل من الضروري إدخالها، ومن الزاوية العملية من أجل التعلم كيفية استخدام هذه القرارات بشكل صحيح كمرشد للحركة، وكموّجه للتطبيق العملي".

عبر تروتسكي عن هذه الفكرة بوضوح عندما كتب أن "نقطة الانطلاق البلشفية الأساسية هي الاعتقاد بأن الإنسان، كي يتعلم امتطاء الخيل، لابد أن يقوم بالمحاولة الأولى دون تهيئة مسبقة". وفقط في مسار النضال نفسه، يمكن للثوري أن يتعلم الاستراتيجية والتكتيك. ومرة بعد أخرى، كان لينين يكرر كثيراً مقولة نابليون الشهيرة "فلنشتبك أولاً، ثم نرى – On s'engage et puis.. On voit".

في الحرب، وبالأخص الحرب الطبقية أثناء الفترات الثورية، تتعدد الأمور المجهولة، ليس فقط في معسكر العدو الطبقي، لكن أيضاً في معسكر الثورة نفسه، الأمر الذي يستلزم تحليلاً هادئاً ورصيناً مصحوباً بجرأة في الارتجال والمبادرة مبنية على الحدس وعلى الخيال الخلاق.

"تتميز الماركسية عن باقي النظريات الثورية، بكونها تقرن، على نحو فريد، الوضوح العلمي التام في تحليل الوضع الموضوعي والتحليل الموضوعي، بالاعتراف الجازم بدور الطاقة والإبداع والمبادرة الثورية للجماهير، وأيضاً، وبالطبع، للأفراد أو التجمعات أو المنظمات أو الأحزاب التي تحسن اكتشاف وتحقيق الارتباط بهذه الطبقات أو تلك".

لقد شدد لينين كثيراً على أنه من الضروري إدراك أفكار ومشاعر الجماهير بشكل ملموس في كل مرحلة، وقد تفوق لينين كثيراً في ذلك. وكما كتب تروتسكي: "يشتمل تسعة أعشار فن القيادة الثورية، في أحرج اللحظات، على معرفة استجلاء صوت الجماهير وإرادتها مع أن من الضروري أن تكون الرؤية أوسع مدى ومجالاً، وكان الذي يصنع أكبر قوة في وجود لينين هو قدرته التي لا يمكن أن تجارى في الخوض إلى أعماق الجماهير".

وفقط في مسار النضال نفسه، يستطيع الحزب أن يتلمس ما يشغل بال الجماهير وما تستطيع الجماهير إنجازه في كل مرحلة. إن الماركسية لا تقبل ولا يمكن أن تنسجم مع الحتمية الميكانيكية والقدرية، أو مع الإرادوية، بل أن قاعدة الماركسية هي المادية الجدلية ومبدأ أن الجماهير تكتشف قدراتها وإمكانياتها فقط خلال حركتها. وبالتأكيد ليس هناك ما هو مشترك بين واقعية لينين والسياسة الواقعية السلبية والمبتذلة، فكما كتب لينين: "الديالكتيك الثوري للواقعية الماركسية يشدد على المهمات الملحة للطبقة المتقدمة، ويكتشف في الوضعية الراهنة للأشياء تلك العناصر التي ستؤدي إلى الإطاحة بها". أدرك لينين جيداً ضرورة التقدير الرصين للقوى الحقيقية في الصراع، وأن الحزب الثوري نفسه يمثل عاملاً مركزياً في توازن هذه القوى.

إن جرأة وقوة الحزب الثوري تعطي ثقة هائلة للعمال في نضالهم، وعلى العكس، ربما تقود هشاشة وتردد الحزب إلى انتشار السلبية والشعور بالإحباط بين صفوف الجماهير. والسبيل الوحيد لتحديد التوازن بين القوى وتقدير إرداة الجماهير في النضال، هو النضال نفسه الذي يسعى الحزب الثوري لقيادته.

وطالما أن النضال الثوري يتطور ويتغير، فإن على الثوريين أن يحذروا خطر التشبث بتكتيكات ربما تكون قد نفذت صلاحيتها. إن الخطر الأكبر والأكثر تدميراً الذي يمكن أن يرتكبه القيادي الثوري هو أن يكون أسيراً لتلك الصيغ التي كانت صالحة بالأمس، لكنها لم تعد مناسبة لتوازنات القوى الطبقية المختلفة اليوم.

وفي أغلب الحالات، عندما يتخذ التاريخ انعطافات حادة، تصبح الأحزاب – حتى التقدمية منها – غير قادرة على تكييف نفسها على الأوضاع الجديدة ومواكبتها لبعض الوقت، وتعمد إلى تكرار الشعارات التي كانت صحيحة تماماً في الماضي لكنها فقدت معناها اليوم، وهي في الحقيقة تفقد معناها بشكل مفاجئ تماماً مثلما يفاجئنا التاريخ بتحولاته الحادة.

في الفترات الثورية تصبح مسألة التوقيت مسألة ملحة؛ فعلى القيادة الثورية أن تحدد بشكل دقيق كلما أمكن السرعة والوتيرة التي تتطور الثورة وفقها، وبدون ذلك لن يصبح من الممكن طرح تكتيكات واقعية وعملية ناجحة. وفي الحقيقة، فإن منظور القيادة الثورية لإيقاع تطور الأحداث لا يمكن أن يكون دقيقاً بشكل كامل، لذا فإن عليها بأسرع ما يمكن أن تجري التصحيح اللازم لما يتعلق بمسألة التوقيت.

ولكي يتناسب التكتيك والاستراتيجية مع المبادئ العامة للحزب، لابد من أن يتمتعا بقدر كبير من الصراحة والوضوح. ومن أجل أن تعي الجماهير سياسات الحزب جيداً، لابد من تجنب إغراقهم في التفاصيل وتشتيت انتباههم عن جوهر سياسات الحزب. لابد أن يعبر الحزب عن سياساته في عدد محدود من الشعارات البسيطة والواضحة. "السياسة المستقيمة هي السياسة الأفضل.. والسياسة المبنية على المبادئ هي السياسة الأكثر عملية".

"في التحليل النهائي، تعد السياسة المبدئية هي السياسة الوحيدة العملية.. ومن يتعامل مع المشاكل الجزئية من دون تسوية المشاكل العامة، سوف "يصطدم" حتماً بتلك المشاكل العامة حتى من دون أن يدرك ذلك. وعندما يتكرر هذا "الاصطدام" في كل مرة، فإن هذا لا يعني سوى الوقوع في أسوأ فخاخ التردد واللا مبدئية".

"يمكن للخط السياسي، بل ويجب، أن يستند إلى النظرية، وإلى التراث التاريخي، وإلى تحليل الوضع السياسي بأكمله، إلخ. لكن خلال تلك النقاشات، ينبغي على الحزب المنخرط في النضال ألا يتغافل عن الحاجة إلى الإجابات العملية الحاسمة والواضحة والتي لا تقبل أي تأويلات لكافة التساؤلات حول خطنا السياسي: "نعم" أم "لا"؟ هل ينبغي فعل هذا الآن، أو هل ينبغي تجنب ذاك؟".

من الضروري حساب توازنات القوى الطبقية بدقة بالغة، وفور اتخاذ القرارات يجب السعي لتنفيذها على الأرض بكل دأب وحسم. كتب نابليون ذات مرة إلى الجنرال برتييه: "ليس هناك أي رجل أكثر جبناً مني عندما أضع خطة حربية؛ إذ أضخّم لنفسي تقدير كل الأخطاء وكل المآسي الممكنة.. وعندما أتخذ أي قرار أنسى كل شيء فيما عدا ما يصنع النجاح".

أما تروتسكي، فقد كتب فيما بعد معلقاً على هذا الخطاب:

"إذا تجاوزنا عن بعض التصنع في كلمة ضعيفة التلاؤم وهي "جبن"، فمن الممكن تطبيق جوهر الفكرة

على لينين. فعندما يحل لينين مسألة استراتيجية، كان يزود العدو مسبقاً بقراره الخاص وذكائه. وكانت أخطاء لينين التكتيكية في غالب الأحيان تمثل المحصلات الثانوية لقوته الاستراتيجية".

التشبث بالجوهر

لقد علمنا لينين أنه في خضم سلسلة من التفاعلات السياسية، لابد من تحديد الرابط الأساسي بين تلك التفاعلات والإمساك به من أجل توجيه السلسلة برمتها.

"كل سؤال "يجري في حلقة مفرغة" لأن الحياة السياسية بمجملها إنما هي سلسلة لا نهائية من حلقات لا تحصى. ويكمن فن السياسة بأكمله في إيجاد الحلقة الأكثر أهمية في لحظة معينة، والإمساك بها بقبضة صلبة وراسخة، تلك الحلقة التي تضمن لنا أكثر من أي حلقة أخرى التحكم في السلسلة ككل".

عاد لينين لاستخدام هذه الاستعارة، وفي الممارسة العملية طالما التزم بالقاعدة التي يشرحها؛ حيث تمكن دائماً خلال الفترات العصيبة من أن يجنّب كافة العوامل الثانوية وأن يمسك بالعوامل الأساسية والجوهرية. كان يعمد إلى تجنيب كل أمر قد يحرفه، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن القضية الأساسية. وكما شرح تروتسكي:

"عندما تتنحى العوائق الحرجة جانباً، يعلن لينين في كل مرة، وبعلو الصوت: "لكننا نسينا أن نفعل هذا أو ذاك" أو "لقد فوتنا فرصة ما لأننا كنا منشغلين بالأمر الأساسي"، ويرد أحدهم قائلاً: "لكن هذه المسألة انطرحت، وهذا الاقتراح تم تقديمه بالفعل، كل ما كان هناك هو أنك لم ترد سماع أي شيء".

يجيب لينين: "هل حقاً؟ مستحيل، لا أتذكر أي من ذلك". حينها يصرخ ضاحكاً ضحكة ماكرة معبراً بها عن اعترافه بالخطأ، وربما يرفع ذراعه عالياً في إيماء مميز، ثم ينزله بهوادة، قائلاً: "حسناً، لا يسع المرء أن يفعل كل شيء".

إن موطن الضعف ذاك لدى لينين إنما كان الوجه الآخر من ذكائه وقدرته على تعبئة كل قواه الداخلية، إلى أقصى حد. هذا الذكاء وهذه المقدرة اللذين جعلا منه الثوري الأعظم في التاريخ".

ومرة أخرى كتب تروتسكي أن:

"غالباً ما كان فلاديمير إيليتش يُنتقد من جانب الكثير من الرفاق، وأنا منهم، إذ كان على ما يبدو لا يكترث بالأمور الثانوية والقضايا الهامشية. أعتقد أن ذلك ربما يمثل قصوراً لدى القائد السياسي في أوقات التطور "الطبيعي" البطيء، لكن في ذلك بالذات يبرز تجلي الرفيق لينين كقائد هذا العصر، الذي تغدو فيه التفاصيل الثانوية والحوادث العارضة طاغية في الخلفية، وما يتبقى فقط التضادات الطبقية الأساسية التي يستحيل التوفيق بينها في أوج الحرب الأهلية. تلك كانت موهبة لينين المميزة، والتي تفرد بها إلى أقصى حد، وبتحديقه الثوري الثاقب كان بإمكانه أن يرى ويكشف ويشير للآخرين إلى ما هو مهم وما هو ضروري، وما هو أكثر أهمية وضرورة. أولئك الرفاق، مثلي، توفرت لهم الفرصة لمراقبة نشاط لينين وعمله عن قرب. لم يكن بمقدورنا مساعدته، لكن أُعجبنا بحماسة شديدة – نعم، أكرر، بحماسة شديدة نال إعجابنا – نفاذ بصره وحدة ذهنه لافظاً بهم كل الأمور الجانبية والعرضية ليصل إلى قلب المسألة ولب القضية".

لقد وقع لينين في بعض الأحيان في فخ الأخطاء التكتيكية، وكان ذلك في الأغلب بسبب اهتمامه المكثف بالجوهر الأساسي للقضايا التي تناولها، وربما أيضاً بسبب غيابه الطويل عن مشهد الأحداث في روسيا

أثناء مكوثه في المنفى طيلة سنوات عديدة. ولكن من جانب آخر، تميز لينين بتركيزه الاستراتيجي المذهل. لقد كانت استراتيجية الحزب توضع وتحدد بدقة بالغة من بعيد (حيث المنفى)، حتى مع بعض الأخطاء التكتيكية.

ومن الناحية الأخرى، كان لينين محقاً عندما أصر على "ليّ العصا" أحياناً في اتجاه، وفي اتجاه آخر أحياناً أخرى. فإذا كانت حركة الطبقة العاملة تتطور بشكل متكافئ على كافة الأصعدة، وإذا كانت القاعدة الحاكمة لهذا التطور متوازنة وسويّة، لكان لـ "ليّ العصا" تأثيراً ضاراً بشدة على حركة الطبقة العاملة. لكن الواقع يخبرنا بعكس ذلك؛ فالقاعدة المسيطرة على تطور نضال الطبقة العاملة هي التطور على نحو لا متكافئ. ربما تكون العقبة الأساسية أمام هذا التطور هي قلة كوادر الحزب الثوري، أو على العكس ربما يتسبب ميل محافظ لدى كوادر الحزب في أن يقبع الحزب إلى الوراء من القطاع المتقدم من الطبقة العاملة. إلا أن الوضع في الاعتبار كافة عوامل الصراع جنباً إلى جنب قد يوضح الحاجة إلى "ليّ العصا"، لكن أيضاً قد يفرغ الحزب الثوري أو القيادة الثورية – في حال خطأ التقدير – من كل نفع وجدوى.

الحدس والشجاعة

إن التقييم الصائب للوضع لا يكفي وحده لتطوير استراتيجية وتكتيكات ثورية. قبل كل شيء، لابد من أن يتمتع القائد الثوري بالحدس الخلاق والإقدام الذي لا يشوبه أي تردد.

في المواقف الثورية، حين ينفتح الباب أمام احتمالات وتعقيدات غير محدودة، فإن الإرادة الثورية وحدها هي الأخرى لا تكفي. الأمر الضروري هو القدرة على الإلمام بالوضع كله بسرعة، وبالتالي القدرة على التمييز بين ما هو جوهري وأساسي وبين ما هو هامشي وثانوي، وذلك من أجل ملء المساحات الفارغة في الصورة. كل ثورة تمثل معادلة بها الكثير من الأرقام المجهولة، لذا ينبغي على القائد الثوري أن يكون موهوباً بحس واقعي عالي.

باستثناء العام 1905، قضى لينين 15 عاماً خارج روسيا (قبل عودته في أبريل 1917 بعد إسقاط القيصر نيقولا الثاني)، إلا أن إدراكه للواقع وملموسيته للمزاج السائد بين العمال لم يتقلصا مع الوقت، بل ازدادا ثراءاً. إن تصوراته الواقعية كان لها جذوراً عميقة في استيعابه للنظرية وذاكرته القوية وتفكيره الخلاق. هذه التصورات الواقعية كانت تتزود باجتماعاته بين الفينة والأخرى مع رفاق يقدمون لزيارته في المنفى. لم يكن حدس لينين مكبلاً بأية قيود. والمثال التالي سيرينا بوضوح كيف استطاع لينين أن يرسم وضعاً سياسياً واجتماعياً كاملاً من جملة واحدة قالها أحد العمال، والتي غالباً ما مرت دون أن يلتقت لها أحد غيره.

"بعد أيام يوليو اضطررت، بفضل العناية الفائقة التي شرفتني بها حكومة كيرنسكي، للانتقال إلى الحياة السرية. وطبيعي أن العمال كانوا يؤون أمثالي. ها نحن إلى الغداء في مسكن عمالي وضيع في حي ناء من بتروجراد. وها ربة البيت تجلب الخبز. ورب البيت يقول: "انظر، أي خبز ممتاز. انت ترى، "أنهم" لا يجرؤون الآن على إعطائنا خبزاً رديئاً. بل أننا لم نكن لنفكر بأن من الممكن إعطاء خبز طيب في بتروجراد".

لقد أذهلني هذا التقدير الطبقي لأيام يوليو. فقد كان فكري يدور ويلف حول أهمية الحدث السياسية، ويقدر شأنه في مسير الأحداث العام، ويتفحص الوضع الذي أدى إلى هذا التعرج في مجرى التاريخ، ويتكهن بالوضع الذي سينجم عنه، ويسعى إلى معرفة الطريقة التي يترتب علينا اتباعها لتعديل شعاراتنا وجهاز

حزبنا قصد تكييفه وفقاً للوضع الجديد. ولكني لم أكن لأفكر بالخبز، أنا الذي لم أعرف العوز. فالخبز كان بنظري من البديهيات، وأشبه بالنتاج الثانوي لعمل الكاتب. فالفكر يصل إلى النضال الطبقي من أجل الخبز، أس كل الأشياء، عبر التحليل السياسي الذي يسلك طريقاً غاية في التعرج والمشقة.

أما ممثل الطبقة المظلومة، وإن كان من عداد العمال ذوي الثقافة الكاملة والأجور العالية، فإنه يأخذ الثور من قرنيه بلا تردد، وبهذه البساطة وهذه الاستقامة المدهشة، وبهذا العزم الراسخ، وهذه النظرة الواضحة الآسرة، التي نبعد عنها نحن المثقفون بعد الثرى عن الثريا. فالعالم بأسره ينقسم، بنظره، إلى معسكرين: "نحن"، الشغيلة و"هم"، المستثمِرون. وليس ثمة أي ظل لحيرة حول ما جرى: معركة من معارك النضال الطويل الذي يخوضه العمال ضد الرأسمال. فحين نقطع الخشب، تتطاير الشظايا.

"أي شيء مؤلم هذا "الوضع المعقد للغاية"، وضع الثورة" – هذا هو تفكير المثقف البرجوازي وشعوره. "لقد كسرنا شوكتهم؛ ولن يجرؤوا بعد الآن على التصرف على هواهم كما في السابق. دفعة واحدة أيضاً ويقعون أرضاً – هذا هو تفكير العامل وشعوره" .

كانت كروبسكايا على صواب تام حين وصفت لينين بأنه "دائماً لديه نوعاً من الغريزة الخاصة.. فهماً عميقاً للخبرة التي تختمر لدى الطبقة العاملة في كل مرحلة". لقد امتاز لينين بذلك الحدس والذي يُعد أمراً حيوياً وهاماً للغاية لإدراك شعور الجماهير حتى في أكثر ومضات التاريخ تراجيديا: "القدرة على التفكير والشعور من أجل وفي القلب من الجماهير ومعها، تلك كانت سمة مميزة للينين لأقصى درجة، بالأخص أثناء التحولات السياسية الهائلة" .

على القائد الثوري، فور إقرار تكتيكات معينة، ألا يضمر أي تردد، بل على العكس أن يتحلى بشجاعة قصوى في تنفيذها، ولم يكن لينين يفتقر إلى تلك المقدرة. وهكذا وصف م.ن. بوكروفسكي تلك السمة المميزة لدى لينين:

"عندما ألقي نظرة على الماضي، يبدو لي أن واحدة من أهم السمات الأساسية لدى لينين هي إقدامه السياسي الهائل، ولا أعني هنا الشجاعة وتحدي المخاطر، فعلى أية حال لم نكن نفتقر للثوريين الشجعان الذين لا يهابون الاعتقال أو المشانق أو حتى سيبيريا. لكن هؤلاء الناس كانوا خائفين من أن يحمّلوا أنفسهم عبء اتخاذ القرارات السياسية الهامة. ولعله من الواضح أن لينين لن يخف ولم يتخاذل يوماً من تحمل مسئولية القرارات السياسية مهما كان ثقلها. لم يهب لينين من أي خطر وأخذ مسئولية قرارات لا تتعلق فقط بشخصه وبمصير الحزب، لكن أيضاً بمصير كل البلد، وبدرجة ما بمصير الثورة العالمية. إنه لأمر غريب أن يشرع لينين في التحرك على الدوام بمجموعة صغيرة من الرفاق، لكن عدداً قليلاً بالفعل هم من يمتازون بالجرأة الكافية لاتباعه منذ البداية".

كثيراً ما يتهرب "الماركسي" من التزامه بالتوصل إلى قرارات، معطياً بذلك الماركسية طابعاً قدرياً باهتاً. وتلك كانت عادة المناشفة الذين طالما سيطرة عليهم الخوف والتشكك والتردد في كل منعطف هام في الصراع الطبقي. لا شك أن الثورة هي الطريق الأقوى والأكثر ضرواة لحل الأزمات الاجتماعية، وأسوأ حالة يمكن أن تسيطر على الثوريين في وقت الثورة هي التردد وعدم الحسم. على الجهة المقابلة، كان لينين هو الأكثر تماسكاً وصلابة بين الثوريين، حيث وصل إلى أقصى درجة من الجرأة في اتخاذ المواقف الأعظم شأناً والقرارات الأكثر خطورة والاستعداد لتحمل مسئوليتها.

الحلم والحقيقة

من أجل طرح الاستراتيجية والتكتيك، على القيادي الثوري ليس فقط أن يكون واقعياً، لكن حالماً أيضاً. لقد وصف الكثير من الكتّاب والمؤرخون لينين بأنه واقعياً وليس رومانسياً، وهذا بالتأكيد وصف ليس منصفاً؛ فالثوري لا يكون ثورياً من دون إلهام حلم عظيم.

"كتب بيساريف بصدد مسألة الخلاف بين الحلم والحقيقة: "ليست جميع الخلافات واحدة، إذ لا يمكن أن يسبق حلمي مجرى الأحداث الطبيعي، أو يمكن أن يسير في اتجاه لا يمكن أن يفضي إليه سير الأحداث الطبيعي بحال من الأحوال. في الحالة الأولى لا يسبب الحلم أي ضرر، بل قد يشجع ويشد من عزيمة الإنسان الكادح.. ليس في مثل هذه الأحلام ما يمكن أن يفسد أو أن يشل القوة العاملة، بل بالعكس تماما. فلئن كان الإنسان محروماً تماماً من ملكية الحلم على هذا الشكل، ولا يستطيع أن يسبق مجرى الأحداث أحياناً وأن يتصور العمل الذي بدأ لتوه جاهزاً في صورته الكاملة النهائية، عندئذ لا أستطيع أن أتصور بوجه من الوجوه الدافع الذي يدفع الإنسان إلى الشروع بعمل جسيم متعب في ميادين الفن والعلم والحياة العملية وإلى الدأب حتى إنجازه.. إن الخلاف بين الحلم والحقيقة لا يسبب أي ضرر، على أن يكون الشخص الحالم صادق الإيمان بحلمه وعلى أن يتأمل الحياة بانتباه ويقارن بين ملاحظاته والقصور التي يبنيها في الهواء وعلى أن يعمل بوجه عام وبصورة وجدانية على تحقيق حلمه. فعند وجود تماس بين الحلم والحياة تسير الأمور على ما يرام".

هذا النوع بالضبط من الأحلام قليل جداً لسوء الحظ في حركتنا. ويقع القسط الأكبر من تبعة ذلك على ممثلي الانتقادية العلنية والذيلية الذين يتبجحون باعتدالهم وبحسهم للملموس".

لقد أخضع لينين نزعاته الرومانسية لاحتياجات وضرورات الفعل المباشر في الواقع. وكان كثيراً ما يزدري الإنتلجنسيا الروسية في إشارته باحتقار شديد في أكثر من موضع إلى الرجل عديم النفع "أبلوموف" (بطل رواية جونشاروف الشهيرة والتي حملت نفس الإسم) الذي طالما راودته أحلام يقظة عن طموحات ينتوي تحقيقها، لكنه أكثر كسلاً وضعفاً من نقلها إلى الواقع.

كتب الاشتراكي الألماني فرديناند راسل، واصفاً الضرورات الأساسية للسياسات الثورية: "كل حركة كبيرة تبدأ ببيان يوضح ماهيتها"، أما لينين فقد عمد أيضاً إلى تكرار أن "الحقائق هي أشياء صلبة وعنيدة".

والماركسية بحسب لينين "تستند إلى الحقائق وليس إلى الاحتمالات. والماركسي يجب أن يضع نصب عينيه الحقائق المحددة وغير القابلة للشك". كان لينين دائم البحث عن الجسر الممتد بين الواقع والممكن، لم يكن خائفاً من النظر خلال الهوة الفاصلة بين ضخامة المهام التي تواجه الحركة، وبين افتقار الحركة نفسها للمقومات والإمكانيات التي تؤهلها لحمل هذه المهام. كانت قدم لينين على الأرض فيما كانت رأسه في السماء.

الحزب كمدرسة للاستراتيجية والتكتيك

كانت التساؤلات حول الاستراتيجية والتكتيك ذات معنى بالنسبة للينين فقط إذا كانت إمكانية تحقيقها في الواقع، بواسطة الحزب الثوري، إمكانية حقيقية. لقد كان الحزب في نظره مدرسةً للاستراتيجية والتكتيك، منظمة قتالية هدفها أن تظفر الطبقة العاملة بالسلطة.

كيف إذن تتعلم القيادة الثورية من الجماهير ونضالاتها، إذا لم تكن جزءاً متكاملاً مع هذه الجماهير تصغي

لها في مواقع العمل، وفي الشوارع؟ لكي تُعلِم القيادة الثورية الجماهير، عليها أن تتعلم منها، وهذا ما آمن به لينين وظل يمارسه طيلة حياته.

لا ينبغي على الحزب الثوري أن يترنح متأخراً خلف القطاعات المتقدمة من الطبقة العاملة، كما لا ينبغي أن يتقدم عنها بمسافة يصعب وصولها إليه. يجب أن يقف الحزب في مقدمة الطبقة ومتجذراً في صفوفها:

"كي يحرز العمل الثوري الجاد نجاحاً، فإنه يتطلب أن تكون فكرة أن الثوريين قادرين على القيام فقط بدور الطليعة المتقدمة والمقدامة بحق، فكرة مفهومة ومُترجمة إلى الحركة والممارسة العملية. والطليعة تمارس مهماتها كطليعة فقط عندما تتجنب الانعزال عن كتل الجماهير التي تقودها، عندما تغدو قادرة على قيادة الجماهير ككل إلى الأمام".

إن الحاجة إلى الحزب الثوري، كما أشرنا من قبل، هي انعكاس لتفاوت الوعي داخل الطبقة العاملة. وفي نفس الوقت يعمل الحزب، من أجل تقليص هذا التفاوت، على رفع الوعي داخل الطبقة العاملة إلى أعلى مستوى ممكن. أما التكيف مع متوسط الوعي أو المستويات الدنيا منه، فذلك بالتأكيد من طبائع الانتهازية. وعلى الجانب الآخر، يعد انفصال الحزب وعزلته عن القطاعات الأكثر تقدماً من الطبقة أول طريق العصبوية. بينما النضال في القلب من الطبقة من أجل رفع القطاعات المتقدمة منها إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف المسيطرة، فذلك هو الدور الحقيقي الذي يضطلع به الحزب الثوري.

ومن أجل التعلم من الجماهير، على الحزب أن يتعلم هو الآخر من أخطائه، وأن يتمتع بدرجة عالية من النقد الذاتي.

"إن موقف الحزب السياسي تجاه أخطائه يمثل واحداً من المقاييس الأكثر دقة في تقييم جدية وإخلاص هذا الحزب، وكذا أمانته في التزاماته تجاه طبقته. التعرف بصراحة على الخطأ، التأكد من الأسباب التي أدت إليه، تأمين طرق تصحيحه – تلك هي السمات المميزة للحزب الجاد، والتي هي كيف يمارس دوره ويؤدي واجباته، وكيف يجب عليه تثقيف وتدريب طبقته، ومن ثم الجماهير".

"على حزب الطبقة المتقدمة المناضل ألا يخاف من الوقوع في الأخطاء. ما يجب أن يخافه بحق هو الإصرار على الخطأ، ورفض الاعتراف به وتصحيحه هرباً من شعور مزيف بالعار".

في 21 يناير 1905، كتب لينين مؤكداً على ضرورة أن تكون الجماهير طرفاً في تصحيح الحزب لأخطائه:

"نحن الاشتراكيون الديمقراطيون نلجأ إلى السرية من القيصر وكلابه في حين نسعى من أجل أن تعرف الجماهير كل شيء عن حزبنا، وعن أطياف الرأي بداخله، وعن تطور برنامجه وسياسته، وحتى أن يعرفوا ماذا قال هذا المندوب أو ذاك أثناء المؤتمر الحزبي في القضايا المختلفة".

والنقاش المفتوح يعتبر ذا أهمية وضرورة أكبر في فترات النضال الثوري المباشر، وكما كتب لينين في 25 أبريل 1906، فإن:

"في الفترات الثورية مثل هذه التي نعيشها اليوم، يتم الزج بكافة الأخطاء النظرية والانحرافات التكتيكية على الفور في اختبار الممارسة نفسها، هذه الممارسة التي تتعلم الطبقة العاملة وتستنير بها بسرعة غير مسبوقة. في مثل هذا الوقت، يصبح على كل اشتراكي ديمقراطي أن يكافح من أجل أن يضمن أن النضال الأيديولوجي داخل الحزب حول القضايا النظرية والتكتيكية يجري بشكل حر ومفتوح وواسع بقدر الإمكان، لكن في الوقت نفسه لا يعوق وحدة الفعل الثوري للبروليتاريا الاشتراكية الديمقراطية".

ألح لينين مراراً وتكراراً على أن هذا النقاش لا ينبغي أن يكون محدوداً أو أسيراً داخل الدوائر الحزبية، لكن أن يجري بشكل مفتوح كي يتمكن من هم ليسوا أعضاءاً بالحزب من متابعته والمشاركة فيه.

"لن يكون هناك حزباً جماهيرياً، لن يكون هناك حزباً للطبقة، من دون وضوح كافٍ لكافة الأطياف الأساسية، من دون نضال مفتوح بين التيارات المتنوعة، من دون أن يصبح واضحاً أمام الجماهير أي من القادة، وأي من منظمات الحزب تسير في هذا الاتجاه أو ذاك. من دون ذلك، لن يُبنى حزب يستحق هذا الإسم" .

ومرة أخرى:

"يجب أن يكون النقد، ضمن إطار مبادئ برنامج الحزب، حراً وطليقاً (ونحن نذكّر القارئ هنا بما قاله بليخانوف حول هذا الموضوع في المؤتمر الثاني للحزب) ليس فقط في اجتماعات الحزب، لكن في الاجتماعات العامة أيضاً. مثل هذا النقد لا يمكن ولا ينبغي إيقافه".

هناك علاقة جدلية بين ديمقراطية الحزب وجذور هذا الحزب داخل الطبقة العاملة؛ فمن دون سياسة طبقية صحيحة وحزب مكون بالأساس من الطبقة العاملة، لن تكون هناك فرصة حقيقية لديمقراطية حزبية صحية وقويمة. ومن دون قاعدة عمالية متماسكة، لن يعدو كل الكلام حول الديمقراطية والانضباط في الحزب سوى لغطاً لا معنى له. والعكس صحيح أيضاً؛ أي أنه من دون ديمقراطية حزبية ونقد ذاتي مستمر، يصبح من المستحيل تطوير السياسة الطبقية للحزب.

"لدينا أكثر مما أعلناه من وجهات نظرية بخصوص أهمية الالتزام، وكيف يمكن الإلمام بهذا المفهوم في حزب الطبقة العاملة. لقد عرّفناه بأنه وحدة الفعل وحرية النقاش والنقد، هذا النوع من الالتزام هو فقط ما ينبغي أن يسير وفقه حزب طليعة الطبقة الديمقراطي".

"لا تعترف البروليتاريا بوحدة الفعل دون حرية النقاش والنقد".

وإذا كانت الديمقراطية ضرورية من أجل استخلاص واستيعاب الخبرات المختلفة للنضال، فإن المركزية والانضباط هم أيضاً ضروريين لقيادة النضال. إن التماسك التنظيمي المحكم يجعل الفرصة سانحة للحزب للتحرك الموحد – وأيضاً لاتخاذ المبادرات – لتوجيه حركة الجماهير. والحزب الذي لا يتمتع بثقة عالية في نفسه لا يمكن أن يحوز ثقة الجماهير. وبدون قيادة حزبية تتخذ خطواتها بحزم وتتكفئ على قيادة وتوجيه حركة العضوية ونشاطها، لا حزب ثوري يمكن أن يولد. الحزب الثوري هو منظمة مركزية تقود النضال من أجل السلطة، وهكذا فإن هناك حاجة ماسة إلى الانضباط في الفعل والحركة.

كلاوزفيتز وفن الحرب

في بداية هذا الفصل كنت أشير إلى أن كتابات كلاوزفيتز كان لها تأثير كبير على مفهوم لينين عن الاستراتيجية والتكتيك. سأعمد هنا إلى تسليط الضوء فقط على نقاط التشابه المذهلة بين كلاوزفيتز ولينين في الأسلوب وصياغة الأفكار.

يبدأ كلاوزفيتز كتابه "حول الحرب" بالتوكيد على أن هناك اختلافاً جذرياً بين المفهوم المجرد للحرب والحروب الحقيقية في الواقع، حيث أن الظروف الفعلية للحرب لا يمكن أن تكون مثالية موضوعة بشكل مسبق؛ فأجواء الحرب ليست محكومة بأسباب بسيطة بل بتداخل سلاسل من الأسباب والتأثيرات المختلفة، كما تلعب العوامل النفسية دوراً قد يؤثر بشكل كبير في تحديد القرارات التي تُتخذ، إلخ. يصنف كلاوزفيتز

كل هذه الظروف تحت عنوان "الاحتكاك"، في إشارة للتشابه بين هذا المفهوم الفيزيائي وما يقصده من تناقض بين المفهوم الحقيقي والمفهوم المثالي والميكانيكي للحرب. وفقط من خلال وضع هذا المفهوم في الحسبان يمكن فهم العلاقة بين الحرب الحقيقية والحرب المجردة، بين التجربة والنظرية. ذلك هو مصدر "الاختلاف بين مفهوم الحرب وبين تأثير العوامل الخاصة على اختلافها".

ومن أجل وضع هذا المفهوم النظري في اتساق مع العالم الحقيقي، فنحن بحاجة إلى "العودة دائماً إلى الحصيلة الناتجة عن الخبرة؛ إذ بنفس الطريقة تؤتي الكثير من النباتات ثمارها إن لم تنبت عالياً، هكذا أيضاً في الفنون العملية، يجب ألا تنبت الأوراق والأزهار النظرية عالياً، لكن أن تبقى بالقرب من الخبرة والتجربة، التي هي تربتها الخصبة" .

يقوم فنِ الحرب على عدد من العلوم مثل الفيزياء والجغرافيا وعلم النفس، إلخ، لكن على الرغم من ذلك يبقى فناً. والقائد العسكري الناجح هو الذي يعمد إلى استخدام هذه العلوم لتحقيق هدفه في سحق العدو. ولأن الحرب هي أمر مليء بالتعقيدات المتشابكة، فينبغي أن يتحلى القائد العسكري بقوة الإرادة من ناحية، ومن الناحية الأخرى بالحدس وبالأفق الواسع في وضع التصورات.

"إن كل حرب بالتأكيد ثرية للغاية بالكثير من الأحداث، لكنها في الوقت نفسه تبدو كالبحر الذي لم يستكشفه بشر بعد، بحراً مليئاً بالصخور التي لا يراها القبطان وعليه أن يحذر من الاصطدام بها، بل عليه أن يبحر بسفينته حولها في ظلام الليل. وإذا هبت رياح معاكسة، أي إذا ناوءه أي حدث عارضي، فعليه بالضرورة أن يطلق كل مهارته وحيويته وحضوره الذهني".

وببراعة فائقة صاغ كلاوزفيتز العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك كالتالي:

"الاستراتيجية هي توظيف المعركة للانتصار في الحرب، لذا عليها أن تحدد هدفاً للفعل العسكري ككل، والذي يُحدد هو الآخر وفقاً للغاية من الحرب نفسها. وبكلمات أخرى، ترسم الاستراتيجية خطة الحرب، ومن أجل ذلك عليها أن تربط سوياً حلقات طويلة من التحركات في سلسلة واحدة تقود للهدف، ومن هنا نقول أن الاستراتيجية تضع الخطط الخاصة بالمعارك المنفصلة وتنظم القتال في كل منها على حدا. وبما أن أغلب تلك الأشياء يتم تحديدها فقط عن طريق التخمين، لذا فمن المحتمل أن يجانب الصواب بعضها، إلا أنه يجدر القول أيضاً أن الكثير من الترتيبات المتعلقة بالتفاصيل لا يمكن إقرارها سلفاً؛ فالأمر برمته يعتمد بالطبع على سير الاستراتيجية مع الجيش إلى ميدان القتال من أجل الإلمام بالتفاصيل وتنظيمها في القلب من المعركة، ومن أجل إجراء التغييرات في الخطة العامة، تلك التغييرات التي تغدو ضرورية باستمرار أثناء الحرب ككل.. وهكذا لا يمكن أن تسحب الاستراتيجية يدها من ميدان الفعل المباشر ولو للحظة واحدة"..

على التكتيكات أن تخضع للاستراتيجية، لكن في الوقت نفسه ربما تستلزم سلسلة من الخطوات التكتيكية إجراء تغيير في الاستراتيجية نفسها.

"إن الأمور الأقل أهمية، أو الهامشية والثانوية، تعتمد على القضايا الرئيسية الأكثر أهمية وتتحدد على أساسها.. هذه القاعدة يجب أن تكون مرشداً لتفكيرنا".

لقد استطاع كلاوزفيتز بتفكيره الجدلي وعدم اعترافه بالقوالب الجامدة، أن يدرك بعمق وبوضوح العلاقة بين النماذج المثالية والواقع الذي تسعى لتشكيله، لقد أدرك جيداً العلاقة العضوية بين النظرية الممارسة في

تطور كليهما، حيث أمسك بالخط الواصل بين العلوم الضرورية للقيادة الناجحة في الحرب وبين فن الحرب. وقبل كل شيء، كان لديه فهماً متميزاً للأهمية البالغة للحدس المدعوم بالمفاهيم النظرية العلمية.
كان لأفكار كلاوزفيتز أثراً بالغاً في كتابات فريدريك إنجلز العسكرية، وكليهما – كلاوزفيتز وإنجلز – أثّرا بعمق في لينين. كانت عبقرية لينين الأساسية تكمن في أن الاستراتيجية والتكتيك، في تشابكهما مع الخبرة العملية، متلتا بالنسبة للينين جزءاً من تفكيره وحياةً تجري في دمه. وبسرعة، وحتى في أوقات عصيبة، كان لينين يطوّر الاستراتيجية والتكتيك الأكثر كفاءة، وخلال ذلك كانت إرادته تتكامل مع عبقريته.
أنعشت ثورة 1905 قدرات لينين الاستراتيجية والتكتيكية بغزارة، وهذه القدرات قد ظهرت بكامل عظمتها بعد ذلك بإثنى عشر عاماً في انتصار ثورة الطبقة العاملة في أكتوبر 1917.

هوامش:

(1*) كارل فون كلاوزفيتز (1780- 1831): جنرال بروسي وفيلسوف حرب، خدم في الجيش البروسي أثناء الغزو على فرنسا خلال الثورة الفرنسية العظمى، وشارك في حروب نابليون في الفترة من 1806 إلى 1815. استوحى كلاوزفيتز أفكاره من نابليون، ومن أشهر كتاباته "حول الحرب – On War" الذي لم ينته منه حتى وفاته – المترجم.

***قضايا في التنظيم**

1- السياسة الثورية ومعضلات التنظيم

مجلة الشرارة - جماعة تحرير العمل - وليد شاكر – 1998

"إن الاشتراكية الديمقراطية لا تقيد يديها، لا تقيد نشاطها بأي مشروع أو أسلوب يوضع سلفاً من مشاريع أو أساليب النضال السياسي، فهي تعترف بجميع وسائل النضال على أن تتلائم وقوى الحزب الواقعية"
(لينين، ما العمل - 1903)

على الرغم من أن الأشكال التنظيمية قد يكون لها أحياناً تأثير مستقل على السياسة إلا أنها، ويجب أن تكون، تابعة للسياسة ومشتقة من طبيعة المهام السياسية للحظة وللمرحلة. فالشكل التنظيمي لحزب ما ينبع من الدور الذي يلعبه أو يستهدف أن يلعبه في المجتمع أو كما يقول لينين "أن طابع تنظيم كل مؤسسة يحدده بصورة طبيعية محتومة مضمون نشاط هذه المؤسسة". ومن هنا تختلف وتتباين الهياكل الداخلية للأحزاب السياسية المختلفة. هذه القاعدة هي المرشد الأول للثوريين الذين يسعون من أجل بناء الحزب العمالي الثوري. فالحزب الثوري يتأسس على افتراضين أساسيين: الأول أن الطبقة العاملة لا يمكن وببساطة أن تستولي على الدولة القائمة وتديرها لمصلحتها. والثاني أن الأفكار السائدة داخل أي مجتمع هي أفكار الطبقة السائدة. معنى هذين الافتراضين ببساطة أن على مثل هذا الحزب أن يحارب من أجل سلطة العمال من أسفل.. من أجل تأسيس سلطة المجالس العمالية والإطاحة بالدولة وعليه أيضًا أن يحارب في مواجهة أفكار وأيديولوجية الطبقات الحاكمة.
هذه النقطة الأخيرة بالذات لها أهمية حاكمة في مسألة التنظيم. فالعائق الأول أمام عمل الثوريين في أوساط

العمال ونشر الوعي الثوري بينهم هو حقيقة التباين وعدم التساوي الذي تعاني منه الطبقة العاملة. ومن هنا فإن عليهم مهمة في غاية الأهمية: هي ضرورة تعميم خبرة أولئك الذين يمتلكون الفهم الأفضل لطبيعة لطبيعة المجتمع الرأسمالي من ناحية، وكيفية مواجهته من ناحية أخرى، وذلك من خلال النضال من أجل أفكاره في النظرية والممارسة.

قضية وعي الطبقة العاملة والطبقات المضطهدة هي التي توجب أيضًا أن يكون الحزب الثوري تعبيرًا عن أقلية داخل الطبقة وليس تعبيرًا عن الطبقة كلها. لأنه لو كان معبرًا عن الطبقة كلها لأصبح يعكس البنى والأفكار السائدة داخلها التي هي كما ذكرنا أفكار وبنى الطبقة الحاكمة فيصبح بالتالي ذيلاً لها لا يفيدها في أحسن الأحوال بينما قد يسبب لها أعظم الضرر على حد تعبير لينين. من هنا فإن النتيجة الأولى تصبح أن الحزب يجب أن يتكون من الأقلية النشطة داخل الطبقة والتي ترغب في النضال ضد النظام. حجم هذه الأقلية قد يختلف ويتباين من مئات قليلة إلى الآلاف أو حتى الملايين. ونظرة صغيرة إلى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية تبين لنا حجم الفارق، فهي تدعي تمثيل كل العمال على أساس أفكارهم القائمة بالفعل مما يعني إلغاء النضال ضد أفكار الطبقات الحاكمة من أساسه.

هذه الأقلية النشطة المنظمة تقوم بدعايتها وسط العناصر المتأخرة من الطبقة العاملة من أجل رفع وعيها واعتمادها على نفسها للدرجة التي تمكنهم من الإطاحة بالأشكال التنظيمية لدولة البرجوازية. وهي تفعل ذلك من خلال التشهير السياسي الشامل على حد تعبير لينين في ما العمل والذي يتم من خلال: "شرح جميع القايا بالروح الاشتراكية من قبل حزب يوحد في كل لا يتجزأ الهجوم على الحكومة باسم الشعب كله وتربية البروليتاريا تربية ثورية مع الاحتفاظ باستقلالها السياسي وقيادة نضال الطبقة العاملة الاقتصادي والاستفادي من اصطداماتها العفوية مع مستثمريها، هذه الاصطدامات التي تستنهض وتجذب إلى معسكرنا فئات جديدة وجديدة من البروليتاريا".

إن تنظيم هذه الأقلية في حزب من أجل القيام بهذه المهمة يستوجب تركيبة تنظيمية خاصة ليست محددة مسبقًا لكنها تجد نفسها في معترك حركتها وتفاعلها مع مجريات الصراع الطبقي أمام ضرورات ومتغيرات متجددة، أمام فرص وعراقيل، أمام ضغوط من الداخل ومن الخارج تجعلها عرضة لانحرافات مختلفة. وهنا تصبح البوصلة هي المهمة الثورية. ويمكن لنا أن نرى ذلك بوضوح في عدد من المعضلات التنظيمية التي تواجه أي منظمة ثورية.

أولاً: المركزية الديمقراطية

لماذا يجب أن تكون المنظمة الثورية مركزية؟ وما هو مضمون هذه المركزية؟ وما هو تأثير ذلك على الديمقراطية الداخلية؟

يقول أنجلز في مجادلة مع الفوضويين: "هل سبق لهؤلاء السادة أن رأوا ثورة؟ إن الثورة هي أكثر الأشياء سلطوية على وجه الإطلاق. فهي تحرك يفرض من خلاله جزء من الناس إرادته على الآخرين باستخدام البنادق والمدافع وهي كلها أدوات سلطوية". قانون الثورة الأعلى هو هنا البوصلة مرة أخرى. أن مواجهة أيديولوجية وأفكار الطبقة الحاكمة تتطلب التزاماً صارماً من ناحية وقدرة على تغيير المواقف التكتيكية والنظرية مع الاستمرار في التحرك بشكل موحد. فالمنظمة الثورية موجودة لكي تجعل من الممكن للعمال والمثقفين الأكثر وعياً ونضالية أن يشتركوا في نقاش علمي كمقدمة لفعل موحد متفق عليه. وليس هذا ممكناً

بدون مشاركة في أنشطة المنظمة ويتطلب أيضا الوضوح والتحديد إلى جانب الفصل التنظيمي. البديل لذلك هو "السبخة" حيث تختلط الأمور عند من تختلط عليهم الأمور مما ينفي أي إمكانية للفعل ويضع القيادة عملياً في يد العناصر الأقل تطوراً. وبدون أن يكون للمنظمة حدود واضحة وبدون أن تكون متماسكة بما يكفي من أجل تطبيق القرارات فإن النقاش حول القرارات بغض النظر حر أو غير حر لا قيمة له. إن المنظمة الممركزة ليست هدفاً في حد ذاتها إذن أنها الوسيلة الوحيدة من أجل زيادة النشاط والوعي والتنظيم لدى الأقسام الطليعية من الطبقة العاملة.

إن المركزية هي هنا الشرط الرئيسي والمقدمة الضرورية للمبادرة السياسية الثورية وللخطة الاستراتيجية والمرحلية للمنظمة الثورية. "فإذا لم توجد منظمة قوية متمرسة بالنضال السياسي وتحسن القيام به في جميع الظروف والمراحل فلا يمكن أن يكون موضع بحث أي مشروع للعمل، متماسك الأجزاء، موضح بمبادئ ثابتة، وينفذ باستقامة، مشروع يستحق وحده من دون سائر المشاريع تسميته بالتكتيك".

إن هذه المركزة إذن هي بالأساس سياسية. كما يصفها أرنست ماندل: "... تكمن في فهم واقع أن الجمهور العمالي لن يبلغ الوعي الطبقي عند مستواه الأرفع إلا شرط تخطي الأفق الضيق للتجارب الناجمة عن نضالات جزئية أو، بتعبير آخر، شريطة مركزة تجاربه". وتلعب الجريدة المركزية في ذلك دوراً هاماً للغاية. حيث أنها لا تتوقف عند كونها تقدم الرؤية الثورية لمن هم خارج المنظمة فقط لكنها تلعب دور "السقالات" التي تسمح للتنظيم نفسه بتنظيم حركته ككل سياسياً وأيضاً تنظيمياً وتوحيدها.

لكن البعض يرى في المركزية تناقضاً مع الديمقراطية. وهذه الرؤية وجدت لها طريقاً حتى عند بعض الثوريين وعلى رأسهم روزا لوكسمبورج والتي لم تستطع أن تدرك هذا الكنه السياسي لها بسبب رؤيتها المناصرة للعفوية على دور الحزب. لكن الحقيقة أن المركزية التنظيمية لها جانب آخر لا يمكن التنازل عنه وهو الديمقراطية الداخلية. لكن هذه الديمقراطية هي الأخرى لها هدف سياسي ومن ثم فإنه يحدد شكلها ووظيفتها. فبدون مركزة تنظيمية تهدف إلى الإيضاح والفصل في الاختلاف السياسية فإن استقلالية القاعدة سوف تكون معرضة لخطر التقويض. وهناك طريقة وحيدة لكي يعرف المركز مدى صحة مواقفه ويرتبط بشكل صحيح بالصعود والهبوط في حركة العمال الأوسع وهي حق النقد من أسفل. هدف هذه العملية هو استمرار الصلة العضوية بين المنظمة وواقع الصراع الطبقي. حيث من خلالها يتم فرز وتنقيح كل مدخلات التفاعل مع العمال في مواقع العمل والنضال من أجل صياغة سياسة ملموسة موحدة وفعالة للتفاعل معها.

إن هذا النوع من الديمقراطية يختلف بالتأكيد عن الديمقراطية البرجوازية إذ أنه يفترض درجة من الانضباط وإنكار الذات والثقة الرفاقية لا توفرها الأولى. إن الديمقراطية الداخلية مقيدة ولكنها مقيدة من أجل القانون الذي يجب كل قانون آخر: قانون الثورة.

ثانياً: قضية الشرعية

تبرز هذه المعضلة بالذات في الدول التي لا يتمتع فيها الثوريون بحق التنظيم. وهي تترك آثاراً في غاية الخطورة داخلياً وفي تعامل المنظمة مع الخارج إذا لم يتم التعامل معها تنظيمياً بشكل سليم. وتصب هذه القضية في انحرافين مختلفين في التعامل مع الخارج. أولهما الميل إلى تصفية العمل السري وإتباع الطرق الشرعية فقط في النضال. وعادة ما يستخدم أصحاب هذا الميل حجة توازن القوى للدفاع عن موقفهم، وينطلقوا من هذه الحجة القميئة نحو رفض كل ما هو غير شرعي يمكن "أن يؤلب السلطة الطبقية. ومعنى

هذا ببساطة ترك الثوريين بين في مهب التقلبات المختلفة داخل حركة الجماهير ولا يسمح لهم لا يوضع خطة التحريض الشامل التي تحدثنا عنها ولا تطويرها وتنقيحها مما يضرب المرونة التكتيكية للثوريين في مقتل. خلاصة ذلك أن دور الثوريين في توجيه الجماهير ورفع مستوى وعيهم لا يتحقق وإنما هم الذين يصبحون خاضعين لوعي الجماهير القائم.

ثاني هذين الانحرافين هو الوقوع في الغرام بما يسميه لوكاتش "رومانتيكية اللاشرعية". حيث يدعي أصحاب هذا الموقف أن الطرق الشرعية ليست مجالاً لعمل الثوريين. وهكذا يصبح كل ما هو شرعي غير ثوري وكل ما هو غير شرعي ثوريًا بغض النظر عن ضرورات ومتطلبات الصراع. أبرز مثل على هذا هو التطرف اليساري الذي هاجمه لينين برفض العمل في النقابات العمالية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية. والمعنى السياسي لهذا التيار هو عصبوية سياسية تبعد المنظمة عن حركة الجماهير ووجودهم الحقيقي وتشل تأثير الثوريين في أوساطهم. وعادة ما يعكس هذا التيار نفسه تنظيمياً في خنق الديمقراطية الداخلية عن طريق قواعد تنظيمية مبالغ فيها.

إن تنفيذ المهمة السياسية للمنظمة الثورية والتي تحدثنا عنها هي التي تقودنا إلى الموقف الصحيح من هذه القضية وهو ضرورة المزج بين العمل الشرعي وغير الشرعي. مما يعني ضرورة العمل في الأشكال التنظيمية العمالية والجماهيرية لبث الدعاية الاشتراكية الثورية، لكن في الوقت نفسه الحفاظ على استقلالية ووحدة هذه الدعاية من خلال درعها الأول منظمة الثوريين والتي من الضروري أن تكون على أعلى مستوى من الخبرة في مجابهة القمع البوليسي. هذا المزج له جانبان: الأول أنه مهما بلغت براعة الثوريين التنظيمية فإن العمل الجماهيري يكشفهم سياسيًا ومن ثم يعرضهم للاعتقال وهنا يبرز الجانب الآخر للعملية وهو التوسع الذي من المفترض أن يؤدي إليه التحريض والدعاية في أوساط العمال والذي يمد المنظمة يومًا بعد يوم بدماء جديدة بعيدة عن أعيان البوليس. هذا التوسع أيضًا له دور هام لغاية في حل معضلة نقص المواهب لدى الثوريين.

ثالثا: عضوية المنظمة

من أجل أن يكون الحزب فعالاً عليه أن يعمل على تجنيد وضم كل العناصر التي يراها أكثر تقدمًا. إلا أن الواقع المتناقض وبالذات في مراحل الجذر في الصراع الطبقي قد يؤدي إلى أن يكون معنى هذا بالضبط هو أن يغلب على تركيب الحزب عضوية من المثقفين والمهنيين والبرجوازية الصغيرة على حساب العمال. وحتى في لحظات المد في الصراع الطبقي فإنه يبقى لهؤلاء بعض التأثير الذي قد يجذب المنظمة في اتجاهات برجوازية صغيرة.

معضلة عدم التساوي في الإمكانيات داخل المنظمة تستوجب اتخاذ إجراءات تنظيمية محددة من أجل محاصرة النخبوية التي تفقد المنظمة حسها الثوري المستمد من الصراع ذاته. فهناك فارق أساسي بين طبيعة العضو الذي ينتمي للمثقفين والعضو العامل حيث يتميز الأخير بقدرة عالية على الانضباط والتنظيم والعمل الجماعي يكتسبها من عمله بالمصنع حيث لا قيمة له بشكل منفرد. بينما يخضع الأول بصعوبة للكل الذي تمثله المنظمة. هذه الإجراءات تتمثل ببساطة في نوعية المنظمة المناط بالثوريين بنائها. تلك المنظمة التي تنتمي لنموذج عصبة المحاربين والتي وصفها لينين بقوله: "نحن نسير جماعة متراصة في طريق وعر صعب، متكاتفين بقوة. ومن جميع الجهات يطوقنا الأعداء، وينبغي لنا أن نسير على الدوام تقريبًا

ونحن عرضة لنيرانهم. لقد اتحدنا بملء إرادتنا؛ اتحدنا بغية مقارعة الأعداء بالذات". إن هذا النموذج يستند إلى أعضاء نشطين وفعالين وواعين ينخرطون في العملية النضالية. ويكون المثقف والعامل جزء من مثل هذه المنظمة على قدم المساواة فهما يتدربان على صياغة مواقفهم السياسية المستقلة والمحددة وفقًا لتجارب الحركة ككل. وهكذا فإن النظام الحزبي يجبر المثقف على أن يخضع تجربته الذاتية ويصلها بنظرية المنظمة الكلية. "أنه لأصعب بكثير على طالبي وجاهة صرفين أو على وصوليين صرفين أن يلمعوا في منظمات كهذه".

وفي الوقت نفسه فإن المنظمة تعمل طوال الوقت على رفع أعضائها الجدد لمستوى وعي القدامى بوسائل مختلفة أولها المجلة المركزية ومدارس الكادر إلى جانب النقاشات السياسية الدائمة والمكثفة.

رابعًا: المحافظة

كل المنظمات، حتى الثوري منها، تخلق محافظتها التنظيمية ببساطة لأنه من الضروري أن تكون مستقرة تنظيميًا. لكن المسألة تبقى في النهاية قضية درجة. إذ أنه من الضروري أن تحافظ المنظمة على معادلة متوازنة بين هذا الاستقرار وبين القدرة على المبادرة والفعل الجريء والمرونة السياسية والتكتيكية. وهنا نعود للمقولة التي صدرنا بها المقال. حيث التنظيم يجب أن يستجيب في هيكله وأساليب عمله وتكتيكاته لمقتضيات الحركة والمهمة السياسية التي يضعها على عاتقه. لهذا السبب بالضبط كان دفاع لينين في 1902 عن الثوريين المحترفين ثم هجومه عليهم في مرحلة لاحقة لصالح العضوية العمالية.

هذه المشكلة تزداد كلما كانت سياسات المنظمة ناجحة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الحزب البلشفي بين ثورتي فبراير وأكتوبر. يقول تروتسكي في كتابه دروس ثورة أكتوبر: "إذا كانت المنعطفات التكتيكية تولد عادة التطاحن داخل الحزب فإن المنعطفات الاستراتيجية تثير حتمًا اضطرابات أكثر حدة. فالمنعطف الأكثر مفاجأة هو ذلك الذي تنتقل فيه البروليتاريا من طور الاستعداد والدعاية والتنظيم والتحريض والنضال المباشر من أجل استلام السلطة، إلى طور الانتفاضة المسلحة ضد البرجوازية. ذلك أن كل ما في الحزب من مائع ومثبط ومعوق وانهزامي، يقف ضد الانتفاضة ويبحث عن صيغ نظرية يدعم بها نظريته ويجدها جاهزة لدى خومه في الأمس: الانتهازيون".

إن المحافظة السياسية وأيضًا المبادرة السياسية تجدان تعبيرهما الأكثر تركزًا في القيادة ومن ثم فإن الدرع الأول في مواجهة المحافظة هو في فعالية النقاش السياسي الداخلي والتعامل المستمر والتفسير الدءوب لمتغيرات الصراع الطبقي.

إن هذه المعضلات التنظيمية تكتسب أهمية هائلة بالنسبة للثوريين في مصر. فالمنظمة الثورية ليست حيوية فقط في أوقات الصراع الطبقي المحتدم وإنما هي أيضًا محورية في السماح للثوريين بالتأثير عندما يكون مستوى الصراع منخفضًا. فهي تحافظ على الصلة بين الاشتراكيين الثوريين وحركة الطبقة العاملة وتعطيهم الفرصة لكي يصيغوا ويقوموا بالدعاية لتكتيكات معينة في النقابات وأماكن العمل والتواجد العمالي والجماهيري. وما لم تكتسب المنظمة الثورية القدرة على صياغة خطتها الاستراتيجية والتكتيكية وعلى مواءمة هياكلها التنظيمية مع هذه الخطة منذ اللحظة الأولى فإنها لن تفعلها أبدًا. ولقد كان وقوع الحركة الشيوعية في مصر في شرك الستالينية التنظيمية سببًا أساسيًا في فشلها في تحقيق أي إنجاز يذكر على صعيد بناء حزب عمالي. حيث تم عكس المعادلة التنظيمية لصالح التنظيم على حساب السياسة وهو الشيء

الذي يجعل ضرورة القطع مع هذا التراث التنظيمي حتمية إذا أراد الاشتراكيون الثوريون بناء نواة الحزب العمالي الثوري في مصر

2- دفاعاً عن المركزية الديمقراطية

مجلة السوشياليست ريفيو - كريس هارمان - 1978

في هذه المقالة يرد الاشتراكي الثوري البريطاني كريس هارمان على الأطروحات التي قدمها الناشر والمفكر اليساري "ريتشارد كوبر"، والتي انتقد بها مبدأ المركزية الديمقراطية الذي ترتكز عليه الأحزاب اللينينية الثورية كآلية لتنظيم العمل الحزبي ولضمان وحدته.

وبالرغم من أن تلك المقالة قد نُشرت لأول مرة في مجلة السوشياليست ريفيو، التي يصدرها حزب العمال الاشتراكي البريطاني، في يوليو 1978، إلا أن نفس السجال بين من يدافعون ومن ينتقدون المركزية الديمقراطية، لا يزال قائماً إلى اليوم في أوساط اليسار المصري، والعالمي أيضاً. وهذا بالذات ما دفعنا لترجمة تلك المقال لما تتميز به من أهمية لليسار الثوري اليوم؛ إذ أن الانتقادات الموجهة للمركزية الديمقراطية اليوم، من قبل الكثيرين من مروّجي "تجديد اللينينية"، هي بمثابة تنويعات على نفس اللحن الذي كان ريتشارد كوبر يتغنى به طوال السبعينات من القرن الماضى.

تستند أطروحات ريتشارد كوبر على سبع انتقادات رئيسية يوجهها لمبدأ المركزية الديمقراطية. وبالرغم من أن انتقادات كوبر قد تبدو، للوهلة الأولى، بديهية وغير قابلة للشك، إلا أنها في الحقيقة ليست فقط خاطئة تماماً، بل خطيرة أيضاً. وسأبدأ الآن في تفنيد ومناقشة كل انتقاد على حدا.

1- الديمقراطية تتعارض مع المركزية والعكس

هذا الطرح القديم قد بُعث مجدداً إلى الحياة في ظل الأزمة التي تهيمن على اليسار الثوري في العالم. ويُذكر أن آلان كريفين، عضو عصبة الشيوعيين في فرنسا، قد قال في حوار أجري معه في العدد قبل السابق في المجلة التي تصدرها العصبة، أن.. "مبدأ المركزية الديمقراطية يتكون من كلمتين تناقض إحداهما الأخرى".

لكن شعبية الفكرة ورواجها لا يعنيان أنها صحيحة؛ فالديمقراطية هي وسيلة تستطيع المنظمة الثورية من خلالها اتخاذ القرارات، وهذه القرارات تكون منطقية ومفهومة فقط إذا ربطت أعضاء تلك المنظمة بعضهم ببعض. أما إذا لم تربط القرارات أعضاء المنظمة ببعضهم، فلا يمكن أن يتم تنفيذها.

إذا كانت أقلية من عضوية منظمة ما، تستطيع بسهولة تجاهل إرادة وقرارات أغلبيتها، فما الداعي إذن أن يكونوا سوياً (الأقلية والأغلبية) في منظمة واحدة؟ ولماذا يُبذل كل ذلك الجهد في إجراء الانتخابات وحساب التصويت، إلخ؟. لذلك فلا يمكن أن يتم تنفيذ الديمقراطية بدون وسيلة تضمن طاعة وقبول قرارات أغلبية أعضاء المنظمة الثورية. وعندما ينضم أعضاء جدد لمنظمة ديمقراطية، فإنهم بالتأكيد يتخلون عن جزء من حريتهم في الحركة والنشاط لصالح عملية تُتخذ فيها القرارات بشكل مركزي، حتى وإن كانت المنظمة لا

تسمي نفسها "مركزية ديمقراطية".
إنه لمن غير المعقول أن نصف تخلي المرء عن جزء من حريته في العمل الجماعي أنه أمر غير ديمقراطي. بيد أن الديمقراطية نفسها تعتمد على "تقييد وتحديد" الحرية الفردية لصالح القرارات التي تتخذها الأغلبية، وبكلمات أخرى: لا يمكن أن تُنفذ الديمقراطية بدون مركزية. وبالطبع هناك العديد من الأشكال التي قد تتخذها المركزية ويتم تطبيقها بها. فيمكن أن تكون من خلال صناديق الاقتراع حيث يقوم كل أعضاء المنظمة الثورية بالتصويت على القرارات، وقد تكون من خلال الاجتماعات الواسعة التي يبدي فيها الأعضاء آراءهم، أو من خلال انتخاب قيادة مركزية مخولة باتخاذ القرارات اليومية. هذه الأشكال تختلف بوضوح عن بعضها، لكن كلها بالتأكيد ديمقراطية ومركزية أيضاً.
كما أنه بقدر ما تفتقد المنظمة الثورية المركزية والوحدة في اتخاذ القرارات، فهي تفتقد الديمقراطية أيضاً بنفس القدر. والحركة العمالية العالمية غنية بالأمثلة التاريخية لمنظمات غير مركزية، وبالتالي غير ديمقراطية بالمرة.
على سبيل المثال، في ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بطرد كل الأعضاء الذين عارضوا تعاون الحزب مع الحكومة وموافقته على اعتمادات الحرب. وبعد ذلك قام حوالي نصف أعضاء الحزب بتشكيل حزب آخر (فيما عُرف بالحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل) وقد عمدوا إلى التخلص التام من الميول البيروقراطية التي سيطرت على الحزب القديم، و قاموا ببناء هيكل حزبي لا مركزي.
لكن ذلك، من الناحية العملية، لم يُنتج حزباً أكثر ديمقراطية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي القديم. وقد كان نواب البرلمان والنقابيون والمحررون الصحفيون داخل الحزب الجديد يستغلون غياب هيكل مركزي متماسك، ويستمرون في إلقاء خطب جماهيرية وكتابة مقالات صحفية غير ثورية بالمرة. وبدون هذا الهيكل المركزي، لم يكن هؤلاء مضطرين للانضباط والالتزام بالخط السياسي لأغلبية الأعضاء الذين تبنوا المشروع اليساري الثوري.
وبعد 18 شهر من إنشاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل، تم تأسيس الحزب الشيوعي الألماني (عصبة سبارتاكوس) أيضاً على أسس غير مركزية. ومرة أخرى كانت النتيجة هي الغياب التام للديمقراطية. لكن في حالة سبارتاكوس أدى غياب المركزية والالتزام إلى الانجراف المتطرف للحزب إلى أقصى اليسار، حيث اندفع الكثير من الأعضاء قليلي الخبرة بحماسة لتنفيذ تحركات مسلحة، ولدعوة الجماهير للاستيلاء على السلطة في مدن معينة، أو للدعوة إلى تشكيل نقابات واتحادات مستقلة دون استشارة أجهزة الحزب على الإطلاق. ولم يكن الحزب باستطاعته السيطرة على هذه التحركات من قبل أعضائه، بينما كانت الطبقة العاملة في كثير من الأحيان تلوم الحزب ككل على هذه التحركات.
نستنتج من هذه التجربة التاريخية أنه بدون مركزية ديمقراطية، تستطيع أقلية معترضة داخل الحزب أو المنظمة الثورية أن تأخذ قرارات يكون الحزب ككل مسئولاً عنها، وأحياناً يضحي أعضاء الحزب بحياتهم من أجل هذه المسئولية.
وهذه الأمثلة ليست منعزلة عن بعضها، كما أنها لم تتكرر بهذا الشكل على سبيل الصدفة. إن اليساريين المتطرفين المغامرين واليساريين الذاتيين والإرادويين يشتركون جميعاً في النزوع إلى اللامركزية؛ إذ أنها

تعني بالنسبة إليهم التحرك بحرية وفي أحيان كثيرة استغلال الحركة نفسها لصالحهم بدون ارتباط بأي التزام بعمل حزبي وتنظيمي موحد. اليوم في بريطانيا، على سبيل المثال، يُعد غياب الانضباط أحد السمات المميزة لمجموعة "التريبيون" التي تتشكل من أعضاء حزب العمال في البرلمان. إذ أنها تمنح أعضاءها هالة من اليسارية دون عرقلة لأي من مساعيهم الانتهازية.

وبغض النظر عن نوايا أولئك الذين يروجون لفكرة أن المركزية تتناقض مع الديمقراطية، فإن الفكرة نفسها تمنح غطاءاً أيديولوجياً فقط للانتهازيين والذاتيين في أوساط اليسار.

2- قد نحتاج المركزية في الأوقات الثورية، لكن ليس في النضالات اليومية التي ننخرط فيها قبل الثورة

أما هذه الفكرة فهي تفترض أننا نواجه عدو طبقي، قادر على المناورة وهزيمة النضال فقط في يوم العصيان الجماهيري الواسع، لكن ليس قبل ذلك. بينما نحن في الحقيقة نواجه عدو طبقي شديد التنظيم والمركزية ويستطيع المناورة والهجوم على النضالات اليومية للطبقة العاملة. ومن النادر أن نشهد إضراب عمالي مثلاً، لا تستعد الدولة لمواجهته، وفي أحيان كثيرة تحاول توجيه العمال في منطقة ما ضد عمال آخرين في مناطق أخرى. وفي هذه الحالة يجب أن يتجاوب الثوريون مع الأحداث بشكل موحّد و"مركزي".

وإذا تحدثنا عن تجربة الحزب البلشفي، سنكتشف بسهولة أن النضال من أجل سلطة الطبقة يتطلب مركزة النضالات المختلفة حتى من قبل الثورة بكثير. إلا أن السيد ريتشارد كتب أن.. "البلاشفة قد احتاجوا المركزية فقط بين يوليو وأكتوبر 1917، أي في الوقت الذي كانوا فيه مهتمين بالإعداد العسكري للاستيلاء على السلطة". لكني أتساءل: ألم يسمع السيد ريتشارد يوماً كيف بذل البلاشفة الكثير من الجهد –بإرادة وتصميم وإرادة موحدة ومركزية- لإيقاف محاولة غير ناضجة للاستيلاء على السلطة في يوليو 1917؟!

3- المركزية تعني التدرج في الهيكل الحزبي، أي التكثيف الشديد للسلطة في أيدي القادة

إن الحاجة إلى المركزية تنبع من خصائص الصراع الطبقي نفسه، حيث يتشكل الصراع من العديد من المعارك الطبقية التي تختلف في أحجامها وتأثيرها. وحتى بالمفهوم العسكري، فإنه في أي معركة يتفوق الجيش الذي يعمل وفق استراتيجية موحدة ومنسقة، ومجموعة من التاكتيكات المنسجمة مع تلك الاستراتيجية.

كل منا يعرف بعض التجارب التي لم يلعب فيها بعض المناضلين أدوراهم وفق استراتيجية وتاكتيكات موحدة، حيث يندفع بعض منهم لاتخاذ قرارات وتنفيذها في أوج الحركة دون حتى استشارة زملائهم. وفي أحيان أخرى تظهر الديماجوجية حين يخطب أحدهم بكل حماسة مطالباً الجميع بالتحرك الفوري دون وضع أي تصور لكيفية التحرك، أو دون أي تقييم لموازين القوى أو لمواضع الضعف لدى العدو.

لذا فإن وجود حزب ثوري مركزي ضروري لتجاوز نقاط الضعف في كل نضال، بحيث يعمل الحزب على تأهيل مناضليه للتدخل والتأثير، سواء في النضالات أو المعارك الصغيرة وصولاً إلى الثورة المسلحة.

فمناضلو الحزب الثوري المركزي يتناقشون فيما يجب فعله، ويتخذون القرارات بشكل جماعي بعد أن يقوموا بتقسيم الأدوار فيما بينهم على أساس قدراتهم وإمكانياتهم ومهاراتهم، ويستطيعون بذلك أن يطرحوا توجهات موحدة في النضال الذي يشاركون فيه.

لكن شبكة مثل هذه من الكوادر الاشتراكية الثورية المتمرسين في النضال، لا تأتي من فراغ؛ فالحزب

الثوري يحتاج سنوات عديدة لتطوير وترسيخ التقاليد والقواعد الأساسية للعمل الجماعي المنسق. وإلا فقد يكون من السهل أن يتغافل المناضلون الاشتراكيون الثوريون عن ضرورة المناقشة والتقييم العلمي للمعارك التي يخوضونها وسط الجماهير، وقد يتغافلوا عن ضرورة تنسيق مجهودهم ونضالهم مع بقية أعضاء الحزب.

لذلك فإن المركزية الديمقراطية ضرورية ليس فقط على مستوى الحزب الثوري ككل، لكن أيضاً على مستوى نشاط ونضال أعضاء الحزب في كل منطقة وكل مصنع، إلخ. لكن بمجرد أن يقبل المرء ضرورة المركزية ووحدة الفعل، عليه أيضاً أن يقبل بالآليات التي تضع المركزية موضع التنفيذ.

لا يمكن لأعضاء الحزب أن ينظموا تصويت جماعي في كل مرة يريدون فيها الاشتباك مع إضراب عمالي، ولا يمكنهم التحضير لاقتراع عام في الحزب في كل مرة يريدون فيها تنظيم مظاهرة.

إن تطوير الحزب لأعضائه بحيث يستطيعون اتخاذ قرارات صائبة في أوقات قصيرة في استجابة سريعة للأحداث، هي بالتأكيد عملية قد تأخذ سنوات عديدة. والقيادة الحزبية لابد بالطبع أن يتم اختبارها أثناء النضال، وأخطائها يجب أن يتم التعرف عليها ومناقشتها وبالتالي تصحيحها. ولذلك فإن الديمقراطية هي مكوّن أساسي في عملية بناء الحزب وهي جزء أصيل في مبدأ المركزية الديمقراطية، إذ أنها توفر الآلية التي من خلالها يمكن للأعضاء –في حال الالتزام بالقرارات المركزية- أن يستخلصوا خبرة النضال الطبقي وأن يصبّوا تلك الخبرة في قلب حزبهم الثوري.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تحقيق أيٍ من ذلك، إذا لم يتم تطبيق القرارات التي تصدرها القيادة الحزبية. لكن هل يتطلب الأمر طاعة عمياء من أعضاء الحزب لكل نداء توجهه القيادة؟

للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نعلم أن هناك الكثير من الأمور التفصيلية التي لا تتخذ فيها القيادات الحزبية قرارات، وتكون فيها غير معنية أصلاً باتخاذ قرارات، بينما يكون المسئول عن اتخاذ القرار هو فرع الحزب أو منظمة الحزب في المنطقة أو المصنع، أو حتى عضو الحزب وحده. لكن على القيادة أن تنسق بين تلك القرارات وأن تعمل على تطوير رؤية نظرية وسياسية شاملة بين أعضاء الحزب.

وعلى الرغم من ذلك، هناك الكثير من الأحداث التي يجب أن يتجاوب معها الحزب بشكل سريع كقوة واحدة ومتجانسة. وهنا على القيادة أن تطلب من الأعضاء على الفور - وحتى بدون مناقشات سابقة- تنفيذ تحركات بعينها، ويتم محاسبة القيادة على قراراتها بعد ذلك. وإن لم يحدث ذلك فإن الحزب سوف يتفاعل مع الأحداث العاجلة بشكل غير منظم ولا موحد.

4- النشاط اليومي للثوريين يجب أن يعتمد على تشجيع مبادرة الأعضاء وثقتهم بأنفسهم واعتمادهم على أنفسهم في اتخاذ القرارات، وليس على إلقاء القرارات التنفيذية من مركز الحزب إليهم

هذه الفكرة تفترض أنه، بطريقة ما، تتطور "المبادرة" و"الثقة بالنفس" و"اعتماد الأعضاء على أنفسهم في اتخاذ القرارات"، هكذا بشكل تلقائي من النضالات، في حين أن تلك النضالات تتطلب توجهات مركزية في الفعل والتحرك. لذلك فالتطور التلقائي لا يحدث عملياً بشكل تلقائي. فنشاط العمال وثقتهم بأنفسهم يتطور خلال النضال ضد العدو الطبقي، وجزء هام من هذا التطور ينتج عندما يستطيع العمال أنفسهم اقتراح وسائل لتعميم نضالهم، وإبداع تاكتيكات للانتصار فيه. ويستطيعون النجاح في ذلك فقط عند إفراز قيادات نضالية تسير على نفس الخط الذي يسير عليه مناضلين ثوريين في قطاعات أخرى من الطبقة العاملة. لذا

فإن الحاجة إلى تحرك موحد ومنسق، واتجاه مركزي للنضال، هي ضرورة ملحة.
أما وجود حزب ثوري يعمل بشكل مركزي وموحد، فإن ذلك لا يشكل عقبة في طريق تطور نشاط وثقة الجماهير بنفسها. بل على العكس، فنشاط الجماهير لن يكتمل ولن ينتصر إلا بمثل هذا الحزب.

5- في ظل انحسار الموجات الثورية، تكون المنظمات المركزية الديمقراطية مضرة للغاية؛ حيث تحتكر تأييد وولاء مناضلي الطبقة العاملة في أوقات غير ثورية

وهنا يخلط ريتشارد كوبر بين الأسباب والنتائج. فصحيح أنه، في أوقات الهزائم والتراجع في الصراع الطبقي، يمكن أن تتحول الأحزاب العمالية المركزية إلى معسكر الثورة المضادة، لكننا لا يمكن أن نعزي ذلك إلى المركزية الديمقراطية؛ فكثير من الأحزاب العمالية غير المركزية على مدار التاريخ قد شهدت تحولات مماثلة تقريباً. لذا فإن سبب هذا التحول يرجع إلى الاستجابة والتفاعل السياسي لقادة الحزب مع الأحداث، وليس إلى الشكل التنظيمي للحزب.
في الأحزاب العمالية الكبيرة ذات الرؤى السياسية الخاطئة والتي تحوذ و"تحتكر ولاء وتأييد العمال"، يكون من الصعب جداً بناء أحزاب ثورية، وذلك بغض النظر عن ما إذا كان الحزب مركزي أم لا. إن أفضل الأمثلة التاريخية على ذلك هو هزيمة اتحاد النقابيين الفوضويين (CNT) في الثلاثينات في أسبانيا؛ حيث أدى عدم إدراكه الحاجة الملحة لبناء دولة عمالية تتصدى للفاشي فرانكو، إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الليبراليين والاشتراكيين الديمقراطيين والستالينيين لإعادة بناء دول برجوازية انهزمت بسهولة في مواجهة فرانكو. وهكذا فإن الأفكار المتحررة واللامركزية للـ CNT لم تمنعه من "احتكار ولاء" أغلبية العمال المتقدمين في الطبقة.
أما بالنسبة للحزب الثوري، فالسؤال الجوهري الذي يُطرح أمامه في فترة هبوط أو تراجع الموجة الثورية، ليس التخلي عن الركائز الثابتة لبناء الحزب، لكن كيفية تطوير قيادة ثورية حقيقية تعرف كيف تتراجع في فترات الهزائم وكيف تتقدم في فترات الصعود.

6- المركزية الديمقراطية تؤدي إلى استبدال الطبقة بالحزب

أنت لا تحتاج أن تكون مركزياً ديمقراطياً كي تستبدل الطبقة العاملة بنفسك؛ فالنقابيون البيروقراطيون، ونواب البرلمان، وأعضاء المجالس المحلية يفعلون ذلك كل يوم. وهكذا فعلت العصابات المسلحة التي كانت تسعى "للعدالة البروليتارية" بدون نضال البروليتاريا نفسها.
لقد ميّز الحزب البلشفي في روسيا نفسه في عام 1917 عن بقية الأحزاب اليسارية والإصلاحية، من خلال رفضه المتكرر لاستبدال نفسه محل الطبقة العاملة. أما المناشفة "الغير مركزيين" فقد ذهبوا من خلف ظهور العمال وتحالفوا مع البرجوازية وشكلوا الحكومة المؤقتة. والفوضويين "الغير مركزيين" أيضاً، كانوا يستبدلون حركة جماهير الطبقة العاملة بمغامراتهم الصبيانية. لقد كان البلاشفة وحدهم هم من أصروا على الانتظار حتى يستطيعوا كسب أغلبية الطبقة العاملة، وقد حدث ذلك في الشهور الأخيرة من عام 1917 .
أما الأزمة الثورية فيما بعد عام 1917، فلم تكن بسبب المركزية الديمقراطية التي عمل وفقها الحزب البلشفي، ولكن بسبب المذابح التي تعرضت لها الطبقة العاملة أثناء الحرب الأهلية. والضعف الشديد الذي مُنيت به الطبقة العاملة قد أعطى للحزب خيارين لا ثالث لهما: إما أن يدافع بنفسه عن الثورة بدلاً من الطبقة

العاملة المنهارة، وإما أن يشهد الانتصار الدموي للثورة المضادة.
وفي الحقيقة استخدم الستالينيون كلمة "المركزية الديمقراطية" ليصفوا بها ديكتاتورياتهم البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وهكذا أيضاً شوهوا كلمات أخرى كالاشتراكية والشيوعية ووصفوا بها أنظمة وسياسات رأسمالية الدولة التي أسسوها. ولكن هذا لا يعني أن المركزية الديمقراطية لم تكن موجودة وقت الثورة، بل على العكس من ذلك. وعلى أي حال فإنه حتى عام 1921، كانت المعارضة العمالية تطبع ربع مليون نسخة من جريدتها في المطابع الرسمية الخاصة بالحزب الشيوعي السوفيتي (الحزب البلشفي بعد ثورة 1917). وجدير بالذكر أن أحد التكتلات المعارضة في الحزب كانت قد أطلق على نفسه اسم "المركزية الديمقراطية".
بدا السيد ريتشارد وكأنه لا يعيش في هذا العالم، عندما ادعى أن الأممية الشيوعية (الكومنترن) كانت مخطئة عندما أكدت في المؤتمر الثاني لها في 1920، أن.. "أهمية الأحزاب الشيوعية لا تقل بعد استيلاء العمال على السلطة، بل على العكس فإنها تزيد بشكل كبير". وهنا يروج ريتشارد لتلك الرؤية المنتشرة في الأوساط والدوائر شبه الفوضوية، وهي أن الحزب ضروري للترويج لسلطة مجالس العمال، لكن يجب أن يذيب نفسه بمجرد أن تأتي سلطة العمال للوجود.
ما تتغافل عنه هذه الفكرة هو أن انتصار العمال في بلد واحد، لا يعني انتهاء النضال، ولكنه يعني بداية للنضال ضد الرأسمالية على مستوى عالمي. بيد أن الثورة العمالية المنتصرة –وثورة أكتوبر 1917 في روسيا تعطي لنا مثلاً واضحاً عن ذلك- سوف يتم استقبالها بهجمات ضارية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتلك الهجمات سوف تزيد من تردد الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والقطاعات الأقل نضالية وسط العمال، وسوف تبعدهم عن الثورة نفسها. وهنا يستطيع فقط التحريض المنظم والمنسق والمركزي للقطاعات المتقدمة من العمال –ذلك التحريض الذي يوجهه الحزب الثوري– يستطيع قيادة هؤلاء للدفاع عن الثورة.
أما التصديق على ما يقوله ريتشارد فهو بمثابة استبدال التغيير الثوري بأحلام التغيير السلمي التعيسة.

7- ما يهم في الأمر كله هو السياسات الصحيحة وليس الهيكل التنظيمي

يبرر ريتشارد كوبر هذه الحجة بالمثال الذي ضربه حول الثورة في ألمانيا، حيث كتب أنه "لم يكن هناك أي هيكل تنظيمي يستطيع تعويض الفشل السياسي لليسار في ألمانيا في 1919 وحتى 1923". هذا المثال أيضاً ليس دقيقاً بالمرة، ومن النادر أن يعكس البعض، كما فعل ريتشارد، الحقائق التاريخية بغرض إثبات صحة انتقاداتهم.
عندما اندلعت الثورة في ألمانيا في نوفمبر 1918، كان الثوريين البارزين هناك (ومنهم روزا لكسمبرج، ليو جوجيتش، كارل راديك، ويوهان نايف) لديهم رؤية واضحة لما يجب فعله. وقد رأوا جميعاً أن الأمر قد يستغرق شهوراً من النضالات الجزئية، وبالأخص النضالات الاقتصادية، من أجل أن يقطع أغلبية العمال مع الإصلاحية ويؤيدون ضرورة استيلاء المجالس العمالية على السلطة. وفي هذا الوقت، أصروا على أنه من الحماقة أن تحاول أقلية من العمال الثوريين الاستيلاء على السلطة من خلف ظهور الأغلبية.
شرحت روزا لكسمبرج ذلك بوضوح في المقالات التي كتبتها في تلك الفترة. وإذا كانت الثورة قد انهزمت في ألمانيا، فلم يكن ذلك بسبب "السياسات الخاطئة" ولكن بسبب أن سياسات القيادة الثورية لم تكن مربوطة

بهيكل تنظيمي متماسك؛ فلم يكن هناك نواة حزبية متماسكة تستطيع نقل التحليلات السياسية لروزا لكسمبرج وغيرها من القيادات الثورية، إلى القطاعات الأكثر تقدماً وتأثيراً من الطبقة العاملة.
وبالتأكيد فإن غياب تراث من العمل الثوري المنسق والمركزي، هو ما تسبب في أن يتجاهل كارل ليبكنخت قرارات بقية أعضاء القيادة في الحزب الذي قد نشأ حديثاً *، وفي عنفوان الثورة كان ليبكنيخت من أشد الداعين إلى الإطاحة المسلحة بحكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقد كانت النتيجة أن الشرائح الأكثر تقدماً في الطبقة العاملة قد انزلقوا في نضال غير ناضج من أجل السلطة، في حين أن الطبقة العاملة ككل لم تكن على استعداد لذلك، مما أدى إلى إبادة كثير من العمال الثوريين والقادة الشيوعيين ومنهم روزا وليبكنيخت نفسه.
إن السبب الحقيقي وراء مأساة الثورة الألمانية هو أن الحزب المركزي الديمقراطي لم يتم بناءه إلا بعد أن عانى الحزب هزائم ساحقة وبعد أن قُتل أفضل قادته الثوريين. وبالطبع فإن الحزب الثوري يبدو عديم النفع بدون السياسات الثورية الصحيحة. لكن المثال السابق يوضح لنا أن السياسات الصحيحة، هي أيضاً، تبدو عاجزة عن التنفيذ بدون حزب ثوري مركزي، وإلا سوف نشهد في المستقبل تكرار لنفس تلك الهزائم الساحقة.
إلا أن بناء حزب ثوري مركزي وديمقراطي ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق. وما ندعو إليه ليس له صلة بالمفهوم الذي روّجه الحكام البيروقراطيون في روسيا بعد وفاة لينين. فينبغي علينا تطوير العناصر القيادية التي تستطيع التعلم واستخلاص الخبرات من النضالات العمالية الجارية، وأن تعمم تلك الخبرات بين أعضاء الحزب، ومن ثم تغذي بها نضالات الطبقة العاملة مرة أخرى. لكن هذا لا يعني أن الديمقراطية داخل الحزب الثوري تشبه النمط السائد للديمقراطية في المجتمع البرجوازي، بل أن أعضاء الحزب المعترضين على سياساته، يمكنهم أن يمارسوا معارضتهم ضد القيادات المنتخبة وأن يحاسبوها ويعزلوها أيضاً.
وفي النهاية علينا أن ندرك أن المنظمة الثورية الصغيرة ليست على الإطلاق نواة للمجتمع الجديد، فنحن لا نمثل جزيرة للاشتراكية في بحر من الرأسمالية، بل منظمة من المناضلين الثوريين مهمتهم قيادة الطبقة العاملة لبناء المجتمع الجديد. لذلك فإن الهدف من الديمقراطية الداخلية للحزب الثوري ليست لتوضيح كيف ستجري الأمور في ظل الاشتراكية، لكن الهدف منها هو ربط تطور الحزب ككل بخبرات أعضائه في النضال.
لكن ماذا يحدث إن لم تعكس ديمقراطية الحزب الثوري خبرة القطاعات المتقدمة من الطبقة العاملة؟ ماذا يحدث إذا اندمج أعضاء الحزب في الروتين وانفصلوا عن خبرات النضالات الجارية للطبقة العاملة؟. في هذه الحالات لن تستطيع قيادة الحزب أن تعكس وتمارس الديمقراطية داخل الحزب نفسه، وهذا ما جادل حوله توني كليف في المجلد الأول من كتاب "لينين"، وتروتسكي في كتاب "دروس ثورة أكتوبر".
لكن ذلك يبدو في نظر ريتشارد أمر غير ديمقراطي، والبديل عن ذلك سيكون كارثي بلا شك، ألا وهو تحويل الاستراتيجية من بناء منظمة طليعية لقيادة الطبقة العاملة من أجل السلطة، إلى بناء المنظمة من أجل احتلال موقع المعارضة الديمقراطية الأليفة والمستأنسة للنظام الحالي.
هذا السجال الحالي هو نفسه الذي جعل تاريخ المنظمات الثورية، منذ ماركس وإنجلز وصولاً إلى لينين

وروزا، وحتى اليوم، لا يسير في خط مستقيم من مؤتمر إلى آخر، بل تاريخ مليء بالترنح من اتجاه إلى آخر، وفي حالات عديدة تاريخ مليء بالانقسامات والانفجارات.
ليس من الممكن أن نقول أن مقالة ريتشارد كوبر تنادي بالتخلي عن مشروع بناء الحزب الثوري لصالح بناء حلقات ديمقراطية غير مركزية تعني فقط بالنقاش. لكن ما يدعو إليه هو الضرورة الملحة لـ"بناء أشكال تنيظيمة جديدة"، بدون أي توضيح ما هي تلك الأشكال وكيف يمكن بناءها. وما يبدو لنا هو أن الهزائم الساحقة التي تلقتها الطبقة العاملة، نتيجة غياب توحيد العمال المتقدمين في أحزاب ثورية مركزية، تلك الهزائم توضح لنا الفشل الذريع لدعوات السيد ريتشارد كوبر.

3- الصحافة الثورية و بناء الحزب

موقع الاشتراكيين الثوريين - حسام الحملاوي – 2012

لا يستطيع أي نظام حاكم منذ نشأة المجتمع الطبقي إلى يومنا هذا السيطرة على الجماهير بالقمع وحده. من أجل أن تحمي الطبقة الحاكمة -المحدودة العدد- مصالحها وسيطرتها على جماهير تحتاج إلى جيوش وأجهزة أمن وسجون.. لكن تحتاج أيضا إلى جهاز إعلامي يزيف الحقائق، يقنع الجماهير بأفكار الطبقة الحاكمة، يصور لهم الواقع بصورة وردية ويلقي باللوم إذا وقعت كوارث أو مشاكل على أي طرف ما عدا جذور المشكلة وهي النظام ومن يديرونه.
ويعمل هذا الجهاز الإعلامي على تكريس عزلة الفرد ومحو تاريخ الثورات والمقاومة ضد الإستبداد، فلا يخلف ورائه سوى أفكارا مثل: المصريين طول عمرهم عايشين في ذل، إحنا شعب ما يتحكمش إلا بالكرباج، نحن نعبد الفرعون والحاكم منذ قديم الأزل، إلخ.
ولكن لا يحدثنا «ماسبيرو» عن أن أول إضراب عمالي سجل في التاريخ كان في عهد رمسيس الثالث، ولا يحدثنا عن التاريخ الطويل للإنتفاضات الشعبية منذ عهد الفراعنة إلى العصر الحديث، وإذا حدثنا ماسبيرو عن التغيير السياسي فهو دائما نتاج صنيعة "الفرد البطل الملهم الزعيم" وليس الجماهير.
فثورة 1919 صنعها سعد زغلول وتتغافل إضرابات عمال الترام التي كانت شرارة الثورة، يقولون لنا بأن عبد الناصر" بنى" السد العالي ولا ذكر لعشرات الآلاف من العمال والمهندسين منهم من فقد حياته أثناء إقامة هذا الصرح، يطنطنون بأن السادات "حارب" في أكتوبر 1973 ولا يذكرون السبب الرئيسي وهو الضغط الشعبي العنيف من 1971 إلى 1973 الذي أجبره على إتخاذ القرار... وها هي ثورة يناير 2011 تأخذ نصيبها من التشويه اليومي الذي ألفناه جميعا.
السيطرة الإعلامية للنظام المتمثل في العسكر ورجال الأعمال على السواء يعني طول الوقت أن على الثوار أن يخوضوا معارك ليس فقط في الشوارع، بل أيضا على صفحات الجرائد وموجات الراديو والفضائيات والإنترنت لمواجهة تلك الأفكار الرجعية، إيصال الحقيقة، نشر الوعي الثوري، ولا توجد وسيلة أفضل من الصورة في معظم الأحيان.
الطبقات الحاكمة منذ بزوغ الحضارة أدركت أهمية الصورة في الهيمنة الفكرية. مع التوسع في المساحة

الجغرافية لإمبراطوريته، لم يجد إسكندر الأكبر وسيلة أفضل من تذكير رعاياه في تلك الإمبراطورية مترامية الأطراف بمن هو سيدهم غير طبع صورة له في ريعان شبابه على العملات النقدية التي يتداولها السكان وتسافر عبر التجار إلى أقاصي البلاد. ولم تكن مصادفة أن يعمل الفراعنة والقياصرة والملوك على نحت تماثيل لهم في كل التجمعات السكانية وفي نقاط إلتقاء الطرق التجارية، حيث يعبر الأجانب، ويرى الجميع كل يوم من هو الحاكم بأعينهم وينطبع صورته وهو قوي ويافع لا يقهر في ذاكرتهم المرئية اليومية.. وهو تقليد اتبعه الحكام فيما بعد عبر العصور حتى يومنا هذا. أم نسينا صور المخلوع التي كانت تملأ كل ركن من أركان مصر، وفي الكتب والتليفزيون، والأماكن العامة والمكاتب الحكومية.

في مجتمع سادته الرهبة من الحركة في الشارع قبل ثورة يناير، ساهم نشر صور المظاهرات والتجمعات في تحفيز العديد من الشباب على الإنخراط في الحركة السياسية خلال السنوات الماضية. كانت الصورة أبلغ تعبير ورسالة بسيطة ولكن قوية لمتلقيها: هناك من ينشطون الآن في الشارع وتستطيع أنت أيضاً فعل ذلك.

مع بداية شتاء الغضب العمالي في يناير 2007 لم نزر مصنعا مضربا أو نقابل عمالاً معتصمين بدون سماع جملة "رأينا المحلة تنصر فتشجعنا على التحرك للمطالبة بحقوقنا أيضا"، لقد كان لإنتصار عمال غزل المحلة في ديسمبر 2006 وقع الزلزال على الصراع الطبقي في مصر، ولكن كان يجب أن "يرى" زملائهم ما حدث ليتشجعوا على الحركة.. وقابلنا في السنوات الماضية العديد من الشباب الذين إنضموا للحراك السياسي بعد أن "رأوا" بأعينهم على اليوتيوب أو على الفضائيات مشاهدا لمظاهرات ومواطنين يهتفون ضد النظام.. كان ذلك كاف لتشجيعهم على الحذو بهم.

لن يسقط ماسبيرو إلا بسقوط النظام، ولكن حتى يحدث ذلك يجب على الثوار العمل بجدية على خلق إعلامهم المرئي البديل بكل السبل المتاحة أمامهم، وبناء هذا الإعلام البديل في صلب عملية بناء التنظيم الماركسي.

أطلقت حركة الاشتراكيين الثوريين يوم 7 أغسطس 2012 موقعها الجديد http://www.revsoc.me ، ويمثل ذلك نقلة نوعية في العمل الدعائي، ولكن يطرح الموقع الجديد بعض التحديات الكبيرة على عضوية الحركة كلها لا المجموعة الإعلامية وحدها، وهو ضرورة توفر المحتوى بشكل منتظم للنشر، أي ضرورة مراسلة الموقع باستمرار من قبل الرفاق، وإمداده بالتقارير المكتوبة، الصور، الفيديوهات، والأعمال الفنية (كاريكاتير، سنتسلات، كوميكس). إن مراسلة الموقع لا تعد رفاهية أو مسئولية عدد قليل من الرفاق القائمين على إدارة الموقع، بل يجب أن يتواصل مع الموقع أكبر عدد من الرفاق في الحركة إن لم يكن كلهم.

الموقع لا يزال في المرحلة التجريبية حتى وقت كتابة هذه السطور، ولا تزال هناك بعض المشاكل الفنية أو مهمات لم تنتهي، ويعكف الفريق التقني على حلها أو استكمالها، مع تطوير الموقع لننتقل بالمشروع إلى المرحلة الثانية، التي تتضمن إقامة قسم خاص بالمالتيميديا ومنتدى حوار لأعضاء الحركة.

قد يستغرق الانتقال بالمشروع إلى المرحلة الثانية شهورا، فالتحدي الذي نواجهه ليس تقنيا فقط، بل سياسي وتنظيمي أيضا، ولن يستطيع الموقع الارتقاء بأدائه بدون استيعاب الدور الذي يجب أن يلعبه وإعادة تنظيم صفوف الحركة لخدمة هذا النهج الجديد من العمل الثوري... وللتوضيح دعونا نعود إلى الوراء قليلا

ونعرض خلفية القضية المثارة.
بالرغم من التواجد البارز لعدد من الرفاق في حركة الصحافة الشعبية منذ 2005 وتزايد استخدام أدوات" الإعلام البديل" بين شباب الاشتراكيين الثوريين منذ 2008، كان معظم عملهم مبادرات فردية وغابت عن الحركة إستراتيجية عامة للتعامل مع الانترنت والشبكات الاجتماعية الآخذة في الانتشار، وإن كان هناك درجة من التنسيق التنظيمي بين النشطاء العماليين بالحركة ومدوينيها في إضراب المحلة سبتمبر 2007 وانتفاضة المحلة إبريل 2008، واعتصام موظفي الضرائب العقارية ديسمبر 2008 ولاحقا خلال معركة تأسيسهم لأول نقابة مستقلة في تاريخ مصر منذ عام 1957.
كان إطلاق الموقع القديم www.e-socialists.net في 6 إبريل 2009 (في الذكرى الأولي لانتفاضة المحلة) خطوة إلى الأمام. فتم تشكيل لأول مرة في تاريخ الحركة فريق عمل لإدارة الموقع والدعاية على الإنترنت. ووفر الموقع آنذاك فرصة جيدة في حدود المتاح لنشر أفكارنا على الإنترنت وتوفير أرشيف أدبياتنا وجذب قطاع من الشباب للحركة وأفكارها، وتطوير بعض الأداءات والمبادرات التي كانت تحدث على المستوى الفردي وربطها بالتوجه العام للحركة.
ولكن كان هناك العديد من المشاكل وقصور في عمل الفريق، منها:
- في أحيان كثيرة كان الموقع جزيرة معزولة، وكان على أعضاء فريق عمل الموقع "مطاردة" الرفاق من أجل إمدادهم بالتقارير، والتي كانت تصل متأخرة أو لا تصل على الإطلاق للموقع. وكان عدد المراسلين قليلا جدا.
- لم يكن الموقع القديم مؤهلا لإبراز المحتوى المرئي من صور وفيديوهات.
- بالرغم من المحتوى الغني للموقع كان من الصعب على الزائر تصفحه أو العثور على المادة المنشودة بسبب سوء أو تعقيد تنظيم أقسامه.
- شاب الموقع مشاكل تقنية كثيرة لعدم انتظام صيانته وتطويره، وكان ينهار تحت وطأة الزيارات.
- كان التركيز بالأساس على الموقع الرسمي ولم تتواجد خطة واضحة للدعاية على الشبكات الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك وسكريبد وفليكر وديجو ويوتيوب بالرغم من إنشاء حسابات رسمية للحركة عليها.
تلك المشاكل كان لها أيضا طابع سياسي:
- فتصميم الموقع تصدره صورة واحدة كبيرة في المنتصف وعدا ذلك لم يبرز أي محتوى مرئي من الصور والفيديوهات وركز بالأساس على إبراز المحتوى الكتابي في شكل أعمدة... وهذا انعكاس لنظرة سياسية تقليدية لطبيعة مهمة الموقع، وهي لا تتعدى كونه رديف على الإنترنت لمحتوى جريدة الاشتراكي الورقية التي كانت تصدر آنذاك شهريا.
- عدم اهتمام الرفاق في الحركة بمراسلة الموقع لا يرجع فقط لصعوبة تصفحه أو سوء تصميمه، ولكن له أيضا جذورا سياسية، تتلخص مرة أخرى في عدم إدراك المهمة السياسية التي يجب على موقع الإنترنت لعبها في حركة ثورية... أن يلعب دور الناظم..
مثل كتاب لينين "ما العمل" الأساس النظري لكل المنظمات الماركسية في القرن الماضي. كان لينين في هذا الكتاب يحاول الإجابة على سؤال واجه الثوار في روسيا آنذاك ويواجه الثوار في مصر اليوم وفي أي وقت. كيف تتبني تنظيما؟ كيف تحاول تنسيق حركة مجموعات ثورية مشتتة جغرافيا في بلد متنامي

الأطراف؟ كيف تضمن وحدة ومركزية الفعل وفي الوقت نفسه تخلق قنوات اتصال بين الثوار للنقاش الديمقراطي؟

كان جواب لينين آنذاك هو الجريدة الثورية. كل عضو في المنظمة الثورية هو في الحقيقة مراسل صحفي لتلك الجريدة الثورية، وظيفته إمداد الجريدة بالتقارير. ولكن كيف يأتي بالتقارير؟ يشتبك المراسل الثوري مع أي صراع أو فعالية تحدث في مكان عمله أو إقامته، ويتابع بتقارير ترسل إلى الجريدة، فتعمم الخبرة على كل من يقرأها من رفاقه في القطاعات والمناطق الأخرى، وتخلق له الجريدة فرصة للتواصل مع هذا الجمهور الذي للتو اشتبك مع قضيته.

العدد الذي تقرأ فيه تقرير عن مصنع ما على سبيل المثال في جريدة الاشتراكي، يعني أن هناك رفيق ذهب إلى المصنع، وتفاعل مع العمال هناك وخلق صلات، ثم عاد بالتقرير. إذا العملية الصحفية هنا هي عملية تنظيمية. من السهل أن يجلس أي شخص في مكتبه ويتصفح النت ثم يكتب خبرا عن المصنع المذكور ولكن ليست هذه نوعية الصحافة التي نريدها. مراسلتك بالتقرير يعني اشتباكك على الأرض وفي نفس الوقت اتصالك بباقي أعضاء الحركة وأنت تشتبك عن طريق القناة المفتوحة بينك وبين إدارة تحرير الجريدة.

المراسل الثوري ليس "محايدا" ولا يدعي "الحياد". المراسل الثوري منحاز، منحاز للعمال في صراعهم مع الإدارة، منحاز للجماهير في أي معركة ضد السلطة. ولا يعني هذا الانحياز الكذب والتهويل. هذه مهمة الإعلام البرجوازي وليس الثوري. فللأسف أحيانا نرى بعض الصحفيين النشطاء يضخمون من حجم مظاهرة، فتصبح مظاهرة من 20عامل فجأة 2000أو يهزم العمال في الإضراب فيحاولون تصوير الحدث كانتصار، معتقدين خطأً أن ذلك يساعد العمال ويرفع من معنوياتهم.

تلعب الجريدة الثورية الناظمة، كما شرح لينين، دورا مهما في توحيد مواقف أعضاء الحركة في مختلف أنحاء البلد. فالاشتراكي الثوري في أي مكان في مصر من الإسكندرية إلى أسوان يستطيع نظريا عبر الجريدة أن يتعرف على موقف الحركة الرسمي تجاه تلك القضية أو ذاك.

لكن لينين كان يكتب هذا الكلام في بداية القرن العشرين، وقت أن كانت الأخبار تنتقل من مدينة إلى أخرى عن طريق ساعي بريد يمتطي حصانا. في الثورة الفرنسية، وصل خبر إقتحام الباستيل في باريس في 14 يوليو 1789 مدينة ميلان التي تبعد حوالي 600كم في 13 يوم! حتى في 1917 عندما اندلعت الثورة الروسية، كانت أخبار الثورة في بتروجراد وموسكو تحتاج إلى أسابيع وشهور في بعض الأحيان لتصل باقي أرجاء الإمبراطورية الروسية.

الوضع مختلف اليوم. فالأخبار تنتشر بسرعة البرق ليس في داخل أي بلد فقط، بل بين قارات العالم الست. تستطيع عبر الإنترنت والفضائيات أن تجلس في القاهرة وتتابع أخبار ثورة تونس دقيقة بدقيقة. تستطيع أن تكون في الإسكندرية وتتواصل مع موظفين بريطانيين معتصمين في مكاتبهم بمدينة صغيرة في اسكتلندا عبر تويتر أو فيسبوك، تستطيع أن تكون في أسيوط وتتابع أخبار مسيرات عمال المناجم في أسبانيا بالبث الحي على الإنترنت.

ويمثل تطور قطاع الاتصالات في مصر نموذجا صارخا للـ"تطور المركب واللا متكافئ" للرأسمالية كما تحدث عنه تروتسكي. ففي بلد وصل عدد سكانه إلى حوالي 90مليون نسمة، يقبع 40٪ منهم تحت خط

الفقر، نجد أن عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر وصل إلى حوالي 92 مليون مشترك أي بنسبة تشبع فاقت ال 100% طبقا لآخر تقرير صادر عن وزارة الاتصالات في مايو الماضي!
ووصل عدد مستخدمي الإنترنت في مصر طبقا لنفس التقرير إلى نحو 31 مليون مستخدم.
ومن المثير للاهتمام النظر إلى التوزيع النسبي لمستخدمي الإنترنت، فنجد نصيب الأسد من المستخدمين يدخلون على الإنترنت من الهواتف المحمولة أو ال USB Modem الآخذة أسعارها في الانخفاض والانتشار مما يتيح تدريجيا لطبقات اجتماعية غير البرجوازية والطبقة الوسطى الدخول على الإنترنت، وهذه الشريحة من المستخدمين هم المرشحين للزيادة بنسبة تفوق باقي الشرائح.
إيقاع عمل أي حركة ثورية يحدده الناظم إلى حد كبير. ففي التسعينيات، كانت جريدة "الاشتراكية الثورية" الناظمة للحركة تصدر شهريا، وكان هذا مناسبا لإيقاع الصراع الطبقي المنخفض آنذاك وأيضا انعكاسا لحجم حركة الاشتراكيين الثوريين الصغير.
واليوم إذا اعتبرنا الموقع هو ذلك الناظم فإن ذلك يعني أننا في حاجة ماسة لتجديد هذا الموقع دقيقة بدقيقة ومتابعة الأحداث والفعاليات السياسية التي تحدث في مصر قبل أي مصدر خبري تقليدي. إن وصول التقارير والتحديثات للموقع على مدار الساعة، يترجم تنظيميا إلى وجود مراسلين ثوريين على الأرض يشتبكون مع الحدث ثم يبعثون بالتقرير إلى "المركز" وهو إدارة الموقع، يما يترتب عليه إيقاع أسرع للعمل التنظيمي.
فإذا نشرت المصري اليوم على سبيل المثال خبرا عن قيام إضراب في مصنع ما بالمنصورة ولم يظهر هذا الخبر على الموقع، فعلينا آنذاك أن نتساءل لماذا؟ إذا كان للاشتراكيين الثوريين تواجدا أو علاقة بهذا المصنع فلماذا لم يتم إرسال هذا الخبر على الفور إلى الموقع؟ إن قيام العامل (وهو في هذه الحالة "المراسل الثوري") بالاتصال بالموقع لإمداده بالخبر ضروري بنفس ضرورة انهماكه في تنظيم المتاريس التي تحمي الاعتصام. فالمراسلة مع الموقع آنذاك تعني أن العامل المراسل الثوري ضمن شبكة الاتصالات، وما يفعله في المنصورة يتم تعميم خبرته على الفور لباقي أعضاء الحركة بل ولكافة المناضلين المهتيمن بالنضال العمالي ويضعهم على أهبة الاستعداد دائما للتضامن وتنسيق ما يفعلونه في محافظاتهم مع ما يفعله رفاقهم في المنصورة.
فلنفترض أن ليس هناك إضرابا أو اعتصاما أو أي نوع من الحراك حاليا على سبيل المثال في محافظة بورسعيد. هل يعني ذلك أن الرفاق في بورسعيد لا يراسلون الموقع؟ بالطبع لا. في أوقات غياب الحراك في الشارع يعمل المراسل الثوري على إمداد الموقع أيضا بتقارير لكن من نوع مختلف كما يسمونها في لغة الصحافة: ال Feature. يستطيع المراسل الثوري في بورسعيد كتابة فيتشر أو مقال مطول عن منطقة الاستثمار، وعدد المصانع بها وعدد العمال، وظروف عملهم، تاريخ الإضرابات بالمنطقة، إلخ... كما يفعل أي صحفي محترف في أي جريدة تقليدية أو موقع. وأهمية ذلك:
1- كتابة هذا المقال يستدعي أن يحاول الرفيق المراسل الثوري الاتصال بالعمال في المنطقة وفتح قناة حوار معهم وفهم ومعرفة المنطقة ومشاكلها أكثر من أصحاب الشأن نفسهم
2- تعميم الخبرة على كل أعضاء الحركة وإتاحة الفرصة لهم لفهم ما يجري في محافظة لا يعيشون فيها
3- مقالات كتلك تساعد على رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للمحيط الذي نعيش فيه، مما يتيح للحركة

أن ترسم إستراتيجيات وخطط المستقبل للتفاعل والاشتباك والتوسع.
يعني هذا كله مرة أخرى دفعة هائلة لتسريع إيقاع التواصل بين قطاعات الحركة . فوجود مراسلين ثوريين على الأرض في كل المحافظات مطالبين بإمداد الموقع على مدار الساعة بالتقارير ، ويساءلون حين نعلم بأخبار محافظتهم من الإعلام التقليدي وليس منهم، يعني أن هناك مناضلين على الأرض مكلفين بالعمل على مدار الساعة للاشتباك مع الفعاليات التي تحدث وتحت ضغط مستمر لتوسيع شبكة المراسلين الثوريين في محافظتهم، أي كسب المزيد من العضوية للحركة.
فلنفترض مثلا أن انقلابا عسكريا وقع اليوم، هل ينتظر الكادر الاشتراكي الثوري في أي مكان بمصر صدور الجريدة بعد أسبوعين أو ثلاثة لكي يعرف ما هو موقفنا؟ أم ستقوم قيادة الحركة بالاتصال التليفوني أو السفر لمقابلة كل رفيق لتبليغه بالموقف؟ هنا يأتي دور الموقع الناظم مرة أخرى. من البديهي أن الموقع سيوفر وسيلة سريعة للاتصال وإعلان الموقف الرسمي لأعضاء الحركة في مختلف المحافظات في هذا الموقف أو في غيره من المواقف التي تحتاج إلى سرعة رد الفعل الموحد.
يهتم مراسل الجريدة بالمحتوى المكتوب، ولكن يجب على الرفاق مراسلي الموقع أن يولوا عناية خاصة للمحتوى المرئي من صور وفيديوهات بجانب التقارير المكتوبة عن الفعاليات التي يشتبكون بها. التصوير الفوتوغرافي والفيديو ليسا رفاهية، بل واجب على كل رفيق يشتبك في حدث أن يعمل بجهد على تصويره بكاميرا أو بالموبايل. ويجب على الحركة أن تولي بشكل عام عناية خاصة لنقل مهارات التصوير والتدريب على الاستعمال الآمن للبريد الإليكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر إلى كل العضوية بقدر المستطاع.
إنتشار المحمول وأدوات الإتصال بين عامة الشعب يصب مباشرة في مصلحة الثورة، وفي ظل احتكار النظام والرأسماليون لوسائل الإعلام التقليدية، يجب على الاشتراكيين عدم تضييع أي فرصة لنشر أفكارهم ودعايتهم عبر تلك قنوات الإتصال تلك التي سمحت بها تكنولوجيا الإتصالات.
الموقع لن يكون بديلا عن الجريدة، ويجب أن يستمر الرفاق في العمل الجاد على توزيع الجريدة في الفعاليات وعلى شبكة الأعضاء ودوائر المتعاطفين. بالرغم من أن دخول الطبقة العاملة على الإنترنت (سواء عبر المحمول أو عبر وصلة منزلية أو في مقاهي السايبر) في تزايد إلا أن الجريدة الورقية تظل وسيلة أساسية للتفاعل معهم ويجب وأن نبذل قصارى جهدنا في انتظام صدورها، ولكن ستكون الجريدة أداة تكميلية وليست المركزية في أدوات الدعاية الناظمة، وقد يكون اعتماد الموقع كناظم هو أول خطوة تجاه الإجابة العصرية على نفس السؤال الذي طرحه لينين في القرن الماضي: ما العمل؟

***قضايا في النضال**

1- الحزب الثورى والنقابات

مركز الدراسات الاشتراكية - الفصل الأول من كتاب الماركسية والنقابات - النقابات العمالية المصرية - رؤية ثورية - محمود عباس - 1995

ماركس وإنجلز حول النقابات

مر فكر ماركس وإنجلز حول النقابات العمالية بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل ثورة 1848 والمرحلة الثانية بين 1861 و 1865. في المرحلة الأولى طرح إنجلز في كتاب حال الطبقة العاملة في إنجلترا عام 1844 أن النقابات تحاول القضاء على التنافس بين العمال، ولكن التنافس هو "العصب الحيوي للنظام الاجتماعي الحالي"، ولذا يؤدى النضال النقابي بالضرورة إلى النضال ضد الرأسمالية كنظام فالنقابات تحاول "القضاء ليس فقط على نوع معين من التنافس ولكن القضاء على التنافس ككل وهذا ما ستفعله".

وقد طرح ماركس أيضا فكرة أن النقابات ستتحول من تنظيم المقاومة ضد رأس المال إلى الهجوم النهائي على السلطة الرأسمالية وقد كتب في بؤس الفلسفة:

"تتخذ محاولات العمال الأولى للاتحاد فيما بينهم دائما شكل الروابط، فالصناعة الكبيرة تركز في مكان واحد حشدا من الناس لا يعرفون بعضهم البعض، والمنافسة تفرق بين مصالحهم، لكن المحافظة على الأجور -هذه المصلحة المشتركة التي تجمعهم ضد صاحب عملهم- توحدهم في فكرة واحدة للمقاومة ومن هنا فإن للرابطة دائما هدفا مزدوجا، وقف المنافسة بين العمال حتى يستطيعوا أن يواصلوا المنافسة العامة مع الرأسمالي وإذا كان الهدف الأول من المقاومة هو المحافظة على الأجور فبقدر ما يتحد الرأسماليون بدورهم في فكرة واحدة للقمع فإن الروابط التي كانت معزولة في البداية تشكل نفسها في مجموعات وفي وجه رأس المال المتحد على الدوام، تصبح المحافظة على الاتحاد أكثر ضرورة لهم من المحافظة على الأجور، وهذا صحيح إلى حد أن الاقتصاديين الإنجليز يذهلون إذ يرون العمال يضحون بجزء كبير من أجورهم لصالح الاتحادات التي لا تقوم -في نظر هؤلاء الاقتصاديين- إلا من أجل الأجور. وفي هذا الصراع -وهو حرب أهلية حقيقية- تتحد وتتطور كل العناصر اللازمة لمعركة قادمة، وما أن يبلغ الاتحاد هذه النقطة حتى يتخذ طابعا سياسيا."

وفي الأيديولوجيا الألمانية والتي أكملها ماركس وإنجلز قبل بؤس الفلسفة بقليل طرح الآتي:

"حتى إذا اشترك أقلية من العمال وأضربوا سيجدون أنفسهم سريعا مضطرين للتصرف بشكل ثوري، وكان من الممكن أن نتعلم ذلك من انتفاضة 1842 في إنجلترا والانتفاضة السابقة في ويلز 1839 ذلك العام الذي وجد فيه الهياج الثوري للعمال أول تعبير كامل له في "الشهر المقدس" والذي أعلن بشكل متزامن مع التسليح العام للجماهير".

يشير هذا الجزء إلى أحداث لها علاقة بحركة الشارتية (الميثاقية) العمالية، فعندما رفض البرلمان البريطاني البيان الشارتي الأول في يوليو 1839 نادي الشارتيون بإضراب عام "الشهر المقدس" في البداية في نوفمبر 1839 اندلعت انتفاضة لعمال المناجم في جنوب ويلز وقد تم قمعها من قبل البوليس والجيش، وفي أغسطس 1842 وبعد أن رفض البرلمان البيان الثاني بدأت سلسلة من الإضرابات والمظاهرات العفوية التي تحولت إلى إضراب عام، وهو أول إضراب عام في التاريخ وقد شارك فيه نصف مليون عامل وقد دمج هذا الإضراب بين المطالب السياسية والاقتصادية. فمن المطالب اليومية ذات الطابع النقابي والمحدودة في صناعات معينة تقدمت لتطرح أهداف طبقية عامة ، وقد رفع توحيدها لمطالب الأجور ومطلب حق

الاقتراع العام بمستوى الصراع الطبقي إلى التحويل الثوري للمجتمع. وقد أدت هذه الأحداث إلى تصور ماركس وإنجلز أن النضالات النقابية ستؤدى بالضرورة إلى نضالات ثورية ضد الرأسمالية.
وفي المرحلة الثانية تغيرت رؤية ماركس وإنجلز حول النقابات في فترة الستينات من القرن الماضي وقد كتب ماركس في كتاب الأجور والأسعار والأرباح في عام 1865:
"يجب على الطبقة العاملة ألا تضخم من هذه النضالات اليومية، يجب ألا ينسوا أنهم يحاربون ضد نتائج ولكن ليس ضد أسباب تلك النتائج. وأنهم يؤخرون الحركة المتجهة إلى أسفل ولكنهم لا يغيرون مسارها وأنهم يقدمون مسكنات ولا يعالجون المرض. يجب إذا ألا يغرقوا في هذه النضالات ذات طابع حرب العصابات والتي تنشأ بشكل متكرر من الهجمات الدائمة لرأس المال ومن التغييرات في السوق. وبدلا من الشعار المحافظ القائل "أجر يوم عادل مقابل يوم عمل عادل" يجب أن يحفروا على رايتهم الشعار الثوري: القضاء على نظام العمل المأجور".
تعمل النقابات جيدا مراكز مقاومة ضد هجمات رأس المال ولكنها تفشل جزئيا بسبب الاستخدام السيئ لقوتها، وتفشل بشكل عام لأنها تحد نفسها في المعارك الجزئية ضد أثار النظام الحالي بدلا من محاولة تغييره في نفس الوقت وبدلا من استخدام قوتها المنظمة كرافعة من أجل التحرر النهائي للطبقة العاملة، أي القضاء الكلى على نظام العمل المأجور."
وبعد ذلك في 1871 في مؤتمر لندن للأممية الأولى قال ماركس:
...في إنجلترا وجدت النقابات لأكثر من نصف قرن ولكن الغالبية العظمى من العمال خارج النقابات التي تشكل أقلية أرستقراطية. إن أفقر العمال لا ينتمون إليها، الجماهير الغفيرة من العمال الذين يدفعهم التطور الاقتصادي من الريف إلى المدن يبقون خارج النقابات لفترة طويلة والقطاع الأكثر فقرا لا يدخلها أبدا ..
وخلال التحضير لذلك المؤتمر كتب إنجلز في رسالة لرفيق إيطالي:
إن الحركة النقابية في إنجلترا في النقابات القوية والكبيرة والثرية قد أصبحت عقبة للحركة عموما بدلا من أن تكون أداة تقدمها، وخارج النقابات توجد أعداد ضخمة من العمال في لندن يتم إبقائهم بعيد عن الحركة السياسية لسنوات عديدة ويصبحون نتيجة لذلك شديدي الجهل.
إن الاختلاف بين أطروحات ماركس وإنجلز حول النقابات في فترة 44-1847 وفترة 65 -1871 كان يعبر عن تغييرات في طبيعة النقابات نفسها، فكانت النقابات في الفترة الثانية قد هيمنت عليها البيروقراطية والأفكار البرجوازية وكان يؤيدها ويدعمها الليبراليون أو المحافظون ،اعتمد بقاؤهم على الدفاع عن مصالح قطاعات عمالية في معارك مع عمال آخرين. فلم تكن نفس النقابات التي شاركت في الإضراب العام في عام 1842 أو التي أيدت الحركة الشارتية.

لينين والنقابات

يمكننا أن نجد نفس هذا التطور في أفكار لينين عن النقابات، ففي أوقات الثورة يرى لينين ارتباطا وثيقا بين النضالات النقابية الاقتصادية والنضال السياسي. وقد تحدث لينين في وصفه لإضراب في 1905 في بتروجراد عن "الغريزة الثورية" للعمال قائلا:
"يدهش المرء من سرعة التحول المذهلة من الأرضية الاقتصادية البحتة إلى الأرضية السياسية، ومن التضامن والطاقة الهائلة التي يظهرها مئات الآلاف من العمال - وكل هذا بالرغم من أن التأثير الاشتراكي

الديمقراطي (أي الثوري) غير موجود أو ضعيف".
ولكن في الأوقات غير الثورية، ركز لينين على المسافة الكبيرة بين الوعي النقابي والوعي الثوري:
"إن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي إلى إخضاعها للأيديولوجية البرجوازية...فالحركة العفوية للطبقة العاملة هي النقابوية ... والنقابوية تعني إخضاع العمال أيديولوجيا للبرجوازية".
من الواضح أن النقابات التي تنشأ خلال ثورة تختلف كيفيا عن تلك التي تنشأ في الظروف "العادية"، فالطبيعة المميزة للنقابات في الظروف غير الثورية "العادية"، تتمثل في كونها منظمات تعمل على توحيد وتقسيم العمال في نفس الوقت. وإذا كان هدف كل العمال المنظمين هو الإطاحة بنظام العمل المأجور، فيمكن في هذه الحالة أن تعبر منظمة واحدة عن مصالحهم المشتركة، ولكن مهمة النقابة تختلف عن ذلك. فهي تهدف للدفاع عن مصالح العمال داخل علاقات الإنتاج الرأسمالية. فالنقابات تقوم لتحسين شروط الاستغلال التي يخضع لها العمال، وليس لإنهاء هذا الاستغلال.

البيروقراطية النقابية

لأن العمال في الصناعات المختلفة يتلقون أجورا مختلفة وتتباين ظروف عملهم، تعمل النقابات على توحيدهم في مجموعات متميزة ومتفرقة عن بعضها في نفس الوقت. ولذا نجد أن جغرافية النقابات العمالية تتلاءم دائما مع جغرافية رأس المال. ولا يمكن بالتالي أن تشمل المفاوضات مع الرأسماليين قطاعات مختلفة ومتفرقة من العمال.
إن جذور دور البيروقراطية النقابية يكمن في الطبيعة الاقتصادوية الضيقة والجزئية للنقابات. وينشأ شكل من تنظيم العمل بين جماهير العمال والشخص الذي يقضي وقته في مفاوضات مع الإدارة. فالمسئول النقابي يصبح وسيط بين العمال والإدارة وهذا هو الدور الذي يقوي مركزه في الجهاز النقابي.
فتكون النتيجة هي عزلته عن من يمثلهم لكونه بعيدا عن العنبر بمخاطره وقذارته، وبعيدا عن الصراعات المباشرة مع رئيس العمل والمدير وبعيدا عن زملائه. وحتى إذا لم يتقاضى أجرا أكثر من الأعضاء فدخله يصبح مستقلا عن تنبذبات الإنتاج الرأسمالي، فهو لا يعمل عملا إضافيا، ولا يتأثر بعمليات تقليص العمالة. ويظل النقابي مربوطا بالإدارة ويصبح جوهر الحركة النقابية بالنسبة له هو التفاوض والتنازلات والمصالحة بين العمال ورأس المال. ويصبح النضال العمالي بالنسبة له شيئا معطلا لعملية التفاوض ومهددا للأموال المتراكمة لدى النقابة. ويصبح التنظيم النقابي هدفا في حد ذاته حتى إذا كان معنى ذلك التخلي عن الهدف الأصلي للنقابة وهو تحسين شروط استغلال العامل.
توازن البيروقراطية النقابية بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي، وهما طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. إن المسئولين النقابيين ليسوا عمالا ولا رأسماليين. فمن الممكن أن يعمل لدى النقابة عدد كبير من البشر ولكن المسئول النقابي يختلف عن المدير الرأسمالي في أنه لا يسيطر على إدارة عملية الإنتاج.. وعلى الجانب الآخر فالمسئول النقابي لا يعاني مثل جماهير العمال من الأجور المنخفضة واستبداد الإدارة وعدم الاستقرار الوظيفي.
إن البيروقراطية النقابية هي تشكيل اجتماعي متميز ورجعي في جوهره. وهي عملة ذات وجهين فمن جانب تقوم هذه البيروقراطية بالسيطرة على النضالات العمالية وإعاقة تطورها، ولكنها في نفس الوقت لها مصلحة أساسية في عدم دفع التعاون مع الإدارة والدولة للدرجة التي تجعل النقابة عاجزة تماما.

فإذا فشلت النقابة كلية في التعبير عن مشاكل أعضائها سيؤدي ذلك مع الوقت إلى ظهور تحديات داخلية للقيادة أو إلى حالة من اللامبالاة من قبل العضوية والتفكك التنظيمي كما هو واضح للجميع في الوقت الحالي بالنسبة للعمال في مصر.

وإذا ذهبت البيروقراطية النقابية أبعد من اللازم في اتجاه معسكر البرجوازية ستكون النتيجة فقدانها لقاعدتها.فللبيروقراطية مصلحة أكيدة في الحفاظ على التنظيم النقابي فهو مصدر دخلها ووضعها الاجتماعي. وينطبق هذا حتى على النقابات ذات الارتباط المباشر بالدولة وذات العضوية الجبرية مثل النقابات في مصر طالما ظلت اللجان النقابية المصنعية منتخبة.

إن الضغط من الدولة والرأسماليين من جانب ومن القاعدة العمالية من الجانب الآخر لا يظل في حالة توازن. فالقوة النسبية للضغوط الخارجية والداخلية على النقابة متغيرة. ففي فترات معينة يكون الضغط من أسفل هو الأقوى، وفي فترات أخرى يكون ضغط الدولة ورأس المال هو المهيمن. وأحيانا يكون الضغط من الجانبين ضعيف مما يسمح بدرجة أكبر من الاستقلالية للبيروقراطي النقابي، وأحيانا يكون هناك ضغط قوي من الجانبين مما يجعل البيروقراطية تظهر وكأنها محبوسة بين قوى متناقضة. ولكن في جميع الأحوال تحاول البيروقراطية تلبية احتياجاتها الخاصة وبالتالي فلا يمكن أبدا أن نثق في تمثيلها بحق لمن تتحدث باسمهم.

وبالطبع لا تكون البيروقراطية كل متجانس، فالمسئولون النقابيون في الصناعات المختلفة يجدون أنفسهم تحت ضغوط متنوعة من أسفل ومن أعلى - أي من القاعدة العمالية ومن الإدارة والدولة. وأيضا لا يكون النقابيون في حالة تجانس أيديولوجي تام. والانقسامات داخل البيروقراطية سواء في النقابة الواحدة أو بين النقابات يمكن أن تضعف من تأثيرها المحافظ.

ولكن النقطة الجوهرية التي يجب دائما تذكرها والتي تتجاوز كل الفروق بين النقابيين هي أنهم جميعا ينتمون لفئة اجتماعية محافظة، مما يجعل الفوارق بين النقابي اليساري والنقابي اليميني خاصة في أوقات الأزمات الحاسمة ذات طابع ثانوي. في تلك الأوقات تعمل كل قطاعات البيروقراطية النقابية على التحكم في النضال العمالي وإعاقته.

وعندما نطرح أن البيروقراطية النقابية لها دور مزدوج يتأرجح ما بين العمال والرأسمالية يجب أن نفهم حدود ذلك التأرجح، فالبيروقراطية النقابية إصلاحية وجبانة في ذات الوقت. مما يفسر مواقفها العاجزة والمنحطة. فهي تحلم بالإصلاحات ولكن تخاف من مواجهة حقيقية مع الدولة (تلك الدولة التي لا ترفض فقط الإصلاحات المطلوبة، ولكنها تسحب الإصلاحات السابقة أيضا). وتخاف البيروقراطية أيضا من النضالات القاعدية التي تستطيع وحدها تحقيق الإصلاحات. فهم يخافون من فقدان ميزاتهم بالنسبة للقاعدة. وخوفهم من النضال الجماهيري أعظم كثيرا من استيائهم من تحكم الدولة في النقابات. ستقف البيروقراطية النقابية في كل اللحظات الحاسمة مع الدولة حتى وإن تأرجحت في الأوقات الأخرى.

هذا لا يعني أن المسئولين النقابيين يكونون بيروقراطيين من البداية. فبالفعل يكسب الكثير منهم شعبيته ويصل إلى مناصب عالية في النقابات من خلال تأثيره السابق كمناضل عمالي. ولا ينطبق ذلك فقط على النقابيين اليساريين. وأيا كان التاريخ النضالي السابق للمسئول النقابي، فدوره كحامي للجهاز النقابي ووسيط بين الإدارة والعمال لفترات طويلة يجعل التفكير البيروقراطي يهيمن عليه. بل أن تاريخه النضالي يعطيه

المصداقية اللازمة لتمكينه من التحكم في النقابة والتحركات العمالية بفاعلية أكبر.

الحزب الثوري والنقابات

يختلف بالطبع الحزب الثوري عن النقابة العمالية اختلافا جذريا. فالحزب لا يجند أعضاءه مثل النقابة على أساس صناعات ومهن مختلفة. والحزب أقلية تميزها الرؤية الثورية المشتركة لأعضائه ووحدة الممارسة والتنظيم فيما بينهم. أما النقابة العمالية فيحكم نشاطها منطق مختلف. فكلما زادت عضوية النقابة كلما زادت كفاءتها. وقد كتب تروتسكي:

تضم النقابة قطاعات واسعة من جماهير العمال ذات مستويات مختلفة. وكلما اتسعت هذه الجماهير كلما اقتربت النقابة من تحقيق مهامها. ولكن ما يجنيه التنظيم في الاتساع يفقده بالضرورة في العمق. يعبر وجود تيارات انتهازية وقومية ودينية في النقابات وفي قياداتها عن أن النقابات لا تشمل فقط الطليعة ولكنها تشمل أيضا العناصر المتأخرة الثقيلة. يأتي إذن عنصر ضعف النقابات من عنصر قوتها.

يجب إذن على الثوريين في تناولهم لمسألة النقابات أن يضعوا في اعتبارهم نقاط عديدة متقاطعة. ففي الظروف العادية تكون الطبقة العاملة بعيدة جدا عن التجانس. وتستطيع الطبقة فقط في فترات الصعود الثوري تحقيق هدف مشترك ووعي اشتراكي مشترك. وفي هذه الظروف وعلى الرغم من انضمام كثير من العمال غير المنظمين إلى النقابات لا يكون هناك أي ضمان أن النقابات ستكون التنظيمات الجماهيرية القيادية أو الأساسية. يمكن أن تستبدل النقابات أشكال جديدة من التنظيم مثل اللجان العمالية (السوفيتيات) والتي تكون الشكل الأكثر ملاءمة لقيادة النضال من أجل السلطة.

من الممكن الانزلاق على أساس هذا التحليل إلى استنتاج خاطئ وخطير هو أنه بما أن جماهير العمال لن تصل إلى الوعي الثوري إلا خلال الثورة نفسها، تكون بالتالي مهمة الحزب الماركسي حتى تلك اللحظة هي الدعاية الصرفة والامتناع عن المشاركة في النضالات الجزئية ذات الطابع النقابي. إن مثل هذا الاستنتاج خاطئ لسببين: السبب الأول هو أن الثورة لا تحدث فجأة وبشكل تلقائي، فالثورة نتاج للصراع الطبقي. ولذا سيضطر العمال إلى خوض عدد لا يحصى من النضالات المحدودة وغير المباشرة داخل النظام قبل أن يصبحوا مستعدين للإطاحة بالرأسمالية وقبل أن يصبح النظام نفسه بالضعف الكافي لهزيمته. والسبب الثاني هو أنه فقط من خلال الانخراط في مثل هذه النضالات يمكن بناء الحزب للدرجة التي يصبح فيها قادرا على قيادة الثورة وإنجاحها.

وحتى بعض الماركسيين الذين يرفضون استنتاج الدعاية الصرفة ويطرحون ضرورة التدخل والانخراط في الحركة يقعون في خطأ آخر وهو تصور أن المهمة هي الضغط العمالي القاعدي على القيادات النقابية حتى يعبرون بحق عن القاعدة العمالية ويتبنون المواقف الثورية. إن هذا الطرح شديد الخطورة، فهو يسئ فهم طبيعة البيروقراطية النقابية ويخلق أوهاما حولها ويعيق وعي وحركة العمال. فالقيادات النقابية يمكنها أحيانا الانصياع لبعض آمال القاعدة العمالية ولكنهم لن يكونوا أبدا بديلا عن الممارسة الجماعية للجماهير.

إن الحل يكمن في التشجيع الدائم والتعبئة الدائمة من قبل الحزب لكل أشكال الممارسة الذاتية المستقلة للقاعدة العمالية.

لابد أن تكون أولويات الحزب واضحة في التفاعل مع النضالات العمالية. والبدء من التناقض الأساسي في الرأسمالية وهو التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية. ثم يأتي التناقض الثاني بين البيروقراطية النقابية

وجماهير العمال، وأخيرا يأتي التناقض داخل البيروقراطية النقابية نفسها بسبب طبيعتها المزدوجة.
فالانقسامات تنشأ داخل الحركة النقابية تحت ضغط الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع.
ويجب على الحزب الثوري أن يعرف كيف يستغل الانقسامات التي تنشأ بين يمين ويسار الحركة النقابية.
بين الذين يبدون استعدادهم لطرح شعارات نضالية (حتى لو لم يتحركوا على أساسها) وبين الذين يكون ارتباطهم بالتفاوض والمصالحة دائم وعلني. ومن خلال استغلال هذا الانقسام يمكن تقوية عناصر الاستقلال والمبادرة والثقة في القاعدة العمالية. ولكن هناك شرط أساسي لتحقيق ذلك هو أن يوضح الحزب دائما أن القواعد العمالية لا يمكنها أبدا أن تثق في القيادات النقابية اليسارية أو في الشعارات الراديكالية. على الحزب أن يذكر العمال النشطين دائما أن القائد النقابي حتى وإن وضع نفسه في قيادة حركة عمالية صاعدة، يفعل ذلك فقط لإحكام سيطرته وسيطرة البيروقراطية النقابية على تلك الحركة. إن المبرر الوحيد لتحالف الثوريين مع النقابيين اليساريين هو أن يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الممارسة القاعدية.
إن التحالف مثله مثل أي تكتيك آخر في مجال النقابات يجب أن يتم تقييمه وفق معيار وحيد وهو: هل يؤدي إلى زيادة نشاط العمال وبالتالي إلى رفع وعيهم وثقتهم؟
إن الإطار الذي يحكم ممارسة النقابات العمالية في الظروف العادية هو تحسين ظروف العمال داخل الرأسمالية وليس الإطاحة بالرأسمالية نفسها. فالنقابات توافق ضمنيا على الإطار الذي يطرحه لها النظام وهي بالتالي تعمل جاهدة إلى إبعاد المسائل السياسية عن النقابة وفصلها تماما عن المطالب الاقتصادية.
ولا يمكن أن يتجاهل الثوريون هذه المسألة، فرؤية الثوريين لها تختلف جذريا عن رؤية الإصلاحيين الذين يطرحون أنهم يعملون من أجل التغيير التدريجي وأنهم ضد الثورة. ولكن لأنهم يريدون تحسين ظروف العمال في ظل الرأسمالية فهم لا يستطيعون التقدم إلا عندما يكون النظام قادرا على إعطاء تنازلات، أي عندما تكون الرأسمالية في حالة انتعاش.
ولكن عندما يكون الاقتصاد الرأسمالي في حالة ركود أو أزمة يصبح الإصلاحيون أسوأ المناضلين من أجل الإصلاحات بل ويتنازلون عن الإصلاحات التي كانوا قد حققوها في فترات سابقة. وقد رأينا هذه الظاهرة في ممارسة النقابيين اليساريين الإصلاحيين في مصر في السنوات الأخيرة. فقد وقف عدد منهم ضد مطالب العمال في القطاع العام بحجة أن القطاع العام في أزمة وأن العمال عليهم تقديم تنازلات حتى يمكن إصلاحه وعدم بيعه. وقد ظهرت مثل هذه الممارسات كثيرا في تاريخ اليسار الإصلاحي في مصر حيث وقف الإصلاحيون ضد مطالب العمال بحجج متعددة مثل أن "البلد" (أي النظام) في أزمة، أو أن البلد في حالة حرب ويجب الوقوف صفا واحدا ضد الأعداء إلى آخره.
أما الثوريون فهم يناضلون من أجل الإصلاح والثورة في نفس الوقت. يناضلون من أجل المكاسب في ظل الرأسمالية ومن أجل الإطاحة بالرأسمالية. فوعي الطبقة العاملة بمصالحها ينمو من خلال النضالات اليومية في ظل النظام الرأسمالي ويعمل ذلك على تربية عناصر من الطبقة العاملة لتصبح جاهزة للحظة التي يدخل فيها النظام في أزمة وتكون القيادة الثورية ضرورية.
"ثمان ساعات عمل وبندقية"، كان هذا هو شعار سوفييت بتروجراد في 1905. وقد عبر أفضل تعبير عن العلاقة بين النضال من أجل الإصلاحات وبين الثورة. فقد تم ربط مطلب يوم عمل أقصر بتحدي مباشر للقوات المسلحة للدولة الروسية. وحتى لو كان هذا الشعار تعبيرا عن لحظة ثورية استثنائية، فيجب على

الماركسيين في كل الأوقات العمل على تسييس الحركة العمالية والنقابات.
إن هدف الحزب الثوري هو تعبئة الطبقة العاملة وكنتيجة لذلك لابد من كسب نفوذ داخل التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة وأهمها النقابات. ولكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه فعليا إلا في فترة الثورة، خاصة في بلد مثل مصر حيث تفتقد النقابات لأبسط شروط الاستقلال والديمقراطية. فمن الخطأ تصور أن غالبية النقابيين يمكن كسبهم وأن يصبح التنظيم النقابي معبرا عن التغييرات في وعي الطبقة العاملة إلا في لحظة الثورة نفسها. فمثل هذا التصور يؤدي إما لموقف دعائي تجاه الحركة النقابية (محاولة كسب العمال للماركسية دون التدخل في النضالات اليومية) أو إلى موقف التكيف الإصلاحي مع البيروقراطية (محاولة التأثير على القيادات النقابية الموجودة).
إن هذا كله لا يعني أن على الثوريين أن ينتظروا مكتوفي الأيدي حتى تأتي لحظة الثورة. فالتدخل ضروري في كل المراحل. فكلما كسب الثوريون نفوذا بين عدد من العمال يجب أن ينعكس ذلك في تغييرات في تركيبة اللجان النقابية المنتخبة. فالانعزال والامتناع مرفوضان تماما بالنسبة للماركسيين حتى وإن كانت التغييرات المتاحة في ظل التنظيم النقابي الموجود اليوم في مصر محدود للغاية، إن عدم الاشتراك في الانتخابات النقابية مثلا بحجة أن التنظيم النقابي فاسد أو غير مستقل، والاكتفاء بالدعاية المجردة لتنظيم نقابي بديل هو موقف يعبر عن يسارية متطرفة وطفولية ولن تؤدي إلا لمزيد من العزلة.
إن الدخول في المعارك الانتخابية النقابية يجب أن يكون عنصر مساعد لممارسة العمال الذاتية ولا يجب أن يستبدل تلك الممارسة. فالانتخابات النقابية يجب أن تزيد من قوة الحركة القاعدية العمالية. لقد لخص ليون تروتسكي الموقف الذي يجب أن يتخذه الثوريون تجاه كل القيادات النقابية كالتالي:
مع الجماهير دائما، ومع القيادات المتنبذبة أحيانا. ولكن فقط طالما ظلوا في قيادة الجماهير. من الضروري الاستفادة من هذه القيادات في الوقت الذي تدفعهم فيه الجماهير إلى الأمام بدون التخلي للحظة عن نقدنا لهذه القيادات.
وأخيرا يجب على الحزب الثوري أن يتذكر دائما أن النضال من أجل الاشتراكية لا يمكن فصله عن المعارك اليومية في أماكن العمل ضد الإدارة والبيروقراطية. وأن ما يحدث بعيدا عن ذلك في مجال الانتخابات النقابية أو البرلمانية لا يهم كثيرا بالنسبة لذلك النضال.
لقد عبرت الحركة العمالية في مصر منذ نشأتها عن مجمل هذه المفاهيم، بداية من النضالات الأولى التي قامت بها من أجل تشكيل النقابات وحتى لحظات صعودها وانتكاساتها. وقدمت برهانا قاطعا على الطبيعة المتنبذبة لمواقف المسئولين النقابيين، وكذلك الدور المدمر الذي لعبه اليسار الوطني والإصلاحيون في الحركة العمالية. لذا نرى ضرورة التعرض لتاريخ هذه الحركة لنضع أيدينا على طبيعة النقابات المصرية وأهم التغيرات التي شهدتها منذ نشأتها حتى الآن، في محاولة لتحديد موقف واضح منها ووضع رؤية قائمة على أساس من المبادئ الثورية الأصيلة للممارسة الثورية في النقابات داخل مصر.

2- عقبات أمام صعود الصراع الاجتماعي

موقع الاشتراكيين الثوريين - الحركة العمالية في عامها الثاني بعد الثورة – هشام فؤاد – مايو 2012

"كآلام الولادة التي تعاني منها الأم لتخرج إلى الدنيا مولود جديدة .. تخوض الحركة العمالية مخاضا عسيرا لكي تتقدم خطوات للأمام لكي تمتلك تنظيمها النقابي المستقل، ولكي تتحول إلى رقم مؤثر في الحياة السياسية، مما يفتح الافاق امام ثورة اجتماعية، أعداؤها يطلقون عليها ثورة الجياع، ثورة تعيد توزيع الثروة في المجتمع وتطيح بدولة الاستبداد والظلم والفقر لتقيم دول العمال والفلاحين وكل العاملين باجر."

يتصاعد النضال العمالي ضمن إطار حركة الاحتجاج الاجتماعي بشكل مذهل خلال العام الجاري ..الارقام وحدها مهمة، وقد ارتفعت وتيرة الاحتجاجات بالفعل في عيد العمال الثاني بعد الثورة، لتصل إلى 1400 احتجاجا، ولكنها ليست كافية لكي تعبر عن درجة التطور.. فنوعية الاحتجاجات (إضرابات ام اعتصامات) والمطالب (جزئية ام عامة) والتنسيق بين العمال (احتجاج شركة أم قطاع أم عام) تعد التعبير الاوضح عن تطور الحركة العمالية في ظل الحالة الثورية التي تمر بها البلاد.

العمال واصلوا الثورة من اسفل وناضلوا من اجل تطهير المؤسسات واسترداد الشركات وتحدوا حكم العسكر في العديد من الوزارات، ومنذ فترة قصيرة هتف موظفو الضرائب المالية في مليونية ميدان التحرير ومن على المنصة التي نصبوها: المشير هو مبارك.. قولي مين من الشعب اختارك...ويا مشير قول لعنان..عمر منيرة ما تبقى سوزان.

ومنيرة هي زوجة رئيس الاركان التي بلغت سن المعاش منذ عامين وتم المد لها مرتين على التوالي كرئيس قطاع المأموريات الضريبي.

كما وصلت الاحتجاجات إلى قلب اجهزة القمع حيث تحرك عمال مصانع وزارة الداخلية ونظموا مسيرات ووقفات ..ومن قبلهم تحرك عمال يعملون في مصانع يملكها الجيش وبعدهم تحدى العمال ابو العينين احد اكبر رجال الاعمال في عهد مبارك، وحبسوه داخل وزارة القوى العاملة، بينما يهدد عمال بشاي للصلب المضربين في مدينة السادات بادارة الشركة ذاتيا، وبيع المنتجات لصالحهم.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل شهدنا إضرابات قطاعية منظمة ..إضراب موظفي البريد على مستوى المحافظات وموظفي المحاكم والنيابات واخيرا أمناء الشرطة..الاف العمال يتحركون في محافظات مختلفة وراء مطلب واحد وغالبا ما تكون هناك لجنة تنسيق وموقع على الفيسبوك.

والأهم ان العمال شاركوا بالفعل في منشآت عديدة في طرد الفاسدين واختيار من يمثلهم في شكل بدائي للرقابة العمالية، كما يقوم عمال شركة النوبارية التي تم خصخصتها بادارة شركتهم ذاتيا.

وبالقطع لم يكن النضال بلا نتائج، فقد اجبرت الحكومة على معالجة الرسوب الوظيفي الذي استفاد منه بالفعل نحو 400الف موظف، كما اقر البرلمان تشريعا لتثبيت المؤقتين بالدولة يستفيد منه في حال تنفيذه نحو نصف مليون مؤقت، كما بدأ الحديث عن الحد الادني والاعلي للأجور يدخل في اطار نقاش حول سبل التنفيذ وحدوده، واضطر الجنزوري تحت وطأة الاحتجاجات العمالية إلى الالتقاء بوفد يمثل الاتحاد العام المستقل للعمال للاستماع إلى مطالب العمال الأسبوع الماضي، مما يعد اعترافا رسميا بالاتحاد المستقل الذي يواجه هجمات متوالية من الفلول والإخوان المسلمين.

بإختصار: الصراع بات على المكشوف بين عمال وفئات اجتماعية مطحونة من الغلاء وتدهور الاوضاع بعد سنوات طويلة من التنكيل والافقار ،وبين الطبقة الرأسمالية بكل اجنحتها وجاءت الثورة لتزيد الغضب

وتعطى الثقة في نفوس العمال ..والذي بات لسان حالهم يقول ..أطحنا بمبارك الطاغية ... ونستطيع ان نغير اوضاعنا إلى الافضل ونطيح ببؤر الفساد ..ونختار رؤسائنا، ليواصلوا بذلك مواصلة الثورة التي رفعت عاليا شعارات :عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.

ولكن طريق العمال إلى تحقيق اهدافهم الذي هو الطريق الرئيسي لانتصار الثورة السياسية والاجتماعية، بما يملكونه من وزن اقتصادي قادر على شل عجلة الإنتاج في البلاد، يقف امامه عقبات عديدة تحول دون ان يصبح العمال رقم مؤثر في الحياة السياسية. وتكفى نظرة سريعة إلى البرلمان المنتخب لنكتشف غياب القيادات العمالية المناضلة عنه، رغم ان عددا منهم رشح نفسه في مناطق عمالية في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، كما تغيب المطالب العمالية عن مشهد الصراع الدائر حول كتابة الدستور بين القوى الاسلامية والليبرالية، ناهيك عن عدم تواجد قيادات عمالية ذات وزن في اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور.

وما زال العمال يناضلون لتشكيل تنظيماتهم النقابية المستقلة في ظل اجواء انقسامية بين الاتحاد المستقل وبين مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، وعراقيل تضعها الدولة لعل أهمها عدم اصدار قانون الحريات النقابية، كما لم يرتق نضال العمال بعد إلى مستوى تشكيل لجان المصانع العمالية، التي من الممكن ان تكون نواةٍ الدولة العمالية المقبلة.. فما هي أهم هذه العقبات؟

أولا: تجاهل حكومى

الاحتجاجات العمالية تتم في لحظة أزمة سياسية عميقة تواجها الطبقة الحاكمة وتبدو جلية في عدم مقدرتها على الاتفاق على مرشح واحد للرئاسة، وكذلك في الانقسام بين القوى السياسية حول الدستور ،ناهيك عن عمق الازمة الاقتصادية ولذا.. كان شعار حكومة الجنزوري الرئيسي وبلا مواربة: مستمرون في ذات السياسات الاقتصادية لنظام مبارك ، بما تعنيه من رفض عودة الشركات المستردة، وارتفاع اسعار وهجوم على حقوق الفقراء وهو ما تبدى واضحا في الميزانية الاخيرة للدولة التي شهدت هجوما على الميزانية المقدمة للتعليم والعلاج وهي الخدمات التي يستفيد بها بشكل رئيسي محدودي الدخل. كما تم التراجع عن ضريبة الارباح الرأسمالية التي كانت ستفرض على توزيعات الارباح على البورصة، وكذلك عن تطبيق خطة للألغاء التدريجي لدعم الطاقة الموجه للصناعة كثيفة الاستهلاك.

وترفع حكومة الجنزوري امام ملايين العمال الغاضبين يوميا شعار: لا اسمع لا اري لاتكلم، بينما الراسماليين الكبار يرفضون تماما تقديم اي تنازلات جوهرية للعمال بل ويهددون باغلاق الشركات وتسريح العمالة خاصة في المدن الصناعية الجديدة، ويكفي ان المطالب الرئيسية للحركة العمالية لم تتغير منذ اربع سنوات كاملة وهي: التثبيت، رفع الأجور، نقابات حرة.

ولكن الحقيقي ايضا ان هذه المطالب رغم انها تبدو لقطاع واسع من الثوار بل وللسياسيين بانها جزئية واصلاحية إلا إنها في اطار الظروف الحالية يعتبر تنفيذها بالنسبة للطبقة الرأسمالية بمثابة دق مسمار في نعش قدرتها على التنافس في السوق العالمي.

وبالطبع فإن سياسة تجاهل الاحتجاجات والاكتفاء بالوعود ..تؤدى إلى نتيجتين في ذات الوقت: الاولي دفع العمال إلى الاقدام على خطوات راديكالية مثل ادارة المصانع ذاتيا على سبيل المثال، ولكن يمنع انتشارها حتى الآن ضعف اليسار الثوري والنقابات الراديكالية ..فتستطيع الدولة في الغالب احتواؤها ..ولكنها تطرح تجارب ملهمة للعمال في المواقع الاخري ومن جهة اخرى، قد يؤدى التجاهل إلى تسرب الاحباط تدريجيا

في صفوف الطبقة العاملة ..مدعوما بعدم تغيير السياسات التي انتقض بسببها العمال ووفقا لاستطلاعات الرأي (9 بالمئة فقط من المصريين يشعرون بأن حياتهم ستكون افضل في الاعوام الخمس المقبلة،بينما 91 بالمئة يرون انهم سيكافحون من اجل البقاء على قيد الحياة)....وهو احباط يجب ان نقاومه بكل قوة، فالاحباط قد يدفع إلى التعلق بالمنقذ العسكرى الذي يعد من وراء الستار.

ثانيا: التنظيم النقابي المستقل

الحركة العمالية المنتفضة التي جعلت عدد واسع من المراقبين يصفون ثورة يناير بانها ثورة سياسية بطابع اجتماعي لا تخطئه العين والتي لعبت دورا في فتح الطريق امام الاطاحة بالديكتاتور، تم اغتصاب حقها في التنظيم الحر والمستقل لضمان قدرة الطبقة الحاكمة على استمرار النهب المنظم، وقبيل الثورة نجحت الحركة العمالية في انتزاع أول تنظيم نقابي مستقل لها وبعدها توالت التنظيمات المستقلة لتضم نحو 2 مليون و500الف عامل ينخرطون في 261 نقابة مستقلة الان..كما ظهرت في خطوة مهمة اتحادات قطاعية (اتحاد العاملين بالنقل المستقلة) والتي تضم النقل العام والبري والجوي، كما ظهرت اتحادات مستقلة اقليمية (المنصورة مثلا).

ولكن يجب الاشارة هنا إلى أن النقابات المستقلة تعاني ايضا من الانقسامات حيث يوجد على ارض الواقع كيانين مهمين: الأول الاتحاد المصري للنقابات المستقلة والثاني مؤتمر العمال الديمقراطي، وهو انعكاس ليس لانقسام القوى العمالية بقدر لنزعات مريضة داخل النخب السياسية والمجتمع المدني، كما تعاني عدد كبير من هذه النقابات رغم دور بعضها الكبير في تنظيم اضرابات مهمة من مشاكل عديدة من ابرزها: ابتعاد عدد منها عن قواعده العمالية ، وتسرب النزعات البيروقراطية والشللية والمظهرية والميل المدمر للنجومية عبر الظهور على الفضائيات ووسائل الاعلام المختلفة التي تفسد القيادات العمالية.

هذا بالاضافة إلى اضطهاد الإدارات المختلفة (حكومية - خاصة) للقيادات العمالية المستقلة، وعدم الاعتراف ببعضهم، وتأجير بلطجية للعدوان عليهم، والتشهير بعناصرها باعتبارهم عملاء اما لقوى سياسية أو للخارج.

كما ان رفض الاخوان المسلمين ومن قبلهم حكومة شرف لإصدار قانون الحريات النقابية لرغبتهما في السيطرة على الحركة النقابية وسعي الاخوان الحثيث لوراثة الاتحاد العام لعمال مصر جعل هناك وضعا مربكا وانتقاليا، فهناك اتحاد عام حكومى فاقد للشرعية ومحكوم بعدم قانونيته سواء على مستوى القمة (مجلس ادارة الاتحاد) أو القاعدة (اللجان النقابية)، ولكن في بعض القطاعات المهمة مازالت لجانه النقابية هي الموجوده بمفردها كقطاع الغزل والنسيج مما جعل القواعد العمالية في هذا الاتحاد تطالب بسرعة اجراء الانتخابات حتى قبل صدور القانون الجديد، بينما ما زالت النقابات المستقلة تضغط من اجل اصدار القانون الجديد، الذي سيقضى على تبعية النقابات للدولة لأول مرة منذ ما يزيد على سبعين عاما.

ثالثا: غياب التضامن العمالي

النضالات الرائعة التي يخوضها العمال غالبا ما تنتهي إلى تحقيق عدد من المطالب سرعان ما يعاود العمال الاضراب مرة اخرى من اجل انتزاع باقي المطالب، ولكن ادارات الشركات في احيان عديدة تقوم باضطهاد قيادات عمالية، وفي حالات اخري يتم احالة عدد منهم كما جري عمال سوميد إلى النيابة العسكرية حيث حبسوا لمدة 30يوما، والملاحظ غياب التضامن العمالي الواسع مع العمال الذين يتعرضون

للتعسف. والتضامن احد أسلحة الحركة العمالية المهمة ويعبر عن مدى تطورها كطبقة اجتماعية وهو التراث العمالي الذي شهدته الحركة العمالية في الاربعينيات حيث كان فصل عامل في مدينة شبرا الخيمة يعنى توقف مصانع المنطقة بأكملها لحين عودة العامل، كما تختفي حاليا الزيارات التضامنية للمعتصمين والمضربين، ومازالت عملية تاسيس صناديق الاضراب محدودة، ومن ناحية اخري فان القوى السياسية الثورية تقف موقف المتفرج تقريبا مما يتعرض له العمال من انتهاكات، وبمقارنة سريعة بين الحملة الكبيرة والناجحة التي تم تنظيمها للمدون المناضل علاء عبد الفتاح عندما تم حبسه وبين حجم التضامن مع عمال سوميد الذين احيلوا للمحاكمة العسكرية وحبسوا لمدة 30يوما تكفي للتدليل على مدى تقصير الثوار تجاه الحركة الاجتماعية، التي يتم استدعاؤها فقط عندما يتم التفكير في الإضرابات العامة.

رابعا: الحركة العمالية والسياسة

لا توجد حواجز بين المطالب السياسية والاقتصادية، فالمطالبة باسترداد الشركات، والتطهير، وحرية الإضراب والتنظيم، ومواجهة الرؤساء من العسكر، كلها مطالب سياسية بامتياز، بل أن المطالب الاقتصادية من تثبيت للمؤقتين ورفع الحد الادنى للأجور في ظل الازمة الرأسمالية ترتقي إلى تحد سافر للسياسات الليبرالية الجديدة وتعد بمثابة نضال مباشر من اجل إعادة توزيع الثروة في المجتمع، وبالتالي فالعمال من هذه الرؤية هم حماة الثورة، ولكن الملاحظ ايضا استمرار الانفصال بين الميادين التي تحمل المطالب السياسية المباشرة وبين حركة المواقع العمالية، صحيح ان هناك قطاعات متزايدة من العمال كافراد يشاركون في مظاهرات الميادين والنضال السياسي إلا أن الأمر لم يرتق بعد إلى المشاركة كطبقة اجتماعية ملتفة حول المطالب السياسية، هذا الانفصال تغذيه وسائل اعلام وأجهزة الدولة بكل قوتها، وفي بعض الاحيان يواجه المناضلين من الثوار الذين يتوجهون للتضامن مع العمال المحتجين بالرفض ويطلبون منهم المغادرة باعتبار أننا "مالناش في السياسة"، صحيح ان هذا الاتجاه يقل تدريجيا ولكنه يحتاج إلى مجهود ضخم من الثوار عامة واليسار خاصة، فلابد أن يشعر العمال بان القوى الثورية ترفع مطالبهم، ويكفي ان نشير هنا إلى أن المليونيات العظيمة التي تقام غالبا ما تتجاهل مطالب العدالة الاجتماعية، في دلالة إلى ان القوى السياسية الليبرالية والاسلامية المتصدرة المشهد متفقتان على مواصلة استغلال العمال. هذا بالاضافة إلى التواجد المهم للقوى الاسلامية في المدن العمالية المهمة ويكفي ان نشير هنا إلى الإقبال الكبير الذي شهدته المدن العمالية على الانتخابات البرلمانية الاخيرة وتصويتها إلى القوى الاسلامية (الإخوان المسلمين – السلفيين)، التي تتبنى برامج اقتصادية لا تختلف كثيرا عن برامج الحزب الوطنى السابق، بل إن السويس التي تعد بحق مفجر الثورة المصرية وأعلى نقطة في النضال الطبقي في مصر حاليا كانت الأكثر تصويتا للسلفيين .

وبالتالي فان تطور الحركة العمالية مرهون بعدة شروط يجب انجازها في اسرع وقت وبتصميم كبير لانتهاز الفرصة الراهنة للأنتصار في معركة الثورة قبل ان يتمكن اعداؤنا من إشاعة الاحباط في صفوفنا وشن هجوم كبير علي الحركة يعيدنا سنوات للوراء، ولذا فعلينا ان نناضل من اجل:

أولا: تشكيل الجبهة العمالية الموحدة من النقابات العمالية والروابط واللجان والقوى الشبابية والسياسية المنحازة للحركة الاجتماعية من اجل البدء على الفور في القيام بعدة مهام محددة هي:

1- الاشتباك مع نضالات العمال حتى تحقق مطالبها، وتنظيم العمال في روابط ونقابات

وجمعيات، وترتيب الزيارات التضامنية للعمال المضربين .

2- العمل على توحيد القيادات والكيانات العمالية المكافحة في إطار واحد كخطوة نحو توحيد الحركة العمالية أو على الاقل وجود لجنة للتنسيق بين الكيانات العمالية الكبري.

3- توحيد المطالب العمالية وشن حملات من أجل إقرار قانون الحريات النقابية على سبيل المثال.

4- نقل خبرة صناديق التضامن والإضراب إلى الحركة العمالية.

5- النضال من أجل رفع الوعي الطبقي والسياسي للقيادات العمالية الشابة. - الترتيب لتنظيم الاضرابات الجماهيرية وصولا إلى الاضرابات العامة.

6- ربط النضال السياسي بالاقتصادي، تحت شعار المصنع والميدان ايد واحدة.

وعلى الثوريين، بشكل خاص، بناء المرتكزات وسط المواقع المتقدمة في الحركة العمالية كقطاعات النقل وعمال المدن الجديدة والاستثمارية، وممارسة كافة اشكال التحريض، وفقا لظروف الموقع، من اجل الاستيلاء على الشركات، وادارتها ذاتيا، على سبيل المثال، والاشتباك في كل المعارك السياسية والاجتماعية التي تشارك فيها الطبقة العاملة وطرح برنامجهم الاشتراكي للتغيير السياسي والاجتماعي، كطريق وحيد لكسب طليعة الطبقة العاملة إلى المشروع الثوري.
فبدون أن يتحول الثوريون إلى قوة تقدر بعشرات الالاف من المناضلين الثوريين، على ان يكون معظمهم من العمال، لن يكون لهم تأثير حقيقي في الواقع، مما سيجعل الحركة العمالية مفتقدة إلى حزبها الثوري الذي يستطيع ان يخوض معها معركة استكمال الثورة إلى النهاية.

3- الثوريون والإنتخابات البرجوازية

جون مولينيو – 2012 – ترجمة محمد العجيرى ومصطفى على
يعرض هنا المناضل الماركسى البريطانى خلاصة التجربة التاريخية لكيفية تعامل الماركسيين مع الانتخابات البرجوازية على مدار أكثر من قرن منتقدا مواقف المقاطعة المبدأية.

لماذا المشاركة؟

لا يؤمن الماركسيين الثوريين بإمكانية التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية من خلال الإصلاحات أو الانتخابات البرلمانية. نحن لا نؤيد حتى الصيغة المبهمة والتي تقول" أن المطلوب هو مزيج من أغلبية برلمانية يسارية تكملها، أو تدعمها، من خارج البرلمان تعبئة الطبقة العاملة". في الواقع، و بناءا على استنتاج ماركس من تجربة كوميونه باريس 1871 بأن الطبقة العاملة لا يمكنها ببساطة أن تستولي علي أجهزة الدولة القائمة لاستخدامها في تحقيق أهدافها الخاصة، وبعد تعزيز لينين نفس الموقف في كتابه

الدولة والثورة 1917، نستخلص أن الطبقة العاملة تحتاج إلي تدمير جهاز الدولة القائم بما فيه البرلمان في ثورة شامله من الأسفل والاستعاضة عنه بدولة العمال المبنية علي مجالس العمال المنتخبة في أماكن العمل والاحياء السكنية للطبقة العاملة. كما ذكر لينين في كتابه الشيوعية مرض اليسارية الطفولي: "فقط مجالس العمال وليس البرلمان يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف البروليتاريا."

ونحن نفهم أيضا أن البرلمان (أو قصر الرئاسة) ليس موضع السلطة الرئيسي في المجتمع الرأسمالي: حيث تتركز السلطة الحقيقية في مجالس ادارة الشركات العملاقة، والمصارف، والمؤسسات المالية وفي جهاز الدولة (قيادات القوات المسلحة والقضاء والشرطة وغيرها). وبالتالي الساحة البرلمانية ليست هي المحور المركزى للصراع الطبقي أو لنشاطنا كاشتراكيين ثوريين .مرة أخرى وعلى حد تعبير لينين فأن "الحراك الجماهيري" - إضراب كبير على سبيل المثال - هو أكثر أهمية من النشاط البرلماني في جميع الأوقات، وليس فقط خلال ثورة أو حالة ثورية.

فلماذا إذن يجب على الثوار المشاركة في الانتخابات البرجوازية؟

أولا، حقيقة كون الانتخابات ليست حاسمة في تحديد مصير المجتمع لا يعني أنها لا تصنع فرقا على الإطلاق. والقول بأن الانتخابات ونتائجها لا تصنع فرقا إطلاقا هو مبالغة واضحة وشكل من أشكال الحتمية الميكانيكية الاقتصادية، والتي أنكرها إنجلز بشكل واضح (جنبا إلى جنب مع جميع الرواد الماركسيين الأخرين).

وفقا للمفهوم المادي للتاريخ، فإن العنصر (الحاسم) في تطور التاريخ في المقام الاخير هو إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية. لم يقل ماركس غير ذلك ولا أجزم أنا بغير ذلك. وبالتالي إذا كان شخص ما يحور الكلمات السابقة ليقول إن العنصر الاقتصادي هو العنصر الجوهري (الوحيد) في تطور التاريخ، فإنه يحول الطرح السابق إلى عبارة مجردة لا معنى لها. ومع ان الوضع الاقتصادي هو الأساس في التاريخ، غير أن عناصر البنية الفوقية المختلفة - الأشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجها –لها دورها. وللإيضاح: فمثلا الدساتير - التي تضعها الطبقة المنتصرة بعد معركة ما، والأشكال القانونية، وحتى انعكاسات كل هذه النضالات الحقيقة في أدمغة المشاركين، والنظريات السياسية و القانونية والفلسفية، والآراء الدينية وتطورها إلي نظم عقائد - أيضا تمارس نفوذها على مجرى الصراعات التاريخية وفي كثير من الحالات ما تهيمن علي تحديد شكلها.

فوز فرانسوا هولاند على ساركوزي في الانتخابات في فرنسا لم يحول المجتمع الفرنسي أو يغير مساره الأساسي ولكنه يحدث فرقا، وانتصار حركة سيريزا اليسارية في الانتخابات الماضية في اليونان أيضا لم يكن ليحول اليونان جذريا ولكن من الواضح أنه كان سيحدث تغييرا كبيرا في الظروف التي تناضل فيها الطبقة العاملة اليونانية. لا يمكن لنا كاشتراكيين ثوريين ان نكون غير مبالين لهذه الاختلافات الحقيقية، كما لا يمكن أن نكون غير مبالين بالإصلاحات الصغيرة مثل الحد من طول يوم العمل، وزيادة الأجور، وسن التقاعد، وهلم جرا وهى الاصلاحات التي لا تغير في النظام بشكل جوهرى ولكن تؤثر على مستويات معيشة العمال وظروف نضالهم.

والسبب الثاني للمشاركة في الانتخابات هو أنها جزء من المعركة من أجل تطوير وعي الطبقة العاملة. نحن الثوريين قد لا يكون لدينا إيمان أو أوهام بالبرلمان، ولكن الملايين من العمال تظل لديهم أوهام؛ ونحن قد

نفهم أن السلطة الحقيقية ليست في يد البرلمان أو النواب، ولكن الملايين من العمال لا يفهمون هذا الموضوع حتى الآن. وبالتالي تعتبر الانتخابات لهذه الملايين من العمال وقتا يكثف الوعي السياسي عندما تركز عقولهم علي النقاش السياسي، بطريقة لم تكن متاحة في الكثير من الأوقات. ولهذا يجب على الثوريين ألا يسمحوا لهذه الفترة أن تمر من دون التدخل لعمل دعاية اشتراكية؛ وقبل كل شيء لا يمكننا تحمل ترك أرضية هذه المعركة السياسية للإصلاحيين والليبراليين والمحافظين والفاشيين (خاصة وأن الفاشيين قد جمعوا دائما بين النضال البرلماني وما هو خارج البرلمان بشكل فعال جدا).

ثالثا، في الواقع انتخاب الثوار كنواب أو كمستشارين يمكنهم من العمل كمدافعين عن مصالح الشعب وكأبواق للأفكار الاشتراكية وكذلك للمساعدة على التعبئة لحملات العمال والمضطهدين.

وأخيرا، وغالبا ما تنسى هذه النقطة لأننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة من النضال ولكن لينين أكد عليها، من المفيد جدا في النضال ضد البرلمانية "دفع السياسيين المواليين العمال داخل البرلمان للعمل علي تفتيت البرلمان من الداخل ولإنجاح مهمة أى مجالس عمال مستقبلية في تفكيك البرلمان."

متى نقاطع

إذا كانت المشاركة في الانتخابات بوجه عام، بشكل أو بأخر، هي الخيار الصحيح - وقد كان هذا رأي ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي، ولوكسمبورغ، وليبكنخت، ولوكاتش، وجرامشي، وكليف، وماندل، وهارمان وتقريبا كامل أقطاب التراث الماركسي الجاد - فهناك رغم ذلك ظروف معينة يكون اعلان المقاطعة فيها هو الخيار المناسب. ولكن متى؟ مثل هذا السؤال هو بطبيعته تكتيكي ويجب دائما أن يستند إلى تحليل قوي للوضع الملموس - فمن المستحيل صياغة أي حكم مطلق. ومع ذلك، وعلى أساس تاريخ الحركة الماركسية، فمن الممكن أن نقول إن موقف المقاطعة يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، وأن الظروف الاستثنائية التي تبرر تدشين حملة مقاطعة "ايجابية" هي عندما تكون جزءا لا يتجزأ من التحضير لما يقرب من كونه إنتفاضة ثورية مباشرة. لذلك، ينظر إلى مقاطعة الانتخابات على أنها عمل يؤدي مباشرة إلى تفكيك والإطاحة بالبرلمان المعني.

ربما الفصل التاريخى الأكثر فائدة في الاجابة على هذا السؤال هو التطور في موقف لينين من مجلس الدوما القيصري في الفترة من 1906 – 1905. وهذا موصوف بالتفصيل في كتاب توني كليف، لينين، المجلد 1، بناء الحزب، (لندن 1986). وكانت النقاط الرئيسية كالتالى:

- كان مجلس الدوما القيصري هيئة برلمانية غير ديمقراطية للغاية مع امتيازات تصب بوضوح وبشدة في مصلحة الملاك وضد العمال والفلاحين

- في أغسطس –سبتمبر 1905 دعا لينين إلى المقاطعة كجزء من الإعداد لانتفاضة مسلحة، وأقر البلاشفة اقتراحه

- بعد هزيمة التمرد في ديسمبر عام 1905، واصل البلاشفة دعم المقاطعة في انتظار تجدد الانتفاضة

- وعندما تبين ان الانتفاضة المسلحة أصبحت غير ممكنة، غير لينين موقفه في أغسطس 1906 وايد المشاركة، حتى وصل به الامر للتصويت في مؤتمر للحزب في 1907 مع المناشفة وضد البلاشفة

وأستنتج لينين:
"مقاطعة نشطة ... تكون هي التكتيك الصحيح ... فقط في ظل طفرة واسعة وعالمية وسريعة للثورة، أخذة في التطور الى انتفاضة مسلحة ... وفي غياب هذه الشروط تدعو التكتيكات الصحيحة للمشاركة في الانتخابات".
ووقع حدث مماثل في أغسطس -سبتمبر 1917 بخصوص مجلس الجمهورية، أو البرلمان الابتدائي، والذي كان ممثلا للأمة حتى تكونت الجمعية التأسيسية. وعلق تروتسكي في تلك اللحظة:
معرفة الموقف الذي يجب اعتماده فورا تجاه مجلس الجمهورية أصبح مشكلة تكتيكية حادة أمام البلاشفة. هل يجب أن يدخلوه أم لا؟ أتت مقاطعة المؤسسات البرلمانية من جانب الفوضويين وشبه الفوضويين من عدم الرغبة في وضع ضعفهم تحت الاختبار من جانب الجماهير، وبالتالي الحفاظ على حقهم في الاستكبار التطهري -وهو الموقف الذي لا يُحدث أي فارق عند أي أحد. ولا يمكن لحزب ثوري أن يدير ظهره للبرلمان إلا إذا كان قد حدد لنفسه مهمة إسقاط النظام القائم فورا.
ولكن، بالطبع، كان هذا الوضع يمثل لحظات قبل- الانتفاضة - الثورية مباشرة وعكست المناقشة بين البلاشفة هذا، حيث كانت غالبية القيادة البلشفية ضد المقاطعة، في حين كان تروتسكي، بدعم من لينين (الذي كان مختبئا) مع المقاطعة؛ ولم يكن لينينحتى هذه اللحظة قد نجح بعد في اقناع اللجنة المركزية للبلاشفة بفكرة التحضير للانتفاضة الثورية. وتبين هذه الأمثلة التعقيدات التكتيكية لقضية المقاطعة لكنها تعزز أيضا فكرة أن الثوار بصفة عامة يقفون مع المشاركة في الانتخابات.

كيفية المشاركة

المشاركة الثورية في الانتخابات يمكن أن تتخذ عددا من الأشكال، ومرة أخرى فمسألة أي شكل أو أشكال للمشاركة يمكن اعتمادها هو السؤال التكتيكي الذي يجب أن نجيب عليه في كل مرة بناء على التحليل الملموس للواقع، ويتأثر الاجابة على هذا السؤال بشكل كبير بطبيعة النظام الانتخابي القائم.
من الناحية المثالية فإن الحزب الاشتراكي الثوري سيشارك في الانتخابات من خلال الدفع بمرشحيه المباشرين. وهذا يعد أبسط وأوضح وأفضل خيار. ولكن للأسف، ولعدة عقود الآن، جعل ضعف القوى الاشتراكية الثورية هذا الخيار مستحيل أو صعب جدا. فقد اكتشف حزب العمال الاشتراكي البريطاني في أواخر السبعينات أنه ليس من المفيد الدفع بمرشحين يحصلون على عدد هزيل من الأصوات تبعث على السخرية. كما انه ليس من المفيد أن ينافس العديد من المرشحين من اليسار الثورى بعضهم ضد البعض فيفتتون أصوات بعضهم البعض ويشتتون الناخبين ويأتى ذلك على حساب اليسار ككل.
ولهذا السبب غالبا ما يكون ضروريا على الثوريين أن يشاركوا في الانتخابات كجزء من تحالفات اليسار؛ وغالبا ما تكون هذه الائتلافات والتحالفات ضرورية لكنها دائما تقدم مشاكلها الاستراتيجية والتكتيكية المعقدة التي لا يمكن أن تنتهي عند هذه النقطة.
وبالرغم من ذلك فأنه من الممكن تحديد بعض المبادئ التوجيهية العامة لهذه الحملات:

- يجب تنظيم حملات جادة تهدف للفوز، إذا كان ذلك ممكنا
- ولهذه الغاية ينبغي لنا أن تقوم دعايتنا الانتخابية على برامج ذات مطالب واقعية حتي تكون منطقية

لكتل كبيرة من الشعب العامل وليست برامج مجردة وجوفاء

- يجب أن نرفض بحزم نزعة الانتهازيين للرضوخ لضغوط واغراءات تقديم التنازلات من أجل الفوز في عملية الانتخاب مثل تنيل الافكار العنصرية والذكورية والشوفينية، الخ

- يجب أن نوضح أن الحملة الانتخابية مجرد جزء - في مثابة المرتبة الأدنى - من النضال من أجل تعبئة الجماهير

ولكن هناك أيضا مسألة كيفية التصويت عندما نكون غير قادرين على ترشيح أنفسنا؛ وحتى عندما نتمكن من الترشح، كيف نستخدم أصوات الخيار الثاني أو في التصويت في الجولة الثانية إذا لم نتأهل بعد الجولة الأولي. ومن الواضح أن هذا يثير العديد من الأسئلة المتنوعة، الصعبة أحيانا، الحاسمة أحيانا والأقل أهمية بكثير أحيانا أخرى. على سبيل المثال في الانتخابات العامة في إيرلندا في عام 2011 دخلت في عدد من المناقشات مع الرفاق، بعد أن صوتنا في الجولة الاولى لمرشحى التحالف اليسارى الموحد والذي شاركنا فيه، عن كيفية استخدام الخيار الثاني والثالث بعد: هل يجب علينا التصويت ثانيا (لشين فين – الجناح السياسى للجيش الايرلندى الجمهورى) ثم ثالثا (لحزب العمال) أم ثانيا (للعمال) ثم ثالثا (لشين فين). هنا يصعب أن يكون هناك حل واحد يناسب الجميع لأنها مسألة أعقد من مجرد الدفع بمرشحين؟ ولكن، مرة أخرى، لا يزال من الممكن أن أبدي بعض الملاحظات العامة.

اتخاذ قرار لمن نصوت

أولا من الضروري أن نفهم أن قرار الاشتراكيين الثوريين بشأن كيفية التصويت مبني على أساس مختلف عن الليبراليين أو غيرهم ممن يعتقدون فعلا أن نواب البرلمان او الرؤساء هم حقا من يديرون المجتمع.
كبداية، فأن الخصائص الشخصية للمرشح لها أهمية قليلة جدا وبالتأكيد لن تكون نقطة انطلاق لنا لاتخاذ هذا القرار. على سبيل المثال، لو أن المرشح الرئيسي لليسار في الانتخابات هو اليسارى المعروف جورج غالاوي في بريطانيا (والذي دعمه حزب العمال الاشتراكى من قبل)، أو الليبرالى - اليسارى رالف نادر في الولايات المتحدة (والذي دعمته المنظمة الاشتراكية الاممية هناك فى 2000) أو حمدين صباحي في مصر، فليست حجة جيدة لتقول أنا لن أصوت لهذا الرجل "لأنني لا أثق به"، أو "لأنى لا أطيقه شخصيا"، أو أنا لا يمكن أن أدعمه لأنه فعل "شيئا سيئا قبل ثلاث سنوات ".
ثانيا، يشكل التصويت في الانتخابات تفضيل لنتيجة معينة في ظروف عادة ليست من اختيارنا، ولا يمثل تأييد سياسي شامل لمن ندعمهم. ومفهوم الدعم الانتقادي حاسم هنا ويعبرعنه بصور متعددة "مثل التصويت دون أوهام " أو " التصويت والتحضير للمعركة" أو" الدعم الانتخابى كحبل مشنقة "(لينين).
وللأسف قد اصبحت عادة سيئة داخل اليسار هى الهجوم العنيف من منظمة يسارية على قرار من منظمة أخرى يسارية بشأن التصويت للمرشح (س) أو الحزب (ص) كما لو كان الدعم الانتخابى يساوى تأييد سياسي شامل وكامل حتى عندما يكون واضحا تماما أن هذا ليس هو الوضع. (وبطبيعة الحال، يتعين على الاشتراكيين الثوريين جعل انتقاداتهم لمن يدعمون في الانتخابات واضحة).
على سبيل المثال، في عام 1997 صوت حزب العمال الاشتراكي البريطاني لحزب العمال الاصلاحى

بقيادة توني بلير. واتخذنا هذا القرار لأننا وجدنا أنه من المهم جدا للطبقة العاملة في إنجلترا أن تطيح بحكومة حزب المحافظين التي ظلت في منصبها لمدة 18 عاما، كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف. ذلك لا يعني أننا كان لدينا أوهام أو أمال في بلير أو حزب العمال وتفسير هذا التصويت بالقول إن حزب العمال الاشتراكي البريطاني أو جون موليينو يدعمون توني بلير هو مجرد مهزلة.

كتب لينين على النحو التالي عن جيل سابق من قادة العمال:

صحيح أن هندرسون، ومكدونالدز، وسنودين (قادة حزب العمال عام 1920) رجعيين ميؤوس منهم، ومن الصحيح أيضا أنهم يريدون تولي السلطة (ويفضلون التحالف مع البرجوازية لتحقيق ذلك)، وانهم يريدون"الحكم" على طريقة البرجوازيين القدامى، وعندما يصلوا للسلطة بالتأكيد يستصرفوا مثل شيدمان ونوسك (الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان قاتلي لوكسمبورغ وليبكنخت وخونة الثورة الألمانية). كل هذا صحيح. ولكن دعمهم لا يعني على الإطلاق خيانة للثورة؛ ما يجب إدراكه فعلا هو أن إعطاء هؤلاء السادة قدرا معينا من الدعم البرلماني في لحظة معينة يصب في مصلحة الثورة والطبقة العاملة والثوريين.

كل من يفسر هذا على أن لينين كان، بصفة عامة، من مؤيدي ماكدونالد رامزي أو شيدمان ونوسك فهو عن عمد او بسذاجة لا يفهم المقصد.

الشيء الرئيسي هو تحديد المعنى السياسي للتصويت في حالة سياسية معينة، استنادا إلى دراسة الموقف ككل.

ويتطلب ذلك أخذ وضع جميع القوى والجماعات والأحزاب والطبقات والجماهير العاملة في بلد معين في الاعتبار، وأيضا لا ينبغي أن تتحدد تلك السياسة فقط عن طريق رغبات ووجهات نظر، أو حسب درجة الوعي الطبقي أو نضالية مجموعة واحدة أو حزب واحد فقط.

في رأيي توجد ثلاثة عناصر ذات أهمية خاصة في هذا التقييم:

1) الطبيعة الطبقية للأحزاب أو المرشحين المعنيين

2) الطبيعة الطبقية والسياسية للجماهير الداعمة لهذه الأحزاب أو المرشحين

3) التبعات السياسية لتصويت بعينه أو لنتيجة معينة للانتخابات المعنية

وتكون المسألة بسيطة نسبيا إذا كانت الإجابات على كل هذه الأسئلة تشير دائما في نفس الاتجاه، لكن للأسف فالحياة ليست بهذه السهولة.

ولنتذكر، وكما أوضح لينين، فأحزاب العمال والاشتراكية الديمقراطية هي عادة ليست أحزاب رأسمالية صرفة ولا عمالية صرفة، بل هي إلي حد ما أحزاب عمالية - برجوازية أو عمالية – رأسمالية حيث انها تجمع بين قيادة موالية بشدة للرأسمالية مع (عادة) وجود رابط عضوي مع النقابات العمالية (خاصة مع بيروقراطيين النقابات العمالية) وتحظى بالدعم الانتخابي الجماهيرى من الطبقة العاملة.

على هذا الأساس، كما رأينا، جادل لينين لصالح التصويت لحزب العمال البريطاني ضد الاحزاب الرئيسية للبرجوازية البريطانية أي حزبى المحافظين والليبراليين. ولكن هناك اختلافات وفروق تنوعات في أوضاع أخرى: هناك أحزاب يسارية إصلاحية قياداتها ليست ببساطة "موالية للرأسمالية "، مثل حال العمال تحت

بلير في بريطانيا والاشتراكى بقيادة هولاند في فرنسا أو الاشتراكى تحت باباندريو في اليونان وهلم جرا. هناك احزاب لها قيادات اكثر راديكالية من هؤلاء مثل سيريزا في اليونان أو جبهة غوشي في فرنسا على علم أنهم من المرجح جدا أن يذعنوا أيضا للرأسمالية تحت الضغط. وفي كثير من الحالات قد نضطر لتخطى تكتيك التصويت لصالح حزب من نوع حزب العمال ضد حزب برجوازي صريح بناءعلى ضرورة تطوير بديل يساري أو اشتراكي ثوري للإصلاحيين.

في بعض الأحيان، كما هو الحال في ايرلندا، يسمح النظام الانتخابي بالقيام بالاستخدام التكتيكين معا (باستخدام الخيار الثاني في الانتخاب) - من تختار إذا لم ينجح مرشحك المفضل. وفي أحيان أخرى، حيث لا يمكن الا اختيار مرشح واحد فإنه لا مجال الا للتصويت لجهة واحدة كما هو الحال في بريطانيا.

تعقيد آخر يظهرفي "دول العالم الثالث" أو البلدان النامية" والمستعمرات السابقة. في كثير من الأحيان يتم ملء الفراغ السياسي الذي يملأ في أوروبا بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بواسطة الأحزاب القومية أو الإسلامية التي تجمع بين دعم الرأسمالية في العملي، مع الخطاب المعادي للإمبريالية (وأحيانا نضال) ويكون لهم كتلة داعمة كبيرة في وسط الطبقة العاملة والفقراء والفلاحين مثل مجموعة حزب المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا وحزب الله في لبنان و في أوقات متقطعة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس. وفي إيرلندا لدينا الشين فين – الجناح السياسى للجيش الجمهورى الايرلندى الذي يلعب هذا الدور غير العادي.

أحيانا يبدو العامل الثالث في قرار لمن سنصوت – التبعات السياسية للقرار – كأنه يدفع في اتجاه مختلف عن العامل الأول والثاني. لنأخذ على سبيل المثال الموقف في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 2000عندما وجدنا أنفسنا في جولة الاعادة بين شيراك اليميني والفاشي لوبون. من الواضح أنه لا يوجد اشتراكي يفكر في التصويت لأمثال شيراك عادة. .ومن الواضح أيضا بنفس القدر أن فوز لوبون كان يمثل كارثة. وانقسم الرأي وقتها بين الماركسيين الثوريين. جادل حزب العمال الاشتراكي البريطاني ضد التصويت لشيراك، داعيا إلى تعبئة في الشارع ضد الفاشيين. بينما صوتت عصبة الشيوعيين الثوريين الفرنسيين لصالح شيراك. وقتها كنت داعما لخط حزب العمال الاشتراكي البريطاني إلا انني اعتقد الان أنى كنت مخطئا. في النهاية فاز شيراك وقتها بأغلبية ساحقة بنسبة 82٪ من الأصوات عند نسبة إقبال 79٪؛ لذلك أتضح أن الغالبية العظمى من العمال الفرنسيين صوتوا لشيراك.

اليسارية المتطرفة

برأيي أن أفضل مرجع عام في التراث الماركسي لمسألة الثوريين والانتخابات هو كتاب الشيوعية مرض اليسارية الطفولي لينين 1920 والذي اقتبست منه أعلاه. وهو الكتاب الذي كُتبه لينين ليحارب نزعة اليسارية المتطرفة والتي كانت بدورها قوة يعتد بها في عدد من الأحداث التي نشأت بعد الثورة الروسية مباشرة وشكلت الأممية الشيوعية الثالثة بعد 1919 (الألمانية والهولندية والإيطالية وغيرها). بل الكتاب هو دليل رائع لاستراتيجيات وتكتيكات ينبغي دراستها من قبل كل من يطمح إلى إصدار الأحكام في هذه القضايا الخطيرة. وكما انه لا يمكن للمرء أن يكون اقتصادي ماركسي حقيقي دون ان يكون درس رأس المال، فإن المرء لا يمكن أن يكون قائدا سياسيا اشتراكي ثوري دون ان يكون قد قرأ "الشيوعية اليسارية: مرض طفولي" للينين.

حجج الكتاب الرئيسية هي:

- أن رفض جميع التنازلات مقدما ليس موقفا ماركسيا جادا
- أنه من الضروري للغاية العمل فى جميع النقابات العمالية، بما في ذلك نقابات العمال الرجعية
- انه من الملزم المنافسةعلى انتخابات البرلمان البرجوازية والمشاركة فيه
- أنه من الضروري التصويت للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ضدالأطراف الرأسمالية بشكل واضح من أجل التحيز لجماهير العمال ضد اليمين، ولفضح الإصلاحيين امام الجماهير من خلال وضعهم في السلطة، وذلك لكسب العمال من القيادات الإصلاحية الغادرة
- أن فن القيادة الثورية ينطوي علي تعلم كيفية الفوز بغالبية الطبقة العاملة وليس فقط الطليعة الثورية (فلا يمكن أن يتحقق النصر بالطليعة وحدها) وهذا يعني أن تكون متقدما بخطوة واحدة عن الجماهير وليس معزولا عنها

مثلما أن كتاب رأس المال هو شرط أساسي لتحليل اقتصادي ماركسي لكنه ليس بديلا عن دراسة الاقتصاد الحالي، لا يمكن أن يكون مجرد القراءة للينين أو تروتسكي هي السبيل للوصول إلى قرارات صحيحة فيما يتعلق بالانتخابات؛ يجب أن يتضمن هذا تقييم واقعي متوازن للطبقات والقوي السياسية.

4- النضال ضد الفاشية

جريدة المناضل-ة المغربية - حول الفاشية (أوروبا 1923-1940) - ليون تروتسكي - 1933

إيطاليا: كيف انتصر موسوليني

في الوقت الذي لا تعود تكفي فيه الوسائل البوليسية والعسكرية «العادية» للديكتاتورية البرجوازية، بالإضافة إلى الواجهات البرلمانية، لإبقاء المجتمع في حالة توازن – يبدأ دور النظام الفاشي.

تقوم الرأسمالية، من خلال الأداة الفاشية، بتحريك جماهير البرجوازية الصغيرة المهتاجة وزمر البروليتاريا الرثة المنحطة والمحبطة- الأعداد التي لا تحصى من البشر الذين أوصلهم الرأسمال المالي ذاته إلى اليأس وحالة السعار. إن البرجوازية تطلب من الفاشية وظيفة شاملة، فعندما تلجأ إلى وسائل الحرب الأهلية تصر على تأمين السلام (الإجتماعي) لسنوات.

والأداة الفاشية باستعمالها البرجوازية الصغيرة كبش قتال وبسحقها جميع المعوقات في طريقها، إنما تقوم بوظيفة شاملة. وبعد أن تنتصر الفاشية تجمع في يديها، كملزمة فولاذ، بشكل مباشر وفوري، جميع أجهزة ومؤسسات السلطة العليا والسلطة التنفيذية والإدارية والتعليمية للدولة: مجمل جهاز الدولة مع الجيش والبلديات والجامعات والمدارس والصحافة والنقابات والتعاونيات.

وعندما تصبح الدولة فاشية، ذلك لا يعني أنه ستتغير فقط أشكال وأساليب الحكومة وفقا للنمط الموضوع من قبل موسوليني- إن المتغيرات في هذا الحقل هي في الأخير ذات أهمية ثانوية، لكنها تعني قبل كل شيء

وفي أغلب الأحوال أن منظمات العمال قد أبيدت، وأن البروليتاريا قد أختزلت إلى حالة هلامية غير متماسكة، وأنه تم تشكيل نظام إداري متغلغل بعمق بين الجماهير يمنع أي تبلور مستقل للبروليتاريا. هنا بالضبط يكمن لب الفاشية.

كانت الفاشية الإيطالية النتيجة المباشرة لخيانة الإصلاحيين للانتفاضة البروليتارية الإيطالية. فمنذ انتهاء الحرب (الحرب الأولى) كان هناك ميل صاعد للحركة الثورية في إيطاليا، أدى في سبتمبر/(أيلول) 1920 إلى الاستيلاء على المصانع والصناعات من قبل العمال. كانت ديكتاتورية البروليتاريا حقيقة فعلية، كل ما كان ينقصها هو تنظيمها واستخلاص جميع الاستنتاجات الضرورية منها. لكن الاشتراكية الديمقراطية ارتعبت وتراجعت. ووقفت البروليتاريا تواجه الفراغ، بعد مجهودها المقدام و البطولي. وبات تمزق الحركة الثورية العامل الأكثر أهمية في نمو الفاشية ففي شهر شتنبر/(أيلول وصل التقدم الثوري إلى نقطة جمود، وفي شهر ديسمبر/كانون الأول) كانت أول مظاهرة رئيسية للفاشية (السيطرة على مدينة بولونيا).

صحيح أن البروليتاريا، حتى بعد كارثة سبتمبر/(أيلول)، كان بمقدورها أن تشن معارك دفاعية. لكن الاشتراكيين الديمقراطيين فكروا بشيء واحد فقط – كيف يسحبون العمال من تحت نيران الهجوم لقاء تنازل تلو الآخر. فقد أملوا أن يضع تصرف العمال الطّيع «الرأي العام» البرجوازي في مواجهة الفاشية. والأكثر من ذلك أنهم اتكلوا كثيرا على مساعدة الملك فيكتور عمانوئيل الثالث. ولغاية آخر ساعة منعوا العمال بكل قوتهم من قتال عصابات موسوليني. إلاّ أن ذلك لم ينفعهم شيئا. فالتاج انتقل مع الشريحة العليا من البرجوازية إلى جانب الفاشية. وعندما رأى الاشتراكيون الديمقراطيون في اللحظة الأخيرة أن الفاشية لا يمكن كبحها بواسطة تصرفات طيعة، قاموا بدعوة العمال لإضراب عام، إلاّ أن دعوتهم واجهت إخفاقا تاما. لقد رطبوا البارود لئلا ينفجر، وعندما قاموا أخيرا بوضع فتيل مشتعل بيد مرتجفة لم يحترق البارود.

بعد سنتين من إنطلاق الفاشية كانت في السلطة واستطاعت ترسيخ نفسها بفضل واقع أن الفترة الأولى من سيطرتها تلاقت مع فترة ازدهار اقتصادي أعقب ركود سنة 21-1922. لقد حطم الفاشيون البروليتاريا المتراجعة بالقوى الهجومية للبورجوازية الصغيرة، وذلك لم يتم بضربة واحدة. فحتى بعد استلام السلطة واصل موسوليني سيره باحتراس شديد: لقد كان يفتقر لنماذج جاهزة. فخلال السنتين الأوليين لم يتم حتى تعديل الدستور. و اتخذت الحكومة الفاشية طابع حكومة ائتلافية، في الوقت نفسه الذي كانت العصابات الفاشية منشغلة فيه باستعمال الهراوات والسكاكين والمسدسات. إنه فقط بشكل تدريجي انبثق إلى الوجود ذلك النظام الفاشي الذي تضمن اللجم التام لجميع المنظمات الجماهيرية المستقلة.

لقد أحرز موسوليني ذلك على حساب تبقرط الحزب الفاشي نفسه. فبعد استخدامه للقوة الضاربة للبورجوازية الصغيرة، قام بخنقها في ملزمة الدولة البورجوازية. لم يكن يستطيع أن يفعل غير ذلك، حيث أن الأوهام التي أشاعها لدى الجماهير بدأت تصبح بشكل متسارع الخطر الأكثر راهنية الماثل أمامه. فما أن تصبح الفاشية بيروقراطية حتى تتماثل بشكل وثيق مع الأشكال الأخرى من الديكتاتورية العسكرية والبوليسية. إذاك لا تعود تملك دعمها الاجتماعي السابق، حيث أن الاحتياطي الرئيسي للفاشية –البورجوازية الصغيرة- يستنفد. إن القصور الذاتي التاريخي هو وحده الذي يمكن الحكومة الفاشية من إبقاء البروليتاريا في حالة من التشتت والعجز.

ألمانيا: صعود الهتلرية

إن الفقرة الموجزة جدا، الواردة أدناه، حول الشروط المسبقة التاريخية للفاشية قد اقتطعت من آخر مقال كتبه تروتسكي مباشرة قبل مصرعه على يد قاتل ستاليني مأجور في غشت/(آب) 1940. (تم تدوينه من نص مسجل على الدكتافون) إن هذه الفقرة الموجزة تتضمن خلاصة التجربة السياسية الأوروبية بين حربين عالميتين.

لقد مرت ألمانيا في عهد جمهورية فايمر في الـ«الدورة» (التي يصفها تروتسكي) لغاية شروع النازية بمسيرتها نحو السلطة في سيرورة مواجهة لخلفيات أزمة سنة 1929 العالمية. فالحركة العمالية الألمانية، أكبر حركة عمالية في أوروبا، كانت منقسمة بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين. وقد ألح تروتسكي على أن تتم مواجهة الهجوم النازي بالقوة الموحدة لمجمل الطبقة العاملة وبالتالي للحزبين الاشتراكي-الديمقراطي والشيوعي والنقابات الإصلاحية والشيوعية.

إن سياسة «الجبهة الموحدة» هذه قد تم رفضها من قبل الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين من جهة والزعماء الشيوعيين من جهة أخرى. وقد اعتبر الأخيرون، مع ستالين، بأن النازيين والاشتراكيين الديمقراطيين (أو «الاشتراكيين الفاشيين») يجب أن ينظر إليهم ليس كأخصام بل «كتوأمين». والأكثر من ذلك أن ستالين والزعيم الشيوعي الألماني ارنست ثالمان قد أمرا الشيوعيين بالتصويت مع النازية عندما حاولوا تجريد الحكومة الاشتراكية الديمقراطية في بروسيا من حقوقها من خلال استفتاء في صيف 1930. وبدون كلل، حذر تروتسكي من الانجراف الأعمى نحو الكارثة. فقد توقع أن النازية في السلطة ستسحق الحركة العمالية الألمانية بمجملها وتطلق العنان لحرب عالمية، كما ستقوم بالهجوم على الاتحاد السوفياتي. ولقد ردت عليه الصحافة الشيوعية بإدانته كـ«شريك للاشتراكيين الفاشيين» و«تاجر مذعور» و«مغامر» و«عميل للرأسمالية الألمانية»، والخ. وفي أوائل عام 1933 استولى هتلر على السلطة دون أن يواجه مقاومة جدية، وبدأت مأساة ألمانيا تحت الصليب المعقوف تتوضح تدريجيا.

إن المختارات التالية تتناول الظواهر المختلفة لتلك التطورات. والمقتطف الثاني مأخوذ من المدخل إلى ماذا بعد؟. وكالمقتطف الثالث المأخوذ من ما هي الفاشية؟، تمت كتابته سنة 1932. أمّا النص الرابع المكتوب في يونيو/(حزيران) 1933 فيتضمن ربما أعمق تحليل لتروتسكي عن الهتلرية وتوقعا للحرب العالمية الثانية.

دورة التطور الفاشي

... لقد أظهر كل من التحليل النظري والتجربة التاريخية الغنية لربع القرن الأخير، وبقوة مماثلة، أن الفاشية هي في كل مرة المرحلة الأخيرة لدورة سياسية محددة مؤلفة من الأطوار التالية: أكثر أزمات المجتمع الرأسمالي حدة، نمو تجذر الطبقة العالمة، نمو التعاطف تجاه الطبقة العاملة وتوق إلى التغيير من جانب البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية، الارتباك الحاد وسط البورجوازية الكبيرة، مناوراتها الجبانة و الخيانية الهادفة إلى نجنب الذروة الثورية، إنهاك البروليتاريا وارتباكها ولا مبالاتها النامية، تفاقم الأزمة الاجتماعية، يأس البورجوازية الصغيرة وتوقها إلى التغيير، والعصب الجماعي للبرجوازية الصغيرة و استعدادها للإيمان بالعجائب، واستعدادها لإجراءات عنف، ونمو عدائيتها تجاه البروليتاريا التي خيبت آمالها. تلكم هي المقدمات لتشكل سريع لحزب فاشي وانتصاره.

أزمة الرأسمالية الألمانية

لقد برهنت الرأسمالية في روسيا عن أنها الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية بسبب تخلفها الشديد. وفي الأزمة الحالية تظهر الرأسمالية الألمانية نفسها كالحلقة الأضعف وذلك لسبب معاكس تماما: فبالضبط لأنها النظام الرأسمالي الأكثر تقدما.. لكما أصبحت القوى المنتجة في ألمانيا أكثر تجهيزا وكلما امتلكت قوة ديناميكية أكبر، كلما اختلفت أكثر في نظام الدولة في أوروبا –نظام مشابه «لنظام» أقفاص في حديقة حيوانات محدودة مفقرة. إن الرأسمالية الألمانية تجد ذاتها عند كل مفترق في الأحداث، في مواجهة تلك المشاكل نفسها التي حاولت حلها بواسطة الحرب. لقد تأهبت البورجوازية الألمانية، من خلال حكومة هوهنزلرنية [15]، للعمل من أجل «تنظيم أوروبا». ومن خلال نظام برونينغ كورتويس [16] حاولت.. أن تشكل اتحادات جمركية مع النمسا. لهكذا مستوى محزن اختزلت مشاكلها ومقدراتها وأبعادها! لكن حتى الإتحاد الجمركي لم يتحقق. وكبيت الساحرة في حكايات الجن كان النظام الأوروبي بمجمله يقبع على رجلي دجاجة. كان التفوق الكبير والصحي لفرنسا سيتداعى بحال توحد بضعة ملايين نمساوي مع ألمانيا.
فبالنسبة لأوروبا بشكل عام ولألمانيا بشكل أولي لم يكن هناك أي تقدم عبر الطريق الرأسمالي. إن أي حل مؤقت للأزمة الراهنة يتحقق عبر تفاعل آلي لقوى الرأسمالية ذاتها –على عظام العمال- سيعني فقط انبعاث تناقضات الرأسمالية في المرحلة القادمة بأشكال أكثر حدة وتركزا.
وبلغة الاقتصاد العالمي، فإن أوروبا هي على منعطف انحداري. لقد انطبعت بشدة على جبينها الطوابع الأمريكية: مشروع دوز، مشروع يونغ، قرار هوفر بتأجيل دفع الديون المستحقة. إن أوروبا تحيا كلها الآن على الإعاشة الأمريكية.
وينتج عن أفول الرأسمالية تحلل اجتماعي وثقافي. فالطريق مقطوع أمام المزيد من التفرقة المنظمة داخل الأمة، حيث أن ازدياد نمو البروليتاريا يأتي من خلال تقليص الطبقات الوسطى. كما أن إطالة أمد الأزمة تجر فقط إلى افقار البرجوازية الصغيرة وتحويل أعداد متزايدة من التجمعات العمالية إلى فئة البروليتاريا الرثة. إن هذا التهديد أكثر من أي تهديد آخر، يمسك ألمانيا المتقدمة رأسماليا من عنقها.
إن الجزء الأكثر عفونة في أوروبا الرأسمالية هو البيروقراطية الاشتراكية الديمقراطية. لقد دخلت التاريخ تحت لواء ماركس وانجلس. ووضعت لها هدفا إسقاط الحكم البرجوازي. وجاء الصعود المفاجئ الكبير للرأسمالية ليباغتها ويجرها في يقظتها. فباسم الإصلاح تخلت عن الثورة، أولا من خلال أعمالها وفيما بعد من خلال أقوالها بالذات. إن كاو تسكي قد استعمل لوقت طويل في الواقع لغة الثورة، مكيفا إياها مع حاجات الإصلاحية. أمّا برنشتين [17] بالمقابل فطلب التخلي عن الثورة: فبالنسبة إليه، دخلت الرأسمالية فترة تطور سلمي دون أزمات ودون حروب. مثال نبوءة! وفي الظاهر، بدا بين كاوتسكي وبرينشتين خلاف لا يمكن حله. لكنهما في الواقع أكملا بعضهما البعض الآخر بشكل متناسق كفردتي الحذاء اليمنى واليسرى لقدمي الإصلاحية.
وجاءت الحرب (1914)، فقامت الاشتراكية الديمقراطية بدعم الحرب باسم الوفرة المستقبلية، وبدل الوفرة بدأ الانحطاط. لم يعد السؤال هو ما إذا يجب استنتاج حتمية الثورة من عدم ملاءمة الرأسمالية، ما إذا يجب العمل بهدف توافق العمال مع الرأسمالية عن طريق الإصلاحات. فالسياسات الجديدة للاشتراكية الديمقراطية اليوم تقوم على الحفاظ على المجتمع البرجوازي عبر التضحية بالإصلاحات.
إلا أنه حتى ذلك لم يكن المرحلة الأخيرة من الاندحار. فالأزمة التي تهز الرأسمالية بعنف أجبرت

الاشتراكية الديمقراطية على التضحية بثمار النضال الاقتصادي والسياسي الطويل، وبالتالي على الضغط على العمال الألمان للعيش في مستوى حياة آبائهم وآباء آبائهم وأجدادهم. ليس هناك موضوع سخرية تاريخي أكثر مأساوية وفي الوقت نفسه أكثر تنفيرا من هذا الانحلال المقرف للإصلاحية وسط حطام جميع انتصاراتها و أمالها. إن المسرح في أيامنا هذه يجهد نفسه من أجل التحديث. فليعرضوا دائما مسرحية جيرهارت هوبتمان «الحائك»: هذا العمل المسرحي الأكثر حداثة. لكن على مدير المسرح أن لا ينسى أن يحجز مقاعد الشرفة الأمامية لقياديي الاشتراكية الديمقراطية .

إلا أن أولئك القياديين ليسوا في مزاج المسرح الان، فلقد وصلوا إلى أعلى حدود تكليفهم. فهناك مستوى لا يمكن للطبقة العاملة الألمانية أن تهبط تحته بإرادتها لأي مدة من الزمن، مع ذلك فالنظام البرجوازي الذي يقاتل للبقاء ليس في مزاج الاعتراف بذلك المستوى. إن قانون الطوارئ الذي فرضه براونينغ ليس إلا بداية الاستطلاع. فنظام براونينغ يقبع على الدعم الجبان والغادر للبيروقراطية الاشتراكية الديمقراطية، التي بدورها تعتمد على الدعم الكئيب والفاتر لشريحة من البروليتاريا. إن النظام المبني على مراسيم بيروقراطية هو نظام غير مستقر وغير جدير بالثقة ومؤقت، فالرأسمالية تتطلب سياسة أخرى أكثر حسما. فالدعم الذي تقدمه الاشتراكية الديمقراطية لها، مع بقاء عين واحدة لها منصبة على عمالها، ليس فقط غير كاف بالنسبة للأهداف الرأسمالية، بل أصبح مصدرا للمضايقة أيضا. لقد مرت فترة أنصاف الحلول وأصبح على البرجوازية، من أجل إيجاد مخرج لها، أن تتخلص من جميع الضغوطات التي تفرضها المنظمات العمالية، أن تستأصل تلك المنظمات وتحطمها وتسحقها نهائيا.

عند هذا المنعطف يبدأ الدور التاريخي للفاشية.تقوم الفاشية بتحريض تلك الطبقات التي هي مباشرة فوق البروليتاريا وتخاف دوما من أن تجبر على النزول إلى الأوساط البروليتاريا، فتنظمها وتسلحها بمساعدة الرأسمال المالي المتستر بالدولة الرسمية، وتوجهها نحو استئصال المنظمات البروليتارية من أكثرها ثورية إلى أكثرها اعتدالا.

إن الفاشية ليست فقط نظام انتقام وقوة وحشية وإرهاب بوليسي،إنها نظام حكومي خاص مبني على استئصال جميع عناصر الديمقراطية البروليتارية داخل المجتمع البورجوازي. وتكمن مهمة الفاشية ليس فقط في تحطيم الحرس الشيوعي المتقدم بل في إيقاء مجمل الطبقة في حالة من التشتت المفروض. ولهذه الغاية لا تكفي التصفية الجسدية للقطاع الأكثر ثورية للعمال. من الضروري أيضا تهشيم جميع المنظمات المستقلة والطوعية، وإزالة جميع التحصينات الدفاعية للبروليتاريا، واستئصال كل ما تم تحقيقه خلال ثلاثة أرباع قرن من قبل الاشتراكية الديمقراطية والنقابات. فالحزب الشيوعي يقف أيضا في التحليل الأخير على قاعدة تلك الإنجازات.

لقد هيأت الاشتراكية الديمقراطية جميع الظروف الضرورية لانتصار الفاشية. لكنها هيأت بهذا أيضا ظروف تصفية نفسها سياسيا. إنه لمن الصواب تماما وضع مسؤولية قانون براونينغ للطوارئ وخطر الهمجية الفاشية على الاشتراكية الديمقراطية. غير أنه من الهراء التام أن تتم مماثلة الاشتراكية الديمقراطية بالفاشية.

خلال ثورة 1848 هيأت البرجوازية الليبرالية من خلال سياستها المسرح لانتصار الثورة المضادة، التي بدورها أضعفت الليبرالية. لقد هاجم ماركس وإنجلس البرجوازية الليبرالية ليس بأقل حدة مما فعله

(فرديناند) لاسال [18]، وكان نقدهما أكثر شمولية من نقده. لكن عندما وضع اللاساليون الإقطاعية المضادة للثورة مع البرجوازية الليبرالية في «كتلة رجعية واحدة»، اغتاظ ماركس وإنجلس عن حق من هذه الراديكالية المتطرفة الزائفة. إن الموقف الخاطئ للاساليين قد حولهم في عدة مناسبات إلى أعوان لا إراديين للملكية، بالرغم من الطبيعة التقدمية العامة لعملهم، الذي كان أكثر أهمية بكثير وأكثر شأنا من انجازات الليبرالية.

وتعيد نظرية «الاشتراكية-الفاشية» إنتاج الخطأ الأساسي نفسه للاساليين على أرضية تاريخية جديدة. فبعد وضع الاشتراكيين الوطنيين والاشتراكيين الديمقراطيين في رزمة فاشية واحدة، تذهب البيروقراطية الستالينية إلى حد القيام بنشاطات كدعم إستفتاءهتلر، وهو أمر لم يكن أفضل على طريقته الخاصة من تحالفات لاسال مع بسمارك.

في الحقبة الراهنة، على الشيوعية الألمانية في نضالها ضد الاشتراكية الديمقراطية أن تبني نفسها على حقيقتين غير منفصلتين: 1) المسؤولية السياسية للاشتراكية الديمقراطية في تقوية الفاشية 2) التضارب التام بين الفاشية وتلك المنظمات العمالية التي تعتمد عليها الاشتراكية الديمقراطية.

إن التناقضات داخل الرأسمالية الألمانية قد وصلت في الوقت الحاضر إلى حالة توتر أصبح الانفجار عندها حتميا. كما وصل تكيف الاشتراكية الديمقراطية إلى ذلك الحد الذي تكمن ما دونه الإبادة الذاتية. وبلغت أخطاء البيروقراطية الستالينية ذلك المد الذي تكمن ما دونه الكارثة. هكذا هي المعادلة الثلاثية التي تميز الوضع في ألمانيا. إن كل الأمور تتوازن الآن على حافة سكين.

مأساة البروليتاريا الألمانية

إن أقوى بروليتاريا أوروبية –أقوى بالنسبة لموقعها في الإنتاج وثقلها الاجتماعي، وقوة منظماتها- لم تبد مقاومة لهتلر منذ وصوله إلى السلطة وبدء هجماته العنيفة الأولى ضد المنظمات العمالية. هذا هو الواقع الذي يجب أن تبنى عليه جميع الحسابات الاستراتيجية المستقبلية.

إنه من الغباء الواضح الاعتقاد بأن التطور اللاحق لألمانيا سيسير على الطريقة الإيطالية، أي أن هتلر سيقوي سيطرته بشكل تدريجي، خطوة وراء خطوة... كلا، إن المصير اللاحق للاشتراكية الوطنية يجب استخلاصه من تحليل الظروف الألمانية والعالمية، وليس من تشابه تاريخي بحت. لكن هناك جملة أمور واضحة: إذا كنا منذ شتنبر/(أيلول) 1930وما بعد قد طالبنا الأممية الشيوعية بسياسة قريبة المدى في ألمانيا، فمن الضروري الآن وضع سياسة للمدى البعيد. وقبل أن تصبح أي معركة حاسمة ممكنة مرة أخرى، سيكون على الطليعة البروليتارية أن تعيد توجيه نفسها، أي بكلام آخر، أن تدرك ما قد حصل، وتحدد مسؤوليات الهزائم التاريخية الكبيرة، وتستشف طريقا جديدة، وبهذه الطريقة تعيد ثقتها بنفسها.

إن الدور الإجرامي للاشتراكية الديمقراطية لا يتطلب تعليقا: فالأممية الشيوعية قد أنشأت منذ أربع عشرة سنة بالضبط لكيما تسحب البروليتاريا من تحت التأثير المثبط للمعنويات للاشتراكية الديمقراطية. وإذا لم تنجح لغاية الوقت الراهن، وإذا كانت تجد البروليتاريا الألمانية نفسها عاجزة وغير مسلحة ومشلولة في وقت الاختبار التاريخي الأعظم، فإن اللوم المباشر والفوري يقع على قيادة الكومنتيرن بعد لينين. هذا هو الاستنتاج الأولي الذي يجب استخلاصه فورا.

لقد حافظن المعارضة اليسارية (التروتسكيين) للنهاية، تحت الضربات الغادرة للبيروقراطية الستالينية،

على إخلاصها للحزب الرسمي. ويشارك الآن البلاشفة اللينينيون (التروتسكيون) في مصير جميع المنظمات الشيوعية الأخرى: لقد اعتقل مناضلونا ومنعت منشوراتنا، وصودرت أدبياتنا. حتى أن هتلر قد أسرع في منع نشرة المعارضة الصادرة في اللغة الروسية. لكن وإذ يتحمل البلاشفة اللينينيون، مع مجمل الطليعة البروليتارية، نتائج الإنتصار الجدي الأول للفاشية، فإنهم لم ولن يتحملوا حتى ظل مسؤولية للسياسة الرسمية للكومنترن.

فمنذ سنة 1923، أي منذ بداية النضال ضد المعارضة اليسارية، ساعدت القيادة الستالينية، حتى ولو بطريقة غير مباشرة، الاشتراكية الديمقراطية بكل قوتها على حرف البروليتاريا الألمانية وإرباكها وإضعافها. لقد أوقفت وكبحت العمال عندما كانت تتطلب الظروف هجمة ثورية شجاعة، وأعلنت عن اقتراب الحالة الثورية عندما أصبحت تلك الحالة في الماضي، ووضعت اتفاقات مع تجار كلام وثرثارين برجوازيين صغار، وترنحت بوهن عند ذيل الاشتراكية الديمقراطية تحت غطاء سياسة الجبهة الموحدة، وأعلنت عن «المرحلة الثالثة» والنضال من أجل «إخضاع الشارع» في ظل ظروف جزر سياسي وضعف الحزب الشيوعي، واستبدلت النضال الجدي بقفزات أو مغامرات أو استعراضات، وعزلت الشيوعيين عن النقابات الجماهيرية، وفي وجه الزمر الهجومية للاشتراكيين الوطنيين ماثلة الاشتراكية الديمقراطية بالفاشية ورفضت الجبهة الموحدة مع المنظمات العمالية الجماهيرية وخربت أدنى مبادرة لدفاع عمالي موحد ، وفي الوقت نفسه خدعت العمال بشكل منظم حول علاقات القوى الحقيقية، وشوهت الحقائق وحولت الأصدقاء أعداءا والأعداء أصدقاء – وشدت الحبل أكثر وأكثر على عنق الحزب، مانعة إياه من التنفس الحر وحتى الكلام أو التفكير.

ومن بين الأدبيات الواسعة المكرسة لمسألة الفاشية تكفي الإشارة إلى خطاب ثالمان، الزعيم الرسمي للحزب الشيوعي الألماني الذي شجب أمام الجلسة المكتملة للجنة التنفيذية للكومنتيرن في أبريل/(نيسان) 1931، «المتشائمين»، أي هؤلاء الذين رأوا ما كان سيحدث: «لم نسمح بأن يهزمنا مزاج الذعر ... لقد أكدنا باتزان وصلابة حقيقة أن 14 شتنبر/ (ايلول) 1930كان إلى هذا الحد أو ذاك أفضل يوم عند هتلر، وأنه بعد ذلك لن تأتي أيام أفضل بل أسوأ. إن تقويمنا ... قد أثبتته الأحداث.. واليوم، ليس لدى الفاشيين مجال أكثر للضحك». ومشيرا إلى إنشاء الاشتراكية الديمقراطية تجمعات دفاعية، يصف تالمان في الخطاب نفسه هذه التجمعات فيقول أنها لا تختلف بأي شكل عن الدوريات الصدامية للاشتراكيين الوطنيين، وأن الطرفين يهيئان بشكل متواز لإبادة الشيوعية.

اليوم، تالمان معتقل. وبمواجهة الرجعية المنتصرة، يقف البلاشفة اللينينيون في صف تالمان. لكن سياسة تالمان هي سياسة ستالين، أي السياسة الرسمية للكومنترن. هذه السياسة بالضبط هي سبب إضعاف المعنويات التام للحزب في لحظة الخطر، عندما يخسر القياديون رؤوسهم، وعندما ينغلب أعضاء الحزب غير المعتادين التفكير على أمرهم، وعندما تسلم المواقع التاريخية المبدئية دون قتال. إن النظرية السياسية الخاطئة تحمل في طياتها عقابها الذاتي. وقوة الجهاز واستحالة معالجته يزيدان فقط من أبعاد الكارثة.

ما هي الاشتراكية الوطنية؟

إن العقول الساذجة تظن بأن منصب الملكية مركزه الملك نفسه، في عباءته المزينة وتاجه، في عظامه و شرايينه. ومنصب الملكية عمليا هو العلاقات المتبادلة بين الناس. إن الملك ملك فقط لأن مصالح وأضرار

الملايين من الناس منعكسة في شخصه. وعندما يجرف فيض التطور هذه العلاقات المتبادلة، عندما يظهر الملك فقط كذكر منبوذ بشفة سفلى متدلية. فالذي كان يدعى مرة الفونسو الثامن (ملك إسبانيا 1886-1931) يمكن أن يتحدث عن ذلك بانطباعات حية.

يختلف القائد بإرادة الشعب عن القائد بإرادة الله في أن الأول مضطر إلى إخلاء الطريق لنفسه، أو على أية حال، مساعدة ظروف الأحداث على اكتشافه. ومع ذلك فالقائد هو دائما علاقة بين الناس، هو العرض الفردي الذي يلائم الطلب الجماعي. إن الجدال حول شخصية هتلر يصبح أحدّ كلما كان يتم البحث عن سر نجاحه في شخصه بالذات. في الوقت نفسه، من الصعب إيجاد شخصية سياسية أخرى لها المواصفات نفسها لتكون مركز قوى تاريخية مجهولة.فليس كل بورجوازي صغير ساخط قادرا على أن يصبح هتلر، لكن جزءا من هتلر موجود في كل برجوازي صغير ساخط.

إن النمو السريع للرأسمالية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى لم يتضمن بأي معنى من المعاني تحطيما بسيطا للطبقات الوسيطة. فبالرغم من تدميرها لبعض الشرائح البرجوازية الصغيرة إلاّ أنها خلقت شرائح أخرى جديدة: حول المصانع من حرفيين وأصحاب دكاكين، وداخل المصانع من تقنيين و مدراء. ولكن بينما تحافظ الطبقات الوسطى على نفسها –لا بل تزداد عددا- تشكل البرجوازية الصغيرة القديمة والجديدة أقل بقليل من نصف سكان الأمة الألمانية- إلاّ أنها فقدت الأثر الأخير من الاستقلالية. فهي تعيش في دائرة الصناعات الكبيرة والنظام المصرفي على فتات طاولة الاحتكارات و الكارتيلات وعلى الاسترضاء الإيديولوجي لمنظريها و سياسييها التقليديين.

لقد وضعت هزيمة 1918 جدارا في طريق الإمبريالية الألمانية وتحولت القوى المحركة الخارجية إلى حالة داخلية. وتحولت الحرب إلى ثورة. لكن الاشتراكية الديمقراطية التي ساعدت الهوهنزولرنيين في إيصال الحرب إلى نتيجتها المأساوية، لم تسمح للبروليتاريا بإيصال الثورة إلى نتائجها. فأمضت أربعة عشرة سنة تجد أعذارا لا حصر لها في وجودها هي بالذات لديمقراطية فايمار أما الحزب الشيوعي فدعا العمال إلى ثورة جديدة لكنه برهن عن عجزه عن قيادتها. لقد شهدت البروليتاريا الألمانية صعود وانهيار الحرب والثورة والبرلمانية والبلشفية الكاذبة. وبرهنت دينامية الطبقة العاملة، في الوقت الذي استنزفت فيه الروابط القديمة للبرجوازية، عن ضعف شديد.

لقد أصابت فوضى ما بعد الحرب الحرفيين والبائعين المتجولين والموظفين المدنيين، وذلك ليس بأقل قساوة مما أصابت العمال. وكانت الأزمة الاقتصادية في الزراعة تدمر الفلاحين. فانحدار الشرائح المتوسطة لم يعن تحولها إلى بروليتاريا بقدر ما كانت البروليتاريا نفسها تخرج جيشا جرارا من العاطلين عن العمل المزمنين. وأمام إفقار البرجوازية الصغيرة التي تكاد تغطي نفسها بالرباط والجوارب من الحرير الاصطناعي، باتت تتآكل جميع العقائد الرسمية، وقبل كل شيء، مذهب الديمقراطية البرلمانية.

وقد زاد من حدة الأزمة الاجتماعية تعددية الأحزاب، والحمى الباردة للانتخابات، والتغيير اللامتناهي للوزارات بخلقها مشكلات لتركيبات سياسية عقيمة. وفي جو وصل إلى حرارة متقدة من جراء حرب، وهزيمة، وتعويضات تتضخم، واحتلال الرور، وأزمة، وحاجة ويأس قامت البرجوازية الصغيرة ضد جميع الأحزاب القديمة التي اربكتها وخدعتها. إن الشكاوى الحادة للملاكين الصغار غير البعيدين أبدا عن الإفلاس، ولأولادهم الجامعيين دون وظائف، وبناتهم دون مهر ودون من يطلبهن للزواج تطلبت نظاما ويدا

من حديد.
لقد رفع راية الاشتراكية الوطنية مدعون من الصفوف القيادية الوسطى والدنيا في الجيش القديم. فالضباط ذوو المراتب ودون المراتب، المقلدون الميداليات لخدماتهم البارزة لم يكونوا ليصدقوا بأن بطولاتهم وتضحياتهم ليس فقط لم تعد بأي نفع على أرض آبائهم بل لم تمكنهم حتى من توقع الاعتراف بجميلهم. وبالتالي كان كرههم للثورة و للبروليتاريا. وفي الوقت نفسه لم يريدوا أن يرتضوا بأن يعيدهم أصحاب البنوك و الصناعيون والوزراء إلى الوظائف المتواضعة كمحاسبين ومهندسين وموظفي بريد ومعلمي مدارس. وبالتالي كانت «اشتراكيتهم». لقد تعلموا في الأيسر وفيردان أن يخاطروا بأنفسهم وبالآخرين وأن يتكلموا لغة الأمر التي أرعبت ولجمت بقوة البرجوازية الصغيرة خلف الخطوط. هكذا أصبح هؤلاء الناس زعماء.
لقد برز هتلر في بداية مهنته السياسية ربما فقط بسبب مزاجه الخاص: فصوته أعلى بكثير من صوت الآخرين و عقليته المحددة أكثر ثقة بالنفس. إنه لم يأت إلى الحركة ببرنامج جاهز، إذا ما تجاهلنا عطش الجندي المهان للأخذ بالثأر. بدأ هتلر بالشكوى و التذمر حول شروط فيرساي، وتكاليف المعيشة المرتفعة وفقدان احترام ضابط الصف المؤهل، ومكائد أصحاب البنوك والصحافيين ذوي القناعات الفسيفسائية. كان هناك في البلد العديد من المحطمين والغرقى مع أثار جروح وكدمات حديثة. جميعهم أرادوا أن يضربوا بقبضاتهم على الطاولة. وهذا ما كان يحسنه هتلر أكثر من الآخرين. صحيح أنه لم يعرف كيف يعالج الشر. لكن خطاباته الرنانة بدت الآن كأمر وأيضا كصلوات موجهة لمصير لا يرحم. إن الطبقة الهالكة، كالناس المرضى على نحو مهلك، لا تتعب من تكرار تفجعاتها والاستماع إلى العزاء. إن خطابات هتلر جميعها منغمة على درجة النغم هذا. العاطفة الفارغة، وغياب التفكير المنظم، والجهل و النصوصية المبهرجة –جميع تلك النواقص أصبحت زوائد. لقد زودته بإمكانية توحيد كل أنواع السخط حول جعبة المتسول للاشتراكية الوطنية، وقيادة الجماهير في الاتجاه الذي دفعت به إليه. كانت محفوظة في ذهن المحرض ارتجالاته الشخصية الباكرة التي لاقت استحسانا. وكانت أفكاره السياسية ثمار أصواته الخطابية. هكذا تم اختيار الشعارات، وهكذا تكرس البرنامج، وهكذا اتخذ «القائد» شكله من المادة الخام.
لقد تفاعل موسوليني، منذ البداية، مع المواد الاجتماعية بوعي أكثر مما فعل هتلر الذي اقترب أكثر إلى التأمل البوليسي اللاعقلاني للأمير كليمنز فون ميترنيش مما إلى الجبر السياسي لماكيافيلي. فموسوليني أوضح ذهنا وأكثر شكا. ويمكن القول أن الملحد الروماني كان يستعمل الدين فقط كما البوليس والمحاكم، بينما زميله في برلين يؤمن فعلا بنجاعة كنيسة روما. وخلال الزمن الذي اعتبر فيه دكتاتور إيطاليا المستقبلي أن ماركس «معلمنا المشترك الخالد»، دافع، ليس بسوء مهارة، عن النظرية التي ترى في حياة المجتمع المعاصر قبل كل شيء عملا تفاعليا لطبقتين، البرجوازية و البروليتاريا. صحيح أن موسوليني كتب عام 1914 أن هناك شرائح وسطية عديدة بينهما تشكل على ما يبدو «نسيجا متشابكا لجماعة بشرية»: لكن خلال «فترات الأزمة تنجذب الطبقات الوسيطة، وذلك حسب مصالحها وأفكارها، نحو إحدى هاتين الطبقتين الأساسيتين». إنه لتعميم مهم جدا! فبالضبط، كما يجهزنا الطب العلمي ليس فقط بإمكانية علاج المريض بل كذلك إرسال المعافى ليلتحق بأجداده في أقرب وقت، كذلك الأمر بالنسبة للتحليل العلمي للعلاقات الطبقية، الذي وضعه كاتبه لتعبئة البروليتاريا، ساعد موسوليني، بعد انتقاله إلى المعسكر المضاد،

على تعبئة الطبقات الوسطى ضد البروليتاريا. لقد أنجز هتلر العمل ذاته، مترجما المنهج الفاشي إلى لغة التأمل المبهم الألماني.
إن المشاعل التي يحرق بها الأدب الماركسي غير الورع، تنير بتوهج الطبيعة الطبقية للاشتراكية الوطنية. فعندما كان يعمل النازيون كحزب وليس كسلطة دولة، لم يستطيعوا أن يجدوا طريقا إلى الطبقة العاملة. ومن جهة أخرى، فإن البرجوازية الكبيرة، حتى أولئك الذين دعموا هتلر بالمال، لا يعتبرون أن حزبه هو حزبهم. لقد اتكأ «الانبعاث» الوطني بشكل كامل على الطبقات الوسيطة، الجزء الأكثر تخلفا من الأمة، و الصابورة (ثقل يستخدم في السفينة لحفظ توازنها) الثقيلة للتاريخ. وهنا كمن الفن السياسي في صهر البرجوازية الصغيرة في بوتقة واحدة من خلال معاداتها الصلبة للبروليتاريا. ما الذي يجب عمله من أجل تحسين الأمور؟ قبل كل شيء خنق هؤلاء الذين هم في الأسفل مباشرة. وحيال عجز البرجوازية الصغيرة أمام الرأسمال الكبير، تأمل في المستقبل إعادة كرامتها الاجتماعية عبر سحق البروليتاريا.
ويطلق النازيون بشكل اغتصابي على انقلابهم لقب الثورة. لكن في الواقع، تترك الفاشية، في ألمانيا كما في إيطاليا، النظام الاجتماعي دون أن يمس. إن انقلاب هتلر، إذا ما أخذ على حدة، لا يستحق حتى تسمية مضاد للثورة. غير أننا لا يمكن أن ننظر إليه كحدث معزول، فهو نتيجة دورة من الصدمات بدأت في ألمانيا سنة 1918. فثورة نوفمبر/(تشرين الثاني) التي أعطت السلطة لسوفياتات العمال والفلاحين، كانت بروليتارية في اتجاهاتها الأساسية.. غير أن الحزب الذي وقف على رأس البروليتاريا قد أعاد السلطة للبورجوازية. بهذا المعنى تكون الاشتراكية الديمقراطية قد افتتحت حقبة الثورة المضادة، قبل أن تستطيع الثورة إتمام عملها. ومع ذلك، فخلال الوقت الذي اعتمدت فيه البرجوازية على الاشتراكية الديمقراطية، وبالتالي على العمال، احتفظ النظام بعناصر مساومة. إلاّ أن الظروف العالمية والداخلية للرأسمال الألماني لم تترك مجالا لمزيد من التنازلات. لقد أنقذت الاشتراكية الديمقراطية البورجوازية من الثورة البروليتارية، ومن ثم جاء دور الفاشية لتحرر البرجوازية من الاشتراكية الديمقراطية. إن انقلاب هتلر هو فقط الحلقة الأخيرة من سلسلة الإنتقالات المضادة للثورة.
إن البرجوازي الصغير معاد لفكرة التطور، لأن التطور يسير بشكل ثابت ضده، فالتقدم لم يقدم له شيئا سوى ديون لا تنتهي. والاشتراكية الوطنية لا ترفض فقط الماركسية بل و الداروينية أيضا. و يلعن النازيون المادية لأن انتصارات التكنولوجيا على الطبيعة عنت ضمنا انتصار الرأسمال الكبير على الرأسمال الصغير. ويقوم زعماء الحركة بتصفية «المذهب العقلي» ليس لأنهم يمتلكون فكر درجة ثانية وثالثة بقدر ما لأن دورهم التاريخي لا يسمح لهم بالوصول بأي فكرة إلى نتيجتها. فالبرجوازي الصغير سيلجأ في الملاذ الأخير إلى أساطير تقف فوق المادة وفوق التاريخ، محمية من المنافسة والتضخم والأزمة ومنصة المزاد العلني. إنه في مقابل التطور والفكر الاقتصادي والعقلانية –للقرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين- تقبع في ذهنه المثالية الوطنية كمصدر للبداية البطولية. إن أمة هتلر هي الظل الأسطوري للبرجوازية الصغيرة نفسها، هذيانها المحزن للعصر الألفي السعيد على الأرض.
و لكيما تعلو الأمة على التاريخ، يعطى لها دعم العرق، وينظر إلى التاريخ كانبثاق للعرق، وتفسر صفات العرق دون علاقتها بالظروف الاجتماعية المتغيرة. إن الاشتراكية الوطنية، برفضها «الفكر الاقتصادي» كأساس، تتحدر درجة إلى الوراء –ومن المادية الاقتصادية تلجأ إلى المادية الحيوانية.

إن نظرية العرق، المبتدعة خاصة، كما بيدو، لحساب الأفراد ذوي الثقافة الذاتية المدعين الذين يسعون لحل كوني لجميع أسرار الحياة، تبدو كئيبة بشكل خاص على ضوء تاريخ الأفكار. فمن أجل خلق دين الدم الألماني الأصيل، كان هتلر مضطرا لأن يستعير بطريقة غير مباشرة الأفكار العنصرية من الفرنسي الكونت (جوزيف أ.) غوبينو، وهو ديبلوماسي وهاوي أدب. ولقد وجد هتلر المنهجية السياسية جاهزة في إيطاليا. إن موسوليني قد استخدم وبشكل واسع النظرية الماركسية لصراع الطبقات. فالماركسية نفسها هي أيضا قد استخدمت الفلسفة الألمانية، والتاريخ الفرنسي، والاقتصاد الانكليزي. فإذا ما بحثنا في أصل الأفكار، فحتى تلك الأفكار الأكثر رجعية وتشوشا لن تترك أثرا للعرقية واقفا على قدميه.

إن الفلسفة شديدة الهزال للاشتراكية الوطنية لم تعق بالطبع دخول العلوم الأكاديمية ممرات هتلر السالكة مشرعة الذراعين ما أن تحقق انتصاره بشكل كاف. فبالنسبة لأكثرية جماعة المهنيين كانت سنوات نظام فايمار فترات شغب وذعر. إن المؤرخين والاقتصاديين والقضاة والفلاسفة قد ضاعوا في عملية التكهن حول أي من معايير الحقيقة المتنافسة كان واقعيا، أي، مَن من المعسكرات سيكون سيد الموقف في المطاف الأخير. ولقد أزالت الدكتاتورية الفاشية شكوك الفاوستيين وتردد الهملتيين في منابر الجامعة. إن المعرفة، البازغة من شفق النسبية البركانية، تدخل مرة أخرى إلى مملكة الأمور المطلقة. هكذا اضطر انشتين لأن يثبت خيمته خارج حدود ألمانيا.

ونجد على صعيد السياسة، أن العرقية تشكيلة مبتذلة طنانة للشوفينية، متحدة مع علم فراسة الدماغ. فكما سعت فئة النبلاء المحطمة لإيجاد العزاء في نبالة دمها، هكذا أيضا أسكرت البرجوازية الصغيرة المفقرة نفسها بحكايات الجن المتعلقة بالتفوق الخاص لعرقها. والجدير بالانتباه هنا حقيقة أن زعماء الاشتراكية الوطنية ليسوا من أصل ألماني بل كانوا متطفلين نمساويين، كهتلر بالذات، ومن مقاطعات البلطيق التي كانت تابعة لإمبراطورية القيصر، مثل الفرد روزنبرغ، ومن البلدان المستعمرة، كرودولف هيس [21] مناوب هتلر الحالي لرئاسة الحزب. كان مطلوبا إذا مدرسة همجية وطنية تلعب دور مهيج على امتداد الحدود الثقافية وذلك من أجل غرس أفكار في «الزعماء» كتلك التي لاقت لها فيما بعد صدى في قلوب أكثر الطبقات همجية في ألمانيا.

ليس الفرد والطبقة –الليبرالية والماركسية- إلاّ شرين. أما الأمة- فصالحة. لكن على عتبة الملكية الخاصة تتقلب هذه الفلسفة رأسا على عقب. فالخلاص يكمن فقط في الامتلاك الخاص الشخصي، أمّا فكرة الملكية الوطنية فهي جرثومة البلشفية. إن البرجوازي الصغير، بتعظيمه للأمة، لا يريد أن يقدم لها شيئا. بل على العكس، ينتظر من الأمة أن تمنحه الملكية وتحميه من العامل والوكيل. ولسوء الحظ فإن الرايخ الثالث لن يمنح للبرجوازي الصغير إلاّ مزيدا من الضرائب.

وفي حقل الاقتصاد الحديث، العالمي في ارتباطاته والغفل في طرائقه، يظهر مبدأ العرق كمتطفل من مقابر القرون الوسطى. ويعلن النازيون أن على صفاء العرق، الذي يجب المصادقة عليه في مملكة الروح بجواز سفر، أن يثبت جدارته وفعاليته في حقل الاقتصاد بشكل أساسي. وهذا يعني في ظل الشروط المعاصرة قدرة تنافسية. أن العرقية تعود من الباب الخلفي إلى الاقتصادية الليبرالية، لكن من دون حريات سياسية. عمليا تبرز الوطنية في الاقتصاد كهيجان عقيم لكن متوحش معاد للسامية. يقوم النازيون بتجريد الرأسمال الربوي أو المصرفي من النظام الاقتصادي الحديث لأنه من روح الشر، وكما هو معلوم تماما، فإنه بالضبط

في هذا الحقل تحتل البرجوازية اليهودية مركزا هاما. وبسجودها بشكل كامل أمام الرأسمالية ككل، تعلن البرجوازية الصغيرة الحرب على روح الربح الشريرة في زي اليهودي البولوني في القفطان الطويل الذي لا يملك عادة حتى مليما في جيبه. إن المذبحة المنظمة تصبح أدلة خارقة على التفوق العنصري.
إن البرنامج الذي أتت به الاشتراكية الوطنية إلى السلطة يذكرنا كثيرا، وللأسف –بمتجر يهودي في مقاطعة نائية! فماذا يمكن أن تلاقيه هنا – رخيص السعر، و متدني النوعيّة! ذكريات الأيام «السعيدة» للمنافسة الحرة، وتقاليد ضبابية لاستقرار المجتمع الطبقي، وآمال بإعادة خلق الإمبراطورية الاستعمارية، وأحلام باقتصاد مغلق، وعبارات حول العودة من القانون الروماني إلى الجرماني، والتماس بتأجيل الديون الأمريكية، وعدائية حسود لعدم المساواة في شخص مالك سيارة، وخوف حيواني من المساواة بشخص العامل ذي القلنسوة والذي بلا ياقة، والوطنية المسعورة وخوف من أصحاب الديون العالميين. حثالة الفكر السياسي العالمي ذهبت لتملأ الكنز الروحي المسيانية [22] الجرمانية الجديدة.
لقد كشفت الفاشية أعماق المجتمع للسياسة. فاليوم يعيش إلى جانب القرن العشرين القرن العاشر أو الثالث عشر، ليس فقط في منازل الفلاحين لكن أيضا في مدينة ناطحات السحاب. مئات الملايين من الناس تستعمل الكهرباء وما تزال تؤمن بالقوة السحرية للإشارات والتعاويذ. كم يمتلك هؤلاء من الاحتياطات التي لا تنفد من الظلم والجهل والوحشية! لقد رفع اليأس تلك الأمور على أقدامها، وأعطتها الفاشية الراية. إن كل الأشياء التي كان يجب أن تستأصل من البنى العضوية للقومية في مسار التطور غير المتوقف للمجتمع تصعد ألان تصعد بتدفق من الحنجرة، إن المجتمع الرأسمالي يتقيأ البربرية التي لم يهضمها. هذه هي فيزيولوجية الاشتراكية الوطنية.
والفاشية الألمانية كالإيطالية صعدت إلى السلطة على ظهر البورجوازية الصغيرة التي حولتها إلى كبش ضد الطبقة العاملة ومؤسسات الديمقراطية. لكن الفاشية في السلطة ليست قط حكم البورجوازية الصغيرة. إنها على العكس أكثر الديكتاتوريات قساوة للرأسمال الإحتكاري. وموسوليني على حق: فالطبقات الوسيطة عاجزة عن امتلاك سياسات مستقلة وهي تدعى خلال فترات الأزمات الكبيرة لتخفض إلى مستوى السخف سياسات إحدى الطبقتين الأساسيتين. وقد نجحت الفاشية في وضعها في خدمة الرأسمال. أمّا هكذا شعارات، من مثل سيطرة الدولة على الاحتكارات وإزالة الأرباح غير الشرعية، فقد قذفت إلى الخارج مباشرة بعد استلام الفاشية السلطة وأعطت خصوصية «الأراضي» الألمانية الناتجة عن خصوصية البورجوازية الصغيرة، أعطت مكانها لمركزية رأسمالية بوليسية. إن أي انتصار في السياسات الخارجية والداخلية للاشتراكية الوطنية يعني بشكل محتوم أن الرأسمال الكبير يقوم بتحطيم الملكية الصغيرة.
إن برنامج أوهام البورجوازية الصغيرة لا ينبذ، إنه يصبح بكل بساطة منفصلا عن الواقع، يذوب في أعمال طقوسية. يتحول توحيد جميع الطبقات إلى رمز للعمل الإجباري ولمصادرة العطلة العمالية لأول ماي/(أيار) «لمصالح الشعب». وتبرز المحافظة على الخط الجرماني كمقابل للخط اللاتيني، كانتقام رمزي لنير السوق العالمية. أمّا الاعتماد على أصحاب البنوك العالميين بمن فيهم اليهود فلم يخفف قيد أنملة، كما الحال في تحضير ذبح الحيوانات حب الطقس التلمودي. فإذا كانت الطريق إلى جهنم معبدة بالنوايا الطيبة، فممرات الرايخ الثالث معبدة بالرموز.
إن الاشتراكية الوطنية بإخضاعها برنامج أوهام البورجوازية الصغيرة إلى حالة بيروقراطية. تضع نفسها

فوق الأمة كأبشع أشكال الإمبريالية. وتلك الآمال التي تضن بأن حكومة هتلر ستسقط غدا، إذا لم يكن اليوم ضحية عدم تجانسها الداخلي هي آمال خاطئة تماما. فالنازيون بحاجة لبرنامج لكي ما يستلموا السلطة، لكن السلطة لا تخدم هتلر من أجل هدف تحقيق البرنامج، إن مهامه يعينها الرأسمال الاحتكاري. فالتجمع الإجباري لجميع القوى والموارد الوطنية لمصلحة الإمبريالية –المهمة التاريخية الحقيقية للديكتاتورية الفاشية- يعني التحضير لحرب وهذا الأمر لا يتحمل أي مقاومة داخلية ويؤدي إلى مزيد من المركزة الميكانيكية للسلطة. فالفاشية لا يمكن إصلاحها أو صرفها. يمكن فقط إسقاطها. إن المسار السياسي للنظام يقود إلى خيار : حرب أو ثورة.

وتقترب الذكرى السنوية الأولى للديكتاتورية النازية. لقد أتيح وقت كاف أمام جميع ميول النظام الفاشي لكيما تتخذ طابعا واضحا ومميزا وها قد تم رسميا إدانة وتصفية الثورة «الاشتراكية» التي تتخيلها الجماهير البورجوازية الصغيرة كمكل ضروري للثورة الوطنية. ووجدت اخوة جميع الطبقات ذروتها في حقيقة أنه في يوم تعينه الحكومة بشكل خاص تخلى الذين يملكون عن مقبلاتهم وتحلياتهم للذين لا يملكون. ونتج النضال ضد البطالة عن قطع الصدقات الشبه التجويعية إلى النصف، والباقي إحصائيات متلاعب بها. إن الحكم المطلق المنظم هو ببساطة مرحلة جديدة من التقسخ الاقتصادي.

وكلما كان النظام النازي أكثر عجزا في الاقتصاد، كلما كان مضطرا أكثر لتحويل جهوده إلى حقل السياسة الخارجية. وهي جهود توازي الحركة الداخلية للرأسمالية الألمانية في هجوميتها المتصاعدة. إن التحول المفاجئ للقادة النازيين نحو التصريحات حول السلام لا يخدع إلاّ السذج تماما. فمادا تبقى لهتلر من وسائل في متناوله لرمي مسؤولية الكوارث المحلية على أعداء خارجيين، و لمراكمة القوة الانفجارية للإمبريالية، تحت ضغط الديكتاتورية؟.

إن هذا الجزء من البرنامج المصمم بشكل علني حتى قبل استلام النازيين السلطة، يتم إنجازه الآن بمنطق حديدي أمام أعين العالم أجمع. إن تاريخ الكارثة الأوروبية الجديدة سيحدده فقط الوقت الضروري لتسليح ألمانيا وهي ليست مسألة أشهر ، ولكنها أيضا ليست مسألة عقود. وستمر فقط بضع سنوات قبل أن يتم إقحام أوروبا من جديد في الحرب، إلاّ إذا أدركت القوى الداخلية لألمانيا هتلر في الوقت المناسب. .

---

[12] مأخوذ من: ما هي الفاشية؟ لليون تروتسكي، ص12-14، وهو المقال المأخوذ بدوره من ماذا بعد؟، أحد كراريس تروتسكي حول خطر الهتلرية الذي كتب سنة 1932.

[13] مأخوذ من: الأممية الرابعة، لليون تروتسكي، أكتوبر/(تشرين الأول) 1940، ص 125-130.

[14] مأخوذ من: ماذا بعد؟، ليون تروتسكي، ص 9-14.

[15] متعلق بأسرة ألمانية حاكمة ينتسب إليها ملوك بروسيا من 1701-1918 وأباطرة ألمانيا من 1871-1918 (م).

[16] هنريخ برونينغ زعيم حزب وسطي أصبح رئيس وزراء ألمانيا في مارس/(آذار) 1930وقام بحل الرايخ ستاغ بعد ثلاثة أشهر وحكم تحت حالة الطوارئ. وقد أضطر للاستقالة سنة 1931 بعد اقتراحه تحطيم بعض المقاطعات الإقطاعية الشرقية في ألمانيا. جوليوس كورتيس، وزير الخارجية سنوات 29-1931، الذي استقال عام 1931 لأن المعارضة الفرنسية أدت إلى إفشال الاتفاقات الاقتصادية مع النمسا.*

[17] إدوارد برنشتين إشتراكي ألماني متأثر بالفابيانية دافع في بدايات سنة 1898 عن طريق تطوري نحو الاشتراكية لا عن طريق ثوري.
[18] فرديناند لاسال (1825-1864)، كاتب سياسي برجوازي صغير ألماني. أحد مؤسسي اتحاد العمال الألمان العام (1863). أرسى بداية الاتجاه الانتهازي في الحركة العمالية الألمانية.
[19] مأخوذ من ما هي الفاشية؟، لليون تروتسكي، ص 20-22.
[20] مأخوذ من: الأممية الرابعة، ليون تروتسكي، فبراير/(شباط) 1943، ص 59-62.
[21] كان روزنبرغ المنظر العنصري النازي الأساسي المسؤول عن «تثقيف» أعضاء الحزب لغاية سنة 1941 ومحرر الجريدة النازية الرسمية فكيشر بيوباشتر. تم إعدامه في نورمبرغ عام 1946. أما هيس فهو مسؤول نازي كبير الشأن ولد في مصر وساعد هتلر في كتابة كفاحي، وأصبح نائبا في البرلمان سنة 1933 . وهرب إلى اسكوتلندا في ماي/ (آيار) 1941 حاملا مقترحات سلام، واعتقل لبقية أيام الحرب، وحكم عليه بالسجن المؤبد في نورمبورغ في أكتوبر (تشرين الأول) 1946.
[22] الروح الرسولية (م)

5- الماركسية والإرهاب الفردي

مركز الدراسات الاشتراكية – 1995
أتخذ الاشتراكيين الثوريين موقفا مبدأيا في الدفاع عن الديمقراطية ومعارضة سياسات قمع نظام مبارك للمعارضة على مدار عمر التيار بدون الوقوع في خطأ تأييد المواقف السياسية لهؤلاء المعارضين بينما إنجرف جزء من اليسار إلى مستنقع تأييد الديكتاتور في قمعه لبعض الفصائل السياسية على أساس انها الشر الأكبر.

يقف حزب التجمع وجريدته "الأهالي" في تحالف علني مع الدولة في مواجهتها المسلحة مع الإرهاب. فهذا الحزب وهذه الجريدة يرون أن إرهاب الإسلاميين هو السبب في العنف الذي يشهده المجتمع المصري وأن الطريق الوحيد لوقف العنف هو القضاء على هذه الحركة الإسلامية "الظلامية". وإذا كانت الجماعات الإسلامية تستخدم العنف الدموي والإرهاب لتنفيذ مخططاتها فماذا أمام الدولة إلا المواجهة المسلحة معهم. وعلى أساس هذا المنطق يؤيد حزب التجمع وجريدته الأهالي "أبطال" الشرطة المصرية في مواجهتهم الباسلة ضد "القوى الظلامية". وحتى الأحزاب والاتجاهات الأقل تواطئا مع السلطة فهي ترى أن المواجهة بين قوتين مسلحتين: الجماعات الإسلامية والشرطة وأنه يجب توقف العنف من الجانبين.
وهذه المواقف كلها تتعارض كليا مع الرؤية الاشتراكية الثورية للمسألة. فلا يمكن على الإطلاق وضع الإرهاب الذي يقوم به نظام ديكتاتوري مثل نظام مبارك على قدم المساواة مع إرهاب المعارضة الإسلامية ضد النظام. فالمسالة بالنسبة للنظام الحاكم هي ببساطة مسألة تقنيات بوليسية سواء جهز هذا النظام جرائمه من خلال المحاكم المدنية، أو العسكرية، أو من خلال الكمائن الأمنية والاغتيالات. أما بالنسبة لجماعات المعارضة فإن إرهابها يستدعي تركيز كل الجهود والإمكانيات للتحضير للعملية الإرهابية مع المعرفة

المسبقة بأن استتباعات ذلك سواء كانت العملية ناجحة أم لا، ستكون خسارتهم للعشرات من أفضل الكوادر. أن المقارنات التي نقرأها في الصحف كل يوم بين عدد شهداء الشرطة في مقابل عدد "قتلى" الجماعات الإسلامية عملية لا معنى لها على الإطلاق. فعملية استبدال الأفراد المفقودين من جهاز قمع الدولة تختلف نوعيا عن إمكانية استبدال كوادر مدربة لحركة معارضة محظورة مثل الجماعات الإسلامية، وحتى لو كان عدد قتلى الشرطة أضعاف قتلى الجماعات، فالخاسر دائما في هذه العملية هو الجماعات الإسلامية وليس الدولة.

إن الوقوف ضد العنف بشكل عام ومساواة عنف الدولة بعنف الجماعات ليس إلا تبريرا ضمنيا لقمع الدولة وتضامنا مباشرا مع الشرطة في حملتها الوحشية لتصفية تلك الجماعات.

الموقف من أجهزة قمع الدولة

لا تشكل الشرطة بالنسبة للماركسيين مؤسسة محايدة تحافظ على الأمن العام ولها دور وطني مستقل، فالشرطة تمثل، مع الجيش، التنظيم القمعي للدولة البرجوازية. والدور الأساسي الذي يلعبه ذلك التنظيم هو القهر البرجوازي للطبقة العاملة- قهر ملايين العمال من أجل حفنة من الأغنياء.

إن الشرطة كجهاز قمعي لا تستطيع أن تخدم إلا مصالح البرجوازية وهي بأن تحمي تلك الصالح ضد الطبقة العاملة أو أي تهديد آخر وهكذا فإن الشرطة، بالتعريف، ليست إلا عدوا لدودا للطبقة العاملة.

ويبرر الذين يتحالفون مع الشرطة هذه الأيام موقفهم على أساس أن الجماعات الإسلامية هي حركة فاشية، تمثل تهديدا أكبر لليسار والطبقة العاملة. ولكن، وحتى لو افترضنا أن الحركة الإسلامية هي حركة فاشية، وهو افتراض لا أساس له من الصحة، فمنطق الجبهة المتحدة في محاربة الفاشية هو بالتحالف مع الأحزاب العمالية وتوحيد صفوف الحركة العمالية ضد خطر الفاشية، ولا يكون أبدا منطق تحالف مع الدولة البرجوازية وأجهزتها القمعية.

ولا يمثل التأييد العلني أو الضمني للدولة البرجوازية في حملاتها القمعية إلا خيانة تاريخية للطبقة العاملة وجريمة لا تقل بشاعة عن تلك التي قامت بها الحركة الشيوعية حين حلت نفسها عام 1965. ويبدو أنها لم تتعلم من أخطائها أبدا، ولن تتخلص أبدا من مرض تذيّل البرجوازية، أي برجوازية.

لماذا نرفض الإرهاب الفردي

يظهر الإرهاب الفردي المعادي للدولة كظاهرة هامة على الساحة السياسية عندما يتعدى القمع السياسي حدودا معينة، أي أن الذي يفجر ذلك النوع من النشاط السياسي ليس مؤامرات أجنبية تستهدف "هز الاستقرار" في مصر بل هي أفعال الجهاز القمعي للدولة نفسها هي التي تولد الإرهاب الفردي. فالقمع المخيف للنشاط السياسي والتعذيب والقتل والاعتقالات الضخمة بدون محاكمات كلها تؤدي إلى حالة من اليأس والرغبة في الانتقام لدى جماعات من شباب البرجوازية الصغيرة. الانتقام من رجال الأمن المتوحشين، والانتقام من الدوائر الحاكمة التي تحركهم. ومع صعوبة العمل السياسي والجو القمعي العام يصبح الإرهاب الفردي مخرجا ويتحول إلى الوسيلة السياسية الأساسية لتلك الحركات البرجوازية الصغيرة.

ويستدعي العمل الإرهابي درجة عالية من تركيز كل الطاقات باتجاه "اللحظة الحاسمة" لحظة تنفيذ المخطط، وإفراط شديد في تقدير البطولة الفردية، خاصة في العمليات الانتحارية. وأخيرا يأخذ العمل

الإرهابي شكلا تآمريا مغلقا تماما. وهذا كله يؤدي إلى استبعاد كلي لأي عمل أو نشاط تحريضي أو تنظيمي في صفوف الجماهير، وهذا يؤكد على الطبيعة النخبوية للتنظيمات الإرهابية، فهي تحتقر الجماهير سياسيا، أي لا ترى لهم دورا مؤثرا في التغيير، وتعتبر تلك التنظيمات نفسها بديلا للجماهير أو تعبيرا عنها.
وهناك علاقة وثيقة بين الوسائل والأهداف في العمل السياسي، فالتنظيمات التي تتبع وسائل نخبوية مستبعدة للعمل الجماهيري تكون أهدافها أيضا نخبوية، فهي تريد استبدال قمة الهرم بقمة جديدة ولكنها لا تريد أبدا قلب الهرم بشكل جذري. ينطبق هذا على التنظيمات الإرهابية "اليمينية" مثل الجماعات الإسلامية في مصر، أو تلك "اليسارية" مثل منظمة "الدرب الساطع" في بيرو. الأولى تريد استبدال "الرئاسة" "بالإمامة"، والثانية استبدال "الرئاسة" "بالحزب"، والاثنان يريدان استخدام الدولة البرجوازية لتنفيذ سياسات تخدم البرجوازية الصغيرة ولا يريدان تحطيم تلك الدولة.
إن الذين يحاولون اغتيال الرئيس من أجل التغيير والذين يحاولون الوصول لمنصبه من خلال الانتخابات من أجل التغيير في أنهم يبالغون في تقدير ذلك الرئيس سواء لشخصيته أو لمنصبه. فالنظام الرأسمالي بالنسبة لهم يختفي أو يتراجع ويبقى فقط الفرد ذو السلطة.
ويتحدد تأثير المحاولات الإرهابية الفردية على استقرار الدوائر الحاكمة وفق الظروف السياسية للحظة، ولكن حتى لو أدت العمليات الإرهابية إلى حالة زعزعة للاستقرار وارتباك في الحكم فان هذا الوضع لا يستمر إلا لوقت قصير. فالدولة البرجوازية لا تعتمد على الرؤساء والوزراء فحسب ولا يمكن تدميرها من خلال قتلهم. إن الطبقات التي تخدمها الدولة ستجد دائما رجالا جدد وسيظل النظام متماسكا.
أما التخبط الذي تحدثه العمليات الإرهابية في صفوف الجماهير فهي أعمق كثيرا وأكثر خطورة. فإذا كان المسدس كافيا لتغيير النظام فلماذا الاستمرار في النضال الطبقي؟ وإذا كان من الممكن التخلص من العدو من خلال رصاصة في رأسه، فماذا يفيد التنظيم الطبقي أو الحزب؟
إن الإرهاب الفردي مرفوض لنا كماركسيين لأنه يقلل من شأن ودور الجماهير في وعيهم ويجعل الجماهير تتقبل فكرة عجزها ويوجه آمالها تجاه ذلك البطل والمحرر الذي سيأتي يوما وينجز مهمة التخلص من النظام نيابة عنها. إن موقفنا من "وسيلة" الإرهاب الفردي لا تنفصل أبدا عن موقفنا من أهداف الجماعات التي تتبنى هذه الوسيلة، فهم بالضرورة يستهدفون شكل من الدولة الاستبدادية المعادية لمصالح الطبقة العاملة وهي دولة لن تختلف جوهريا عن الشكل الديكتاتوري الذي نعيشه الآن. ولكن هذا لا يعني انه من الممكن أن نساوي بين النظام وقمعه، وبين الجماعات وإرهابها الفردي. فالعدو الرئيسي للطبقة العاملة المصرية هو البرجوازية ودولتها، وحتى لو كانت تلك الجماعات الإسلامية رجعية وظلامية فهذا لا يبرر أبدا التحالف مع الدولة أو أخذ مواقف سلبية من أجهزتها القمعية. إن التغيير الحقيقي لن يأتي من خلال الإرهاب ضد الدولة ولا من خلال الانتخابات ومجلس الشعب، هذا التغيير سيأتي عندما تتحرك الطبقة العاملة المصرية ويتحرك ورائها الفلاحين الفقراء للتخلص، ليس من هذا المسئول أو ذاك، ولكن للتخلص من النظام الرأسمالي الذي يولد مثل هؤلاء السفاحين.

الإسلاميون والثورة
مجلة أوراق اشتراكية - سامح نجيب – 2011

دائما ما تثير المناقشات حول الحركة الإسلامية في أوساط اليسار والليبراليون حالة من الهيستيريا. فما بالكم ونحن في المراحل الأولى لأكبر ثورة شعبية في التاريخ المصري؟ وما بالكم وقوى اليسار صغيرة ومنقسمة في حين أن الإخوان المسلمين هم أكبر القوى في الساحة السياسية المصرية بشكل عام؟ ويزيد من حالة الهستيريا دخول السلفيين والجماعات الإسلامية المتطرفة إلى الساحة السياسية.

غالبية فصائل اليسار تضع كافة الإسلاميين بمختلف إتجاهاتهم في سلة واحدة، رجعية ومضادة للثورة. ولكن هذا الموقف يشوبه التعميم والسطحية، ولا يساعد على فهم تناقضات التيار الإسلامي وبالتالي يؤدي إلى حالة من التخبط والكثير من الإحباط. فإذا كان الإسلاميون بهذه القوة والتماسك الذي يخيف كثير من اليساريين فكيف لنا أن نواجههم وكيف نكسب الجماهير الملتفة حولهم؟

هناك أولاً تضخيم غير مبرر لحجم تأثير التيار الإسلامي كما رأينا خلال مليونيات الثورة، هذا لا يعني التقليل من خطورتهم خاصة في الفترة القادمة، ولكنه يعني أن هناك قطاعات واسعة من الجماهير لا تؤيد الاسلاميين ولديها رغبة جارفة للتعرف على البدائل مما يتيح لليسار فرصة ذهبية لاسترجاع جماهيريته المفقودة أو التي لم تكن موجودة أصلاً.

تناقضات الإخوان في المرحلة الأولى للثورة

لم يشارك الإخوان بشكل رسمي في مظاهرات 25يناير، بل نصحوا شبابهم بعدم التظاهر في ذلك اليوم. ولكن الكثير من شباب الإخوان لم يستطع مقاومة المد الثوري، وشاركوا رغم تعليمات قياداتهم. وسرعان ما اضطرت تلك القيادات لتغيير سياستها عندما أدركت أن المظاهرات تحولت إلى ثورة شعبية، فنزلوا الشوارع والميادين بقوتهم الكاملة. ولكن ذلك لم يلغي التناقضات والخلافات داخل التنظيم. فعندما دعاهم عمر سليمان إلى الحوار حدث خلافاً شديداً داخل مكتب الإرشاد، نتهى بقبولهم الدعوة، ورأينا قياداتهم إلى جانب عمر سليمان ورفعت السعيد، وتحت صورة ضخمة لحسني مبارك. ولكن ذلك المشهد لم يمر مرور الكرام لدى شباب الجماعة المشارك في معارك ضارية في الميادين ضد الأمن والبلطجية مما اضطر قيادة الإخوان إلى وقف الحوار وإلى تصوير اللقاء الفاضح على أنه كان مجرد لقاء لجمع المعلومات وأنه فشل من اللحظة الأولى.

إذاً، فالإخوان لم يكونوا في الفترة الأولى من الثورة قوة مضادة للثورة ولكنهم لم يكونوا أيضاً قادرين على المشاركة في الثورة، دون تنبذب وانقسامات وكان ما يحرك مكتب الإرشاد ضغوط التيارات المختلفة داخل الجماعة فلم تكن مشاركتهم نتيجة لموقف مستقيم ومبدئي من الثورة، بل نتيجة لضغوط رهيبة من قواعدهم الشبابية، التي اندمجت مع الجماهير في ميادين الثورة.

هذا التنبذب والتناقض ليس جديداً على الإخوان، فتاريخهم كله شاهداً على ذلك منذ الإمام البنا وحتى اليوم. ففي نهايات الأربعينات تمكن النظام الملكي من تدمير قلب التنظيم، رغم قوته وتجاوز عضوية الجماعة أكثر من نصف مليون، من خلال استغلال الخلافات الحادة داخل التنظيم وتنبذب قيادتهم في مواجهة النظام الملكي. وقد شهدت الجماعة أزمة مماثلة في الأعوام الأولى لثورة يوليو حيث مكنت الخلافات والتنبذب في المواقف إلى تمكين النظام الناصري من تحطيمهم.

إن التنبذب الدائم بين المعارضة والمهادنة، وبين التصعيد والتهدئة، هو نتيجة لطبيعة الإخوان كجماعة

شعبوية دينية، تضم قطاعات من البرجوازية الحضرية، جنباً إلى جنب مع البرجوازية الصغيرة التقليدية، والحديثة (الطلاب وخريجي الجامعات)، والعاطلين وقطاعات واسعة من الفقراء. هذه التركيبة تظل متماسكة في أوقات الهدوء السياسي والاجتماعي، ولكنها تتحول إلى قنبلة موقوتة عند لحظات التحول الكبرى، حين يصبح التوفيق بين مختلف المصالح الاجتماعية المتناقضة تحت العباءة الدينية الواسعة والمبهمة أمر يكاد يكون مستحيلاً.

هذه التناقضات تنعكس أيضاً في مواقف الجماعة من الاستعمار والصهيونية، فنجد خلافات بين من يريد إلغاء إتفاقية كامب ديفيد، ومن يعلن عن التزام الجماعة بكافة الاتفاقات الدولية، ونجد من يخطب بحدة ضد الاستعمار الأمريكي، ومن يقابل ويفاوض مسئولين أمريكيين بشكل منتظم (إحدى وثائق ويكيليكس تتحدث عن التقارب واللقاءات المتكررة بين مسئولين أمريكيين وبين عضو مكتب الإرشاد محمد الكتاتني)، وهذه ليست مجرد انتهازية سياسية بل نتيجة حتمية لتركيبة الجماعة وتناقضاتها.

الإخوان والمرحلة الثانية من الثورة

تتحرك الثورات الشعبية بشكل سريع من مرحلة إلى أخرى، بل وتتداخل تلك المراحل بشكل معقد. فما بدأ كثورة ديمقراطية للإطاحة بالديكتاتورية والفساد، يتحول سريعاً مع تحقيق المطالب الأولية، إلى مطالب أكثر جذرية بالنسبة للديمقراطية، مع انفجار واسع للمطالب الاجتماعية والاقتصادية. وهنا نجد التحولات السريعة في مواقف القوى السياسية، فمن كان ثورياً حتى الأمس يتحول بين ليلة وضحاها إلى مُعادٍ لاستمرار الثورة وتعميقها. وهذا ما رأيناه تماماً في حالة قيادة الإخوان. ففي الاستفتاء على تلك التعديلات المعادية للديمقراطية، التي طرحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قادت الجماعة حملة الموافقة مستخدمة في ذلك سلاح الدين بشكل فاضح. وما يهمنا هنا ليس استخدام الدين فهذا ليس جديداً بل تحالف الإخوان مع قيادة الجيش لتمرير الموافقة على التعديلات، والتي تعتبر بمثابة إهانة للثورة المصرية.

إن تعميق الثورة يعني الاصطدام عاجلاً أو آجلاً مع المجلس العسكري الحاكم، وانكشاف وجهه الحقيقي كجزء أصيل من النظام البائد بكل عفنه وفساده. وقد بدأ يتكشف ذلك الوجه القبيح بالاعتقالات والتعذيب وفض المظاهرات والإضرابات، والتفريق العنيف والقاتل لاعتصام التحرير في تلك الليلة السوداء. ماذا كان موقف الإخوان؟ في الصباح شاركوا بقوة في الضغط على المجلس لتسريع تقديم رموز النظام وعلى رأسهم مبارك. أما موقفهم من إعتصام المساء فقد دافعوا بإستماتة عن موقف الجيش بل رددوا نفس أكاذيب المجلس حول عدم استخدام النار الحية. ومنذ ذلك الحين، أصبح الإخوان يرددون نهاراً ليلاً تلك الأكاذيب حول وطنية الجيش وقياداته وحول أن الجيش "خط أحمر" وأن الجيش يحمي الثورة وأن التحرك ضد المجلس الحاكم بمثابة خيانة للثورة.

في بيان للجماعة على موقعهم الإلكتروني نجد المقاطع التالية: "الجيش يحاول الحفاظ على درجة الانضباط بين صفوفه وهذا حقه، ونحن معه ألف في المئة؛ لأن الجيش إذا لم يحافظ على الانضباط بين صفوفه فإنه لن يستطيع حماية الشعب، فالجيش الآن هو القوة الوحيدة المنظمة في مصر وليس من مصلحتنا إضعافها، ومن المستحيل أن نسمح لأحد بإضعافها، وقد عرفنا مَن قاموا بهذا العمل، وما هي أهدافهم ومقاصدهم الإخوان المسلمون حريصون على نجاح الثورة.. ونحن ندرك تمامًا أن مِن بين عوامل نجاحها واستمرارها موقف جيشنا العظيم، فقد قال للشعب منذ اللحظة الأولى: إذا سمحتم قوموا بالتعبير عن آرائكم والتظاهر بكلِّ

حرية طوال اليوم، وليس خلال أوقات حظر التجوال التي تمّ تخفيفها أكثر من مرة لتصل إلى 3 ساعات فقط".

أما الموقف من التعميق الإجتماعي للثورة وموجة الإضرابات العظيمة وغير المسبوقة والتي فجرتها الثورة. فقد كان موقف الإخوان نفس موقف الحكومة والمجلس: "ضرورة العودة إلى العمل لإنقاذ الاقتصاد المصري

يطالب الإخوان المسلمون جميع فئات الشعب المصري بالعمل على دعم عجلة التنمية والإنتاج، وألا تكون المظاهرات الفئوية- التي هي حق أصيل لأصحابها- معطلةً للإنتاج أو سببًا في تراجع الاقتصاد، خصوصًا أن نجاح الثورة مرتبط بدفع عجلة الاقتصاد؛ حتى يشعر المواطنون أن ما قدموه من تضحياتٍ في سبيل البحث عن حياةٍ كريمةٍ لم يكن مجرّد كلامٍ في الهواء، وحتى يثبت الشعب المصري أنه قادرٌ على صناعة إنجازٍ آخر يُضاف إلى إنجاز الثورة، وهو العمل على انتشال مصر من أزمتها الاقتصادية.

هذه المواقف ليست بالطبع حكراً على الإخوان فالقوى الليبرالي تشارك بحماس كبير في نفس تلك الحملة المزدوجة- التأييد المطلق للمجلس العسكري والعداء الهستيري للإضرابات العمالية تحت عنوان عودة عجلة الإنتاج، بل طالب عمر حمزاوي أحد نجوم الليبرالية المصرية لتكوين مجموعات من الشباب والشخصيات العامة للقيام بحملة دعائية في وسط العمال لوقف الإضرابات- أي التحريض على كسر الإضرابات والتعاون مع الجيش لفضها ويشارك في هذه الآراء مجموعة واسعة من المثقفين والكتاب (ثوار الأمس) في هذه الحملات المناهضة للثورة في مرحلتها الثانية.

دخول السلفيين

كما طرحنا، فكثير من اليساريين يعتبرون الإخوان والسلفيون مجرد وجوه مختلفة للعملة نفسها وهذا ليس صحيحاً. نعم هناك قطاع سلفي داخل الإخوان ونعم هناك أرضية فكرية متشابهة، ولكن هذا لا يجب أن يجعلنا نتجاهل خصوصية الظاهرة السلفية ودورها الحالي في محاولات تخريب الثورة.

السلفيون حالياً هم الجناح الإسلامي للبلطجية وعلاقاتهم مع الجهاز الأمني للنظام السابق أهم كثيراً من علاقاتهم مع الإخوان. فقد سمح نظام مبارك منذ 2006 لإنشاء محطات فضائية سلفية، تنشر سمومها منذ ذلك الحين؛ بث دائم للطائفية والرجعية، ومعاداة المرأة والتكفير ومحاولة إغراق الجماهير في عالم القرون الوسطى.

قنوات مثل الرحمة والناس ظلت عملياً أدوات دعاية لما يسمى الدعاة السلفيين أمثال محمد حسان وأبو إسحاق الهويني ومحمد يعقوب، لنشر الفكر السلفي في أوساط واسعة من الشباب وقد نجح هؤلاء في خلق شعبية واسعة لذلك الفكر المتخلف والخطير (هناك 91 مجموعة فيس بوك من أتباع محمد حسان) وقد أصبحت تلك القنوات من الأكثر مشاهدة على التلفاز في مصر. وكل ذلك بتشجيع وموافقة من قبل الأجهزة الأمنية ليس فقط لمنافسة الإخوان ولكن أيضاً لتنظيم صفوف الوجه الديني للثورة المضادة. ولم يكن من الغريب إذاً أن تتصاعد الهجمات على الأقباط وكنائسهم قبل الثورة، وليس غريباً أيضاً الحملات الحالية الأمنية السلفية لخلق مناخ الثورة المضادة ولعل أحداث المنيا الأخيرة خير شاهد على ذلك.

الثورة والثورة المضادة

يقسم بعض اليساريين الساحة السياسية اليوم إلى القوى المدنية من جانب، والقوى الإسلامية من الجانب

الآخر. وقد استُدرج البعض منهم إلى سجالات حول المادة الثانية من الدستور، وكان ذلك بالطبع هدية ثمينة للإسلاميين، والذين استخدموها على الفور لخلق حالة ذعر وكأن الإسلام نفسه في خطر بمجرد طرح المادة الثانية للنقاش. بالطبع يجب على اليسار أن يدافع بمبدئية عن فصل الدين عن الدولة، بل عن الدولة العلمانية ولكن يجب أن يعرف كيف ومتى يدخل معاركه؟ ومع من؟ فالعلمانية في حد ذاتها، دون الربط بينها وبين مصالح الطبقة العاملة والفقراء، لا معنى لها، بل أن الدفاع عن العلمانية بشكل مجرد لا يخدم سوى الإسلاميين

إن المرحلة الحالية من الثورة والتي تتطلب العمل على فضح المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام الجماهير تمهيداً للإطاحة بهم، فهم الجزء الباقي من سرطان النظام القديم، والعمل الدءوب على تعميق الجانب الاجتماعي للثورة من خلال المساعدة على خلق أشكال تنظيمية قاعدية تلعب دورها في النضال من أجل تحقيق مطالب جماهير العمال والفلاحين، وفي هذه المرحلة ينتقل الإخوان المسلمين وكافة القوى الليبرالية من صفوف الثورة إلى صفوف الثورة المضادة، ولكن هذا الانتقال سيشهد الكثير من التقلبات والانقسامات والتي يجب على اليسار أن يستفيد منها، في مواجهة الثورة المضادة. وأذا كان هذا هو الموقف بالنسبة للإخوان والليبراليين فإن بقايا الأجهزة الأمنية للنظام القديم، سيستخدمون البلطجية والسلفيين لخلق مناخ من الفوضى في تواطؤ مع المجلس العسكري.

إن المرحلة الحالية ستكون شديدة الصعوبة ونجاحها يحتاج إلى وضوح للرؤية حول القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسها الإخوان المسلمين والليبراليين والتناقضات والانقسامات والأزمات التي ستواجههم مع تكشف الوجه الحقيقي لقيادات الجيش. طالما ظلت الجماهير ثائرة، ومفعمة بالأمل في غد أفضل وفي حياة كريمة، وطالما عمل اليسار على المساعدة في بناء التنظيمات الجماهيرية، من نقابات مستقلة، ولجان ثورية، وتنظيمات سياسية جذرية، لن يتمكن أعداء الثورة من خداع الجماهير، وسيزداد تمزق القوى السياسية المتحالفة اليوم مع العسكر وعلى رأسهم الإخوان المسلمين.

***النضال ضد إضطهاد المرأة**

1- الماركسية و تحرر المرأة ـ مركز الدراسات الاشتراكية

تختلف حياة المرأة اليوم بشكل كبير عما كانت عليه قبل عقود قليلة مضت. لقد خاضت المرأة تحديات كبيرة خاصة في ما يتعلق بالتمييز الجنسي، وتمكنت المرأة بفضل نضالاتها المتواصلة من تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي، والحرية الاجتماعية، مع ضمان تلك المكتسبات بوضعها في أطرها القانونية الملزمة.

ولكن رغم كل هذه التحسنات، نجد أن الانحياز الجنسي وعدم المساواة أموراً لا تزال قائمة. فإلى الآن تتفاوت أجور العاملين وفقاً لجنسهم، وحتى الآن لايزال عبء رعاية الأطفال والأعمال المنزلية يقع على كاهل المرأة وحدها.

وبينما يزداد الضغط من قبل النساء داخل مجتمعاتهن لتحطيم النمط المفروض عليهن، نجد أن معدل الإدانة في جرائم الاغتصاب متدنٍ بصورة مخزية للغاية. ولفهم هذه التناقضات بشكل أوضح، نحن بحاجة أولاً إلى التعرف على جذور اضطهاد المرأة. يرى البعض أن اضطهاد المرأة يرجع لأسباب بيولوجية، أي وفقاً للنوع. تلك المعتقدات التي تُرجع اضطهاد المرأة لأسباب بيولوجية يرفضها الاشتراكيون تماماً. ولكن إن لم تكن الطبيعة هي المتسببة في هذا التمييز والاضطهاد، ترى هل تكون التنشئة هي التي تقف وراءه؟

جذور اضطهاد المرأة

لقد رصد "إنجلز" دور المرأة عبر التاريخ، بدءاً من المجتمعات البشرية الأولى، تلك المجتمعات التي يشير إليها الباحثين بوصفها مجتمعات "بدائية" أو مجموعات الصيد، لكن إنجلز أسماها مجتمعات "الشيوعية البدائية". لقد ظهر هذا الشكل من المجتمعات بنسبة 90% من تاريخ البشرية. داخل تلك المجتمعات، أنتج الناس احتيجاتهم بطرق شتى ومتعددة، آنذاك لم يكن لمفاهيم مثل "الثروة" و "الملكية الفردية" أية وجود. عاش الناس في تجمعات صغيرة وقاموا بإنتاج ما يحتاجونه.

بالطبع كان هناك تقسيم للأدوار بين الرجل والمرأة، ولكن لم تكن هناك نظرة تفضيل بينهما، فليس هناك

من هو أسوأ أو أفضل من الآخر. لقد تغير النمط الذي يحيا عليه البشر، عندما تغيرت طريقة إنتاجهم للأشياء. في الزراعة على سبيل المثال، التغييرات التي طرأت في مجال الإنتاج الزراعي زادت من كفائته وإنتاجيته. ولأول مرة في تاريخ البشرية، أصبح من الممكن إنتاج ما هو أكثر من حاجة الناس الفعلية.
في مجتمعات "الشيوعية البدائية" كانت المرأة هي محور المجتمع، وكان لديهن سلطة على الرجال في كثير من الأحيان، لأن العمل الذي كن يقمن به كان هو المصدر الرئيسي لغذاء المجموعة. وكان لدخول فنون الزراعة المستحدثة مثل "الحرث الثقيل"، واستخدام الحيوانات المستأنسة دوراً في مضاعفة إمكانية زيادة الإنتاج ووفرته. ولكن كان من الصعب على الحوامل من النساء والأطفال المشاركة في هذا النوع من العمل.
وبالتالي فإن مسئولية الرجال عن هذا العمل المثمر تزايدت بشكل كبير. تلك التحسينات والتغيرات التي طرأت على التقنيات الزراعية، كانت تعني بالضرورة أيضاً الحاجة إلى المزيد من العمال. كما أصبح إنجاب المزيد من الأطفال أمراً مقبولاً من الناحية الاقتصادية. وهكذا بمرور الوقت، أصبح الرجل هو المسئول حصرياً عن الإنتاج، وأصبح دور المرأة الرئيسي هو إنجاب الأطفال.
وهناك تغييرات اجتماعية أخرى حدثت، فرعاية الأطفال في المجتمعات "الشيوعية البدائية" كانت من مسئولية المجموعة ككل. ولكن بظهور الملكية الخاصة والطبقية، تطورت بنية العائلة وظهرت الخصوصية. وبمرور الوقت سيطرت نخبة أصغر وأصغر على فائض الإنتاج، وأصبحت عملية الاحتفاظ بالثروة وتمريرها جيلاً بعد جيل هي الأهم على الأطلاق، وأصبحت الأسرة هي الآلية الرئيسية للقيام بذلك.

الرأسمالية و اضطهاد المرأة

في البلدان الرأسمالية المتقدمة أدى تغير أنماط الإنتاج ومحاولة الرأسماليين الدائمة للرفع من معدل الربح، إلى التزايد المستمر لتشغيل النساء والشباب الذين يتعرضون لأسوء أنواع الاستغلال، ويعملون، مقابل أجور أقل، في ظل شروط سيئة بحقوق قليلة أو منعدمة. في أمريكا وحدها التحقت 40مليون امرأة بالقوة العاملة خلال الخمسين سنة الماضية؛ أما في أوروبا فهناك 30مليون امرأة أخرى. سنة 1950، كانت ثلث مجمل النساء الأمريكيات اللائي بلغن سن العمل فقط، يمارسن عملا مأجورا؛ أما بحلول عام 2000 فقد صارت النسبة ثلاثة أرباع تقريبا. وتقول الإحصائيات أن 99% من النساء الأمريكيات الآن سيشتغلن، في مرحلة معينة من حياتهن، مقابل أجرة. إن عمل النساء، في حد ذاته، تطور تقدمي. إنه الشرط المسبق لتحرر النساء من الحدود الضيقة للبيت والأسرة البورجوازية، ومن أجل تطورهن الكامل والحر ككائنات بشرية وعضوات في المجتمع.
لكن النظام الرأسمالي ينظر إلى النساء كمجرد مصدر سهل للعمل الرخيص وكجزء من "الجيش الاحتياطي للعمل" يتم سحبه متى كان هناك نقص في اليد العاملة في بعض قطاعات الإنتاج ونبذه مرة أخرى متى انتهت الحاجة إليه. رأينا هذا خلال كلتا الحربين العالميتين، عندما تم جر النساء إلى المصانع من أجل تعويض الرجال الذين تم استدعائهم إلى الجيش وبعد ذلك أعدن إلى منازلهن عندما انتهت الحرب. وقد تم تشجيع النساء مرة أخرى على الدخول إلى أماكن العمل خلال مرحلة الازدهار الرأسمالي، سنوات الخمسينات والستينات، عندما كان دورهن مشابها لدور العمال المهاجرين: خزان لليد العاملة الرخيصة. مؤخرا ارتفع عدد النساء العاملات من أجل ملء الثغرات في المسلسل الإنتاجي. لكن وبالرغم من كل

الخطابات حول "عالم المرأة" و"سلطة الفتاة"، وبالرغم من جميع القوانين التي يزعمون أنها تضمن المساواة، تبقى النساء العاملات القسم الأكثر استغلالا واضطهادا داخل الطبقة العاملة.

التحرش واضطهاد المرأة

يحمل فعل التحرش، سواء كان لفظيا أو بدنيا، في طياته استهانة واستهزاء بالمرأة، وهو يقوم على نظرة تحصرها فقط كجسد يمكن امتلاكه أو النيل منه، وهو ما يعكس نظرة دونية عميقة يمكن اقتفاء أثارها تاريخيا في جذور المجتمع الطبقى وبدايات تكونه. فمنذ بدء ظهور الملكية الخاصة في بدايات المجتمعات الطبقية ومنزلة المرأة في المجتمع آخذة في الاضمحلال أمام السيطرة المطلقة للرجل، حتى انتهى الأمر بها إلى أن أصبحت أحد ممتلكاته الخاصة.

هكذا تستمر ظاهرة التحرش حتى في الدول الرأسمالية المتقدمة. فبالرغم من الحرية الجنسية النسبية والتحسن النوعى في حياة النساء وزيادة حقوقهن المكتسبة، إلا أن تلك المجتمعات بالرغم من تقدمها النسبى مقارنة بمجتمع متخلف ومأزوم كالمجتمع المصرى، لا تزال تعاني من التمييز ضد المرأة كظاهرة لا تقدم لها الرأسمالية سوى بعض التحسينات الشكلية والهشة.

وبالرغم من كون التحرش الجنسى أحد مظاهر اضطهاد المرأة فى مجتمعاتنا المعاصرة، وبالرغم من صحة الاستنتاج القائل بأن التحرير النهائي للمرأة والقضاء على كل صور اضطهادها يأتي بالقضاء على المجتمع الطبقي والملكية الخاصة، إلا أن ذلك لا يعنى الوقوف موقف المتفرج من معاناة النساء الحالية والانتظار حتى يأتى "التحرير النهائي" على يد المجتمع الاشتراكى اللاطبقى. على العكس يجب الوقوف مع النساء بقوة وحزم في معركتهن "الراهنة" ضد التحرش وفي التصدى للمتحرشين وملاحقتهم وشن الحملات من أجل الوقوف ضد هذه الظاهرة والقضاء عليها إن أمكن.

كيف نتخلص من الاضطهاد؟

إن الثورة الاشتراكية لن تحرر المرآة بشكل تلقائي لأنه حتى بعد الثورة لا شيء يحدث بطريقة أتوماتيكية. فالتاريخ يصنعه البشر، والنضال من اجل القضاء على اضطهاد المرآة يجب أن يستمر حتى ينتصر. ومع ذلك، تبدأ الثورة الاشتراكية عملية القضاء على الاضطهاد المزمن للمرآة وتستكمل هذه العملية في الانتقال للاشتراكية. وسبب ذلك بسيط ، فالاشتراكية قبل أي شيء آخر هي التحرر الذاتي للطبقة العاملة ونصف الطبقة العاملة من النساء. وبالتالي بدون التحرر الكامل للمرآة يستحيل الحديث عن التحرر الكامل للطبقة العاملة، وبالتالي يستحيل الحديث عن الاشتراكية.

ان النضال من أجل تغيير العالم يؤدي إلى تغيير الأفكار والثوابت لا على مستوى الأفراد فحسب ولكن على مستوى المجتمع ككل. فنضال العمال والفئات المضطهدة جنبا إلى جنب يحملهم إلى قبول لأفكار حول الحرية وتحرر المرأة والاشتراكية معادية لتلك الأفكار السائدة والمسيطرة في المجتمع.

ولعل أعلى نقطة في مثل هذا التغير هو ثورة 1917 في روسيا، فقد استطاعت ثورة العمال والعاملات الروس تحقيق تطورات غير مسبوقة للمرأة.

أولاً بصدور عدد من الإجراءات القانونية الواضحة والمباشرة والتي يمكن أن تتبنها الدولة العمالية بشكل فوري. وتشمل هذه الإجراءات الحق في أجر متساوي وفرص عمل متساوية وإلغاء أي أثر لعدم المساواة القانونية بين الرجال والنساء وتجريم كل أشكال التمييز ضد المرأة، وإباحة الإجهاض، والحق في الطلاق

الفوري عند الطلب.
وكذلك عملت الدولة العمالية على تحويل عمل المنزل ورعاية الأطفال بشكل جدي وفعال إلى عمل اجتماعي. ومعنى ذلك خلق شبكة من المطاعم العامة وتوفير المغاسل العامة وخدمات تنظيف المنازل، والعمل توفير رعاية جيدة ودور حضانة للأطفال.
هذه الإجراءات تعطينا المثل لكيفية التغيير في ظل الثورة الاشتراكية المقبلة بالإضافة إلى الإضافات والإبداعات الذي تأتي عبر الثورة ذاتها. وكذلك سيسهم عدد كبير من التغييرات الاجتماعية الأخرى في عملية تحرير المرأة ويسهلها، مثل تغيير مناهج التعليم واستخدام وسائل الإعلام كقوة ضد التمييز بدلا من استخدامها لتشجيع التمييز ضد المرأة في الوقت الراهن.
وبقدر ما تتطور أشكال الحياة الاجتماعية، وهذا محتمل، سيساعد ذلك كثيرا في تحقيق هذه المهام، وعندما تتحقق تتوقف تربية الأطفال عن كونها عبئا وسوء حظ بأي شكل من الأشكال، وتصبح تجربة إيجابية يشارك فيها الرجال والنساء جنبا إلى جنب.
وبالمثل، تصبح مسألة مع من نعيش، وإلى أي مدى، خاضعة تماما للاختيار الشخصي، ولا تتحدد بالضغوط الاقتصادية أو الطقوس الدينية القديمة والعقود الاجتماعية التي تعكس هذه الضغوط (مثل عقد الزواج).
إن التحرر التام للمرأة لن يحدث سوى بالاعتماد على الطبقة الوحيدة القادرة على تغيير المجتمع - الطبقة العاملة- المنظمة من خلال حزب عمالي ثوري يضم الرجال والنساء.

2- المرأة والثورة

منظمة البديل الاشتراكي في أستراليا - ساندرا بلودوورث - ترجمة ضي رحمي - 2012

تعد مشاركة المرأة في ثورة يناير 2011 – المحجبات منهن وغير المحجبات، الشابات والمسنات - واحدة من أهم السمات البارزة والملهمة للثورة المصرية. لقد تحدت المرأة المصرية بمشاركتها في الثورة القوالب النمطية المتحيزة التي لطالما ظلت حبيستها داخل المجتمع، وفي الغرب على حد سواء، حيث كانت تفترض الحركات النسوية الغربية أن النساء اللواتي يرتدين الزي الإسلامي أسيرات وصاية الرجل، وبالتالي هن غير قادرات على المشاركة في العمل السياسي.
لقد فندت المرأة المصرية تلك الأوهام تماماً، فرأيناها وهي تنظم المظاهرات وتقودها، وشاهدناها وهي تتحدث إلى وسائل الإعلام العالمية. وفي ليلة الثاني من فبراير 2011، عندما هاجم بلطجية مبارك اعتصام ميدان التحرير فيما عُرف إعلامياً بإسم (موقعة الجمل)، لعبت المرأة دوراً هاماً، فشاركت في تنظيم الدفاع عن المداخل، وفي الخدمة بالمستشفيات الميدانية لإسعاف الجرحى، كما أنخرطت في القتال على الخطوط الأمامية أيضاً.
بالنسبة للماركسيين لا تعد مشاركة المرأة مفاجأة، كما أن تلك المشاركة تؤكد صحة واحدة من أفكارنا الأساسية ألا وهي: أن التغيير يحدث في المجتمعات فقط عندما يتصدى المجتمع بكامله للطغاة. والحقيقة أن تجربة الثورة المصرية ما هي إلا نموذجاً لتجارب الثورات في العصر الحديث، مراراً وتكراراً تبرز قضية

تحرر المرأة كلما هب المضطهدون للنضال من أجل عالم أفضل. وتلك هي أيضاً إجابتي على أولئك المتسائلين عن كيفية الانتصار في معركة تحرر المرأة في ظل تلك المجتمعات المتخمة بالتحيز ضدها. لذلك دعونا نلقي نظرة على الأسباب التي أدت بنا إلى مثل هذا الحال.

من المعروف أن اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية يعمل على كسر رتابة وسلبية الحياة المعتادة، ما يمكّن الجماعات المضطهدة، لا سيما النساء، من تحقيق طفرة نوعية في أوضاعهم بل ونجدهم أيضاً في طليعة النضال. فمعركة التحرر معركة مصيرية بالنسبة للمرأة دون الآخرين، وبخوضها لن تخسر الكثير، بل إن مكاسبها مؤكدة، مما يجعلها أحياناً تبدو وكأنها الفصيل الأكثر حماساً والأكثر تشدداً من بين الثوريين.

وبرصد وضعية المرأة في المجتمع المصري، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات، سندرك التغيير الذي أدخلته الثورة على حياتهن. ففي مظاهرات ما قبل الثورة غالباً ما كان يطلب من المشاركات أن يرجعن للوراء وأن يقبعن في الصفوف الخلفية، الأمر الذي كان يثير دوماً حفيظتهن. لكن منذ 25 يناير، اختلف الأمر، وداخل ميدان التحرير أصبحت المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وواجهوا سوياً الكثير من الأحداث والتقلبات، كان ذلك تغييراً مجتمعياً ملحوظاً وبدا الأمر وكأن مصر أصبحت مجتمعان، مجتمع التحرير وآخر خارجه.

والحقيقة أن مهمات النضال تتحدي كل الأفكار الانقسامية التي تهيمن على المجتمع الرأسمالي. وبالتالي يصبح تضامن ومشاركة طبقات واسعة من الناس أمراً لا غنى عنه لنمو وتطور النضال الثوري. وهكذا نجد أن الفكرة القائلة بأن المرأة لا دور لها وأنها لا ينبغي لها الانضمام إلى المظاهرات، تفقدت معناها ولا يعد لها وجود على أرض الواقع.

ثم يأتي الفعل الاحتجاجي ذاته ليتحدى القوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة. ويمكننا رصد تغييرات ملحوظة في سلوك المرأة، حيث تزداد ثقتها بنفسها إلى الدرجة التي تجبر الرجال على مراجعة موقفهم حيالها، وبالتالي معاملتهن بشكل مختلف. لقد غيّر وجود المرأة بجوار الرجل في التحرير طبيعة العلاقة بينهم، وعندما رأى الرجال النساء وهن يقاتلن معهم في الصفوف الأمامية، تغيرت نظرة الرجال لهن، وبالفعل كانوا جميعاً متساوين ومتحدين.

التاريخ الثوري للمرأة

إن العلاقة بين الثورة وحقوق المرأة علاقة قديمة جداً. وكان أول ظهور واضح لها عندما اندلعت الثورة الإنجليزية في منتصف القرن السابع عشرن حين ناضل الرانتيرز* (أو المتشدقون) والتي تعد من أكثر المنظمات التي ظهرت من أجل تحرير المرأة جذرية.

وفي عام 1789 كانت نساء الأسواق الشعبية في باريس هن المنظمات لموجة التمرد الثانية من الثورة الفرنسية، تلك الثورة العظيمة التي قوضت عروش أوروبا الإقطاعية وبشرت بظهور المجتمع الحديث. لقد سار آلاف المتظاهرين وهم مدججين بالسلاح، نحو قصر "فرساي" لإجبار العائلة الملكية على العودة إلى باريس ليواجهوا غضب الثوار. وتعد جمعيات "النساء العاملات" هي الأكثر جذرية من بين الجمعيات الراديكالية التي تم تأسيسها في ذلك الحين.

وفي باريس عام 1871، عندما اندلعت أول ثورة عمالية في التاريخ الحديث، شاركت المرأة منذ البداية وقامت بدور حيوي في الانتفاضة التي أدت إلى ظهور ما عرف بإسم "كوميونة باريس"، التي برهنت على

أن بمقدور العمال خلق مجتمع أكثر ديمقراطية بخلاف الرأسماليين.
ويمكننا القول بأن من أكثر المشاهد إلهاماً والتي ميزت "الثورة الروسية" عام 1917، هي صور النساء المطحونات اللواتي بدأن الثورة في فبراير من نفس العام بمدينة "بتروجراد"، اللاتي لعب حشدهن للعمال وتحريضهن لهم على الإضراب في ذكرى اليوم العالمي للمرأة دوراً فاصلاً في توجيه الكتلة العمالية نحو بدء النضال. ولقد أشاد "ليون تروتسكي"، أحد قادة الثورة، بدور المرأة في كتابه "تاريخ الثورة الروسية"، كتب تروتسكي يقول: "كانت المرأة هي الأشجع والأشد عزماً فيما تعلق بمناشدة الجنود على التمرد وحثهم على رفض أوامر قادتهم، ودعوتهم لترك الخدمة العسكرية والانضمام إلى صفوف الثوار. وكانت قدرة المرأة على كسب الجنود حاسمة في الإطاحة بالقيصر، الذي كان يعد واحداً من أشد الطغاة وحشية في أوروبا بأسرها".
أثناء ثورة العمال التي اندلعت في "المجر" عام 1918، صدر منشوراً سرياً داخل وزارة الحرب، بتاريخ 3 مايو يحتوي على تلك الملاحظات: "لا تسعى النساء العاملات في كثير من الأحوال إلى تعطيل عمل المصانع عن طريق الإضراب فحسب، بل يصل الأمر إلى إلقاء الخطب التحريضية والمشاركة في المظاهرات، بل ويتقدمن الصفوف وهن ممسكات بأطفالهن، كما يتعاملن بطريقة مهينة مع ممثلي القانون".
كما ذكرنا سابقاً، نلاحظ عبر مختلف الثورات التغيرات التي تطرأ على حياة المرأة. أثناء الثورات نرى كيف يتعلم الرجل أن يظهر المزيد من الاحترام للمرأة، ليس هذا فحسب بل تصبح المرأة أيضاً أكثر قدرة على التصدي لأي سلوك سيء من قبل الرجال.
تروي النساء الإسبانيات ذكرياتهن عن ثورة العمال بين عامي 1936-1937: "كنا نتدرب مع ميليشيات من الذكور، ونقاتل إلى جوارهم على الخطوط الأمامية لمواجهة الفاشيين، كما كنا ننام في مخيمات محاطة بالرجال، ورغم هذا لم نشهد قط محاولات للتحرش الجنسي". وفي مصر، كان الأمر مشابه لما جرى في إسبانيا، فطيلة ثمانية عشر يوماً قضتها النساء بجوار الرجال في التحرير لم ترد أنباء عن تحرش جنسي أو إساءة معاملة للمرأة.
كتب أحد مؤرخي ثورة 1917 الروسية يقول: "تسائل أحد الجنود ذات مرة، عن إمكانية ضرب الزوجات الآن بعد الثورة، وقد رأى الرجال كيف أن نساء الأحياء اللواتي كان يقفن بجوارهم في طوابير الخبز، هن أنفسهن من نفذن بأيديهن حكم الإعدام في من كان تثبت خيانته للثورة. وكانت الإجابة على تسائل الجندي حاسمة وقاطعة، بأن الطرق القديمة في معاملة المرأة لم تعد مقبولة ولا يمكن السكوت عنها بعد الآن".

المرأة والتقسيم الطبقي

ومع ذلك، ينبغي علينا ونحن نحتفي بالتقدم الذي أحرزته المرأة في الثورة المصرية، ألا نغفل عن حقيقة أن هناك تقسيم طبقي للمرأة، وأن هذا التقسيم هو أساس المجتمع الرأسمالي. قد تدعم نساء الطبقات العليا المطالب الديمقراطية، أو تسعى إلى بعض الإصلاحات التي من شأنها أن تضعها على قدم المساواة مع الرجال من طبقتها. لكنها ستنقلب حتماً على المرأة الثورية من الطبقة العاملة ولن تهدر أي فرصة في سبيل الحفاظ على النظام الرأسمالي قائماً.
عندما قُمعت كومونة باريس، أُلقي القبض على آلاف الرفيقات حيث وُضعن في زنازين قذرة. بينما نظمت نساء الطبقات العليا جولات تفقدية لتلك الزنازين من قبيل الترفيه، كن يتجولن لمشاهدة الرفيقات الأسيرات

واضعات المناديل المعطرة على أنوفهن إتقاءاً للرائحة الكريهة، وكن يضربهن بأطراف مظلاتهن الفخمة، غير قادرات على إخفاء الفرحة والشماتة في أحوالهن المتردية. وأعرب رجال ونساء الطبقات العليا عن أملهم في أن تنجح تلك المعاملة الوحشية والإذلال الذي حاق بالعمال في إثنائهم عن التفكير في التمرد مرةً أخرى.

أثناء الموجة الأولى لأي ثورة، غالباً ما تحتجب وتتوارى الانقسامات الطبقية. على سبيل المثال، في مصر، في البداية بدا الأمر وكأن الأمة بكاملها كتلة واحدة في مواجهة عصابة الحاكم الصغيرة، الأمر الذي شاهدناه مراراً وتكراراً في العديد من الثورات السابقة. ولكن، فور سقوط مبارك وشعور البعض بأن قدراً ما من الديمقراطية أصبح ممكناً، لم يعد لدى الرأسماليين والطبقات الوسطى رغبة فيما هو أبعد من ذلك. أنهم يريدون مواصلة الحياة كما كانت من قبل، وأن تظل القوانين التي تنظم العمل كما هي، كي يستمروا في استغلال رجال ونساء الطبقة العاملة.

ولكن كتلة العمال والفلاحون الفقراء بحاجة ماسة إلى ثورة اجتماعية شاملة، ثورة من شأنها أن تقوم بتغيير جذري كامل في التقسيمات الطبقية للمجتمع من أجل وضع حد لأوضاعهم البائسة. فالتصويت مرة كل بضع سنوات لاختيار الساسة في العاصمة البعيدة، لن يعيد للعمال حقوقهم المهدورة، ولن يوفر لهم الطعام على موائدهم.

هذا تماماً حدث في روسيا في الفترة من فبراير وحتى أكتوبر 1917. في البداية، أظهرت نساء الطبقة الرأسمالية من أمثال المدافعة عن حقوق المرأة "أريادنا تيركوفا"** الكثير من الفرحة، حيث كتبت في مذكراتها عن مظاهر الفرح والبشر التي علت وجوه الجماهير المحتشدة في الشوارع ابتهاجاً واحتفالاً بسقوط القيصر. ولكن وفي غضون أيام، كانت "تيركوفا" نفسها هي من كانت تشير في كتاباتها بنفور إلى من أسمتهم بـ "الغوغاء" مثيري الشغب والنساء اللواتي يصرخن في الشوارع طلباً للخبز.

لقد بذلت الحركات النسوية في روسيا جهوداً حثيثة في سبيل إقناع نساء الطبقة العاملة بالانضمام إلى منظماتهم قبل الثورة، بحجة أنهم يناضلون من أجل حقوقهم أيضاً. ولكن سرعان ما فندت الثورة تلك الأكاذيب؛ أيدت "تركوفا" وغيرها من النسويات الحكومة "الرأسمالية" المؤقتة الجديدة، وساندت جهودها الرامية إلى مواصلة الحرب، مما جعلهم في وضع المعارضة الكامل مع نساء الطبقة العاملة اللواتي كان خيار السلام وإنهاء الحرب واحداً من أهم مطالبهن في ذلك الوقت، لقد أرادوا وضع حداً للمجزرة التي راح ضحيتها الأزواج والآباء والأخوة. ولكن بماذا اهتمت نساء الطبقة العليا؟ لقد أرادوا للحرب أن تستمر لكي تحمي مصالحهم الإمبريالية.

وبحلول أوائل عام 1918، بعد تولي العمال للسلطة، تحولت كل الحركات النسوية المنتمية للطبقة العليا والوسطى إلى دعم الثورة المضادة أو ما عرف بالثورة البيضاء. والتي اشتهر جنودها بسوء السمعة وبارتكابهم جرائم اغتصاب، وغيرها من الأعمال الوحشية بحق النساء العاملات والريفيات. لقد انحازت الحركات النسوية من الطبقة العليا أثناء تلك الحرب الطبقية لأي شيء من شأنه أن يعجل بسحق الحكومة العمالية الوليدة آنذاك.

واليوم في مصر، تحاول قوى الثورة المضادة السيطرة على البلاد منذ شهور. وليس من المفاجئ أن نجد بعض النساء من اللاتي شاركن في اعتصام التحرير حتى سقوط مبارك، هن من يقومن الآن بتشويه سمعة

الإضرابات العمالية وكل أشكال الاحتجاجات الجارية المطالبة بتغيير اجتماعي حقيقي. والحقيقة أنهم على يقين من أن التحريض المستمر من قبل العمال قادر على الإطاحة بالرأسمالية من جذورها، خاصة إذا ما كسبوا تعاطف الكتلة العظمى من السكان.

ولإحراز النصر في معركة تحرير المرأة، لابد أن تتوحد صفوف الطبقة العاملة، رجالاً ونساء، كي يقودوا جموع الطلبة والفقراء نحو ثورة تطيح بالرأسمالية تماماً. نحن بحاجة إلى بناء مجتمع اشتراكي جديد، وإذا ما توقفت الثورة في منتصف الطريق، أو تمكنت الثورة المضادة من هزيمتها وقمعها، فإن هذا يعني عودة الرأسماليين للحكم مرةً أخرى، ستعود الحياة الرأسمالية لطبيعتها وسيستمر اضطهاد المرأة.

الرأسمالية تعزز اضطهاد المرأة

في النظام الرأسمالي، هناك أقلية ضئيلة، هم الرأسماليون، أو أصحاب الأعمال الذين يوظفون الغالبية العظمى، والتي نصفها من النساء، بأجور أقل بكثير من مقدار الثروة التي ينتجوها من خلال عملهم، ومن هنا تأتي أرباح الرأسماليين. لذلك فإن للرأسماليين مصلحة قوية في الحفاظ على تدني الأجور لضمان مضاعفة الأرباح. كما أن من مصلحتهم أيضاً تعزيز الانقسامات داخل الطبقة العاملة، مما يصعب الفرصة أمام وحدة العمال للمطالبة بأجور أعلى، أو الدفاع عن حقوقهم النقابية، ناهيك عن التصدي لحقهم في استغلالنا جميعاً.

وهكذا فإن الطبقة الرأسمالية لديها مصلحة في تعزيز كل أشكال الاضطهاد: المهاجرين، اللاجئين، والأقليات الدينية – هؤلاء جميعاً مضطهدون في أماكن كثيرة، أما اضطهاد المرأة فهو ورقة الرأسمالية الرابحة في كل مكان. على سبيل المثال، إذا ما انساق رجال الطبقة العاملة وراء الأفكار المتحيزة ضد المرأة والتي يُروج لها يوماً تلو الآخر في نظام التعليم وفي وسائل الإعلام واتسم سلوكهم تجاه المرأة بقلة الاحترام، فإن ذلك سيضعف الطبقة العاملة بأسرها وسيحبط أي محاولة للتوحد لمواجهة أرباب الأعمال.

ولكن بشكل أساسي، يحقق الرأسماليون مكاسب وثروات هائلة عن طريق توظيف نصف القوى العاملة بأجور أقل بكثير مما كان يجب عليهم دفعه لو لم تكن المرأة مضطهدة. هناك قطاعات عمالية بكاملها مثل، التمريض، الرعاية الاجتماعية، وبعض الأعمال الكتابية وذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعاني من تدني شديد في الأجور، ما يعني أيضاً توفير المليارات التي تصب في النهاية في جيوب أرباب الأعمال.

سيحرص الرأسماليون دائماً، بسبب منفعتهم المباشرة من اضطهاد النساء، على توظيف كل ما لديهم من سلطة وثروة ونفوذ لضمان نشر الأفكار القائمة على التحيز الجنسي، وغيرها من الأشكال الانقسامية الأخرى داخل المجتمع. وهذا هو السبب في أننا ورغم محاربتنا للتمييز على أساس الجنس، إلا أننا لن يمكننا القضاء عليه تماماً في ظل المجتمع الرأسمالي.

من ناحية أخرى، فإن تجارب الثورات تعطينا لمحة عن حل ممكن. في الثورة الروسية، حين تمكن العمال من انتزاع السلطة من الحكام لبضع سنوات وجيزة، كانت هناك إمكانية حقيقة نحو تحرير المرأة. بعد ثورة فبراير، وقبل الاستيلاء على السلطة في أكتوبر 1917، سعى العمال لمنح المرأة المساواة والكرامة. وكان تصويت النساء في المجالس العمالية (السوفيتات) أمراً مفروغاً منه. وفي أماكن العمل التي كانت تتسم بتنظيم عمالي جيد، إذا فشلت محاولات العمال في إجبار صاحب العمل على دفع أجور متساوية للعمال، كان العمال الأعلى أجراً يتبرعون بأجزاء من أجورهم ومن ثم تقسم المبالغ المجمعة بين العمال ذوي

الأجورِ الأدنى، وغالباً ما كن من النساء. لقد أراد العمال أن يظهروا أن هدفهم هو خلق مجتمع كريم ولائق إنسانياً.

وكانت الحكومة التي تشكلت من المجالس العمالية وترأسها البلاشفة قادرة على استثمار هذا الوضع. وفي أول بيان له بعد إستيلاء العمال والفلاحين على السلطة قال "لينين" عبارته الشهيرة: "يجب أن يكون كل طاهٍ قادراً على إدارة البلاد"، ولقد اختار "لينين" عن عمد استخدام الشكل الأنثوي لكلمة "طاه" في اللغة الروسية، مما يعكس إلى أي مدى كان الأمل يحدو الثوريين فيما تعلق بقضية تحرير المرأة. وضمت الحكومة الثورية آنذاك سيدتين، البلشفية "ألكسندرا كولونتاي" و"ماريا ألكسندروفنا" عضو الحزب الاشتراكي الثوري للفلاحين. لتصبح المرأة الروسية وزيرة، الأمر الذي لم يحدث في بلدان أخرى إلا بعد هذا التاريخ بسنوات.

لقد صدقت الحكومة العمالية على القوانين التي منحت المرأة الحرية الاجتماعية والجنسية. وأنهت سيطرة الأسرة على المرأة، وألغيت كلمة "غير شرعي" كمفهوم قانوني. وأصبح حصول النساء على إجازة أمومة من العمل مدفوعة الأجر، قبل وبعد الولادة واجبة بنص القانون. وفي عام 1920وبعد عدة مناقشات، أقر السوفيت بحق المرأة في الإجهاض، في هذا البلد الذي كان خاضعاً لسيطرة الكنيسة على مدى قرون طويلة خلت. ولم ترد أي أنباء عن أية محاولات من قبل العمال لرفض أو الانقلاب على تلك الإصلاحات.

المأساة حلت عندما فقد العمال السيطرة، مع اقتصاد دمرته الحرب العالمية، ثم الحرب الأهلية مع الجيش الأبيض (الذي كان مدعوماً من كل الدول الاستعمارية الغربية). وهكذا استولى "ستالين" وثورة المضادة على مكتسبات الثورة، وبحلول أواخر العشرينيات كان قد أسس نموذجاً وحشياً من رأسمالية الدولة. وكان هجومه المنهجي على كل الإصلاحات التي حسنت من حياة المرأة، أكبر دليل على أن اضطهاد المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع الطبقي. مما يؤكد أيضاً وبشكل قاطع أن النصر في معركة تحرير المرأة مرهون بالثورة الاشتراكية التي سوف تقتلع الرأسمالية من جذورها.

إن معركة تحرير المرأة هي جزء لا يتجزأ بل وحتمي من الصراع الطبقي، والثورة في نهاية المطاف. وبالتخلص من الطبقة التي تعيش على استغلال الأغلبية، لن يكون لدى أية فئة أو قوة اجتماعية مصلحة ما تجنيها من وراء اضطهاد المرأة (أو أي شخص آخر). وسيصبح بالإمكان بناء مجتمع جديد يقوم على أساس الجماعية والديمقراطية، على غرار المجتمع الذي اختبره العمال والفلاحين الروس لفترة قصيرة قبل الهزيمة.

هوامش:

* الرانتيرز: طائفة دينية ظهرت في حقبة الكومنولث الإنجليزية (1649 – 1660) واتُهم أعضاءها بالهرطقة من قبل الكنيسة آنذاك ناضلت من أجل تحرير المرأة. (المترجمة)

** أريادنا تيركوفا: كاتبة صحفية وسياسة ليبرالية داعمة لحقوق المرأة في روسيا. (المترجمة)

***إضطهاد الأقباط**

النضال ضد اضطهاد الأقباط في مصر

مركز الدراسات الاشتراكية – حاتم نليمة – 2012

يستعرض الرفيق في هذا المقال خصوصية تاريخ اضطهاد الأقباط في مصر وضرورة نضال الثوريين ضد هذا الاضطهاد بعينه من أجل كسر كل الأفكار العنصرية ضد الأقباط في المجتمع على طريق توحيد صفوف الطبقة العاملة وكل المضطهدين.

منذ دخول المسيحية مصر من حوالي الألفين سنة، و الأقباط يعانون من اضطهاد مستمر بدرجات مختلفة من قبل النظم الحاكمة بداية من الحكم الروماني وامتدادا إلى الحكم الحالي.

إذا ما ركزنا على تطور وضع الأقباط خلال القرن الماضي، نرى أن هناك عوامل عديدة أدت إلى تغيرات في شكل تعامل الدولة مع الأقباط مع بقاء جوهر الاضطهاد واحد. فمع الاحتلال البريطاني لمصر في نهاية القرن التاسع عشر، تزايدت حركات المقاومة ضد هذا الاحتلال و ضمت في صفوفها مسلمين وأقباط وحدتهم القضية الوطنية ضد المحتل و أخذت بعض القطاعات من البرجوازية المصرية هذا الخيط لتصيغ به مشروع الليبرالية المصرية من بدايات القرن العشرين وعنوانه "الدين لله .. والوطن للجميع" وشعاره "الهلال مع الصليب". توازى مع ذلك انهيار الخلافة الإسلامية ممثلة في الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وبداية صياغة المشروع القومي العربي على يد مجموعة من المفكرين المسيحيين في الشام متمسكين بوحدة الشعب العربي عن طريق وعاء اللغة وليس الدين، وإن القومية العربية مظلة جامعة للمسلمين والمسيحيين.

وفي نفس الوقت وفي عام 1917، قامت الثورة الاشتراكية في روسيا بقيادة الطبقة العاملة لتنتصر لحقوق المضطهدين وليرى العالم أجمع مساحات هائلة من الحقوق تم انتزاعها للأقليات العرقية والدينية في أنحاء روسيا وأعطت أملا جديدا للأقليات في بلدان العالم المختلفة للتحرر من الاضطهاد.

كان لكل تلك الأحداث الجلل تأثيرها المباشر على وضع الأقباط في مصر خاصة مع اندلاع ثورة 1919 ضد الاحتلال البريطاني وتصدر البرجوازية الليبرالية -عن طريق حزب الوفد- لمشهد الزعامة الوطنية ضد الاحتلال. فتم سن وإصدار الكثير من القوانين والتشريعات خلال تلك الحقبة تسمح للأقباط بتملك الأراضي والعقارات وغيرها مثلهم مثل المسلمين ورافق ذلك الكثير من القوانين التي تعمل على رفع التمييز ضدهم بالمجال العام، مما أتاح للكثير من الأعيان ومالكي الأراضي والأملاك من الأقباط الدخول في الطبقة الحاكمة في تلك الفترة وتبوأ بعضهم مناصب وزارية مهمة.

كل ذلك تم في أجواء من ازدهار عام للأنشطة الثقافية والفنية والفكرية في دوائر النخب كسرت حواجز طائفية كثيرة. وعلى الرغم من أن قطاع عريض من البرجوازية المصرية ما زال يرى أن تلك الحقبة هي "الفترة الذهبية" للأقباط في مصر، إلا أن الحقيقة تبقى أن هذه الحقوق و الامتيازات لم تمس إلا الأرستقراطية وطبقة الملاك والأعيان والنخب من الأقباط ولم تمتد إلى القطاع الأعرض منهم الذين عانوا مثلهم مثل فقراء المسلمين من غياب شبه تام للخدمات العامة من صحة وتعليم و إسكان وغيرها.

ومع وصول عبد الناصر لسدة الرئاسة وقيامه ببعض الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية وتبنيه للخطاب القومي العربي وتركيزه على الهوية العربية للمصريين، استمر شعور الأقباط خاصة من الطبقات العليا والوسطي بارتياح نسبي على المستوي الطائفي حيث شمل الاستبداد السياسي للنظام الناصري جميع الطوائف والتيارات دون تفرقة، فيما استمرت القطاعات الأعرض من فقراء الأقباط في ذات المعاناة.

كانت النقطة الفارقة في تاريخ الأقباط الحديث بمجئ السادات إلى الحكم ومع بداية تطبيقه لسياسات الانفتاح الاقتصادي والتي عملت على رفع يد الدولة من دعم الخدمات العامة من صحة وتعليم مما مثل بداية تردي وانهيار تدريجي للخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها مؤسسات الدولة. حينها، تقدمت مؤسسة الكنيسة لتملأ هذا الفراغ وبدأت في تقديم تلك الخدمات للأقباط في أبراشياتها المنتشرة في المحافظات عوضا عن التردي العام بها في مؤسسات الدولة، تماما كما بدأت بعض جماعات الإسلام السياسي مثل جماعة الإخوان المسلمين تقديم نفس الخدمات لأنصارهم وجمهورهم من المسلمين. وزاد ذلك من الاستقطاب الطائفي والتحولق حول المؤسسات الدينية مما زاد شعور الأقباط بعزلتهم واغترابهم في بلدهم.

ولم تزد سياسات السادات هذا الاغتراب وتلك العزلة إلا تأجيجا، فعلى المستوي السياسي فقد أطلق يد جماعات تيار الإسلام السياسي ضد التيارات القومية واليسارية محاولا كسرها وتغاضى في خلال ذلك عن الاساءات المتتالية في خطابهم ضد الأقباط، بل أخذ في مغازلتهم بابعاد تدريجي للأقباط من المناصب القيادية والمواقع العليا في مؤسسات الدولة ومحاصرة حقوقهم في بناء الكنائس وترميمها بل وقام بنفي البابا شنودة ووضعه تحت الإقامة الجبرية وتوج ذلك كله سنة 1980بوضع المادة الثانية في الدستور والتي تمت من خلال تعديلات شملت ايضا تعديلا يتيح لرئيس الجمهورية البقاء في منصبه لمدد غير محدودة.

استمرت الأوضاع الكارثية للأقباط بل زادت في سوءها خلال سنوات حكم مبارك الثلاثين. فبمقتل السادات علي يد جماعات الإسلام السياسي المسلحة ومع تنامي تلك الجماعات وتوغلها وتحديها لدولة مبارك وجهازه الأمني، لم يكن من جهاز مباحث أمن دولة مبارك إلا أن يزيد على الأقباط تضييقا للمزايدة على الجماعات الإسلامية الجهادية والمتعاطفين معها وذلك لتصوير دولة مبارك أنها دولة تحافظ علي الإسلام ولا تفرط فيه محاولة دحض اتهامات الجماعات لها بدولة الكفر. فانخفض مرة أخرى السقف الذي لا يستطيع الأقباط من فوقه تقلد المناصب العليا في المؤسسات الحكومية مثل الجيش و الشرطة والقضاء و الجامعات وغيرها، كما عانى الأقباط ومعهم الكثير من القوى الديمقراطية في محاولة لإقرار قانون دور العبادة الموحد حيث أصبح بناء الكنائس والأديرة أو حتى ترميمها جحيما مرهونا بالموافقة الأمنية، يقابل في أغلب الأحيان بالرفض لأسباب واهية أو بدون أسباب.

وعلى الرغم من تشدق مبارك ونظامه في سنواته الأخيرة بكلمة "المواطنة" إلا أنه لم يمس المادة الثانية بالدستور في تعديلات 2007، والتي لم يكن لها هم إلا تقنين التوريث وتثبيت اقتصاد السوق الحر، بل في المقابل ترك النظام الساحة مفتوحة للآلاف من الكتب و شرائط الكاسيت ومن بعدها القنوات الفضائية مثل الناس والرحمة تتبني أفكار وخطاب التكفير، وتعمل على التحريض المباشر ضد الأقباط وإشعال نيران الطائفية و الكراهية، بل ووصل ذلك الخطاب إلى منابر المساجد دون محاسبة من أحد.

وبتبني نظام مبارك سياسات الليبرالية الجديدة وخاصة في مطلع القرن الحالي، دخل بعض رجال الأعمال الأقباط في الحلقة العليا لرأس المال المصري لكن لم يغير ذلك شيئا أبدا من التناقضات التي حكمت علاقة الدين بالدولة في النظام المباركي ولا غيرت لعبه بورقة الطائفية، وتأجيجها، فلم يمنع تضخم ثروات ساويرس وغبور وغيرهم من ملياردير ات الأقباط أن يقوم جهاز مباحث أمن دولة مبارك بتفجير كنيسة القديسين ليلة رأس سنة 2011 ليأخذ الأنظار بعيدا عن التزوير السافر لانتخابات مجلس الشعب في نوفمبر 2010، وعن الغضب الشعبي المتزايد ضد نظام مبارك.

في وسط كل تلك الأجواء الطاردة و القوانين المجحفة و الإهانات التي كثيرا ما يتعرضوا لها، وللأسف علي يد فقراء المسلمين الذين يلجأون لتفريغ القهر والاضطهاد الذي يعانونه فيمن هم أضعف منهم، ازداد احساس الأقباط بالاغتراب مما أدى إلى زيادة التفافهم حول المؤسسة الكنسية التي ازداد بالتالي نفوذها بصفتها الممثل السياسي لملايين الأقباط والمدافع عن حقوقهم. وأخذت تلعب الكنيسة بشكل سلطوي بتلك الورقة مع النظام فتضغط حينا عليه وتتهاون في أحيان أخرى كثيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن فقراء الأقباط. أدى كل ما سبق ذكره إلى زيادة مطردة في أعداد الأقباط المهاجرين إلى الخارج خاصة من الطبقات العليا والوسطي التي تستطيع ذلك، آملين في حياة ينعمون فيها ببعض السلام خارج جحيم الاضطهاد في بلدهم.

ومع تزايد المهاجرين من الأقباط علي مدار السنوات الأخيرة، زاد تأثيرهم بالخارج عن طريق جماعات ضغط شكلوها في ما تم تسميته بجماعات أقباط المهجر، فلم ينقطع وصالهم عن قضايا بلدهم وخاصة في ما يخص الأقباط، لكن عابهم أن اقتصرت رؤيتهم لحل قضية اضطهاد الأقباط في مصر عن طريق التدخل الأجنبي والضغط من جانب الدول الامبريالية علي النظام في مصر لتحسين أوضاع الأقباط.

مع اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير، شارك قطاع واسع من الأقباط في المظاهرات واحتلوا الميادين مع رفاقهم في الثورة ضد نظام مبارك القامع للجميع و المستغل لكل الكادحين والمستبد علي كل المختلفين، وتابعنا جميعا ذهول العالم من الصور الآتية من الميدان بصلوات المسلمين يحميها مسيحيون وصلوات المسيحيين يحميها مسلمون، كما تابعنا ايضا عدم المساس بأي كنيسة طيلة الـ18 يوما على الرغم من الغياب التام للشرطة بعد هزيمتها النكراء يوم 28 يناير أمام المتظاهرين. فالثورة ضد الاستبداد والاستغلال هي "كرنفال المضطهدين" تسقط كل الحواجز التي تفرق بين البشر وتكشف عوار وقبح الطائفية والذكورية والعنصرية والطبقية وترتقي وتنتصر للقيم الإنسانية العليا من عدالة و مساواة وحرية.

وبتنحي مبارك وتسلم المجلس العسكري أمور البلاد، بدأت الهجمة الشرسة للثورة المضادة في التصاعد. ودوما ما تلعب الثورات المضادة على حلقات الوصل الأضعف بين الصفوف الثورية، فكان من الطبيعي أن يشعل المجلس العسكري الطائفية مرة أخري بشكل غير مباشر، أول الأمر من وراء ستار تيارات من الإسلام السياسي (خاصة السلفية منها) والتي ظهرت لأول مرة على ساحة العمل السياسي العام بعد اندلاع الثورة. في تلك الأجواء المستعرة، لم يكن غريبا أن يأتي استفتاء مارس علي التعديلات الدستورية حاملا معه روائح الطائفية الكريهة، فتم اختزال الحوار الدائر حول تلك التعديلات علي المادة الثانية في دستور 71 والتي لم تشملها أصلا التعديلات، ومن ثم أطلقت منابر الكثير من المساجد تلك الحملة الشعواء بأن التصويت بـ"نعم" هو تصويت للاسلام و أن التصويت بـ"لا" هو تصويت ضده.

زاد هذا بالطبع من حدة الاستقطاب وكان من ضمن نتائجه البغيضة رجوع الإحساس بالاغتراب لدى الأقباط. نمى هذا الإحساس وتزايد مع بداية هجمات متفرقة على الكنائس والأديرة في أطفيح وإمبابة وغيرها، ومع تصاعد خطاب التحريض مرة أخرى من بعض شيوخ السلفية علنا على الفضائيات، مما دفع بعض المجموعات القبطية والقوي الثورية والديمقراطية للقيام بمسيرة سلمية حاشدة من دوران شبرا إلى مبنى ماسبيرو للمطالبة بحقوق الأقباط المهدورة، وللمناداة بوقف الخطاب التحريضي ضدهم. وكانت المأساة، فقد قامت الشرطة العسكرية بمذبحة مروعة ضد المتظاهرين السلميين ودهست مدراعاتها الكثير

منهم وأسقطت طلقات بنادق ضباطهم الشهداء. سقط 27 شهيدا علي الأقل من الأقباط والمئات من المصابين علي يد الشرطة العسكرية، ذراع المجلس العسكري القمعية، والتي أراد من وراءها أن يسحق الحراك الثوري ويوقفه بالدم وأن يعطي اشارة باستخدام القوة المفرطة ضد أي خروج على سلطته، وفي نفس الوقت أن يغازل تيارات الإسلام السياسي التي ينسق معها سياسيا بشكل علني، والتي اكتفت بعار الصمت إزاء المذبحة، إن لم تقف في صف العسكر.

لم تفت تلك المذبحة البشعة من عضد الثورة ومسيرتها، واستمرت المقاومة ضد هجمة الثورة المضادة بقيادة المجلس العسكري وانضمت لها الكثير من الحركات القبطية مثل اتحاد شباب ماسبيرو و أقباط من أجل الثورة، وأصبح من رموز تلك المقاومة في المواجهات التالية العلم الشهير للشهيد مينا دانيال.

بداية من الاستفتاء على التعديلات الدستورية والانتخابات البرلمانية وامتدادا إلى الانتخابات الرئاسية، دأبت القوي السياسية المختلفة على فرض محور رأسي للصراع في المجتمع تتناحر على جانبيه، الإسلامي من جانب والمدني العلماني من جانب آخر. وكان من المتوقع والطبيعي أن ينحاز الأقباط في معظمهم إلى الجانب المدني في مواجهة الجانب الاسلامي حتى ولو وصل الكثيرين منهم في تلك المواجهة إلى مساندة والتصويت لمرشح الثورة المضادة أحمد شفيق في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية، ليس حبا في شفيق بالذات وانما خوفا من أخطار صعود التيارات الإسلامية، خاصة مع استمرار سيطرة المؤسسة الكنسية علي القرار السياسي لغالبية الأقباط.

ما نراه ونطرحه كمخرج وحيد لتحرر جميع المضطهدين من نير القهر والظلم والاستغلال هو انتقال محور الصراع في المجتمع الي محور أفقي خلال المخاض الثوري، بازدياد الوعي الجمعي بوحدة نضال المضطهدين من فقراء المسلمين والأقباط في المصانع والغيطان والشركات والجامعات والنقابات وغيرها من المواقع المختلفة، ضد الطبقة الحاكمة وسلطة رأس المال التي لا تفرق سياساته بين خيرت الشاطر ونجيب ساويرس.

لكن وحتى الوصول لتلك النقطة المتقدمة من الصراع الطبقي، يجب علينا كاشتراكيين ثوريين الوقوف بمنتهى الحزم إلى جانب كل المساعي المطالبة بحقوق الأقباط ورفع التمييز عنهم ورفض وفضح الخطاب التحريضي ضدهم والوقوف بشراسة أمام المحاولات الدنيئة للتهجير القسري لهم من بلداتهم وقراهم، خاصة في ظل وصول تيارات الإسلام السياسي لمواقع متقدمة في منظومة الحكم، وما نتج عن ذلك من تنامي ذات الإحساس بالاغتراب لدي الأقباط.

***قضية سيناء**

انتفاضة بدو سيناء .. ضد العزلة والإضطهاد

مركز الدراسات الاشتراكية - رقية حجازي – 2007

تستعرض الرفيقة في هذا المقال جذور اضطهاد بدو سيناء على أيدى الدولة المركزية وعلاقة قمع الدولة بالقضية الوطنية ضد الامبريالية والصهيونية، وحراك البدو ضد سياسات التهميش والقمع في الأعوام التي سبقت ثورة 25 يناير وهو الحراك الذي أججه إندلاع الثورة و يظل مشتعلا حتى اللحظة.

أدى تحرك قبائل سيناء ضد سياسة العنف والتنكيل والقمع المتبعة معهم إلى لفت الأنظار إلى واقع مخالف تماما لذلك الذي عمل نظام مبارك على تصديره وترويجه عن شبه الجزيرة لعقود. فلم تخجل حاشية هذا النظام أبدا من ترديد أن سيناء هي ثمرة نجاحات الحكومات المصرية المتعاقبة، سواء على مستوى استرداد الأرض أو تعميرها أو جذب المستثمرين والسائحين إليها. أما الهدف الموجود نصب أعين كل هؤلاء فقد كان على الدوام « خدمة أبناء هذا الوطن»!"

ورطة النظام

فجأة وبدون سابق إنذار، سوى بديهية طفح الكيل في لحظة ما، يتظاهر ويعتصم حوالي أربعة آلاف سيناوي لمدة أربعة أيام متصلة، في أعقاب إطلاق الشرطة للنار على اثنين من البدو (قبيلة السواركة) والتسبب في قتلهما. وتتردد أنباء حول طلب المتظاهرين من جيش دفاع العدو الإسرائيلي بالسماح لهم بالدخول إلى الأراضي المحتلة كلاجئين أو تمريرهم إلى دولة ثالثة. هذا بالإضافة إلى سدهم للطريق تماما من قرية الماسورة (غرب رفح) إلى قرية المهدية (جنوب رفح)، أي مسافة 3 كيلومترات، الأمر الذي يعني عمليا محاصرة معسكر القوات الدولية الموجود بتلك المنطقة. فضلا عن إغلاق معبر العوجة الحدودي بوسط سيناء -المعبر الذي يستخدم في تمرير الصادرات المصرية إلى العدو الإسرائيلي والواردات الإسرائيلية إلى مصر- بواسطة مسلحين وباستخدام شاحنات.

أمام هذه السابقة القادرة على زلزلة صورته محليا وإقليميا وعالميا، لم يجد النظام مناص من التراجع، بدءاً بإرسال نوابٍ من الحزب الوطني وأعضاء من مجلس الشورى، إلى اعتراف المسئولين بوجود تجاوزات أمنية، انتهاءاً بتغييب وزارة الداخلية تماما عن عملية التفاوض وتكليف «جهاز أمني آخر رفيع المستوى» بإدارة الحوار مع القبائل، التي رفضت التعامل مع أجهزة الشرطة. وبين عشية وضحاها تغيرت صورة المواطن السيناوي، التي حصرت في خمس اختيارات لا سادس لهم لسنوات مضت. فلم يعد السيناوي إما تاجر المخدرات أو المهرب أو العميل أو الإرهابي أو جميعهم معا. وأصبحت مطالب قبائل سيناء مشروعة تماما ومشاعرهم وطنية صرفة والأحداث المتصاعدة من 25 29 إبريل الماضي ليست سوى «زوبعة في فنجان» سببها اختلاف التقاليد والعادات البدوية!

لكن هذا النوع من الأكاذيب لن ينطوي على أحد هذه المرة. فالأحداث جسام، والاحتقان واضح، وورطة النظام ملموسة. فبعد استبعاد جهاز الدولة الرئيسي الفاعل في سيناء والمتمثل في وزارة الداخلية من المفاوضات التي استهدفت تهدئة القبائل الثائرة، كيف لأحد أن يصدق أن «مصلحة المواطنين» كانت أبدا على أجندة هذا الجهاز. وبعد طلب الحكومة لمهلة 60يوما لتلبية مطالب القبائل على إثر تلويحهم بورقة الضغط «إسرائيل»، كيف يمكنها أن تدعي بعد ذلك حرصها على «الأمن القومي»؟

الواقع، هو أن شبه جزيرة سيناء هي أفضل نموذج يجسد مدى قمع واستغلال وعنصرية نظام مبارك. فالمواطن السيناوي حاله كحال السواد الأعظم من فقراء مصر من حيث ضيق الحال وقلة موارد الرزق، لكنه أيضا يعاني من الخصوصية التاريخية للمكان الذي يقطنه، والتي تجبره على العيش داخل دائرة لا تنتهي من الاشتباه الأمني.

دور الدولة في سيناء

لعل أبلغ قصة تجسد الدور الذي تلعبه الدولة المصرية في سيناء هي ذاتها الواقعة التي لعبت دور المفجر للأحداث الأخيرة. فقد أظهرت التحقيقات أن المجني عليهما خليل سليم سلمي وسليمان حسين حميد لم يقتلا نتيجة للاشتباه في كونهما مهربين، نظرا لركوبهما سيارة لا تحوي لوحة معدنية، كما ذكرت مصادر الداخلية في البداية. فإطلاق الرصاص كان على يد قوة تأمين موكب محافظ شمال سيناء وزوار منطقة الوسط، وليس أي جهة أمنية منوطة بإلقاء القبض على المهربين. أدى ذلك إلى ترك المصابين حيث كانا في العراء والاستمرار في خطة تأمين الموكب المجهز لاحتفالات «اليوبيل الفضي» –مرور 25 عاما– لتحرير سيناء. ببساطة، الحكومة تتخلص من «الواغش» كي تقيم احتفالاتها بالنصر «على نظافة»!

هذا النوع من القتل بدم بارد ليس بجديد، ولكنه جزء لا يتجزأ من سياسة اضطهاد منظمة ترى في سيناء منتجع سياحي وفي قبائل سيناء مطاريد. فقد أعلنت مديرية الأمن بشمال سيناء عن مقتل 30شخص من المطلوبين أمنيا والهاربين في جبل المغارة وجبل الحلال (المأوى التاريخي للمطاريد من تجار المخدرات والسلاح بوسط سيناء، والمكان الذي تحول بعد تفجيرات طابا إلى ملجأ للهاربين من تهم الإرهاب) على أثر مداهمات واشتباكات أمنية حتى تاريخ مايو 2006. وبالطبع، أجهزة الأمن دائما ما تقتطع من الأرقام الحقيقة لتأكد على أياديها البيضاء. أما بالنسبة للأحكام الصادرة غيابيا فحدث ولا حرج، حيث أن الثلاث قبائل المشاركة بشكل أساسي في الاعتصام وحدها –السواركة وطرابين والتياهة– تطالب بإعادة محاكمة 200 شخص. كل ذلك فضلا عن سياسة العقاب الجماعي التي أبتدعها العدو الإسرائيلي والتي يطبقها النظام المصري بحذافيرها مع بدو سيناء مع حدوث أي تفجير، بالاعتقال العشوائي وتوسيع دائرة الاشتباه. تلك السياسة التي أسفرت عن إلقاء القبض على 3000شخص ما بعد تفجيرات طابا في أكتوبر 2004.

عزلة البدو وغضبهم

في الأغلب لا تكون الأرقام كاشفة بالقدر الكافي لمدى معاناة الناس تحت وطأة الفقر وانعدام الخدمات. لكن في حالة بدو شمال سيناء فالوضع أسوأ بكثير لعدم توافر القدر الكافي من المعلومات من الأصل. استنادا إلى القليل المتوافر بتقرير التنمية البشرية لعام 2005 نجد أن 21% من بدو شمال سيناء يعيشون بلا أنابيب مياه نقية وصرف صحي. أما بالنسبة لباقي سكان الشمال، بحسب تصريحات محافظ شمال سيناء اللواء أحمد عبد الحميد لجريدة الوفد بتاريخ 30إبريل الماضي، «مياه الشرب 3 أيام موجودة و3 أيام مش موجودة». بصرف النظر عن وقع حديث المحافظ عن أمر بالغ الأهمية كالبنية التحتية وكأنه خبير أرصاد جوية يتتبع عملية هطول الأمطار، تتجاوز الظروف المعيشية لبدو سيناء حدود مسؤولية الأفراد.

فالاضطهاد منظم وشديد الفجاجة ويصبح جليا بمقارنة الأوضاع في جنوب سيناء، حيث منتجعات الأكابر (شرم الشيخ ودهب والغردقة)، بشمالها، حيث البدو المصريين. ففيما يخص نسبة الوحدات الصحية إلى عدد السكان: توجد 21 وحدة صحية لكل 100ألف مواطن بالجنوب، بينما لا يتجاوز عدد الوحدات الصحية لنفس العدد 4.5 وحدة صحية بالشمال. وفي الوقت الذي تصل فيه نسبة المتسربين من التعليم الابتدائي والإعدادي بالجنوب إلى 7.5%، تزيد النسبة عن 66% في الشمال.

وفي عودة لكلام سيادة المحافظ، الذي برر تردي الأوضاع المعيشية -على حد قوله- بشمال ووسط سيناء بـ «الانتفاضات التي لا تشجع المستثمرين على بناء البنية التحتية»، فسواء كان قصده الانتفاضة الفلسطينية الباسلة أم انتفاضة بدو سيناء الأخيرة، تظل النقطة الكاشفة هي تخلي الدولة المصرية عن كافة مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتركها للمستثمرين، مع اكتفائها بإعادة إنتاج حالة الاستنفار الأمني في سيناء.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أول تبني للدولة لمشروع تنموي في سيناء جاء في عام 1994، أي بعد مرور 12 عام كاملة على «تحرير سيناء». في ذلك العام ظهر المشروع القومي لتنمية سيناء، بعد طول انتظار، على أجندة النظام وكان من المفترض أن يوفر عائد يقدر بـ69 مليار جنيه وأن يساعد في توطين 2.3 مليون سيناوي بالشمال. بحسب الخطة الموضوعة حينها، كان يتعين على القطاع الخاص أن يتولى مهمة إعمار سيناء وإنعاشها اقتصاديا بتقديم 36 مليار جنيه، وهو ما لم يحدث بالتأكيد، بينما تساهم الدولة بـ 2 مليار فقط! ما حدث في الواقع هو ضخ استثمارات بالبلايين لإقامة مشاريع سياحية –منتجعات وقرى وفنادق– تجعل من بدو سيناء مقدمين للقهوة والشاي البدويين، وفي أحسن الأحوال المأكولات، أو رعاة للخيل والجمال التي يمتطيها السائحين.

كما زاد تجريد البدو من أراضيهم ومصادرتها بهدف بيعها للمستثمرين على طبق من فضة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، قامت وكالة التطوير السياحي بإزالة سبع مخيمات للبدو من على وجه الأرض من أجل إقامة «الريفييرا المصرية» بالجنوب. وفي هذا الصدد، يقول أشرف الحفني، عضو حزب التجمع في سيناء وأحد مؤسسي جمعية الدفاع عن حقوق المواطن السيناوي (الجمعية التي أنشأت في أعقاب تفجيرات طابا بهدف التصدي لبطش أجهزة الأمن) وأحد المشاركين في اعتصام البدو الأخير، إن الدولة اكتفت ببناء الطرق وأنها كانت قد بدأت بإنشاء بعض المدارس وكليتين، هما كلية تربية وكلية زراعة. لكن، كل ذلك توقف تماما لصالح إنشاء مدارس ومعاهد خاصة، تستهدف جذب الناس من خارج سيناء إليها، بالإضافة إلى جامعة خاصة أنشأها حسن راتب، أحد رجال لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم. أما فيما يخص حجم المتضررين من بدو سيناء من عدم اعتراف الدولة بملكيتهم لبيوتهم ومزارعهم، فيختصر أشرف الحفني الموقف بالقول بإن «جميع بدو سيناء متضررين والاستثناء الوحيد في الشمال هي أرض مشروع أسمنت وسط سيناء، المصنع الذي يقوم بتصدير الأسمنت للعدو الإسرائيلي، وأرضه المملوكة لحسن راتب».

سيناء، ما بعد التحرير، ليست سوى كعكة لمحاسيب النظام، يتملكون الأراضي بأرخص الأثمان ويتمتعون بإعفاءات ضريبية ويقيمون مشاريع تستقطب عمالة لا تستوعب بالضرورة بدو سيناء. أما المهن المحدودة المتاحة للبدو كالزراعة في رفح والعريش، والصيد بالمناطق الساحلية، فلم تقم الدولة حتى بأضعف الإيمان في هذا الصدد. بحسب الحفني، بنك الائتمان الزراعي لا يقدم أي تسهيلات أو قروض للمزارعين، ففي النهاية لا يوجد عقد ملكية بحوزة البدو. أما بالنسبة لحال الصيد، فهو في «غاية السوء» بسبب حظر وزارة الداخلية للصيد بالمناطق المجاورة للمنتجعات السياحية، وتهم التهريب التي أصبحت كالسيف المسلط على أعناق البدو. أما بحيرة البردويل التي كانت مصدرا لرزق العديد من القبائل، فقد حظرت الدولة الاقتراب منها. يضيف الحفني، «نحن لا نأكل السمك فهو غالي جدا علينا. أيام الاحتلال كان سمك الدنيس والبوري بـ 60قرش و 65 قرش».

حقيقة «السيادة المصرية» في سيناء

بعيدا عن طنطنة النظام في احتفالاته على وتيرة «سينا رجعت كاملة لينا ومصر اليوم في عيد»، يروي أشرف الحفني قصة يعرفها جيداً المواطن السيناوي، الذي يصر النظام على التعامل معه باعتباره إما خائن أو خارج عن القانون أو مشروع إرهابي. ففي عام 1969 عرض موشي دايان الحكم الذاتي على زعماء قبائل سيناء. بحسب الحفني، «أراد دايان أن يصبح مشايخ القبائل تابعين لإسرائيل مقابل منحهم حكم ذاتي. وقالوا له ماشي علشان يحدد موعد ويعقد مؤتمر كبير تحضره الصحافة العالمية. وبالفعل كان لهم ما أرادوا وعقد المؤتمر الذي أسماه البدو بـ «مؤتمر الحسنة» في وسط سيناء، ورفض البدو بشكل مفاجيء أمام العالم بأسره عرض العدو الإسرائيلي وأصروا على أنهم جزء لا يتجزأ عن مصر».

بعد هذه القصة وقصص أخرى كثيرة، رفض فيها البدو القبول بالجنسية الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال من 1967-1982، يصر النظام على التعامل مع البدو باعتبارهم غدارين بطبعهم وليس لهم أمان –نفس الشعور الذي أصاب، لا محالة، منظمي مؤتمر الحسنة من الإسرائيليين! فلا يحق للمواطن السيناوي الالتحاق بكلية الشرطة أو الكلية الحربية. أما تقاليد البدو في اختيار شيوخهم -التي أدت في وقت مضى إلى ظهور زعماء تصدوا لمحاولات العدو الإسرائيلي إجهاض حق مصر في سيناء- فقد أصر النظام على إقصائها، بجعل الموافقة الأمنية الشرط الرئيسي لتقلد شيخ القبيلة لمنصبه. يتضح هذا التغيير في هيكل القبائل في واقع عدم حضور غالبية شيوخ القبائل لاعتصام البدو الأخير، فعلى حد قول أشرف الحفني هؤلاء «مع المخابرات والحكومة».

وبسؤال الحفني عن القبيلة التي طلبت العودة إلى الأراضي المحتلة في عام 1999، فيقول إن هذه هي قبيلة العزازمة ذات الجذور الفلسطينية والتي لديها أملاك بمنطقة «بير سبع» بجنوب فلسطين، «أرادوا الرجوع إليها لأنهم مش قادرين يعيشوا والأمن مكفر سيئاتهم». ويضيف حول تعامل الحكومة مع المحررين من الأسرى قائلا، «موسى رويشد اتهم أكثر من مرة بتهم حيازة سلاح وتهريب. أما محمود سواركة، الذي يطلق عليه البدو اسم مانديلا العرب، لأنه قضى حوالي 25 سنة بالسجون الإسرائيلية، فهو يعيش بانتظار الإذاعات الحكومية. فالحكومة لم تمنحه بيت أو عمل ولم تساهم حتى في إيجاد عمل لأولاده أو بناته».

باختصار، حولت السيادة المصرية سيناء إلى منتجعات ومقر لعقد المؤتمرات السيئة السمعة بشرم الشيخ وممرا لغاز وأسمنت يذهب إلى العدو الإسرائيلي، وما يعانيه المواطن السيناوي من عنصرية ما هو إلا نتاج لحرص النظام على أمن وسلامة العدو الإسرائيلي، مع وجود 45 كيلومتر من الحدود المفرغة تماما من الجيش – طبقا لاتفاقية كامب ديفيد.

واليوم، يستمر البدو في حشد قواهم عبر مؤتمرات تطوف سيناء للتأكيد على حقوقهم كمواطنين في تلك البقعة الكاشفة لسياسات نظام مبارك الداخلية والخارجية.

***قضية النوبة**

النوبة.. ظلم طال أمده

مركز الدراسات الاشتراكية - دينا حشمت – 2009

تستعرض الرفيقة في هذا المقال جذور اضطهاد أهل النوبة وخصوصية اضطهادهم ثقافيا موضحة الخلفية التاريخية التي تساعد الثوريين في نضالهم اليوم للتضامن مع مطالب النوبيين ورفض المحاولات الرجعية للتيار الإسلامى على طمس التعددية الثقافية في المجتمع المصرى.

اشتعلت قضية النوبة مرة أخرى، بعد أن تبين أن الحكومة المصرية تتجاهل شروط الأولوية لأهل النوبة في توزيع الأراضي حول السد العالي. تتناول دينا حشمت هذه القضية وتطرح جذور المشكلة والمناقشات حولها.

وكأن وصفة هذا النظام في التعامل مع رعاياه لا تختلف أبدا. فما يشهده اليوم أهل النوبة، من تجاهل لمطالب مشروعة، ومن فساد لمسؤوليه، ومن قمع إبان التفكير في التحرك، يذكرنا بما شاهده مواطنون مضطهدون آخرون في بر مصر ، فكروا في التحرك للاحتجاج على أوضاع أصبحت بائسة.

القضية تخص الأراضي المستصلحة الجديدة التي تقع حول السد العالي، حيث أن الأهالي اكتشفوا مؤخراً أن هذه الأراضي تم تخصيصها لشباب الخريجين من جميع أنحاء مصر ، وليس لأهالي النوبة، المهجرين بعد بناء السد العالي سنة 1964. فبدأت بعض الجمعيات –كل قرية نوبية لها جمعيتها المسجلة لدى الشؤون الاجتماعية والتي تقوم بنشاط اجتماعي وثقافي— في تنظيم أمسية ومسيرة صامتة بالشموع في قرية بلانة، إحياءاً لذكرى أول قرية تم تهجيرها في 1964. ولكن الجهات الأمنية قامت بمنع الأمسية، بحجة أنه لا بد من الحصول على تصريح أمني، قبل إقامة أي نشاط من هذا النوع. فقررت الجمعيات تأجيل الأمسية والمسيرة، حتى تتيح هذه الفترة الزمنية مهلة أطول للحصول على تصريح، وحتى تسمح هذه المهلة بمشاركة جهات أخرى، من أحزاب معارضة وغيره، في تنظيم هذا الحدث.

وتعالت نبرة السخط في أوساط أهالي النوبة، بعد أن تأكد أن الأراضي حول بحيرة ناصر وأراضي أخرى من الظهير الصحراوي، اعتمدت فيها المحافظة 28 مخططاً عمرانياً، يبلغ فيه سعر المتر بالمرافق 50 جنيه، يتم توزيعها على غير النوبيين. وتقول المحامية والناشطة اليسارية صفاء زكي مراد (من سكان القاهرة وأصلا من قرية أبريم في النوبة) أنه: "طبقا لبروتوكول اليونسكو هناك أولوية للسكان الأصليين إذا توافرت الشروط بدون أن يعني ذلك أنها يجب أن تكون قاصرة عليهم". وما يزيد من استياء الأهالي، هو أن الكل يعلم أن الفاو كانت قد خصصت مبلغاً من أجل إعادة توطين المهجرين، يقدر بـ 1.3 مليار دولار ، وأنه لم يستفد النوبيون حتى الآن من هذه المبالغ. ويرد محافظ أسوان، اللواء سمير يوسف، على استياء النوبيين بتصريحات مستفزة، تفيد بأن "النوبة القديمة قد غرقت ومن يريدها فاليبحث عنها تحت المياه" (الوفد 3/5/2006). في الوقت نفسه يستمر في توزيع الأراضي على أسر غالبا ما تأتي من الدلتا. وبعدم مراعاة الحكومة المصرية شروط الأولوية هذه، تبدد مرة أخرى الحلم بالعودة إلى أراض هُجروا منها منذ 1964، وإن لم يكن هذا أول تهجير ، فكان بناء خزان أسوان سنة 1902، ثم التعليات المتتالية لهذا الخزان سنة 1912 و1932 قد أدى إلى إغراق 28 قرية نوبية، بأراضيها الزراعية، دون أن يتلقى أهالي النوبة تعويضات مناسبة عن ذلك.

تهجير 1964: المأساة

ترك تهجير 1964 آثاراً أكثر أيلاماً مما سبقه، ليس فقط لأنه أقرب من ناحية الفترة الزمنية، ولكن لأن على أثره غرقت بلاد النوبة كلها، أي 42 قرية، وتم تهجير سكان هذه القرى بشروط قاسية وغير إنسانية. "أهلنا حكولنا إزاى إن الناس اترحلت بسرعة على مراكب. اللى ما كانش عايز يمشي سابوه هناك ومات. فيه ناس كثير ماتت في الحكاية دي، وبالذات أطفال جالهم أمراض مختلفة وعواجيز ما استحملوش"، هكذا يقول محمد حمدي، طالب يسكن في إمبابة وأصلا من قرية أبو سمبل في النوبة.

وتبقى ذكريات المكان القديم حية لدى الجيل الذي عاش التهجير، وهي لم تكن بمثابة ذكريات فقط، بل عناصر حياة كاملة. فيقول الحاج ماهر وهو مهندس زراعي من قرية بلانة، مواليد 1944:"إحنا النوبيين زي اللي فقد الأم وعايش في حضن الخالة، والأم ما تتعوضش. النوبة القديمة هي مرتع الصبا والشباب، عشنا فيها مرحلة رئيسية من حياتنا، إتشكلت فيها شخصياتنا من حيث البيت والسكن والأخلاق، كان مجتمع متكامل. التهجير أضاف إلينا فعلا حاجات كثيرة جدا، وأضاف إلينا إن التعليم اتسع ودخلت الطرق وزاد الاتصال بالعالم، ده كله فيه جانب حضاري. ولكن كان ممكن أن يوجد الجانب الحضاري وإحنا هناك وكنا حنبقى أكثر سعادة، ولكن خسرنا النيل، خسرنا الهواء النقي" (حوار مع علاء خالد في مجلة أمكنة العدد الثالث، ص11).

وهكذا تم ترحيل النوبيين "على عجل إلى هضبة كوم أمبو وإسنا، إلى منطقة لا نهر فيها ولا إرث ولا تراث" في أراض صحراوية جافة وكئيبة، في بيوت لم تكن تمتد بالماء ولا الكهرباء، في فضاء جعل النوبيين يتذكرون بأسى الفضاء الرحب والمضياف لقراهم الأصلية على ضفاف النهر. ثم أن التعويضات كانت ضئيلة جدا، فلم تقدر النخلة بأكثر من 50قرشا ولم يقدر فدان الأرض بأكثر من 40جنيهاً، أو حتى 20 جنيهاً. "فهل يعقل أن تقدر ثمن النخلة بخمسين قرشا وأحيانا بعشرة قروش، وفدان الأرض بأربعين جنيها وأحيانا بعشرين جنيها، أما الغرفة المسقوفة في المسكن فقدرت بخمسة جنيهات فقط." "النخلة في رشيد بثلاثة وأربعون جنيها وفي النوبة المصرية تساوي خمسون قرشا وفي النوبة السودانية فبخمسة عشر جنيها، علما بأن نوعيات البلح الإبريمي في مصر هو نفس البلح الإبريمي هناك" (الأرقام من كتيب مشاكل النوبة في مئة عام وحلها، الصادر عن لجنة المتابعة المنبثقة من الهيئات النوبية بالإسكندرية.). بالإضافة إلى أن المساكن الجديدة في كوم أمبو وإسنا كانت أصغر حجما بشكل كبير من المساكن في النوبة القديمة، وأصغر حجماً أيضا من المساكن في المهجر الجديد في السودان في خشم القربة، فلن تقابل نوبيا إلا وتحدث عن مسألة التعويضات الضئيلة، والمنازل الضيقة، مقارنا بينها وبين التعويضات والمنازل التي حصلوا عليها في السودان.

قضية التهجير تلك هي ما يعتبره أهالي النوبة أكبر ظلم وقع عليهم، وهو ما ستجد حوله إجماعاً واسعاً لدى كل النوبيين. فكلهم يتساءلون بمرارة حول الأسباب التي تجعل مصر "لا تعترف بتضحيات أهل النوبة كما اعترفت بتضحيات أهل بور سعيد والسويس مثلا في 1956". فيقول محمد حمدي: "يعني مثلا أنت عارفة إن سنة 1973 كان نوبيون هما اللى مسؤولين عن نظام اللاسلكي لتمرير المعلومات. كانوا بيستخدموا اللغة بتاعتنا وما حدش كان قادر يفك الشفرة. دي حاجة من عبقريات الحرب، وبالرغم من ذلك ما حدش بيعترف بها، ولا بيبجلها ولا يديها اعتبار".

اضطهاد ثقافي أيضاً

يمتد هذا الشعور أيضا لإشكالية أعم، وهي صورة النوبي في الثقافة المصرية وفي السينما على وجه التحديد. "النوبي دايما بيظهر على إنه هو الطيب الغلبان. بس النوبي مش بس طيب وغلبان، فيه عندنا أنماط تانية كثيرة من البشر مش ظاهرة في السينما. دايما النوبي بيصوروه على إنه الخادم، حاطط الشارة الحمرا دي حولين بطنه، مع أن النمط ده ما بقاش موجود."
والبعد الآخر للثقافة النوبية الذي نجده في الإعلام هو البعد الفني، ولكنه يقتصر على البعد الفولكلوري الغنائي الرقصي، دون إعطاء أهمية كافية للفنانين الكبار النوبيين الذين تميزوا، باستثناء محمد منير، على غرار حمزة علاء الدين مثلا. فيتميز هذا التقديم ببعد فولكلوري يضع هذه الثقافة في حيز ضيق، لا يتناسب مع أهميتها كثقافة ولغة مستقلة. ولا تقوم الحكومة المصرية بأي جهد يذكر حتى تحافظ على الثقافة واللغة النوبية.
"نحن نريد إحياء اللغة النوبية" تقول صفاء زكي مراد، "ونريد بناء مراكز لتدريسها ومن المفترض أن تساعدنا الدولة على فتح مدارس لتعليم هذه اللغة". وتضيف "ونريد تدريس تاريخ النوبة في المؤسسات التعليمية في مصر، والاهتمام بالثقافة والآثار والتراث والأدب الشعبي النوبي والتعريف بالدور الحضاري النوبي.".
ولا تشير مناهج التعليم في المدارس المصرية إلى تاريخ هذا الجزء من مصر، ولا تربط بينها وبين التاريخ الفرعوني، وكأنها تفصل بين التاريخ الفرعوني وتاريخ القارة الأفريقية. وكثيرا ما يتم تفضيل الأبعاد الأورو-متوسطية لتاريخنا التي تربط مصر بالضفة الشمالية للبحر التوسط، على حساب تفاعلاتها الجنوبية، وذلك لأسباب مرتبطة بقرون طويلة من الاستعمار، جعلت من الأجزاء الشمالية من الكوكب، ليس فقط الأجزاء الأكثر وفرة اقتصاديا، ولكن أيضا الأقوى فيما يخص الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، التي تفرضها حتى على أبناء الجنوب أنفسهم.

استمرار التهميش وخطوط المقاومة

وإذا كان هذا الإطار الإيديولوجي العام، يمكن أن يفسر تهميش مكانة النوبة في سرد التاريخ الرسمي لمصر وتهميش ثقافتها، فإنه لا يمكن أن يفسر بالتأكيد، ما وقع من ظلم ضد أهل النوبة على مدار 100عام من الزمن.
يفسر محمد حمدي هذا الظلم بأنه تم عمداً من أجل "تفتيت الترابط النوبي": "بعد تهجير 1964، لما سكنوا الناس في الأماكن الجديدة، في كوم أمبو وإسنا، خلوا ما بين القرية والقرية مسافات كبيرة، وفرقوا ما بين القرى اللى كانت أصلا مجاورة في بلاد النوبة القديمة. أنا قريتي أبو سمبل كانت جنب بلانة على طرف مركز ناصر، ودلوقتي بقوا بعاد عن بعض تماما".
وذهب البعض إلى تسمية هذه السياسة "بالتطهير العرقي"، على غرار حجاج أدول ، في كلمته التي شارك

بها في مؤتمر واشنطن التي فجرت مناقشة ساخنة، ليس حول هذه المشاركة فحسب، بل أيضا حول القضية النوبية نفسها. فيقول حجاج: "على الهضبة النوبية فوق مستوى مياه البحيرة التي تكونت نتيجة لبناء السد العالي، الآن يتم توطين غير النوبيين. المسئول العسكري المفروض علينا في محافظة أسوان، قام بإنشاء مستعمرة سكنية ووطن فيها غير النوبيين، مستعيناً ببعض الخونة النوبيين المعينين بالتزوير في المجالس المحلية والتابعين لحزب السلطة الديكتاتوري. ونفس الشخص العسكري ينوي استكمال سلسلة مستعمرات لغير النوبيين لاستكمال سياسة التطهير العرقي."
وإن لم يكن جميع النوبيين متفقين على توصيف هذه السياسة بالتطهير العرقي، فجميعهم متفقون على أن هذا ظلم ضد أهل النوبة الأصليين، وكلهم متفقون على عدة مطالب أهمها تلك الخاصة بإقرار حق النوبيين في الأولوية، فيما يخص تملك الأراضي المستصلحة حول بحيرة السد العالي، وبإعادة تقييم التعويضات الهزيلة التي حصلوا عليها إثر التهجير، مع الأخذ في الاعتبار أن لا بد من التعويض على الأرض والبيت والنخل، إلى جانب حق النوبيين المغتربين الذين لم يتواجدوا أثناء الإحصاء في بيوت مناطق التهجير. هذا ما يريده أهل النوبة وهذا ما بدأت تظهر حوله مظاهر احتجاج هنا وهناك، بالإضافة إلى تمسكهم بلغتهم وثقافتهم، التي حافظوا عليها لقرون طويلة.

الجزء السادس: ثورات فى عصر الرأسمالية

1- ثورات أوروبا 1848 والربيع العربي

مجلة الاشتراكي البريطانية الشهرية - مارك توماس – 2012
في عام 1848 اجتاحت الثورات الشعبية ربوع القارة الأوروبية، ويمكننا اليوم في ضوء ما تعلمناه عن تلك الثورات أن نستلهم بعض الدروس التي تمكننا من فهم أكثر للثورات التي تجتاح الوطن العربي حاليا.

نظرا لاتساع رقعة ثورات المنطقة العربية واستمراريتها، يحاول المحللون السياسيون البحث عن أوجه التشابه بين هذه الثورات العربية الراهنة وتلك الثورات الأوروبية في 1848، وذلك حتى يتمكنوا من فهم بل وتوقع نتائج هذه الثورات علىٍ المدى البعيد.
مثلما حدث في العالم العربي بدءاً من عام 2011، انتشرت الثورة في أوروبا عام 1848 من مدينة إلى أخرى عبر القارة، مطيحة بالأنظمة الحاكمة في تلك الفترة. فالثورة التي اندلعت في صقلية كانت تتذر بأخرى تختمر في باريس، وبالفعل لاذ ملك فرنسا بالفرار بعد ثلاثة أيام وتم الإعلان عن قيام الجمهورية، مما أطلق العنان لموجة عملاقة من الثورات التي اجتاحت سائر العواصم الأوروبية من برلين إلى فيينا وبودابست وميلان. حتى أن البابا قد اضطر للهرب عندما قاوم الثوار الحرس البابوي (والذي جرت العادة أن يكون أفراده من النمسا) وأعلنوا الجمهورية في روما. حدث كل ذلك خلال أربعة أشهر فحسب، في الربع الأول من عام 1848.
ثان أوجه التشابه بين موجتي 1848 و 2011 الثوريتين، هو أن الثورات في الوطن العربي وفي أوروبا

قامت بالأساس لإسقاط الأنظمة الاستبدادية، وتأسيس دول تحترم الحريات السياسية ويقوم عليها ممثلون منتخبون مباشرة من الشعب.

أما وجه التشابه الأخير، والأكثر أهمية، فهو أنه عندما اندلعت الثورات الأوروبية، لم يكن للمنظمات الاشتراكية أي تواجد حقيقي بين الطبقة العاملة، وهو الحال نفسه بشكل أبرز في البلاد العربية. فبالرغم من مرور كل تلك الأعوام، إلا أن المنظمات الاشتراكية لم تنجح في خلق جذور حقيقية بين العمال، حتى مع كثرة من يتبنون الأفكار الاشتراكية في العالم العربي، وبرغم وجود أحزاب شيوعية كبيرة في العراق وسوريا ومصر في الماضي، وبالرغم من أنه قد حكمت المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أنظمة تتبنى بعض الأفكار الاشتراكية. ولكن بسبب تبني الحكام مبادئ ستالينية في الحكم فقد تم الاستعانة بالرأسماليين ممن كان يُطلق عليهم (الرأسماليين التقدميين) لتدعيم حكمهم، وهو ما قلل من الدعم الشعبي لهذه الأنظمة، وبسقوطها تولدت فجوة سياسية كبيرة قامت تيارات الإسلام السياسي سريعاً بملئها.

لذا، وفي ظل اقتصار مكاسب الثورات العربية على إزاحة وجوه معروفة من رجال النظم القديمة، وغياب المكاسب الاجتماعية المباشرة عن هذه الثورات، يرى الكثير من المحللين أن هذه الثورات سوف تنتهي بعودة الأنظمة القديمة نفسها، وإن أتت برداء وواجهة مختلفين وهو ماحدث بالفعل في موجة الثورات الأوروبية في 1848.

في كثير من الأحيان يتم تصوير ما حدث في أوروبا على غير حقيقته. إلا أن تحليل ماركس، هو أن الطبقات الرأسمالية كانت تختبئ وراء الثورات، وعندما حانت الفرصة قفزت لتسيطر مباشرة على مراكز القوى، ولكن ما يستحق الذكر هو أن هذه الثورات السياسية كانت نقطة بداية لحرب طويلة من أجل تغيير جذري في المجتمع؛ فقد قام الفلاحون بمهاجمة الإقطاعيين واسترداد الأراضي منهم بالقوة، بل وعرف العمال معنى الإضراب، حيث خاضت قطاعات عديدة من الطبقة العاملة موجات هائلة من الإضرابات.

وفي تلك الحقبة ظهرت الحاجة إلى تجديد الوعي السياسي بين الجماهير، حتى أن باريس وحدها كان بها أكثر من مائتي نادي اجتماعي تتخطى عضويتها الـ70ألف عضو في 1848. أما ألمانيا فقد كانت بها منظمات بلغت عضوية إحداها المليون ونصف المليون، وانتشرت الصحف الثورية وسط قاعدة كبيرة من القراء.

وقد أدى ذلك الفوران السياسي، والذي كان لا يزال تحت السطح، إلى تخوف القطاع الأكبر من الطبقة الرأسمالية الجديدة التي ظهرت بعد الثورة مباشرة، والتي استطاعت رموزها الوصول إلى قمم الحكومات التي قامت بعد الثورة.

وتجلت تخوفاتهم عندما يدور الحديث عن اجتياح الأعداد الكبيرة من الثوار لهم ومصادرة الملكيات الكبيرة التي بحوزتهم، حتى أنه وفي باريس قام البورجوازيون الجدد بالثورة في باريس، ولكنها انتهت نهايه مأساوية بمقتل 1500شخص في الصراع وقتل 3000آخرين في المعتقل، وهو ما أسماه ماركس بأول صراع طبقي كبير بين الطبقات الجديدة التي ظهرت بعد الثورة.

كان انطلاق الثورة المضادة في باريس بمثابة إشارة البدء للعديد من الثورات المضادة في كل مكان، تلك الردة الرجعية التي نجحت في إخماد الثورات الجماهيرية من أسفل بحلول نهاية العام 1849. وقد استنتج

ماركس وإنجلز أنه لكي تستمر الثورة، فإن الطبقة الوحيدة التي تصلح لقيادة الثورة، والتي لها مصلحة في ذلك هي الطبقة العاملة ومن ورائها الفلاحون.
وبعد دراسة أعمق من جانب ماركس وإنجلز، توصلوا إلى أن الطبقة العاملة التي كانت موجودة في منتصف القرن التاسع عشر مازالت ضعيفة وغير مهيئه لتلعب هذا الدور القيادي في المجتمع، فالثورة الصناعية كانت لاتزال في مهدها، حتى باريس نفسها كانت تعتمد على الورش الصغيرة.
وهنا فحسب يكمن الفرق بين الثورات العربية والأوروبية، ففي مصر وحدها يقدر عدد الطبقة العاملة بالملايين، حتى أنه أكبر منشأة صناعية في المنطقة تقع في مدينة المحلة المصرية وهي مصنع المحلة للغزل والنسيج (شركة مصر للغزل والنسيج)، حتى الدول التي تقع على الخليج العربي شهدت تطورا رأسماليا في ثلاثينيات القرن الماضي، حتى أصبحت نسبة ساكني المدن فيها تضاهي دولا مثل الولايات المتحدة.
الجدل حول الملكية الفردية هو تعبير أطلقه ماركس، والذي يبدو قريبا من العقلية الثورية العربية، والدليل على ذلك أن الإضرابات العمالية في مصر وتونس والكويت أكبر وأعمق بكثير مما حدث في عام 1848، فعلى مدار 160عاما تراكمت الأفكار حول الرأسمالية والرأسمالية العالمية، صحيح أنه وحتى الآن ماتزال الطبقات العمالة العربية بعيدة عن القيام بدورها القيادي، لكنها أكبر وأكثر تركيزا وتنظيما مما كانت عليه الطبقات العامل في أوروبا عام 1848، مما يعطي فرصة أكبر في استمرارية الثورة، وهو ما لن يحدث إلا على يد الطبقة العاملة المؤمنة بالأفكار الاشتراكية، والتي تستطيع جذب الكثير والكثير من المؤيدين

2- الثورة الفرنسية الكبرى: معين لا ينضب

مركز الدراسات الاشتراكية – أحمد نور – 2012
إذا سلمنا أن الثورة هي الساحة التي تتصارع فيها الطبقات من أجل الاستيلاء على السلطة، وأن اكتمال الثورات لا يتحقق إلا باستمرارها حتى تحقق الطبقة الثورية سيطرتها الكاملة على النظام السياسي والاجتماعي، لعرفنا لماذا لا تزال الثورة الفرنسية الكبري (1789- 1799) تتسم كذروة عليا في تاريخ النضال الاجتماعي للشعوب. وإلى أي مدى سيكون فهمنا لأي من الثورات التي عايشها البشر في القرنين الماضيين، أو هذه التي نشارك بأنفسنا في صناعتها الآن، منقوصا ما لم نضع تاريخ الثورات الكبرى (قاطرات التاريخ) كما أسماها ماركس، و في مقدمتها الثورة الفرنسية بكل انعطافاتها وحركتها الداخلية والخارجية وصيرورتها نصب أعيننا دائما.

الجزء الأول: التحليل الطبقي للمجتمع الفرنسي ومقدمات الثورة

صحيح أن الصراع الطبقي المحوري في فرنسا الملكية كان أصلا بين طبقة النبلاء والطبقة البرجوازية الصاعدة والتي كانت تستطيع شريحة منها في ذلك الوقت أن تلعب دورا ثوريا، وأن تقود النضال الاجتماعي ضد طبقة النبلاء والنظام الإقطاعي برمته نتيجة لظروف الصراعات الداخلية والخارجية التي حكمت مسار الثورة وهو الدور الي كفت البرجوازية -بسبب الشروط المادية لتطورها- عن آدائه منذ قرابة

قرن ونصف القرن من تاريخ الشعوب تحت حكم الرأسمالية.
في حين أن الثورات والانتفاضات التي يشهدها العالم الآن حفزتها أساسا أزمة النظام الرأسمالي العالمي الأخيرة، والتي كشفت بشاعة الليبرالية الجديدة وحركت قطاعات اجتماعية كبيرة من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ضد انحطاط الطبقة البرجوازية العالمية، وأسلوب إنتاجها الرأسمالي.
ومع كل ما سبق، فإن تتبع مسار الثورة الفرنسية بعناية ما زال يطرح خبرات هامة عن تفاعل القوى وصراعاتها في وقت الأزمات الثورية وقبل الثورية وعن مظاهر ووسائل النضال الطبقي، والأشكال والمصائر المختلفة لهذا النضال، وكيف تتفاعل وتتشكل وفقا للضرورات المادية التاريخية التي يفرضها تطور قوى الإنتاج الاجتماعية في عصر معين، إن أهم درس في دراسة أي من الثورات هو الفهم الحى للمادية الجدلية.
وليس في وسعنا هنا إلا أن نعرض بإيجاز أهم اللحظات في مجمل هذه الحركة، آملين أن يحفز هذا العرض الرفاق والرفيقات إلى العودة إلى الدراسات والمراجع التي تناولت بالبحث التفصيلى مقدمات هذه الثورة وأحداثها ونتائجها.

أزمة النظام القديم

كان النظام الإجتماعي في فرنسا القديمة يقوم على تنظيم الإنتاج الزراعي، وما يعنيه هذا من علاقات إنتاج إجتماعية بين الأفراد تتحدد على أساس ملكية الأرض كوسيلة للإنتاج والريع العقاري، كمصدرين أساسيين للربح، وتتحدد على هذا الأساس الطبقة الحاكمة أو المستغلة (الأرستقراطية) والتي تسيطر علي الأراضي وعائداتها، وعلى الناحية الأخرى الطبقات المستغلة -السواد الأعظم من الشعب من الفلاحين والأجراء الزراعيين الذين يفلحون هذه الأرض لصالح الأولى. وتظهر دراسة البنية الطبقية للمجتمع الفرنسي قبيل الثورة مدى التناقضات الاجتماعية الصارخة التي كان تقوم عليها كل البنية الفوقية للنظام القديم والذي كانت تكفي أزمة من أزماته الاقتصادية، تصعد خلالها طبقة جديدة منسجمة المصالح ومنظمة بعض التنظيم، لتبدأ في تهديم الأجزاء الزائدة والضارة من هذه البنية القديمة بالكامل، بما يلائم التطور الذي أحدثته الطفرة الكبرى في قوى الانتاج الاجتماعية لصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة.
كانت طبقة النبلاء تتربع علي رأس النظام القديم وهي وريثة طبقة أمراء و فرسان العصور الوسطى، والتي كانت قديما تستمد حقها في الحكم من كونها الطبقة المحاربة والحامية وفي مقابل هذا تتمتع بسلطة حكم مطلقة على أراضي المملكة وإقطاعياتها. إلا أن تناحراتها الداخلية وتزايد نفوذ الدولة المركزية مكن الأسر المالكة في فرنسا، إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، من فرض سطوتها الكاملة على القوة العسكرية والسياسية في كل أرجاء المملكة، وأصبح الملك هو الحاكم المطلق، بالأمر الإلهي، وبصلاحيات شبه مطلقة.
ورغم أن هذه الطبقة التي عرفت بـ"نبلاء السيف" لم تعد تؤدي بعد ذلك أي دور نافع للملكة. إلا أنها كانت تمثل سطوة الطبقة الحاكمة وسلطة الملك الموروثة عن الآباء والأجداد. ولهذا احتفظت بعدد كبير من الامتيازات الإقطاعية وحافظت على نمط من حياة البذخ الشديد. وقد راكمت هذه الطبقة ثروات طائلة من ريع أراضي المملكة والتي كانت بالكامل تحت تصرفها والضرائب والحقوق الإقطاعية وشبه الإقطاعية

المباشرة وغير المباشرة، التي تجبيها بقوة القانون والسوط من كدح جموع الفلاحين المعدمين. وهي في نفس الوقت معفاة من أي ضرائب أو التزامات أمام الدولة.
أما "نبلاء البلاط" فهم حاشية الملك الذين يعيشون في كنف العطايا الملكية ولا يقومون بأي عمل. بينما النبلاء الذين اكتسبوا امتيازات الطبقة الأرستقراطية عن طريق شراء الوظائف الحكومية وبالأخص القضائية – والتي كانت قابلة للبيع في ذلك الوقت – فقد عرفوا بـ"نبلاء الرداء". وقد فتح هذا البيع للوظائف الحكومية الباب للمطامع الطبقية لعدد محدود من كبار أثرياء البرجوازية.

وإلى جانب طبقة النبلاء، وعلى نفس مستواها، يأتي الأكليروس من أساقفة ورؤساء الأديرة والذين كانوا يبسطون نفوذهم على مساحات شاسعة من الأراضي عن طريق الريوع والضرائب والأعشار والحقوق الكنسية ويتمتع أصحاب الدرجات الكبيرة منهم بثراء فاحش، ويتلقون العطايا والمناصب من القصر ويعيشون حياة بذخ لا تختلف عن حياة النبلاء. وليس الاكليروس شيئا واحدا فكثير منهم وبالأخص من يعيشون في أديرة القرى والذين لم يكن حالهم بأحسن من حال الفلاحين المعدمين.
أما الطبقة البرجوازية فقد تكونت ونمت في كنف النظام القديم عبر قرون لعبت فيها الرأسمالية التجارية دورا هاما في نقل الثروة الاجتماعية، واستحوذت على القوة المادية في المجتمع. كما أصبح الجهاز الإداري للدولة يعتمد على البرجوازية بدرجة كبيرة. ويمكن تصنيف البرجوازية اقتصاديا إلى برجوازية كبيرة تضم كبار التجار وأصحاب المصارف وكبار المستثمرين العقاريين وبعض رجال الصناعة. وبرجوازية متوسطة وصغيرة، تعيش من التجارة ومن عائدات الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة ومن المهن العامة كالمحاماة والطب والصحافة وغيرها.
وكان وضع البرجوازية متناقضا قبيل الثورة، فمن ناحية كانت تسيطر على مفاتيح القوة الاقتصادية لفرنسا، ومن ناحية أخرى لا تتمتع بأي من الحقوق القانونية التي استأثر بها الأرستقراط.
لقد أسهمت الاكتشافات العلمية والصناعية وتطور طرق النقل ووسائل الاتصال (وسائل الإنتاج) ونمو التجارة مع انجلترا في نمو الصناعة في فرنسا وظهور برجوازية صناعية جديدة خرجت من عباءة البرجوازية التجارية، التي اعتمدت لعقود طويلة على الانتاج الحرفي والمنزلي المرتبط بجذوره في الريف. وبدأت صناعات كبيرة في الظهور مثل صناعة الغزل والنسيج واستخراج الفحم الذي يصدر إلى انجلترا.
و رغم أن هذه التطورات وضعت الطبقة البرجوازية والأمة برمتها على نقطة انطلاق لا رجوع منها، إلا أن علاقات الإنتاج الاجتماعية في فرنسا ظلت أسيرة لنمط العلاقات الإقطاعية القديمة. وهكذا كانت الثورة البرجوازية ضرورة تاريخية بعد أن أصبحت بقايا علاقات الإنتاج الإقطاعية تعوق التطور المادي للأمة.
إن ربح الرأسمالي يعتمد على استغلال العمل المأجور للعمال الذين لا يملكون أي وسيلة للإنتاج، وبعنى آخر يعتمد على فائض القيمة والذي يمكن الرأسمالي من مراكمة الثروات الاجتماعية وتوسيع رأس المال، كما أن الرأسمالية لا يمكن أن تحقق نموا سريعا إلا بتوجيه كل ثروات المجتمع لإنتاج وإعادة إنتاج فائض القيمة، وهذان الشرطان لم يكن ممكنا تحقيقهما في ظل النظام القديم الذي يقوم على قانون الريع الإقطاعي الذي يركز جل الثروة الاجتماعية بين أيدي قلة من الأرستقراطيين ينفقونها على حياة البذخ الشديد ولا يوظفون الجزء الأكبر منها في أي إنتاج اجتماعي حقيقي، ومن ناحية أخرى فسيادة نمط الإنتاج السلعي

البسيط (الإنتاج الصغير) والتي يمتلك فيها المنتج وسيلة إنتاجه – كما في المشاغل والمانيفاتورات - ولايضطر لبيع قوة عمله عند الرأسمالي، أدى إلى صغر حجم العمالة المأجورة وبالتالي تقليص امكانات تراكم موسع لفائض القيمة لدى الرأسمالي، وتكفي نظرة سريعة إلى درجة نمو وتوطد الرأسمالية الصناعية بعد بضعة أعوام من انتهاء الثورة مقارنة بالوضع قبيل الثورة وفي بدايتها لكي ندرك المهام التاريخية الضخمة التي كان على الثورة أن تنجزها .

كان يقوم على الإنتاج الحرفي في المدينة شريحة اجتماعية كبيرة من العمال الحرفيين و"المعلمين" الذين مازالوا يرتبطوا بوسائل الإنتاج التي يعملون عليها وبالنقابات الحرفية التي كانت تجمع أصحاب الصنعة الواحدة، وكان ممنوعا علي أي فرد أن يمارس هذه الصنعة أو تلك دون إذن نقابتها. وكانت القوة الاقتصادية لهذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة تعتمد بشكل كبير على القيود والرسوم الجمركية الإقليمية والقومية التي تحد من المنافسة، ولا شك أن هذه القيود المحلية كانت عائقا أمام تطلعات البرجوازية إلى اقتصاد السوق الذي يسمح بالتنافس ومراكمة الأرباح على نطاق أوسع كما ظل نمط الإنتاج الحرفي والفلاحي الصغير منافسا للرأسمالية، حتى تمكنت البرجوازية الكبيرة بطرق متعددة من القضاء على هذه المزاحمة من جانب الأنماط الاقتصادية القديمة لإنطلاقة الإنتاج الرأسمالى الكبير.

كما زخرت المدن والقرى بكتل بشرية هى الأكثر بؤسا من السان كيلوت (تسمية اصطلاحية بها نبرة من السخرية للذين لايجدون ما يرتدون من ملابس لائقة) والعاطلين والمشردين ومن الشحاذين واللصوص المعدمين، وقد كان لهذه الجموع دورا ثوريا هاما سنأتي إليه في ما بعد.

أما الغالبية الساحقة من الأمة فقد كانت من الفلاحين، وهؤلاء لم يكونوا طبقة واحدة متجانسة المصالح، فمنهم من كانوا أصحاب الملكيات الزراعية والذين مع ذلك كانت تثقل كواهلهم الضرائب والحقوق الإقطاعية وتجعلهم بدرجة كبيرة تحت رحمة تقلبات السوق وسوء المحاصيل.

أما الشريحة الأكبر من الفلاحين فكانت من المزارعين المستأجرين والذين كان عليهم دفع ايجارات والتزامات مالية أو حصص مباشرة في شكل نسب ثابتة من المحصول لكبار الملاك. أى الأرض حقيقة لم تكن ملكا لمن يفلحونها، فالديون وخطر الإفلاس أشباح تظل تطارد الفلاح طوال حياته ويورثها لنسله من بعده أكثر وطأة، كانت غالبية عائلات الفلاحين تعمل في أراضيها مباشرة، وقد تستعين بعدد من العمال الزراعيين، والذين كان ينضم إلى صفوفهم باستمرار مزيد من الفلاحين الذين نزع الإفلاس منهم أراضيهم وأصبح عليهم العمل كأجراء في أراضي الغير.

هذا يعني أن حياة الفلاح في فرنسا ظلت صورة من حياة فلاحي العصور الوسطى وظل التخلف والجهل والفقر والمرض والمجاعة مرادفات لحياة القرية.

حتى الميزة الوحيدة التي تمتع بها الفلاحين، وهي حق استخدام الأراضي المشاع، كانت عرضة للاعتداء المستمر من جانب كبار الملاك والنبلاء الذين عملوا علي تجزئتها وتحويلها إلى ملكية خاصة على غرار ما حدث في انجلترا.

هذه العوامل جميعا أدت إلى تجزئة كبيرة للملكيات الزراعية الصغيرة من ناحية وإلى تركيز كبير للأراضى الصالحة للزراعة بين يدي عدد متناقص من كبار الملاك من الناحية الأخرى .

و ترتب على هذا أمران:

1. انخفاض مطرد في الإنتاجية الزراعية للأرض وعجزها عن أي تحديث لوسائل الإنتاج الزراعي.
2. بروز المسألة الفلاحية كمهمة رئيسية وأولى على أجندة أي ثورة مطروحة.

وكان للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها فرنسا في العقد الاخير من القرن الثامن عشر دور الشرارة التي حفزت الانفجار الثوري. وترجع جذور الأزمة إلى فيض المحاصيل نهاية حكم لويس الخامس عشر، الذي تسبب في انخفاض أسعار الكروم والذي كان يعتمد على أرباحه قطاع كبير من المزارعين والذين بدورهم انخفضت قدرتهم الشرائية التي تمثل جزءا كبيرا من قدرة السوق. وهكذا بدأت معدلات الاجور الحقيقة في الانخفاض في الريف والمدينة مما أدى بالأجراء والفئات الشعبية إلى مجاعة حقيقية عندما حلت أزمة نقص المحصول عام 1787 ومع الارتفاع المطرد في أسعار الخبز والحبوب.
و قد عمق من الأزمة اشتراك فرنسا في حرب السنوات السبع وحرب التحرير الأمريكية ضد انجلترا، ثم الصلح ومعاهدة التبادل التجاري الحر مع انجلترا التي كانت تفوق فرنسا صناعيا بمراحل، وهكذا فقد كانت المنافسة دائما لصالح رأس المال الانجليزي، مما أعاق بدرجة كبيرة تطور الصناعة الفرنسية.
وبدأت الأزمة تفعل فعلها التاريخي المعتاد في زيادة درجة التوتر بين الطبقات وتأجيج حدة الصراع الطبقي حتى يطل الأخير بوجهه الحقيقي الذي طالما تحاول الطبقات الحاكمة اخفاءه أو تبريره بالأكاذيب.
وأخذ الغضب الشعبي يتصاعد في موجات متفرقة من التمرد اجتاحت المدن والقرى الفرنسية، ولم يكن من سبيل أمام ملكية آل بوربون لتخفيف حدة الأزمة وتجنب ثورة شعبية تطيح بالنظام إلا أن تقدم على إصلاح النظام الضريبي بما يعني تحميل الطبقة الأرستقراطية مزيدا من الضرائب، ولهذا الغرض كلف لويس السادس عشر عام 1786، نيكر الانجليزي بمهمة وضع برنامج انقاذ اقتصادي.
غير أن الأرستقراطية لم تقبل بأي تنازل ورفضت كل اقتراحات نيكر، فإقدام الدولة على إصلاحات من هذا النوع استجابة لضغط الجماهير يعني بداية النهاية بالنسبة لها، هذا ما أدركته الطبقة الأرستقراطية منذ البداية عن حق. أما لويس فكان يأمل حتى ذلك الوقت في انقاذ ملك آل بوربون بأقل قدر من التنازلات، الأمر الذي أدرك سريعا لا جدواه.
في سعيها للحد من سلطة لويس السادس عشر، دعت شريحة كبيرة من الأرستقراطية إلى عقد مجلس للطبقات كالذي عرفته فرنسا عام 1614 تكون لها الغلبه فيه. لكن التاريخ لا يعيد نفسه. فلم يكد لويس السادس عشر يعلن موافقته على دعوة مجلس الطبقات، حتى بدأت تتولد تحركات اجتماعية كبيرة لم تشهدها فرنسا من قبل. انعقدت الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية في المدن والقرى، وبدأت الجماهير تصوغ قوائم بمطالبها وتستمع إلى برامج مرشحي الطبقة الثالثة والذين كان معظمهم محامين وخطباء مفوهين أمثال روبسبيير ودانتون. وبدأت تتبلور في باريس وغيرها من المدن حركة شعبية كان لها أكبر الأثر في دفع الثورة للأمام وحسم المعارك على مدى أعوام الثورة.
وهكذا فقد انعقدت آمال الجماهير حول الطبقة الثالثة والدور الذي يمكن أن تؤديه في المجلس كممثل سياسي لها ومدافع عن حقوقها المنهوبة من طرف الأرستقراطية. ويبدو أن الجماهير الشعبية في البداية كانت تطمح إلى حياة جديدة تتعايش فيها مع البرجوازية في مجتمع وفرة دون مساس بالملكية.
لكن قوة دفع الأزمة الثورية وتفاعل وعي الجماهير، التي لم تطلع على أي من كتابات المفكرين الثوريين

الانجليز، معها تجاوزا هذه الرؤية في غضون بضعة أشهر. لم يكن أمام الأرستقراطية في مواجهة احتدام الأزمة الاجتماعية وغياب قاعدة اجتماعية حقيقية لها إلا أن تحاول إيقاف التغييرات الجذرية التي كانت فرنسا على عتبتها وهكذا جهدت في تهميش البرجوازية سياسيا في المجلس وإحباط كل تطلعاتها.
وعلى الجانب الآخر وجدت الطبقة الثالثة نفسها لأول مرة في وضع قوة سياسية، فانتفاضات الجماهير ضد استئثار الأرستقراطية بالثروات الاجتماعية وفسادها السياسي والاقتصادي وبالأخص أوقات المجاعة، مكنت لها قاعدة اجتماعية بدأت تنتظم بشكل أو بآخر في المدن الكبري حيث أقيمت النوادي السياسية وانتشرت الصحف المتكلمة بلسان حال الطبقة الثالثة فانفتحت لها أفاق سياسية واجتماعية جديدة لم تكن تقدرها في البدء.
وهنا تكمن الجدلية الأساسية التي ظلت تحكم المواقف السياسية للطبقة الثالثة وتفرز قواها وجمعياتها السياسية، فالجماهير الشعبية والقروية المعدمة قد أدركت حقيقة أن الثراء الفاحش والاحتكارات والملكيات الكبيرة سببا مباشرا في بؤسها وهددت انتفاضات المدن والقرى حق الملكية الخاصة (المقدس)، مما أثار لدى كبار الملاك البرجوازيين ذعرا كبيرا من هذه الانتفاضات التي تقودها الطبقات الدنيا وتطالب بالخبز والعدالة الاجتماعية ولا تعادي النبلاء وحسب بل تعادي الأثرياء، سواء من الأرستقراط أو البرجوازية الكبيرة.
لكن الطبقة الثالثة من ناحية أخرى تواجه خطر الثورة المضادة الأرستقراطية داخليا وخارجيا، والتي تتذر بانتزاع كل مكاسب البرجوازية وعودة النظام القديم، وقد أدركت الطبقة الثالثة أنها تحتاج إلى هذه الطبقات الشعبية التي تندفع وحدها ببسالة لتوقف محاولات الثورة المضادة وتحسم المعارك الكبرى على المتاريس.
وها ظل هذا التناقض الذي أخذ يتعمق كلما تزيدادت قوة تدخل الجماهير الشعبية بمطالبها الاجتماعية في معارك الثورة واشتدت وطأة الأزمات الاقتصادية قاسما أساسيا يحكم المواقف السياسية للبرجوازية، ويستقطب كتلها السياسية ويقسمها باستمرار حسب مصالحها المادية، بين تلك التي ترضى بمواقف وسطية وتصالحية تعارض بها تمرد الجماهير وتريد أن توقف مد الثورة مثل (الجيروند)، بل وحتى تلك التي ترتد إلى معسكر النظام القديم لقمع النضال الاجتماعي للحشود الفقيرة خشية على مصالحها وممتلكاتها من هذه الأخيرة. وعلى الطرف الآخر القوي والشرائح التي تؤيد استمرار الثورة، والتي كانت تتناقص باستمرار كلما تجذرت الثورة والتي أدت دورا هاما في ذروة الصراع الثوري كممثلة للبرجوازية الصغيرة الثورية (اليعاقبة).

الجزء الثاني: الثورة والصراع الطبقي

يستعرض أحمد نور في الجزء الثانى من (الثورة الفرنسية الكبرى – معين لا ينضب) احتدام الصراع الطبقي و دوره في تجذير الثورة ودفعها للأمام.

الثورة والجماهير الشعبية

لم يكن نواب الطبقة الثالثة في البداية يطمحون إلى إسقاط السلطة المطلقة، لكن تصاعد الأزمة الاجتماعية والسياسية وانعقاد مجلس الطبقات وانقسام النبلاء وضعهم في وضع يسمح للبرجوازية أخيرا بفرض

مطالبها السياسية، كان الهدف الأساسي لانعقاد المجلس من وجهة نظر الملك ومستشاريه هو عمل نظام ضرائبي يحمل جزءا من العبء الاقتصادى للدولة على الأرستقراط ليخفف من غضب الجماهير وينقذ الملكية من خطر ثورة شعبية من أسفل، ولم يكد المجلس يعقد أولى جلساته حتى انبرت الطبقة الثالثة تطالب بإعطائها صلاحيات سياسة وتصويتية أكبر (أن تساوي قوتها التصويتية بقوة النبلاء والإكليروس).
وأمام معاندة الملك والأرستقراطيين لهذه المطالب وإغلاقهم أبواب المجلس في وجه نواب الطبقة الثالثة اجتمع هؤلاء النواب مع من أيدهم من فقراء الأكليروس وأقلية من الملكيين الليبراليين في ملعب التنس وأعلنوا انعقاد "المجلس الوطني" وأقسموا ألا يكف المجلس عن الانعقاد إلا بانتخاب جمعية تأسيسية ووضع دستور ينظم علاقات السلطة الجديدة في وجود الملك.
و تجدر الإشارة هنا إلى الطريقة التي بدأ بها نواب الطبقة الثالثة حركتهم، فبينما كانت الجماهير الشعبية تندفع في المدن والقرى متحدية امتيازات الطبقة الأرستقراطية وتطالب بالخبز والحرية، لم تتعد خطوات نواب البرجوازية في هذا نطاق المطالبة بـ"ملكية دستورية" تنظم علاقات الحكم والانتخاب دون المساس بحق الملكية المستند إلى سلطة الحكم المطلق المستندة إلى سلطة السماء، وبحيث تسمح –وهذا هو الأساس- بليبرالية السوق والمنافسة.
كان المحامون والتجار وأصحاب المصارف والبنوك وكبار الملاك الذين شكلوا عناصر الطبقة الثالثة في المجلس يمثلون مصالح البرجوازية الصاعدة، والتي تدرك أن قوتها ترتكز على قوة وبطش الدولة المركزية ذات الجهاز الإداري الضخم، والتي كانت تتخذ شكل الدولة الملكية في فرنسا. بدون هذه الدولة لم يكن من الممكن للبرجوازية كطبقة أن تنمو، وهكذا ففي المجتمع الطبقى الذي تحلم به البرجوازية، في المجتمع الذي يصبح فيه غالبية أفراده أجراء لصالح الرأسماليين دون منافسة من طبقة طفيلية أرستقراطية، لا تستطيع البرجوازية أن تحيا دون قمع الطبقات المُستغلة بواسطة جهاز الدولة العريق ولهذا فهي أبدا لم تطالب إلا بأقل تغيير ممكن في هيكل هذا الجهاز يلائم توازن القوى الجديد.
ومن ناحية أخرى كان على البرجوازية أن تجد لها أشكالا للتنظيم السياسي وتكسب لصفها قواعد اجتماعية تقف معها على نفس الأرضية الاقتصادية والسياسية، فساعدها على ذلك موجة الحراك السياسي التي اجتاحت جماهير الطبقة الوسطى والجماهير الشعبية، التي أتاح لها المناخ الثورى أن تعقد اجتماعات ولقاءات سياسية في الأماكن العامة وعدد من الصحف السياسية الناطقة بلسان حال النخب السياسية البرجوازية. كما ظرت صحف تنحاز للطبقات الشعبية مثل "صديق الشعب" لمارا، وبدأت التيارات السياسية تتبلور خلال النوادي السياسية التي أسستها القيادات السياسية البرجوازية لتنتشر بسرعة في المدن كمراكز لمناقشة التطورات السياسية وإلقاء الخطب وقراءة الصحف والمنشورات والتشاور والتصويت على القرارات والمواقف، وقد لعبت هذه النوادي دور أشكال أولية للتنظيمات السياسية فهي منابر لنشر الأيديولوجيا البرجوازية ولحشد الجماهير في المعارك المختلفة. ولم تقتصر عضوية هذه النوادي على أثرياء البرجوازية وحسب بل أن بعض النوادي لم تشترط إلا اشتراكات زهيدة مما أتاح لشرائح كبيرة من الجماهير الشعبية المتعطشة للمشاركة، الانضمام لعضويتها مثل نادي الكودلبية الذي أسسه دانتون وأفرز في ما بعد حزب الجبل. ومن هذه النوادي أيضا نادي "اليعاقبة" والذي ترأسه روبسبيير ولعب دورا قياديا وجذريا في أعوام الثورة، ونواد أخرى أقل أهمية سياسيا واجتماعيا مثل نادي "الفوريان" والذي وضع

شروطا لعضويته تستبعد أبناء الشعب من الانضمام، وغيرها.

من جهة أخرى بدأت تزداد مقاومة الطبقة الحاكمة لمطالب الإصلاحية الجذرية ونحّت خلافاتها الداخلية جانبا، بعد أن أحست بالخطر الذي يهدد مصالحها كطبقة حاكمة في ظل الانتفاضات الشعبية المشتعلة في أنحاء فرنسا وبالأخص الحرب الفلاحية الدائرة يوميا في القرى حيث تتعرض أملاكها التاريخية للاستيلاء عليها يوميا بواسطة الفلاحين وحيث يرفض الأخيرون دفع الإيجارات، وهكذا دفع الملك بآلاف من القوات العسكرية لتحاصر فرساي بعيد إقالته نيكر لإعادة فرض النظام وحل المجلس.
لكن رد الفعل كان سريعا وقويا، فلم تكد الجماهير الشعبية والسان كيلوت تستشعر بداية الهجمة الارسقراطية الدموية حتى عمت حالة استنفار قصوى لجماهير المدينة، وأخذوا يسلحون أنفسهم بكل أنواع السلاح المتاحة لهم وأنبرت ورش الحدادة تصنع آلاف المناجل وتوزعها على سكان المدينة وحمل بعضهم بنادق الصيد ونصبت المتاريس على الطرق، ولم تنجح فرق الجيش في إحكام السيطرة على المدينة. لكن المقاومة لم تقف عند حدود رد الفعل الدفاعي فبعد إخفاق المحاولة الأولى لقمع الثورة بأيام قليلة خرجت مظاهرة شعبية كبيرة وتوجهت إلى حصن الباستيل، رمز القمع الارستقراطي الذي كان في هذا الوقت واحدا من أبشع السجون في التاريخ، حوى بين جدرانه عددا مهولا من سجناء الرأي ومعارضي النظام والمنبوذين، وبعد معركة طاحنة استغرقت ثلاث ساعات بين حرس القلعة السويسري المسلح بالبنادق والمتظاهرين المسلحين بأسلحة بدائية سقط فيها ما يقرب من 83 قتيلا سلم قائد حرس الباستيل القلعة للحشود بعد أن هددت بدك القلعة بواسطة مدفع انتزعته من أحد القصور.
كان اقتحام الباستيل انتصارا كبيرا للإرادة الثورية، وأثبت بما لا يسمح بالشك قدرة الجماهير الشعبية على حسم المعارك الثورية والتصدي للثورة المضادة، والتي تعجز البرجوازية الكبيرة عن مواجهتها بسبب حرصها وترددها النابعين من الأسلوب الذي ترعى به مصالحها المادية كطبقة. وهكذا سنجد عددا من أهم الجولات على امتداد الثورة خاضتها حشود الفقراء على الأرض بقيادات منها أفرزتها المعارك نفسها وقدمت لها النوادي السياسية والصحف الثورية للبرجوازية الراديكالية أيديولوجيا ثورية وأشكالا تنظيمية قاعدية. وهكذا كانت الجولات الأولى من الثورة عفوية بشكل أو بآخر، إلا أن العملية الثورية أفرزت من قلب استقطابات القوى السياسية وتفاعلها مع تجذر الحركة الاجتماعية وتحديات الثورة المضادة حزبها الثوري الذي كان على أقصى يسار البرجوازية والذي نجح في أداء دور القيادة السياسية الثورية الحاسمة للجماهير الشعبية في ذروة المعركة بين قوى الثورة والثورة المضادة.
كانت الجماهير قد سئمت بؤسها ورأت أن لا سبيل إلى تحمل بقاء العلاقات الاجتماعية القائمة، وأصبحت ترى في كبار الملاك والمحتكرين سببا في بؤسها وشقائها، وسببا في غلاء الأسعار والبطالة، وتناقلت الأنباء عن احتكارات للسلع الغذائية هنا ومؤامرات هناك تترصد بها هذه الطبقات الممتازة لجموع الشعب من الفقراء والعاطلين.
لم تكد تمر بضعة أيام على اقتحام الباستيل، حتى قاد عدد من النساء من أفقر أحياء باريس مسيرة كبيرة إلى فرساي، التي كانت قد انتقلت إليها العائلة الملكية مؤخرا، وتقدمت النساء ما يقرب من 20 ألف من الرجال المسلحين، وحاصرت المسيرة القصر الملكي واقتحمته مطالبة بعودة الملك معهم إلى باريس. وبالفعل

نجحت الحشود بعد التفاوض مع حرس القصر في اخراج الملك وإرجاعه إلى باريس ليظل تحت سمع الشعب وبصره. بالطبع لم تسطع هؤلاء النسوة الفقيرات للإطاحة بالملكية في هذة المرحلة من الثورة، فقد كان أمام الجماهير معارك دموية وطريق من الآلام عليها أن تسيره قبل أن تدرك ضرورة إسقاط الملكية وتحققها.

و من أهم مكاسب هذه الموجة الثورية :

1. انتزاع المجلس قرارا بالغاء الامتيازات الإقطاعية –وإن كان الغاءا شكليا فقط - وإعلان حقوق الإنسان والمواطن.

2. شكلت البرجوازية أول جهاز مسلح لها –الحرس الوطني- من متطوعي الطبقة الوسطي.

لا شك أن المجلس الوطني في ذلك الوقت حقق مكاسب كبيرة من وراء هذا النضال الشعبى، لكن نوابه من البرجوازية والملكيين الدستوريين بزعامة "لافييت" رئيس المجلس آنذاك، كانوا حريصين على توجيه هذه المكاسب بالأساس إلى طبقتهم وحدها. وهكذا نجد أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن رغم اقراره بالمساواة الطبيعية بين البشر، إلا أنه يعود ويؤكد على حرية التملك دون قيد. وفي قرارات إلغاء الامتيازات الإقطاعية شروطا تفرغها من أي مضمون لضمان عدم المساس بملكيات البرجوازية الكبيرة، كما ضمن المجلس للملك حق رفض الفيتو على قراراته. كذلك فقد أقصر المجلس حق التصويت وحق حمل السلاح على أصحاب الأملاك ودافعي الضرائب من المواطنين، وكل هذا في الوقت الذي تضع فيه البرجوازية أسسا جديدة لدولتها التي تدعي تساميها على الطبقات، وتمثيلها للمصلحة العامة في مقابل مصالح الأفراد والجماعات المتضاربة.

الحرب الطبقية والحرب الثورية

أصابت هذه الموجة الثورية الأرستقراطية في مقتل، فبدأت تعيد تنظيم صفوفها، في الداخل والخارج بمساعدة النبلاء الفرنسيين الذين هاجروا للخارج حاملين معهم كل ما استطاعوا حمله من الثروات، وبدأت تحيك المؤامرات والمخططات مع أعوانها في الداخل، وعلى رأسهم الملك وزجته اللذان راسلا سرا ملوك أوروبا الأرستقراطية لدفعهم للحرب ضد فرنسا الثورية، وإعادة الأمور إلى نصابها قبل أن تتنتشر عدوى الثورة في كل أوروبا.

رغم أن قرارات المجلس لم تمس الأوضاع الاقتصادية المتردية وغلاء أسعار السلع الأساسية، تلقف الفلاحون والفقراء في الريف قرارات إلغاء الإقطاعية وبدأوا في تفعيلها بشكل ملموس، وانفجرت انتفاضات فلاحية كبيرة في صيف 1789 عرفت في ما بعد بـ"الخوف الكبير"، حركتها مشاعر الخوف والدفاع لدى الفلاحين ضد أي اعتداء من النبلاء، اندفع القرويون يقتحمون قصور النبلاء ويحرقون عقود ملكيتهم وسندات امتيازاتهم الإقطاعية. أما في المدن فكثرت عمليات نهب مخازن السلع ومصادرتها لصالح الشعب، وتحرك الحرس الوطني محاولا قمع هذه الانتفاضات واستيعابها.

لا شك أن هذه الاحداث استقطبت القوى السياسية والاجتماعية داخل المجلس وخارجه، فقد وقف الملكيون الدستوريون الذين سيطروا على المجلس حتى ذلك الوقت صراحة أمام ديمومة الثورة التي اعتبروها فوضي لابد أن تجابه بحسم، لكن الحادثة التي أنهت هيمنة هذا المناخ التوفيقي داخل المجلس جاءت أيضا

هذه المرة من طرف الثورة المضادة، فقد حاول لويس السادس عشر الهروب متنكرا ليلا من باريس في يونيو 1791 ليلتحق بجيوش النمسا المحتشدة على الحدود الشمالية لفرنسا. لكن أمره انكشف وقبضت عليه القوات المحلية لتسوقه لباريس في موكب شبهه المؤرخون بجنازة للملكية الفرنسية.

لا غرو أن هرولت أغلبية المجلس تشيع أكذوبة عن اختطاف الملك من قبل جهات أجنبية، فقد اعلنت بصراحة أن الحصانة الملكية لابد ألا تمس، لأن المساس بها يعني المساس بحرمة الملكية الخاصة، وأقر المجلس بعيد هذه الحادثة عددا من القوانين والمراسيم القمعية، منها فرض الرقابة على الصحف ومصادرة عددا من الصحف الثورية، كما أقر قانون "الوشابيليه" الذي يجرم تشكيل أي تنظيم نقابي أو سياسي للعمال كما يجرم الاضرابات العمالية.

وفي مذبحة ميدان "شام دو مارس" فتح الحرس الوطني النار على تظاهرة حاشدة قادها حزب "الجبل" طالبت بمحاكمة الملك وإعلان الجمهورية. لكن كل هذه الاجراءات القمعية من قبل البرجوازية الإصلاحية التي خشيت من تدخل أكبرللجماهير في الصراع وخشيت أكثر من مطالبها التي تتجاوز بمراحل سقف مصالح البرجوازية، لم تنجح في كبح قوى الدفع الثوريه بين صفوف السان كيلوت والعمال والحرفيين والفلاحين، التي مازال أمامها وقتا كبيرا حتى تستنفد.

فمن ناحية لم يحدث أي تحسن في الأزمة، بل عم الجوع والفقر وارتفعت معدلات البطالة. وبينما أحجم المجلس عن اتخاذ خطوات حقيقية لوقف الممارسات الاحتكارية أو نزع ملكية النبلاء ومصادرة ثرواتهم، تسارعت وتيرة التسييس والتجذر وسط جماهير الفقراء والسان كيلوت، التي بدأت في تنظيم صفوفها عن طريق النوادي السياسية الراديكالية ومن خلال اللقاءات والمؤتمرات الشعبية في الأقسام الباريسية. ومن هذه الخلايا الثورية انطلقت انتفاضات الفقراء في يناير وفبراير 1792، ونجحت في إجبار عدد من التجار على خفض أسعار الحبوب. وتشكلت للمرة الأولى منظمة نسائية ثورية تزعمتها الممثلة السابقة كلير لاكومب، وضمت عددا من النساء الفقيرات في باريس.

أما حزب الملكيين الدستوريين فقد تحلل سريعا فى الصراع بين الثورة المضادة والشعب الثائر بعد أن أدرك الأخير أن الملكية ليست إلا حارسا لشبكة مصالح النبلاء والبرجوازية الكبيرة، وأن لويس هو أكبر قادة الثورة المضادة. وجاء دور حزب "الجيروند" ليمثل مصالح التجار المحليين الليبراليين من الطبقة الوسطى بعد أن خلت له الساحة من خصومه من أتباع لافييت من الملكيين الدستوريين، وسعيا منهم لكسب شعبية في المجلس والشارع حرض الجيروند على اعلان الحرب على جيوش الثورة المضادة، ولم يكن هذا الموقف بالطبع نابعا من حرص هولاء التجار على المكاسب الشعبية للثورة بقدر ما كان نابعا من خوفهم على مصالحهم، على الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق إذا عاد النبلاء لفرض سيطرتهم، والأهم أن الأوضاع على الجبهة كانت قد دخلت في منعطف خطير يفرض على الممثلين السياسين للبرجوازية التدخل، كان رفع نواب الجيروند شعار الحرب الثورية -الذي أيده المجلس معلنا دخول فرنسا الحرب ضد التحالف في أبريل من عام 1792- رد فعل، لا فعل سياسي. ولن نعجب أن الملك كان من أشد المحرضين على الحرب إذا عرفنا أنه كان يأمل في هزيمة الثورة سريعا بمساعدة حلفائه واستعادة عرشة بكل سلطاته المطلقة.

كانت جيوش تحالف الثورة المضادة الأول (النمسا وبروسيا)، تحقق انتصارات متتالية على جيش فرنسا نتيجة ضعفه وخيانة قادته الملكيين، وكان لزاما على القوى الثورية أن تبني بسرعة جيشا قوميا ثوريا قويا،

ومرة أخرى أخذت جماهير الطبقات الشعبية المبادرة الثورية، ومرة أخرى أدت موجة الثورة المضادة إلى موجة ثورية جديدة، وبدأت نوبة جديدة من غليان اجتماعى كبير يتناسب وحجم دفاع الجماهير الشعبية على المكاسب التي انتزعتها في العامين الماضيين، والأهم خوفها من الانتقام الدموي الذي ينتظرها إذا نجحت الثورة المضادة. وأدركت أحزاب البرجوازية الراديكالية "اليعاقبة" و"الجبل" أن الحل الوحيد لوقف الخطر هو الاستعانه بجماهير الثورة في المدن والقرى، وعلت أصوات دانتون وروبسبيير تستنفر أبناء الشعب الذين لا أملاك لهم والسان كيلوت الذين توافدوا أفواجا من الأقسام الباريسية، والمدن الأخرى والقرى طالبين حمل السلاح والسماح لهم بالتطوع في الجيِش.

ازدواجية السلطة

وفي العاشر من أغسطس عام 1792 قادت النوادي اليعقوبية والأقسام الباريسية عشرات الآلاف من السان كيلوت والجمهوريين واقتحمت بهم قصر التوليرية، وأوقفت الملك وعائلته، بعد معركة سقط فيها نحو ألف فرنسى، وفرضت القوى الشعبية الثورية سيطرتها على باريس بالكامل وأصبحت السلطة الآن للكومونة المنتخبة من الأقسام الباريسية بالاقتراع الحر العام،، التي أجبرت المجلس على اعلان إسقاط الملكية، الاعتراف بسلطة الكومونة، وانتخاب جمعية تشريعية جديدة بالاقتراع العام لكل الذكور دون تمييز على أساس الملكية أو دفع الضرائب.

وأصبح المشهد السياسى الباريسى مركبا، فالسلطة السياسية بعد انتفاضة اغسطس أصبحت مقسمة بين كومونة باريس المنتخبة مباشرة من جماهير باريس الثائرة وللفقراء حق التصويت والترشح فيها، والتي يمثل اليعاقبة والجبل جزءا كبيرا من قوتها السياسية، والتي منحت مندوبيها ولجانها الثورية سلطة تنفيذ قرارتها في كل أرجاء فرنسا بقوة الجمهورية والكومونة، ما جعلها أكثر أشكال الديمقراطية القاعدية جذرية ومباشرة حتى ذلك التاريخ. ومن ناحية أخرى الجمعية التشريعية التي يطغى عليها الصوت السياسى للجيروند المحافظين المعتدلين الذين أصبحوا يخشون الجماهير أكثر مما يخشون الثورة المضادة. وغير بعيد على الجبهة تقدم قوات التحالف حثيثا نحو باريس بفضل خيانة عدد من القادة والمؤامرات التي يحيكها الملكيون حتى في سجونهم تحت حراسة ضعيفة.

وبينما وقف الجيروند عاجزين أمام المذابح على الجبهة والمؤامرات الداخلية لتجويع الشعب وخنق الثورة، لم يكن أمام الجماهير إلا أن تتولى زمام المبادره، فقامت الميليشيا الثورية بالقبض على عدد كبير من مؤيدى الملكية كما قامت بإعدام عدد من المسجونين الملكيين المتامرين في ما عرف بمذابح سبتمبر، والتي اعتاد المؤرخون البرجوازيون على تضخيمها وربطها بخطورة الغوغاء والفقراء الدمويين والتخويف من الثورة عامة. لكن الرجوع إلى حقيقة الأحداث يكشف أن الثوار لم يستخدموا القتل إلا في أضيق الحدود، وفي ظل التساهل مع رعاة الثورة المضادة اللذين أنتجوا مذابح أكبر للشعب على أيدي الأرستقراطيين.

واضطرت الجمعية الجديدة في البداية تحت ضغط الكومونة للاستجابة لمطالب الشعب بإلغاء كل مظاهر الإقطاع تماما وتمليك الأراضى للفلاحين الذين يزرعونها، وقف أى نفقات للدولة علي الكنيسة وفصلها عن أي دور سياسي، والأهم من هذا وذاك السماح للجنود، النظاميين والمتطوعين، بانتخاب ضباطم، أدى هذا إلى هدم التراتبية القديمة في الجيش وبناء جيش ثوري من الفلاحين والعمال المدافعين عن الثورة والذين مع كونهم اسوأ تسليحا وتدريبا من نظرائهم النظاميين، إلا أنه لا يجب اغفال الدرس التاريخيى المهم بأن

الانتصار في المعارك لا يحسم بحساب الامكانات العسكرية عند الطرفين وحسب بل هناك عدة عوامل سياسية وتاريخية مركبة ترجح كفة النصر لأحد الطرفين على حساب الاخر. فالجنود والضباط مثلا أكثر التزاما واخلاصا للضباط والقادة الذين ينتخبونهم لولائهم للثورة من الضباط المفروضين عليهم والذين تفصلهم عنهم مسافة اجتماعية وسياسية كبيرة. كما أن سياسة اقتصاد الحرب الموجه التي نفذتها لجنة السلامة العامة في ما بعد دعمت بشدة الموقف العسكري لجيش الثورة الفرنسية.

وبتوالي مؤامرات الثورة المضادة والهزائم على الجبهة وخيانة القادة العسكريين من جهة، وتسارع الثورة المضادة في الداخل مع اندلاع تمرد معادي للثورة حرض عليه النبلاء في "فانده"، لعبت الكنيسة دورا تحريضيا فيه وسط الفلاحين الذين طحنتهم الأزمة، والذين كانوا منعزلين بدرجة كبيرة في ريف غرب فرنسا عن روح الثورة ومعاركها في الحواضر الكبرى، فاستغل النبلاء الوضع وبدأ رجال الدين يستخدمون الخطاب الديني، بما له من الغلبة والتأثير السريع على نفوس الفلاحين، بسبب الأوضاع المتخلفة التي عاش فيها القرويون من قرون، والذين كانت خسائرهم تزداد يوميا بسبب الفساد والاحتكار الذي لم تكن الثورة قد حدت منه بعد، مما أدى بكثير منهم إلى الهروب من التجنيد وبخاصة بعد أن نجح قادة الثورة المضادة ورجال الدين في إشاعة رأي يعزو كل الشرور للثورة. وأعدم الملك في 21 يناير 1793، وأعلنت فرنسا الحرب على بريطانيا وهولندا في فبراير. وفي نفس الشهر انفجرت انتفاضات شعبية في باريس مطالبة بالخبز.

نهاية التيار الاصلاحى

كان الجيروند عاجزين عن مواجهة هذه التحديات الكبيرة، فقد كانوا من نمط السياسيين الليبراليين الذين يخشون أكثر ما يخشون سلطة الجماهير وقوتها باعتبارها "فوضى" ويحذرون من خطر "الغوغاء". قاوم الجيروند حتى النهاية محاكمة الملك وإعدامه وطالبوا باستفتاء الفرنسيين كلهم على مسألة الإعدام لكن اليعاقبة بدعم من أقسام باريس رفضا هذا الاستفتاء رفضا قاطعا، وأعدم لويس السادس عشر بعد محاكمة ثورية في 21 يناير عام 1793، حاول الجيروند من داخل الجمعية التشريعية تقويض سلطة الكومونة وصوتوا بالرفض لمطالب لجنة السلامة العامة المنبثقة عن الأخيرة، والمنوط بها ادارة الاقتصاد الحربي بوضع حد أقصى للأسعار والسيطرة على مصادر الحبوب لمنع الاحتكارات وتجريم السوق السوداء وفرض العمل الثوري ضد فلول النظام. بالرغم من هذا فرضت لجنة السلامة العامة حدا أقصى لأسعار الخبز.

لكن هذا الضعط من جانب اليعاقبة الذين كانت لهم الغلبة في لجنة السلامة العامة ومن جانب الجماهير المطالبة بسيطرة الدولة على السوق، قابله الجيروند بموجة قمع سياسي، فألقى القبض على "هيبيرت" صاحب جريدة بيير دوشين، وقدم "مارات" للمحاكمة بتهمة اشاعة الفوضى والتحريض على مذابح سبتمبر.

كانت حالة ازدواجية السلطة هذه، ككل حالات ازدواجية السلطة في تاريخ الثورات، غير مستقرة وغير قابلة للاستمرار، فلا بد في النهاية أن يحسم أحد الأطراف مسألة السلطة بكامها لصالحه. واشتداد الأزمات وعجز أحد الطرفين عن بدء تفعيل حلول ثورية لها يعجلان بهذا الحسم لصالح الطرف الآخر عندما يقدم على تقديم الحلول الثورية، التي تتجاوب مع نضال الطليعة الثورية وجماهير الثورة.

وبالفعل حان الوقت الذي لا بد للراديكالية الثورية الممثلة في اليعاقبة بزعامة "روبسبيير"، أن تتجاوز فيه تردد وجبن البرجوازية الكبيرة، وأن تفرض سلطتها وتقود وراءها جماهير الثورة في المدن والقرى في معركة حياة أو موت مع الثورة المضادة الداخلية والخارجية.

في 27 مايو انتفضت جماهير أقسام كومونة باريس بدعوة من النوادي اليعقوبية، وفي يوم 2 يونيو حاصر الجمعية 800 ألف من الثوار الشعبيين المسلحين، يحملون أمرا من الكومونة بتوقيف 29 نائبا جيروندیا، وهكذا نجحت الانتفاضة الشعبية المسلحة في فرض ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية.

إلا أن الدور السياسي للجيروند لم ينته عند هذا الحد، فقد تحالفوا مع الأرستقراطيين في الأقاليم، واستخدموا شبكة مصالحهم الاقتصادية والعسكرية لخنق الثورة والزود عن مصالح البرجوازية الكبيرة في مواجهة ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة الثورية -اليعقوبية.

وصل الصراع الطبقي إلى ذروته، فالعاصمة تغلي بوقود الثورة، تشعله الجماهير المطالبة باجراءات قصوى وبتطبيق الإرهاب الثوري ضد فلول النظام القديم. وأصبحت مسألة منح صلاحيات مطلقة للجنة السلامة العامة أمرا ضروريا، وعلى الطرف المقابل ينمو سرطان الثورة المضادة الملكية الجيروندية في الفاندة وفي أقاليم الجنوب والغرب مما سمح للبحرية البريطانية بالتقدم نحو السواحل الفرنسية.

و كان على لجنة السلامة العامة مسؤولية الإدارة السياسية والاقتصادية للحرب إضافة إلى التطهير وتفعيل الإرهاب الثوري الذاي بادرت بها الجماهير الثورية.

ولانجاز هاتان المهمتان العاجلتان، أقر اليعاقبة عددا من القوانين والمراسيم بعد إقرار دستور جديد فى 27 يونيو 1793 له بعد اجتماعى وثوري، يتفق وأفكار اليعاقبة المستوحاة من كتابات روسو، واتفقت القوى الشعبية الثورية على ضرورة ضمان تثبيت اللجنة وعدم تجديد انتخابها إلا بعد النصر.

لتمويل الحرب، أصدر اليعاقبة قانون الحد الأقصى للأسعار، وقانونا لتجريم الاحتكار، وفرضت ضرائب تصاعدية، كما صودرت الأراضى والأملاك الخاصة بالنبلاء المهاجرين، كما أممت قطاعات إنتاجية واسعة، وأسست صناعات حربية متطورة. إجمالا أدارت الدولة اقتصادا موجها بدرجة كبيرة، ونقول بدرجة كبيرة، لأن معظم هذه الاجراءات كانت محدودة الأثر، كما أعطى اليعاقبة قدرا من التساهل للتبادل التجاري الخارجي وللسوق السوداء، ارضاءا لصغار الفلاحين والتجار الذين استاءوا من قانون الحد الأقصى، والذين تربطهم بهم علاقات اقتصادية واجتماعية وطيدة.

وعلى المحور العسكري ألغيت الفوارق بين النظاميين والمتطوعين وأقر نظام انتخاب الضباط، كما صدر قانون يقر التجنيد العام الإلزامى لكل العازبين اللائقين من سن 18 لـ25 دون تقيد بشروط أخرى كالملكية أو غيرها.

وعلى المستوى التطهيري والمؤسسي : تكونت لجان حماية الثورة من السان كيلوت والثوار الشعبيين ومنحتها الحكومة اليعقوبية سلطة التصرف لقمع الثورة المضادة ومؤيديها في الأقاليم وتفعيل الإجراءات الثورية في مواجهة المؤامرات الدموية للملكيين والجيروند. كما بدأت الحكومة الثورية في عزل الجيروند وأتباعهم من كل المناصب الحكومية.

لكن تحقيق الاجراءات الثورية لم يبدأ فعليا إلا بضغط من القوى الشعبية في الأقسام والنوادي الباريسية التي خرجت في مظاهرات حاشدة يومى الرابع والخامس من سبتمبر مطالبة بتقنين الاجراءات الثورية

وتفعيلها فورا لحماية الثورة، وساعد في التحريض على هذه الاجراءات عدد من الكتاب الثوريين المنحازين للطبقات الشعبية مثل هيبيرت، والقس جاك رو الذي جمع حوله مجموعات من السان كيلوت وأسموا أنفسهم "الحاقدين"، وبالفعل صدر في 11 سبتمبر قانون المشتبه فيهم الذي يمنح مندوبي لجنة السلامة واللجان الثورية سلطة المحاكمة العاجلة والثورية للمشتبه في تورطهم في مؤامرات الثورة المضادة، وتنفيذها فورا إذا ثبتت الإدانة.

يروق للمؤرخين البرجوازيين تصوير هذه الحقبة على أنها تجسيد للهمجية والتعطش للدم الذي يميز الجماهير الشعبية العاشقة للمقصلة، لكن الحقيقة أن هذه النظرة تزييف واضح. ففي ظروف الحرب الأهلية كان تنفيذ أحكام الإعدام أبعد ما يكون عن كونه عملا انتقاميا. فبعد أن أطلق سراح نواب الجيروند لم يضيعوا ساعة واحدة من أجل التآمر على الثورة ودعم قوات التحالف الثانى، ويوميا ترد الأخبارعن ذبح الجنود والثوار الفرنسيين على الجبهة. لقد كان عدد الفرنسيين المعرضين للإنتقام والتصفية من الثورة المضادة أضعاف من نفذ فيهم حكم الإعدام بواسطة المحاكم الثورية، وقد أثبتت الاجراءات الثورية أنها وسيله ناجحة لاحباط مؤامرات كثيرة كان سيسقط فيها عدد كبير من الفقراء.

أما هؤلاء المنظرين البرجوازيين فيروق لهم كتابة البكائيات والمراثى على حفنة من الامراء والملوك والسادة المستغلين، أما عندما يذكر الاف الضحايا من العمال والفقراء الذين يموتون جوعا ويقتلون في الحروب الثورية بل وحتى في فترات الهدوء من حكم هؤلاء السادة، لا تسمع لهم صوتا.

الجزء الثالث: أفول نجم الثورة و ظهور الديكتاتورية البونبارتية

يستعرض أحمد نور في الجزء الثالث و الأخير من (الثورة الفرنسية الكبرى – معين لا ينضب) التناقضات الداخلية لليعاقبة و أفول نجم الثورة مما أدى إلى ظهور الديكتاتورية البونبارتية.

التناقضات الداخلية لليعاقبة

لا يمكن النظر إلى مسألة التطهير التي ناضلت في اتجاهها الجماهير الثورية والسان كيلوت على أنها مجرد معركة بين قوى سياسية لإعادة اقتسام السلطة في جهاز الدولة، ففي ظروف الثورة التحرك الاجتماعى الكبير الذي يصاحب المعارك التي تبدو أنها سياسية صرفة، يحفز موجات قوية من النضال الاقتصادى والطبقى كما تقول روزا لوكسومبرج، وهذا ما حدث في حقبة الإرهاب في الثورة الفرنسية، فكما كان الثوار الشعبيين حريصين على ملاحقة المناصرين السياسيين للجيروند والملكيين، كانوا أكثر حرصا على ملاحقة التجار ورجال الأعمال المحتكرين ومصادرة أملاكهم ومخازن الحبوب التي تحت أيديهم لتوفير الخبز للفقراء والجنود على الجبهة، كما انطلقت اللجان الثورية ومندوبي الأقسام الباريسية تشكل مع الأجراء والفقراء أجهزة قاعدية للرقابة الشعبية على الأسعار ومصادر الحبوب ومنع الممارسات الاحتكارية، كما اندلعت موجة من الإضرابات العمالية المطالبة برفع الأجور بما يتناسب ومعدلات التضخم، ما يعني أن مطلب التطهير فتح الباب لمعركة طبقية واسعة لا تقتصر هذه المرة على النضال ضد الطبقة الأرستقراطية بل تطال مصالح المستغلين والمحتكرين عموما، ما يعني أن استمرار تجذر الثورة وتنظيم الجماهير الشعبية والأجراء لنضالها عبر منظمات شعبية مستقلة على هذا النحو أصبح يضرب مصالح الطبقة البرجوازية – حتى البرجوازية الصغيرة التي ينتمي اليعاقبة لها من صغار التجار والفلاحين وأصحاب الورش والمشاغل

والذين خسروا بسبب إجراءات مركزية الاقتصاد والرقابة الشعبية ضد الاحتكارات- في مقتل.
و كما كشف تجذر المعركة الثورية حدود الجيروند الليبراليين عندما بدأ الصراع الطبقي يمس المصالح الاقتصادية للبرجوازية الكبيرة والمتوسطة، كذلك ظل اليعاقبة محدودين بمصالح البرجوازية عامة والبرجوازية الصغيرة خصوصا، وبطبيعة هذه البرجوازية الصغيرة المأسورة – كشريحة اجماعية انتقالية وغير منسجمة المصالح – بأوهامها عن المجتمع المثالي الذي تتعايش فيه الطبقات في تضامن طبقي وعدالة اجتماعية بعيدا عن مظاهر استغلال رأس المال الكبير والاحتكارات، المجتمع الذي يظل فيه المنتجين أحرارا يمتلكون وسائل إنتاجهم و لا يضطرون لبيع قوة عملهم للرأسمالي، بعبارة أخرى مجتمع صغار المنتجين والفلاحين أصحاب وحدات الإنتاج المستقلة، وهم في سعيهم لهذا المجتمع لا ينفذون إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي القائم على استغلال العمل المأجور ويغفلون عن الصيرورة المادية للتاريخ التي أصبح الإنتاج الرأسمالي هو المستقبل الذي لايمكن إيقافه أو منعه ، ولهذا رأى مثقفيهم أمثال روبسبيير أن السبيل إلى مجتمع الفضيلة يكمن في تنوير الشعب والرقي بأخلاقه ومثله وهى المهمة التي على مثقفي البرجوازية الاضطلاع بها، هذا هو غرور البرجوازية الصغيرة وتنبذبها على مر العصور، وهذا هو ما يجعلها تسلك مسلكا ديكتاتوريا إذا كانت في السلطة عندما تعجز عن تحقيق حلمها بمجتمع التعاون الطبقى الموحد تحت راية المصالح العليا للوطن، لتصحو على واقع الصراع الطبقى المرير وهى لهذا أيضا تبحث دائما عن ملاذ من مجتمع المادة والفقر في عقيدة دينية سماوية أو فلسفية مثالية تتبعها وتسعى لفرضها على الجماهير لترقى بها إلى مجتمع الفضيلة فوق الأرضية المزعوم، لهذا ابتكر روبسبيير (الكائن الأسمى) وأقام له احتفالات أسطورية في 18 مايو 1794 وجسد فيه القيم العليا التي نادت بها الثورة بعد أن اهتزت صورة الكنيسة في وجدان الفرنسيين إبان الثورة.
و كالعادة أصطدمت أوهام البرجوازية الصغيرة اليعقوبية بالواقع المادي (المنحط)، وشعروا بالقلق من المطالب الاجتماعية المتزايدة للسان كيلوت ومن منظماتها الشعبية التي خرجت عن سيطرة اليعاقبة وبدأت تنادي بالمساواة الاجتماعية وتهدد الملكية الخاصة، لهذا بدأ اليعاقبة فصلا جديدا من قمع السان كيلوت والثوار الشعبيين وقادتم وكتابهم وصحفهم ونواديهم ورفع اليعاقبة الحظر عن السوق السوداء والاحتكارات كما أصدروا مرسوما بوضع حد أقصى لزيادة الأجور للعمال. وهكذا صدرت المراسيم بحل منظمات السان كيلوت وإغلاق النوادي الباريسية، واستدعى مندوبيها من الأقاليم وأعفوهم من مسؤلياتهم، كما حظرت عدة صحف راديكالية، وحظرت جمعية النسوة الجمهوريات الثوريات، وألقي القبض على هيبيرت وجاك رو وعدد من أتباعهما وعلى كل القادة الشعبيين الثوريين، وأعدموا بالمقاصل دون محاكمة في 24 مارس 1794.
وبهذا أسفرت ديكتاتورية روبسبيير عن وجهها الحقيقى، وفقدت أي قاعدة اجتماعية شعبية كانت منحازة لها، كما كانت قد فقدت تأييد أوساط البرجوازية بسبب اضطرارها لتنفيذ اجراءات اقتصادية قصوى أثناء الحرب، وتضاعف هذا العداء لليعاقبة بحلول صيف 1794 عندما تكرست انتصارات الجيش الفرنسي العسكرية بفضل إجراءات حكومة الحرب اليعقوبية، كما أن كل محاولات الثورة المضادة في الأقاليم قد أخمدت، وأصبح بقاء ديكتاتورية السلامة اليعقوبية أمرا لا مبرر له ومرفوضا بشدة وسط دوائر البرجوازية. رأت البرجوازية أن اليعاقبة أدوا دورهم في منع الردة الأرستقراطية في الظرف التاريخي

الذي فرض هذا الدور، وبما أن هذا الظرف قد انتهى الآن – في رأيهم- فعلى اليعاقبة أن يختفوا من المشهد السياسى فورا وللأبد.

الردة التريميدورية وأفول نجم الثورة

سهلت العزلة السياسية التي وضع روبسبيير واليعاقبة أنفسهم فيها لخصومهم السياسيين في الجمعية التشريعية التآمر عليهم، وهكذا صوتت الجمعية بالأغلبية على قرار بتوقيف روبسبيير وعدد من أتباعه في 27 يوليو 1794 وأعدم هو و 21 من أتباعه فيي اليومين التاليين دون أن تطلق طلقة واحدة للدفاع عنهم، وأي قوى ثورية عساها تفعل ذلك، إذا كان آخر ما فعله اليعاقبة هو حظر المنظمات والقوى الثورية التي كان يمكن أن تنتفض للدفاع عن حكومة الثورة. وعندما دعا اليعاقبة الجماهير الباريسية للانتفاض، كانت الجماهير قد فقدت أي ثقة في اليعاقبة فلم تحرك ساكنا. وعرفت هذه الأيام بالردة التريميدورية، نسبة إلى شهر تريميدور (يوليو) حسب التقويم الجمهوري. وكانت بمثابة أعلان لبداية حقبة جديدة رجعية في تاريخ الثورة.

في هذه الحقبة عادت البرجوازية الكبيرة الليبرالية منفردة بالساحة السياسية عازمة أن تنهي كل مظاهر الجمهورية اليعقوبية لعام 1794 وأن تمنع منعا باتا أي محاولة لإستعادة أي من هذه المظاهر وأن تستعيد الاستقرار والأمن على مصالحها وينعم المواطنون (المحترمون) بمناخ هادئ ينتعش فيه الاستثمار وتعود حرية السوق، في الطرف المقابل ساد جو من الإحباط والتخبط القوى الاجتماعية الثورية إثر خيانة اليعاقبة للثوار الشعبيين وما تلاها من تصفية للزعامات السياسية اليعقوبية، إلا أن ما لا يحسب الليبراليين له حسابا هو أن فشل القوى الاجتماعية الثورية في فرض ديكتاتوريتها الثورية والقبض عليها في ذروة الحرب الأهلية الطبقية وبعدها يعني حتما إخلاء الساحة لسطوة قوى اليمينية الرجعية، أو للمغامرات العسكرية الانقلابية التي يمكن أن تستغل الإنهاك المتبادل المؤقت لطاقة القوى الاجتماعية المتناحرة وعجز أي منها عن حسم الصراع الطبقي لصالحها، وتتولى الاستحواذ على كل السلطة السياسية بدعوى استعادة الاستقرار ولم شمل الجميع تحت راية الأمة الواحدة التي يحكمها –فعلا- ويستحوذ على إجمالي فائض القيمة فيها كبار الملاك البرجوازيين.

بدأت مظاهر استعادة البرجوازية الليبرالية لسطوتها باغلاق النوادي اليعقوبية واحدا تلو الآخر وإعادة فتح الكنائس التي أغلقتها اللجان الثورية لبثها سموما مضادة للثورة مغلفة بخطاب ديني مخدر، وبدأت تظهر إلى حيز الوجود عصابات من الشباب المنحدرين من أسر برجوازية ثرية، والذين كانوا يرتدون ثيابا فاخرة ويتعطرون بأفخر أنواع العطور حتى عرفوا بين العامة بـ(الشباب المذهب)، وكانوا يتحرشون بالفقراء عموما وبكل من يتفوه بكلمة دفاع عن الثورة أو اليعاقبة، حتى أن مجموعة منهم ظلت تحاصر اجتماعات نادي اليعاقبة في باريس بالسلاح الأبيض إلى أن أغلق النادي، أما الجمعية التشريعية فلم تتحرك للسيطرة على هذه العصابات اليمينية المسلحة بل بالعكس، أسعدها هذا (الإرهاب الأبيض) الذي بلغ مداه في حركة واسعة من الإعدامات والاغتيالات لثوريى السان كيلوت ولكل من كان له صلة باليعاقبة، آملة أن يعيد هذا الإرهاب الأبيض الاستقرار للشارع ويقضي على العناصر الراديكالية الشعبية.

لكن هذا الإرهاب الأبيض جنبا إلى جنب مع التضخم الشديد آثارا انتفاضتين ثوريتين فى شهري إبريل ومايو عام 1795، وإن كانتا أضعف بكثيرمن الانتفاضات الشعبية التي اندلعت فى الأعوام السابقة إثر كل

تصعيد من قوى الثورة المضادة. وبالرغم من هذا، مضافا إليه افتقادهما للتنظيم والقيادة والخطة والبرنامج ما أدى إلى نجاح الحرس التابع للمجلس في قمع الانتفاضتين بسهولة، فقد نجحتا في كبح عصابات الشباب المذهب المسلحة إلى حين.

كما عادت أصوات تنادي بعودة الملكية وتنسب كل أهوال أعوام الثورة إلى غضب الإله على العصاة الذين أطاحوا بالملك المفوض من المشيئة الإلهية، وبدأ هؤلاء الملكيون يخططون للانقلاب على الجمهورية وتنصيب لويس الثامن عشر الوريث الشرعي للعرش والذي كان في المهجر ملكا على فرنسا.

وسط كل هذا المناخ المشحون بالمحاولات الارتدادية الرجعية كان المجلس التشريع التريميدوري يعلن مرارا تمسكه بموقف الاعتدال، فلا ديكتاتورية اليعاقبة الثورية ولا ديكتاتورية الملكية، هذ هو الشعار الذي حكمت تصرفات المجلس في هذه الشهور كما أعلن أحد النواب. الترجمة الواقعية لهذا الشعار كانت التذبذب السياسي بين اليمين واليسار وبالتالي فقدان المجلس لأي وزن سياسي بمرور الوقت. وكعادة البرجوازية الديقراطية العاجزة في مثل هذه اللحظات من التاريخ لا تألو جهدا لنسج كيانات وأطر وحدود تشريعية دستورية للحفاظ على وضع سياسي وشكل للسلطة هش في حقيقته وغير قابل للبقاء. يقر المجلس دستورا جديدا ارتداديا يقصر حق التصويت لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية على الملاك فقط، مترسخا مبدأ جمهورية يحكمها الملك . ومعيدا لحرية الاستثمار والتجارة أولويتها بالنسبة للبرجوازية الكبيرة، ومتشبثا بفصل وهمي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو وهم ينكشف تاريخيا بالأخص عندما تجد الطبقة الحاكمة أن الأحوط والأجدى لمصالحها الطبقية في ظروف الصراع الطبقي والسياسة الداخلية والوضع الخارجي اللآني أن تركز السلطة وتمنح عن طيب خاطر مزيدا من الصلاحيات للسلطة التنفيذية أو أن تخطو خطوة أخرى للوراء وتخلي الساحة لديكتاتورية بمضمون برجوازي.

في أكتوبر 1795 نفذ الملكيون محاولة انقلابية في باريس، فهرع النواب يستنجدون بالجماهير الشعبية واليعاقبة ويسلحونهم لإحباط الانقلاب، وبالفعل تمكنت الجماهير بمساعدة قوات من الجيش في إحباط المؤامرة، وذاعت شهرة الضابط الشاب نابليون بونابارت الذي برز في هذا اليوم كقائد قوى.

انعكس المشهد التريميدوري هذا مكثفا على الجيش الفرنسي الذي أصبح في هذا الوقت مختلفا عن الجيش الوطني الثوري الأول الذي خاض حروبا ثورية فرغم أن تقاليد الجيش الوطني ومظاهرة ظلت قائمة كما أن نصيبا كبيرا من العقيدة العسكرية الثورية لم ينفذ بعد، فالتجنيد ظل إجباريا وعاما، مغنائم المعارك توزع بالتساوي كما كان، إلا أن تحولا حدث بدخول رجال الأعمال بقوة مجال التمويل العسكري والاستثمار في صناعة التسليح والطلبيات الحربية مع الحكومة خصوصا بتوسع وتعدد جبهات القتال، فانحرفت الحروب من ثورية ترفع شعار حرية الشعوب إلى حروب توسعية لفرض النفوذ والسيطرة على رؤوس الأموال وجباية الضرائب الأجنبية لصالح حفنة من كبار الممولين والوكلاء، كان نظام انتخاب الضباط قد أوقف العمل به منذ مدة وأعيد ترتيب الجيش طبقيا بحيث تظل المناصب القيادية حصرا على الضباط المنتمين للطبقة البرجوازية، أصبحت العسكرية مهنة تمتهن بدخل مرتفع نسبيا أي أصبح الجيش ذا طابع نظامي وبدأت تظهر روح المغامرة وحب الظهور وسط عدد من القادة بعد انحراف الحرب عن الأهداف الثورية، وبعد ساحات المعارك عن الأراضي الفرنسية، وتركز ولاء الجنود في شخص قائدهم. برز نابليون بونابارت في هذا المناخ كقائد ومفاوض محنك بإمكانه أن يضع حدا للحرب التي دامت أعواما أصبحت

مكلفة بالنسبة للبرجوازية، مع الحفاظ على أكبر رقعة من الأراضي التي فتحها الجيش.
وبينما كان بونابارت يبني أمجادا عسكرية ودبلوماسية لنفسه كقائد للجيوش الفرنسية في إيطاليا، كانت البرجوازية الليبرالية في الجمعية التشريعية تعمل على قمع الحركة الشعبية التي حفزتها محاولة الملكيين الانقلابية والمؤيدين لليعاقبة داخل الجمعية، وهنا وجدت أن الحل الآمن لها هو منح كل السلطة لـ"حكومة مديرين" بصلاحيات مطلقة، فصوتت أغلبية الجمعية – مخالفة بذلك الدستور الذي وضعته بنفسها منذ أسابيع - بالموافقة على انفضاضها وقيام ديكتاتورية حكومة المديرين في السادس والعشرين أكتوبر 1795 ولتبدأ نوبة جديدة من القمع السياسي.
ومضت أعوام أربع رسمت ملامحاها متغيرات ثلاثة:

1. تراجع عام في الحركة الثورية للجماهير، وتراجع كبير في ثقتها في قدرتها على التغيير رغم استمرار ضغط الأزمة عليها بعد تكرر إحباط عدد محدود من الانتفاضات الشعبية وفشلها كان أبرزها مؤامرة المتساوين بقيادة (بابيوف) التي انتهت بالقبض عليه ورفاقه وإعدامهم في 27 مايو 1797، وسيادة اتجاه عام من الهدوء والاستقرار خاصة بين جماهير البرجوازية الصغيرة من فلاحين وحرفيين.

2. استمرار سياسات التخبط والتذبذب من قبل الممثلين السياسيين للبرجوازية سواء في الجمعية التشريعية أو حتى في حكومة الإدارة في الوصول إلى أي حالة استقرار سياسي، وسط جلبة فارغة من الصراعات السياسية الواهية داخل القاعات، ودستور منتهك. وبوادر ضيق بهذا الوضع وسط دوائر البرجوازية الكبيرة التي لايعنيها إلا الاستقرار السياسي وإنهاء الحرب حتى تتفرغ لصفقاتها ومضارباتها المالية وتنعم بالمكاسب المادية للثورة والحرب، والارتياح لحل حكم الفرد الديكتاتور.

3. سطوع نجم بونابارت كرجل سياسة وحرب قادر على كسب ثقة بعض الدوائر البرجوازية الكبيرة وكذلك قطاع من الفلاحين المفتقدين للهدوء الاجتماعي، خاصة بعد تمكنه من التوسط في عدد من الاتفاقيات الخارجية من شأنها إنهاء الحرب.

لم يمض وقت طويل من فعل هذه العوامل والمقدمات التاريخية لصعود الدكتاتورية، حتى توالت النتائج تباعا. فمن انتخابات أتت بأغلبية ملكية في مايو 1797 كرد فعل لمؤامرة المتساوين المجهضة، ثم في العام التالي بنتائج مزاحة لليسار أكثر، فتدخل حكومة الإدارة بإلغاء هذه الانتخابات، لتفقد الجمعية التشريعية أي شرعية أو سلطة لها في أعين البرجوازية كما فقدتها في أعين الشعب من قبل، وبهذا أصبحت معلقة في الهواء دون أي قاعدة اجتماعية أو سياسية تستند اليها وتدافع عنها إذا استلزم الأمر. وفي التاسع من نوفمبر (18 بروميير) 1799 بساعدة من مؤيديه في الجمعية، يقتحم نابليون بونابارت مقر الجمعية معلنا حل الجمعية وتأسيس القنصلية الأولى برئاسته وبسلطة مطلقة لشخصه، فيهرب النواب من القاعة بعد اقتحام قواته لها هاتفين "تحيا الجمهورية".

الطبقة العاملة والثورة

رأينا كيف أن تحرك الجماهير الشعبية ونضالها في المعارك الاجتماعية والسياسية كان القوة الكبرى الدافعة للثورة للأمام، وكيف أن هذا الضغط المستمر من أسفل نقل الهيمنة السياسية يسارا من الملكيين الدستوريين إلى الجيروند ثم في النهاية إلى اليعاقبة التنظيم البرجوازى الأكثر ثورية.
السؤال الذي يفرض نفسه هنا، لمذا لم تتمكن هذه الجماهير الشعبية من تجاوز الدور اليعقوبى وخلق بدائل وتنظيمات ثورية قادرة على دفع الثورة أكثر وإسقاط سلطة البرجوازية لتحل سلطتها الثورية مكانها؟ بمعنى آخر لماذا منيت كل المحاولات على هذا الطريق بالفشل؟
بالعودة إلى التحليل الإجتماعى لهذه الجماهير الشعبية، نجد أن الغالبية العظمى منها كانت تحتل دورا عضويا هاما في أسلوب الإنتاج الذي يمكن وصفه بقبل الرأسمالي أو شبه الإقطاعى الذي كان يسود المدن الفرنسية في ذلك الوقت، فصاحب المانيفاتورة والعامل الحرفي ظلا هما المكون الاجتماعي السائد لهذه الجماهير في المدن، وظل نمط الإنتاج القديم هذا يزاحم الإنتاج الرأسمالي الكبير المركز حتى بعد أعوام من سيطرة البرجوازية على السلطة، فالتحول الكامل في مسار قوى الإنتاج الاجتماعية لا يحدث فجأة بل قد يتأخر عن الثورات السياسية الكبرى، وفي هذا الوقت تستخدم الطبقة الحاكمة الجديدة كل السلطة (الديكتاتورية) لتسييد نمط الإنتاج الجديد الذي ترتكز عليه مصالحها.
انعكاس هذا الوضع على حجم الطبقة العاملة وقوتها له أهمية قصوى، فالعامل الحرفي والفلاح الذي ظل يمتلك استقلاله بامتلاك وسيلة إنتاجه السلعى الصغير، لم يكن مضطرا لبيع قوة عمله للرأسمالى ليعيش في بؤس العامل بالأجر الذي ليس له إلا قوة عمله ليتعيش منها، هذا يعنى أن العوامل التاريخية الموضوعية التي كانت تعيق النمو المادى للبرجوازية وللإنتاج الرأسمالي الكبير كانت كذلك تعيق نمو الطبقة العاملة وتطورها والأهم من كل هذا تركزها.
إن هذا التركيز للطبقة العامله لا يتحقق إلا بسواد الإنتاج الرأسمالي الكبير، ففي هذا الوضع دون غيرة يمكن للعمال أن ينظموا أنفسهم للنضال انطلاقا من الوضعية العضوية الضرورية التي تحتلها الطبقة العاملة في علاقات الإنتاج الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي، هذه الوضعية التي تفتقر اليها كل الشرائح الاجتماعية المضهدة الأخرى من حرفيين وصغار فلاحين وصغار تجار وغيرهم من فقراء ومهمشى الريف والمدينة، والذين وإن كانوا جميعا ضحايا رأس المال إلا أن مصالحهم ليست منسجمة بحيث يمكنهم وضعهم الاجتماعى من تنظيم انفسهم والثورة على علاقات الإنتاج القائمة والطبقات بهدف إلغائها جميعا. وحدها طليعة الطبقة العاملة (البروليتاريا) يمكنها من خلال حزبها الثورى السياسى الضارب بجذور متشعبة في الطبقة العاملة والقادر على قيادتها وكافة الشرائح المضطهدة في المجتمع الرأسمالي أن تنجز هذه المهمة – مهمة الثورة الاشتراكية.
في هذا الإطار يمكننا أن نفهم لماذا لم يكن لأفكار هيبيرت وبابيوف حظا من الحياة؟ لقد حاولا مقاومة البؤس والفقر وغياب العدالة الاجتماعية ،ورفعا شعار حق الحياة أقدس من حق الملكية، إلا أن أطروحات أى منهما لمجتمع العدالة والكفاية ظلت أسيرة لنمط لإنتاج الصغير، ففي مجتمع

المتساوين الذي اقترحه بابيوف مثلا الكل يعمل ما يقدر وناتج العمل يوزع على الكل بالتساوي، دون أن تمتد رؤيته إلى طرح الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج كأساس وحيد وأول لإلغاء الطبقات. العجز عن تقدير اتجاه تطور قوى الإنتاج في المجتمع الرأسمالي نحو التركز والتوسع هو السبب في قصور هذه البرامج والمحاولات.

رغم الدور البطولى الذي لعبته الطبقة العاملة الفرنسية في الثورة الكبرى، إلا أن الظروف التاريخية الموضوعية حالت بينها وبين دفعها لاستمرار الثورة للقضاء على الرأسمالية. أما الآن بعد مرور أكثر من قرنين على اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى، تجاوزت فيها الرأسمالية الحدود القومية وأصبحت نظاما عالميا متشابك المصالح تتحكم فيه احتكارات عالمية كبرى وشركات عابرة للقارات، تستغل طبقة عاملة عالمية بالملايين، وتفرض البؤس والحرب والمرض على العالم وتهدد حضارة البشر. أصبح لا مناص للطبقة العاملة من بناء أحزابها الاشتراكية الثورية الأممية، وأصبح الاختيار الوحيد هو الذي صاغه إنجلز في مقولته الشهيرة: "إما الاشتراكية أو البربرية".

3- الثورة الروسية 1917: ماذا يتبقي لنا؟

مركز الدراسات الاشتراكية - وائل جمال - 2006

"لم يستلم البلاشفة السلطة نتيجة مساومة مع الطبقات المالكة أو مع القادة السياسيين الآخرين، ولا بإرضاء جهاز الحكومة القديم، ولا عن طريق عنف منظم مارسته فئة قليلة العدد. فلو لم تكن الجماهير في كافة أنحاء روسيا مستعدة للانتفاضة لأخفقت محاولتها". هكذا كتب الصحفي الأمريكي الثوري جون ريد في كتابه "عشرة أيام هزت العالم" الذي خطه من واقع تجربته الحية مع ثورة أكتوبر. والحقيقة أن الدور التاريخي غير المسبوق للجماهير الروسية في إسقاط القيصرية لم يقف فقط عند إعطاء الزخم والطاقة والثقل السياسي للاشتراكيين لإنجاز برنامجهم للتغيير، وإنما كانت الجماهير بدورها المركب هي صانعة الثورة وما تلاها بحق.

هذه الحقيقة التاريخية تبقى معنا للحاضر لترد على الكثير مما يطرح الآن للتشكيك في قدرة الجماهير على اعتلاء المسرح السياسي للصراع الطبقي وتوجيهه لمصلحتها.

أولا، ردت جماهير روسيا، ومازالت ترد، على فكرة أن الجماهير جاهلة ولا تمتلك الوعي الكافي للتغيير. ففي روسيا القيصرية تجلت المظاهر التي تدعم مثل هذا الموقف بكل صورها: انتشار هائل للأمية ومعها الخرافات والإيمان الخزعبلي بالغيبيات، ضعف حاد في المجتمع المدني وعقم للبرجوازية في تقديم برنامج الإصلاح الليبرالي، رأسمالية تنمو بسرعة لكنها تعاني من تخلف ملحوظ عن منافسيها في أوروبا بما يعنيه ذلك اجتماعيا وطبقيا (وهي نقطة سنعود لها لاحقا).

في المعركة كشفت الجماهير وجهها الحقيقي. يقارن تروتسكي، القائد الاشتراكي الثوري الروسي، في

كلاسيكيته تاريخ الثورة الروسية، بين وضع الجماهير الروسية قبل وأثناء الثورة: "إن أهم سمة لا شك فيها للثورة هي التدخل المباشر للجماهير في الأحداث التاريخية. في الأوقات العادية، تضع الدولة، سواء ملكية أم ديمقراطية، نفسها فوق الأمة. ويصنع التاريخ بواسطة الأخصائيين في هذا الفرع من النشاط أو ذاك – الملوك، الوزراء، الموظفون البيروقراط، البرلمانيون والصحفيون. لكن في هذه اللحظات الحاسمة عندما يصير النظام القديم غير محتمل بالنسبة للجماهير، فإنهم يحطمون الحواجز التي تستبعدهم من الساحة السياسية ويجرفون جانبا ممثليهم السياسيين التقليديين ويخلقون بتدخلهم هم الأرضية الأولية لنظام جديد".
في هذا كانت الجماهير تسبق الجميع بمن فيهم الثوريون. وإذا نظرنا لحجم التضحيات التي قدمتها من أجل هذا النظام الجديد، هذا الأفق الجديد لحياة أفضل، سواء خلال الإضرابات العمالية الأولى أم خلال الحرب الأهلية يمكن أن نفهم حجم الطاقة الكامنة في هذا الكيان الذي يبدو وهميا وأسطوريا في أحيان كثيرة.
واليوم، ما أحوج العالم لهذا النظام الجديد البديل الذي يقضي على تناقضاته المتفاقمة ويعيد للإنسان إنسانيته في مواجهة آلة الرأسمالية الكاسحة اقتصاديا وعسكريا. وقد يكون هذا هو بالضبط ما أعاد الجماهير مرة أخرى، بعد أن أعلن الكثيرون نهاية عصرها، إلى المقدمة. فقط أنظر إلى ما حدث في الأرجنتين وصربيا وإندونيسيا وفنزويلا والإكوادور وبوليفيا، وما يحدث في الأراضي الفلسطينية وعلى ساحة المقاومة العراقية. فقط أنظر إلى ما حدث في سياتل وجنوة وفي الحركة ضد الحرب.
ثانيا، في الثورة الروسية لم تكن الجماهير كتلة غير متجانسة، بل كانت لها قيادة طبقية واضحة: الطبقة العاملة. وفي روسيا المتخلفة كانت الطبقة العاملة أقلية بالنسبة لعدد السكان. وكانت حديثة التكوين. لكن وضع التوازن السياسي وطبيعة تكوين الطبقة العاملة ودورها الاجتماعي عموما وخصوصية نشأتها الروسية (ما يطلق عليه تروتسكي التطور المركب واللا متكافئ) جعلتها أولا قادرة وثانيا عازمة على خوض غمار المعركة الطبقية للاستيلاء على السلطة. والآن نسمع الكثير عن الطبقة العاملة. نسمع أنها غير موجودة في مصر وفي دول العالم الثالث لأن الرأسمالية والبرجوازية لم يتطورا كنسخة كربون من الغرب. ونسمع أنها انتهت لصالح الطبقة الوسطى. ونسمع أنها دجنت. بل ونسمع أنها غير راغبة في التغيير.
وبالنظر للطبقة العاملة إبان ثورة أكتوبر والآن لابد وأن نلاحظ العديد من التغيرات سواء في ثقل العمال الصناعيين وفي طبيعة عملية الاستغلال والتطور التكنولوجي للرأسمالية الذي ينعكس على علاقات العمل إلى جانب نمو قطاع الخدمات والقطاع المالي غير المعهود. لكن الأكيد هو أن هذه الطبقة لم تنقرض ولم تختف بل زادت حجما وتأثيرا ونفوذا. طبقة العاملين بأجر الذين يتعرضون لنزح فائض القيمة، وتتناقض مصالحهم استراتيجيا مع البرجوازية (أنظر للطبقة العاملة التي أضافها النمو الاقتصادي الهائل في شرق آسيا على سبيل المثال). بل إن هذه الطبقة لم تترك الساحة السياسية أصلا ومازالت تكشف عن قوتها وقدرتها وأسلحتها في مناسبات عدة. (إضراب فرنسا في 1995 ومعركة قانون العمل الأخيرة العام الحالي هناك، وإضرابات كوريا الجنوبية التي أسقطت الديكتاتورية، والعديد من الإضرابات العامة في جميع أنحاء المعمورة). وفي كل مواجهة من المواجهات الشعبية من أجل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وغيرها كان العمال في المقدمة. المعركة الطبقية التي مثلتها ثورة 1917 بالتالي معركة قابلة للتكرار بل صارت الحاجة لها أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.
ثالثا، كانت تجربة الجماهير العمالية والشعبية الكادحة في روسيا الثورية واحدة من أعمق التجارب

الديمقراطية في التاريخ الإنساني حتى الآن. ديمقراطية تعطي للشعب مصيره بحق في يده إذ تجمع بين السياسة والاقتصاد بشكل لم يوفره نظام لا قبلها ولا بعدها. الديمقراطية التي بزغت شمسها مع الثورة الأولى في فبراير 1917 وجدت جذورها في المصانع والمجتمعات المحلية. وأسس الملايين من العمال والمدرسين والطلبة والجنود وغيرهم لجانا في كل المواقع لتكون هذه المؤسسات الديمقراطية الأولية مقدمة لتأسيس المجالس العمالية (السوفييتات). في هذه اللجان الانتخاب هو القاعدة الأساسية في كل المستويات (مع حق استعادة المنتخبين وتغييرهم في أي وقت) منتجة بذلك أكبر "انفجار" للديمقراطية الشعبية في التاريخ وهي حقيقة مورست بأوسع نطاق ممكن لتلقي في المزبلة بمزاعم اقتصار الثورة الروسية على تحرك للأقلية.

وفي البداية كان لهذه المجالس دور دفاعي لكن مع مرور الأيام واتجاه المعركة صوب أكتوبر أصبحت المجالس العمالية هي السلاح الأول لصياغة وتنفيذ إرادة الجماهير الديمقراطية. ويمكن الإشارة هنا إلى ما فعلته هذه المجالس بالنسبة للتمييز ضد المرأة وإجراءات حاسمة لإلغاء الفوارق الطبقية وحماية حق التنظيم النقابي وإلغاء التراتبية في الجيش، بل إلغاء مؤسسة الجيش القمعية ذاتها واستبدالها بالميليشيات العمالية.

لكن الجانب الأهم هو أن القرار الاقتصادي الإنتاجي في المجتمع صار في يد المنتجين في مواقع الإنتاج. عجلة الإدارة انتقلت بمنتهى السلاسة من أيدي الخبراء إياهم إلى أيدي أصحاب المصلحة.

قارن هذه الديمقراطية بأعتى النظم الديمقراطية في عالمنا المعاصر. ما أبعد هذه الروح وهذا الزخم عن عفن الفضائح والفساد السياسي والاغتراب عن مصالح الجماهير واغتراب الجماهير عن صناعة القرار السياسي الحادث حاليا. وما أبعد هذه الديمقراطية المباشرة الحرة المتجددة عن تجويع الملايين وإبقائهم تحت وطأة البطالة والمرض وتدمير البيئة لصالح قوانين السيطرة الطبقية لحفنة من رجال الأعمال وهي قوانين تصور زورا وبهتانا على أنها أبدية أو فوق طبيعية. بل إنه في كل غليان صغير أو بروفة مصغرة لسلطة الطبقة العاملة نستطيع أن نرى جنين الديمقراطية العمالية حيا يرزق. ليس فقط قدرة العمال على إدارة شئونهم ديمقراطيا بل أيضا قدرتهم على اتخاذ السياسات السليمة لإدارة شئونهم. ولا يقتصر المثل على ذلك على حركة الاستيلاء على المصانع في الأرجنتين بل يمكن أن نستدعي للذاكرة مثل لا يعرفه الكثيرون هو عمال مصنع المصابيح في العاشر الذين سيطروا على مصنعهم وأداروه لصالحهم بل طوروه بنجاح قبل أن يعود صاحبه للاستيلاء عليه.

الحزب

ترافقت الأجواء الديمقراطية التي خلقتها ثورة فبراير، وتعمقها مع تطورات الصراع، مع انشغال الملايين بالسياسة وتحولهم يسارا يوما بعد يوم. صب هذا بمرور الوقت في مصلحة البلاشفة. لكن الأخيرين الذين بنوا حزبهم على مدى سنوات في رحم المقاومة الطبقية العمالية، في مئات وآلاف الإضرابات العمالية الصغيرة، وفي خضم كل المعارك الطبقية الكبرى التي شهدتها روسيا، هؤلاء كان لهم دورهم. ففي المعركة لا تختفي الطبقة الحاكمة هكذا في طرفة عين بمؤسساتها العسكرية والسياسية والاقتصادية. بل تخوض الطبقات الحاكمة نضالا مريرا دفاعا عن مواقعها. وفي هذه المعركة كان للبلاشفة بتنظيمهم المركزي الديمقراطي فضل قيادة الطبقة على الأرض. القيادة التي تنبع من أسفل لتكون قادرة على اتخاذ القرارات اللازمة لضمان الإجهاز على العدو. ومن ثم كان البلاشفة هم الذين خططوا لموعد انتفاضة أكتوبر. ولم تكن

لا ديمقراطية المجالس العمالية ولا الحرب البطولية التي خاضها العمال الثائرون دفاعا عن نظامهم الجديد ممكنة بدون كوادر البلاشفة وتضحياتهم.
والآن مع بزوغ الحركة المناهضة للحرب والرأسمالية عاد سؤال الحزب مرة أخرى. وداخل الحركة يهاجم الكثيرون الأحزاب الثورية على النمط البلشفي من منطلق أنها معادية للديمقراطية بطبيعتها لدرجة أن بعض هؤلاء يصمون الثورة الروسية نفسها بأنها انقلاب للأقلية البلشفية. لكن تطور الحركة العالمية وتطور هذا الجدل داخلها بين أنصار الحزبية وأعدائها يؤكد بوضوح أن الواقع لا يعمل في مصلحة الأوائل. فتطوير الحركة وتعميقها وتجذيرها وتوسيعها للمزيد من الأنصار والأعضاء أصبح يفرض وجود الحزب الثوري الذي ينطلق من نضالات الجماهير وينظمها.

الأممية

كان شعار "يا عمال العالم اتحدوا" شعارا رئيسيا في الثورة الروسية. بل ودافع قادة البلاشفة مرارا وتكرارا عن أن الثورة العالمية ضرورة لاستمرار ونجاح الثورة الروسية. الأكثر من ذلك هو أن الثورة الروسية إنحدرت بالضبط بسبب فشل الموجة الثورية التي ألهتمها في ألمانيا والمجر وبريطانيا. الأممية التي رفعت شعارها ثورة أكتوبر لم تعد الآن فقط ضرورة سياسية بل صارت إمكانية أوضح بكثير. تعالوا ننظر للمستغَلين حول العالم. كلهم بلا استثناء صاروا يعانون نفس المشاكل تقريبا. ونفس السياسات (سياسات إجماع واشنطن لتحرير الأسواق وسيطرة اليد الخفية والسافرة لرأس المال) تطبق في كل مكان تقريبا. هذا الوضع خلق تقاربا أمميا تاريخيا بين مصالح المضطهدين في العالم كله.
بل إن نمو الشركات العابرة للقوميات الذي تغزو كل يوم بقعة جديدة في العالم صار يجسد وحدة مصالح عمال العالم كما لم يحدث من قبل. وقبل سنوات قليلة خاض عمال رينو الفرنسية في بلجيكا إضرابا تضامنيا مع عمال أحد مصانع الشركة الذي أغلق في فرنسا، ونفس الشيء حدث في إضرابات لعمال جنرال موتورز التي كانت وقتها أكبر شركة عابرة للقوميات في العالم. عولمة رأس المال جعلت شعار "يا عمال العالم اتحدوا" أكثر إلحاحا وأعلى إمكاناً. وعلى غير الحال وقت ثورة أكتوبر حينما كان العالم يعرف بأنباء ما يحدث بعدها بأسابيع الآن يشاهد الناس الثورة على الهواء بما في ذلك من إلهام ثوري جبار. بل تستخدم الحركات الاجتماعية هذا التقارب الإعلامي الثوري لتنظيم المستغَلين والمحتجين على نطاق عالمي كما تجسد في مظاهرة الخامس عشر من فبراير عام 2003 ، التي شارك فيها الملايين من جميع أنحاء العالم على شعار واحد ولهدف واحد.
"ثورة أكتوبر كانت باختصار ذروة حركة جماهيرية هائلة، قادها نحو السلطة حزب طليعي مندمج بالجماهير ، حزب كان يتطلع قبل كل شيء لتحقيق مطالب السكان الأكثر إلحاحا في حين يتطلع إلى أهداف اشتراكية عالمية وقومية أشد اتساعا" وعلى حد وصف مكسيم جوركي الكاتب والأديب الروسي فهي رصيد لـ"كل من يرى بشرف أن تطلع البشرية المتعذر كبته إلى الحرية والجمال، وحياة يوجهها العقل، ليس حلما بلا جدوى، بل قوة حقيقية يمكنها، بذاتها، أن تخلق أشكال حياة جديدة – أنه بحد ذاته رافعة يمكن أن تحرك العالم". ويالله من تطلع يفرض نفسه علينا الآن وفورا.

4- ثورة ألمانيا المنسية 1918 - 1923

جريدة العامل الاشتراكي البريطانية - مارك توماس – 2011
اندلعت الثورة في ألمانيا بين عامي **1918 - 1923**، اجتاحت البلاد "حرب طبقات" مفتوحة، حيث الاحتجاجات المتصاعدة، والإضرابات الواسعة، وحركات التمرد المسلحة. كما اشتبك العمال المسلحون مع القوات شبه العسكرية المناهضة للثورة. ولثلاث مناسبات على الأقل، كانت الرأسمالية الألمانية على شفا الانهيار، كلما هدد العمال بالاستيلاء علي السلطة.

كادت أن تقضي تلك الثورة على انعزالية الثورة الروسية، كما زادت من إمكانية قيام ثورة شاملة تنتشر في أوروبا بأكملها. فقيام الثورة الاشتراكية في ألمانيا، ومن بعدها الدولة الصناعية الأكثر تقدما على الإطلاق في أوروبا قد أدى إلى التشكيك في مسألة بقاء النظام الرأسمالي نفسه.

لمدة أربعة أعوام من الحرب، واجه العمال إراقة الدماء في الخنادق، والجوع في المنازل؛ فالرأسماليون يخوضون الحرب العالمية الأولى ضد القوى الإمبريالية المنافسة لهم، فشهد "شتاء اللفت" موت 750 ألف عامل جوعاً، بالإضافة إلى مقتل 1.7 مليون عامل آخر أثناء الحرب.
فبدأت الثورة في نوفمبر 1918، عندما تمركز بحارو الأسطول الألماني فيما يسمي بـ"تمرد كيل". حينها انفجر الغضب المتراكم فجأة في وجه الحكام، وسرعان ما تحول إلى تمرد واحتجاج انتشر في المدن الشمالية بألمانيا. وبوصوله خلال أيام إلى برلين، تنحى القيصر وسقطت المَلكية، وبعد ذلك، أسس العمال والجنود والبحارى مجالسهم المنتخبة في كل ربوع القطر، والمدعومة في أغلب الأحيان بقوى مسلحة، ما جعلهم يستحوذون على السلطة فعليا برغم أن آلة الدولة لم تسقط تماما، إلا أنها كانت عاجزة إلى حد كبير.
إضراب بعد آخر في الفترة التي تلت الإطاحة بالقيصر، فتوالت مطالبات العمال بزيادة أجورهم وتحسين ظروفهم المعيشية. وقفز عدد أيام الاضراب من 5.2 مليون في عام 1918 إلى 54 مليون في عام 1920. كما أقبل العمال على الاتحادات العمالية، حتي أن زاد عدد العمال فيها من 1.5 مليون إلى 7.3 مليون عامل بحلول شهر ديسمبر عام 1919.
بالرغم من ذلك، فرّطت المجالس العمالية في السلطة، لتسقط ثانية في قبضة الرأسمالية، عندما أعطوا الفرصة للسلطة الحاكمة للتنظيم والعمل ضد الثورة. فقامت "فريكوربس"، وهي فرق شبه عسكرية شُكلت في غالبيتها من ضباط الجيش متوسطي الكفاءة المتطوعين، بشن حملات من الإرهاب طيلة العام 1919. ووجهت "الفريكوربس" حملاتها الإرهابية المتصاعدة ضد الطبقة العمالية ككل، وليس فقط ضد الحركة الثورية.
لماذا إذن تخلت غالبية العمال عن السلطة التي امتلكوها بأيديهم إذن؟!

المبادئ

هناك سببان، الأول هو أن السلطة الحاكمة في ألمانيا استطاعت أن تستميل التنظيم الذي حظى بتأييد ودعم الغالبية العظمى من العمال، وهو "الحزب الاشتراكي الديمقراطي".
كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي تنظيما ضخما من الطبقة العاملة، وصل عدد أعضائه إلى أكثر من

مليون عضو، ما جعله أكبر تنظيم ممثل للطبقة العاملة في العالم. توسع الحزب ووصل لكل نواحي الحياة الألمانية، بأكثر من 12 جريدة يومية، إلى جانب المجموعات الثقافية، ونواب المجالس التشريعية.
أسس الحزب علي مباديء اشتراكية، وبرغم ذلك كان حزبا إصلاحيا، سعى إلى التغيير في ظل الرأسمالية، ولم يسع إلى الإطاحة بها. لكن قوة الحزب بالإضافة إلى حجمه الكبير، كانت تعني أنه درع العمال الواقي في مواجهاتهم مع أصحاب الأعمال، فقد ساند العمال ودافع عن حقوقهم.
ولكن من المؤسف أن قادة الحزب – الذين ما زالوا يطلقون علي أنفسهم "ماركسيين" – قد قدموا ولاءهم للسلطة عندما صوتوا بالموافقة علي الحرب عام 1914. كان حزبا منبوذا قبل الحرب، وظهر ذلك في ازدرائه من قِبل السلطة الحاكمة، بينما الآن ، بادرت الدولة بمد يدها للقيادات العليا في الحزب، حتى أن رئيس الحزب "فريدريك إيبرت" أصبح رئيسا للحكومة في الجمهورية الجديدة. وقال القيادي السياسي الرأسمالي جوستاف ستريسمان: "حكومة بدون الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمدة عامين أو ثلاثة شيء لا يقبله عقل، ومستحيل تماما بالنسبة لي، وإلا سنعاني من الإضراب العام بعد الآخر"، ما يعني أن السلطة الحاكمة أرادت أن يساعدها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في احتواء الحركة الثورية المتفجرة.
أما السبب الثاني، فهو معاناة الحركة الثورية من ضعف المؤسسات العمالية المستقلة، فكانت الغالبية العظمي من العمال ينتظرون التغيير القادم من أعلى، حتى لو احتاج ذلك ضغط واسع من القواعد الشعبية، ما يعني أنهم ينظرون لقيادات الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحكومة على أنهم السبيل الوحيد لتحسين ظروفهم المعيشية، بينما أقلية فقط بين العمال هي التي آمنت بضرورة السعي لامتلاك السلطة في أيديهم، ليتمكنوا بعد ذلك من تغيير مجتمعي شامل.

الإرهاب

في الجزء الأول من الثورة، اتجهت أقلية متهورة من العمال للاستيلاء المبكر على السلطة، وبدون تأييد من غالبية العمال. ولذلك، سُحقت انتفاضة "سبارتاكوس" في برلين عام 1919 من قِبل فرق "فريكوربس" بتواطؤ من قيادات الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وفي الأيام التالية، قامت "الفريكوربس" باعتقال وقتل اثنين من القيادات الأساسية للثورة، وهما "روزا لكسمبورج" و"كارل لينكنخت".
وبعد دخول الحزب الاشتراكي الديمقراطي في حلف معها، إلى جانب ضعف المنظمات العمالية المستقلة، جعل السلطة الحاكمة بحلول شهر مارس من عام 1920، تجد الفرصة سانحة لانقلاب عسكري والاطاحة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي.
ولكن، كما قال كارل ماركس، في بعض الاحيان يصبح سوط القوي المناهضة للثورة سببا في دفع الثورة إلى الأمام، فكان رد العمال أن نظموا إضرابات عامة واسعة. وظهرت قوة العمال المسلحين في 1981 مرة أخرى في أنحاء واسعة من القطر، وفي النهاية فشل الانقلاب.
ظل الحزب الاشتراكي الديمقراطي يمارس تأثيرا كبيرا علي أفكار العمال، في محاولة من قياداته لاستخدام ذلك في محاولة احتواء الثورة وتحجيمها. ولكن، حتي العمال الذين كانوا يظنون أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي مازال يسعى لتغيير جذري، تغيرت أفكارهم بشكل كبير خلال الثورة، وكذلك تغيرت مطالبهم.
بعد ذلك، حدث استقطاب حاد في المجتمع، قابله تطرف في وسط الطبقة العاملة، انتهى بخسارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي لشعبيته لصالح الأحزاب اليسارية.

بدايةً، انشق الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في فترة الحرب، لكنه كسلفه، لم يكن قادرا على تقديم قيادة ثورية مؤثرة، فانتقل مئات الألوف من أعضائه بعد ذلك إلى أكثر القوى الثورية ثباتا على مبدئها، وهو الحزب الشيوعي الألماني.

في بدايات الثورة، كان الحزب الشيوعي حزبا ضعيفا. فقد تأسس بعد سقوط الملكية فقط، ولكن بحلول عام 1920، بدأ ينظر له العمال باعتباره قيادتهم، لكنه ارتكب أيضا عديد من الأخطاء الكارثية. ففي مارس 1920، حاول الحزب الشيوعي أن يحول إضراب عمال المناجم بوسط ألمانيا إلى صراع مباشر من أجل السلطة. وكانت تلك الانتفاضة مأساوية، الحزب الناشيء فقد ثقة مؤيديه، كما تراجع عدد أعضائه إلى النصف.

أصبح الحزب الشيوعي بعد ذلك في حاجة لإيجاد سبل يجذب بها العمال المتأثرين بالأفكار الإصلاحية إلى نضال مشترك يحقق مكاسب سريعة ومباشرة، وبذلك يبرهن علي ان الثوريين يقدمون أفضل الأساليب للدفاع عن الثورة وزيادة تأثيرها، وانتهجت قيادات الحزب ذلك النهج في الفترة بين عامي 1920 و 1923، فدخلوا في حل من مجموعة قوى سمي "الجبهة المتحدة"، وجنى الحزب من ذلك زيادة ملحوظة في الحجم والتأثير.

الهدف

وصف الثوري الروسي "ليون تروتسكي" الجبهة المتحدة بأنها تقوم على مبدأ أن جمهور الطبقة العاملة من مختلف المنظمات وعلى جميع انتماءاته السياسية، يجب أن يتوحد جميعه على تحقيق هدف واحد مشترك، أو على قضية واحدة.

ناشد الحزب الشيوعي نظيره الاشتراكي الديمقراطي التوحد من أجل الدفاع عن العمال في مواجهة اليمين المتطرف، وكذلك من أجل مطالبهم الاقتصادية. لكن قيادات الحزب الاشتراكي الديمقراطي تجاهلت تلك المناشدات، ومن ثم تخطى الحزب الشيوعي القيادات ووجه مناشداته إلى القواعد الشعبية مباشرة. ونتيجة لذلك، ازداد عدد أعضاء الحزب الشيوعي بين عامي 1921 و 1922 قرابة 40 ألف عضوا جديدا، وهو نفس عدد العمال الذين خسرهم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في نفس الفترة.

ثم جاءت نقطة تحول جديدة في مسار الثورة، كادت أن تضرب الرأسمالية الألمانية في الصميم في 1923، فقد غزت القوات الفرنسية منطقة "الرور" الصناعية، وكان الاقتصاد بدوره مشلولا بفعل التضخم.

إن العنصر المفقود في المرحلة الأولى من الثورة موجود الآن، حزب شيوعي كبير له تأثير واسع في جمهور الطبقة العاملة. لكن قادة الحزب ارتكبوا خطأ على الناحية الأخرى مما ارتكبوه في 1919، فلم يستطيعوا أن يتخلصوا من أساليب عمل أحزاب اليسار الإصلاحي. ففقدوا نفوذهم، ولم يعودوا قادرين علي قيادة الاحتجاجات.

فقد ضاعت فرصة القضاء علي الرأسمالية الألمانية إذن. وتنفس رجال الأعمال الألمانيون الصعداء، في نهاية عام 1923، عندما اطمئنوا لنجاتهم بثرواتهم ونفوذهم سليمة إلى حد كبير. إن نقطة الضعف الرئيسية للثورة هنا تكمن في عدم وجود حزب عمالي ثوري منظم ومستقل قبل الثورة على غرار حزب البلاشفة في روسيا، يسمح بتراكم الخبرة السياسية وزيادة النفوذ وسط العمال، كما يسهل التغلب على الصعوبات العديدة التي واجهتها الثورة.

خلّف انكسار الثورة الألمانية نتائج مأساوية، استمرار الثورة الروسية في الانعزال، وتمهيد الطريق لظهور جوزيف ستالين بقوة، ثم المأساة الأعظم، التي تمثلت في صعود أدولف هتلر إلى سدة الحكم. لكن سنوات النضال في ألمانيا برهنت على إمكانية قيام الثورة الاشتراكية حتى في أكثر الدول الرأسمالية تقدما، فقد كانت ألمانيا في 1918- 1923 أشبه ببريطانيا اليوم مما كانت عليه روسيا في عام 1917.
وفي النهاية، يبقى الدرس الجوهري هو أننا بحاجة للبدء في بناء أحزاب اشتراكية ثورية حتى في الفترات التي لم تقم فيها الثورة بعد.

5- الثورة الصينية 25- 1927.. مأساة لم يكن لها داعي

جريدة العامل الاشتراكي البريطانية - شارلي هور – 2007
في بداية عام 1927 كانت الصين على حافة الثورة، ففي الريف كان هناك الملايين من الفلاحين الذين أطاحوا بكبار الملاك خارج قراهم وتقاسم الفلاحون الأرض في ما بينهم، وفي المدن كانت نقابات العمال وميلشياتهم يسيطران على زمام الأمور. كان هناك جيش من القوميين يجتاح جنوب الصين متجاهلاً كبار رجال الجيش، وبعد ذلك انقلب هذا الجيش على العمال والفلاحين الذين قد ضمنوا انتصارهم، وتم إغراق الثورة في الدماء.

شهد النصف الثاني من عام 1927 موجة من القمع انطلقت ضد هؤلاء الذين تجرأوا على تحدي النظام القديم راديكاليا، حيث كان أي شخص يشتبه فيه لكونه عضو في نقابة أو فلاح ناشط أو يساري كان يقتل أو يسجن. كانت كل آمال التغيير قد أغلقت، وكانوا الذين نجوا من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني قد هربوا إلى الجبال البعيدة للاختباء.
كانت لتداعيات القمع تأثير دولي هائل، حيث أدت هزيمة الثورة إلى عزلة روسيا التي شهدت ثورة اشتراكية في عام 1917، وساعدت على ضمان صعود جوزيف ستالين إلى السلطة التي تحكم فيها بشكل مطلق بعد انتصار ثورته المضادة في روسيا. كان عام 1927 من أهم نقاط التحول في القرن الماضي. فالانتصار الذي كان ممكناً بكل المعنى، كان سيحدث تصادماً هائلاً في العالم.
الثورة التي انطلقت في عام 1919 كانت في البداية ثورة قومية نتيجة تصادم المصالح الإمبريالية في الصين على مر السبعين عاماً الأخيرة. بدءاً من حروب الأفيون في أربعينات القرن التاسع عشر، كانت القوى الأوروبية واليابان يسيطران على أجزاء كبيرة من الصين، وأنشأو مناطق في المدن الكبيرة يتم فيها الحكم بالقانون الأجنبي وليس الصيني. دمرت الواردات الضخمة للسلع الأوروبية الصناعات الصينية القديمة، فيما أدى التغير السريع في أنماط التجارة إلى تدمير مناطق عديدة في الصين والتي أصبحت تعتمد على نوع واحد من المحاصيل.
وأدت الاضطرابات الهائلة في الصين إلى إضعاف الحكومة الإمبريالية حتى تم الاطاحة بها في عام 191. فيما لم توجد أي قوى أخرى تستطيع أخذ مكانها حيث ان البلاد كانت تحت سيطرة كبار رجال الجيش

المتنازعين والذي أدى هذا النزاع إلى عدم استقرار الصين. بدأت ثورة 1919 بمظاهرات قام بها الطلاب ضد الاحتلال الياباني ومقاطعة السلع اليابانية في المدن. وعندما تم اعتقال مئات من الطلاب قام عشرات الآلاف من عمال مدينة شانغهاي بإضراب مطالبين بإطلاق سراح الطلاب.
أنشأ العمال عدد كبير من النقابات واستطاعوا من خلالها تنظيم الإضرابات والانتصار فيها أيضاً، حيث ازدادت مرتبات عمال القطن في شنغهاي بنسبة 10% خلال عامين بعد عام 1919، واستطاعت مجموعات عمالية أخرى تحقيق انتصارات أكبر.

الروابط

كانت للثورة الروسية عام 1917 تأثير كبير في العالم حيث بدأ النشطاء في القراءة عن كارل ماركس وفلاديمر لينين وفهم العلاقة بين الرأسمالية والإمبريالية، كما بدأ الحزب الشيوعي الصيني ينمي تحركاته ويعمل على إنشاء النقابات العمالية المستقلة.
وعندما انتشرت الإضرابات من المؤسسات الاجنبية إلى الصينية بدأ الاصطدام مع كبار رجال الجيش الصيني، ومع نهاية عام 1923 أصبحت الحركة العمالية والحزب الشيوعي الصيني فاعلين بشكل غير قانوني في جميع أرجاء الصين، باستثناء المنطقة الجنوبية المحيطة بمدينة قوانغتشو حيث كانت القوة في يد حكومة قومية راديكالية.
كان حزب الكومنتانغ القومي يتكون من رجال الجيش الثانويين والمثقفين ومجموعات من الطبقة الوسطى ذات قاعدة جوهرية، وقد وافق الحزب الشيوعي الصيني مبدئياً على التعاون مع الكومنتانغ، مع استمرار النضال منفصلاً من أجل حقوق العمال، ولكن في عام 1923 وتحت الضغط الروسي وافق الحزب الشيوعي الصيني على الاندماج كلياً مع الكومنتانغ متخلياً عن جزء كبير من سياساته المميزة.
أصبحت الثورة الروسية منعزلة، وكان تأثير ستالين يزداد. وقد اعتقد ستالين أن نجاح الثورة القومية في الصين سوف يقلل من الضغوط الواقعة على روسيا، وأن الشيوعيين الصينيين يجب أن يدعموا الكومنتانغ.
واعتقد ستالين أيضاً أن الثورة العمالية لم تكن ممكنة في الصين وأن الحزب الشيوعي الصيني يجب أن يحمل الأعباء عن الكومنتانغ.
كان الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني قلقين من هذه الاستراتجية، ولكنها حققت بعد النتائج في البداية، حيث توسعت حركة العمال، وزاد تأثير الحزب الشيوعي الصيني عليها. وفي عام 1925 انفجرت موجة الإضرابات مجدداً. ففي هونغ كونغ تم الدعوة إلى إضراب عام والذي استمر على مدار 17 شهراً، واستطاع أن يجعل الاحتلال البريطاني في حالة ركود تام.
قال أحد المؤرخين في صيف 1925، "أصبحت اللجنة المسئولة عن الإضرابات تمثل نوعا ما كحكومة عمالية، وكان تحت تصرفها جيش مسلح من آلاف العمال".

السيطرة

وسع حزب الكومنتانغ المناطق الواقعة تحت سيطرته، ولكن الاضطرابات الطبقية بينه وبين العمال المضربين زادت بشدة. وبدأ كبار الموظفين والملاك ينضمون إلى الكومنتانغ من أجل حماية مصالحهم.
كانت أكبر الإضرابات هي التي قام بها العمال ضد السيطرة الأجنبية من أجل انتزاع مطالبهم العاجلة، وأصبح الصراع إلى حد كبير قائم على الطبقية، حيث كان كبار الموظفين الصينين والأجانب يقفوا جنباً

إلى جنب ضد العمال.
كان ليون تروتسكي يعارض بشدة سيطرة جوزيف ستالين على روسيا وتأثير ذلك على استراتيجيات وتكتيكات الأحزاب الشيوعية في العالم، وقد جادل حول ما يحدث في الصين قائلاً: "إن الصراع ضد الإمبريالية بقوتها الاقتصاديه والعسكرية على وجه التحديد يتطلب مجهوداً جباراً من أعماق الشعب الصيني نفسه، وحقيقةً فإن ثورة العمال والفلاحين ضد الإمبريالية ممكنة فقط عن طريق ربط مصالحهم الأساسية والأكثر عمقا بتحرير البلاد، ولكن أي شيء يجلب خضوع المظلومين والكتلة الكبيرة من الكادحن يدفع لا محالة إلى توحيد الجبهات بين البرجوازيين القوميين والإمبرياليين. إن الصراع الطبقي بين البرجوازيين وكتل العمال والفلاحين لم يضعف بل احتد بسبب ظلم الإمبرياليه إلى درجة نشوب حرب أهلية دامية عند كل صراع".

لقد أصبح من الواضح أن حركة الفلاحين انتشرت في أنحاء الصين؛ ففي عام 1926 شن حزب الكومنتانغ حملة عسكرية لاحتلال شمال الصين وعندما تحركت الجيوش شمالاً انتفض الريف. استطاع الفلاحون بعد قرون من الاضطهاد أن ينظموا أنفسهم في اتحادات وتمكنوا من طرد كبار الملاك والمرابين خارج قراهم، وتم حظر تدخين الأفيون والدعارة والكثير بجانب ذلك. وفي خلال شهور تمكن مئات الآلاف من الفلاحين من تنظيم أنفسهم في اتحادات استطاعت أن تسيطر على مناطق كبيرة في الريف، وتم إيقاف جميع عمليات الإيجار ودفع الضرائب.
ساعدت انتفاضة الفلاحين جيوش الكومنتانغ أن تكنس جيوش كبار الجنرالات، وبحلول ربيع 1927 استطاع الكومنتانغ أن يسيطر على المدن الرئيسية بوادي يانغزي وكانوا يزحفون إلى مدينة شنغهاي ولكن كان هناك جدالات كبيرة حول صعود الفلاحين.

التراجع
كان وزير الزراعة في الحكومة الانتقالية عضواً بالحزب الشيوعي الصيني، وقد قام بمحاولات لقمع الفلاحين حيث رأى أنه يجب على الفلاحين مهاجمة كبار الملاك المنتمين للثورة المضاده فقط. وقد اعترض رئيس حزب الكومنتانغ قائلاً: "إذا كان الفلاحون يملكون مايكفي من القوة، فسوف يعتبروا كل مالك أرض منتمي إلى الثورة المضادة من أجل أن يصادروا أرضه".
أصبح الكومنتانغ خائفاً من الثورة أكثر من خوفه من الإمبرياليين، فبدأ في مهاجمة النقابات والحزب الشيوعي الصيني من خلف الستار. وفي فبراير 1927 نظمت النقابات في شنغهاي انتفاضة مسلحة لمواجهة الحملة التي يقوم بها جيش الكومنتانغ في الجنوب، والذي كان يبعد 45 ميل.
توقفت حملة الكومنتانغ وتم السماح لكبار رجال الجيش في شنغهاي بمهاجمة النقابات وقتل المئات من العمال، ولكن الحركة العمالية لم تتكسر بعد استيلاء الكومنتانغ على شنغهاي؛ ففي منتصف مارس انفجرت موجة أخرى من الإضرابات العمالية واستطاعت ميليشيات العمال السيطرة مرة أخرى على المدينة.
نشأت العشرات من النقابات الجديدة، وأضربت المصانع تلو الأخرى من أجل تحسين المرتبات وشروط العمل. بعد ذلك أمر الكومنتانغ الميلشيات أن تترك السلاح والمضربين أن يعودوا إلى العمل، رحب الحزب

الشيوعي الصيني بهذه الأوامر بدلاً من مواجهة الكومنتانغ. وفي 12 أبريل أرسل الكومنتانغ الجيش والعصابات لمهاجمة النقابات ومكاتب الحزب الشيوعي الصيني، وتم قتل المئات وسجن الآلاف من الميلشيات، واستمر هذا الرعب لعدة شهور.
ولكن بعيداً في وادي يانغذي، كانت النقابات واتحادات الفلاحين لازلت مسيطرة، ولو كان الحزب الشيوعي الصيني انفصل عن الكومنتانغ ونادى بتمرد ضد كبار الملاك والرأسماليين، لكانت منطقة ضخمة بوسط الصين منتصرة كقاعدة ضد الثورة المضادة. لكن تأثير ستالين كان سائداً في ذلك الوقت، حيث أعلن أن مذبحة شنغهاي كانت بسبب الجناح اليميني للكومنتانغ، ولكن الجناح اليساري القومي لازال محل ثقة.
وبشكل غير معقول، انقلب الكومنتانغ على الحركة الواسعة في أنحاء الصين؛ ففي القرى تم حرق الفلاحين النشطاء أو دفنهم أحياء عن طريق الملاك العائدين، وفي المدن تم تدمير الحركة العمالية. أصبح قدر الثورة الصينية أحد أهم القضايا في المعركة بين ستالين وتروتسكي؛ فقد عارض تروتسكي الحزب الشيوعي الصيني بأنه لم ينشئ مجالس عمالية تستطيع أن تقود المعركة ضد الإمبريالية ولفت انتباه جميع المظلومين إلى النضال ولكانت الثورة اتجهت بعيداً عن القوميين بهدف استئصال الرأسمالية والسلطة من الإقطاعيين وجعلها ثورة دائمة.
وقد آمن تروتسكي في جداله بفكرة أن الثورة الناجحة التي تأتي من قاع المجتمع سوف تهدد الرأسماليين الصينيين والإقطاعيين بقدر ما تهدد الإمبرياليين. أثبتت نتيجة ثورة 1927 أن رأي تروتسكي كان صحيحاً، ولكنها أيضا عززت قبضة ستالين على السلطة، وبدا أنه من المستحيل قيام ثورات أخرى.
في 1927 قاتل العمال والفلاحون ببسالة ضد أولئك الذين كانوا يستعبدونهم ويستغلونهم. كانت مأساة الثورة الصينية بسبب أن الحزب الشيوعي الصيني ضلل وتخلى عن العمال والفلاحين من أجل الوحدة الوطنية. فبدلاً من ذلك كان يجب أن يبني استراتجيته على مصالح الطبقة المستغلة ضد المستغلين سواء كانوا أجانب أو صينيين.

6- الثورة الأسبانية 1939 -1936

جريدة العامل الاشتراكي الأمريكية - جيف بايلي – 2011
منذ 75 عاماً، نظم الجنرال فرانشيسكو فرانكو انقلابه العسكري ضد حكومة الجبهة الشعبية المنتخبة ديمقراطياً في أسبانيا، ذلك الانقلاب الذي دشن ثلاثة سنوات من الحرب الأهلية ضد قوات فرانكو الفاشية. وعلى الرغم من أن العمال الأسبان قد قادوا قتالاً بطولياً ضد الفاشية وضربوا مثلاً رائعاً لما تكون عليه السلطة العمالية، إلا أن الثورة العمالية قد تحطمت تحت تأثير الضربات الموجعة للفاشية من ناحية وفشل الاستراتيجية الستالينية من ناحية أخرى.
لم يكن انقلاب فرانكو يمثل نقطة بداية لنضال العمال والفلاحين الأسبان، بل كان بمثابة أعلى مرحلة وصلت إليها قوى الرجعية في مواجهة الحركة الثورية التي كانت تتطور لعدة سنوات سابقة. هذا المقال هو الجزء الأول من سلسلة الكاتب الاشتراكي جيف بايلي، ويتناول فيه الأحداث العاصفة لسنوات الصراع بين الثورة والردة الرجعية والتي أدت لاندلاع الحرب الأهلية الأسبانية في الفترة بين يوليو 1936 إلى أبريل

.1939

الثورة الأسبانية: الجزء الأول

الجمهورية الثانية

في بداية القرن العشرين، كانت أسبانيا إحدى الدول الأوروبية شديدة التأخر التي يسيطر عليها حكم ملكي عتيق يقوم على دعامتين: الكنيسة الكاثوليكية وسلك ضباط الجيش الأرستوقراط. وبالرغم من المعارضة الدائمة من جانب البرجوازية الأسبانية للحكم الملكي، إلا أنها افتقدت على الدوام أي عزيمة للدخول في تحدي حاسم ضد الملك والكنيسة والإقطاعيين. وكما كتب الاشتراكي الثوري الروسي ليون تروتسكي في كلاسيكيته الشهيرة "الثورة الأسبانية"، فإن: "طوال القرن التاسع عشر، لم تتطلع البرجوازية الأسبانية للعب الدور التاريخي الذي لعبته البرجوازية الفرنسية والبريطانية من قبل. وبظهورها شديد التأخر واعتمادها على رأس المال الأجنبي، فإن البرجوازية الأسبانية، والتي تحفر في أجساد الجماهير، غير قادرة على تقديم نفسها كقائد للأمة ضد الحكم القديم ولو لفترة وجيزة".

لم تكن الملكية تحظى بتأييد من الطبقات المالكة، لذا فقد كانت تلجأ للقوة العسكرية مرة بعد أخرى لمواجهة الجماهير. في عام 1923، وصل الجنرال بريمو دي ريفيرا إلى سدة الحكم في ظل ديكتاتورية عسكرية حديدية، لكن ديكتاتورية دي ريفيرا لم تستطع أن تحافظ على النظام في مواجهة موجة عارمة من النضالات الجماهيرية. فعندما بدأ الكساد الكبير في 1929، وقعت أسبانيا في براثن أزمة اقتصادية حادة ورأت الطبقة الحاكمة أنها لا تستطيع احتواء الغضب الجماهيري المتصاعد باستخدام القوة المفرطة والقمع المباشر فقط، وتم إجبار دي ريفيرا على التنحي في 1930.

هذا هو السبب وراء دعوة الملك ألفونس الثالث عشر لانتخابات ديمقراطية دشنت الجمهورية الثانية –الجمهورية الأولى كانت في 1873 واستمرت لعام واحد فقط- بعد خمس سنوات من الاضطرابات الاجتماعية الهائلة والاستقطاب السياسي الحاد بين اليمين واليسار. عُقدت الانتخابات في أبريل 1931 وجاءت بشكل كبير في صالح الأحزاب الجمهورية لتجبر الملك على التنازل عن العرش والهرب خارج البلاد. أما حكومة الجمهورية الثانية فقد تشكلت من تحالف الأحزاب الجمهورية التي عبرت عن مصالح الطبقة الوسطى، إلى جانب الجناح اليميني للحزب الاشتراكي الأسباني.

وكما اعتدنا في تاريخ الثورات، تميزت الشهور الأولى للثورة الأسبانية بحالة تموج بالوحدة والتضامن الجماهيري الواسع. كانت الاحتفالات بإعلان الجمهورية الثانية في كل القرى والمدن، تنهمر خلالها دعوات الأحزاب اليسارية للوحدة في النضال من أجل الديمقراطية. لكن خلف هذه المشاهد الصاخبة، كانت الشروخ بين قوى الجمهورية الثانية تزداد عمقاً.

الطابع الطبقي للثورة

كانت الجمهورية الثانية مقسمة بين عدد من الأحزاب الصغيرة المعبرة عن الطبقة الوسطى الأسبانية، هذه الأحزاب كانت تعارض الملكية والديكتاتورية العسكرية لكنها في الوقت نفسه كانت تدافع بضراوة عن

الرأسمالية الأسبانية ومصالحها، مثل الحزب الكتالوني وحزب الباسك القوميين، هذا إلى جانب الحزب الاشتراكي الأسباني الذي كان نفسه منقسماً إلى جناح يميني منحاز للإصلاح التدريجي للرأسمالية، وجناح يساري يدعو إلى الثورة على الرأسمالية (وفي الحقيقة كان يفعل ذلك بالقول أكثر من الفعل على أرضية النضال الطبقي). وبعيداً عن القوى التي شكلت الجمهورية، كان هناك الاتحاد النقابي الفوضوي الذي كان يدعو بحزم لإسقاط الرأسمالية لكنه في الوقت نفسه وقف ضد أي مشاركة فعالة على الصعيد السياسي.
وعلى الرغم من أن جميع قوى اليسار الأسباني أدركت في ذلك الوقت أن القضايا الأساسية التي تواجه الثورة كانت مسألة الديمقراطية وإجراء إصلاح زراعي جذري، إلا أن سرعان ما أصبحت الصورة واضحة بأن دعم مكاسب الثورة والحفاظ عليها كان يقتضي ضرورة تحدي الرأسمالية الأسبانية بشكل حاسم.
كانت قضية الإصلاح الزراعي هي الأكثر إلحاحاً في الثورة الأسبانية؛ فالإنتاج الزراعي كان يشكل نصف الإنتاج المحلي لأسبانيا وثلثي صادراتها، وكان 70% من سكان أسبانيا يعملون في الزراعة بينما كان ثلثي الأراضي الزراعية في حيازة طبقة رفيعة من المالكين.
انتفض الفلاحون مطالبين بمصادرة الملكيات الكبيرة للأرض وإعادة توزيعها على الملايين من العائلات الفقيرة في الريف، لكن هذا المطلب كان سيضرب مصالح الرأسمالية الأسبانية في مقتل. كانت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مرهونة للبنوك إذ كان كبار ملاك الأرض غارقين في الديون لهذه البنوك، وبالتالي فإن نزع الملكية العقارية لم يكن سيهدد مصالح الملاك الإقطاعيين فقط، بل أيضاً سيضع الرأسمالية في حالة شلل تام. لذا كانت الحكومة الجمهورية، والتي دافعت عن الإصلاح التدريجي للرأسمالية، تماطل في وعودها في إجراء إصلاح زراعي يهب الأرض لمن يفلحها.
أما العمال، والذين كان لهم الفضل في الإطاحة بحكومة بريمو دي ريفيرا، فقد رفعوا مطالبهم بزيادة الأجور وصرف إعانات البطالة وتطهير مصانعهم ومؤسسات عملهم من الرؤساء الملكيين. وفي المقابل لم تكن الحكومة تستجيب لتلك المطالب إلا بدعوة العمال للصبر وبذل المزيد من الجهد لمساندتها.
وبالتالي عاشت الحكومة الجمهورية أزمة عميقة بين مطالب وتطلعات العمال والفلاحين الذين انتخبوها في السلطة، وبين دفاعها المستمر عن المصالح الرأسمالية. وهكذا عجزت هذه الحكومة حتى عن تحقيق حد أدنى من الإصلاحات الديمقراطية، فلا يمكن تحقيق مثل تلك الإصلاحات واستكمالها إلا عبر ترسيخ المنظمات القاعدية للطبقة العاملة.
أوضح ليون تروتسكي هذا الوضع عام 1931، عندما كتب أن: "حكومة مدريد تبقي فيض من الوعود بتدابير قوية ضد البطالة ولتوزيع الأرض، لكنها لم تقوى لمرة واحدة على لمس أي من القرح الاجتماعية العميقة. هذا التناقض بين التطور الشامل للثورة وبين سياسات الطبقات الحاكمة الجديدة، في تطوره المستقبلي، إما أن يدفن الثورة أو ينتج ثورة جديدة".
لم يكن النضال من أجل المطالب الديمقراطية هو فقط نضالاً من أجل دولة أقل قمعاً وعنفاً، بل كان في القلب من النضال باتجاه سلطة العمال والاشتراكية. والطبقة العاملة، كما جادل تروتسكي دائماً، هي الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة النضال من أجل الديمقراطية وتوزيع الأرض، وحتى حقوق الأقليات المضطهدة في المجتمع. لكنها خلال ذلك تقاتل الطبقة العاملة من أجل تطلعاتها الاشتراكية.

أزمة الجمهورية الثانية

في أقل من شهرين من تشكيل الحكومة الجمهورية، سددت الحكومة أول ضرباتها للحركة العمالية حين أعدم الحرس المدني عشرة عمال في مايو 1931 بعد اشتباكات بينهم وبين مجموعات ملكية. وفي يوليو من نفس العام، نظم عمال إشبيلية إضراباً عاماً تأييداً لمسيرة عمال التليفونات المحليين، وما كان من الحكومة سوى أن أعلنت الأحكام العرفية ليستشهد 40عامل ويسقط 200آخرون جرحى في معارك ضارية في الشوارع.

وما لبث الفوضويون حتى شنوا هجوماً مضاداً رداً على الحكومة. ففي يناير 1932 دعا الفوضويون للعصيان في مدينة ألتو لوبريجات بإقليم كتالونيا، لكن سرعان ما توجهت القوات العسكرية لسحق العصيان. وتكرر الأمر بعد ذلك بعام، في يناير 1933، حين دعا الفوضويون مرة أخرى للعصيان تأييداً لإضراب عمال السكك الحديدية، وهذه المرة قامت عدد من الانتفاضات المنفصلة في كتالونيا وفالينيكا وبعض المناطق في الأندلس. لكن سرعان ما كان يتم قمع كل من تلك الانتفاضات على الفور وبشكل عنيف، حيث لم يجد الجيش الأسباني "شديد المركزية" أي مشكلة في قمع الانتفاضات التي لم تأتي مجتمعة بل جاءت متعاقبة زمنياً ومعزولة عن بعضها جغرافياً.

بعد حوالي أسبوع من انتفاضات يناير 1933، قام الفوضويون بمصادرة أراضي زراعية شاسعة بالقرب من كاساس فيجاس، ولم تتردد الحكومة في إرسال الجيش لاستعادة النظام، وخلال معارك عنيفة قتلت قوات الجيش المئات من الثوار وأحرقت بعضهم أحياءاً.

كان المشهد المأساوي للقتال بين جنود الجيش المسلحين بالبنادق والمدافع وبين الفلاحين المسلحين بالفئوس والمناجل، ووقوع مئات الشهداء من الفلاحين، قد فضح موقف الحكومة الجمهورية بشكل كامل أمام الجماهير الغاضبة.

تلقى الفوضويون هزيمة قاسية بعد أن تم سحق الانتفاضات التي كانوا يبادرون بالدعوة إليها، كما ألقي القبض على الآلاف من المناضلين النقابيين. وبينما كان الفوضويون يتراجعون إثر الضربات القاسية، والحزب الاشتراكي يفقد شرعيته وسط الجماهير نتيجة لدوره المخزي في الحكومة، بدت الأمور مهيأة لقوى اليمين كي تتصدر المشهد.

بدأت الأحزاب اليمينية في إبراز الانتهاكات والاعتداءات الوحشية للجيش في كاساس فيجاس في جرائدهم ومجلاتهم. وكان ذلك محرجاً للحكومة؛ فالحكومة هي التي ارتكبت المجزرة، أما الاستنكار فقد جاء من جانب أحزاب اليمين التي لا تنظر للفلاحين إلا بكل احتقار. لكن ومع غياب بديل يقدمه اليسار الثوري، أصبحت الفرصة سانحة لأحزاب اليمين لتسيطر على الساحة. وعندما عقدت انتخابات جديدة في نوفمبر 1933، حقق اليمين انتصاراً كاسحاً.. وبدأت ما سُمي فيما بعد بـ"السنتين السود".

الثورة والرجعية

جاء انتصار اليمين في انتخابات نوفمبر 1933 وتشكيله الحكومة في سياق صعود الفاشية في أوروبا ككل. ففي ألمانيا، قام الرئيس المحافظ هايدنبرج بتعيين أدولف هتلر كمستشار ألمانيا في يناير 1933. وفي مارس، نجح الزعيم النمساوي الفاشي انجلبيرت دولفوس بإقناع الرئيس للتنازل له عن سلطته الديكتاتورية، بينما كان العمال النمساويون ينتفضون لإسقاط دولفوس وفي النهاية تم سحقهم.

شعرت قطاعات واسعة من الطبقة العاملة في أسبانيا بالقلق حيال مستقبل بلدهم خوفاً من أن تكون أسبانيا هي التالية في سلسلة صعود الفاشية كما حدث في العديد من بلدان أوروبا الأخرى. وعقب انتخابات نوفمبر، كانت أغلبية مقاعد الكورتيس من نصيب اتحاد أسبانيا المستقلة بقيادة خوسيه جيل روبلز، وهو اتحاد يضم عدد كبير من رجال الصناعة والملكيين بجانب الكثيرين من أتباع موسوليني ودولفوس في أسبانيا.

تأثر أعضاء الحزب الاشتراكي الأسباني واتحاد العمال التابع له كثيراً بفشل الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان في تصعيد المقاومة ضد صعود الفاشية لديهم، وأيضاً بملحمة نضال العمال النمساويين ضد فاشية دولفوس والهزيمة القاسية التي تلقوها في النهاية، وقرروا الضغط على قياداتهم من أجل بذل كل الجهود لمنع صعود جيل روبلز من الصعود للسلطة.

وبالفعل استجاب قادة الحزب الاشتراكي وأعلنوا من البرلمان أن أي محاولة لتأسيس نظام فاشي في أسبانيا سوف يتم مواجهتها بالثورة المسلحة. أما الجناح اليساري بالحزب، بقيادة شباب الحزب، فقد أعلنوا عن اعتزامهم التحضير للثورة البروليتارية، وذلك عبر الدعوة لتأسيس جبهة واسعة لكافة التنظيمات العمالية، عُرفت بجبهة "تحالف العمال" Alianza Obrera، للتصدي لقوى اليمين.

وفي الأول من أكتوبر، أدت مطالبة أعضاء اتحاد أسبانيا المستقلة بنصيب لهم في الحكومة، إلى انهيار حكومة ليروكس. وفي المقابل شكل ليروكس حكومة جديدة ضمت 4 وزراء فاشيين من اتحاد أسبانيا المستقل، وجاءت المهزلة حينما وافق الحزب الاشتراكي الديمقراطي على مشاركة الفاشيين في هذه الحكومة، وذلك بعد مرور أقل من شهرين فقط على تهديده باللجوء للعمل المسلح في مواجهة صعود الفاشية للسلطة.

وفي الرابع من أكتوبر، دعا كل من جبهة تحالف العمال واتحاد العمال العام إلى إضراب عام، في حين لم تلتزم الكثير من القيادات الإصلاحية للحزب الاشتراكي بالدعوة للإضراب. مُني الإضراب بفشل ذريع بعد أن تم تأجيل البدء فيه مرتين على أمل أن يخضع ليروكس للضغط ويقوم بإزاحة الوزراء الفاشيين من حكومته. وفي النهاية أطلق اتحاد العمال دعوة الإضراب العام وذلك بعد أن كانت الحكومة قد أعلنت الأحكام العرفية، ليتم إلقاء القبض على المئات من المناضلين الاشتراكيين المنظمين للإضراب.

تمرد عمال أستورياس

على الرغم من الفشل الذي مُني به الإضراب، إلا أنه كان مختلفاً في منطقة التعدين بإقليم أستورياس، حيث انضم هناك اثنين من أكبر التنظيمات العمالية، اتحاد العمال العام والاتحاد النقابي الفوضوي تحت ضغط قواعدهما العمالية، إلى جبهة تحالف العمال، ووقّع الطرفان اتفاقاً فيما بينهما يقتضي بـ"العمل المشترك حتى قيام الثورة الاجتماعية في أسبانيا".

حينما انطلقت الصفارات في أستورياس معلنة بدء الإضراب، توجهت ميليشيات عمالية مشتركة لمهاجمة الحرس المدني التابع للحكومة وقامت بنزع سلاحه تماماً. نظم العمال مسيرة عملاقة بمدينة أوفييدو، عاصمة إقليم أستورياس، وجمعوا كل قوتهم ونجحوا في الاستيلاء على كل الأراضي الزراعية المملوكة للإقطاعيين وأعادوا توزيعها على عائلات الفلاحين الفقراء، كما قاموا بمصادرة كافة المصانع والمناجم بالإقليم.

قام 8 آلاف من عمال المناجم المسلحين باحتلال العاصمة أوفييدو لخمسة عشر يوماً صامدين في مواجهة

الحصار الذي فرضته عليهم القوات المسلحة التي أرسلتها الحكومة لسحق الإقليم. وكانت المذبحة مروّعة حيث راح أثناء القتال زهاء ثلاثة آلاف شهيداً من العمال بجانب آلاف آخرين تم الزج بهم في المعتقلات.
أظهر التمرد العمالي في أستورياس الميل الجارف لدى القواعد العمالية من الأحزاب المختلفة للعمل بشكل مشترك معاً، أما بالنسبة للقيادات فقد كان الأمر مختلفاً. وعلى سبيل المثال، عندما وقعت لجنة الاتحاد النقابي الفوضوي في أستورياس الاتفاق المشار إليه مع اتحاد العمال العام، قامت قيادة الاتحاد بتوبيخها بشدة على ذلك، فيما قام عمال أستورياس بالرد على القيادة كالتالي: "في الصراع الاجتماعي، كما في أي صراع آخر، يكون النصر من نصيب أولئك الذين يجمعون أنفسهم وينظمون صفوفهم جيداً". على المستوى القومي، رفضت قيادة الاتحاد النقابي الفوضوي الدخول كطرف في جبهة تحالف العمال التي تضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يرفض الفوضويون العمل المشترك معه.
وبالتأكيد كانت كراهية الفوضويين للاشتراكيين في أسبانيا تتضاعف بالأخص مع المواقف الانتهازية للحزب الاشتراكي في ذلك الوقت. أما بالنسبة لقيادات الحزب الاشتراكي، فلم يعتبروا جبهة تحالف العمال، والتي قادت التمرد العمالي في أستورياس والتي كان الاشتراكيون أنفسهم طرفاً فيها، أكثر من ورقة لا قيمة لها.
لكن الفوضويون حينما تجاهلوا نداءات الانضمام لجبهة تحالف العمال، فهم بذلك قد أداروا ظهورهم لملايين العمال الذين أظهروا استعداداً هائلاً للنضال ضد قوى اليمين الفاشي، أو على الأقل تركوهم لتردد القيادات الإصلاحية والوسطية للحزب الاشتراكي، مما أدى إلى تفتيت قوى الطبقة العاملة وأسرع من الهزيمة التي تلقاها العمال في أستورياس.
وبالنسبة للتحالف اليميني في الحكومة بقيادة ليروكس، فقد مثلت مذبحة أستورياس بداية النهاية له. فقدت قوى اليمين مصداقيتها بين الجماهير وانتعشت نضالية الملايين من العمال والفلاحين، وعندما دعت الحكومة لانتخابات جديدة، لم يكن أحد يشك أن اليسار سوف يحقق انتصاراً حاسماً، لكن على الرغم من الهزيمة السياسية المؤقتة لقوى اليمين، إلا أنهم في ذلك الوقت كانوا يعدون للانقلاب العسكري مصطفين خلف أحد أبرز زعماء الفاشية في القرن العشرين.. الجنرال الفاشي فرانشيسكو فرانكو.

الثورة الأسبانية: الجزء الثاني

في الجزء الثاني والأخير من الثورة الأسبانية، يتناول جيف بايلي ما حدث خلال سنوات الصراع والحرب الأهلية بين ثورة الطبقة العاملة في أسبانيا والجنرالات الفاشيين الذين قادوا الثورة المضادة في الفترة بين يوليو 1936 إلى أبريل 1939.

ثورة العمال والردة الرجعية

لاقت الانتخابات التي أجريت في فبراير 1936 احتفاءاً هائلاً من جانب العمال والفلاحين عبر كافة أرجاء أسبانيا؛ فخلال السنتين السابقتين، والمعروفين بالسنتين السود، كانت حكومة اليمين تمارس أقسى الهجمات على حياة الملايين من العمال والفلاحين في أسبانيا. تم خفض أجور عمال الزراعة إلى النصف، وبشكل مستمر كان يتم طرد كافة الجمهوريين واليساريين من مواقع عملهم في الجيش أو المصانع والمؤسسات

العامة أو الجامعات.
لذا عندما تلقت قوى اليمين هزيمة ساحقة في تلك الانتخابات على يد التحالف الانتخابي لأحزاب اليسار مع الأحزاب الجمهورية (والذي عُرف بتحالف الجبهة الشعبية)، كان لذلك صدى احتفالي واسع النطاق في القرى كما في الأحياء العمالية في أسبانيا.
لم تكن الجبهة الشعبية تحالفاً راديكالياً، بل كانت تحالفاً انتخابياً لأحزاب الطبقة الوسطى الجمهورية واليسارية، إذ كانت تضم كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الذي كان صغيراً في ذلك الوقت، بجانب الأحزاب القومية الكتالونية. واقتصر برنامج الجبهة الشعبية على العفو عن كافة المعتقلين السياسيين على خلفية انتفاضة 1934 في أستورياس، وإصلاح زراعي محدود بالإضافة إلى إرساء الحكم الذاتي (وليس الاستقلال) لإقليم كتالونيا.
وعلى الرغم من محدودية برنامج الجبهة الشعبية، إلا أن غالبية العمال في أسبانيا رأوا انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات وتشكيلها للحكومة بمثابة استمرار للثورة التي بدأت في 1930، وكما عبر أحد المناضلين الاشتراكيين في مدريد، فإن: "العمال يرغبون في التقدم خطوات أكبر للأمام، فهم غير قانعين فقط بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة العمال الذين كانوا قد تم فصلهم من أعمالهم إثر عصيان أكتوبر 1934. وبشكل عفوي، يضغط العمال لدفع الثورة إلى الأمام، ليس بالضرورة كي يحوذوا السلطة أو أن يشكلوا السوفيتات، لكن لإحراز المزيد من الانتصارات التي بدأتها الثورة منذ إعلان الجمهورية".
أما على الجانب الآخر، رأى اليمين انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات بمثابة إعلان للحرب عليهم، وبدأ اليمين المتطرف في الإعداد للانقلاب على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وفي 17 يوليو، أطلق الجنرال الفاشي فرانشيسكو فرانكو الحامية الأسبانية سيئة السمعة في المغرب ليضع الانقلاب العسكري قيد التنفيذ العملي.
لم تكن تلك الهجمة موجهة فقط لحكومة الجبهة الشعبية، بل أيضاً لكافة منظمات الطبقة العاملة التي أتت بهذه الحكومة للسلطة. فعلى سبيل المثال، بعد السيطرة على حامية الجيش بأشبيلية وقّع الجنرال جونزالو كوبيو ديلانو مرسوماً يقضي بالإعدام الفوري رمياً بالرصاص لكل من يحرض أو ينظم إضرابات عمالية.
لقد حظى الانقلاب بتأييد واسع بين الأحزاب اليمينية وقطاعات متفرقة من الجيش، فيما كان من الممكن التصدي لهذا الانقلاب المعادي للثورة بسهولة، فقط إذا قامت حكومة الجبهة الشعبية بتسليح الجماهير المنظمة للدفاع عن نفسها. ففي الكثير من المناطق التي استولى فيها العمال على السلاح، كان العمال ينجحون بالفعل في دحر قوات فرانكو.
تمركزت القوات الفاشية في العديد من المراكز الصناعية كما في الأراجون وأغلب مناطق الأندلس، بالإضافة إلى الكثير من المناطق التي تنتشر بها المنظمات الفلاحية الراديكالية. وكما أوضح المؤرخان الماركسيان بيير بروي وإيميل تيميم فإن:
"في كل مرة يسمح العمال لأنفسهم بأن يخضعوا لاحترام الشرعية الجمهورية، وفي كل مرة يتقبل قادتهم ما يقوله لهم الضباط، يفقدون السيطرة ويعانون حالة من الشلل الكامل. على الجانب الآخر، في كل مرة يتجاهل فيها العمال "شرعية" السلطة ويجدون الفرصة وينجحون في تسليح أنفسهم، تعود الحركة الثورية مرة أخرى لحيويتها ونشاطها".

كانت الفرصة سانحة أمام حكومة الجبهة الشعبية للدفع من أجل إجراء إصلاح زراعي جذري في الريف، وكان ذلك سيؤجج الصراع بين جنرالات الجيش وبين الجنودٍ الفقراء المنحدرين بالأساس من عائلات فلاحية فقيرة. كان لدى حكومة الجبهة الشعبية الفرصة أيضاً لإعلان استقلال المغرب، وكان من شأن ذلك أن يجلب دعماً غير محدوداً من جانب الحركة الوطنية المغربية التي ستفتح بدورها جبهة إضافية للقتال ضد قوات فرانكو.

لم تفعل الحكومة "الجمهورية اليسارية" أي من ذلك، وفي المقابل وجدت نفسها مشلولة بالكامل وفاقدة لأي سيطرة على مجريات الأمور. كان لديها القدرة على تصعيد الصراع ضد الفاشية وتحطيمها، أو على الأقل إضعافها، لكن وجدت نفسها مكبلة بالأغلال التي قيدت نفسها بها: الدفاع عن مصالح الرأسمالية والإصلاح التدريجي لها.

في البداية تعمدت الحكومة إظهار انقلاب فرانكو على نحو أقل مما يبدو عليه في الواقع، فيما كانت تحاول إيجاد بعض الطرق للتقاوض مع قوى اليمين. وكان رد الفعل الأول من جانب حكومة الجبهة الشعبية هي أن قامت بحل نفسها وعرضت تشكيل حكومة جديدة تضم وزراء يمينيين من خارج الجبهة الشعبية.

في هذا الوقت، كانت سلطة الجبهة الشعبية تتآكل بسرعة مخيفة؛ فاليمين قد رفض عرض الحكومة وأيد الانقلاب بالكامل، وهرّب الرأسماليون الكبار كل أموالهم خارج البلاد واضعين الاقتصاد تحت تهديد خطير. وعلى الجانب الآخر، انحل جهاز الشرطة وانضم لجانب الثوار. صحيح أن الجبهة الشعبية كانت في السلطة آنذاك، لكن السلطة كانت تتفتت وتنساب كالرمال من بين أيديها.

الثورة والحرب الأهلية

في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات المجتمع القديم تنهار وتنحل، كانت الحركة العمالية تنظم أشكال جديدة بدلاً منها. استولى العمال على الكثير من السيارات والشاحنات الكبيرة وخصصوها لنقل الميليشيات العمالية التي أنشأوها حديثاً، نظموا خدمات الإسعاف المتنقل وأداروا بأنفسهم العديد من الخدمات الأخرى كالمطاعم العمومية ووسائل النقل الجماعي والمستشفيات، إلخ.

وفي الكثير من المدن، استولى العمال على المصانع وسيطروا عليها بشكل كامل، كانوا ينتخبون ممثلين عنهم لمراقبة سير الإنتاج والتنسيق بين مواقع الإنتاج والتوزيع المختلفة. وصف الروائي البريطاني الشهير، جورج أورويل، تلك المشاهد المبهرة للمجتمع تحت السيطرة العمالية، لدى وصوله لمدينة برشلونة بعد حوالي ستة أشهر من انقلاب فرانكو. هكذا كتب في روايته "الحنين إلى كتالونيا":

"كانت تلك هي المرة الأولى التي أرى فيها مدينة تحت السيطرة الكاملة للطبقة العاملة. كل المباني بكل الأحجام تمت مصادرتها من قبل العمال، وتم تزيينها بالأعلام السوداء والحمراء للفوضويين. كل الحوائط منحوت عليها المنجل والمطرقة والأحرف الأولى للأحزاب الثورية..".

لم يكن الأمر مختلفاً في الريف على الإطلاق؛ فالفلاحون الفقراء قد صادروا أراضي الإقطاعيين وأعادوا توزيعها، وفي الكثير من المناطق، حولوها إلى تعاونيات للإنتاج الجماعي بينهم (كوميونات). يتحدث أحد الفوضويين من بلدة ميمبريلا، واصفاً بلدته كالتالي:

"في 22 يوليو، تمت مصادرة جميع الملكيات الكبيرة للأرض وأصبحت بين أيدي الكوميونة. كانت الخزانة المحلية فارغة، لكن تم مصادرة 30ألف بسيتات وإيداعهم بالخزانة. كل الطعام والملابس والمعدات، إلخ، تم

توزيعها بالتساوي بين السكان. تم تجميع العمل، لم يكن هناك حاجة للمال، الملكيات الكبيرة تم مصادرتها من قبل المجتمع، أما توزيع السلع الاستهلاكية فقد كان يتم بشكل اجتماعي.. كان يتم توزيع ثلاثة ليترات من النبيذ اسبوعياً لكل شخص، أما الكهرباء والماء والدواء والرعاية الصحية، فكانت تقدم بالمجان".

في كل المنعطفات الهامة خلال الثورة الأسبانية، كانت حكومة الجبهة الشعبية تحاول جذب الثورة إلى الخلف، ومنذ البداية لم تنظر الأحزاب الجمهورية للثورة إلا بنظرة احتقار وكراهية. لكن حتى عام 1936، كانت تلك الأحزاب تحتفظ ببعض التأييد الجماهيري، واستطاعت الصعود للسلطة عبر التعاون مع أحزاب اليسار.

وكما اعتادت قيادات الحزب الاشتراكي أن تفعل قبل صعود الجبهة الشعبية للسلطة، استمرت تلك القيادات في دفاعها المستميت عن الأحزاب الجمهورية وسياساتها. الجديد أن قيادات الحزب الشيوعي هي الأخرى سارت على نفس النهج.

منذ تأسيس الحزب الشيوعي الأسباني في 1921، فشل الحزب الشيوعي في أن يحظى بتأييد جماهيري واسع حتى بداية الحرب الأهلية التي دشنها الانقلاب الفاشي لقوات فرانكو. فقادة الحزب الذين كانوا يتبعون استراتيجية ستالين في الكرملين الروسي، قد حولوا الحزب من سلاح في يد الطبقة العاملة خلال نضالها الثوري إلى أداة لتنفيذ سياسات ستالين الخارجية.

انقلب الحزب الشيوعي الأسباني من التطرف اليساري، حيث رفضه القاطع للعمل المشترك مع منظمات العمال الإصلاحية خلال النصف الأول من عقد الثلاثينات، إلى الدفاع المستميت عن الجبهة المتحدة وحكومتها وسياساتها المترددة. كان ستالين يرغب في جلب دعم الحلفاء إليه في مواجهة الفاشية، في الوقت الذي كان يواجه فيه عداءاً متزايداً من جانب الحكومة النازية في ألمانيا.

ومنذ الأيام الأولى للحرب الأهلية، وضعت حكومة الجبهة الشعبية، بمساعدة الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، الكثير من القيود على الفلاحين الذين يصادروا الملكيات الكبيرة للأرض، وعلى العمال الذين يستولون على المصانع ويديرونها ذاتياً. كما مررت قانوناً يمنع تحت أي ظرف مصادرة أيٍ من الأصول المملوكة لشركات أجنبية في أسبانيا. كانت الجبهة الشعبية ترغب في توحيد القوى المناهضة للفاشية، بما فيها قطاعات من البرجوازية الأسبانية، لذا قررت كبح نضال العمال والفلاحين كي لا تغضب البرجوازية. تلك الاستراتيجية لم تعرقل الثورة فحسب، بل أيضاً أجهضت النضال ضد فرانكو واليمين المتطرف. كان فرانكو متفوقاً على الجبهة الشعبية من الناحية العسكرية؛ فقد كان يحظى بتأييد قطاعات عديدة في الجيش، إلى جانب تلقي دعماً مالياً هائلاً من كبار الرأسماليين الأسبان، كل ذلك بالإضافة إلى الإمدادات العسكرية التي كان يتلقاها من الحكومة الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا. ولكن كما كتب الثوري الروسي ليون تروتسكي في ذلك الوقت، فإن:

"الحرب الأهلية لم تتدلع بالقوة العسكرية فقط، لكن بالأسلحة السياسية أيضاً. فمن وجهة النظر العسكرية الخالصة، فإن الثورة الأسبانية أضعف كثيراً من عدوها. لكن قوتها تكمن في قدرتها على إيقاظ الجماهير الغفيرة للحركة، في قدرتها حتى على كسب الجيش من ضباطه الرجعيين. ولإنجاز ذلك، من الضروري أن يُقدم بكل جدية وجرأة برنامج الثورة الاشتراكية".

الفشل في الاستيلاء على السلطة

كانت الحكومة لا تزال تحتفظ بالسلطة في مدريد، لكن تطور المقاومة ضد اعتداءات قوات فرانكو ترك مدناً بأكملها تحت السيطرة المطلقة للعمال والفلاحين. لم يظهر ذلك بمثل هذا الوضوح في أي مدينة كما ظهر في برشلونة –قلب الحركة العمالية الأسبانية.

في برشلونة، لم تكن حكومة الجبهة المتحدة تحوذ أي سلطة، وفي المقابل كان الاتحاد النقابي الفوضوي يسيطر على مجريات الأمور بشكل كامل هناك؛ فقد كان الفوضويون ينظمون الخدمات الطبية والمطاعم العمومية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبوه في تنظيم لجان محلية للدفاع عن الثورة وتدريب الميليشيات المسلحة للتصدي للهجمات الفاشية.

في هذه الحالة من "السلطة المزدوجة"، بلغت الحكومة من الضعف بحيث لم تكن قادرة على اتخاذ أي قرار إلا إذا اتفق مع قرارات الاتحاد النقابي الفوضوي. ولعل أبرز الأمثلة على مدى ضعف الحكومة هو عندما استدعى رئيس الحكومة في كتالونيا عدد من قادة الفوضويين وأبلغهم بأنه على استعداد للتخلي عن السلطة وتسليمها للاتحاد الفوضوي.

لكن الفوضويين، الذين يرفضون أي شكل من أشكال السلطة –حتى السلطة العمالية- رفضوا العرض. وكما أوضحت الزعيمة الفوضوية فديريكا مونتسيني أن "ضميرها كفوضوية لن يسمح لها بذلك، فالاستيلاء على سلطة ديكتاتورية ليس له علاقة بالفوضوية". وبعد جدالات طويلة، أعلن الفوضويون أنهم سيسمحون لحكومة الجبهة الشعبية للاستمرار في السلطة.

إعادة فرز اليسار

في محاولة لإنقاذ حكومة الجبهة الشعبية من مأزقها، تم تشكيل حكومة جديدة بقيادة أحد قيادات الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي فرانشيسكو لارجو كاباليرو، الذي كان يشغل كذلك منصب وزير الحرب، فيما عرض كاباليرو مناصب وزارية في الحكومة الجديدة على بعض قيادات الاتحاد النقابي الفوضوي، بينما كان الفوضويون يتجنبون المشاركة في أجهزة الدولة مستندين إلى قوة اللجان المحلية للعمال والفلاحين للدفاع عن مكتسبات الثورة.

ولكن، كما هو الحال في أي من المنعطفات الثورية، لا يمكن أن تستمر حالة السلطة المزدوجة دون حسم واضح من أي من الطرفين؛ فإما أن تتقدم القوى الثورية في الصراع وتقوم بإحلال أجهزة الدولة القائمة، أو أن تسترد قوى النظام القديم توازنها وتقوم للإجهاز على الثورة.

أما الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، فقد أصبحا يلعبان أدواراً أكثر أهمية في الحكومة من خلال قدرتهما على الحصول على الأموال والسلاح من الاتحاد السوفيتي، لكنهما في الوقت الذي كانا يسيطران فيه على خطوط الإمداد، كانا يحرمان الميليشيات الثورية من السلاح.

ومن جانب الفوضويين، فقد تخلوا عن رغبتهم في إسقاط الدولة وفي النهاية تمت استمالتهم للتعاون مع الحكومة، ووافقت قيادات الاتحاد النقابي الفوضوي على أن يشغلوا 4 مناصب وزارية مثلما عرض عليهم رئيس الوزراء الاشتراكي، كاباليرو.

ومرة تلو الأخرى، على الرغم من الفشل المتكرر للأحزاب اليسارية في السلطة، إلا أن العمال والفلاحين كانوا يظهرون قدراً هائلاً من الشجاعة والتضحية في التصدي لفرانكو والدفاع عن الثورة. فعندما هاجمت قوات فرانكو العاصمة مدريد، هربت الحكومة مع أغلب قيادات الأحزاب السياسية والنقابات، فيما عدا

الشيوعيين، فيما هب سكان مدريد للدفاع عن العاصمة بكل بسالة. هكذا يصف أحد شباب المقاومة ما حدث، فـ"عندما هربت الحكومة شعرنا بالخيانة، وتوقعنا أن العدو سيستحوذ على المدينة بسهولة، لكنه لم يستطع ذلك. كانت هناك دعوات في كل مكان للدفاع عن المدينة.. من الأفضل لنا أن نموت على أن نعيش راكعين".

جمع الرجال والنساء والأطفال ما استطاعوا جمعه من السلاح من كل مكان. كانت نقابة عمال النقل توفر وسائل مواصلات مجانية لنقل العمال من أحيائهم إلى الجبهة حيث القتال ضد قوات فرانكو. ولأسابيع عديدة، أبرز العمال بطولات مذهلة في قتالهم ضد الفاشيين في كل حي وفي كل شارع. وفي كثير من الأحيان، كان المئات من الرجال والنساء يذهبون إلى الجبهة دون سلاح.. فقط لعلاج المصابين أو لانتظار استشهاد بعض من رفاقهم كي يأخذوا أسلحتهم ويحلون محلهم في القتال.. كان الشعار الوحيد الذي يتردد في كل أرجاء مدريد "لن يمروا".

وبعد شهر كامل من القتال، بدأت قوات فرانكو في التراجع إثر المقاومة البطولية لعمال مدريد. كان الحزب الشيوعي هو الوحيد الذي استفاد سياسياً من الدفاع عن مدريد. فعندما هربت حكومة الجبهة الشعبية من العاصمة، أخذت معها أغلب قيادات الأحزاب والنقابات فيما عدا الشيوعيين الذين وقعت بين أيديهم مهمة تنظيم الدفاع عن مدريد.

وبعد نجاح المقاومة العمالية في التصدي لفرانكو، كانت الصحافة الشيوعية تشيد ببطولة الشيوعيين في الحفاظ على مدريد، حيث كان الشيوعيون ينظمون الألوية الأممية القادمة للقتال ضد فرانكو، كما كانوا يتلقون دعماً هائلاً من الاتحاد السوفيتي بالمال والسلاح والمقاتلين للدفاع عن المدينة.

استغل الشيوعيون الشعبية الجديدة التي تولدت لهم في الضغط للتحكم في الجيش الشعبي وقوات الشرطة، حيث كانوا يحظون آنذاك بتأييد واسع من قادة الجناح اليميني للحزب الاشتراكي والكثير من قيادات هيئة الضباط. حينها، كان للحزب الشيوعي اليد العليا في توزيع السلاح وحجبه عن الميليشيات العمالية سواء تلك التي نظمها الاتحاد النقابي الفوضوي أو حزب العمال للتوحيد الماركسي (حزب صغير معادي للستالينية يرتكز بالأساس في إقليم كتالونيا). كان الهدف من ذلك واضحاً؛ لتبقى كل مقاليد الأمور خلال الحرب الأهلية فقط بين يدي الحزب الشيوعي.

الهزيمة

كانت برشلونة هي قلب أسبانيا الثورية، لكن عندما تراجعت الثورة في كل أرجاء أسبانيا، سادت حالة من الهدوء في برشلونة. كانت كل مظاهر الحياة تحت سيطرة الفوضويين والميليشيات العمالية، لكن الحكومة كانت تستعيد سلطتها ببطء وتسعى جاهدة لتقليص استقلالية اللجان الثورية.

مرة أخرى يصف الروائي المقاتل جورج أورويل، لدى عودته من الجبهة، التغيرات التي طرأت على المدينة منذ أن آخر مرة رآها قبل الحرب الأهلية:

"في ظل المرح البادي على البلدة بملصقات الدعاية والحشود الغفيرة، كان هناك شعور مروّع بالتنافس السياسي والكراهية. كان الناس من جميع الأطياف ينذرون بقرب وقوع اضطرابات وشيكة. كان الخطر بسيط وواضح، فقد كانت الخصومة كبيرة بين أولئك الذين يتمنون أن تتقدم الثورة وأولئك الذين يرغبون في إيقافها. أي بين الفوضويين والشيوعيين".

وقع الصدام –الذي كان متوقعاً- في صباح 3 مايو، عندما وصلت قوة حكومية تحت قيادة أحد الوزراء الشيوعيين إلى مبنى للاتصالات تحت سيطرة الفوضويين لإنذارهم بالطرد من المبنى. كان ذلك اختبار حاسم للقوة، فالفوضيون كانوا قد صادروا المبنى منذ الأيام الأولى للقتال في يوليو، ومنذ ذلك الحين والمبنى تحت الإدارة العمالية المباشرة مثله مثل الكثير من المؤسسات والمصالح العامة في البلاد. وما تلى ذلك كان قتالاً عنيفاً استمر اسبوعاً كاملاً بين الشيوعيين والفوضويين.

ومنذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها المعارك، أصبح هناك أمران واضحان لا يمكن إنكارهما. الأول، أن الانتفاضة العفوية في برشلونة تحظى بتأييد أغلبية العمال في إقليم كتالونيا كله. والثاني، أن هذا الاستفزاز من قبل الحكومة لا يعني سوى شن الحرب على الثورة، وهذه المرة حاسمة؛ فإما أن يتقدم العمال ويطيحون بالحكومة، أو أن تكون هزيمتهم بداية لنهاية الثورة. لم يكن هناك ما يضمن دعم انتفاضة برشلونة خارج كتالونيا، لكن هزيمة برشلونة كانت تضمن هزيمة الثورة بأكملها.

لجأت الجبهة الشعبية للاستعانة بالاتحاد النقابي الفوضوي وأرسلت اثنين من الوزراء الفوضويين لبرشلونة للإلحاح على رفاقهم كي يتخلوا عن السلاح. استمرت المتاريس قائمة بعد ذلك بخمسة أيام في غياب تام للقيادات الفوضوية، وفي النهاية غادرها الثوار في حالة من الإحباط والاستكار، وانهزمت الثورة.

شهدت الشهور التالية سيطرة تامة من الردة الرجعية، كان يتم اعتقال القادة الثوريين وتعذيبهم، واغتيالهم في كثير من الأحيان. أما اللجان الثورية فقد تحطمت، وتم حل الميليشيات الشعبية ودمجها في الجيش النظامي التابع لحكومة الجبهة الشعبية.

استمرت الحرب لعامين آخرين، لكن هزيمة برشلونة حسمت نتيجة الحرب. وعندما زحفت قوات فرانكو إلى المدينة في يناير 1938، لم تلقى أي تصدي، لم يكن هناك أي متاريس ولا دعوات للمقاومة المسلحة.

لم تكن فقط معارضة الفاشيين هي التي حركت الملايين من العمال والفلاحين للقتال والموت أثناء النضال ضد فرانكو. لكن الأهم من ذلك هو الأمل في أن الانتصار كان سيقود إلى إعادة تنظيم المجتمع بشكل ثوري لبناء مجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية.

واليوم تبقى دروس الثورة الأسبانية ملهمة للجيل الجديد الذي يقود معركته من أجل الديمقراطية. وفي كل التجارب الثورية، تخوض الثورات في البداية فترة من الوحدة لكل المعارضين للنظام القديم، لكن مع تطور الصراع تضغط القوى المحافظة على العمال واليسار الثوري للتخلي عن مطالبهم من أجل الحفاظ على هذه الوحدة.

لا يمكن للثورات أن تتوقف عند منتصف الطريق؛ فإما أن تتقدم الثورات لتتحدى وتحطم حدود النظام الرأسمالي القائم، أو أن قوى النظام القديم تستعيد سيطرتها على مجريات الأمور من جديد، سواء بانتصار ساحق للثورة المضادة أو بسيطرة القطاعات الأكثر محافظة في الحركة الثورية.

والضمانة الحقيقية لانتصار الثورات هي تعميق وتوسيع رقعة الحركة الثورية. وعلى الرغم من الهزيمة التي تلقتها الثورة في أسبانيا في عقد الثلاثينات، إلا أنها قد أعطت لنا مثالاً مبهراً لسير العملية الثورية وضمانات النصر. وما نراه اليوم في شوارع القاهرة ودمشق وأثينا وغيرها من المدن عبر العالم.. بحاجة لأن يمتد ويكتمل حتى النصر.

7- الثورة الإيرانية 1982 - 1979

مركز الدراسات الاشتراكية – إيران 1979 – 1997

انتصرت الثورة في إيران في فبراير 1979 نتيجة لصراع مرير خاضه العمال والفلاحون والنساء والأقليات القومية ضد نظام الشاه الاستبدادي القمعي. فقاموا بالعديد من المظاهرات السلمية والمواجهات المسلحة والاعتصامات والإضرابات والمظاهرات الحاشدة، إلى أن جاء إضراب عمال البترول في 1978 والإضراب العام الذي تلاه ليوجه ضربة حاسمة لنظام الشاه عجلت بنهايته.

لقد أثبتت ثورة العمال الإيرانيين أن الأنظمة المستبدة مثل نظام الشاه أو نظام مبارك، ليست أزلية، وإنما هي مستبدة بقدر ما تكون ضعيفة وعرضه للانهيار. ومن ناحية أخرى، كانت الحصيلة النهائية للثورة الإيرانية هي فرض شكل جديد من القهر على الجماهير برفع على الجمهورية الإسلامية. إن أهم دروس الثورة الإيرانية في أنها تكشف عن القدرة الهائلة للطبقة العاملة من ناحية، وعن النتائج العصبية لحركة الطبقة العاملة عندما تفتقد إلى التنظيم الاشتراكي الثوري من ناحية أخرى.

التطور اللامتكافئ وجذور الاستبداد

إذا كانت الإمبريالية هي التعبير العالمي عن الرسالة التاريخية لرأس المال في تطوير قوى الإنتاج، فهذه العملية بطبيعتها متناقضة وغير متكافئة، وقد أدى شكل التطور الرأسمالي في إيران إلى تقوية دور الدولة، فكانت الدولة الإيرانية هي الوكيل الأساسي لتراكم رأس المال. فمع بداية اندماج الاقتصاد الفلاحي الإيراني في الاقتصاد الرأسمالي العمالي، تطلب النمو الرأسمالي تغييرا في شكل الدولة، فقد احتاج إلى الدولة شديدة المركزية يمكنها تهيئة الظروف من أجل التراكم الرأسمالي للطبقات الحاكمة الإيرانية بالتحالف مع رأس المال العالمي.

وعلى مدى القرن العشرين ظل التطور في إيران مرتبطًا بالبترول، وكانت معظم الأرباح في البداية تستحوذ عليها الشركات الرأسمالية في الغرب، بينما كانت أجور العمال تكفي بالكاد أقل ضروريات الحياة. وكانت هذه الشركات تتعامل مع الإضرابات وأشكال المعارضة الأخرى بوحشية مستخدمة قوات البوليس الخاصة بها.

كانت الدولة الإيرانية تابعة للإمبريالية البريطانية في تلك الفترة، ومنذ عام 1921 حتى الحرب العالمية الثانية، قامت حكومة الشاه بقمع كل الحركات النقابية والأقليات القومية وكل الجماعات المعارضة سواء شيوعيين أو ليبراليين أو إسلاميين وفي نفس الوقت قام النظام بالتنمية الواسعة للبنية الأساسية من طرق وموانئ وسكك حديدية لدعم صناعة البترول، وتطور عدد من المنشآت الصناعية الحديثة، إلى جانب طبقة عاملة صناعية حديثة. وقام الشاه بمصادرة أراضي كبار الملاك وأصبح هو نفسه أكبر مالك للأرض في إيران.

وبعد الحرب ارتفعت حصة الدولة الإيرانية من حصيلة البترول من 16 % إلى 50% وبمساعدة وتوجيه الولايات المتحدة التي حلت محل بريطانيا في إيران تطورت ديكتاتورية عسكرية جديدة تحت حكم الشاه في الفترة بين 1953 و1973 وأبرز معالم هذه الديكتاتورية كان تكوين السافاك (البوليس السري الإيراني سيء

السمعة، والذي يشبه في استبداده وغروره جهاز مباحث أمن الدولة في مصر) في 1957.
وإضافة إلى إيرادات البترول التي ارتفعت أثنى عشر مرة على مدى عشرة أعوام منذ بداية الخمسينات قدمت الولايات المتحدة 500 مليون دولار كمعونة عسكرية للشاه في الفترة بين 1953 و1963 فارتفعت ميزانيته العسكرية من 80 مليون دولار في 1953 إلى 183 مليون تقريبًا خلال عشر سنوات، ومع ذلك، كان 87 % من قرى إيران بدون مدرسة، و99 % بدون وحدة علاجية وبلغت نسبة الأمية في 1960 حوالي 80 % من السكان وارتفعت الأسعار بجنون بينما تزايد الإنفاق على السلاح.
ومع أزمة أوائل الستينات، انطلقت شرارة المعارضة الشعبية للشاه، فانتشرت الإضرابات العمالية والتي انتهت إلى مواجهات دموية بين العمال والجيش، وانطلقت المظاهرات الطلابية الحاشدة التي صحبها احتلال للجامعات. وفي يونيو 1963 بعد عدة أيام من حرب الشوارع في العاصمة طهران أمر الشاه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين والذي أسفر عن ذبح آلاف من البشر.
كان نظام الشاه يفتقد إلى قاعدة جماهيرية تؤيده، فعمل من خلال ما أطلق عليه "الثورة البيضاء" على تكوين طبقات اجتماعية واسعة لتدعمه. كانت بالأساس رأسمالية فلاحية متوسطة في المناطق الريفية وبرجوازية صغيرة واسعة تعمل في بيروقراطية الدولة في المدن، وتطلب ذلك إعادة تشكيل جهاز الدولة لتوفير خدمات التعليم والصحة، ومنحت النساء حق التصويت في البرلمان الإيراني، كما أدخل نظام حصة الأرباح بالنسبة لعمال الصناعة. وتجاهلت الدولة أوضاع الطبقات الوسطى التقليدية في البازار من الحرفيين وأصحاب الورش والمحلات الصغيرة، فكانت أوضاعهم مهددة باستمرار بفعل التطور الرأسمالي الحديث في إيران سواء من قبل الدولة أو رأس المال العالمي. فمالوا إلى تأييد السلطة الدينية واستمرار في معارضة الدولة حتى سيطر الإسلاميون على السلطة في 1979.
وقد حاولت الدولة دفع علاقات الإنتاج الرأسمالية في الريف، فقامت بتفتيت الملكيات الكبيرة السابقة على الرأسمالية، وقدمت القروض لأغنياء الفلاحين ليتحولوا إلى رأسمالية زراعية تستخدم العمل المأجور لمراكمة الإنتاج من أجل السوق، وأدخلت كذلك الإيجارات النقدية وحطمت سلطة كبار الملاك في الريف الإيراني، مما أدى إلى ظهور انقسامات طبقية جديدة في الريف. ففي القمة كانت بقايا طبقة ملاك الأراضي القديمة التي ازداد ثراؤها من تعويضات الإصلاح الزراعي، وبجانبها كانت الرأسمالية الزراعية التي تدير المزارع الحديثة القائمة على الصناعة، وعدد من أغنياء الفلاحين الذين أصبحوا رأسمالية فلاحية متوسطة. ويلي هؤلاء عدد هائل من الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة المتعلقين بقطعة الأرض التي تنتج بالكاد الضرورات الأساسية لإطعام عائلاتهم، وكان هؤلاء الفلاحون يترددون بين أحلام الثراء والتحول إلى فلاحين أغنياء وهواجس وكوابيس الرعب من تدهور أوضاعهم نحو القاع، الذي يضم بدوره طبقة واسعة من فقراء الفلاحين الذين كانوا في واقع الأمر عمال أجراء بدون أرض. ومع ذلك فقد فشل الإصلاح الزراعي في تحسين إنتاج الغذاء أو القضاء على البؤس في الريف الإيراني.
وفي السبعينات هاجر حوالي مليون من هؤلاء الأجراء الذين لا يمتلكون أرضا إلى المدن، سعيا وراء "الحضارة العظيمة" التي يسمعون عنها في أجهزة الإعلام والراديو. ومع ذلك، فبمجرد وصولهم إلى المدن، لم يستطع معظمهم الحصول على عمل منتظم، فانزلقوا في هاوية الأعمال الهامشية والبطالة كجيش عمل احتياطي. واتجهوا للعيش في الأكواخ والأحياء القذرة، وعانت الغالبية العظمى منهم من إحساس عميق

بالعزلة والاغتراب. فليس لديهم أساس مادي للارتباط الايجابي "بالعالم الحضري" فعجزوا عن نبذ ماضيهم وأصوله.

ومنذ منتصف الستينات وما بعدها، تزايدت أهمية دور الدولة في تكوين رأس المال، وفي نفس الوقت كانت تتفق أموالاً طائلة على السلاح وبيروقراطية الدولة كوسيلة للحفاظ على تماسك المجتمع. وألهبت الزيادة الكبيرة في إيرادات البترول بعد انضمام إيران إلى منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" حركة التوسعات الجديدة في الصناعة الإيرانية، وزادت من قوة موقف دولة الشاه. وتركت المجالات الرئيسية للنمو في صناعات النسيج والبناء والصلب والبتروكيماويات والبلاستيك والسيارات والتعدين (النحاس والألومونيوم) وتصنيع الأغذية وتجميع السلع الاستهلاكية الحديثة.

وكانت ثلاثة قوى رئيسية تتولى عملية التراكم الرأسمالي داخل إيران، الدولة ورأس المال الإيراني الخاص، ورأس المال الأجنبي. وكانت الدولة هي المستثمر الأكبر كما جاء في خطة 73 – 1978 باستثمارات تبلغ 46.2 مليار دولار، يليها رأس المال الإيراني الخاص 23.4 مليار دولار، ثم رأس المال الأجنبي 2.8 مليار دولار.

كانت الدولة الإيرانية، لكونها المستقبل الأساسي لإيرادات البترول، هي المبادر الرئيسي في النمو الصناعي، وكانت هي نفسها أكبر مستثمر في الصناعة. ففي 1975 كان 60 % من الاستثمار الصناعي من مصادر حكومية. ثانيًا، كانت الدولة أيضًا توفر التمويل للقطاع الخاص من خلال المؤسسات التمويلية.

وبهذه الطريقة استطاعت الدولة تنشيط التطور الكبير للبرجوازية الإيرانية والتي رغم مشاركتها في ثمار عملية التصنيع ظلت معتمدة على الدولة وبالتالي خاضعة لسياساتها، وثالثًا، جذبت إيران الاستثمار الأجنبي فكان أكثر من 200 شركة أجنبية تعمل في إيران بحلول منتصف السبعينات.

لقد استفاد المستثمرون الإيرانيون والأجانب معا استفادة كبيرة من النمو الصناعي السريع، فقد زادت صادرات إيران من السلع المصنعة كما زادت وارداتها من الآلاف الصناعية. وأدت الزيادة الواسعة في استهلاك الطبقات الوسطى المهنية، وإلى حد ما، في استهلاك الطبقة العاملة إلى توسع السوق المحلي وتوفير أساس للنمو للبرجوازية الإيرانية المحلية. فكل من النمو الصناعي وتوسع الجهاز المدني للدولة أديا إلى نمو الطبقة الوسطى المهنية الحديثة – المهندسون المحامون والأطباء والمحاسبون... الخ – وتزايدت بيروقراطية الدولة إلى 304 ألف موظف مدني. والأهم من ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد العمال في الصناعة والبناء.

وبرغم ذلك، كان تحديث الاقتصاد مصحوبًا بتقوية الآلة القمعية للدولة، فكانت الدولة الإيرانية قمعية ومتوحشة، وتعاملت مع كافة التحديات السياسية لديكتاتورية الشاه بأشد الوسائل عنفًا: فكان القتل والتعذيب هي الأسلحة اليومية للدولة، ولم يترك نظام الشاه المتسلط أي مجال لنمو الديمقراطية السياسية أو أي درجة من الحرية النقابية. وكان هذا النظام يعكس الطبيعة عير المتكافئة للتطور الإيراني، فمن جانب، كانت الدولة تدفع التحديث التكنولوجي للحياة الاقتصادية للأمام، وهي العملية التي تضمنت زيادة المستوى الثقافي والإنتاجية العامة لجماهير العاملين. ومن جانب آخر، تزامن برنامج التحديث مع الأشكال القديمة لاستغلال العمل، القائم على ساعات العمل الطوية وتخفيض مستوى معيشة الجماهير.

لم تستطع التطورات الاقتصادية تلبية مطالب الجماهير، فازدادت الفجوة بين وعود النظام وادعاءاته

وانجازاته وبين ما توقعته الجماهير، فلم تتسع الفوارق الطبقية فقط ولكن أيضًا عدم المساواة الإقليمية، فاشتعلت مطالب الأقليات القومية في إيران، وزاد نشاط الطبقة العاملة، وبذلت الدولة كل طاقاتها كي لا تستمر الإضرابات فتعاملت معها بالقمع أحيانًا، أو تلبية مطالب المضربين فورًا أحيانًا أخرى.

وبرغم التصنيع، أصبح دور البترول في الاقتصاد أكبر من أي وقت مضى. فأدى انخفاض الطلب العالمي على البترول منذ نهاية 1975 مع ارتفاع معدل التضخم عالميًا ومحليًا إلى مشكلة كبيرة في التدفق النقدي مما اضطر إيران إلى الاستدانة من البنوك الدولية، فعجزت عن توفير الغذاء لقطاعات واسعة من سكانها وتدهور احتياطي البترول بمعدلات أسرع، ووصلت البطالة إلى 15 % في المناطق الحضرية مع تراجع الإنتاج الصناعي نتيجة لتفاقم الأزمة واندفاع الطبقة الحاكمة الإيرانية في حمى الفساد والمضاربة، وتهريب الأموال في البنوك الأجنبية مع زيادة معدل التضخم إلى 40 % سنويا، بينما كانت أبواق الدعاية الزائفة لنظام الشاه تعزف نغمة إيران "الحضارة العريقة" وإيران "القوة العظمى السابعة في العالم"!

المعارضة الإيرانية

لم يستطع نظام الشاه تكوين قاعدة اجتماعية يستند عليها، فنشطت حركة المعارضة في أوساط قوى اجتماعية عديدة ومتنوعة، أولاً: كانت الطبقة العاملة أهم تلك القوى، فقد زاد التصنيع من قواها وتأثيرها، وفي نفس الوقت كانت أوضاعهم المتردية تدفعها إلى المشاركة في كل الحركات الاحتجاجية ضد الشاه. ثانيًا: كانت الأقليات القومية من الأكراد والعرب والتركمان وغيرهم، ويكونون ثلث سكان إيران، ولأن غالبيتهم يسكنون الريف فقد عانوا من الاضطهاد المزدوج، من الفقر والبؤس المفروض على فقراء الريف، ومن تجاهل لغاتهم وحقوقهم الثقافية والقومية من الغالبية الفارسية. وثالثًا: في تداخل مع الأقليات القومية، الأقليات الدينية غير المسلمة، رابعًا: الموالي والبازار، فقد أضعف التطور الرأسمالي والحكومة المركزية من سلطة المؤسسة الدينية، كما أن الإصلاح الزراعي صادر الأراضي التي كانوا يعتمدون عليها، وبالنسبة للبرجوازية التقليدية في البازار، أدى نمو المؤسسات التجارية والتمويلية والسوبر ماركت والبنوك إلى تدهور أوضاعهم فاستمرت هذه الطبقة من صغار التجار وتجار البازار في تقديم الدعم للمؤسسة الدينية اقتصاديًا وسياسيًا. خامسًا: الطلاب والمثقفون المعنيون بالحريات الثقافية والسياسية والذين قادوا الحركة القومية في 5 / 1906 والحركة الشيوعية في العشرينات والحركتين القومية والشيوعية في الأربعينات والخمسينات والحركة الطلابية في الستينات. وتعكس معارضتهم الاجتماعية خليطا من الطبقات الوسطى التقليدية والمهنية الحديثة. وقد سيطرت قوتان سياسيتان على المعارضة لنظام الشاه: حركة حرب العصابات والمؤسسة الدينية الإسلامية (الموالي).

تمثلت حركة حرب العصابات في منظمتين رئيسيتين هما المجاهدون الفدائيون، وتعود جذورهما إلى الحركة الطلابية في أوائل الستينات، كما ترجع أيضًا إلى الحركة القومية والشيوعية في الأربعينيات والخمسينات. وقد عكست كل من حركتي حرب العصابات في السبعينات تذمر قطاع من شباب المثقفين الراديكاليين من فشل الوسائل التقليدية لأحزاب المعارضة في إيران. وألهمت النجاحات المبهرة لكل من ماو وكاسترو وهو شي منه، وأفكار وممارسة مجموعات حرب العصابات في أمريكا اللاتينية وفلسطين، جزئيا كل من المجاهدين من الجناح الديني في الجبهة الوطنية – التي كانت تنظيما عاما مفككا لكل قوى المعارضة في الخمسينات، بينما جاءت جماعة الفدائيين التي يغلب عليها الطابع العلماني نتيجة لانشقاق

عن حزب تودة الموالي لروسيا، واستمدت قواها أيضًا من الجناح الشعبية، فأخضع باستمرار المصالح المحددة للطبقة العاملة لصالح حلفائه المزعومين من "التقدميين" في الطبقة الوسطى. وكان يصر، رغم اشتعال كفاح ونشاط الطبقة العاملة، على رؤيته بأن إيران لم تكن جاهزة للثورة الاشتراكية، ثم افتضحت تبعيته التامة لروسيا عندما أيد المطالب الإمبريالية لروسيا في البترول الإيراني، وساهم في إحباط إضراب عام لعمال البترول في حقل عبادان في 1946.

بينما تمسك المجاهدون والفدائيون بمبدأ مشترك هو أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن من خلالها تنشيط الجماهير. ورغم ذلك تأثرت سياسات كل منهما أيضا بسياسات المعارضة الإيرانية السابقة، فقد ورثت كل منهما عناصر محافظة من أسلافهما – الجبهة الوطنية وحزب تودة. فكان لدى المجاهدين أوهامهم حول الهوية الإسلامية، ولدى الفدائيين أوهامهم في "الشيوعية الروسية".

وبرغم أن حركة حرب العصابات كانت أكثر القوى المعارضة نشاطا وقامت بالعديد من العمليات المسلحة الناجحة ضد البنوك ومخبري الشرطة والمليونيرات الصناعيين والسفارات الأجنبية ومباني الشرطة والجيش، إلا أن النظام نجح في اصطياد الكثير من عناصرها، وهزيمة الحركتين عمليا بحلول 1975. فقد كانت رغم بطولتها تتبنى إستراتيجية تقوم على احتقار الحركة الجماهيرية وتنظر إلى نفسها على أنها طليعة يمكنها إنعاش هذه الحركة التي وصفها عناصرها بأنها "غير مؤثرة وفي حالة عامة من الخمول" فلا جماعة المجاهدين ولا الفدائيين رأت يوما بجدية أن على العمال أن يناضلوا بأنفسهم من أجل السلطة، من أجل حكمهم الطبقي الخاص.

إن مأساة سياسة حرب العصابات في إيران هي أن المناضلين عزلوا أنفسهم عن الصراعات والمشكلات اليومية للجماهير تاركين الحقل السياسي مفتوحًا لقوى معارضة أخرى كبيرة، وهي المؤسسة الدينية الإسلامية.

شكلت الطبقات الوسطى التقليدية في البازار (صغار التجار الحرفيون) القاعدة الاجتماعية للمؤسسة الدينية التي كانت تعاني من عزلتها عن التنمية الرأسمالية الحديثة. وفي نفس الوقت كان تطور المجتمع في إيران يقضي على الدور الرئيسي للمؤسسات الدينية. فأقاموا حركتهم على أساس توجه ديني تقليدي ضد شرور الغربنة ـ تقليد الغرب. وتزايد تأثير المساجد في الأكواخ والأحياء العشوائية التي تحطمت آمال سكانها التي علقوها على الهجرة إلى المدن على صخرة الواقع الأليم من البؤس والبطالة. فقدمت لهم المؤسسة الإسلامية حلما جديدا بأن إسقاط نظام الشاه وإقامة المجتمع الإسلامي هو الحل لجميع مشكلاتهم.

كان الإسلام الذي جذب فقراء الحضر نسخة "مستخدمة" تتحدث مباشرة عن معاناتهم المادية. وكان بعض مناصريه البارزين، مثل المفكر الديني الكتور علي شريعتي، يمارسون نشاطهم في المساجد الحديثة باستخدام الدوائر التليفزيونية المغلقة وأجهزة حديثة أخرى. كانت رسالة شريعتي إلى المؤمنين أن الإسلام – خاصة الجناح الشيعي الذي يهيمن في إيران – ليس مجموعة تعاليم قدرية محافظة وليس إيمانا شخصيا خالصا، ولكنه رؤية ثورية تتخلل كل محالات الحياة وخاصة السياسة.

كان آيات الله خوميني نفسه بعيدا عن الصراعات السياسية حتى أوائل الستينات، وتركز تدخله في السياسة في 62 – 1963 على معارضة الإصلاح الزراعي، ولكنه أيضا أشار إلى فساد الشاه واعتماده على الولايات المتحدة وإسرائيل وإهماله للبازار، فقام الشاه بنفيه في 1963. وقد التزم خوميني الصمت في

مواجهة المظاهرات التي قام بها رجال الدين ضد محاضرات شريعتي في 1968، لإدراكه لشعبية شريعتي، وركز نيرانه على فساد النظام وإهماله للحاجات الأساسية للعمال والفلاحين وافتقاده للحرية ومعتقلاته البربرية، ووجه دعوة صريحة لإسقاط الشاه وإقامة المجتمع الإسلامي.

إيران الثورة

في لقاء له في 26 يونيو 1978 أعلن الشاه:

"لا أحد يستطيع الإطاحة بي، فلدي تأييد 700 ألف جندي، وغالبية الشعب وكل العمال... وخلال عشرة أعوام نأمل أن نكون مثل أوروبا اليوم... وخلال 20 عاما نأمل أن تكون أمة صناعية كاملة".

كان الشاه بالطبع واهما عندما صرح بذلك، فقبلها بثلاثة أشهر فقط – في فبراير 1978 – اندلعت مظاهرات ضخمة في تبريز، احد أهم المدن الصناعية في إيران، واشتبك المتظاهرون مع الشرطة وهاجموا أقسام الشرطة رافعين شعار "الموت للشاه"، وهاجموا مقرات حزب الإحياء الحاكم والبنوك والفنادق الفاخرة ودور السينما المتخصصة في عرض أفلام الجنس، ومباني أخرى كانت مملوكة للشاه وعائلته، وقبلها في يناير من نفس العام قتل العديد من المتظاهرين في المواجهات مع الأمن. وبدأت المظاهرات والاحتجاجات تتوالى كل أربعين يوما في احتفالات ذكرى الموتى، وكل مظاهرة جديدة كانت تضيف إلى عدد الضحايا. وفي هذه الفترة غيرت منظمات حرب العصابات من تكتيكاتها بعد أن عانت خسائر هائلة من تعذيب وقتل أعضاءها في سجون الشاه. وعندما فرضت الحركة الجماهيرية في أواخر 1978 إطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين بدأت منظمات حرب العصابات التحرك الفعلي، وجندت أعضاء جدد وأصدرت المنشورات والصحف وحاربت جيش الشاه وشرطته. وفي نفس الوقت، خضعوا لقيادة الخوميني بسبب عدم وجود أي قاعدة لهم وسط العمال وفقراء الحضر في السنوات الأولى لنشاطهم. والآن بدأ الخوميني يدعو صراحة إلى إسقاط الشاه والنظام الملكي بأكمله.

وحتى يونيو 1978، كانت المظاهرات المعارضة للشاه تخرج أساسًا من الطلاب والمثقفين وفقراء الحضر والطبقات والوسطى الحديثة والتقليدية. وبالنسبة للعمال كانت معظم الإضرابات والاعتصامات محدودة في المطالب الاقتصادية. وبداية من يونيو اتخذت حركة العمال الصناعيين طابعا سياسيا، وأعلنت صراحة المطالب بتأسيس، نقابات مستقلة في مواجهة النقابات التي يديرها السافاك، وتغيير إدارة المصانع وإغلاق مكاتب السافاك في المصانع. وفي سبتمبر أضرب عمال البترول في طهران وأصفهان وشيراز وتبريز وعبادان وطالبوا بإطلاق سراح السجناء السياسيين إلغاء الرقابة على الصحف والقضاء على السافاك نفسها، فتجاورت الإضرابات حدود أماكن العمل وخرج العمال بمسيرة من مصانعهم إلى وسط المدن وتحولت المسيرات إلى مظاهرات ضمت ملايين المعارضين لنظام الشاه. وقرر عمال البترول تخفيض الإنتاج من ستة ملايين إلى مليون برميل يوميا ووقف التصدير والإنتاج فقط للسوق المحلي. ثم أوقفوا الإنتاج تماما في أكتوبر 1978 اعتراضا على علاقات النظام بجنوب أفريقيا وإسرائيل. ورفض عمال السكة الحديد السماح لضباط الجيش والشرطة بالسفر بالقطار. ثم تلاهم عمال الطاقة الذرية اعتراضا على صناعتهم نفسها الموجهة للحرب، ثم أغلق تماما مصنع الصلب، ورفض عمال الموانئ تفريغ أي واردات ما عدا الواردات الغذائية والدوائية والورق الضروري للنشاط السياسي.

أرسل العمال خطابات إلى الخوميني يعبرون فيها عن تأييدهم له، ويطالبون بمشاركة العمال في حكومة

المستقبل وإصدار قانون عمل يضمن سيطرة العمال على الصناعة. وتحت ضغط تطور الموقف الثوري في شتاء 78/1979 تطور وعي العمال الإيرانيين في قفزات وخطوات واسعة، وتزايدت خبراتهم ونضاليتهم بسرعة، فذعر كثير من كبار ملاك المصانع والمديرين وهربوا من البلاد. فنما شعور العمال بالمسئولية نحو مصانعهم وتمسكوا بالسيطرة عليها، فقامت لجان الإضراب بتولي وظائف الإدارة وتقرير حدود الإنتاج وساعات العمل وساعات الإضراب...الخ.

وبينما كان يشعر العمال سابقا بالعجز، أصبح الآن لديهم شعور عميق بالقوة الجماعية. إن انخراط الطبقة العاملة المنظم في الحركة الثورية – التي وحدت كل الطبقات الأخرى المقهورة والمستغلة في المجتمع الإيراني – رجح الميزان السياسي لصالحها. ومن خلال الحركة الجماهيرية الواسعة أسقط واحدًا من أكثر الأنظمة قمعًا واستبدادًا في الأزمنة الحديثة.

وفي 16 يناير 1979 أجبر الشاه على ترك البلاد، وأطلق رحيله شرارة احتفال جماهيري صاخب فاندفعت الحشود في الشوارع وعانق الغرباء بعضهم البعض ووزعت الدكاكين الحلوى على الجماهير احتفالاً بالنصر على الاستبداد. وتآخى الجمهور مع الجنود وألقوا عليهم الزهور قائلين "لا تقتلوا إخوتكم وأخواتكم"، فبكى الجنود – ومعظمهم من أصول فلاحية – وعانقوا الجماهير. ثم قام المتظاهرون بتحطيم تماثيل الشاه المنتشرة في المدن الإيرانية.

وفي أول فبراير 1979 عاد آيات الله خوميني من آخر مكان نفي إليه في باريس، وبعدها بخمسة أيام أعلن نفسه رئيسا للدولة، وأصدر مرسوما بتعيين مهدي بازارجان رئيسا للوزراء، وحاول مع عدد من رجال الدين التفاوض مع قائد الجيش. كان ضباط الجيش يناقشون إمكانية القيام بانقلاب عسكري ولكنهم أدركوا أنهم فقدوا ولاء الجنود العاديين، وزاد توترهم كذلك بعد رحيل الجنرال الأمريكي روبرت هويزر، نائب قائد قوات الناتو والذي حذرهم من محاولة الانقلاب قبل رحيله. فقرروا أن يظلوا على الحياد وأن يبدءوا في التفاوض مع الحكومة المؤقتة.

وأثناء ذلك كانت الاشتباكات العسكرية جارية بين منظمات حرب العصابات وفنيي القوات الجوية وطلبة الكليات العسكرية ضد آخر القوات الموالية للشاه – قوات الحرس الإمبراطوري، وانتصروا عليهم ووزعوا أسلحتهم على الجماهير، وفي 11 فبراير استولت الجماهير المسلحة على مدرعات الشرطة ومتاريسها بالإضافة إلى مدفعية الجيش في طهران والأكاديمية العسكرية.

أصبح آيات الله خوميني الرئيس الجديد للدولة الإيرانية أساسا بسبب الضعف التنظيمي والأيديولوجي لكل مجموعات المعارضة الأخرى الموجودة. وحاول رجال الدين تفريق الجماهير المسلحين باستخدام خطاب إسلامي. وأعلنوا التوقف عن المواجهة المسلحة "حتى يصدر الخوميني الفتوى". ورغم ذلك فلمدة ثمانية أشهر بعد انتفاضة فبراير كانت سلطة الخوميني في حالة من عدم الاستقرار الدائم وخلال هذه الفترة كان على الشورى – مجلس العمال – أن تلعب دورا جوهريا في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. وطوال فترة يقظتها لم يستطع الخوميني تدعيم سلطته.

مجالس العمال (الشورى)

بعد أيام قليلة من الانتفاضة أصدر الخوميني أمره للعمال بالعودة إلى العمل "باسم الثورة". وعاد العمال إلى المصانع ليكتشفوا أنه لم يتغير شيء، فقد ظلت الأجور وشروط العمال على ما كانت عليه، وجاء رد الفعل

سريعا. ففي كثير من المصانع أتاح غياب المدير أو المالك، بعد هروبهم من البلاد أثناء الانتفاضة، الفرصة لتشكيل مجالس العمال على الفور، وفي أماكن أخرى كان استمرار وجود نفس المدير ونفس المشرفين وحتى نفس مندوب السافاك القديم هو الدافع نحو تشكيل المجالس. وفرت لجان الإضراب السابقة على الثورة صلب القيادة للمنظمات العمالية الجديدة. وشكلت مجالس العمال لجانا لتحديد وفحص العناصر القمعية والسلطوية داخل المصنع وطرد كل من كان له صلة قوية بالنظام القديم. وتولت كذلك مسألة المشتريات والمبيعات وتحديد الأسعار وطلابيات المواد الخام، وفحص أوضاع العمال والأجور والتأمين والصحة، ولجان لضبط الشئون المالية والإدارية، ولجان المرأة لطرح المطالب الخاصة بعمالة النساء.
كان العمال فعليا يسيطرون على الصناعة، وكانوا يتناقشون ويخططون ويديرون المصانع المختلفة، وكانت مجالس الشورى أداتهم الرئيسية في ممارسة السلطة على الإنتاج والتوزيع، وخلال الشهور القليلة الأولى من الثورة زاد الإنتاج وتضاعف الحد الأدنى للأجور من خلال تخفيض المرتبات المرتفعة للمهندسين والمديرين وقدموا اللبن مجانا للعمال، وكان العمال يهدفون إلى إبقاء المصانع مفتوحة وإدارتها تحت سيطرتهم، والحصول على اعتراف قانوني من الحكومة بمجالسهم. ورغم ذلك، فقد ظهرت مشكلات عديدة وكبيرة لتؤثر على الدور المستقل لمجالس الشورى.
أولاً: أعلنت الحكومة المؤقتة لمهدي بازار جان أن تدخل العمال في شئون الإدارة يتنافي مع الإسلام. وحاول النظام، الذي رفض الاعتراف بمجالس العمال، القضاء على قوتها من خلال تقسيم العمال على أساس العقيدة الدينية. وبدأت الحكومة تتدخل في شئون مجالس العمال عن طريق مجموعة صغيرة من العمال أطلقت على نفسها الجمعيات الإسلامية. وبدأت هذه الجمعيات تنظيم اللقاءات حول الأهمية العامة للإسلام وبشكل خاص المعنى "الإسلامي" للعمل والملكية والحكم، كمحاولة للسيطرة الأيديولوجية على مواقع العمل، وقد جاء على لسان أحد العمال: "أنهم الآن يحاربون الشورى (مجالس العمال) على أساس العقيدة الدينية. فإذا طالبنا بشيء أجابوا: هذه مؤامرة شيوعية لإضعاف عقيدتكم الدينية... وما أود أن أعرفه هو ما علاقة مجالس العمال بالدين؟ إن العمال جميعهم يعانون نفس الاستغلال: المسلمون والمسيحيون أو من أي دين أخر. إن المدير اللعين الذي يمتص دماءنا أصبح فجأة مسلما مخلصا، ومحاول تفريقنا باستخدام الدين، لذا يجب أن نعلم أن طريقنا الوحيد للنصر هو الحفاظ على وحدتنا من خلال مجالس الشورى".
ثانيا: كانت مجالس الشورى تعاني من مصاعب حقيقية في الحصول على المواد الخام، وإعادة بناء الاقتصاد، ولم تكن المواد الخام هي المشكلة الوحيدة – والتي نتجت عن إلغاء الإدارات القديمة تعاقدات المواد الخام أثناء الإضرابات، مما دفع العمال لطلب قروض ودعم من الحكومة التي أجبرتهم على التعاون مع الإدارات الجديدة.
ثالثاً: كانت مشكلة المهندسين المهرة، خاصة في المصانع الحديثة، كان هؤلاء المهندسون يتمتعون بمرتبات عالية جدا وأوضاع متميزة مع الخبراء الأجانب قبل الثورة، ويعيشون في عالم مختلف عن عالم العمال العاديين، وبعد هروب الكثير من الملاك والمديرين والخبراء الأجانب من البلاد شكل هؤلاء المهندسون الإيرانيون المهرة قوى هامة في المصانع الحديثة، وكانوا معادين لفكرة سيطرة الطبقة العاملة الإيرانية على السلطة من خلال مجالسهم. وعندما طالب العمال الحكومة بالدعم المالي لتشغيل المصانع، وجد النظام مبررا قويا لإرسال هذه الشريحة من الموظفين المهرة للسيطرة على المصانع.

وصل النضال من أجل سلطة العمال في المصانع إلى نقطة حرجة، فقد انتصر العمال في مواقع الإنتاج لتدعيم سيطرتهم، ولكنهم احتاجوا إلى آلة دولة تكون مباشرة تحت سيطرتهم وتستجيب لاحتياجاتهم كطبقة، فشكلوا مجلسا تأسيسيا للاتحاد، القومي لعمال إيران لتقوية المجالس المختلفة، وتدعيم الوحدة بينها. ولكن مشروع حكومة بازارجان كان محددا تماما: إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، وكان واضحا أن هذه الجمهورية ليس فيها أي مكان إلا لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التقليدية. وكانت مجالس شورى العمال تقف عقبة في هذا الطريق.

وبينما تكون النقابات العادية – التي تحصر نفسها في أحسن الأحوال في المفاوضة الجماعية والنضال الاقتصادي، وتضمن الاعتراف بحقوق الإدارة – ملائمة تماما لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، فإن مجالس العمال مختلفة تماما، وهي أشد خطورة على الرأسمالية لأنها تجمع في نفس الوقت بين القوة السياسية والاقتصادية للطبقة العاملة. لذلك أعلنت الحكومة المؤقتة أن مجالس العمال فوضوية لأنها تتدخل في شئون الإدارة والإنتاج، وأعلن وزير العمل والشئون الاجتماعية في مؤتمر صحفي: "إن وزارة العمل تؤيد النقابات وترى أن العمال يمكنهم الدفاع عن مصالحهم من خلال النقابات، وتنوي حل كل أشكال التنظيم الأخرى التي تضيع الوقت". ومع ذلك، فرغمً عن الحكومة أستمر الصراع من أجل سيطرة العمال داخل المصانع. بينما تجنب الخوميني نفسه التصريح بأي آراء بشأن مجالس العمال.

وبعد قيام الحكومة المؤقتة التي شكلها الخوميني بإطلاق الرصاص على مظاهرتين للعمال العاطلين في طهران وأصفهان، احتل العمال وزارة العمل، وأعلن أحدهم: "إنني أقترح أن بنقي في هذا المكان حتى تتحول وزارة أصحاب العمال هذه إلى وزارة للعمال، يجب أن يعرف وزير العمال أنه وزير في حكومة مؤقتة، وأنه هو نفسه وزير بصفة مؤقتة لا دائمًا. وواجبه أن يسأل المديرين والملاك الذين نهبوا الملايين خلال 25 عامًا مضت كيف أفلسوا هكذا فجأة؟ إننا لا نريد وعودًا وإنما نريد أفعالاً: لا تتهمونا بأننا كفار. لبوا مطالبنا وسوف نصلي 37 مرة يوميًا بدلاً من 17 مرة".

كان العمال العاطلون يطالبون بحقهم في العمال أو بإعانة بطالة، بينما كانت الحكومة المؤقتة تغلق المصانع المؤممة وتطرد العمال وتخفض أجور العمال الباقين في مواجهة الأزمة.

إن أحداث أول مايو كشفت عن الإمكانيات الثورية لحركة العمال، ولكنها أيضًا كشفت عن عاملين آخرين: أولا: عن معارضة النظام الصريحة للنشاط المستقل للطبقة العاملة، وثانيا: عن تخبط اليسار الإيراني. فلم يكن نشاط مجموعات الإجرام الإسلامية أمرا جديدا. وبعد أيام قليلة من إسقاط الشاه كان النظام يشجع الجماعات الإسلامية المتعصبة بتوجيه هجماتها الإجرامية ضد الحقوق الديمقراطية ومطالب كل قطاعات المجتمع. وتوجهت هذه الهجمات ضد حقوق النساء والأقليات القومية والفلاحين والعاطلين واليسار.

ولكن سبب نجاح هذه الهجمات التالية لها كان بالأساس تنيل اليسار للطبقة العاملة، بدلاً من التدخل لطرح استراتيجيات بديلة، فلم يقاوموا الاتجاهات الأيديولوجية المتنوعة الأخرى داخل الطبقة العاملة، وكانت النتيجة في الممارسة أن اليسار يقود أكثر القطاعات تخلفًا في الطبقة العاملة وليس أكثرها تقدما، وتجنبوا مساندة بعض القضايا – التي رأوا أنها لا تحوز شعبية واسعة، ولكنها تعبر عن المصالح الكلية والتاريخية للطبقة العاملة – فتركوا المجال مفتوحًا أمام الثورة المضادة الإسلامية.

اتضح هذا المنهج بنتائجه الخطيرة في قضية حقوق المرأة. عندما بدأ نظام الخوميني في 26 فبراير 1979

هجومه على المرأة بإلغاء الإصلاحات البسيطة التي قام بها الشاه في قانون حماية الأسرة. فأعاد الخوميني إلى الزوج الحق المطلق في الطلاق، وسمح له بالاحتفاظ بأربع زوجات، وعدد غير محدود من الزوجات المؤقتة (زواج المتعة) دون إذن الزوجة الأولى. ثم أصدر مرسومًا بتحريم ممارسة المرأة للقضاء. ومنعت وزارة الدفاع خدمة النساء في القوات المسلحة. وفي 7 مارس أعلن الخوميني أمره بارتداء المرأة الحجاب رغم عدم متعها من الخروج للعمل.

وفي 8 مارس، في احتفال يوم المرأة العالمي خرجت النساء بمظاهرة ضد قوانين الخوميني، فهاجمتهم عصابات حزب الله بالحجارة بينما قام أعضاء اللجان من الأصوليين وحرس الخوميني بإطلاق النار على المتظاهرات، استمرت هذه المظاهرة لمدة أسبوع كامل ولم يحاول اليسار كسب العمال لمساندة قضية المرأة، ولكنه تجنب الموضوع تماما. ووصل الأمر ببعضهم بأن أعلنوا أن مطالب المرأة "مطالب برجوازية" لا تستحق الاهتمام.

ومن ناحية أخرى كان قيادات الجيش والشرطة قد هربوا من البلاد، ومن بقي منهم لم يتعاطف من النظام الجديد، بالإضافة إلى معارضة كل الأقليات القومية والدينية لمشروع الخوميني، وكان النظام يفتقد إلى قوة تدعمه، فبدأ بتحويل اللجان في الأحياء الشعبية والعشوائية إلى جهاز دولة خاص به تقوم بدور الهيمنة الاجتماعية والأيديولوجية لتعزيز حكم الخوميني وكذلك تصفية اللجان المعارضة وتنمية عضوية اللجان المؤيدة للحكم اعتمادا على القبلية. وانعزل اليسار تماما عن أي نشاط سياسي داخل اللجان. وبالتالي أصبحت هذه اللجان بعد فترة قصيرة جهاز الشرطة الخاص بالنظام، وأصبحت السافاك الجديدة الخاصة بالخوميني، تنتشر في الشوارع والمصانع وبين الأقليات القومية ولا تضم إلا أشد الإسلاميين تعصبا.

وبعد المرأة بدأ النظام في الهجوم على الأقليات القومية. ففي 18 مارس أطلقت القنابل على القرى الكردية بسبب الاستيلاء على أراضي كبار الملاك، والمطالبة بتقرير المصير. وفي 29 مارس هاجمت قوات الخوميني قرى التركمان بسبب استيلاء الفلاحين على أراضي كبار الملاك أيضا. ووقفت منظمات اليسار الإيراني موقف المتفرج على الأحداث فلم تؤيد مطالب المنظمات الكردية الكبيرة بتقرير المصير، بما فيها حق الانفصال عن إيران، وأخضعوا سياستهم للقومية الإيرانية.

وحاولت حكومة بازارجان تدعيم موقفها فدفعت باقتراح للاستفتاء حول دستور إسلامي في 30 مارس وأيد ا المجاهدون اقتراحات النظام. لكن منظمات المرأة والأقليات القومية والمجالس العمالية في العديد من المصانع نادت بمقاطعة الاستفتاء. واستعدت الحكومة بأساليب الإرهاب القديمة لإقامة الاستفتاء باستخدام الجيش وأسلوب طبع الأختام على البطاقات بحيث من يقاطع الاستفتاء لا تختم بطاقته، ومن يصوت بالرفض يكون أسمه مسجلاً في اللجان المحلية التي أصبحت الآن جهاز بوليس خاص بالخوميني. ومع ذلك حدثت صدامات عنيفة بين قطاعات من الجماهير واللجان المحلية وأحرق الأكراد والتركمان صناديق الاقتراع. وأعلن النظام أن اقتراح الجمهورية الإسلامية حاز غالبية عظمى رغم أنه لم يعلن عن أي أرقام.

وعلى هذا الأساس رفض النظام أطروحة الجمعية التأسيسية التي كان ينادي بها العمال ومنظمات المرأة والأقليات والطلاب والمثقفين بانتخاب ممثلين للجماهير، وبدأ في تشكيل جمعية من المشايخ الإسلاميين للتصديق على الدستور الإسلامي. وأصبح الحرس الثوري – حرس الخوميني – القوة المنظمة لحماية الجمهورية الإسلامية وشكل بعد ذلك بجانب الجماعات الإسلامية المتعصبة صلب قوات البوليس لآلة الدولة

الجديدة. ثم تشكل حزب الجمهورية الإسلامية لتنظيم المظاهرات المضادة عندما ترفع المطالب الثورية.
ثم بدأ النظام حملته الشعواء على الحركة العمالية بمحاولة تطهير الشورى من كل العناصر المتقدمة وتثبتت الطبقة العاملة على أساس ديني حيث أعلن أن الشورى لابد أن تكون إسلامية فقط. وبدأت موجة من التخبط داخل الحركة العمالية نتيجة لهذه التصفية وفي نفس الوقت نتيجة لتخاذل اليسار. ثم أعلن الخوميني في حملته تحت أسم إعادة البناء تجريم الإضرابات وأيد ذلك كل من الجمعيات الإسلامية ومجالس العمال الإسلامية بل أرسلت أيضا العمال، بعد انتهاء يوم العمل، للعمل في الأرض وكنس الشوارع وتنظيف مباني الوزارات.
وقد رفض الكثير من العمال سياسات إعادة البناء وقاموا بالعديد من الإضرابات والاعتصامات، وقال أحد العمال في شركة تالوب: "رغم وجود ملايين العاطلين، مازالوا يخرجونا من المصانع لنشارك في إعادة البناء" وآخر من جنرال موتورز: "لماذا لا تجبر الحكومة الرأسماليين الذين هربوا أموالهم في البنوك الأوروبية على استرجاعها لنتمكن من تحديث الإنتاج في الزارعة والصناعة؟ إن هذه هو إعادة البناء الحقيقية".
وفي خريف 1979 أصبح موقف النظام حرجا للغاية، فبرغم القمع الشديد استمر نضال الجماهير مشتعلاً، فما زالت مظاهرات النساء ضد قوانين الأسرة مستمرة، ولم تتته موجة احتلال المصانع، وانتشرت مظاهرات العاطلين في كل أنحاء البلاد، وظل الفلاحون يستولون على أراضي كبار الملاك، بينما كانت الحرب مستمرة بين الأقليات القومية والحكومية والمركزية. وتزامن كل ذلك مع انقسامات حادة في الطبقة الحاكمة الإيرانية حول تنظيم المجتمع بين أنصار رأسمالية الدولة، والرأسمالية التقليدية في البازار، والرأسمالية الحديثة. إلى أن جاء احتلال السفارة الأمريكية في 4 نوفمبر 1979 ليحل الخلافات بين الطبقة الحاكمة الإيرانية وبقضي على الصراع من أجل سيطرة العمال.
ثم بدأ النظام سلسلة من المظاهرات المعادية للإمبريالية تاركا كل قطاعات اليسار في تخبط تام، وفي مقابل ذلك، تجاهل اليسار كل العناصر القمعية في نظام الخوميني، ومطالب النساء والأقليات القومية وسيطرة العمال على المصانع، ورأى عن مغالطة أن مطالب مجالس العمال ليست سوى مطالب اقتصادية ناتجة عن تخلف وعي العمال، وعلى اليسار أن يقودها إلى المطالب السياسية، وفي هذه الظروف اتفقت كل قطاعات اليسار على أن كل القوى يجب أن تتحالف مع "البرجوازية التقدمية المعارضة للإمبريالية". وأعلن الخوميني بدوره أن كل الحركات المعادية للنظام سببها الإمبريالية الأمريكية، فحركة العمال في المصانع، وحركة الأقليات القومية، وحركة المرأة، والفلاحين، كلها يحركها عملاء الصهيونية والإمبريالية الأمريكية، وانتهز فرصة تخبط وخرس المعارضة وأعلن عن استفتاء جديد حول الدستور الإسلامي، وصنف كل معارضي هذا الاستفتاء كعملاء للصهيونية والإمبريالية. وأيدت كل قطاعات اليسار الاستفتاء الجديد "حتى لا يتعرض الصراع ضد الإمبريالية للخطر"، بينما قمعت المظاهرات التي نظمها الإسلامي الليبرالي إلى آيات الله شريعة ما دارى ضد الاستفتاء بوحشية.
بعد ذلك بدأ النظام في تصفية كل أشكال المعارضة في مجالس العمال وقمع الحريات وحقوق الأقليات باستخدام الدستور الجديد... الخ، وبدأت الانقسامات تحدث بين فرق الطبقة الحاكمة الجديدة حتى اشتعلت حرب العصابات في ما بينها، بالإضافة إلى جماعتي المجاهدين والفدائيين، فأستخدم النظام ذلك كذريعة

لعسكرة المصانع والمجتمع وتصفية كل أشكال المعارضة المتبقية.
لم يبق أي أثر لمكتسبات ثورة نوفمبر 1979، وتم تدمير حركة الطبقة العاملة الإيرانية، ووقع اليسار في هاوية أخطائه القديمة: فإما تأييد غير مشروط لنظام دموي معادي للطبقة العاملة، أو التردي في العزلة الفظيعة لسياسات حرب العصابات.

خاتمة

إن محور الثورة الاشتراكية هو التحرر الذاتي للطبقة العاملة. وهذا يعني أن على الحزب الاشتراكي الثوري أن يقود الطبقة العاملة نحو هذا الطريق، لا أن يستبدل الطبقة العاملة – الفاعل الحقيقي في العملية التاريخية. إن الحزب لا يصنع الثورة نيابة عن الطبقة العاملة وجماهير المقهورين، بل عليه أن يقنع الطبقة العاملة بضرورة استيلائها على السلطة من خلال منظماتها الثورية، ويفند كافة الاتجاهات الرجعية في صفوفها بصبر وتماسك لا أن يتخلى عن هذا الدور كما فعل اليسار الإيراني. إن غياب هذا الحزب بعد إسقاط الشاه ترك فراغًا سياسيًا لم يملأه سوى النظام الإسلامي.فبرغم الشجاعة المدهشة التي ميزت حركة مجالس العمال (الشورى) لم تستطع لغياب الحزب السيطرة على لجان الأحياء التي سيطر عليها الإسلاميون بعد فترة طويلة من التخبط وعدم التماسك.
إن الحزب الثوري يجب ألا يساوي في مسألة انفصال المرأة من أجل تحررها، واستيلاء الفلاحين على الأرض وحقوق الأقليات الدينية والقومية. لم يكن ممكنا أن يحصل حزب من هذا النوع على تأييد الغالبية في البداية. ولكنه كان يستطيع أن يشكل فصلا من أقلية واضحة ومتماسكة حول هذه الأفكار، ومعارضة لفكرة الدولة الإسلامية. وكان على هذه المنظمة الثورية أن تفهم وتوضح بصبر طبيعة نظام الخوميني المعادية للطبقة العاملة، وعلى هذا الأساس كان من الممكن أن يحوز مشروع الصراع من أجل الاشتراكية غالبية كاسحة داخل مجالس شورى العمال وحتى بين العمال المخدوعين بالأفكار الإسلامية، حيث كانوا يؤيدون النظام الإسلامي ويريدون سيطرة العمال على المصانع.
إن مسألة مستقبل الثورة في إيران، وفي كل منطقة الشرق الأوسط، تتحدد إلى درجة كبيرة بإمكانية قيام مثل هذه المنظمة، وإلا فمأساة الثورة الإيرانية في 1979 يحتمل أن تتكرر مرات أخرى عديدة.

8- ثورات أوروبا الشرقية 1991 - 1989

جريدة العامل الاشتراكى الإلكترونية الامريكية - الان ماس – 2009
يروي ألان ماس قصة المد الثوري الذي اجتاح أوروبا الشرقية في عام 1989... عن سقوط الستالينية و نهاية أكذوبة "المعسكر الإشتراكى".

كان سقوط حائط برلين قبل 20عاماً موجة عارمة من موجات الثورة التي أسقطت الحكومات في نصف أوروبا الشرقي، مع نهاية عام 1989. النظم المستبدة التي كانت تُرى في موقع السيطرة التامة على الشعوب – دول "الأخ الأكبر" البوليسية الشهيرة – راحت تتهاوى بسرعة رهيبة، واحدة تلو الأخرى، عندما

خرجت لها الجماهير الغفيرة تطالب بالديمقراطية والعدالة.
كانت الثورات ضد نظم الكتلة الشرقية إحقاقاً لمبدأ هام من مبادئ الاشتراكية: أن لأغلبية الطبقة العاملة في المجتمع القدرة على هزيمة أعتى النظم الحاكمة استبداداً وقمعاً.
لكن ليس هذا هو ما يفكر فيه الناس عندما يعودون بتفكيرهم إلى عام 1989. فالنتيجة التي قدمها لهم الإعلام الغربي والمؤسسة السياسية الغربية هي أن سقوط حائط برلين رمز لفشل الاشتراكية وتفوق الرأسمالية.
صور الجماهير من ألمانيا الشرقية وهم يهرولون فوق الحائط أو يكسرون أجزاء منه ترتبط في أذهان أغلب الناس بفكرة أن هؤلاء الناس كانوا في لهفة للهروب من نظام يقول عن نفسه إنه نظام شيوعي.
المدافعون عن الرأسمالية يحتفون عادة بهذا التفسير ويكرسون له. وهناك الكثير من اليسار تكوّن لديهم نفس الانطباع، لكن برد فعل عكسي. فهم يعتقدون أن الثورات ضد النظم في الكتلة الشرقية مدعاة لليأس، وأنها خطوة إلى الوراء، ربما كانت برعاية السي آي أيه، من مجتمعات – بغض النظر عن كمّ ما بها من عيوب – رفضت الرأسمالية على الأقل.
الرأيان بينهما نقطة مشتركة، هي الاعتقاد الخاطئ بأن ما كان في أوروبا الشرقية هو اشتراكية. على النقيض، فإن تلك المجتمعات – مثل الاتحاد السوفيتي بعد صعود جوزيف ستالين، وكانت نظم الكتلة الشرقية تدور في فلكه – كانت تعاني من حكم الأقلية، وكانت تجربة الأغلبية العاملة ليست تجربة حرية وديمقراطية، بل استغلال واضطهاد وتغريب عن أي نوع من أنواع التمكين الاجتماعي أو السياسي.
عندما تتزع الكلمات الرنانة التي كان حُكام الكتلة الشرقية يصفون بها أنفسهم، فلن ترى إلا نُظم تعكس الصفات الأساسية للرأسمالية كما نعرفها من الولايات المتحدة الأمريكية – إذ تُتاح لأقلية صغيرة سيطرة استباقية على ما يحدث في المجتمع، يسيطرون على الموارد المستخدمة ويحددون من يحوز على النصيب الأكبر من الامتيازات والسلطة.
كان بين دول أوروبا الشرقية والرأسمالية الغربية شيء آخر مشترك، وهو الطبقة العاملة التي تحركها تجربة الاستغلال والاضطهاد، مما دفعها للتنظيم والمقاومة. تاريخ النضال والثورات الغني للكتلة الشرقية بدأ بتشكيل الدول التابعة للاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر حتى ثورات 1989.
عندما انفجر السد وانهار، تسارعت وتيرة الثورة. في بداية عام 1989 كانت هناك ست بلدان في الكتلة الشرقية متحالفة مع الاتحاد السوفيتي، وهي ألمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا، بالإضافة إلى يوغوسلافيا وألبانيا على الأطراف، وإن كانت الأخيرتان تعتبران بدورهما وراء الستار الحديدي
مع انتهاء عام 1989، أصبح الحُكام الستالينيون خارج دائرة السلطة في جميع الدول التابعة الست. وبعد عام، لم يعد لألمانيا الشرقية وجود، إذ اتحدت بألمانيا الغربية من جديد. وبعد عام آخر، بدأ الاتحاد السوفيتي نفسه في السقوط، متحولاً في نهاية المطاف إلى 15 دولة منفصلة، وبدأت يوغوسلافيا السابقة في الانهيار.
من ثم تعتبر ثورات 1989 نقطة تحول في التاريخ. فهي لم تنتج الاشتراكية – في كل الحالات كان النظام الجديد خطوة نحو شكل مختلف من أشكال الرأسمالية. لكن النضال الشرس من الأسفل الذي أدى أخيراً إلى سقوط النظم الديكتاتورية في أوروبا الشرقية، ما زال حتى يومنا هذا مصدر إلهام.
ولقد كانت ثورات 1989 متجذرة في أزمة اقتصادية انتشرت في شتى أنحاء الكتلة الشرقية ما إن توسع

النظام الستاليني متجاوزاً نقطة معينة من النمو.
في الاتحاد السوفيتي نفسه، كان معدل النمو السنوي يتباطئ عقداً بعد عقد، من متوسط سنوي بلغ 5.8 في المئة أثناء الخمسينيات، إلى 3.7 % خلال السبعينيات، ثم 1 في المئة لا أكثر في الثمانينيات. أوروبا الشرقية – التي سارت نظمها على نفس خطى الاتحاد السوفيتي – أحست بنفس الأزمة. وفي الوقت نفسه أدى غضب واغتراب الطبقة العاملة وخنق الحركة الثقافية إلى تهيئة الأوضاع للانفجار.
بحلول الثمانينيات، أدركت بعض قطاعات البيروقراطية السوفيتية أن ثمة حاجة لشكل ما من أشكال الإصلاح. ميخائيل جورباتشوف – الذي أصبح زعيماً للحزب الشيوعي في أواسط الثمانينيات – أطلق برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية المعروف باسم "البيروسترويكا". واستكمالاً للأجندة الاقتصادية، بادر جورباتشوف بعملية إصلاح سياسي عُرفت بـ "الجلاسنوست"، أي "الشفافية".
ما إن بدأ الغطاء ينزاح قليلاً على يد البيروقراطية، أدى الغليان في مجتمعات الكتلة الشرقية إلى فتحه أكثر وأكثر.
في روسيا نفسها اندلعت نزاعات قومية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي التي زعموا أنها اشتراكية – في واقع الأمر كانت أمماً مضطهدة محبوسة داخل الإمبراطورية السوفيتية. بدأت الحركات تتشكل، من جمهوريات البلطيق – لاتفيا وليتوانيا وأستونيا – إلى جمهوريات القوقاز – جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وفي شتى أنحاء أسيا الوسطى.
وفي أوروبا الشرقية التابعة للاتحاد السوفيتي، كان نشاط المعارضة أجرأ وأقوى. في المجر على سبيل المثال، تجمع 10آلاف شخص في مارس 1988 في مظاهرة غير قانونية للمطالبة بـ "الديمقراطية وحرية التعبير وحرية الصحافة". وكانت استعراضاً مذهلاً لقوة المعارضين. وكما قال راديكالي من ألمانيا الشرقية فيما بعد متذكراً تلك الحالة: "ظهر إحساس بأنه لابد من أن تتغير الأحوال".
لكن ما زالت السرعة والقوة التي انفجرت بها الأوضاع بنهاية عام 1989 عصيّة على التصور. حتى مع زيادة حجم المظاهرات أكثر وأكثر، ومع دخول دولة وراء الأخرى في أزمة سياسية، لم يدرك أحد – ولا حتى من يناضلون من أجل التغيير – كم كانوا قريبين من صناعة التاريخ.
التحولات الأولى في عام 1989 جاءت من بولندا. ما حدث هناك يبدو الآن متواضعاً مقارنة بما حدث في الدول الأخرى بعد ذلك، لكن أحداث بولندا كانت أشبه بالزلزال وقت وقوعها: كان النظام البولندي قد قام قبل 8 سنوات بسحق حركة التضامن النقابية المستقلة وقمع المعارضة بكافة أطيافها، وبدأ يدعو قيادات حركة التضامن – الذين بدأوا في الخروج من السجون أو من مخابئهم – إلى التفاوض على اقتسام محتمل للسلطة.
عندما سُمح لحركة التضامن بالمشاركة في الانتخابات، تفوقت على الحزب الستاليني الحاكم. رغم أن مرشحي التضامن لم يُسمح لهم إلا بالترشح على ثلث مقاعد مجلس النواب، فقد ربحوا الدعم الكافي لتشكيل حكومة. وتم انتخاب رئيس تحرير جريدة التضامن رئيساً للوزراء، وتمت إزاحة الستالينيين من "قيادة السلطة السياسية في بولندا" للمرة الأولى.
ثم جاء الدور على المجر. النظام هناك الذي تشجع لما رأه من جورباتشوف والحلفاء في الاتحاد السوفيتي، مد يده إلى المعارضين أملاً في احتواء حالة الغضب بإصلاحات قليلة. لكن سرعان ما سقط النظام القديم

تحت جحافل المطالبين بالديمقراطية.
من الإصلاحات التي تمت فتح الحدود بين المجر والنمسا، وهو أول مُسمار يتم دقه في نعش "الستار الحديدي" الذي فصل الكتلة الشرقية عن الغرب. ساعد هذا على نشر حمّى الثورة إلى ألمانيا الشرقية، الدولة الأقوى اقتصادياً من بين الدول التابعة للاتحاد السوفيتي. وراح الآلاف من أبناء ألمانيا الشرقية يقضون "أجازاتهم" في المجر، ومنها يعبرون إلى الغرب.
نظام ألمانيا الشرقية الذي كان يقوده إريش كونيكر المتشدد، حاول احتواء الأزمة، لكن الضغوط بدأت في إحداث تصدعات. تمت إزاحة هونيكر عن منصبه، وحل محله "الإصلاحي" إيجون كرينز. زار كرينز جورباتشوف في موسكو بنهاية شهر أكتوبر، حيث قال جورباتشوف إنه لن يدعم استخدام القوة لمحاولة وقف تدفق اللاجئين من الشرق.
وفي مطلع نوفمبر بدأ المتظاهرون يتجمعون عند جدار برلين، رمز الانقسام الكريه بين الشرق والغرب بعد الحرب العالمية الثانية. تم إطلاق النار على المئات من أبناء ألمانيا الشرقية فيما كانوا يحاولون الهرب عبر الجدار، على مدار السنوات الثلاثين التي انقضت منذ إنشائه.
وفي 9 نوفمبر، مع تزايد عدد المظاهرات عند الجدار وزيادة جرأتها، تراجع النظام. قررت القيادة أنه بدلاً من السفر في مسار طويل عبر تشيكوسلوفاكيا والمجر والنمسا إلى ألمانيا الغربية، فسوف يُسمح لأبناء ألمانيا الشرقية بعبور الحائط من نقاط حدودية في برلين. وأعلن مسؤول محلي عن القرار قبل أوانه، فتجمع الناس عند الحائط، فتركهم الحراس المذهولين يمرون.
ما إن حدث الصدع الأول، بدأ أبناء ألمانيا الشرقية يُسقطون أجزاء من الحائط بأيديهم، ووقفت السلطة بلا حيلة لا يمكنها منعهم. وخلال عام، انهار الجدار الذي قسّم ألمانيا لمدة أربعين عاماً، واتحد الشرق والغرب من جديد، لكن تحت حكومة ألمانيا الغربية بقيادة الشخصية المحافظة، المستشار هيلموت كول.
أول دول أوروبا الشرقية التي خرجت عن السرب فرضت نمطاً سياسياً جديداً. كما قال أنطوني أرنوفي في مقال لدورية "إنترناشيونال سوشياليست ريفيو": "عندما أحسوا بأن القمع وحده لن يحتوي الأزمة، خرج البيروقراطيون الستالينيون بقرار: إما أن يُسقطهم الناس أو يهربون. في النهاية، حدث الأمرين. تحت ضغط المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات، تهاوت النُظم واحداً وراء الآخر".
وجاء الدور على تشيكوسلوفاكيا. قبل عشرين عاماً دخلت الدبابات الروسية إلى براج لسحق انتفاضة الطلبة والعمال. الآن، أواسط نوفمبر 1989، أحس ما لا يقل عن 200ألف شخص بالثقة الكافية للتظاهر مطالبين بالديمقراطية. وخلال أيام وصل عدد المتظاهرين إلى 800ألف، وفي 27 نوفمبر خرج ملايين الناس من أعمالهم في إضراب شمل جميع أنحاء البلاد، لمدة ساعتين.
هنا أيضاً شغل معارضو الماضي مسرح الأحداث. بدأ عام 1989 على فاكلوف هافيل سجيناً للنظام، وكان معروفاً لبعض الناس على المستوى الدولي بصفته ناشطاً وكاتب مسرحي. بنهاية العام أصبح رئيس تشيكوسلوفاكيا في أول نظام بعد سقوط الستالينية.
وكانت ذروة ثورات 1989 هي ثورة رومانيا، التي كانت تزرح تحت حُكم نيكولاي تشاوشيسكو البغيض، وزوجته إيلينا الشبيهة بماري أنطوانيت.
كما حدث في دول أخرى، كانت الخطوات الأولى نحو قلب النظام القديم خطوات صغيرة. عندما حاولت

الشرطة السرية في أواسط ديسمبر القبض على المعارض البارز لازلو توكيس بمدينة تيميسوارا، تجمع المئات في درع بشري حول بيته. بدأت الشرطة في محاولة تفريقهم، لكن انضم إلى المتظاهرين المئات غيرهم.

تحول النظام إلى طريقته المجربة المعروفة. فتح الجنود ورجال المباحث النار على مسيرة من عشرات الآلاف في تيميسوارا يوم 17 ديسمبر. لكن على النقيض مما كان يحدث في الماضي، استمرت المظاهرات، وبعد يومين تحولت إلى إضراب عام. توقفت مصانع تيميسوارا تماماً، وانضم عدد كبير من سكان المدينة إلى المسيرات الجماهيرية.

انتشرت الإضرابات والمظاهرات في شتى أنحاء رومانيا، ووصلت إلى العاصمة بوخارست حيث حاول النظام تنظيم مسيرة مؤيدة للحكومة، ففرقتها هتافات "يسقط شاوشيسكو!". ومن جديد صدرت الأوامر للجنود ورجال الشرطة بإطلاق النار، لكن نقطة التحول حانت. وصفت فيوريكا بوتتاريو – الطالبة التي كانت تعمل في مصنع ساعات في بوخارست – ما حدث بعد ذلك:

ذهبت للعمل، فوجدت أن المصنع في إضراب. هرعت إلى مبنى اللجنة المركزية ورحت أهتف "يسقط شاوشيسكو! الموت للجزار".

سرعان ما تصدى الجنود ورجال الشرطة للمتظاهرين... أضافت فيوريكا:

لم نعرف إن كانوا سيطلقون النار أم لا، لكن كنا جاهزين لمواجهة الرصاص. رأيت الجنود متجهمين. تقدم الجميع من الدبابات، وبدأ الناس يهتفون: الجيش معنا، الجيش معنا" بعد أن كان الشعار "الجيش معهم". بدأوا في إطلاق النار في الهواء ليوضحوا لنا أنهم لن يطلقوا النار علينا. تجمع الناس على الدبابات وعانقوا الجنود. كنت قريبة للغاية من مدرعة. قال الجنود: "لقد اعتقلنا قائدنا". وأظهروه لنا. ثم قالوا: "سنعتقل شاوشيسكو".

تم اعتقال الديكتاتور، وأُعدم هو وزوجته يوم الكريسماس.

الكثير مما حدث في عام 1989 يُقدم تحت اسم قيادات سياسية من النظام القديم ومن المعارضة الجديدة على حد سواء. لكن القوة الحقيقية في ثورات أوروبا الشرقية كانت قوة الشعوب، التي تحركت وخرجت لتناضل من أجل التغيير.

سواء كنا نتحدث عن هدم حائط برلين الذي حدث بشكل تلقائي عفوي، أو الإضراب العام في تشيكوسلوفاكيا أو حرب الشوارع في رومانيا، فإن نقطة التحول في تلك الدول واحدة وراء الأخرى، كانت حركة الجماهير، حركة أبناء الشعب.

ما زالت صور مظاهرات عام 1989 – سواء في روسيا أو أوروبا الشرقية – مصدراً للإلهام. يظهر منها بالمعنى الحرفي للكلمة بحر متلاطم من الإنسانية، أكبر من أي مظاهرات أو احتجاجات في المدن الغربية، على الأقل حتى تلك النقطة من التاريخ.. جماهير رهيبة محتشدة في ميادين كبرى، كانت معروفة لنا في الغرب قبل ذلك بأنها مراكز تجمع مظاهرات عيد العمال التي يحشدها النظام، يوم تخرج مواكب يحفها الجنود من الشرطة والجيش.

كان الإحساس بفتح أبواب الاحتمالات مذهلا. كما يذكر اشتراكي من ألمانيا الشرقية عن الأيام التالية لسقوط حائط برلين: "في الشهور الأولى بعد الثورة، بدا أن الجميع تغيروا. وقعنا جميعاً تحت تأثير فكرة أننا

قادرين على تغيير كل شيء. أصبح الناس أكثر ثقة بأنفسهم. وبدأ المواطن البسيط يتحدث في المظاهرات والاجتماعات".
لكن وإن كانت الجماهير قادرة على بدء الثورة، فهي ليس لديها التنظيم أو القدرات السياسية اللازمة لتحديد مسارها.
تم إسقاط رؤساء النظم المكروهين، مثل هونيكر وشاوشيسكو، وتخلت الأحزاب الستالينية التي كانت تحكم عن احتكارها للسلطة. لكن حتى في أعقاب المسيرات الحاشدة والإضرابات العامة، ظلت أجزاء كبيرة من النظم الحاكمة في مكانها تحت عباءة النظام الجديد. كما كتب أرنوفى: "في الواقع، راح نفس المدراء يديرون نفس المنشآت في اليوم التالي، ونفس ضباط الشرطة وقوات الأمن استمروا في أعمالهم، وأصبح النظام الشيوعي نظام الديمقراطية أو السوق الحرة أو الإصلاح".
أما المعارضين السابقين الذين تسلطت عليهم الأضواء فجأة، فقد أصبح لديهم سلطات ضخمة. لكن أغلبهم تخلوا عن ماضيهم الثوري – إن وُجد من الأساس – وراحوا يعزفون لحن السوق الحرة الذي يبشر به الغرب.
في بولندا على سبيل المثال، كان رد ليش فاليسا – القيادي المعروف لحركة التضامن منذ انتفاضة 1980و 1981 – على موجة من الإضرابات صاحبت وصول الحركة إلى السلطة في عام 1989، بأن دعى إلى تجميد الإضراب لستة أشهر "على الأقل" من أجل تعزيز التحالف بين أصحاب السلطة الجدد و"الجناح الإصلاحي للنظام". حكومة حركة التضامن الجديدة أشرفت على فرض إجراءات نيوليبرالية غاشمة، وُصفت بأنها "العلاج بالصدمة"، وضعت حداً للتحكم في أسعار العديد من السلع الغذائية والاستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسب بلغت 500في المئة.
وفي تشيكوسلوفاكيا رحب فاكلاف هافيل بالإضراب العام الذي شل حركة النظام القديم في نهاية نوفمبر، لكنه بعد ذلك قال إن الإضراب أدى دوره، وأن المعارضة بحاجة إلى الانخراط في أنشطة "بناءة".
ما حدث بعد ثورات 1989 هو الانحراف عن الطريق السليم. الانتفاضة الجماهيرية التي خرجت من الأسفل أسقطت أحد أشكال الرأسمالية – حيث السيطرة لبيروقراطية الدولة – لتحل محلها رأسمالية السوق الحرة على النموذج الغربي.
ولقد رحب أغلب المضطهدين سابقاً ممن وصلوا إلى السلطة بعد الثورات بهذا التغيير. الكثير منهم تأثروا قبل عشرات السنين بنضال الستينيات وصعود اليسار الجديد في أوروبا الغربية. لكن الفترة المحافظة التي تلت ذلك الصعود كانت هي ما شكّل وجدان وتفكير هؤلاء – إذ لم يروا بديلاً للنظام الستاليني سوى رأسمالية السوق الحرة. كان هذا من التناقضات المحبطة لتلك الفترة؛ أن تسمع الرجال والنساء الذين دخلوا المعتقل السياسي بسبب دفاعهم عن النقابات العمالية يشيدون بشخصية مثل مارجريت تاتشر، من وحوش سحق النقابات.
ولقد تحطمت التوقعات والآمال في أن تأتي سوق الرأسمالية الحرة بالرفاهية والحرية. وزاد تدهور مستوى المعيشة في بلدان مثل بولندا وغيرها.
لكن المعاناة التي تعرض لها الناس في ظل السوق الحرة في السنوات التالية يجب ألا ينسينا ما أنجزته ثورات أوروبا الشرقية. فقد سقط نظام ديكتاتوري بدا حصيناً ضد أي شكل من أشكال الاحتجاج، في نصف

قارة، خلال فترة لم تزد عن شهور.
لقد أفسحت الثورات المجال أمام إعادة اكتشاف الاشتراكية الحقيقية، غير الملوثة بجرائم الستالينية. هذا مكسب نتطلع إليه الآن، مكسب يضع إنقاذ الطبقة العاملة – بأيدي الطبقة العاملة – في قلب مشروع خلق عالم جديد.

الجزء السابع: مساهمات فى الماركسية

1- تراث روزا لوكسمبورج

منظمة البديل الاشتراكي بأستراليا - سيمون أوللي – 2012
قُتلت روزا لوكسمبورج – أحد أهم القادة في تاريخ الحركة الاشتراكية – في ليلة الخامس عشر من يناير عام 1919، بعد القبض عليها بواسطة الـ "فريكوربس"(1) بأوامر من قائد الحزب الاشتراكي الديمقراطي

فريدريك إيبرت، حيث تحطمت جمجمتها بمؤخرة رشاش آلي وألقيت جثتها بقناة لاندفير ببرلين.
يعرف هذا الموقع اليوم بنصب تذكاري بسيط، وسط أشجار تيرجارتن، حيث يبرز اسم روزا لوكسمبورج بأحرف معدنية.
تعطي الطبيعة البسيطة للنصب التذكاري، وصمته، وعزلة موقعه علي القناة لمحة بسيطة عن الظروف الصاخبة التي صاحبت مقتلها في الأشهر الأولي من ثورة العمال والبحارة والجنود والتي وضعت نهاية الحرب العالمية الأولي في أواخر عام 1918. ماتت لوكسمبورج بينما كانت المعركة مستعرة في قلب الحركة العمالية بين إصلاحيي الحزب الاشتراكي الديمقراطي بألمانيا وبين الثوريين الذين تجمعوا حول لوكسمبورج وكارل ليبنكت في عصبة سبارتاكوس (التي تحولت فيما بعد إلي الحزب الشيوعي الألماني). لا يعطي هذا النصب أي لمحة عن أهمية حياة لوكسمبورج كاشتراكية ثورية، ولا للإلهام الذي قدمته، ولا للتأثير الشديد لها علي من جاءوا بعدها. كانت مؤخرة رشاش آلي لأحد الجنود كافية لتحطيم جمجمتها، لكن إرثها لم يكن سهلا أبدا تدميره.

إصلاح أم ثورة

ولدت روزا لوكمسبورج في 5 مارس 1871 في بولندا، وهناك تلقت خبراتها الأولى كناشطة في الحركة الثورية السرية. لكنها كقائدة سياسية شديدة الموهبة، تم سحبها لقلب الحركة العمالية بألمانيا حيث تبوأت مكانتها منذ نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر كقوة محركة للجناح الراديكالي في الحركة الاشتراكية الألمانية. وفي كتيبها "إصلاح اجتماعي أم ثورة" الذي نُشر عام 1899، نهضت لوكسمبورج لمحاربة من في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذين رفضوا الثورة وجادلوا بدلاً منها بالتركيز علي الإصلاح التدريجي للرأسمالية عبر البرلمان والنقابات.
كان الرمز الأساسي لهذه الموجة التحريفية هو إدوارد برنشتاين. في كتابه "الشروط المسبقة للاشتراكية ومهام الديمقراطية الاجتماعية" ناقش برنشتاين أن النظام الرأسمالي قد تطور، وأن الميل لحدوث أزمة كما وصف ماركس قد تم التغلب عليه رافعا الاحتمال لتقدم دائم وسلمي تجاه رخاء عالمي.
ورداً على برنشتاين، رفضت لوكسمبورج فكرة أنه تم التغلب علي تناقضات الرأسمالية وميلها لحدوث أزمات. وجادلت أن تطور النظام الرأسمالي سيعمق من هذه التناقضات، وأن فترة النمو والازدهار في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر في ألمانيا إلا بمثابة هدوء ما قبل العاصفة. وأكملت لوكسمبورج أنه لن يمضي كثيراً من الوقت حتى تنفجر هذه التناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي مرة أخرى. لكن هذه المرة – ومع التركيز الأكبر على الصناعة والمنافسة العالمية بين الأمم للأسواق والموارد، ستصبح الأزمة أعمق من أي أزمة مضت.
بعد عقد، ومع نشوب الحرب العالمية الأولي عام 1914، تبين صواب موقف لوكسمبورج أكثر. فسلوك قادة الاشتراكية الديمقراطية البرلمانيين – الذين تخلوا عن تراثهم العميق ضد العسكرية وصوتوا لصالح استمرار جهود الحرب – أثبت صحة رؤيتها من أنه بدلاً من تغيير النظام فإن الإصلاحيين ينتهون ليصبحوا جزءاً منه.
وكما صاغت لوكسمبورج، فإن "الذين يعلنون أنفسهم مع طريق الإصلاح التشريعي وليس غزو السلطة

السياسية والثورة الاجتماعية، لا يختارون في حقيقة الأمر طريقاً أكثر بطئاً وهدوءاً لنفس الهدف، لكنهم يختارون هدفاً آخر".

ففي مواجهة أزمة الرأسمالية المتجددة والحرب الوحشية التي تخطت كل الحدود، فإن مذهب الإصلاحيين في الإيمان بإمكانية تحقيق مجتمع اشتراكي علي مدد أطول أعطى دفاعاً مباشراً بشكل أو بآخر عن النظام القائم.

كانت مأساة حياة لوكسمبورج أنه في الوقت الذي بدأت تدرك فيه ضرورة الانفصال عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي وبناء منظمة ثورية نقية، كان الوقت قد فات. كان ضعف اليسار الثوري أثناء الحرب يعني أنه في السنين الثورية التي تلت الحرب من عام 1918 وحتي عام 1923، كان الثوريون يجاهدون للحاق بالحركة، معطياً هذا قادة الاشتراكية الديمقراطية والقوي الرجعية الأخري المساحة التي احتاجوها لاستعادة النظام. ظهر الثمن الحقيقي لهذه الهزائم جلياً في المسار الذي اتخذه التاريخ الألماني بعدها، حيث اندفعت بعدها مباشرة لكوارث الثلاثينيات والأربعينيات.

يتضح اليوم مدي صلة هذه الجدالات. تحطمت عقيدة الليبرالية الجديدة التي تلت سقوط جدار برلين عام 1989 – والتي هلل أتباعها لامتلاكها أمل السلام والازدهار للجميع – علي صخور الأزمة الاقتصادية الأعمق منذ الكساد الكبير. في رأسمالية اليوم، أصبحت كلمة الإصلاح تعني بشكل متزايد التقشف والهجوم علي مستويات معيشة الطبقة العاملة وتخفيضات في إنفاق الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي. أصبح التقدم الذي تطرحه الرأسمالية يعني أن الأقلية الضئيلة من سكان هذا العالم مستمرون في مهمتهم لتسخير كافة الموارد البشرية والطبيعية من أجل ثراءهم الشخصي.

أصبحت الحاجة لبديل ثوري في مستقع السياسة أكثر ضرورة من أي وقت مضي.

الإضراب الجماهيري

في التفكير حول كيف يكون شكل هذا البديل، يمكن استدعاء إسهام آخر من إسهامات لوكسمبورج – التأكيد علي الفكرة التي وضعها ماركس عن أن الثورة تعني "التحرر الذاتي للطبقة العاملة".

كلمة السر في هذا الشأن هو كتيب "الإضراب الجماهيري" الذي كتبته في أعقاب الثورة الروسية الأولي عام 1905. تم استقبال الأحداث في روسيا بموجة من الحماس في الحركة الاشتراكية بأوروبا الغربية. ولقد أعطى الدور المركزي الذي لعبته الإضرابات العمالية الواسعة للعمال الكثير من الثقة للراديكاليين داخل الحزب الاشتراكي الألماني والنقابات العمالية.

بالنسبة للإصلاحيين الموجودين بداخل الحزب الاشتراكي الألماني وقيادات النقابات العمالية، كان الحماس الشديد للإضرابات الواسعة داخل العمال سبباً للقلق الشديد. فقد ذهب هذا ضد كل قواعد اللعبة، جاعلة الحدود بين المطالب السياسية ونطاق الحزب من جهة وبين المطالب الاقتصادية من جهة أخرى، والتي كانت مسئولية النقابات، حدودا ضبابية، ومعرضة لتجاوز النضال حدود المسار المرسوم بعناية للإصلاح.

بالنسبة للعديد من القيادات النقابية والبرلمانية وقيادات الحزب، كان تطوير التنظيمات النقابية وتقدم نشاطات الحزب البرلمانية هو النهاية. يمكن تلخيص توجه القيادات النقابية بشكل جيد في كلمات ثيودور بلومبرج: "كي نطور منظماتنا أكثر، نحتاج إلى مزيد من السلام داخل الحركة العمالية".

كانت الإضرابات تمثل نزيفاً لتمويلات النقابات ومخاطرة بإشعال غضب الدولة الرأسمالية والتي يمكنها

فرض إجراءات عقابية يمكنها أن تعيق عمل الأجهزة النقابية. بالنسبة لهم كانت الإضرابات الجماهيرية مهمة وضرورية طالما ظلت تكتيكاً يُنفذ بعناية ودقة من قبل القيادات، في الوقت المناسب والظروف الملائمة.

على العكس من ذلك، اعتبرت لوكسمبورج أن الإضرابات الثورية الواسعة التي حدثت في روسيا عام 1905 أعطت تذكيراً في الوقت المناسب بالموضع الأساسي الذي تتبع منه الحركة الاشتراكية بشكل حقيقي. في عقلها، كانت قوة الحركة تكمن لا في الأجهزة النقابية البيروقراطية الآخذة في الترهل، ولا في المناورات البرلمانية المرسومة بعناية، بل في النشاط الذاتي للعمال أنفسهم في النضال.

بالنسبة للوكسمبورج، كان انخراط العمال المباشر في النضال هو مفتاح تقدم الحركة العمالية في بعديها السياسي والاقتصادي. فالعلاقة بين النضالات الاقتصادية العمالية من أجل أجور أعلى وظروف عمل أفضل، والنضال لتطوير الأهداف السياسية للحركة العمالية علي علاقة شديدة التبادلية: "بعد كل موجة عالية من العمل السياسي، تتبقى تربة خصبة تنبت منها ألف نضال اقتصادي. والعكس أيضاً صحيح، فنضال العمال الاقتصادي الثابت ضد رأس المال يحافظ عليهم في كل توقف في معركة سياسية".

ليس من الصعب رؤية توضيحات معاصرة لهذه النقطة.. نحتاج لأن ننظر فقط علي سبيل المثال للأحداث في مصر أثناء إسقاط مبارك وما بعدها، لنرى الدور الذي لعبته الإضرابات العمالية في حركة سياسية واضحة، والعكس في إمكانية أن تفتح هذه الانتصارات السياسية المجال لتوسيع النضال الاقتصادي.

فالحفاظ علي شق واسع وكبير بين المجالين الاقتصادي والسياسي – كما في حالة الإصلاحيين في عهد لوكسمبورج – يعني إغلاق آلية الدعم المشترك التي تعطي للحركة كلها قوتها.

وأكثر من هذا، فإنه تماشياً مع إصرار ماركس أن إسقاط الرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكي يمكن أن ينجح فقط بناءاً على النشاط الذاتي للعمال، رسمت لوكسمبورج الطريق لكيفية دعم الإضرابات الواسعة والتطويرات السياسية والتنظيمية للطبقة العاملة.

ليست مهمة التنظيم الثوري الحقيقي إذن هي البدء في طريق مرسوم سلفاً يتم دعوة العمال للسير فيه بطاعة نحو تحقيق الاشتراكية. بل أصبحت مهمته هي الانخراط في النضالات اليومية للعمال وتطوير الخبرة السياسية مع العمال وبجانبهم، والتي يمكنها هي فقط توفير مؤسسة للقيادة في زمن الثورة.

الاشتراكية أم البربرية

قضت لوكسمبورج معظم السنوات ما بين اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وحتى ثورة نوفمبر عام 1918 خلف القضبان، مسجونة لكونها من الأشخاص القلائل في ألمانيا الذين امتلكوا شجاعة مناهضة المذابح التي كانت تحدث في خنادق الحرب. في كتيب الـ "جونياس"(2) الذي كتبته روزا في زنزانتها أوائل عام 1915، رسمت صورة حية للخيار القاسي الذي تواجهه البشرية في تلك السنوات: "إما انتصار الإمبريالية وانهيار كل الحضارة كما حدث لروما القديمة، تهجير وخراب واضمحلال – مقبرة عظيمة. أو انتصار الاشتراكية، والذي يعني النضال الواعي الفعال للبروليتاريا العمالية ضد الإمبريالية العالمية وطريقتها في الحرب".

قد يبدو الحديث عن "انهيار كل الحضارة" أمراً مغرقاً في الدرامية. لكننا نحتاج فقط للتفكير فيما حدث في ألمانيا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، ولا داعي لنذكر فجر الحقبة النووية في هيروشيما

وناجازاكي، كي نحصل علي لمحة مما كانت تعنيه روزا.
رأت لوكسمبورج بوضوح أن الإمبريالية كانت جزءاً من لب منطق الرأسمالية والتي أصبحت الحرب نتيجة لها لا مفر منها. والتاريخ اللاحق للقرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين يعطي دليلاً وافراً على هذا.
واقع الرأسمالية اليوم – تماما كوقت لوكسمبورج – فتحت قشرة براقة من الدبلوماسية والتحالفات المؤقتة، يقع واقع العدائية المستعرة والمنافسة العسكرية بين العصابات الحاكمة في مختلف الأمم. تعظ الطبقات الحاكمة في العالم بفضائل الرأسمالية وإمكانية أن تجلب "السلام والرخاء" للجميع، بينما ينفقون تريليونات الدولارات في الإبقاء علي مخازن السلاح وتطويرها لقدرة وصلت إلى إمكانية تدمير أضعاف الحياة الموجودة الآن علي كوكب الأرض.
تعطي كلمات لوكسمبورج، والتي كتبتها وسط مجزرة الحرب العالمية الأولى، تنبيهاً في وقته المناسب للعواقب التي ستواجهها البشرية إذا ما استخدمت هذه القوى المتنافسة هذه الأسلحة.
الصمت الذي يحيط بنصب روزا لوكسمبورج التذكاري في قناة لاندفير في برلين لا يجب أن يكون صمت ماضٍ منسي. هو – ربما – أكثر كصمت توتر وتأمل طائل لمستقبل ينتظر أن يولد.
تستمر النضالات التي تجتاح أوروبا وأجزاء أخرى من العالم في اكتساب المزيد من السرعة. وفي الوقت نفسه يعود حكامنا لاستخدام وسائل قمع أكثر عنفاً. في هذا السياق، يجب علينا أن نستدعي رسالة لوكسمبورج في آخر مقال معروف لها قبل مقتلها. فمع استمرار الاشتراكيين الديمقراطيين في الاستحواذ علي النفوذ، وانشغال الـ "فريكوربس" في إنفاذ أوامرهم المشبعة بالدماء علي العمال في ألمانيا كتبت:
"فليسد النظام في وارسو!.. فليسد النظام في باريس!.. فليسد النظام في برلين!.. هذه هي موجزات أوامر حراس "النظام" ينشرونها من مركز لنضال العالم إلى المركز الذي يليه. والأمر الذي يفشلون هؤلاء السكارى بنشوة النصر في ملاحظته هو أن أي نظام يبني بشكل مستمر علي المذابح الدموية يتجه إلي مصيري التاريخي: اضمحلاله. فليسد النظام في برلين!.. أيها الأذناب الأغبياء، نظامكم مبني علي الرمال. وغداً ستنهض الثورة مرة أخرى، ولرعبكم ستنتشر بأبواق مستعرة: كنت، ومازلت، وسأكون!".
إن الخيار الذي نواجهه الآن ليس أقل قسوة مما كانت لوكسمبورج ترى أن البشرية تواجهه في أشُد الحرب العالمية الأولى. فاستمرار النظام الرأسمالي مبني على العنف والظلم والفقر للأغلبية الساحقة من البشر.. إما هذا أو الاشتراكية – مجتمع واقتصاد يُداران ديمقراطياً بشكل جماعي بواسطة العمال، والذي لن تضحي فيه بأغلب الطاقات والموارد الإنسانية على مذبح السوق، ولكن يمكن تغيير مسارها لتوفير الأشياء التي نحتاجها من أجل حياة كريمة.
هوامش:

1. الفريكوربس Freikorps هم ميليشيات مرتزقة مسلحة تكونت من الجنود القدامى بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي شكلت فيما بعد العمود الفقري للجيش النازي.

2. الجونياس Junius هو اسم كان يستخدمه أحد الكتاب في مجموعة رسائل كان ينشرها في أحد

صحف الدعاية تدعى Public Advetiser

في القرن الثامن عشر، وأعادت روزا لوكسمبورج استخدامه عنوانا لكتيبها.

2- الماركسية بين لينين وجرامشي

مجموعة الاشتراكيين الأمميين باسكتلندا - كريس والش – 2012

هل كان جرامشي مخلصاً لأفكار "لينين"؟ ترى ما هو الشيء المميز في أفكار جرامشي؟ وهل لينينية جرامشي مفيدة للاشتراكيين اليوم؟ يجاوبنا "كريس والش" في هذا المقال على كل هذه الأسئلة وأكثر.

إن إرث "أنطونيو جرامشي" من أكثر القضايا خلافية في التراث الماركسي. ولقد زعمت مدارس فكرية كثيرة انتمائها لأفكار "جرامشي"، بعضها ينتمي للماركسية والبعض الآخر من خارجها. وقلما نجد علم من العلوم الاجتماعية لم يدمج المفاهيم الرئيسية المميزة لفكر "جرامشي" في أدبياته. غالباً ما كان ينظر لهذا الإيطالي بصفته ماركسي "مقبول"، ولم يلق أحد بالاً إلى أنه ربما يكون مفكراً وناشطاً سياسياً لا يقل تميزاً عن "لينين". وفي تاريخ الماركسية الغربية، ربما يكون الجدل الرئيسي طيلة الخمسين عاماً الأخيرة حول ما إذا كانت سياسات "جرامشي" استمراراً للتراث اللينيني، أم خرقاً له وخروجاً عليه.

كانت المهمة الرئيسية لجرامشي أثناء كتابته "كراسات السجن" هي البدء في وضع استراتيجية ثورية جديدة للاشتراكيين في ظل الرأسمالية الغربية المتقدمة، حيث تختلف الأوضاع اختلافاً جوهرياً عن تلك التي كانت في روسيا القيصرية. ومجرد الاشتباك مع موضوع كهذا كافي، لدى البعض، للتمييز بين أفكار كل من "لينين" وجرامشي" النظرية. ولكن، هذا استنتاج ضحل للغاية، فما من أحدٍ منذ بداية العشرينيات كان على دراية بضرورة وجود استراتيجية ثورية مختلفة خاصة بالغرب مثلما كان "لينين".

في السبعينيات، ظهرت موجة نظرية جديدة اعتمدت بشكل كبير على قراءة خاطئة لأفكار جرامشي من داخل الأحزاب الشيوعية في أوروبا. هذا التنوع الفضفاض في وجهات النظر أصبح يُعرف بشكل جمعي بإسم الشيوعية الأوروبية والتي تمحورت حول فكرة أن مفهوم "حرب المواقع" لجرامشي هو إقرار لسلك الطريق الإصلاحي للاشتراكية. وبالتالي فإن الأحزاب الشيوعية التي التزمت بوجهة النظر الجديدة تلك، بدأت في النظر إلى العمل الانتخابي باعتباره أولوية سياسية، وسرعان ما بدأوا في التخلي عن قدر كبير من التراث اللينيني.

في بريطانيا، دافعت دورية "الماركسية اليوم" عن الشيوعية الأوروبية، والتي كان يترأس تحريرها كتّاب مثل "مارتن جاك" و"ستيوارت هول"، وأشخاص مثلهما كان لديهم من الأسباب ما يكفي للفصل ما بين "جرامشي" والتراث اللينيني. لقد أرادوا أن يميزوا نظرياً وبوضوح شديد بينهم وبين "عبادة لينين" في الاتحاد السوفيتي الستاليني. لقد كانوا متشائمين للغاية إثر عقود من هزائم متتالية منيّ بها اليسار الثوري، وهدفوا إلى صياغة استراتيجية اشتراكية جديدة يمكنها التخلص من الثوابت القديمة للماركسية اللينينية الستالينية الفاشلة، مثل "ديكتاتورية البروليتاريا". وظنوا أن "جرامشي" هو مبررهم للقيام بمراجعة جذرية

كتلك، كما أنهم تعمدوا النأي بأفكاره بعيداً عن أفكار "لينين"، هؤلاء كانوا، بالطبع، رجالاً ذوي دوافع سياسية. ولم تكن استنتاجاتهم الخاصة موضوعوية أومحايدة، ولا دقيقة علمية، بل أمليت وفقاً لبرنامجهم الخاص بإعادة توجيه وتجديد جناح اليسار الراديكالي، في وقت أزمة اليسار العميقة.

من الضروري هنا توضيح بعض النقاط الحاسمة، التي دائماً ما يتم تجاهلها رغم أهميتها: أولاً، مفهوم "الهيمنة" الذي أصبح مرادفاً لأفكار جرامشي، لم يكن له بالأساس، لكنه أخذه عن "لينين"، كما أنه كان واسع الاستخدام من قبل كبار منظري الأممية الثانية والثالثة على حدٍ سواء. والحقيقة أن استخدام "جرامشي" لهذا المفهوم لم يكن بشكل تحريفياً عن، أو متناقضاً لاستخدامه في روسيا، ولكن حقيقة الأمر أنه كان استمراراً وتطويراً للمفهوم نفسه. ثانياً، رغم أنه كان شائعاً لعقود توصيف مفهوم "الهيمنة" لجرامشي على أنه استراتيجية بديلة لمفهوم "ديكتاتورية البروليتاريا" القديم. لكن، لم يكن هذا مقصد "جرامشي" أبداً، الواقع أن المفهومين كانا، بالنسبة للعقلية الإيطالية، مكملان لبعضهما البعض. وفي الحقيقة، إن "كراسات السجن" لجرامشي كانت محاولة لمواصلة العمل بالنهج اللينيني بعد وفاته.

لينين والغرب

كما سبق وذكرنا، كان "لينين" متيقناً، من حاجة الغرب إلى استراتيجية ثورية مختلفة. وفي عام 1921، بيّن خصيصاً للشيوعيين الروس أهمية وجود استراتجية خاصة بالعمال الغربيين بحيث تلائم أوضاعهم وظروفهم الخاصة. وتأسف تحديداً على أن البرنامج المنصوص عليه في المؤتمر الثالث، كان بالكاد مفهوم بالنسبة للعقلية الغير روسية، حيث قال:

"اتخذ المؤتمر الثالث، عام 1921، قراراً بشأن الهيكل التنظيمي للأحزاب الشيوعية وأساليبها ومحتوى أنشطتها. لقد كان قراراً ممتازاً، لكنه كان روسياً للغاية، وهذا يعني، أن كل مايتعلق بهذا القرار كان مستنداً على طبيعة الأوضاع في روسيا. وهذا تحديداً مكمن تميزه، ولكن هنا أيضاً كان مكمن النقص. وأقول أن القرار به نقيصة لأنني واثق من أنه يصعب على الأجانب قرائته.. ثانياً، حتى وإن قرأوه، فلن يستطيعوا فهمه لأنه روسي ومغرق في المحلية. بالطبع، ليس فقط لأنه كتب باللغة الروسية – فقد تمت ترجمته بإتقان لكل اللغات – ولكن لأنه مشبعاً جداً بالروح الر+_=وسية. ثالثاً حتى وإن حدث بشكل استثنائي وتمكن أحد الأجانب من فهمه، فلن يتمكن من تطبيقه على أرض الواقع".

(لينين: خمس سنوات من الثورة الروسية وآفاق الثورة العالمية: تقرير المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية. معركة لينين الأخيرة: 1922-23، ص 111.)

لقد كانت قوة هذا القرار تكمن في تفاصيله، في خصوصيته وقدرته على التركيز على تفصيلات المسائل التنظيمية. ولكن، نقطة ضعفه كانت تمكن في إستثنائية الظروف الاجتماعية والاقتصادية الروسية، وبالتالي اغترابها بشكل حاد عن العامل الغربي. والأسوأ في واقع الأمر، أنه حتى بعد دراسة متخصصة للظروف الروسية والتي من شأنها المساعدة في فهم دور المنظمة الثورية وممارسة الشيوعيين الروس، أقول إن هذه المعرفة ممكن أن تصبح قيداً للثورية الغربية في حال أن اتبعت بشكل دوجمائي، خاصة وأن طريقهم للثورة العمالية يختلف جذرياً عن طريق البلاشفة. مما حدا بلينين للاعتذار قائلاً: "نحن لم نتعلم كيفية تقديم خبرتنا الروسية إلى الأجانب". ومن أجل تدارك هذا السهو من المجلس السابق، أكد لأبناء وطنه قائلاً: "علينا نحن الروس أيضاً إيجاد السبل والوسائل لشرح مبادئ هذا القرار للأجانب. ما لم نقم بهذا، سيكون من المستحيل

تماماً عليهم تطبيقه وممارسته".
كانت المهمة الرئيسية للأممية الشيوعية في هذه المرحلة هي "ترجمة" التجربة الروسية إلى العديد من اللهجات العامية الدارجة بين العمال الأوروبيين. لكن، لا توجد دولتين متطابقتين في نفس الظروف، وتحديداً الحالة الروسية كانت بعيدة كل البعد عن الأوضاع في أوروبا في ظل رأسمالية أكثر تقدماً.

حرب المواقع وحرب المناورات

واحدة من أعظم إسهامات "جرامشي" في الماركسية الثورية هي صياغته للاستراتيجية المزدوجة المعروفة بإسم حرب المناورات وحرب المواقع. سابقاً، في عام 1917 حين طبقها لينين والبلاشفة، كانت قد صممت كاستراتيجية مناسبة للاشتراكيين داخل مجتمعات لا تزال الرأسمالية فيها متخلفة وغير متطورة. لقد انطوت على شكل متقدم من أشكال التمرد على الدولة وهو أمر ممكن فقط عندما تحافظ الطبقة الحاكمة داخل المجتمع على تفوقها على الطبقات التابعة باستخدام القوة المطلقة، مع تقبل جماهيري ضئيل أو ربما معدوم لهذه السيطرة. وفي هذه الحالة، ترفض الطبقات التابعة أن تقودهم الطبقة البرجوازية، لكنهم يجبرون على الرضوخ والإذعان بالاستخدام المفرط للعنف من خلال أجهزة الدولة القمعية، مثل "تشكيلات خاصة من الرجال المسلحين، السجون، وما إلى ذلك" مثلما أوضح "لينين" في كتابه "الدولة والثورة".
من ناحية أخرى، فإن حرب المواقع، هي استراتيجية طويلة الأمد تحتاج إلى مزيد من الصبر. فهي ليست هجوم على معاقل السلطة، لكنها فترة طويلة من البناء وصولاً إلى تلك اللحظة التي تصبح فيها التحالفات الطبقية متقدمة وتسعى لزعامة الطبقات التابعة. ولقد شرح "جرامشي" الظروف المختلفة التي تتطلب استراتيجية خاصة لكل ظرف على حدا:
"في الشرق، كانت الدولة هي كل شيء، وكان المجتمع المدني هلامياً وبدائياً. بينما في الغرب، هناك علاقة صحيحة وقوية بين الدولة والمجتمع المدني، وفي الأوقات التي تترنح فيها الدولة، سرعان ما يُكشف عن هيكل قوي للمجتمع المدني. فالدولة في الغرب ما هي إلا حصن أمامي تصطف خلفه سلسلة من الحصون القوية والمناطق المنيعة. وغني عن القول، أن بناء الدولة يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا تحديداً هو السبب وراء الحاجة إلى استكشاف قومى دقيق (أنطونيو جرامشي، كراسات السجن، المجلد الثالث، ص 169).
وفي هذا المقطع تحديداً يعرّف "جرامشي" الدولة بالقلعة التي تحيط بالمجتمع المدني وتحميه. وفي مواضع أخرى كان يعرض العكس، أي أن المجتمع المدني هو من يحمي الدولة. وفي نهاية المطاف، لا توجد حقيقة مطلقة حول الصياغة المتعلقة بالدول الرأسمالية المتقدمة، لأنه وكما ذكرنا "تكوين الدولة يختلف من دولة إلى أخرى". لكن النقطة الرئيسية التي يجب علينا ملاحظتها هي أن، في الغرب هناك علاقة أكثر نضجاً بين الدولة والمجتمع المدني. فالدولة في المجتمع الغربي الرأسمالي المتقدم، تضمن استمرار هيمنة الطبقة الرأسمالية من خلال وسائل للحكم أكثر تعقيداً من القهر الغاشم الذي تلجأ إليه الدول الشرقية المتخلفة. فهناك تنتشر وبفاعلية كبيرة مزيج من الإكراه والموافقة. وكلما تقدمت الدول الرأسمالية أكثر، قل لجوئها لاستخدام القوة أكثر فأكثر، واعتمدت بشكل متزايد على كسب الرضا الجماهيري من أجل الحفاظ على الوضع الهرمي الراهن.
ومن المهم أن نلاحظ في هذه النقطة أن الجماهير على كل الأحوال قد خدعت بمثل هذه التسوية. إن

أيديولوجية الطبقة الحاكمة تتعمد استهداف احتياجات محددة، ورغبات أو مخاوف منتشرة بالفعل بين الطبقات التابعة. تلك المستهدفات تتحدد وفقاً لقضايا مختلفة في مراحل تاريخية مختلفة وتمليها ظروف معينة وفقاً لكل مجتمع على حدا. إنها ممكن أن تكون أي شيء مثل: استعادة القانون والنظام (الأمن الداخلي)، والأمن القومي، المخاوف حول حجم جهاز الدولة، الغضب من تقشي "ثقافة المنفعة"، والمطالبة بالعدالة. على سبيل المثال، انطوى البرنامج السياسي لـ "مارجريت تاتشر" على مثل كل هذه الأمور.
وأثيرت كل هذه المخاوف من قبل تاتشر وحلفائها، واعتمدوا بالأساس على دور وسائل الإعلام في الترويج لهم بإخلاص شديد، مع تخصيص وقتاً قصيراً لصوت المعارضة، أو ربما ينعدم تماماً.
عندما يصبح فكر الطبقة الحاكمة مقبولاً على نطاق واسع للدرجة التي تجعل الطبقات المضطهدة على استعداد للمشاركة فيه، حين تنعدم البدائل، أو ربما تكون موجودة بالفعل لكنها عاجزة عن اجتذاب الجماهير، ذلك هو الوقت الذي يصبح فيه فكر الطبقة الحاكمة، كما أطلق عليه "جرامشي"، أمراً منطقياً سليماً. حينها يصبح التحول الفكري في المجتمع مستقراً جداً حتى أن الإدارات السياسية اللاحقة تضطر لمواصلته وتأييده، وعندئذ يصبح المشروع السياسي مهيمناً حقاً. هذا تحديداً ما تم تحقيقه من خلال مشروع تاتشر الجذري، حتى أن حكومة حزب العمال اللاحقة لفترة تاتشر، احتضنت تماماً، وواصلت مشروعها نحو الليبرالية الجديدة.

الدولة المتكاملة

في الثنائية الماركسية التقليدية للدولة والمجتمع المدني، تعتبر الأجهزة الأيديولوجية مثل الإعلام، المدارس، الجامعات، والأسرة، إلخ، هي مؤسسات المجتمع المدني. أدرك "جرامشي" أن في المجتمع الرأسمالي المتقدم مثل هذا الوصف ليس دقيقاً تماماً. فالمجتمع المدني والدولة ارتبطا ارتباطاً وثيقاً بحيث وجب التصدي لهما معاً بشكل متزامن. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قدرة بعض الشخصيات في المجتمع على التأثير على الدولة والعكس بالعكس، سواء كانوا من الأثرياء المتبرعين للأحزاب السياسية التي لها رأي في السياسة العامة أو صنع القرار، أو أباطرة الإعلام بقدرتهم الهائلة على التأثير جماهيرياً حتى أنهم يلعبون دوراً حاسماً في تحديد الشخص المنتخب للرئاسة. وهكذا، من الواضح أن السلطة في المجتمع ليست في أيدي السلطة السياسية وحدها.
هذا هو السبب وراء صياغة "جرامشي" لمفهوم "الدولة المتكاملة". في هذه الصيغة، الدولة والمجتمع المدني لا يعدا كيانان مستقلان ومختلفان، بل هما عنصران مكونان لنظام واحد. إنها علاقة جدلية بينهما، بحيث تبقى قدرة الدولة على الفعل معتمدة دائماً على توازن القوى الطبقية والاجتماعية، وعلى دور الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني.
هناك إساءة فهم شائعة لمفهوم حرب المواقع لـ "جرامشي"، بحيث فُهم أن حرب المواقع هو نضال داخل المجتمع المدني، وحينما يتم ضمان الهيمنة، ستقع الدولة دون مقاومة في أيدي العمال ليبسطوا سيطرتهم عليها. وحين نعّي مفهوم "الدولة المتكاملة" بشكل جيد، يصبح من الواضح أن هذا التفسير غير صحيح.
الدولة المتكاملة هي كل شيء، وحدة واحدة، هي "الدولة" التي تضم المجتمع المدني والسياسي على حدٍ سواء. حيث يستند ويدعم كل من الدولة والمجتمع المدني بعضهما البعض من خلال علاقة تكافلية. لذا يجب على حركة عمالية ثورية مهاجمة كلاهما معاً في نفس الوقت، ولذا يجب أن تكون استراتيجية الجبهة

المتحدة حاضرة دائماً. على المضطهدين تنظيم أنفسهم كي يقودوا نضال متنامي ومتواصل ضد الدولة والطبقة الحاكمة. وهذا الشكل التنظيمي يجب أن يكون على هيئة مؤسسات عمالية جديدة وعلى الثوريين بذل كل ما في وسعهم لنشر العمل السياسي داخل تلك الأشكال التنظيمية، مع رفع الوعي بشكل مستمر، وتنظيم النضال من خلال التفاعل الجدلي.

علينا أن نعي أنه من غير الممكن فهم واستيعاب مفهوم "الهيمنة" لجرامشي بمعزل عن غيره من الأبحاث الهامة التي انجزها خلال سنوات السجن، لذا ها نحن نعرض لتلك المعادلة: "الهيمنة المدنية = حرب المواقع = الجبهة المتحدة". الجبهة المتحدة هي استراتيجية يتم تنفيذها من أجل توحيد صفوف الطبقات التابعة لخوض معركة ضد الدولة، أما الهيمنة المدنية (نقطة انطلاق، ودائماً ما تسعى نحو الهيمنة السياسية) فهي قيادة الطبقات المضطهدة في نطاق المجتمع المدني. أما حرب المواقع فهي، تقدم مطرد وتدريجي نحو تحالف للمضطهدين بقيادة البروليتاريا لإخضاع الهيمنة الغالبة، وعندما يصبح هذا ممكناً، يناور لإحكام السيطرة على أجهزة الدولة. وكل جزء من مكونات هذه الصيغة أساسي لوحدة الاستراتيجية بأكملها.

إذا تم التغاضي عن أيٍ من أجزاء تلك المعادلة، الاستراتيجية المقدمة ستكون غير مفهومة، وبالتأكيد غير قابلة للتطبيق. يمكن التأسيس للقيادة (الهيمنة) داخل المجتمع المدني فقط عندما تصيغ شتى الطبقات المضطهدة على تعددها تحالفاً (عبر الجبهة المتحدة) مع طليعة البروليتاريا التي ستقود النضال ضد الطبقة الحاكمة في كل مجالات المجتمع المدني والسياسي على حدٍ سواء. وأنا أزعم، وأسعى لإثبات ذلك من خلال تحليل دقيق للنصوص، أن كل جزء من مكونات هذه المعادلة يدين بقدر كبير لتأثير "لينين".

مفهوم الهيمنة لدى لينين (القيادة)

كما أشرنا سابقاً، فقد أخذ "جرامشي" مفهومه للهيمنة من "لينين". وينبغي علينا أن نتذكر في هذه المرحلة أن مفهوم الهيمنة لدى "جرامشي" في فترة ما قبل أي ثورة مفترضة، يعني ببساطة قيادة الطبقات التابعة، وجمعها معاً في وحدة نضالية عن طريق استراتيجية الجبهة المتحدة. ولأن "لينين" في أغلب الأحيان لم يستخدم كلمة هيمنة، فإن هذا فسر على سبيل الخطأ على أنه غياب أو عدم اعتداد بمفهوم الهيمنة في أعماله. وكما ذكرت كريستين جلوكسمان:

"يحرص غالبية المعلقين على لفت الانتباه إلى إسهامات "جرامشي" الفاصلة، أو بشكل أدق، التأكيد على مخالفة "جرامشي" لـ "لينين"، بالاستهانة بمكانة الهيمنة في أعمال "لينين"، في ظل صمت شبه مطبق من قبل الأممية الثالثة". (كريستين جلوكسمان – جرامشي والدولة – ص 174)

بيد أنه ليس من الصعب العثور على أمثلة لمفهوم الهيمنة في كتابات "لينين" قبل عام 1917 بوقت طويل، دعونا ننظر في المقاطع التالية من كتيب "خطتا الاشتراكية الديمقراطية"، والذي كتبه عام 1905:

"إن العمل المعتاد، المنتظم والراهن لكل المنظمات والمجموعات الخاصة بحزبنا، وكذا أعمال الدعاية، والتحريض، والتنظيم، جميعها موجهة نحو تعزيز وتوسيع العلاقات مع الجماهير".

"وباختصار، لتجنب أن تجد نفسها مكبلة اليدين في نضالها ضد الديمقراطية البرجوازية المتناقضة، على البروليتاريا أن تكون طبقة واعية، وقوية بما يكفي كي تحرض الفلاحين نحو الوعي الثوري، وأن توجه هجومها، وهكذا تسير باستقلال على خطى الديمقراطية البروليتارية الواثقة. (لينين: خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية، المختارات – الجزء الأول)

في بواكير عام 1905، أدرك "لينين" أن التحالف الطبقي يجب أن يكون فيما بين الطبقات التابعة بهدف الانخراط في نضال ثوري فعّال. وهذا صحيح، لا سيما في الدول التي لا تكون البروليتاريا فيها الطبقة الأكبر عدداً. إضافة إلى إقامة تحالف المضطهدين هذا، يجب على البروليتاريا توطيد وترسيخ ثقة وولاء الطبقات الأخرى المكونة للتحالف، وأن تقودهم وتملي عليهم شكل الأنشطة الثورية أيضاً (تماماً كما في صياغات جرامشي).

في هذه الحالة، عرّف لينين الجبهة المتحدة بأنها تاكتيك، مناسب لفترة محددة، بدلاً من كونها استراتيجية. لذا، يمكن القول بسهولة أنها كانت مناسبة تماماً لروسيا في عام 1905، ولكن لم تكن مناسبة تماماً لظروف عمل "جرامشي" في إيطاليا. ومع ذلك، فقد أسست الجبهة المتحدة في نهاية المطاف لدور أكثر ديمومة في فكر لينين. وفي وقت ليس بعد ذلك بكثير، تحديداً مع بداية الأممية الثالثة، كانت تعرف الجبهة المتحدة بوصفها استراتجية مناسبة للعصر، بدلاً من كونها مجرد مناورة محددة فحسب. وسوف أعود لمعالجة هذه النقطة فيما بعد، عند تناول النظرية والممارسة لدى لينينو أهميتها لـ جرامشي.

لقد تأكدت نظرية لينين العامة للثورة البروليتارية بوضوح في أكتوبر 1917. وبعد ثورة أكتوبر، أصبح مفهوم الهيمنة – قيادة الطبقات المضطهدة – يتكرر كثيراً في كتابات "لينين"، كما كان يأخذ شكلاً أكثر تطوراً. وفي عام 1918، في كتاب "الدولة والثورة"، قرأنا:

"البروليتاريا وحدها - بحكم الدور الاقتصادي الذي تقوم به في الإنتاج الكبير - هي القادرة على قيادة كافة الكادحين والمستغَلين، هؤلاء الذين تستغِلهم البرجوازية وتضطهدهم وتسحقهم بشكل لا يقل – إن لم يزد – عما تفعله بالبروليتاريا، ولكنهم غير أهل للقيام بنضال مستقل من أجل تحررهم". (لينين: الدولة والثورة، المختارات – المجلد الثاني، الجزء الأول، ص 398)

لا توجد طبقة أخرى بخلاف الطبقة العاملة تم إعدادها عبر موقعها في نمط الإنتاج للاضطلاع بهذا الدور. لا توجد طبقة أخرى منظمة من خلال العمل في مثل هذه التجمعات الكبيرة، وتلك الظروف الاجتماعية. لا توجد طبقة أخرى لديها المهارات اللازمة لمواصلة الإنتاج، وإرساء أسس المجتمع الاشتراكي الجديد مع احتمالية الإطاحة بالبرجوازية.

ديكتاتورية البروليتاريا (الهيمنة)

في هذه المرحلة، بعد عزل الثوريين للطبقة الرأسمالية، يكتسب مفهوم "الهيمنة" لـ لينين جانب آخر شديد الأهمية إلى جانب معناه الشامل، والذي نجده في كتابات جرامشي. الآن نحن نرى أن الهيمنة ضرورية ليس فقط من أجل قيادة الطبقات المضطهدة في عملية الإطاحة بالبرجوازية، لكنها أساسية وضرورية للبروليتاريا من أجل الحفاظ على سيطرتها الطبقية وإخماد "المقاومة البرجوازية اليائسة". هذه الفترة التي تتولى البروليتاريا فيها وظيفة الطبقة الحاكمة لا تعني على الإطلاق إنجاز أو إكتمال الثورة العمالية. إنها ببساطة، الفترة الانتقالية لديكتاتورية البروليتاريا. تكتمل الثورة العمالية وتنجز فقط عندما تنعدم الطبقات من المجتمع.

يتضح الآن، أن الفرق، الذي سيق بشكل تحريفي من قبل الشيوعية الأوروبية والاصلاحيين من شتى الأطياف، لمفهوم "جرامشي" للهيمنة، وفهم "لينين" لديكتاتورية البروليتاريا وأنه مكشوف للجميع أنه غير دقيق كلياً. الأمر ببساطة، أن ديكتاتورية البروليتاريا هي تعبئة "قوة قمعية خاصة" تمكّن البروليتاريا من

قمع البرجوازية.
في كتابات كل من لينين وجرامشي، ظلت قيادة البروليتاريا للتحالف الثوري للطبقات المضطهدة أمراً ضرورياً وأساسياً قبل وأثناء وبعد الإطاحة بالبرجوازية. وأقترنت قيادة الطبقة العاملة تلك مع هيمنة الطبقة العاملة في فترة ما بعد التمرد، ومع قمع الطبقة الرأسمالية المعزولة وقوى الثورة المضادة التي ربما تحتشد في محاولة يائسة لاستعادة تفوقها المفقود. في الكراسة الأولى من "كراسات السجن" كتب "جرامشي" ما يلي:
"تصبح الطبقة مهيمنة بطريقتين، أي أنها "قائدة" و"مسيطرة". فهي تقود الطبقات المتحالفة، كما أنها تسيطر على الطبقات المعارضة. ولذلك، يمكن للطبقة (بل ويجب) أن "تقود" حتى قبل توليها السلطة، وعندما تتولى السلطة تصبح مهيمنة، وفي نفس الوقت تواصل "القيادة". (أنطونيو جرامشي، كراسات السجن، المجلد الأول ص 136)
بمقارنة هذا مع ما ملخص لينين حول الضرورات الاستراتيجية للعملية الثورية، والذي كتبه عام 1918:
"أما المهمة الرئيسية التي يترتب على البروليتاريا والفلاحين الفقراء الذين تقودهم، أن يؤدوها في كل ثورة اشتراكية، وبالتالي في الثورة الاشتراكية التي بدأناها في روسيا في 25 أكتوبر 1917، فهي، على العكس، عمل إيجابي، أو انشائي قوامه تنظيم شبكة في غاية التعقيد والدقة من علاقات تنظيمية جديدة تشمل إنتاج وتوزيع المنتجات الضرورية لمعيشة عشرات الملايين من الناس، إنتاجها وتوزيعها بصورة منهاجية. إن ثورة كهذه لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا إذا قامت أغلبية السكان وبالدرجة الأولى أغلبية الشغيلة، بعمل إبداعي تاريخي مستقل. ولن يكون انتصار الثورة الاشتراكية مضموناً إلا إذا وجدت البروليتاريا والفلاحون الفقراء في نفوسهم ما يكفي من الإدراك، والإخلاص الفكري، والتفاني، والصلابة". (لينين: المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية، مختارات لينين – الجزء الثالث، ص 94 و95)
"إن إسقاط البرجوازية لا يعلن عن ميلاد مجتمع اشتراكي جديد، إنها مجرد مرحلة إنتقالية من ديكتاتورية البروليتاريا. الثورة الاشتراكية تكتمل فقط عندما يتم القضاء على الطبقية من المجتمع، وبالتالي الدولة، التي غاية وجودها هو قمع الطبقات التابعة لضمان ومواصلة السيادة والهيمنة. تكتمل الثورة الاشتراكية فقط عندما يأتي إلى حيز الوجود نموذج جديد غير مسبوق على الإطلاق للدولة وهي: دولة العمال، "والتي لم تعد في دولة في الواقع." (لينين: الدولة والثورة، المختارات – المجلد الثاني، الجزء الأول، ص 429)
يجب الحفاظ على التحالفات المصاغة قبل حركة التمرد وكما يجب أن تستمر تحت القيادة العمالية بغية بناء الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة للاشتراكية والسماح للعملية الثورية بأن تتقدم لما هو أبعد من تلك اللحظة الآنية لديكتاتورية البروليتاريا. في عام 1919، كتب "لينين":
"إن الطبقات ما تزال باقية، ولكن مظهر كل منها قد تغير في عهد ديكتاتورية البروليتاريا؛ كذلك تغيرت العلاقة بين الطبقات. إن النضال الطبقي لا يزول في عهد ديكتاتورية البروليتاريا، بل يرتدي أشكالاً أخرى". (لينين: الاقتصاد والسياسة في عهد ديكتاتورية البروليتاريا، مختارات لينين – الجزء الثالث، ص 266)
وبرغم أن اللغة التي استخدمها كل من "لينين" و"جرامشي" كانت مختلفة، إلا أنه من الواضح أنهما وصفا الممارسة التنظيمة الثورية ذاتها. ومثلما أن الغياب اللفظي النسبي لكلمة "هيمنة" في كتابات "لينين" لا

يعني إغفال المفهموم، فإن ندرة استخدام "جرامشي" لعبارة "ديكتاتورية البروليتاريا" في "كراسات السجن" ليست دلالة على غيابها من أفكاره.

وصية "لينين" الأخيرة

المواضيع الأكثر أهمية في كتابات "جرامشي": الهيمنة، حرب المواقع، والجبهة المتحدة، كما رأينا آنفاً، أُخذت كلها مباشرة من "لينين". ولكاتب سيرة جرامشي الذاتية، "الستير ديفيدسون" الملاحظة التالية: " ترتبط اللينينية في نقطة إنتهائها إرتباطاً وثيقاً مع بدايات الجرامشية." (الستير ديفيدسون، جرامشي ولينين: 1917-1922، السجل الاشتراكي، 1974، ص 146)

إن كراسات السجن لجرامشي حملت مسئولية نشر النظرية اللينينة بعد وفاته. سعى "جرامشي" بكتابته "كراسات السجن" إلى توضيح الأفكار الاستراتيجية اللينينة النهائية في الفترة التي كانت فيها اللينينية مشوهة بصورة فجة، وتأججت فيها الصراعات حول التراث اللينيني الحقيقي بشراسة، إذا لم يكن بشكل علني دائماً، فداخل الشيوعية الدولية (الكومنترن) على الأقل. لقد صاغ "جرامشي" أفكاره في نفس الوقت الذي كان الكومنترن ملتزماً فيه باستراتجية الحمقاء للفترة الثالثة أي التخلي عن الجبهة المتحدة. في سنوات "لينين" الأخيرة، كان قد أدرك أن الجبهة المتحدة لم تعد مجرد مناورة عابرة، لكنها في الواقع الاستراتيجية الوحيدة المناسبة لهذه المرحلة. لقد أتخذ "جرامشي" موقف الأقلية بسبب وفاءه لهذا الاستنتاج اللينيني. كتب "بيتر توماس":

"إن النضال من أجل "الهيمنة المدنية والسياسية"، محاولة بناء الأجهزة البروليتارية المهيمنة، كانت هي محاولة "جرامشي" للبقاء مخلصاً لمشيئة وتوصية لينين الأخيرة، ولنشر التقدم النوعي المتطور في مفهوم الهيمنة وفقاً للظروف الغربية. بعيداً من أن يكون توجيهاً منحرفاً عن الأطروحة الكلاسيكية لديكتاتورية البروليتاريا، فإن نظرية "جرامشي" حول هيمنة البروليتاريا تطرح نفسها بوصفها "مكمل" ضروري لنظرية "لينين". إن حرب المواقع الآن ليست فقط "الاستراتيجية الوحيدة الممكنة في الغرب"، كتطبيق لسياسة الجبهة المتحدة المبنية على أساس طبقي، بل إنها قد أصبحت حجر الزاوية الذي لا غنى عنه لأي سياسة ثورية ترغب في إنتاج سياسية "من نوع مختلف جداً" على نطاق أممي. (بيتر توماس، فلسفة الهيمنة والماركسية، ص 239)

في ضوء الأدلة، لا يمكن أن يكون هناك شكاً مطلقاً حول ما إذا كان "جرامشي" لينينياً أم لا. إن لينينيته كانت أكثر ثراءاً وأكثر فاعلية من كل البدائل التي طرحها معاصروه. وفرقوا بصورة فجة للغاية بين جرامشي والتراث اللينيني، حيث قدمت الشيوعية الأوروبية ليس فقط صورة غير دقيقة تاريخياً عن جرامشي ونظريته، بل وبكل انتهازية كانت صورة منقوصة. واجبنا هو تخليص تراث جرامشي من الإساءة التي لحقت به على المستوى السياسي كما على مستوى كل فروع العلوم الاجتماعية الأخرى. في القرن الحادي والعشرين، بينما تخلى كثير من اليساريين عن "لينين" كونه أصبح عتيقاً وعفا عليه الزمن، علينا أن نتجه لـ "جرامشي" من أجل توضيح ما تعنيه اللينينة الآن وصلتها بالنضال الثوري في عصرنا الحالي. إن اليسار اللينيني لا يزال يعيد قراءة "الدولة والثورة" و"ما العمل؟"، كما لو كان هناك حلاً – لكثير من الأزمات التي تواجهنا اليوم – سيتجسد أمامنا بشكل سحري من بين طيات الكتب، بالطبع سوف توفر القراءة قدراً من البصيرة فيما يخص التساؤلات والمهام الحالية في ظل رأسمالية متقدمة

ومتحولة (وتعصف بها أزمة متزايدة) كالموجودة اليوم. لكن، تبقى الدوجمائية هي عدونا الداخلي، لذا فإن ماركسية جرامشي الفعّالة يمكن أن تساعدنا في تقويض العقيدة التي تعوقنا وتؤخرنا في صمت. إن اليسار الثوري بحاجة لجرامشي، الآن أكثر من أي وقتٍ مضى.

الجزء الثامن: الثورة المصرية – تاريخ و قضايا

1- تحطيم الأوهام حول ثورة 1919

مركز الدراسات الاشتراكية - - رؤية اشتراكية نضالية لتغيير مصر - نور منصور – 2005

أصبح من المتفق عليه لدى الكثيرين أن اللحظة الراهنة تموج بإمكانيات كبيرة للتغيير. فمنذ عقود كثيرة، قد ترجع إلى نصف قرن من الزمان، لم تكن النخبة الحاكمة على هذه الدرجة من الإفلاس والعجز عن تلبية الحد الأدنى من احتياجات الجماهير، كما أنها لم تكن على مثل هذه الحالة من الخنوع والهزيمة في مواجهة الإمبريالية. تتشابه هذه اللحظة مع تلك السابقة على 1952، ولكن إمكانيات التغيير بيد الشعب تم إجهاضها آنذاك بحركة الضباط التي ساعدتها ظروف محلية ودولية على تقديم بديل استطاع أن يصمد لفترة غير قصيرة من الزمن. لذلك تبقى ثورة 1919 أهم تحرك شعبي في تاريخ مصر الحديث. وتتمثل أهمية دراسة هذه الثورة في أنها تعد مثلا حيا على التناقضات التي تحدث في داخل ثورات حقبة الرأسمالية، وهي التناقضات بين أهداف الطبقة البرجوازية – أو الشرائح التي تشارك منها في الثورة – وبين تطلعات الجماهير. وتتحكم الطريقة التي يتم بها حسم هذا الصراع في مستقبل الشعوب لعقود طويلة.

خلال نحو قرنين من الزمان، كانت ثورة 1919 هي المرة الوحيدة التي قامت فيها حركة شعبية على نطاق شمل البلد بأكمله وشاركت فيها جميع الطبقات التي أجمعت على مطلب واحد هو الاستقلال. في هذا السياق، أصبح من الشائع بين القلائل الذين اهتموا بثورة 1919 أن يتخذوا من الإجماع الشعبي على القضية الوطنية آنذاك مبررا لخلق تصور لا يرى في الثورة سوى انتفاضة شعبية لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم لتجاهل أي بعد طبقي للثورة يربط بينها وبين حالة الفقر والحرمان التي خلقتها أربعة سنوات من الحرب، ولتجاهل أهمية حركة الجماهير من أسفل وما كشفت عنه من انقسامات داخل القوى المشاركة في الثورة.

نشأة الوفد

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1918، تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وظلت كذلك

طوال سنوات الحرب التي انتهت في نوفمبر عام 1918، أُرغم فقراء مصر خلالها على تقديم العديد من التضحيات المادية والبشرية. وقد مثّل اضطراب وتفكك النظام الأوروبي نتيجة الحرب، إضافة إلى ما ارتبط بهذا من تفاقم القهر والاستغلال لشعوب المستعمرات، وقيام الثورة الروسية وما طرحته من إمكانية قلب الأنظمة السائدة، دوافعاً لتطور الحركات الوطنية في كثير من المستعمرات. ومن ثم فقد اندلعت ثورة 1919 في ظل موجة من الحركات الوطنية شملت الهند والصين وأيرلندا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية.
في هذا السياق قام ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية، هم سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي، بمقابلة المندوب السامي البريطاني مطالبين بالاستقلال. وأعقب هذه المقابلة تأليف الوفد المصري، وقامت حركة جمع التوكيلات الشهيرة بهدف التأكيد على أن هذا الوفد يمثل الشعب المصري في السعي إلى الحرية. وطالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال. وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي، ورحّلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام 1919. وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد، وتصدت لها القوات البريطانية وقوات الأمن المصرية بأقصى درجات العنف.

الثورة ومعاناة الحرب

إذا كانت قضية الاستقلال هي القضية التي فجرت الثورة، إلا انه يصعب فهم عنف واتساع الحركة المطالبة بالاستقلال بمعزل عما لاقته الجماهير الفقيرة من الفلاحين والعمال وسكان المدن من ظلم واستغلال خلال أربع سنوات هي عمر الحرب. ففي الريف، كان مألوفا أن تصادَر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب، وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة. وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ "فرقة العمل المصرية" التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها.
في الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ، بما فيها أسعار السلع الأساسية. حيث سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا بلغ 216 عام 1918 مقارنة بسنة 1914. وارتفع سعر القمح بمعدل 131% والسكر 149% والفول 114% والبترول 103% كما بلغ سعر الفحم في نهاية الحرب تسعة أمثال ما كان عليه قبل اندلاعها. وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد في السلع الأساسية. وكان لهذه الأوضاع أن أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن. حيث شهدت مدينتي القاهرة والإسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانا إلى ممارسات عنيفة تمثلت في النهب والتخريب. ولم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء، مثل توزيع كميات من الخبز على سكان المدن أو محاولة ترحيل العمال العاطلين إلى قراهم، في التخفيف من حدة الأزمة. على الجانب الآخر كان هناك استياء من قبل كبار الملاك بسبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح، رغم أن هذه الطبقة قد استفادت من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بما فيها القطن والسلع الغذائية.
من ناحية أخرى، أدت سنوات الحرب إلى ازدهار بعض أقسام الرأسمالية المصرية بسبب إغلاق الطرق

البحرية، ومن ثم صعوبة وردود المنتجات الأجنبية، وهو ما أتاح فرصة للتوسع الصناعي والتجاري. وبشكل عام ارتفعت معدلات العمالة خلال سنوات الحرب. غير إن هذا التوسع تزامن مع زيادة الأسعار ونقص الغذاء، كما سبق القول، إضافة إلى تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسبب إعلان الأحكام العرفية وإصدار القوانين التي تحرم التجمهر والإضراب. وفي حقيقة الأمر فقد شهدت الفترة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب، قدرا من النمو في حجم الطبقة العاملة بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية والتوسع في شبكات النقل. ومنذ بداية القرن العشرين وحتى نشوب الحرب، خاض عمال الصناعة والنقل عددا من الإضرابات للمطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل، كما تشّكل عدد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال مثل الرابطة الدولية لعمال السجائر والورق في القاهرة، ونقابة عمال الصناعة اليدوية. ولكن مع نشوب الحرب تم إجهاض النشاط النقابي وأصبح العمال عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم.

انفجار الغضب الشعبي

في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول وأعضاء الوفد، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات. وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتخفيف لائحة الجزاءات والحصول على مكافأة لنهاية الخدمة وغيرها من المطالب. وفشلت محاولات السلطات الاستعانة بعمال سابقين لتشغيل الخدمة، وتم شل حركة الترام شللا كاملا. تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك. تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. وكان ملحوظا الارتباط الوثيق بين مشاركة العمال في الحركة وبين المطالب النقابية في العديد من حالات الإضراب، وهو ما حدث على سبيل المثال في حالة إضراب عمال ترام الإسكندرية ومصلحة الجمارك والبريد، حيث سبق الإضراب رفع هؤلاء العمال مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

ولم تكن الحركة في الأقاليم بأقل منها في القاهرة والإسكندرية، بل أنها كانت أكثر حدة وعنفا. فقامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن والتصدي بلا تردد لكل من يحاول الوقوف في وجههم. ففي الحوامدية قامت مجموعة من الفلاحين بمهاجمة خط السكك الحديدية المؤدي إلى معمل تكرير السكر مما أدى إلى توقفه عن العمل وإلى وإضراب عماله. وفي قليوب قام آلاف الفلاحين بتدمير خط السكة الحديد. وفي الرقة والواسطى في الوجه القبلي، قامت جماعات الفلاحين بمهاجمة خطوط السكك الحديدية ونهب القطارات وإحراق محطة السكة

الحديد وهاجموا الجنود البريطانيين. وفي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين. وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات. وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع. وفي قرية دير مواس بالقرب من أسيوط، هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين. وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وفي بعض القرى قام الفلاحون الفقراء بمهاجمة ونهب ممتلكات كبار الملاك مما أدخل الرعب في نفوس هؤلاء الأخيرين. ولا يتسع المجال هنا لسرد المزيد من التفاصيل، لكن يمكن القول أن ما سبق ليس سوى أمثلة قليلة لما قامت به الجماهير خلال الثورة. لكن أهمية هذه الأمثلة هي أنها تفند المزاعم السائدة حول أن المصريين هم شعب سمته الخنوع والاستسلام وتسهل قيادته في كل العصور.

وكان رد فعل القوات البريطانية عنيفا إلى الحد الذي يمكن فيه القول أن ما قامت به هذه القوات وأعوانها من الشرطة ضد المصريين خلال الثورة كان من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث. منذ الأيام الأولى، كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة. وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمئة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

انقسام قوى الثورة

كان طبيعيا أن يعكس اختلاف الانتماءات الطبقية نفسه على سلوك ومواقف القوى المشاركة في ثورة 1919. وفي حقيقة الأمر، لم يكن يخطر ببال أعضاء الوفد المصري أن حركتهم ستؤدي إلى ثورة شعبية. فقد كان أقصى ما يبتغيه الوفد هو تعبئة الطبقات العليا وقطاعات من الطبقة المتوسطة للحصول على الاستقلال عن طريق التفاوض. وقد ظهر ذلك جليا من خلال النهج الذي اتبعه قادة الوفد خلال نحو أربعة اشهر منذ أن قابلوا المندوب السامي في نوفمبر 1918 وحتى اندلاع الثورة في مارس من العام التالي. فخلال تلك الفترة، تركز نشاط الوفد في إرسال البرقيات إلي الأطراف التي كان يعتقد أنها ستساند المطلب المصري بالاستقلال، مثل قناصل الدول ورؤساء وزراء الدول الأوروبية والرئيس الأمريكي ولسون وغيرهم. وكان هدف حركة التوكيلات التي قام الوفد بجمعها الحصول على تفويض من أعضاء البرلمان والأعيان والمتعلمين، ولم يكن مخططا أن تتخذ الحركة طابعا شعبيا يشمل مختلف الطبقات – وهو ما حدث بعد ذلك. وفي اليوم التالي لترحيل سعد زغلول ورفاقه، توجه وفد من الطلبة إلى عبد العزيز فهمي يسألونه عن رد الفعل الذي يجب أن يقوموا به، فطلب منهم العودة إلى جامعتهم وعدم "اللعب بالنار" وألا يزيدوا

غضب الإنجليز، لكنهم لم يمتثلوا لذلك وبدأوا في التظاهر كما سبقت الإشارة.
ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل أن أعضاء الوفد الذين ظلوا في مصر أرسلوا برقيات إلى السلطان فؤاد الأول يؤكدون أن لا صلة لهم بأعمال الجماهير. وفي الرابع والعشرين من مارس وجه الوزراء والأعيان وأعضاء الوفد – وأغلبهم من الأعيان – نداء إلى المصريين يحذرونهم من الآثار المترتبة على قطع خطوط السكك الحديدية ومهاجمة الممتلكات، ويستحلفونهم باسم مصلحة الوطن تجنب كل الاعتداءات حتى يستطيع الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة المضي قدما في مساعيهم. ومن الغريب أن العنف الذي مارسته القوات البريطانية ضد الجماهير لم يكن محل اهتمام مماثل من "زعماء الأمة". ولعله كان من البديهي أن تتبنى النخبة والزعامات الوطنية – سواء من أعضاء الوفد أو من خارجه – هذا النهج. فمن جهة كان تعطل خطوط السكك الحديدية والاعتداء على الممتلكات يضر بالمصالح المباشرة لهؤلاء. ومن جهة أخرى، فإنه لم يكن مطروحا بالنسبة لهذه الزعامات أي برنامج للإصلاح الاجتماعي. فهدف الاستقلال، وما يرتبط به من انتهاء الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، كان سيترتب عليه إتاحة مزيد من الفرص للطبقات العليا من كبار الملاك والأقسام المختلفة والمتداخلة من الرأسمالية. لذلك فلم يكن متصورا ولا مقبولا أن تكون الدعوة للاستقلال مرتبطة بحركة شعبية يكون من آثارها إيقاع أي أضرار بنمط الملكية السائد.

نهاية الثورة

انخفضت حدة ثورة 1919 في أبريل عقب قرار السلطات البريطانية بإطلاق سراح أعضاء الوفد والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب مصر في مؤتمر الصلح. فعقب إصدار هذا القرار، والذي جاء تاليا لأسابيع من العنف الهائل من جانب السلطات في مواجهة الشعب، بدأت تهدأ الاحتجاجات شيئا فشيئا، وذهب الوفد إلى فرنسا لحضور المؤتمر الذي اعترفت الأطراف المسيطرة فيه، وأهمها الولايات المتحدة ممثلة في الرئيس ولسون، بالحماية البريطانية على مصر، مما كان بمثابة ضربة كبرى لنهج التفاوض. إلا أن ذلك لم يثن الوفد عن الاستمرار في المفاوضات العقيمة لسنوات طويلة.
وإذا تطرقنا إلى نتائج الثورة، والتي لا يتسع المجال هنا للحديث عنها بالتفصيل، فيمكن القول أنها وإن لم تؤد إلى تحقيق الاستقلال – إذا ما تغاضينا على الاستقلال الشكلي الذي منحته بريطانيا لمصر في فبراير عام 1922 – فأنه قد كانت لها آثارا مهمة على تطور الحركة الديمقراطية والنقابية. فقد أسفرت عن نشأة حزب الوفد وأحزاب الأقليات ووضع أول دستور لمصر في عام 1923 وقيام أول حكومة منتخبة هي حكومة الوفد. من ناحية أخرى أدت ثورة 1919 إلى بعث الحركة النقابية التي كانت قد أصيبت بموات خلال فترة الحرب، فتشكلت العديد من النقابات، وانبثقت حركة إضرابات قوية في الأعوام التالية. في الوقت نفسه، فقد نبهت الثورة الطبقات العليا من البرجوازية وكبار الملاك إلى خطورة التحرك الجماهيري، ومن هنا كان حظر الوفد للحزب الشيوعي وسعيه للسيطرة على الحركة النقابية.
لو تساءلنا لماذا لم تمض ثورة 1919 إلى أبعد من ذلك لتمثل تهديدا حقيقيا للنظام الاجتماعي والسياسي السائد، فإن الإجابة ترتبط بأن كل ثورة تقودها أو تشارك في قيادتها البرجوازية تكون محملة بهذا التناقض بين ميل البرجوازية لاستغلال حركة الجماهير لتحقيق أهدافها، وبين خوفها من هذه الحركة ومن ميل الجماهير إلى المضي للأمام في اتجاه تحطيم النظام السائد. وفي مثل هذا الظرف يكون للعوامل الخاصة بحجم وتنظيم وتراث الطبقة العاملة وبوجود القوى الراديكالية المعبرة عن مصالح الجماهير والقادرة على

قيادة حركتها دورا حاسما. وفي حالة ثورة 1919 أدى ضعف وصغر حجم الطبقة العاملة وعدم وجود القوى المعبرة عن الجماهير إلى عفوية الحركة وتشتتها ومحاصرتها.
وأخيرا، إذا عدنا إلى اللحظة التي نعيشها الآن، فمن الطبيعي أن نجد أن تغيرات هائلة قد حدثت خلال ما يزيد على ثمانية عقود من الزمن. فإذا كانت طبقة عاملة صغيرة جدا استطاعت أن تصيب البلاد بما يشبه الشلل في عام 1919، فإن الآفاق المتاحة اليوم لهذه الطبقة أكبر بما لا يقارن. وعلى النقيض من ذلك، أصبح من الأصعب كثيرا على الطبقية الرأسمالية أن تطرح مطالب يمكن أن تؤدي إلى التفاف الجماهير حولها، سواء على الصعيد الاجتماعي أو فيما يتعلق بالقضية الوطنية. لكن ذلك لا يضمن بأي حال أن تمضي أي ثورة إلى نهاية ما تطمح إليه الجماهير، لأن البرجوازية آنذاك تقاتل من أجل عرقلة الثورة ومنعها من التقدم إلى الإمام سواء بالعمل على الوقوف عند المطالب الديمقراطية أو حتى التحالف مع النخبة القديمة إذا وجدت أن حدود التغيير يمكن أن تمثل تهديدا حقيقيا لمصالحها.

2- الناصرية وحدود التغيير

الشرارة - جماعة تحرير العمل - علي المصري - 1998
أعادت الثورة المصرية حلم الملايين من الكادحين في العدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى من الذل للامبريالية وبالتابع أعادت جاذبية الافكار الناصرية عند قطاع عريض من الثوريين الذين يرفضون البرنامج الرجعى للتيار الاسلامى. و يساعد ها المقال في فهم الحقبة الناصرية مما يساعد جيل جديد من الثوريين على تلمس الاستراتيجيات التي نحتاجها اليوم لتحقيق حرية حقيقية وتحرر وطنى حقيقى.

منذ 46 عامًا، وبالتحديد قبيل فجر يوم 23 يوليو 1952، استولي تنظيم الضباط الأحرار على السلطة في مصر. وعلى مدى عقود، حصل النظام السياسي الذي خلقه هذا التنظيم، وحصل الرجل الجالس على قمته – جمال عبد الناصر على تأييد شعبي واسع ليس في مصر وحدها إنما في جملة من الدول العربية. استطاع عبد الناصر ونظامه، وقت ارتفاع نجمها، أن يخلقا هالة من المجد حولهما، وأن يمثلا أملاً بالنسبة لقطاعات عريضة من الطلاب والمثقفين وشرائح الطبقة الوسطي وصغار الملاك والمستأجرين الزراعيين (بل ولبعض فئات المعدمين والعمال) الحالمين بالتحرر الوطني وبالعدالة الاجتماعية.
كل هذا أصبح شيئًا من الماضي. فلقد جدت في النهر مياهًا كثيرة، وفقد عبد الناصر مجده، وفقدت الناصرية جاذبيتها – ولكنها (لا يمكن أن ننكر) ما تزال حية فى أذهان الكثيريين. فحتى اليوم لا يزال عدد من الانتهازيين محترفي السياسة يجدون شرعيتهم في الدفاع عن عبد الناصر وعهده، ولا يزال بعض الشباب المتحمس والصادق من المثقفين والطلاب يرى أن الطريق إلى المستقبل في مصر هو ذلك الذي رسمه عبد الناصر في "الميثاق" قبل 36 عامًا: طريق الوحدة العربية، والتنمية المستقلة ومقاومة الامبريالية، وتحالف قوى الشعب العامل. وهو ما يدعونا للسؤال عن طبيعة الناصرية، وعن المضمون الطبقي لإجراءاتها السياسية والاقتصادية، وعن إمكانياتها المستقبلية. فهل فعلاً حررت الناصرية الجماهير من كل استغلال أو اضطهاد؟ ولعل في مقدورها ذلك اليوم بعد مرور ما يقترب من نصف قرن على بدايتها الأولى؟

إفلاس النظام القديم

في حوار أجراء عادل حموده في 1994 مع محمد حسنين هيكل الصحفي الأول للنظام الناصري ذكر هيكل "أن السلطة في 1952، عشية أحداث يوليو، كانت ملقاة في عرض الطريق. وكان بوسع أي أحد أن يأخذها. لكن القوى الموجودة كلها كانت من العجز بحيث لم تستطيع". يشير هيكل هنا عن حق إلى إفلاس نظام الملك فاروق بشكل كامل في الشهور التي سبقت انقلاب الضباط الأحرار، وإلى عجز كل القوى السياسية على الساحة – من الوفد إلى الأخوان إلى الشيوعيين إلى مصر الفتاة وأحزاب الأقلية – عن القيام بدور البديل الذي ينفذ الطبقة الحاكمة من الهاوية التي تردت إليها أو (كما هو مفترض في حالة الشيوعيين) الذي يدك سلطة هذه الطبقة دكا ليفسح الطريق أمام سلطة طبقة بازغة جديدة. إفلاس الملكية في مصر في شهورها الأخيرة كان علامة على انتهاء مرحلة حاسمة في التاريخ المصري عرفت باسم المرحلة الليبرالية الدستورية. ولم تكن الليبرالية التي عرفتها مصر في تلك الفترة سوى حلاً وسطا توصلت إليه الطبقات المستغلة المصرية (كبار الملاك الزراعيين، والرأسمالية الناشئة) مع الملكية والإمبريالية البريطانية في أعقاب ثورة 1919 لم تمس ثورة 1919 السلطة الحقيقية للبريطانيين في البلاد ولم تضعف من سيطرة كبار الملاك على الريف، ولكنها اضطرت الملكية – تحت ضغط ثورة الجماهير في الريف والمدن – إلى تجميل نفسها بإصدار (دستور 1923) يحمل بعض السمات الليبرالية وإلى السماح بإنشاء نظام حزبي مقيد، واضطرت البريطانيين إلى إعلان استقلال مصر شكليًا في فبراير 1922.

كان وقود ثورة 1919 ومقاتليها في الشوارع هم الطبقات المستغلة والمطحونة في المجتمع: الفلاحين الفقراء والمعدمين والعمال الزراعيين في الريف، والعمال المأجورين في المدينة. وإلى جانب هؤلاء شارك في الثورة – التي فجرها مطلب الاستقلال الوطني – الطلاب والتجار المتوسطين والصغار والمهنيين والموظفين. أما القيادة المفترضة للثورة (الوفد المصري بزعامة سعد زغلول) فقد كانت تتكون من الأعيان والباشوات الذين كانوا ينتمون بالفعل أو بالتوجه السياسي – إلى طبقة كبار الملاك، وهي طبقة محافظة رجعية تخشى الجماهير وانتفاضتها أكثر من كراهيتها للاستعمار البريطاني. وقد برز التناقض المستعصي على الحل بين جماهير الأجراء والفقراء والمعدمين من ناحية وبين الطبقات المتحكمة في الثورة الاقتصادية من ناحية أخرى في أثناء الثورة ذاتها. ففي بدايات أحداث الثورة أوائل مارس 1919 ذهب مندوبو طلبة الحقوق إلى عبد العزيز فهمي أحد أعضاء الوفد المصري وأخبره بنيتهم في القيام بمظاهرات احتجاج على اعتقال البريطانيين لسعد زغلول ورفاقه. فما كان من عبد العزيز فهمي إلا أن طلب من الطلاب الإقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء. وفي أثناء الثورة شاهد فكري أباظة الجماهير تكدس صفائح البنزين على محاذاة قصر محمد محمود باشا في أسيوط بغرض إحراقه، فحاول أباظة نهيهم ذاكرًا أن محمد محمود من ضمن المنفيين في مالطة "من أجل حريتهم". فرد عليه واحد من الجموع قائلاً: "أسكت، وهل وزع محمد محمود أرغفة العيش على الجائعين؟" وفي يوم 24 مارس 1919، وفي محاولة لتطويق العنف الثوري المرعب المنفلت عن الزمام، أصدر قادة الثورة ومعهم كبار رجال الدين الإسلامي والمسيحي بيانًا طالبوا فيه بالتوقف عن النضال الثوري وأعلنوا أن "الاعتداء على الأنفس أو على الأموال محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية، وأن قطع المواصلات يضر أهل البلاد ضررًا واضحًا، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق. حكم التناقض الذي طفا إلى السطح في غمار أحداث الصراع الطبقي في مصر في المرحلة الليبرالية

الدستورية. فبالرغم من أن الثورة لم تحقق الاستقلال ولم تزحزح طبقة كبار الملاك عن مواقعها، إلا أنها زالت بعض العوائق أمام التراكم الرأسمالي في مصر، وأتاحت هامشًا من المناورة السياسية أمام البرجوازية الحديثة الصاعدة. وكان الوفد – الذي تحول بعد الثورة إلى حزب برجوازي جماهيري مكتمل الملامح – هو الممثل السياسي لبرجوازية ناشئة وضعيفة ولكنها طموحة. ولقد ظل الوفد طوال عمره القصير (33 عامًا إذ حلته سلطة يوليو في يناير 1953) يسير على الوتر المشدود للتوازنات التي فرضها عليه فرضًا وضعه كحزب يمثل طبقة لا تستطيع أن تتقدم للأمام أو تتراجع للخلف. احتفظ الوفد بولائه للمصالح الطبقية لطبقة كبار الملاك، وبتقديسه للنظام الملكي، وتمسك بالطريق السلمي للمفاوضات مع الاستعمار البريطاني. ولكنه وفي نفس الوقت أراد أن يحافظ على وضعه كقائد للحركة الجماهيرية من أسفل. وكان هذا أمرًا أقرب إلى المستحيل، خاصة مع اشتداد عود الطبقة العاملة وتزايد البؤس والفرز الطبقي في الريف المصري، ثم مع تصاعد الحركة الجماهيرية في الأربعينات وأوائل الخمسينات.

كانت من نتائج ضعف البرجوازية المصرية ومهادنتها للاستعمار وكبار الملاك ونظام الملك فاروق وعجزها عن تحقيق أي من المطامح الوطنية أو الإصلاحات الاجتماعية أن بدأت هالة المجد التي رسمتها الجماهير للوفد وزعمائه تتحطم ليحل محلها الإحباط والبحث عن بدائل. ولم يكن تفكك الاتحاد الوطني الهش والمؤقت بين الطبقات حول قيادة الوفد بالأمر المستغرب. ففي السنوات والعقود التي تلت 1919 تباعدت السبل بين الطبقات الناشئة حديثًا – الرأسمالية وكبار الملاك من جانب، العمال والبرجوازية الصغيرة في الريف والمدن من جانب آخر بصورة لم يسبق لها مثيل. حصدت الرأسمالية المصرية النتائج السياسية للثورة في صورة توسع صناعي وأرباح متزايدة تتكدس، خاصة أثناء الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات وما بعدها. في الفترة بين 1938 و1951 ارتفع الإنتاج الصناعي بأكثر من 10% في المتوسط سنويًا، وبحلول عام 51 – 1952 كانت الأرباح الصناعية قد زادت لتصل إلى حوالي 50% في شركات التعدين وشركات المواد الكيماوية وشركات الورق والطباعة، وإلى حوالي 1905% في شركات التبغ وحوالي 10% في شركات المنتجات الفلزية. أما الطبقات المستغلة الحديثة ألتي أنشأها واعتصرها التوسع الرأسمالي فقد عانت الأمرين. في الفترة من 1907 إلى 1950انخفض متوسط دخل الفرد السنوي بـ 42%، وفي أعوام الحرب العالمية الثانية تردت أحوال العمال السيئة أصلاً – إذ أكل تضخم مقداره 193% الزيادات في الأجور اليومية التي لم تتجاوز 113%. وفي السنوات المؤدية إلى 1952 ازدادت سطوة كبار الملاك الزراعيين وتفاقم فقر وتهمش الفلاحين الفقراء حتى أن كبار الملاك (المالكون لأكثر من 200فدان) في 1952 كانوا يمثلون 1،% من إجمالي عدد ملاك الأراضي في حين أنهم كانوا يستحوذون على 30% من الأرض الزراعية. وإذا أضفنا إلى هؤلاء الملاك المتوسطين (مالكو من خمسة إلى خمسين فدان نجد أنهم في مجموعهم كانوا يمتلكون 65% من الأرض. هذا بينما كان 9404% من الملاك هم جموع الفقراء – يمتلكون فقط حوالي 35% من الأرض.

إذن فلقد تجاوز في مصر قبيل 1952 البؤس المتعاظم والثروة المتراكمة. ورغم أن شارات الإنذار – خاصة عقب الحرب العالمية الثانية – قد انطلقت المرة تلو المرة لتحذر الطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية من السقوط المحتمل إلا أن أحدًا من الساسة البرجوازيين لم يتحرك. وكأن الشلل قد أصاب أولئك الجالسين على قمة النظام وعلى رأس الأحزاب البرجوازية. وفي وجه تصاعد الحركة العمالية و الجماهيرية - في

وجه إضرابات عمال شبرا والمحلة والإسكندرية، ووجه مظاهرات الطلاب والعمال والموظفين المطالبة بالاستقلال والخبز والحرية – في المنعطف المعبأ بأجواء المد الثوري المؤدي إلى 1952، لم يجد القصر والوفد وأحزاب الأقلية أمامهم شيئًا ليفعلوه إلا المراوغة والخداع والقمع كل المحاولات لتطبيق إصلاح زراعي ولو محدود – والتي كانت أحياناً تأتي بإيعاز من البريطانيين لسحب البساط من تحت أي ثورة حمراء محتملة – كانت تتحطم دائمًا على صخرة مهادنة البرجوازية مع كبار الملاك. وكل المحاولات لتطبيق أي إصلاح اجتماعي ذو شأن، أو لإتباع خط جذري ضد الاستعمار كانت تخضع لنفس المصير. ولذلك فعندما أنفجر الغضب الجماهيري في 26 يناير 1952 بعدما قصمته قشة مذبحة البريطانيين لرجال البوليس في الإسماعيلية في اليوم السابق، أصبح واضحًا للكل تقريبًا أن النظام قد أفلس تمامًا، وأن شيئًا ما لا بد أنه سيحدث عما قريب.

من في مقدروه إسقاط الملكية

هذا السؤال سؤال التغيير سواء بالإصلاح أو بالثورة – كان مطروحًا بقوة في مصر في السنوات العاصفة عند منتصف القرن العشرين. في تلك السنوات العاصفة عند منتصف القرن العشرين. في تلك السنوات كانت كل الاحتمالات مفتوحة: انقلاب قصر، انقلاب عسكري،... أو ثورة جماهيرية من أسفل.

في يونيو 1951 كتب أحمد حسين (زعيم حزب مصر الاشتراكي، وهو حزب وطني برجوازي صغير متأثر بالفاشية) محذرًا وناصحًا ومطالبًا بالإصلاح الاجتماعي: "وبعد فإني نذير للحكام، ولولاة الأمور، ولرئيس الحكومة ووزير الداخلية وللسراة والأعيان والأغنياء... إن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا الحال وفرصتكم الوحيدة لإيقاف الثورة هي تطبيق المبادئ الاشتراكية، والخطط الاشتراكية. فإذا لم تفعلوا فهي الثورة الاجتماعية آتية لأريب فيها وقد أعذر من أنذر". ثم أضاف ليؤكد أن هدفه هو منع الثورة الحفاظ على الطبقة الحاكمة: "إني أوجه هذا النذير مخلصًا صادقاً، لا أبغى من ورائه سوى الخير لكل الناس وعلى رأسهم الأغنياء والكبراء والإقطاعيين.. فقد خلقنى الله لا أحب إيذاء أحد ولا أحمل الحقد والضغينة لأحد"

وبعد هذا بحوالي عام – في منتصف 1952 – كتب إحسان عبد القدوس (الصحفي الذي يدعي الليبرالية) مقالاً بعنوان "إن مصر في حاجة إلى ديكتاتور" يطرح فيه على نحو اتضح أنه أقرب إلى النبوءة أن الفوضى التي تمر بها البلاد تملي الحاجة إلى ديكتاتور "يصبح ديكتاتورًا للشعب لا على الشعب، ديكتاتورًا للحرية لا على الحرية، ديكتاتورًا يدفعها للأمام ولا يشدها إلى الوراء"!!! كان إحسان عبد القدوس يقدم حلاً أخيرًا لطبقته – البرجوازية – التي شلها الضعف والعجز بينما شبح الثورة الاجتماعية يحوم على مقربة.

وفي ظل الأجواء المحملة برياح التغيير والثورة عجزت القوى الجماهيرية المناطحة للوفد التي برزت إلى السطح في الثلاثينات وعلا نجمها في الأربعينات – الشيوعيون والإخوان المسلمين كانوا أكثرهم أهمية – أن تقتنص الفرصة وتمثل البديل للنظام المتهاوي. لم يكن هذا الفشل قدرًا محتومًا، ولكنه أيضًا صدفه. فلقد ظل الشيوعيون على اختلاف تنظيماتهم، وحتى نهايتهم المحتومة، أسرى لإستراتيجية الجبهة الشعبية التي أملاها الإتحاد السوفيتي على الأحزاب التابعة له أو المتأثرة به9. وبمقتضى هذه الإستراتيجية أمنت معظم التنظيمات الشيوعية التي ازداد نفوذها في الأربعينات بأن تحرير الطبقة العاملة من الاستغلال لابد وأن يسبقه تحرير مصر من الاستعمار. وعلى هذا فإن الموقف "الصحيح" يقوم على التحالف مع القوى الوطنية الأخرى، وعلى رأسها الوفد، لمقاومة الاستعمار. وقد رسمت منظمة حدتو (أكبر التنظيمات الشيوعية) إطار

الجبهة الشعبية الوطنية في صحيفتها "الجماهير" على النحو الآتي "إذ كانت أسلحة الاستعمار موجهة ضد الوفد والحركة العمالية فإن ذلك يربط بين الحركتين في حلف جماهيري يستند إلى برنامج وطني مشترك أساسه الحكم الديمقراطي الذي يعمل لتحقيقي الجلاء فورًا عن وادي النيل بغير تحالف مع الاستعمار، والتوسع في الحريات الديمقراطية مع تأميم الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبرى التي يتعاون أصحابها مع الاستعمار". وبالطبع فقد خدم إتباع أكبر وأهم التنظيمات الشيوعية لخط موسكو البرجوازية المصرية أكبر خدمة في تاريخها. ولهذا فقد أفسحت قيادات الوفد اليمينية المجال للتقارب بين شباب الحزب وبين الشيوعيين، وهو ما أوقع هؤلاء الأخيرين أكثر فأكثر في مستنقع التبعية والتنازل أمام برجوازية مفلسة ومترنحة. حتى أن الشيوعيين قد وصلوا عند نقطة ما إلى حد حذف مطلب تحديد حد أعلى لملكية الأرض الزراعية من برنامجهم حتى لا يستفزوا مصالح كبار الملاك من قيادات الوفد! وبذلك أصاب الشلل الشيوعيين، وأصبحت الثورة الاجتماعية الجذرية بالنسبة لهم هم أيضًا شبحًا – أو عفريتًا – ينبغي صرفه من أجل الاحتفاظ بالتحالف مع حزب البرجوازية الرجعي – هذا ما كان يحدث في صفوف الشيوعيين بينما كان المجتمع في حالة اختمار ثوري تسمح له بشكل استثنائي – لو اتبعوا خطًا ثوريًا – أن يتوسعوا ويخلقوا حزبًا جماهيريًا يكون مهيئًا لقيادة ثورة اجتماعية ضد البرجوازية وأحزابها على رأسها الوفد.

أما أكثر التنظيمات جماهيرية في ذلك الوقت – الإخوان المسلمون الذين كان لديهم نصف مليون عضو – فلم تكن أيديولوجية وقاعدته الطبقية البرجوازية الصغيرة تؤهله للقيام بدور أكبر من التعبير والتنفيس عن غضب وإحباط الطبقة الوسطى الحديثة إزاء العجز أمام الاستعمار وأعوانه، وإزاء الهوان الوطني الناجم عن ذلك. استطاع الإخوان المسلمون بقيادة حسن ألبنا الديكتاتورية أن يجتذبوا أعداد كبير من العمال والفلاحين إلى صفوفهم. ولكن هذا لم يكن إلا خلفية خاملة للعضوية الحقيقية النشطة المكونة من الطبقة الوسطى الحديثة: الموظفين، المدرسين، الطلاب، وضباط الجيش. ولذلك فعندما تصاعدت الحركة الجماهيرية في السنوات المؤدية إلى 1952، واجه الأخوان مصاعب شديدة أفقدتهم التوازن. تأرجح الأخوان في هذه السنوات بين إتباع الأساليب الإرهابية وبين العمل الجماهيري، وتقلبوا بين أقصى العداء للوفد وللملكية وبين التودد والتقرب إليهم، وحافظوا على عداء مستحكم لليسار وخاصة الشيوعية، وأظهروا تحفظًا إزاء الحركة العمالية والجماهيرية من أسفل بل أنهم في أحيان كثيرة وقفوا ضد الإضرابات والاعتصامات المتزايدة في تلك الآونة. وفي هذا كله كان الإخوان يعكسون وضعية جماهير الطبقة الوسطى في المدنية الخارجة لتوها من مجتمع الريف التقليدي، والتي تحتمي بالقيم التقليدية التي ورثتها من مرارة الوضع المتدني أمام الأجانب، ومن هذه التحديث التي تعرضت لها. لم يكن تنظيم الطبقة الوسطى المصدومة والمحبطة هذا بقادر – مهما أوتى من الجماهيرية – أن يخلق لنفسه خطًا مستقلاً وثابتًا في سنوات المد في الأربعينات وأوائل الخمسينات؛ لم يكن بمقدور الإخوان أن يقودوا حركة جماهيرية من أسف – يشعرون إزاءها بالتحفظ وأحيانًا العداء – للقضاء على نظام لا يحقق مطامحهم ولكنهم على الرغم من ذلك يترددون إلى رموزه.

الضباط الأحرار يستولون على السلطة

لم يكن أحد يتوقع أن يأتي التغيير في منتصف 1952 على يد حفنة من الضباط الصغار المتآمرين في

الجيش المصري. ولكن هذا بالضبط ما حدث. وكان هذا دليلاً إضافيًا لا على قوة الضباط الأحرار أو جماهيرية تنظيمهم، وإنما على العجز القاتل الذي أصاب الأحرار على السلطة في 23 يوليو هو أنهم فعلوا ما كان يصبو إليه كل الساسة البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الذي عجزوا عن قيادة الحركة الجماهيرية، أو احتواءها، أو أدها – فانتظروا جميعًا معجزة تقطع الطريق على ثورة اجتماعية تطل برأسها. عقب انقلاب الضباط في 52 كتب الكاتب المحافظ عباس محمود العقاد يقول أنه كان "ثورة ضد الثورة" الحمراء التي كان يتوقعها ويخشاها في ذلك الوقت. نفس المعنى ردده أنور السادات في قصته عن الثورة حين قال: "أننا أنقذنا البلاد من فوضى محققة"!

لم يكن الجيش المصري في 1952 بأي حال معقلاً من معاقل الحركة الوطنية، ولم تكن منتشرة به الأفكار السياسية الوطنية على مختلف اتجاهاتها التي كان يموج بها المجتمع آنذاك فكأي مؤسسة عسكرية في المجتمعات الطبقية كان الجيش المصري جهازًا وأداة للطبقة الحاكمة في الحفاظ على سلطتها، وكانت الأفكار المسيطرة على ضباطه هي أفكار تكل الطبقة. وقد اكتشف الشاب الوطني المتحمس جمال عبد الناصر الذي شارك في المظاهرات الوطنية حينما كان طالبًا – ذلك بنفسه عندما أصبح ضابطًا: "عندما تم تعيينا في احد الكتائب في منقباد، بالقرب من أسيوط كنا ممتلئين بالمثل. ولكن سرعان ما تبددت أوهامنا. فمعظم الضباط العاملين كانوا فاسدين ومعدومي الكفاءة. وقد أصاب هذا بعض أصدقائي الضباط بالصدمة لدرجة أنهم قدموا استقالاتهم". على أن سيطرة الروح المحافظة والولاء في صفوف ضباط الجيش لم يمنع من تسرب أقلية ضئيلة من الشباب الوطني المتحمس من أبناء الطبقة الوسطى إليه بعد عام 1936 عندما اتبعت الكلية الحربية سياسات قبول أكثر تساهلاً تطبيقًا لمعاهدة 1936 بين البريطانيين وحكومة الوفد. ومن بين عناصر الأقلية نشأ تنظيم الضباط الأحرار.

تكون تنظيم الضباط الأحرار كتنظيم جدي في عام 1949، بعد عام واحد من الهزيمة القاسية التي تلقاها الجيش المصري في حرب فلسطين عام 1948. وقد اجتذب التنظيم إلى صفوفه حتى يوم الاستيلاء على السلطة ما لا يزيد على مئة ضابط من صغار السن والرتبة، وكلهم تقريبًا من أبناء الطبقة الوسطى الذين دخلوا الكلية الحربية في 1936 وما بعده. وقد استطاع التنظيم أن يحقق نفوذًا نسبيًا في أوساط الأقلية من شباب الضباط من أبناء المهنيين، الموظفين المتوسطين، التجار، والعمد والذين أغضبهم نتائج حرب 1948 ، والذين كانت لهم أحلامهم الوطنية في خلق مصر الحرة المستقلة. وفي المقابل لم يستطع التنظيم أن يجند أي من الضباط الكبار المنتمين عقلاً وروحًا بطبيعة الحال إلى الطبقة الحاكمة فيما عدا اللواء محمد نجيب الذي مثل واجهة للاستيلاء على السلطة لا أكثر. ويمكننا، وبمقدار كبير من الدقة، أن نحدد طبيعة تنظيم الضباط الأحرار على أنه تنظيم متآمري الطبقة الوسطى الوطنيين الذين يرتدون الزى العسكري. فعلى الرغم من أن توجهات وانتماءات قيادات وأعضاء التنظيم تراوحت بين كل ألوان الطيف السياسي – ما بين وفديين وإخوان ويساريين ومصر الفتاة – إلا أن فكر التنظيم نفسه لم يكن أي من هذا كله. لقد كانت أيديولوجية التنظيم هي الوطنية الصرفة للطبقة الوسطى بكل غموضها ومثاليتها ولا طبقيتها وتوجسها إزاء جماهير. وكجناح عسكري لوطنيي الطبقة الوسطى أضاف الضباط الأحرار للوطنية الصرفة نزعة تآمرية مغلقة شديدة التطرف.

كانت مسعى الضباط الأحرار للسلطة في أيام المد في الصراع الطبقي يوليو 1952 يقوم أساسًا على استبعاد

الجماهير. والثابت أن التنظيم لم يسع أبدًا إلى خلق صلات أو نفوذ جماهيري لا من خلال التحريض بين الجنود ولا من خلال الارتباط بالحركة الجماهيرية المتصاعدة في الشارع. بل إنه عندما انفجرت المظاهرات في 26 يناير 1952، وازدادت الدلائل على إمكانية التحرك الثوري الواسع للجماهير، كان رد فعل بعد الناصر هو التخطيط لانقلاب يقطع الطريق على الثورة ويسلم السلطة للوفد. على أن النحاس باشا زعيم الوفد رفض عرض عبد الناصر على اعتبار أنه مخاطرة غير مأمونة العواقب.

كان الطريق الذي اكشفه عبد الناصر وزملاؤه للتغيير الذي يحملون به هو مؤامرة الأقلية داخل صفوف الجيش. كتب عبد الناصر في فلسفة الثورة (1954) يتحدث عن دور الجيش في التغيير: "كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد، يبعد عنهما إلى حد ما صراع الطبقات والأفراد، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملاً شريفًا حاسمًا ولم تكون هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش". وبغض النظر عن الصورة الوردية الزائفة التي صور عبد الناصر الجيش بها فإن الفكرة الأساسية التي يطرحها عن التغيير واضحة: التغيير لابد أن يتم بمعزل عن الصراع الطبقي، وعلى يد قوة غير منغمسة فيه.

وقد أتي التغيير في 23 يوليو 1952 تمامًا كما أراده متآمري الطبقة الوسطى الوطنين الخارجين من صفوف جهاز القمع العسكري. إذ أتي فوقيًا ومن أعلى ليقطع الطريق على حركة الجماهير المتصاعدة. وقد حرص الضباط الأحرار أنفسهم على الطابع الانقلابي المعزول لحركتهم أشد الحرص. ففور نجاح الانقلاب أصدر التنظيم بيانا يحظر فيه المظاهرات تمامًا ويطمئن كل القوى على مصالحها في ظل النظام الجديد. وبعد أسابيع قليلة أصدرت محكمة عسكرية شكلتها السلطة الجديدة حكمًا بالإعدام على عاملين كانا من ضمن قيادات مظاهرات عمالية في شركة العزل بكفر الدوار أيدت حركة الجيش وطالبت ببعض المطالب الاقتصادية!

لم تكن هذه ثورة اجتماعية مطلقًا وإنما كانت تآمر الأقلية الذي أتى ليحقق ما عجزت القوى التقليدية للبرجوازية عن تحقيقه:

الإصلاح الاجتماعي والاستقلال السياسي. وقد عكست السهولة التي نجح بها الانقلاب، بالرغم من أخطاء التنفيذ القاتلة، الارتياح الذي أصاب كل الساسة من قطع الطريق على ثورة حمراء متوقعة، وعكست أيضًا عدم استعدادهم للقتال من أجل الإبقاء على نظام، أفلس وتعفن وعكست أخيرًا التوازنات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان الأمريكيون يحاولون إزاحة البريطانيين من الشرق الأوسط. ولقد تركت كل القوى النظام الملكي يواجه مصيره، واتجهت بأنظارها إلى النظام الجديد في محاولة لتوجيه الديكتاتورية العسكرية لخدمة أغراضها الخاصة.

إجراءات نظام يوليو

تقول الأسطورة الناصرية والرسمية أن نظام يوليو بدأ كانقلاب عسكري ثم تحول رويدًا إلى ثورة اشتراكية شاملة كان أول من داعب هذه الفكرة هو "الليبرالي" طه حسين في مقال شهير له "في حقيقة الأمر ثورة وطنية". وقد صدقها نظام يوليو ثم روج لها حتى أصبحت حقيقة ثابتة لا يشك فيها أحد. ولكن حقيقة الأمر أنها تستند إلى كذب صريح وتزوير للتاريخ.

لفهم الأسباب التي دفعت المتآمرين الوطنيين إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية جذرية علينا أن نتذكر أنهم صعدوا إلى السلطة بالتحديد لأن البرجوازية، في سياق أزمة اجتماعية شاملة، عجزت عن قيادة الثورة البرجوازية وظلت أسيرة للنظام القديم، ولأن الطبقة العاملة من جانب آخر فشلت على يد الشيوعيين في الإطاحة بها في ثورة اشتراكية. لقد تمت تسوية المعضلة الاجتماعية بالطريق غير الثوري من جانب عناصر الطبقة الوسطى في الجيش التي اتبعت الوسائل العسكرية لتحقيق مهام البرجوازية في الثورة الوطنية: الاستقلال السياسي، الإصلاح الزراعي، التنمية الصناعية، الإصلاح الاجتماعي.

لم تكتشف السلطة الجديدة طبيعة دورها وحقيقة مهمتها دفعة واحدة. فلقد ظلت لفترة معتقدة أن عناصر البرجوازية التقليدية قادرة على أداء مهمتها التاريخية بعد الانقلاب، خاصة في إزاحة طبقة كبار الملاك بالإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952. ولذلك ترددت إلى بعضها فأعطت لعلي ماهر رئاسة الوزارة، ولعبد الرازق السنهوري مهمة صياغة القوانين الجديدة. ولذلك أيضًا حاولت تشجيع الرأسماليين المصريين والأجانب على الاستثمار والتراكم. ولكن الضعف المستحكم للبرجوازية المصرية وتوجسها من السلطة الجديدة، وتناقضات التطور الرأسمالي للدول المتخلفة في عصر الإمبريالية، دفعًا الرأسماليين إلى الإحجام عن تحقيق طموحات الحكام الجدد في خلق مجتمع صناعي متقدم. وهنا بدأ الصدام بين الرأسمالية التقليدية الفردية وبين سلطة يوليو. وقد أعطى الصدام قوة إضافية بعدما ترددت – ثم امتنعت كلية – الإمبريالية الأمريكية – عن تمويلي مشروع التنمية والتصنيع الذي طمح الحكام الجدد في تحقيقه.

في يناير 1957 – بعد حرب 1956 الإمبريالية – صدرت قوانين التمصير للبنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية، وهي القوانين التي أصبح بمقتضاها من حق المصريين وحدهم العمل في تلك المجالات. في نفس العام هبطت الاستثمارات الصناعية إلى 13 مليون جنيه بعد أن كانت 26 مليون جنيه في عام 1956 – هذا بالرغم من أن الحكام العسكريين توقعوا تزايدها.

ولتدارك الموقف، ولمواجهة هروب الرأسماليين التقليديين، نبتت فكرة التخطيط في رؤوس عناصر السلطة الناصرية. إذ أنشئ مجلس التخطيط الأعلى ولجنة التخطيط القومي والمؤسسة الاقتصادية. كان الهدف هو دفع التراكم الرأسمالي للأمام في مرحلة بدأ فيها أن الرأسمالية غير قادرة على التوسع وتطوير قوى الإنتاج. كان تصنيع البلاد هو الهدف الأول للسلطة التي جاءت لتحل معضلات التنمية الرأسمالية لمصر. وقد اكتشفت هذه السلطة أن الديكتاتورية العسكرية ورأسمالية الدولة ومناورات الإمبريالية الصغرى في المنطقة العربية لتوسيع السوق هم الوسائل الضرورية لتحقيق هذا الهدف. في أواسط الخمسينات أرسل عبد الناصر يستشير إحدى الشركات الأمريكية عن احتمالات التقدم الصناعي والاقتصادي في مصر. وجاءه الرد التالي: "حتى لو حصلت على مليار من الدولارات التي تحتاج إليها في خطتك الخمسية، وحتى لو نجحت خطتك الخمسية نجاحًا كاملاً بدون أي تعثر وتوقف، وحتى لو بذل كل فرد في المجتمع المصري قصارى جهده وغاية طاقته مستخدمًا كل الخبرة والمعرفة الأجنبية فإن أفضل ما تستطيعه حينئذ هو المحافظة على الوضع الراهن والحيلولة دون تقهقر أكثر إلى الوراء". وكانت استجابة عبد الناصر هي الانعطاف أكثر فأكثر ناحية رأسمالية الدولة لتعبئة موارد دولة الرأسمالية صغيرة ناشئة في عالم يسوده الاحتكار والمنافسة الشرسة آنذاك الخمسينات والستينات كان إتباع إستراتيجية رأسمالية الدولة هو الطريق الذي اثبت نجاحه لتصنيع البلدان المتخلفة.

وبالفعل في يوليو 1961، وقبيل العيد التاسع للثورة، أصدرت الدولة سلسلة من القوانين سميت بالقوانين الاشتراكية: تخصيص 25 % من أرباح الشركات للموظفين والعمال، إشراك الموظفين والعمال في مجلس إدارات الشركات، تأميم 149 شركة، تحديد ملكية الأفراد في الشركات بما لا يزيد عن 10آلاف جنيه، إسقاط التزام مرفق النقل العام، تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض إلى 100فدان... الخ، وقد دفعت جذرية الإصلاحات الشيوعيين الستالينيين الذين كانوا في السجون وقتها إلى اعتبار أن السلطة قد أصبحت اشتراكية وتجاوزت الطريق الرأسمالي للتطور. ولم يكن هذا الرأي إلا ترديدًا لأصداء الستالينيين المصرين المتأصلة. فأي اشتراكية تلك التي تطبق بقرارات من أعلى بينما الجميع في السجون؟ أي اشتراكية تلك التي تقوم على قمع الحركة العمالية وحظر الإضرابات والهيمنة على النقابات؟ وأي اشتراكية تلك التي تخضع كل شيء لضرورات التراكم من أجل مضاعفة الدخل القومي في ظرف عشر سنوات لا أكثر كما حدد الميثاق؟

سقوط الناصرية

كانت إستراتيجية عبد الناصر لتنمية مصر رأسماليًا عن طريق سياسة الإحلال محل الواردات تقوم على ثلاث ركائز: غلق السوق حتى لا تهزمنا منافسة السلع الأجنبية لبضائعنا، تعبئة الموارد في يد الدولة لتقوم بدور الرأسمالي الأكبر الذي يدفع التصنيع، وتوسيع سوق تصريف منتجاتنا المحلية. ومن أجل تطبيق هذه الإستراتيجية تم التأميم لتعبئة المواد، وتم الإصلاح الزراعي لضرب كبار الملاك الذين كانوا يستحوزون على فوائض هائلة، وحدثت محاولات لرفع مستوى معيشة الجماهير لتوسيع السوق، ورفعت شعارات الوحدة العربية للنفاذ إلى أسواق الدول المجاورة.

ولكن تجربة عبد الناصر أثبتت فشلها في غضون سنوات قلائل. فبعد خمس سنوات فقط من تطبيق القرارات الاشتراكية – في عام 1966 – انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي إلى 5% بعد أن قد بلغ طيلة سنوات الخطة الخمسية (61 – 1965) 6 %. وهبط معدل الادخار المحلي إلى 13.7 مما نتج عنه تحقيق عجز في ميزان المدفوعات. وانخفض الإنتاج في مجموع القطاعات السلعية بحوالي 1 %، ونقص دخل الفرد بحوالي 2.2 %. في عام 1967 هبط الإنتاج مرة أخرى بمعدل 1.8%، وتناقص دخل الفرد بمقدار 5.7%. وفي نفس العام وجهت الإمبريالية ضربتها لنظام يوليو عندما اكتسحت إسرائيل الجيش المصري واحتلت سيناء في ساعات قلائل في يوم 5 يونيو 1967. وبذلك أضيفت الهزيمة العسكرية والإفلاس السياسي إلى الأزمة الاقتصادية للنظام، وهي عوامل تدفع كلها في اتجاه تأجيج الصراع الطبقي الذي ظل خاملاً على مدى سنوات.

كان رد الفعل الأول لنظام رأسمالية الدولة الناصرية على الأزمة الاقتصادية هو الهجوم المباشر على مستويات معيشة الجماهير. رفعت الدولة نسبة الضرائب على السلع والخدمات الضرورية، فزادت مثلاً رسوم الدفعة بنسبة 20.7% في 1966، بينما زادت ضرائب الخدمات بـ 41%، والضرائب السلعية الأخرى بـ 122%. وقد عكس هذا نفسه مباشرة في زيادات متواصلة في الأسعار وانخفاض في استهلاك الكادحين. وبعد هزيمة 1967 اتجهت السلطة إلى لي عنق سياساتها السابقة في اتجاه انفتاحي فاختفى تدريجيًا شعار "الاشتراكية" وبدأ يمل محلة شعار "الكفاحية والعدل". وبدأ عبد الناصر يعدل من سياسته المناوئة للإمبريالية فقبل مبادرة روجز الأمريكية في صدد الصراع العربي الإسرائيلي.

وبينما كانت الناصرية المهزومة تترنح بدأت الحركة الجماهيرية تتصاعد من جديد. في فبراير 1968 خرجت المظاهرات العمالية من حلوان احتجاجًا على الأحكام المخففة لقادة الطيران الذين حوكموا بتهمة تسببهم في هزيمة 1967، وقد انتشرت المظاهرات بعدها في الجامعات. وفي بدايات العام الدراسي 68 – 1969، اشتعلت الجامعات بحركة طلابية مزجت بين المطالب السياسية والمطالب الطلابية. كانت هذه هي المرة الأولى على مدى أكثر من عشر سنوات التي تجرؤ الجماهير فيها الخروج في مظاهرات بغرض آخر غير تأييد النظام والتهليل لسياساته. في هذا الوقت بالذات ظهرت الحاجة لدى السلطة إلى تكوين فرق الأمن المركزي. لاشك أن السلطة كانت تدرك وقتها أنها ستحتاج إلى هذه الفرق كثيرًا لتمرير سياساتها الهجومية المقبلة.

أي مستقبل للناصرية؟

كان سقوط تجربة عبد الناصر بمثابة حكم تاريخي جديد على البرجوازية المصرية، بعدما ارتدت ثوب رأسمالية الدولة، بالفشل والعجز – الفشل في تعبئة الموارد والعجز عن توسيع السوق عن طريق الهيمنة على المنطقة العربية لأن هذا كان يتعارض على طول الخط مع مصالح الإمبريالية في منطقة إستراتيجية هامة.

بعد سقوط التجربة، استمرت الناصرية خارج السلطة تطرح نفسها كمعارضة وبديل لنظامي السادات ومبارك. وفي طورها الجديد ظهرت الناصرية على صورتين أساسيتين: صورة معارضة بعض رجال الحكم في نظام عبد الناصر للسياسات الانفتاحية للسادات ومن بعده، وصورة استلهام قطاعات من الطلاب الشباب في السبعينات والثمانينات للتجربة الناصرية بوضعها أفقًا للتعبير في المستقبل بالطبع كان هناك تقاطع وتداخل بين الصورتين سواء من الناحية التنظيمية داخل الحزب الناصري أو من الناحية الفكرة ولكن تظل الاختلافات والتمايزات أكثر أهمية. رجال نظام عبد الناصر الذين اختلفوا مع السادات وأسسوا سمعتهم على أنهم ناصريون ليسوا أكثر من معارضة برجوازية ذات وجه قومي، تلعب لعبة الأحزاب الورقية والانتخابات الشكلية، وتتودد إلى النظام وتدور في فلكه (وقد حصل هؤلاء على حزبهم الشرعي أخيرًا في أوائل التسعينات) أما شباب الناصريين الذين برزوا إلى الساحة أثناء تصاعد الحركة الطلابية في السبعينات أو في بعض سنوات الثمانينات فهم من طينة مختلفة. هؤلاء الأخيرين الذين أسسوا نادي الفكر الناصري في السبعينات ثم بعد ذلك، ومع تراجع الحركة الجماهيرية، أسسوا التنظيم الناصري المسلح في النصف الثاني من الثمانينات كانوا – ولا يزال بعضهم – يريدون التغيير فعلاً ولكنهم لم يتجاوزوا أفق طبقتهم البرجوازي الصغير. الناصريون الشباب الراديكاليون لم يحلوا أبدًا المعضلة التاريخية للناصرية حول السبيل إلى التغيير: هل يأتي التغيير عن طريق انقلاب الأقلية، أو عن طريق البرلمان، أو عن طريق الثورة الجماهيرية؟ عبد الناصر حل المعضلة بإتباعه للطريق الأول، ولكن اليوم هذا الطريق غير ممكن ومسدود وفشل الحركة الإسلامية دليل على ذلك. أما الطريق الثاني – طريق البرلمان – فهو بالطبع مستحيل وإفلاس المعارضة الشرعية دليل على ذلك. أما الطريق الأخير – طريق الثورة الجماهيرية – فهو بالتأكيد ممكن ولكن تراث الناصرية قائم على التوجس والتحفظ إزاءه. وحتى إذا نقد الناصرون الشباب ماضيهم وساروا في هذا الطريق فأي طبقة في رأيهم ستكون المؤهلة للتغيير؟ هل سيخرجون من خزائن الناصرية صيغة تحالف قوي الشعب العامل البالية.؟

وكيف سيمكنهم تكييف هذه الصيغة لزمن أصبحت فيه رأسمالية الدولة والتنمية المستقلة أشياء تنتمي للماضي السحيق؟ كيف سيمكنهم تجديد صيغة تقوم على التصالح بين الطبقات في زمن تتوحش فيه الرأسمالية وتشن الهجمات المتوالية على مكتسبات الجماهير؟
إن تناقضات الناصرية الراديكالية تضعها في مأزق عميق. فالاحتفاظ بالقوات الناصرية يعني الاتجاه إما إلى الإصلاح والترقيع أو إلى الإرهاب الفردي. وليس هناك من مخرج من هذه المعضلة سوى تحطيم القالب الناصري واكتشاف الاشتراكية الحقيقية: اشتراكية الثورة العمالية والتغيير الجماهيري من أسفل.

3- إنتفاضة يناير 1977: نظرة أخرى

مركز الدراسات الاشتراكية - رؤية اشتراكية نضالية لتغيير مصر - علي منصور – 2005
في يناير من كل عام، وكطقس ثابت لا يتغير، يكتب الاشتراكيون الراديكاليون عددا من المقالات احتفاء بانتفاضة 18 و19 يناير 1977، يقدمون فيها التحية للانتفاضة، ويحللون مقدماتها، ويشرحون وقائعها ونتائجها. الآن نحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. إذا كنا مقتنعين فعلا أن سحب انتفاضة قادمة تتجمع وتتكاثر في الأجواء، فلا أقل من أن نقرأ خبرة يناير 77 قراءة متعمقة كدرس ثمين للمستقبل. ولذلك، فسنحاول هنا تقديم بعض الملاحظات حول طبيعة انتفاضة 77 ومسارها وحدودها ومعضلاتها. والأمل أن تفتح تلك الملاحظات بابا للمناقشة حول خبرة لا شك أنها الأهم في تاريخ الصراع الطبقي في مصر منذ ثورة 1919.

عن الانتفاضة ومنطقها

الانتفاضة ليست ثورة، ولكنها يمكن أن تكون مقدمة لواحدة. تبدأ الانتفاضات عادة كانفجار للغضب ضد مظالم محدودة، كرفع الأسعار أو تزوير الانتخابات أو الهزيمة في حرب. لكن الغضب المحدود يتحول إلى انتفاضة عندما يلعب، كما يقول الاشتراكي الثوري البريطاني كريس هارمان عن حق، "دور المفجّر لاستياء شعبي أعمق وأوسع نطاقا".
في أيامها الأولى، وكقانون عام، تتسم الانتفاضات بدرجة من اللاوضوح في استراتيجيتها وفي منظورها الطبقي. الاندفاعة الأولى للحركة الجماهيرية، والحماسة التي يفجرها النجاح في التخلص من نظام بغيض، تلعبان دورا في طمس التناقضات بين الطبقات والمشاريع السياسية. من هنا نجد أن أولئك الذين ينتفضون كرها لنظام لم يعودوا يطيقون استمراره، يظلون مفتقرين لفترة – قد تطور أو تقصر على حسب الظروف – للوضوح بصدد مسألة النظام الذين يريدونه بديلا للوضع القائم، وبصدد المضمون الحقيقي للخلافات بين القوى والأحزاب.
الأحزاب السياسية، ومختلف القوى الناظمة لحركة الجماهير كالنقابات والجمعيات، عادة ما لا يكون لها دور يُذكر في الأيام الأولى لأي انتفاضة. ذلك أن الانتفاضة تمثل مفاجأة، حتى لأولئك الذين يحلمون بها. وبسبب هول المفاجأة، ومن فرطها، تغيب السياسة المنظَمة عن حركة الشارع. يبدو هذا الغياب المؤقت منطقيا إذا ما تذكرنا أن الجمود النسبي للبيروقراطية التنظيمية لأية قوة سياسية، حتى الثورية منها، يمنعها عن الاستجابة السريعة للأحداث المتلاحقة.

على أن غياب السياسة المنظَمة للأحزاب والقوى في الأيام الأولى لا يعني، على خلاف تصورات كثير من اليساريين، غياب السياسة أو الوعي عموما. فالجماهير المنتفضة ليست قطيعا من الغوغاء أو الدهماء كما تروّج البرجوازية وكتّابها المضلِلون. إذ تختزن الجماهير غير المسيَسة وعيا متناقضا اكتسبته من تجربة كدحها ونضالها في ظل المجتمع الرأسمالي في أيامه العادية، ومن تأثير الأفكار البرجوازية الساقطة على رؤوسها من وسائل الإعلام والتربية. ويتفاوت وعي أقسام الجماهير، والطبقة العاملة بالذات، حسب خبرتها النضالية، ودرجة تنظيمها، وعلاقتها بالقوى السياسية التقدمية أو الرجعية.

كل هذا يظهر بشكل مفاجئ وعفوي خلال الانتفاضة. قبل أن تخطو بيروقراطيات القوى السياسية خطوة واحدة، يظهر في غمار النضال تباين الوعي بين أقسام الجماهير. آحاد من الجماهير المنتفضة ترشحهم الأحداث للعب أدوارا قيادية في كل موقع. ربما يحدث ذلك لأنهم أثبتوا قياديتهم في معارك سابقة، وربما لأنهم يقرأون جرائد الصباح ولديهم شخصيات تتسم بالجرأة، وربما لأنهم ينتمون إلى قوى سياسية علّمتهم ودربّتهم على مدى السنين. وبين هؤلاء القادة المحليين، المرتبطين عضويا بالجماهير، تبدأ جدالات حول ما يجب فعله يشارك فيها، ويُستقطب من خلالها، الكادحون الأقل خبرة.

هنا، في أتون الأحداث، تظهر بدايات الأفكار الإصلاحية والثورية. هنا تتناطح الاستراتيجيات في صورتها الأولية وتكتسب أنصارا أو أعداء. وهنا، بعد مرور الأيام الأولى، إذا مرت، تغرس القوى السياسية أقدامها، بعد إفاقتها من صدمة الأيام الأولى، لتحوّل الأفكار الأولية إلى مشاريع واستراتيجيات مكتملة.

انتفاضة يناير 1977

على هذا الأساس يمكننا أن نفهم 18 و19 يناير. ما حدث في يناير 1977 لم يكن ثورة، بل انتفاضة تمت تصفيتها قبل أن تتحول لثورة تهدد النظام الاجتماعي، بل حتى قبل أن تحقق هدفا محدودا – نعني إسقاط النظام السياسي – حققته انتفاضات أخرى، كانتفاضات إندونيسيا (1998) والأرجنتين (2001) وبوليفيا (2003). فلماذا؟

ترتبط الإجابة على هذا السؤال بأمرين حددا مسار الانتفاضة ونهايتها السريعة: أفكار القادة العضويين (أي المحليين المباشرين) للانتفاضة، ووضعية البرجوازية قبل وأثناء الانتفاضة.

نبدأ بأفكار القادة العضويين للانتفاضة. قبل 1977، وعلى مدى حوالي عقد من الزمان بدأ بمظاهرات فبراير 68 ضد الأحكام الهزيلة على قادة سلاح الطيران في حرب 1967، كانت الحركة السياسية اليسارية والنضالات الطبقية تختمر بشكل متصاعد. فعلى الصعيد السياسي استعادت الحركة الشيوعية نشاطها بعد كارثة حل الحزب الشيوعي (1964)، وظهرت تنظيمات شيوعية متعددة (الحزب الشيوعي المصري، حزب العمال الشيوعي، منظمة 8 يناير ... الخ) خلقت لنفسها جذورا في بعض الأوساط الطلابية والعمالية، وظهر حزب التجمع جاذبا الآلاف إلى عضويته. إلى جانب ذلك، نمت القوى الناصرية (وريثة التنظيم الطليعي) في النقابات وفي نوادي الفكر في الجامعات.

على صعيد النضالات الطبقية أيضا كانت سنوات هذا العقد مليئة بالأحداث. فمن مظاهرات فبراير 68، إلى أحداث حلوان 69، إلى مظاهرات وإضرابات 71-72، إلى إحياء الحركة بعد حرب أكتوبر وصعود النضالات العمالية لتبلغ ذروتها في 75-76، نمت طليعة عمالية وطلابية جديدة تأثرت بالقوى اليسارية ولعبت أدوارا قيادية في تلك السنوات الخصبة. وفي هذا السياق، أدت العلاقة الجدلية بين نمو الحركة ونمو

القوى اليسارية إلى غرز آلاف من اليساريين بشكل عضوي في أوساط الطلبة والعمال. بعض هؤلاء كان منتميا تنظيميا، والبعض الآخر كان فقط متأثرا بالأفكار والأساليب.
هذا هو الوضع الذي تفجرت فيه انتفاضة 77 بسبب قرارات 17 يناير الاقتصادية. فقد كان تأثير اليسار مهما على الأحداث ليس لأن التنظيمات الشيوعية المتآمرة أشعلتها كما أدعى النظام ووزارة داخليته، ولكن لأن عناصره والمتأثرين بأفكاره وبالأفكار الناصرية كانوا بين الجموع التي انتفضت في هذين اليومين الحاسمين. وقد لعب هؤلاء أدوارا قيادية في توجيه مسار الأحداث في كثير من المواقع – خاصة المصانع والجامعات اللتان تتسمان بطبيعتهما بدرجة أعلى من التنظيم.
ماذا فعل هؤلاء اليساريون في 18 و19 يناير؟ يطرح الكاتب الشيوعي أحمد صادق سعد في دراسته القيّمة لانتفاضة 77 أن اليسار، حتى الراديكالي منه، كان مقيدا برؤية إصلاحية للحدث مناقضة لقوة الدفع السياسية للانتفاضة. سعد يثبت تقديره هذا بتحليل بيانات المنظمات اليسارية التي أدانت العنف وتبرأت من لعب دور في الانتفاضة وحصرت أهدافها في إسقاط القرارات الاقتصادية.
سعد محق في تقديره، ولكن ليس لأن البيانات المركزية لتلك القوى وصلت للجماهير وأثرت فيها – فكما طرحنا، يغيب تأثير القوى السياسية المركزي في الأيام الأولى لأي انتفاضة – ولكن لأن هذه البيانات تكشف عن نوع التربية السياسية التي تلقتها عناصر تلك القوى والمتأثرون بها من المنغمسين في أوساط الجماهير، وتكشف بالتالي عن نوع المواقف التي دافع عنها هؤلاء، وهم نسبة مهمة ممن قادوا الأحداث، خلال المناقشات في المواقع المختلفة حول الوسائل والأهداف.
سعد يورد هنا مثلا هاما. ففي أثناء المظاهرات كان يظهر مدافعون عن الذهاب لمجلس الشعب لرفع مطلب إلغاء القرارات الاقتصادية، وكان يظهر على الوجه المقابل تيار المواجهة العنيفة للسلطة ورموزها عبر إشعال الحرائق وتحطيم المحلات. لن يختلف معنا كثيرون على الأغلب إذا قلنا أن كثير من عناصر اليسار، بمختلف فصائله، كانت في "طليعة" المدافعين عن البديل الأول، وأن البديل الثاني المتحدي للنظام لم يجد من يصححه وينضجه ويخضعه للهدف الثوري ولمركزية النضال العمالي. لن يختلف معنا كثيرون إذا قلنا أن مَن يرى الاشتراكية هدفا مؤجَل، وهذا كان موقف معظم عناصر اليسار، لا يمكنه أن يسعى لدفع الانتفاضة باتجاه الثورة. ومَن يعتبر إسقاط النظام عمليا محض خيال، لا يمكنه أن يُطّور مطلب اقتصادي محدود (إلغاء القرارات الاقتصادية) إلى مطلب سياسي أكثر جذرية (إسقاط السلطة السياسية). ومن لا يملك رؤية واضحة للدور القيادي للطبقة العاملة، لا يمكنه أن يسعى بشكل منهجي إلى دفع انتفاضة العمال ومظاهراتهم في اتجاه الإضراب (ثم الإضراب العام) وفي اتجاه تكوين أشكال تنظيمية فاعلة للحركة العمالية تستطيع توفير فرصة لسيطرة الطبقة العاملة على قوى الانتفاضة بدلا من ترك العملية الانتفاضية، كما حدث بالفعل بدءا من نهاية يوم 18 يناير، في يد قوى البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة غير القادرة على امتلاك مشروع تكتيكي أو استراتيجي واضح المعالم.
هذا المثل يؤكد أن المشكلة كانت أعمق من مجرد سيادة النزعة الإصلاحية على العناصر اليسارية. فلو أن مطلب هؤلاء – كما حدث في إندونيسيا مثلا – كان إسقاط رأس النظام السياسي بدون تغيير شكل المجتمع، لكانت هذه إصلاحية تقليدية. لكن الكارثة أن تلك القيادات – التي التف حولها قسم من الجماهير المنظمة التي اندفع معظمها في المرحلة الأولى من الانتفاضة إلى اليسار، ولكن ليس إلى حد تحدي قياداتها الموثوق

بها – كانت أكثر من إصلاحية؛ كانت محافظة تخشى حتى من طرح مطلب إسقاط النظام السياسي. وهذا يفسر جزئيا لماذا تراجعت الحركة الطلابية والعمالية في اليوم الثاني للأحداث مع اهتزاز قسم من العناصر المسيسة التي قادتها، ولماذا انتهت تماما فور إعلان إلغاء قرار رفع الأسعار. وكأن الانتفاضة، التي أثبتت الأحداث إمكانية تجاوزها السبب المحدود الذي فجّرها، قد حققت أهدافها بمجرد الرجوع عن قرار إلغاء الدعم!

العنصر الثاني المحدِد لمسار الانتفاضة هو وضعية البرجوازية قبل وأثناء الأحداث. كثير من الانتفاضات تنفجر على خلفية انقسام داخل الطبقة الحاكمة حول كيفية حل الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية. الانتفاضة، بدورها، تعمّق هذا الانقسام وتفضحه على الملأ، ومن ثَم تعطي الحركة الجماهيرية فرصة أن تتقدم للأمام بينما الطبقة الحاكمة منقسمة. وفي هذه الحالة، إما أن تستفيد الانتفاضة من انقسام البرجوازية لتخترق حاجز التغيير السياسي وتفتح باب الثورة الاجتماعية، أو أن يتم كبحها عن طريق تقديم المعارضة البرجوازية لنفسها بوصفها الحل لأزمة المجتمع.

في 18 و19 يناير، لم يحدث انقسام مؤثر في أوساط الطبقة الحاكمة، وذلك في الأغلب لأن الأحداث لم يسبقها بدايات صراع جاد في أوساط نخبة الحكم. هذا الوضع مثّل عنصرا هاما في تصعيب مهمة الانتفاضة، ليس فقط لأنه سمح للنظام بالتدخل القمعي الحاسم والسريع، ولكن أيضا لأنه حرم الحركة من أرضية سياسية – أرضية الشرعية البرجوازية – تحتاجها أحيانا الانتفاضات في أيامها الأولى حتى يصلب عودها، وحتى تستطيع القوى السياسية الجذرية – إن وجدت – أن تسحب البساط من تحت المعارضة البرجوازية.

درس 77

لا شك أن 77 تقدم لنا درسا هاما: أهمية التنظيم النضالي الحاسم ذو الجذور في الأوساط العمالية (والطلابية). لو توفر تنظيم كهذا آنذاك لاستطاع، عبر التربية السياسية الجذرية طويلة المدى للعناصر الراديكالية من بين القيادات العضوية للانتفاضة، أن يواجه التحدي المحافظ الذي مثّله اليسار الستاليني والمهادن. وحتى لو كانت نسبة العناصر الجذرية ضئيلة جدا من مجمل القادة العضويين، فلاشك أن وضوح رؤيتهم وتصميمهم على شعارات وتكتيكات دفع الانتفاضة للأمام كانا سيلعبان دورا، في لحظة تتسم بفوران جماهيري استثنائي، في كسب عدد لا بأس به من العناصر المتنبذبة. وعلى أي حال، لا ينبغي أن ننسى أن موازين القوى في أي انتفاضة لا تقوم على حسابات الأعداد الساذجة. فالتأثير ذو الوزن على أقسام قيادية من الطبقة العاملة يلعب دورا حاسما في تمييل الموازين لصالح قوى تجذير الانتفاضة، ليس لأن هذه الأقسام تمثل النسبة الأكبر بين جموع المنتفضين، وإنما لأنها القوة الأكثر تنظيما وراديكالية وتصميما بين قوى الانتفاضة. فبرغم أن الانتفاضة ليست فعلا خاصا للطبقة العاملة، وإنما تشارك فيها كتل عريضة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة ومن البروليتاريا الرثة، إلا أن الجذور القوية في بعض الأوساط العمالية تعطي للثوريين فرصة أكيدة للتأثير على الكتلة الحاسمة في الحركة: الطبقة العاملة. فلو أن بعض الجماهير العمالية رفعت، تحت قيادة تنظيم نضالي، شعار "إسقاط السلطة" بدلا من شعار "إسقاط القرارات الاقتصادية" البائس، ولو أن تلك الجماهير ذاتها استخدمت عضلاتها الاقتصادية، عبر سلاح الإضراب، في الضغط وفي تنظيم الانتفاضة وفي تحويل عنف البروليتاريا الرثة إلى اتجاه بنّاء سياسيا بدلا من إدانته،

لتوفَر للحركة ليس فقط طول النفس، وهو عنصر مهم في أي انتفاضة، وإنما ربما أيضا القوة لقلب الموازين وشق البرجوازية. ولو أن الحركة الطلابية، تحت تأثير المناضلين الجذريين، التحمت بالحركة العمالية تحت شعار "إسقاط النظام"، لزادت فرصة تعميق وإنضاج الحركة العمالية سياسيا.
لكن كل ذلك لم يحدث. لقد تبددت طاقة الجماهير، كما يقول تروتسكي، "كما يتبدد البخار إذا لم يتوفر المكبس الذي يضخه في الاتجاه الصحيح". والمكبس هنا هو التنظيم العمالي الجذري.
أزمة اليسار المصري في 77 لم تكن فقط في رؤاه المحافظة أو اليمينية التي تسربت إلى أسفل، وإنما أيضا في مفهومه العصبوي عن الحزب. فلقد تصور كثير من القادة اليساريين الراديكاليين أن شعارات تنظيم صغير يمكنها أن تُلهم حركة جماهيرية عريضة، فقط لأنها صحيحة. والنتيجة كانت أن من كانوا، لحد ما، أكثر جذرية بين اليسار، كانوا عصبويين بدرجة قلّصت تأثيرهم العضوي بالمقارنة بالستالينيين التقليديين.
على مستوى آخر، يمكننا أن نلاحظ – للغرابة – نوعا من التشابه بين رؤية معظم اليسار للحدث ورؤية الطبقة الحاكمة وجهاز أمنها له. كثير من اليساريين اتفقوا على أن انتفاضة 77 كانت حدثا عفويا تماما لا دخل للساسة أو للسياسة فيه. كانت الرؤية أن الانتفاضة مجرد رد فعل عفوي على قرارات ظالمة، انتهى بإسقاط القرارات التي فجّرته. الطبقة الحاكمة من ناحية أخرى رأت، في معظمها، أن الأحداث كانت مؤامرة من جانب الشيوعيين لا أكثر ولا أقل. وجه الشبه بين الرؤيتين هو اعتمادهما على منظور يقوم على الفصل التام بين عفوية الجماهير المطلقة ووعي القوى السياسية المطلق.
الفصل التام بين العفوية المطلقة والوعي المطلق خطأ فادح ولا أساس له. وهو يؤدي بالضرورة إلى نتائج خطيرة. فإما أن تعتبر الجماهير كالقطيع الذي لا يتحرك ولا يمتلك الوعي بدون مؤامرة (أو قيادة) شيوعية. أو أن تقدس عفوية الجماهير التي ستصل حتما، ومن تلقاء ذاتها، إلى الوعي الثوري. في الحالة الأولى يصبح الحزب الثوري كل شيء، وفي الحالة الثانية يصبح لا شيء!
هذه الرؤية تتناقض مع ما دافعنا عنه في هذا المقال. لا توجد أبدا عفوية مطلقة. حتى في لحظاتها الأولى، وقبل أن تتاح الفرصة للساسة للتدخل، تتبلور في الانتفاضة ميول جذرية وإصلاحية بدرجات مختلفة. ينبع هذا ليس فقط من الوجود العضوي لممثلين للأفكار الثورية والإصلاحية في داخل أوساط العمال والجماهير على وجه العموم، وإنما أيضا من طبيعة الوعي والتجربة الجماهيرية العريضة في ظل المجتمع البرجوازي الذي يفصل بين الاقتصاد والسياسة ويطرح مهمة الإصلاح كبديهية على القسم الغالب من الكادحين، ولكنه نفس الوقت – وتحت ضغوط الاستغلال وتجربة النضال – يسمح لقسم صغير من المستغَلين أن يصلوا لاستنتاجات جذرية، أو حتى ثورية.
هذا بالضبط ما يطرح ضرورة الحزب العمالي الجذري المنغمس عضويا في أوساط الجماهير العمالية. فلأن الحزب لا يمكنه أن يقود الحركة من الخارج، ولأن الحزب لا يصنع الحركة وإنما يعكس ويطّور ويمركز جناحها الأكثر جذرية، ولأن الانفصال التام بين العفوية والوعي لا يعدو أن يكون أكذوبة كبرى، فإن الحزب الجذري الحقيقي لا يمكن أن يُبنى على أساس مفهوم الوعي القادم من الخارج إلى الطبقة العاملة، وإنما على أساس مهمة مركزة وتوحيد وتطوير القسم الأكثر وعيا ونضالية من الطبقة العاملة ذاتها. مهمة الحزب هي أن يبني على شيء موجود بالفعل. ولن يستطيع أن يفعل ذلك إلا إذا كان جزءا عضويا من الطبقة العاملة ومن حركة الجماهير.

امتحان 77 كان قاسيا لليسار. ولكنه أيضا كان ملهما وهاما. لو أننا حقا فهمنا الدرس، فحتما سنتفق على أن واجبنا الأول هو أن نشرع، الآن وفورا، في بناء الحركة وبناء الحزب الثورى.